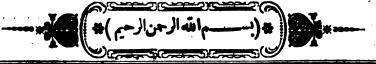
Ithal al-absar

الفنَّ الثَّاني * والحاقها بأنوابها مِديعة الشَّكُلُ والمعانى * ليسهل الوقوف عِليهـالكل طالب ، ويكثر الانتفاع بهـالكل راغب ، وقدأضفت الهذلك أكملة العلامة الشيخ عرب فيم الفن السادس فن الفروق الفن الفائين تكثيرا نَّدة وتقيما للغرض المقصود ألسابق * وزدت من حواشيما وغيرها قليلامن التومنيصات * ونزرامن التصويبات * ويوبت مالم يبوب له ألمولف من المهمات • كالمزارعـة والماقاة والشرب واحياالموات ، وقديكون للسألة مناسبة ببابين فأكثرمن ذلك فأثبتها في كل منها لمناسبة ماهنا الديراجيامنه تعالى العفووا لعافية والرحة والقبول ﴿ وَزَيَادَةَ النَّفَعُ بِهُ وَبِلِّو خَالِمُأُمُولَ ﴿ وَسَمِّيتُهُ الْحَالَانِصَارَ والبصائر وبتبو بب كتاب الاشبآ والنظائر) و والله تعالى اسأل و بنبيه المصطفى الكرم صلى الله تعالى عليه وسلم أنوسل . ان يعمله خالم الوجهه الكريم . وان ديمالنفعيهانه جوادكريم آمين وصلالالهم على سيدنا محدوعلي آله ومصبه وسلم



يه (قال صاحب الاشساء)

كتاب الطهـارة) شرائطها نوعان شروط وجوب وهي تسـعة الاسـلاه والعقلوالبسلوغ روجودا تحدث ووجودالمساء المطلق الطهؤرال كافى والقدرة علىاستعماله وعدما محيض وعدم النفساس وتعبز خطاب المكلف بضبق الوقت (وشروط) حمة وهي أربعة مباشرة الما الطائق الطهور تجيم الاعضا وانقطاع انحيض وأنقطاع النفساس وعدمالتلبس فيحالة التطهيريميا ينقضه فيحق غيرالمعتذوربذلك (المطهرات للغباسة خسسةعشر) المبادع الطاهرالفيالع ودلك النعل بالارض وجفساف الارض بالشمس ومسم المقبسل ونحت الخشب وفرك المسنى من الثوب ومسمح المحاجم بالخرق المبتلة بالمساء والنسار وانقلاب المين والدباغة والتقور فى الفارة ادامات فى السمن والذكاة من الاهل فى الهل ونزح البثرود حول الماه من جانب وخروجه من الاسنو وحفر الارض يقلب الاعلى اسفل (وذكر بعضهم) ان قعمة المثلى من المطهرات فلوتنبس برفقه م طهروفي الصقيق لايطهروانماجاًزاركلالانتفاع للشبك فيهاحدني لوجيع عادت (الثوب)

ماهرما افركمن المني الافي مسئلتين ان وصحون الثوب حديدا أوامني عقب ول لم يزله بالما وقدذ كرناه في شرح السكنز (الابوال) كلهـ أنجسة الابول الخفاش فانه طُاهرُواختلف التصيح في بول المرة (ومرارة) كل شي كبوله (وجوة) البعير كسرقينه (الدمام) كلهانجسية الأدم الشهيد والدم اليافي في اللهم المهزول اذا قطع واليافي فى العروق والساقي في البكدد والطعال ودم قلب الشاة ومالم سلمن مدن الانسان على المتارود مالمقودم المراغث ودمالقمل ودم المحكفا لمستثني عشرة (الخرم) نجس الاخر مطيرماً كول وغيرماً كول على أحدالقوامن وخر الفارة على احدى الروايتين (الجزم) المنفصيل من المحيكينته كالاذن المقطوعة والسن الساقطة الافي حقَّ صُـاحيه فطاهروانكثر(مالمينمصر)اذا تُعبس فلابد من الثجفيفالافي المبدن فتوالى الغسلات يقوم مقسامه (يشترط) في الاستخباازالة الراقعة من موضع الاستنجاء والاصمع التي استنصى بهاالااذا عجزوالنياس عنه غافلون (توضاً) من ما مغيس وهناك من يعلم مفترض عليه الأعلام (رأى) في ثوب غيره فعاسة مانعة ان غلب على ظنه انه لو أخبره أزا لما أخبره والافلا (المرقة) اذا اتتنت لاتتنجس كذافى القنية (والطعام) اذا تغير واشتدتغيره تنجس وحرم واللبن والزيت والسمن اذا أنتن لا يُعرِمُ أكله أنتهى وقد نقلناً في الحظر (نم قال) حاجةاذاذ يعت وننف رشهها وألقيت في المهاه قبل شق يطنهها صارالها بخيسا ارت غيسة بحيث لاطريق الحاأ كلها الاان تعمل المرة الهافتأ كلها والله تعالى

(ية ولجامعه) وهذه هي المسائل المجوعة المحقة بكاب الطهارة (قال المؤلف) الفن الأولى القواعد الكلية (الاولى) لا فواب الابالنية صرح بها المشايخ في مواضع في الفقه أوله افي الوضو سواه قلنا انها شرط العصة كافي الصلاة والزكاة والسوم والمج أولاكافي الوضو والفسل وعلى هذا قرر واحد بث اغالاها للانسات انه من باب المقتضى اذلا بصح بدون تقدير لكثرة وجود الاعمال بدونها فقدر وامضا فاأى حكم الاعمال وهونوعان أخروى وهو الثواب واستحقاق العقاب ودنيوى وهو العحق والفساد وقد أر بدالاخروى بالاجماع الاجماع على انه لا ثواب ولاعقاب الابالنية فأنتنى الاخران بكون مراد المالانه مشترك ولا عوم له ولاندفاع الضرورة به من صحة الكلام به ولاحاجة الى الاخرو الثاني أوجه لا تأوي المنافق المنافق

2271 ·46735 -828

ألأول لايسله انخصم لانه قائل بعوم المشترك فينثذلا يدل على أشتراطهاني الوسائل العمة ولاعلى المقاصدا يضا (وفي بعض الكتب) ان الوضو الذي ليس عنوى ليسعأ موريه ولكنه مفتاح الصلاة واغا اشترطت النية في العسادات مالاحماع أومامة وماأمروا الالمعمدوا الله مخلصين لمالين والاول أوجمهان العسا دة فها عنى التوسد بقرينة عطف الصلاة والزكاة فلا يشترط في الوضوم والغدل ومسم الخفين وازالة العباسة المحقيقية عن الثوب والبدن والمكان والاواني للعمة (وأمااشتراطهــا) للتهم فلدلالة أيته عليمالاته القصد (وأماغسل المت) فقالوا لا تُشترط لعدة الصلاة عليه وتحصيل طهارته واغاهى شرط لاسقاط الفرض عن ذمة المكافين (وتفرع عليه) أن الغريق يغسل الاثافي قول أبي يوسف وفى رواية عن عمدانه ان نوى مندالاخراج من المساء يغسل مرتين وان لم ينو فَثْلَاثَاوَعَنُهُ مِفْدُلُمُوهُ وَاحْدُهُ كَافِي فَتْمُ القَدْمُ ۚ (وَأَمَا فِي الْعَبَادَاتُ) كَاهَافُهِي شرط معتما الأالاسلام فانه يصع بدونها انتهى (ثم قال) بعدد لك وأماقرادة القرآن فالوا ان القرآن يخرج عن كونه قرآ نامالقصد فوز واللعنب والحائض قرآة مافيه من الاذكاريقصدالذكر والادعية يقصد الدعا ولكن أشكل عليه قولم الوقرأ بقصد الذكرلا تبطل صلاته وأجساعنه في شرح الكنزمانه في عله فلا يتغير بعزيمته انتهى (وقال في القاعدة الشائمة الامور عقاصدها في عث تعين المنوى مانصه) وقالوا فيالتهم لاحسالقيز من المحدث والمجنسانة حتى لوتهم الجنب يريد مه الوضو حازخلافالكعصاص لكونه يقع لمماءلي صفة واحدة فيمز مالنية كالصلاة الفروضة فألوا وليس بعصيم لان امحاجة الماليقع طهارة واذاوقع طهارة جازان يؤدى بهماشاه لان الشروط براعى وجودها لاغير ألاترى انه لوتيم للعصر حازله ان يصلى به غيره انتهى (مُ قَالَ بعدد لك أخر يحت تعين المنوى في ضابط في الذاعين وأخطأ ما نصه) وامااذالم بصكن المنوى من العبادآت المقصودة واغماهومن الوسائل كالوضوء والغسل والتيمم قالوافى الوضو لاينويه لافه ليس بعبادة (واعترض) الشارح الزيلعي على المسخنز في قوله ونيته بناعلى عود الضمر الى الوضو وكذا اعترضوا على القدوري في قوله ينوى الطهارة والمذهب ان ينوى مالا يصم الامالطهارة من العسادة أورفع الحدث وعند البعض نبية الطهارة تدكي (وأمافي التيم) فقالوا انه بنوى عبادة مقصودة لاتصم الابالطهارة مثل سعبدة التكاوة وصلاة

الظهرقالوا واوتمهم لدخول المسجد اوالاذان أوالاقامة لايؤدى به الصلاة لاثهه ايست بعبادة مقصودة وانماهي تبع اغيرها (وفي الثيمم) لقراءة القرآن روايثان فعندالعامة لأيحوز كافى الخانية وهومجول على مااذا كان عداما أمااذا كان منبافتيم لهماجازله ان يصلى به كافى البدايم وقدأوضمناه فى شرح الكنزانته بى (ثمقال) في الرابع في صفة المنوى من الفريضة والنافة اشتراطا النية فيهما وأما التهم فلأبشتر ما له نية الفرضية لانه من الوسائل (وقدمنا) ان نية رفع الحدث كافية وعلى هذاا اشروط كالهالا يشترط لمآنية الفرضية لقولهما فه براهى حصولما لا تعصيلها انتهى (مُ قال في السادس في سان المجمع بن عماد تين ما نصه) فان كان فى الوسائل فان المكل معيم (قالوا) لوأغنسل الجنب يوم الجمعة للعدمعة وارفع الجنابة ارتفعت جنابته وحصل أدثواب غسل الجعة انتهى (م قال في السابع فى وقتهاأى النية مانصه) وأماالنية في الوضو وفقال في الجوهرة ان محلها عند غسل الوجه وينبغى أن تكون في أول السنن عندغ سل اليدين الى الرسفين لينال ثواب السننالمتقدَّمة على غسل الوجه (وقالوا) الغسل كَالوضُّو • في السَّننَ وفي الثَّمِم ينوى عندالوضع على الصعيدانهمى غمقال وأماسة التقرب لصيرورة الماه ستعلافوقتها عندالاغتراف أننهى (ثمقال العاشر في شروط النية) الاول الاسلام ولذالم تصح العبادات من كافر صرحوابه في اب التيم عند قول الكنز وغيره فاغاتهم كافرلا وصوء ولان النية شرطالتيم دون الوضوء فيصع وضوء وغسله واذا أسلم بعدهما صلى بهما (لـكن قالوا) اذا انقطعهم الكتابية لاقل من عشرة حل وطأنها بحردالانقطاع ولأبترقف على الغسل لانها ليست من أهله وان صع منها ولصة طهارة الكافرة بل اسلامه انتهمى (فائدة) قال في الملتفط قال أبو حنيفة أعلمالنصراني الفقه والقرآن لعله يهتدى ولأبيس ألمصف وان اغتسل ثممس فلا مأس به انتهى ثم قال (الشانى) آلتمبيزالى ان قال وينتقض وضو السكران لعدم عييره وتبطل صلاته مالسكر كافى شرح منظومة ابن وهدان انتهى (مقال يعدداك فى الفروع مانصه) ومنها لوقر أا مجنب قرآ فافان قصد التلاوة حرم وأن قصد الذكر فلاانتهى (ثمُ قَالُ تَكْمِيلُ فِي النَّايَةُ فِي النَّيَةِ) قَالَ فِي نَهِمَ الْقَنْيَةِ مِرْ يَضِيعُهُ عَيْرِه فالنمة على المريض دون الميم اله (ثم قال القاعدة الثالثة) البقين لا يزول بالشَّكُ ودَليله عَامار وا مسلَّم عن أبي مُريرة رضي الله تعمالي عنه مرفوها اذا وجد

احدكم فى بطنه شيئافا شكل عليه اخرج منه ثميًّا م لا فلا يخرجن من المحبدحتي يسمع صوتا أوجدريحا (وفى فتحالف دثير) من باب الانجاس مايوضها فنسوق صارته بتمنا مهناقوله تطهيرا لقينانة وأجسمقيد مالامكان وأمااذالم يتمكن من الازالة تخفاه خصوصالحسل المصاب معالقلم بتنجس الثوب قيل الواجب غسل طرف منه فان غسله بتحرأ وملاتعرطه روذ كالوجه سن أن لا أثر التعرى وهوان يغسل بمضهمع ان الاصل ملهارة الثوب وقع الشك في قيام النعيساسة لاحمّال كون المفسول محلهآ فلايقضى مالعباسة مالشك كذا أورده الاسبيجابي فيشرح الجامع الكبيرقال ومعت الامام فاج الدين أحدث عبد المزيز يقوله ويغيسه على مسيلة فيالسسرالكميرهي اذا فتحناحصناوفهم دمىلا يعرف لابحوز فتلهم لقيام المانع سقىن فلوقتل البعض أواخرج حل قتل ألب قن للشك في قيام المحرم كذاهنا (وفي انخلاصـــة) بعدماذكره مجرداءن التعليل فلوصـــلي معه صــــلوات ثم ظهرت النجاسة في طرف آخر تعب اعادة ماصلي انتهى (وفي الغله يرية) الثوب فيه نجاسة لامدرى مكانها مغسل الثوب كله انتهى وهوالاحتماط وذلك التعليل مشكل عندي فان غسل طرف توجب الشك في طهرالثوب بعدالتيقن بفياسيته قبل وحاصله انه شك فيالازالة بعدتيقن قيام الفياسة والشك لايرقع التيقن قيله وانحق ان ثيوت الشسك في كون الطرف المفسول والرجل الهرج هومكان العباسة والمصوم الدم بوجب البتة الشك في طهراليا في واماحة دم الساقين ومن ضرورة صبر ورته مشكوكا إرتفاء المقينون تفسه ومعم وميته واذاصاره شكوكافي نحاسته حازث الصهلاة معه الآآن هذاان صولم يق لكامتهم الجمع علما أعنى قولمم اليفين لامرتفع مالشك معنى فانه حدث ذلا متصوران شت شك في عل قدوت المقن لمتصور تموت شك فمه لايرتفيريد حكم ذلك المقين فعن هذا حقق بعض المحققين أن المراد لاير فع حدكم المقتنوملي هيذاالتقدير مخلص الاشكال فيانحيكم لاالدلسل فنقول وانثدت الشهك في طهارة الباقى وغباسه ملكن لا يرتفع حكم ذلك البقين السابق بنجاسته وهوعدم جوازالصلاة فلايصص مدغسل الطرف لأن الشك الطارى لامرفم حكم المقنالسابقعلى ماحقق متآله هوالمرادمن قولمماليقين لامرتغم بالشك فقتل الباقى والحكم بطهارة الباقى مشكل والله تعالى أعلم (ونظيره قولم) القدمة سُ المطهرات بعدى لوتنعبس بعض البرخ قدم طهرلوة وع السَّلْ في كلِّ فرهل هو

المتفيس اولا (قلت) يندرج في هذه القاعدة قواعد (منها) قولمم الاصل بقاعما كان علىما كان (ويتفرع عليها مسائل) منها من تيقن في الطهارة وشـــ ث في المحدث طهر (أُوتيةن فَى الحَدثُ) وُشـك فى الطهارة فهومحدث كمافى السراج ها (لكنذكرعن مجد) انهاذادخل بينا كخلاوجلس للاستراحةوشك خرج منه شي أولا كان عدمًا (وان جلس) الوضوء ومعه مأنم شك هل توضأ ، فيهمًا (وفى قُرَأَنَهُ الاكل) استيقن بالتيم وشك مه وكذالواستدهن ماتحدث وشك في القيم أعذبالمعن كما فىالوضو ﴿ وَلُوتِيقُنَ الْطُهَارَةُ وَاتَّحَدَثُ وَشُكُ فَى السَّائِقَ فَهُ وَمَتَّطَهُمُ ﴿ وَفَا الْمِرَانِيةُ ﴾ يعلم المه لم يغسل مضوالكنه لا يعلمه يعينه غسل رجله اليسرى لانه أخرالهل (رأى المأة بعد الوضوم) سائلامن ذكره بعيد وان كان يعرض كثيراولا يعلمانه يول أوما الايلتفت اليه وينضم فرجه وازاره بالما قطعا الوسوسة (واذابعد) عهده عنالوضوموعلمآنه يوللآتنفعه انحيــلة انتهى (ئمقال) شــَكْ في وجودالعِجس ل مقياه الطاهرية ولذاقال مجدحوض علا منه الصغار والعسديالايدي والجرارالوسطة مجوز للوصو منهمالم يملم النبه فياسة ولذا أفتوا يعامارة طان (وفي الملتقط) فارة في كوزلا مدرى انها كانت في المجرة لا يقضي بفساد انجرة بالشك (وفى نوانة الاكل) رأى فى فويد قذرا وقد صلى فيه ولايدرى متى باطاوعلابالظاهرانتهى وقال فى قاعدةما ثبت بيقين لايرتفع الابيقين مثله والمرادبه غالب الغان مانصه) وفي الجنبي اذاشك انه كبر الافتتاح أولا أوهل فأولاا وهل أصابت النجاسة ثوبه أولاأومهم رأسه أولا استقبل آن كان أول مرة والافلاانتهي ثم قال شك في الخسارج امني أومذي وكإن في النوم فان تذكر احتلاماوجب الغسيل اتفافا والالمعب عندأى يوسيف علامالاقل وهوالذي بعندهما احتماطا كقوله بمايالنقض بالمساشرة الفاحشة وكقول الامام في الفيارة المتفاذاوجد ث في الشرولم يدرمتي وقعت انتهبي (وقال قاعدة الاصل اضافة الحادث الى أقرب أوقاته) منها ماقدّمناه فيمالورأى فى ثويه نجاسة وقد صلى فيه ولايدري متى أصباتته يعيدها من آخر حدث أحدثه والمي من آخررقدة ويلزمه الغسل فى الشانى عندأبي حنيفة وعمدوان لم بتذكرا حتسلاماوفى البدائم

بعيدمن آخرمااحتلم وقبل فى البول بعتبر من آخرمابال وفى الدم من آخرمار هف (وَلُوفَتَقَ جَبَّةً) فَوَجَّدُ فَيُهَا فَأَرَّ مَنِّتَةً وَلَمْ يُعَلِّمُ تَى دُخَاتُ فَسِهَا فَانْ لَمِيكُم لَمَّا تُقَا للأةمنذيوم وضع القطن فهاوان كأن فهائقب يعيدها منذثلاثة أمام وقت العسلم بهلمن غـمراعادة شئ لانْ وقوعها حادث فحضاف الحراقي ب أوقاته الف الأمام الاعظم فاستحسن اعادة صدلاة ثلاثة أمام ان كانت م تفسفة والامذيوم وليلة عملامالسبب الفاهردون الموهوم احتماطا كالجروح اذالم والمراس حيمات محال به على المحرح اله (مُ قال في خاعمة فهافوالدفي تلك القاعدة) أعنى اليقين لامزول مااشك الفائد والاولى استثنى منهامسائل (الاولى) المستحاضة المتحديرة يلزمها الاغتسال لـ كل صـــلاة وهو الصحيم (الثانية) لُووجدبللاُولابِيرىأمنيأممذىقدمنااهِــآبِالغسلِمع وجودالشُك (الثالثة) أذاوجه دفارة مبتة ولأيدرى منى وقعت وكان قد توضأ منها قدمنا وجوب الاعادة عليه مفصلامع الشك (الرابعة) قدمنا انه لوشك هل كبرالافتتاح أولاأ وأحدث أولاأوم عراسه أولاؤكان أول ماعرض له استقل (الخامية) أصاب ثوبه نجاسة ولايدري أي وضع اصابته غسل الكل على مَاقَدْمناه عَنْ الظهير يدّمع ما فيه من الاختلاف انتهى (ثم قال السابعة) لوأكات المهرة فأرة قالوا ان شررتء لى فورها المساء ينجس كشار سامخرا ذا شرب المساء على فوره ولومكثت سياعة ثم شربت لايتنعس عنييد ابي حنيفة لاحتسال غييلها فهأملها بهاوعنه دعجه ديغيس بنساءعه لي أصبله من أنمّالا تز ول الأمالمياه المطلق كامحكمية إه (مُقال وهه المسائل تعتاج الى المراجعة ولم أرها الاتن الى أن قال) ومنها ما حب العدرا ذاشك في انقطاعه وصلى بطهارته وينبغي أن لا تصم الم (مُقَالَ فِي الفائدة الثانية مانصه) وغالب الفان عندهم ملحني ماليقين وهوالذي تنبني عليمه الاحكام بعرف ذاكمن تصفح كالامهم في الأيواب مرحوا في فواقض و بأن الغالب كَالْمَدَّةُ قُلْ ﴿ مُوَالُّ فَى القَاءَدُةُ الرَّابِعَةُ المُشْقَةُ تُحَلِّبُ التَّيْسِيرُ ه) واعلمان اسباب التخفيف في العبادات وغيره اسبعة (الاول السفر) وهو ن منه ما يحتص بالطويل وهو ثلاثة أيام ولياليها وهوالقصر والفطر والسيم كثرمن يوم وليدلة وسقوط الاضحية عدلى مافى غاية البيان والثاني مالايختص مد

اتعاف

والمرادمه مطلق الخروج عن المعروهوثرك الجعبة والعبيدين وانجساعية والثنفل على الدانة وجوازالتهم اه (ثمقال الثاني المرض) ورخصه كثيرة التيم عنسد الخوف على نفسه أوملي عضوه أومن زيادة المرص أوبطئه اله (ثم قال) السادس العسروهومالسلوي كالصلاة معالقياسة المفوعنها كإدون ربع الثوب من هذفةة وقد رالدرهم من المغلطة وضاسة المذورالثي تصدب ثيابه وكان كلساغسلها خوحتودم البراغيث والمق في الثوب وان كثر وبول ترشيش على الثوب قدر رؤس الابرومان الشوارع وأثرنجاسة عسر زواله وبول سنورفي غييرأ وانى الساء وعليه الفتوي ومنهممن أطلق في المرة والفارة وخره حسام وعصفور وان كثروخو الطمورالمرمة فيرواية وماليس له نفس سائلة وريق النائم مطلقاعلى الفئي مه وافواهالصمان وغيارالسرجين وقليل الدخان الغيس ومنفذا تحبوان والعفوعن از يموالفسااذا أصاب السراوتيل المتلة أوالمقعدة عسلى المفتى به وكان انمحسلواني لا سَلَّى في سراويله ولا تأويل لفعله الاالتحرز من الخلاف (ومن ذلك) قولنا بأن النارمطهرة للروث والعدذرة فقلنا بطهارة رمادهما تدسرا والالزمت نحاسة الخديز في خالب الامصار (دمن ذلك) طهارة يول المخف الشرو نره مواليعوا ذا وقع في الحاب ورمى بدقيسل تفتته وتخفيف نحساسة الارواث عنيدهه ماوما بمست الثور من بمغارات العباسة على الصيروما يصيده عماسال من المسكندف مألم مكن أكررامه العياسة وما الطابق آسفسانا وصورته احرقت العذرة في مت ارماه الطابق ثورانسيان وكذا الاصطبل اذاكان حارا وعلى كوته طآبق اوييت الوعبة اذا كان عليه طابق وتقاطر منه وكذا انجسام اذا كان اهريق فيه مرق حبطانها وكوتها وتقامار وكذالو كان في الاصطهل كوزمعاتي فترشيم في اسفل الكور والقول مطهارة المدكوان كان أصله دما والزماد وانكان عرق حيوان محسرم الاكل والتراب الطاهراذ اجعىل طينابا لمساء النجش أوعكسه والفتوى عبلى ان العبرة الطاه وأمهما كان وماترشش عبلى الغاسل من غيسالة المت بميا لا هكن الاحتراز منيه ومادرش بهالسوق اذا اشل لماه ومواطئ الكلاب والطس المسرقن وردغة الطريق ومشروعية الاستنجام انجرم ماندليس عزيل -تى لونزل المستفهى مدفى ما فحسه والقول يأن كلمانع قالع يزيل الفاسة الحقيقية ومسالمصف الصديان التعلم وليس المخففى

ضرلشقة نزعهني كلوصواوم نموجب نزعه الغسل لعدم تبكره والهلاء على المياه بالاستعمال مادام متردِّداع في العضو ولا فعاسة المياما ذا لا في المتضمر . بنفصل عنه وانهلا بضره التغير بالمكث والطبن والطحلب وكلسا يعسر صونه عن (مُحَال) ووسع أبوحنيفة في العبادات كلهافلم يقسل ان مس المرأة والذكر ناقض ولريشترط النيسة فىالطهارة ولاألائك ووسنع فالميساء فنومشه المارأى فلاأثر لمافي المقاط العبادات في كل الاوقات (وأماجواز) التيم للنوف بردللعناية فالمرادمن الخوف الخوف من الاغتسال عسلي نفسه أوعيل باله أومن حصول مرض ولغاشرط في السدائم نجوازه من انجنباية أنلاصد مكانايأ ويهولا ثوبايد فثه ولامامه منسا ولاحساما والصيع أنه لايحوز المعدث الاصفركافي الخسانية لمدم اعتبارذاك الخوف في أعضا الوضوط المراخ قال الشااشة متوسطه بين هاتين كريض في رمضان يخاف من الصوم زيادة المرضاو بطؤالبر فيجوزله الفطروكذافي المرض المبيم للتيم اه (نمقال) ومن المشكل التيم فانهما شترطوانى المرض المبيح له ان يخساف من المساء مدلى نفسه شوه ذها بأاومنفصة أوحسدوت مرص اوبسوير ولهيبصو بمطلق المرض مسع فيه وأمارم النص يخلافه فلامانصه) وقال أي الزيلى في اب الدنجاس ان الامام بارعننده بالبيلوي فيموضيعالنص كمافي بول الأدمى فان البلوي فيسه م أه. (وفي شرح منيسة المصلي) من المتاخرين من زاد في تفسير الغليظة على قول أبى حنيسفة ولاحرج في اجتنابه كافي الاختيار وفي الغليظة على قولم ماولا بلوى في اصابته كافي الاختيار أيضا (وفي الحيط) وهي زيادة حسنة بشهد بهايعض فروع الباب والمراديك وبهولا حرج في اجتنابه ولا بلوي في اصابته على إختلاف العيارتين اغساهو بالنسبية الىجئس المكلفين فيقم الاتفاق علىصدق القضية المشهورة وهيان ماعت بليتبه خفت قضيته 🛛 🕻 (وقال في الشانية

مَا بِهِ الصرورة مِنْقَدر مِنْقَدر مِامَانُه في وأسرا العفوة في ول السندور في الثياب دون آلاواني لاية لاضرورة في الاواني تجرمان العادة بقنم يرهسا (وفرق) كثير من المشايخ في المعربين أمار الفياوات عن قلسله الضرورة لانه ليس لمنارؤس ماجزة والابل تبعر حواساو بين امارا لامصارلعدم الضرورة بخلاف الحكث والكن المعقد عدم الفرق بين امار الفلوات والامصار ومين الصيع والمسكمر وبين الرطب واليابس (ويهني) عن ثياب المتوضى اذا اصابه امن الما المستعمل على روابه النماسة للضرورة (ولايعني) عما يصيب توب غيره لعدمها (ودم النهيد) رقى حق أفسه نجس في حق غيره لعدم الضرورة (والجبيرة) بعب أن لا تستر من الصيح الابقدرمالابدمنه اه (ثمقال) تذنيب يقرب من هذه القاعدة مأحاز لعدريط ليزواله فيطل التيمادا قدرعلى استعمال الماءفان كان لفقد الماء بطل بالقددرة عليمه وانكان ارض بطل برثه وانكان لبرد بطل بزواله والمع على الجبيرة اذاسقطت بطل لزواله اه (وقال في بحث دره المفاسدا ولي من جلب آلمما مح مانسه) ومن دلك مادكره المزارى في فتاوا ومن لا يحد سترة ترك الاستنصا ولوعلى شطنهرلان النهى راج عسلى الامرحستى استوجب النهي الازمان ولم يقتض الامر التكرار اه (والمرأة) اذاوجب علمهاالغدل ولمقدد سـ ترة من الرحال تؤمره (والرجل) اذالم بعد سترة من الرجال لا يؤخره و يغتسل وفي الاستنب اذالم عد سترة تركه فالفرق أن العباسة الحكمية أقوى (والمرأة) بين النساء كالرجل بين الرجال كذافى شرح النقاية (ومن فروع ذلك) لمالعة في أخفضة والاستنشاف نونة وتكره المماغ وتخليل الشعرسة في العامارة ويكره المعرم اه (وقال فى الفاعدة السادسة العادة علمة مانصه) هما فرع على هذه الفاعدة حدا كماري اى الماه الجياري الاصم إنه ما عده النياس جاريا (ومنها) وقوع البعر المكثير في البيرالاصم إن الكثير ما يستكثر ما أنساطر (ومنها) حدد الما والكثير الملحق بالجارى الاصم تفويضه الى رأى المتلى به لاالتقرير بشي من العشر في العشر وضوه (ومنها) الميمر والنفاس قالوالوزادالدم على الكثرا كيم والنفاس تردالي امام عادتها اه (ثمقال وفي ذلك فروع) الاول العبادة في باب الحيض اختلف فيهيأ فمنداى حنيفة ومجدلات بتالعادة الاعرني وعنداي يوسف تثبت عرة واحدة قالوا وءليه الفتوى وهدل الخلاف في الاصدارة أوفي الجعلية أوفير ممامستوفي

في الخلاصة وغيرها له (وقال في القاءدة الأولى الاجتهاد لا ينقض بالاجتهاد مانصه) ومنهالوكان لرجل ثوبان أحده مانجس فقرى وصلى بأحده ما تُمُوقُ عَصَرِيهِ عَلَى طَهَارَةَ الاسْتَرَلِمُ يَعْتَبُرَالنَّانِي آهِ (ثُمَّ قَالَ) ومَقْتَضَى الأول (أى وهوالقرى في الثوبين كذافي شرحها) الدلوقري وظل ماهارة أحد الأفائس فاستعمله وترك الاتحرثم تغيرظنه لايعمل بالثاني بليتيم لكن هذامبني على حوازالقرى في الاناثين (وفي شرح الجمع قبيدل التيم) لوكانا أناثين يريقهما وبتيم اتفاقا اه (وقال في القاعدة الثارية اذا اجتمع اكلال واعرام غلب الحرام الحلال مانصه) وذكر بمضهم ان من هـ ذا النوع حديث الكمن الحيائض مافوق الازار وحديث اصنعوا كلشئ الاالنكاح فانالاول يقتضى تحريم مابين السرة الىالركمة والساني يقتضي اباحمة ماعدا الوملئ فرجح التحريم احتياطا وهوقول أبي حنيفة وأبي يوسف ومالك والشيافي وخصعير شعار الدم ويدقال أجدع لا يألثاني أه (ثم قال وخرج عن هذه القاعد تمسائل الى انقال) الثانيمة الاجتهاد في الاواني ادا كان بعضه اطاهراو بعضه المجسا والاقل فجس حاثز ومريق ماغلب على ظنمه المفيس مع ان الاحتياط أن مريق السكل ويقيم كااذا كان الاقلطاه واعملابالاغلب فيهما (الثالثة) الاجتماد في ثياب مختلطة بعضمانجس وبعضها طاهر حائرسواه كالدالا كثرنجسا أولا (والفرق)بن الشاب والاوابي الدلاحلف لهسافي سنرالعورة وللوضوء خلف في التطهديروهو التيمهوه ذاكله حالةالاحتيسار وأماحالة الضرورة فيتحرى الشرب اتفساقا كذافى شرح المجمع فببل التهما نتهى وقدنقلنا بقية ذلك في كتاب المحظر ونقلنا بعضه في كتاب الصلاة آه (ممال) وقد جوز أمها بنامس كتب المفسير للعدث ولم يفصلوا بين كون الاكثر تفسيرا أوقرآ ناولوقيل بهاعتبار اللغالب ليكآن حسنا اه (مُمَال) السادسة إذا اختلط ما معطاه رياء مطاق فالعبرة للغالب فان غلب الماء فأزت الطهارةبه والافلاو بيناه في الطهارات من شرح الكنزيا فا تمت برالغلبة ا ه (ثَمَ قَالَ) وليس منه ما اذا نوى التهم لفرضين لانا نقول محوزله أن يصلى بألوا حد ماشاءمن الفرائص والنوافل اه (تمقال) ومنهامااذا استنعبي البول بحدر تمنام فاحتم وأمنى فأصاب نويه لم يطهر بالفرك لان المول لايطهر بالفرك فلايطهرالني مرحوابه ولهدفاقال شهس الائمية السرخسي مسيئلة المني مشكلة لأنكل فحل

عَدِّي أَوْلًا وَالمَّذِيلًا طَهُرِمَالْفُرِكُ الْأَ أَنْصُعَلَ تَبْعًا ۚ إِهِ (وَقَدِيتًا لَ) عَكُن البول البافى بعدالا متفيسا تبعا أيضا (وجوابه) أن التبعية فيمسا هولازم له وهو المذى بخلاف البول ولم أرمن تبه عليه اله (ثم قال) تند وليس من القاعدة مااذا اجتماع فيالعيادة جانب المضر وجانب السغرفانا لانفلب جانب الحف ومقتضاها تغليبه لانداجتم المبيع والحرم لان أمصابت اقالوا في المنع على النفين لوابتداالمقيم فسأفرقبل عام وموليلة انتقلت مدته الى مددة المسافر فيمسم ثلاثا ولوكان عـلى عكســه انتقلت الى مدَّة المقيم ومقتضاها اءتبارمــدٌ. الاقامة فيهما تغاسا كمسائح ضرومه فالرالمسانعي وعنده لومسهم احبدي الخفين حاضرا مفرا فكذلك على الاصعطرد اللقاعدة وأماعندنا فلاخف افيان مذته افر الم (مُولَى فاعد والا العارض المانع والمقتضى فاند يقدم المانع) فلوضاق الوقت أوالمــاه عن ســنن الطهارة حرم فعلها اه (نم قال في القــاعدة الثالثة الإيثار في القرب) قال الشافعة الإيثار في المقرب مكروه وفي غيرها محموب قالالله تعالى ويؤثرون على أنفسهم ولوكان بهم خصاصمة قال الشيخ عزالدين لااشار في القربات فسلاا شارعسا • العهارة ولا مستراله ورة ولا بالصف آلا ول لان الغرض بالمبادات التمثليم والاجسلال فنأثريه فقسدترك اجلاله الاله وتعظيه وقال الامام لودخسل الوقت ومعهما يتوضأمه فوهمه لغيره ليتوضأمه لمصزلا اعرف فيسه خلافالان الايثارا نمسأ يحكون فيمسا يتعلق بالفرب والعبادات اه (تمقال) وقال الشيخ أبومجدف الفروق من دخل عليه وقت (رلوأراد) انضطرا يمارغيره بالطعام لاستيقاء مهيمته كان له ذاك وان خاف فوت مهجته (والفرق)ان انحق في الطهارة لله تعسالي فلايسو ﴿ خُولُهُ الاِيسَارُ وَالْحُقَّ اه وقد نقلنا بقية ذلك في كتاب الصلاة وفي الحظر أيضا (وقال فى القاعدة الثامنة ادااجتم أمران من جنس واحد والمختلف مقصودهمادخل أحدهمافى الآخرغالها كفن فروعها اذااجتمع حدث وجنابة أوجنابة وحيمن كفي الغسل الواحد اه (وقال في القاعدة الثالثة عشر الفرض أوضل من النفل) الافيماثل (الاولى ايرا المعسرمندوب أفضل من انظاره الواجب (الثانية) ابتدا الملامسنة أفضل من رده الواجب (الثالثة) الوضو قبل الوقت مندوب أفضل من الوضو بعد الوقت وهوالغرض وقد : هذناذ الث أيضا في المخار (وقال في القاعدة الخامسة عشرمن استعلى الشي قب لأوانه عوقب بحرمانه ماندره) وخرج عنها مسائل الى أن قال السادسة شر ،ت دوا • فحسا منت لم تقض الصيلاء ا وقد تقلناها في كتاب الصلاة أيضا (وقال في القاعدة السابعة عنر لاعبرة مالغات السن خطأه صرحها أصابنا في مواضع الى ان قال ومنها لوظن الما منجسا فَنُومُنا مِهُمْ تَمَنَ انْهَ طَاهِرِ حَارُ وَصَوْءَ كَذَا فِي الْخَلَامِيةِ آهِ (مُمَالُونُو جِعْنُ هَذَه القاعدة مسائل الى انقال الثانية الوصلي وعنده انه عُدت م ظهر آنه متوضأ أعادا ليأن قال والثساسة تقتضيان تحمل مستلة الخلاصة سسأبقا على مااذالم يصل امااذاصلى فانه يعيد اله وقد نقلنا بقية ذلك في كتاب الصلاة أبضا فراجعه (وقال فى الفنّ التّالَث في أحكام الصبير إن مانصه) ولاتنتقض طهارته بالقهقهة في صلاته وان أسطلت الصدلاة الم وقد تقلناها في الدلاة أيضا (نم قال) وهو كالبالغ في نُواقَصُ الوضو الاالقهة وه (ثم فالي) ولا ينعُ من مسُ المُصفُ اه (وقالُ في أحكام السكران مانصمه واختاف في حدالسكران فقيل من لايعرف الارض من السماموالرجل من المرأة وبه قال الامام الاعظم (وقيل) من في كلامه اختلاط وهذمان وهوقولمماومة أحد كثيرمن المشايخ (والمعتبر) في القدح المسكر في حق الحرمة ماقالاه احتياطاني المحرمات (والخلاف) في المحد (والفتوى) على قولهما في انتقاض الطهارة مدوفي عيده أن لا يسكر كابيناه في شرح الكنزاه وقد نقلناه ف كاب الاعبان (وقال في أحكام العبيدمانصمه) وآذا لم بقدر صلى الوضو الابمه ين فعلى السيدان يوضيُّه بخلاف الحراه (وقال في بعث الاحكام الاربعة مانمه) والاستنادوه وأن شدت في الحال ثم ستندالي ان قال وكطمهارة المستعاضة والمتيم تننقض مندخروج الوقت ورؤية المسامس تنداالي وقت وجود الحدث ولهذا قلنالا يجوز المع له حمآ اه (وقال في بعث الساقط لا يعرد مانصه) ولاتعود العباسة بعدا كحكم يزوالما فلودبغ الجلدمالة مسوضوة وفرك الثوب من الني وجفت الارض بالشيش ثم أصابها آما ولا تعود العباسة في الأصير وكذا السئر اذاعار ماؤها ثم عاد اهم (وقال في عث النام كالمستبقظ في بعض السائل مانصه) الخامسة عشراذ امرت دابة المتيم على ماه مكن استعاله وهوعابها نام ينَ قَصْ تَهِمُ ١٨ (وقال في أحكَام الأنثي مآنسه) ومنيها لا يطهر بالفرك في قول اله

(وقال في أحكام الذمي مانصه) ولا يصم تهمه و يصم وضو ، وغداه فلو أسلم حازت صلاته به آه (ثمقال) تنبيه الاسلام يحبما قبه أنه منحقوق الله تعـا لى دون حة و قالاً دمين كالقصاص و فه ان الاموال الافي مياثل لوأحنه السكافر ثم أسالم يسقط آهَ (وقال في أحكام الذمي أيضامانصه) ولاعتم من دخول المسجد ايخلافالمهلم (ولايتوقف) حوازد خوله على اذن مسلم عندنا ولوكان المسجد دنقلنا.في كتاب المجهاد (وقال) فيأحكام انجــانومنهالوومائي ، الغيل علمها (فإل قاضعان في فتاواه) امرأه قالت معي جني * بأندني في النوم مرارا وأحد في نفسي ماأحــدا ذاحام مني زوحي لاغســل علما اه وقددهالكمال عبااذالم تنزل امااذا أنزلت وجب كا تنه احتلام اه (ثم قال) ومنها لاَمُوزَالاَسْتَنْجَا مَزَادَاكِمِنْ وَهُوالْعَظْـمُكَاثَبْتُ فَيَامُحُـدَيْثُ اَهُ (وَقَالَ فَيَأْحَكَام غيبومة الحشفة مأنسه يترتب عليها وجوب الغسل وتحريم الصدادة والسهود وأكخطمة والطواف وقراءة القرآن وجل المهجف ومسيه وكثابته ودخول المسعيد وكراهةالا كلوالشرب قبل الغسل ووجوب نزع انخضوا لكفارة وجوبا أوندما في أو ل الحيض بدينيار وفي آخره بنصف دينيار 🛛 🕳 وقد نقلنا بعضيه في كاب المدلاة وكتاب الجج (ثمقال فوائد) الاولى لا فرق في الايلاج سنان مكون بحاثل أولالكن بشرطآن تصل انحرارة معه كذاذكر وافي التحليل فعجري في سائرا لايواب (الثانية)ماثيت للحشفة من الاحكام ثبت لقطوعها ان بقي معه مقدارها وان لم يبق قدرهالم يتعلق مدشئ من الاحكام ومحتاج الى نقل لكونها كامة ولم ارموقد نقلنا ذلك في كتاب الطلاق (الثالثة)الومليُّ في الدمر كالومليُّ في القبل نعيب مه الغسل اه وقدنقاناه في كال النكاح وكال الطلاق وكاب المحدود (مقال التاسعة) الذي صرم على الرجل وطائ زوجته المنكوحة مع بقاء النكاح الحيض والنفاس أه وقد نَعَامًا بِقَيْهُ ذَلَكُ فِي ݣَابِ الدِّيكَاحِ فَراجِعِهِ ﴿ ثُمَّ قَالَ ﴾ العاشرة اذا حرم الومائي حرم دواعيه الافي الحيض والنفاس اه (وقد) نقلنا غيته في كاب النكاح (وقال في أحكام الاشارة مانصه) وهنافروع لمأره االاتن (الاول) اشارة الآخرسُ بالقراءة وهو جنب ينبغى ان تضرم عليه أخدامن قولهمان الاخرس يجدعا يه تحريك لسانه فِي اللَّهِ مِن قَرَاهُ أَهُ وَقَدْ نَعْلَناهُ فِي كُتَابِ الصَّلاةُ (وَقَالَ فَي بِعِثْ مَا يَمْ عَالَمُ يَن وجويه ومالا يمنع مانصه) الاول الما في العاهارة يمنع الدين وجوب شرابه لقول

الزيلمي في آخرباب التهم والمرادبالفن الفاضل عن حاجته اه (وقال في محث ماية ذم عند الاجقاع من غير الديون مانسه) ثلاثة في السفر جنب وحائض وميت وغمة مايكني لاحدهم فأنكأن الماء ملكالاحدهم فهوا ولي مه وأن كان لمم جيعالا يصرف لأحدهم ويحوزالتهم لا كل والكان المامم احاكان الجنب أولى مه لان غدله فريضة وغدل المت سنة والرجل يصلح اماماللرا فيغتسل الرجل وتتيم المسرأة ويعم المت ولوكان الماءين الاب والآبن فالاب أولى مدلان لدحق علائمال الان ولووهب لهم قدرما يكفى لاحدهم قالواالرجل أولى مهلان المت عسرمن أهل القبول الهدة والمرأة لا تصلح لامامة الرحل قال مولانا وهدذا المجواب اغما يستقيم على قول من بقول ان همة المشاع فيما يحمّل القسمة لاتفيد الملك وأن اتصل به القُمض كذا في فتاوي قاضيف ان آه وقد نقلنا ، في كتاب الهمة (ثم قال) اده ون قوله ان غسل المت سنة ان وجوبه بها يخد الاف غد ل الجنب فانه في القرآن وينبغي أن يلحق عااذا كان مباحامااذا أوصى به لاحوج الناس ولايكني الالاحدهم اه وقد نقلناه في كتاب الوصايا (نم قال) وأمامن به نجياسة وهو مدث ووجدما يكفى لاحدهما فانه يحب صرفه الى الفياسة كافي فتم القدرمن الانجياس وعلى هذالو كان مع الثلاثة ذونجياسة ينبغي ان يقدّم علم م ولمأره اه (وقال في بحث اجتماع الفض آن والنقيصة مانسه) فنه االصلاة أول الوقت مالتم وأخره مالوضو فعند لمنا استمب التأخ براذا كان ط مع في وجود الما أخره والأ فالتقديم أفضل ولمأرلا صحبا بناانه يتميم فيأوله ويصلى فاذا وجده في آخره نوضاً وصلى تأنساولا سعدالقول بأفضليته (وقاات) الشافعيمة إمالنها يه في محصميل الفضلة A (مُقال) ومنها غسل الرجلين أفضل من المسم على الخفين النري حواز والافهوأفضل وكذابعضرة من لايراه (ومنها) التوضي من الحوض أفضل من التوضي من النهر بحضرة من لايراه والالا أه (وقال في بحث القول في تمن المثل مانصه) اماغن المثل فذكروه في مواضع منها باب التيم قال في المكنزوان لم يعطه الابهن المثلوله غنه لايتهم والاتهم وقسره في العنابة عثل القهدة في أقرب موضع يعزفيه الماءأو يغدين يسير وفسرواز ياجى القيمة في ذلا الدكان الكن لم يعد منامة فى وقت عزمه أوفى أغلب الاوقات والطاه رالاول فان الاعتبار للقيمة حال التقوم مينأن لا يعتبرغن أشل عندا كحساجة لسدار مق وخوف الملاك ورعائصل

الشرية الى نانبر فيحب شراؤها على القادر ماضماف فهتها احماد لنفسه اله وقد نقلناه في باب الشرب و في الحظر (وقال في أحكام السفرمانسه) رخصة القه والفطروالسم ثلاثة أمام بليالها أه وقدنقلنا بقيته في كتاب الصلاة (وقال في بحث أحكام المدهور مانسه) فنها محرم دخوله على الجنب والحائض وألنفساه ولوعلى وجه العموروا دخال نجاسة فسمضاف منها التلويث اهه وقد نقلنا بفيتسه في كتاب الصلاة (وقال في محثأ حكام نوم المجمة مانصه) واستنان الغسل لما اله وقد نقلنا بقيته في كتاب المدلاة (ثم قال ما افترق فيه الوضو والفسل) سين تحديد الونوء عنداختلاف المحلس ويكره تحديد الغسل مطلقا يسيح فيده الخف وينزع للغسل بسن فمه الترتيب بخلاف الغسل تسن المضمضة والاستنشاق فسسه حفلات الغسال ففريضة يمسم الرأس فيسه بخلاف الغسل على قول (ماافترق فيه مسم الخفوغ للرجل يتأفث المسم دونه ورأنت في بعض كتب الشافعه ليمحوز غسل الرجل المغصومة بلاخسلاف ولايحوزمهم الخف المغصوب وصورة الرجم المفصوبة أن يسفحق قطع رحله فلاءكن منها بسن يتثلث الغسه لدون المهجرعيب تعيم الرجل دون الخف لآينقضه امجناية بخلاف المسم هوأ فضل من المسم آن يراه (ماأفترق فيه مسح اتخف والرأس) يسن استبعاب الرأس دون اثخف لوثلث مسم ارأس لا يكره وان كم يندب و يكره تثاليث مسهم انخف (ماا فترق فيه الوضوع والتيمم) كوندمن الوجه واليدين فقط ولايحوز الآلعذر ولايسم يها لخف ويفتقرالي النية ولابسن تحسده ولاتثلثه بسن فيه النفض ويستوى فيه الحدث الاصغر والاكبر (ماا فترق فيه مه عم الجبيرة ومسم الخف) لا يشترطشدها على وضو و يشترط المسه على كالالطهارة ومعمم مالغسر مغلاف مسط انخف ومعت أهمه هاأوا كثرها يخلاف الخف وتصم الملاة بدونه في رواية وهوالمعتم مخلاف المسم على الخف ان لم بغسلهما ولايقد رَعِدْه بخلافه ولاينتقض اذاسقطت عن غير مره فلاتحب اعادته يخلاف الخف داسقط ولاتنزع للعنامة بخلاف الخف واداكان على عضوجه مرتان فسقطت احداهما أعادها للااعادة وسعها يخلاف نزع أحد الخفين (ماافترق فيه الحيضوالنفاس) أقل الحيض محمدود ولاحدلا قل النفاس وأكثره عشرة أمام وأ كثرالنفاس أريه ون ويكوز به البلوغ والاستبراء دون النفاس ا ﴿ (وقوله) دون النفاس أى فان الملوغ في صورة النفاس مضاف الى الحمل لا الى النفاس

وقد نقاناه في كتاب الاذن والحجر وفي كتاب النكاح وفي الحفار (ثمقال) والحيض لايقطع التتابيع فيصوم الكفارة يخلاف النفاساه وقدنقلناه فيكتاب السوم (ثمقالً) وتنقضى المدَّتبه دون النفاس و يحصــلبه الفصل بين طلاق السـنة والبدعة بخلاف المنفاس أه وقد اقلناه في كتاب الطلاق (ممقال) فهي سبعة هٔ افیالنهایة من الافتزاق ب**أ**ربعــة قصور اه (نمقال ماافترق فیــه غسل الحی والميت) تستحدالدراءة بغسل وحهالمة تخسلاف انجي فانه سدأ يغسل بديه ولاعضمض ولايستنشق بخلاف الحي ولايؤخرة ولرجليه بغلاف الحيان كان فىمستنقعالمــا ولايسيح رأسه فى وضو الفسل بخلاف انحى فى رواية اھ (وقال فى آخر في المفرق في قاعدة اذا أني الواجب وزاد عليه على بقع المكل واجباأم لامانصم) واختلفوافهااذامسع جينعراسه فقيدل يقعالكل فرضاوا لمعتمد وقوعالر بمع فرضاوالماقى سنة وآختلفوا في تحكرارا أغسل فقيل بقعالكل فرضاوالمعقدان الاولى فرض والثمانية معالثالثة سنةمؤ كدة الىأن قال ولعمل فاثدته في النية هل ينوى في السكل الوجوب أولا وفي الثواب هل يثاب على السكل ثواب الواجب أوثواب النفل فيسازاد الى أن قال غرا يتم قالوافي الاضمية كاذكره ابن وهبسان معز باللغه للصة الغنى اذاضحي بشاتين وقعت واحدة فرضاً والاخرى تَطوعاُوقيل الاخْرىمجم اه (نمقال) ولمِأرَّحَكِمِمااذاوقَفْ بِعرفاتأز يدمن القدرالواحب أوزادعلي حالهمافي نفقسة الزوجة أوكشف عورته فيراتخلا زاثادا على القدرا لمختاج المه هل يأثم عسلي المجيم أملا اه وقد نقلناه في انحظر وغسره (وقال في فن اللفارمانصه الطهارة)ما أفضل المياه فقل مانسع من أصابعه صلى الله تمالى عليه وسلم (أي) حوض صغيرالينجس بوقوع النجاسة فيه (فقل) حوض عمام اذا كان الغرف منه متداركا (أى) حيوان اذاخرج من البرحيا ينزح سيع وان مات لا (فق ل) الفارة اذا كانت هارية من المرة ينزح كله والالا (أي) بنزح دلو وإحدمنها (فقسل) بترصب فيه الدلوالاخير من بترتنع ست بموت فعوفارز (أي) ما كشيرلا أيجوز الرضوعية والتنص عازفقل هو أ عرض أعلاه صَبِقَ وأَسُفله عَشَر في عَشْر (أَى) ما طأهر بجوز الرضو به ولا يجوز شربه فقل مه مسفدع بحرى ونفتت اه (وقال في فن الالغاز في بحث المدع »)أى خبرلانجوز بيعه الامن الشافعية (فقل)ما عجربساء نجس قليل المج

سعه من الهودوالنصاري لانهاذا اعلهم لا بشترونه ولمصر بغييراعلامهم يخلاف الشاذمية فالدعندهم طاهر فيجوزمنهم بلااعلام اه وقدنقلناه فىكاب البيوع (وقال في فن الالف أزمن محث الكراهية مانصه أي) انا مساح الاستعمال يكره الوضوءمنه (فقسل) ماعينه لوضوئه دون غيره اه وقدنقلباه فىالمحظر (وقال أول الفن السادس فن الغروق مانصه) المعرَّة اذا سقطت في المِبْرِلا يَغْمِس الما ونصفها ينجسه (والفرق)ان البعرة علمها جلدة تمنع من الشوع ولأك ذلك وفي الهلب على هذا القياس (المعيب) عليه ان يومي أمر ته المريضة بخلاف مبده وأمته (والفرق) ان العبد ملكه فيجب عليه اصد الآحه الألراة الاينزح) ماءالبير كلمة بالفيارة وينزح منذنبها (والفرق) ان الدم يخرج من لهـ انْدُــنزحُ السكل له ﴿ وَقَدْ نَقَلْنَاهُ فَيْكُتَابِ الْصَــلاةُ (ثُمُّ قَالَ) ﴿ وَوَالْفَـارَة س لا ولما الضرورة اله وقد نقلناه في كاب الصلاة (وقال أخوا لمؤلف فى تكملته للفن السادس فن الفروق من كتاب الاشرية مانصه) قطرة خروقت فيخاسةماه تم صدالماه في خابية خل تنعس ولووقعت القطرة اشداء في الخل لا يتنبس اوالفرق) انها إذا وقعت في الماه تنبس المأثم لا يطهر الما الانه لا يتخلل مغلاف ما أذا وقعت في الخــ للانهــ التخلل اه (وقال) أحوا واف في التـكملة إلمذكورةمنكابالاشربة) الدقيقاذاعجن يخمرغ عبزوالتي في حل لايطهر والا مزادًا الفي في خرتم في خـل يطهر والفرق اله أذ بحِنًّا مـتزجت واتخـل لايقظله فلانطهر يخلاف انخنز لان انجر يتخال على ظاهره فقط اه (وقال أخو المَوْافَ فِي الْسَكَمَلَةُ المَدَ كُورةُ مِن كَتَابِ الاستحسانُ مَانْصُهُ) يَكُوهُ دُخُولُ الْجُنْب المسعدولا يكره دخول المشرك (والفرق) ان منع الجنب منه داع الى التطهير وفي منع المشرك تبعيدله من الاعبان فلاعنع اه وقد نقلنا ، في كتاب اتحظر (وقال مساحب الاشياه في الفن السَّامِ ع فن الحسكامات مانصه) كما جلس أبو تُوسف ريس من غيراعلام الاعظم فارسل المه أبوحنيفة رجلافساله عن مسائل اسةُ الحيانَ قَالَ المَالَثَةُ طيرٍ - قط في قدر على النَّارِ فيه تُحْمِومُرَقَ هل يؤكلُانِ أُم لاَّ فقال يؤكل نفطأه فقال لا يؤكل نفطأه (ثم قال ان كان اللهم مطبوحًا قبال سقوط الماير يغسل ثلاثاو يؤكل ومرمى المرقة والامرمى المكل اه (ثم قال في الفن السابع أيضامانصمه) وقال الامام خرجنام حادلتشييع الاعش

وأعوزالما الصدلاة المغرب فافتى حماد بالتهدم لاول الوقت فقلت يؤخرالى آخر الوقت فان وجدالما والاتيم فف لمت فوجد في آخر الوقت وهد وال المسألة خالف في المساذه والماتيم فف الفن الشافى في كتاب الصلاة مانصه القرآن يخرج عن الفرآنية بقصد الثناء فلوقرا المجنب الفاتحة بقصد الثناء لا يحرم اه (ثم قال بعد ذلك في كتاب الصلاة أيضا مانصه) لا يكرد المعدث مس كتب الفقه والحديث على الاصم (وضع) المصف تحت على الاصم (وضع) المحلف تحت الرأس مكروه الالاجل المحفظ اه (وقال في كتاب العنق مانصه) والتوران كالولد الواحد فالثانى تبع للاول في أحكامه الى أن قال الا في مسئلتين الى أن قال الثانية نفاس التومين من الاول ومارأته عقب الثانى لا اه (قال صاحب الاشباه)

ه (حكتاب الصلاة).

ذاشرع فى صدلاة وقطه ها قبل اكمالمافانه يقضها الاالفرض والسنن فلاقضاء فه ماواغا يؤديه ماوكذا اذاشرع ظافاان الميه فرضاولم يكن عليه (اقتدى) الأنسان أدنى عالىمنه فسدمطلقا وبالاعلى صحيح مطلقا وبالمسائل صحيح الاثلاثة المستحاضة والضالة والمخنثي (القرآءة) في الفرضال باعي فرض في ركعتمين الافهااذا أحدث الامام ومدالاولدين ولمبكن قرافهما فاستخلف مسبوقابه مافاتها فرضَ عليه في الاربع (المسبوق) مَنْ فردُفي القضيه الافي أربع لأية دى ولايقتدى بهولو كبرناو باللاستثناف صحويتا بسعامامه في سعبود السهوفان لم يعد المه معدفي آ خرها ويأتى بتكميرات التشر بق اجماعا (المسوق) لابكون اماماالااذا استخلفه الامامالحدث كاذ كر.منلاخسرو (المسبوق) يقضى أول صلاته في حق القراءة وآخرها في حق التشهدوة امه في المزازية (لاا - تبار) بنية الكافر الااذا قصد السفر الائة ثم أسلم في اثناه المدة فانه يقصر بناه على قصد السابق مخلاف الصي اذابلغ كافي الخلاصة (اذاكرر) آية السعد وفي مكان مقد كفته واحدة الأفي مسئلة اذا فرأهاخارج الصلاة ومصر لهائم أعادها في مكانه في الصلاة فانه يلزمه أخرى (لايكبرجهرا) الافي مسائل في عيدالانهي وفى يوم عرفة التشر بق وباز إعدو وبأز إقطاع الطر بق وعند وقوعر بق وعند الخاوف كذافي عبدالبناية (النية بالقلب) ولايقوم الاسان مقامه الإعدر التعدركافي الشرح (الدعوة المستعلمة) يوم الجمة في وقت العصر عندنا على قول عامة المشايخ كذا في اليتيمة (اذاصحت) صلاة الامام محت صلاة المأموم ادا أحدث الامام عامدا بعدالتعود ألاخير وخلفه مسيوق فان صلاة الامام صحيحة دون هذا المأموم (اذا فسدت) صلاة المأموم لاتفسد صلاة الامام الافي مسئلة اقتداه قارئ أى فصلاتهما فاسدة والمشلة أن في الايضاح (اذا أدرك) الامام راكعا فشروعه المحصيل الركعة في الصف الاخبر أفضل من وصل الصف الاقل مع موتها (شرع)متنفلابثلاث وسلملزمه قضاه ركمتين. (شرع في الفحر) ناسياسننه مضى ولايقمنها (الاشتفال) طالسنة عقب الفرض أفض لمن الدعا و (قراء في الفائحة أفضل من الدُّعا الأور (كلُّ ذكر) فات عله لم يأت به فلا يكمل التسبيعات بمدرنع رأسه ولا بأتى بالقه عميع بعدر فعرأسه من الركوع (صلى) مكشوف الرأس لم يكره (الرباعية) المسنونة كالفرض فلايصلى في القعدة الأولى ولا يستفتح اذاقام الى الثالثة الافي-ق القراءة فانها واحمة في جدع ركماتها بقرأ في كل ركمة الفاقعة والسورة (الاولى) ان لايصلى على منديل الوضو المدى تسميه (كل صلاه) أديت معترك واجب اوفعل مكروه تخريما فانهاتعا، وجوما في الوقت فاذاخرج لا تعاد (آذارفع) رأسه قبل امامه فانه يعود الى المحود (منجع) بأهله لا يذل واب اعة الااذا كان بمذر (دخل المسعد) في الفيرة وجد الأمام يصليه فانه بأتى ا بالسنة بعيدا عن الصفوف ألااذا خاف سلام الأمام (مسعد) المحلة افضل من الجامع الااذاكانالامام عالما (ومسجد) المحلة في حق السوقى نهاراما كان عند حافوته وليلاما كان عند منزله (يكره) ان لايرتب بين السور الااله افلة (بقليل القرمة) في سنة الفير أفضل من تطويلها (مُذر الناقلة) أفضل وقبللا (التكلم) بين السنة والفيرلا يسقطه اوليلان ينقصُ المرواب (بكره) أن يخصصُ لصلانه كُنا في المحدوان فعل فسيقه غيرولا يزعجه (بكون شارعا) بالتكييرالااذا أراديه التعب دون المعظيم (اذا ته مكر) المصلى في غيرصلانه كتجارته ودرسه لا تبطر وانشغله همومه عن خشوعه لم ينقص أحروان لم يكن عن تقصر والا يستغب اعادتها لترك الحشوع (لاينبني) للامام والموذن نتفارأ - دالاان يكون شريرا (يصم افتدا) الرجل بالمدلى وان لم ينواما مته ولا يصم اقتدا الرأة الااذانوي الملمتهاالافي الجمه والعبدين ويصم نبية الما متهن في عبيتهن (خرج الخطيب) بعدشروعه متفلاقطع على رأس الركعتين (الااذا) كان في سنما لجعة فانه يتمها عَلَى الصِّيمِ (لمُّجِد) آلانُوب ويَرص لَى فيهُ بلاخيار بخلافَ النُّوب النَّجِس حيث يُغيرِفُلُولِمُ حِــدُالًا هُمَاصَــلَى فَيَ النُّوبِ الْحَرْيِرِ (فَمْـاالْمُعَدُ) كَالْمُعَبِدُ فَيْضَم الاقتدا وان لم تتصل الصغوف (المانع من الأقتداه) طريق تمرفيه الجملة أونهر تحرى فيهالسفن أوخلافي المصراء يسمصفين والخيلافي المسجدلا يمنع وان وسع صفوفالان له حركم بقعة واحدة واختلفوا في الحائل بينهمها والأصح السحة اذا كانلابشتبه عليه لحال امامه (المسافر) اذا لم يقعد على رأس الركعتين فانها شعل الااذا فوى الافامة قبل أن يُقيد النالشة بالمعدة (الاسبر) اذا خلص يقضى صلاة المقيم نالااذار حل العسدونه الى مكان أرادوا الاقامة فيه خسسة عشر موما يقضيها صَلَّاة المسافرين (وان) يه شقيقة برأسه الاعما (لوكات) المر يض يحمال لوخرج الى المحاعة لا يقدر على القيام واوصلى في بيته قدوعليه الاصم الديخرج و مسلَّى قاء دالان الفرض مقدَّر بحياله على الاقتدا وعلى اعتباره ستقط القهام واختلفوا فيمريض انقام لايقدرعلى مراعاة سنة القراءة وان قعدقد رالاصماله يقعدو براعيها (قدر) المريض على مص القيام قام بقدره (اذا كرر) معدة واحدة في مجلس وأحد فالا فضل الاكتفاء بمجدة وأحدة واذاكر راسم النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فالافضل تكر ارالصلاة عليه وان كفاه واحدة فيهما (لايرفع) يديه احجود التلاوة ولافديه اسجود التلاوة ولاجيب نية التعيين لمأوالسنة ألقيام لما (اذاقرأ) الامام آية متجدة فالافضل الركوع لمسافى صلاة المخسافتة والاستجدلمسا (يكره)ترك السورة في الاخربين في التطوع عداوان سهوا فعليه السهوولوض ها في انُعرى الفرض ساهم الا يسجدوعليه الفتوى (لامجوز) الاقتداء بالشافعي في الوتر وان كان لا يقطعه (القرآل) يخرج عن القرانية بقصد الثناء فلوقرا المجنب القائمة بقصدالثنا الإصرمُ اه وقُدْنقلناً وفي كتاب الطهارة (ثم قال) ولوقصد بها الثنا افي أمجنازة لم يكر والا أذا قرأ المسلى قاصدا الثنا فاله يحزُّ يه (لاربا) في الفرادُ من في حْق سقوطها (اذا أراد) فعل طاعة وخاف الريا ولايتركما (قراءة الفائحة) لاجل الهمات عقب المكتوبة بدعة (القراءة) في المسام جهرامكر وهمة وسرالاوهو المختبار (لابكره) للمدن مسكتب الفقه واتحديث على الاصم اه وقد نقلنا وفي كتاب الطُهارة (ثَمْقال) وضع المقلمة على الكتاب مكروه الالآجل السكتابة (وضع)

المعتف تعت الرأس مكر وه الالاجـ ل الحفظ اله وقد نقذاه في كاب العلهـ وكتاب المحظر (ثمقال) لايندبني تأقيت الدعاه الافي الصلاة (بكره) الاقتدام في صلاة الرغائب وصلاة المراءة وليلة القدر الااذاقال نذرت كدفر ركمة بهداالامام مامجماعة كذافي البزازية (تُعدّدالسهو) لابو-ب تعدّدالسجودالافي المسبوق (بكره)الاذان قاعدا الالنفسه (الاسفار بالفير) أفضل الابالمزدلفة للعاج (تأخير المغرب) مكر وه الافي السفر أوعلى مائدة والله سيحانه وتعالى اعلم (يقول جامعه) وهذه هي المسائل المجوعة المحقة بكتاب الملاة (قال في القاعدة الاولى لا ثواب بالنمة مانصه) فلأتصوصلاة مطلة الروصلاة حنازة لابهاأي النبة فرضا أرواجية أوسنة أونفلاوأذانوي قطعها لايخرج عنها الاعناف ولونوي الانتقال عنماالى غيرهامان كانت الثانية غيرالاولى وشرع مالتكمير صارمنة قلاوالا فلا ولا يصم)اقتدامامام الابنية وتصم الأمامة بدونها (ولوحاف) لايوم أحدافا قتدى به انسان صم الاقتداه ولايحنث خلافالا كرخي وأى حفص المكبيركما في البناية الااذاصلى خلفه النساء فان أقتداهن به الانية للامامة غيرصه بم (وأستشني) بمفهم بة والعيدين ومحموقال في الخسانية يحنث قضا ولادمانة الااذآ أشهد قدل النبروع فلاصنت قضاء وكذالوام الناس هذا اتحالف في الجعة معت ودنث تضاه ولاعمنت أصلّااذا أمهم في صلاة الجنازة ومعدة التلاوة (ولوحلف) اللايوم فلاينا فاما الناس ناويا انلايؤمه و ومغيره فاقتدى و فلان حنث وان لم يعلمه أه ولكن لاثواب له عبل الأمامة ومعبود التلاوة كالصيلاة وكذامهدة الشكر على قول من مراهبًا روعة والمعتمدان انخبلاف في سنتهالا في الجواز وكذا بعود السهو ولا تضره نية عدمه وقت السلام (وأماالنية) في انخطبة للعمعة فشرط صعتها حتى لوعطس موده المنعرفقال المحدلله للعطاس غعرقا ضدفالم تصيركافي فتم القدمر وغيره بة العمدين كـذلك لقولهم شترط لمـاما بشترط للعمعة سوى تقدديم الخطمة االاذان) فلاتشترط لعجته واغهاهي شرطالثواب عليه (وأمااستقبال القبلة) فشرط الجرجاني اعتمه النية والصيم خلافه كماني البسوط وحل بعضهم الاول على مااذا كان يصلى في العفرا والسَّاني على ماذا كأن يصلى الى عراب كذافي البناية (وأماسترالعورة) فلانشترط لحجته ولمأرفيه خلافا (ولايشترط) للثواب محة العبادة بل شابعلى نيته واركانت فاسدة بغير تهدكالوصلي عد اعلى ظن طهارته

وسيأتى تحقيقه اه (ثمقال) بعددلك وأماقراء القرآن قالوا ان القرآن يخرج عُنْ كُونِهِ قُرْآنَا مَالُقَصِدُ فَهُورُ وَاللَّهُ نَبُ وَانْجُمَا نُصْ قَرَا ۚ قَمَا فَيِهِ مِنَ الأَذِ كَار بَّقَصَدُ الذكروالادعية بقصدالدعا الكن أشكلءايه قولهملوقرأ بقصدالذكرلا تبطل صلاته وأحمناعنه فيشرحال كمنز أنه في عله فلامتغيم بعزة به وقالوا ان المأموم إذاقرأ الفياتحة فى صلاة الجنازة بنية الذكر لاصرم عليه مع انه معرم عليه قرافتها في الصلاة 🐧 (ثم قال في آخرهـا في بحث التروك) 🏻 ونظ يره المهيم والصـاثم والكافر والعلوف فوالساغة حمث لامكون مسافر اولامفطرا ولامطا ولاساغة ولاعلوفه بجعرد النبة ومكون مقهاوسا ثماوكافي امالنية لانهاترك العمل كإذكره الزياجي أه (وقال في القاعدة الثانية الاموريمة أصدها مانصه) وكذا فولمم ان المصلى اذا قُرأ آية من القرآن جوالاً لكالم بطلت صلاته (وكذا اذا) أخد لى عما سروفة أل الحدد لله قاصد االشكر بطلت أوعما سوه فقال لاحول ولاقوةالاباللهإلعلىالعظيم أوبموت انسان فيةول إنالله وأنااليه راجعون قاصسدا له مطلت اه (ثم قال معد ذلك الثالث في سان تعسس المنوى وعدمه) الاصل عندنا ان النوى أما أن مكون من العمادات أولافان كأن عمادة فان كأن وقتم اظرفا للوَّدِّي عَمِّي إِنَّهُ سِمَّهُ وغيره فلا يدِّمن التَّميين كالصلاة كا "ن سُوى الطهرفان قرنه بالبوم كظهراا ومصعوان عرج الوقت أوبالوقت ولم يكن غرج الوقت فانخرج سيه لا يجزئه في آهيچ (وفرض) الوقت كفاه رالوقت الآني الجمه فانها بدلُّ لاأصل الاأن مكون اعتقاده انها فرص الوقت فارنوى اظهر لاغسرا ختام فسه والاصم الجواز (قالواوعلامة) التعيين للملاة أن يكون بحيث لوسش أى صلاة تملي عَكمنه أن يحبُّ بالمنامل اه (تم قال) ولا يسقط التعيين في الصلاة بضيق الوقت لان السعة ماخمة ععني اندلوشرع وتنفلا صيروان كان حراما ولابقعين خزمن أجزا الوقت يتعمن الممدقولا واغما يتعين يفعله كالحمانث في الممن لا يتعين واحد من خصال الكفارة الافي ضمن فعله هذا في الادا وأما في القضا و فلا دمن التعسن صلاة أرم وما أوجما اله (ثمقال) وأماقضاء الصلاة ذلا يحوزما لم يعين الصلاة و يومها بأن يعير ظهر يوم كذا ولو نوى اول ظهر عليه أوآ خرظه رعليه حاز وهذاهو الخاص ان لم بعرف الأوقات الفائنة أواشتمت عليه أرأراد التسميل على نفسه (وذكرفي الهمط) ازنية التديين في الصلاة لم تشترط باعتباران الواجب مختلف

متعذريل باعتماران مراعاة الترتب واحب عليه ولاعكنه مراعاة الترتيب الاينمة التعمن سنج لوسقط الترتيب بكثرة النواثث تكفيه ندة الظهر لاغير وهذا مشكل وماذكره أمعابنا كقاضي خان وغيره خلافه وهوالمعتمد كذافي التدبن اه (نَمُ قَالَ بِعَدَدُلِكَ فِي صَابِدُ فِي هَذَا الْمِعِثُ ۗ التَّمِينِ لَمْ يَزِالَاجِنَاسُ فَنَيْهُ التَّعِينِ فيانجنس الواحد لغولعدم الفائدة والتصرف اذالم تصادف محله كان لغوا اختملاف انجنس بأختملاف السب والملوات كلهيامن قسل المختلف الظهرين من يومين أوالعصرين من يومين اله (ثمقال) كما ذا يوى ظهرين راءن عصراً ونوى ظهر يوم السيت وعديه ظهر يُوم المُنس 🖪 أي فانه لأ تلاف السنب (نم قال) هذا كاه في الفرائض والواحيات كالنذور والوتر على فول الامام والعبد على الصحيج و ركعني الطواف على المختار وينوي الموترالوتر لاالوترالواجب للإختلاف فسه وفي صبلاة انجنازة بنوىالصلاة لله والدعا للبت ولأملزميه التعبين في معود التبلاوة لأي تلاوة معدلها كإفي القنبية (وأما النوافل) فاتفق اصحابنا انها تصم عطلق النية (وأماا النما ارو تب) فاختلفوا فىاش تراط تعيينها والعيم المعتمد عدم الاشتراط وانها تصم بنية النفل وبطلق النيبة ويفرح عليه لوصدتي ركعتين على ظن انهما تهجيد لظن بقياء الدل فتدين الهما بعدد طاويح الفعر كانتعن السنةعلى الصيح ولا يصلم ابعده لاكراهة وأما من قال اذا صلى ركعة قبل العالموع وأخرى بعده كآنشاءن السنة فيعيد لان السينة لابدّمن الشروع فيهافى الوقت ولم يوجـ د (وقالوا) لوقام الى الخــامـــة فى الغلهر ساهياوة دهابالسعدة بعدماقعدالآخيرة فانه ضمسادسة وتكون الركعتان ففلا ولايكونان عن سنه الظهرعلى الصيم حذالًا يدُّل على اشتراط التعبين لان عدم الاجزا الكون السنة لم تشرع لا بقريمة مبتدأ ، ولم توجيد (واختلف التصيم) فىالتراويح هــل تقع ترا و يجءهالمق الندــة أولا بدّمن التعـــين فصحير قاضي خان لافه كالسنناار واتب روتفرع) أيضاعلى اشتراطالتعيين للسنن الروا تب وعدمه مسئلة أخرى هي اوصـ لي بعد أنجعة أربعا في موضع يشك في صحبة الجعبة ناوما آخر ظهر علمه أوأوله أدرك وقته ولم يؤده ثم ته بن صحة الجعبة فعلى العيم العقد ينوب عن سنة الجعة حيث لم يكن علميه ظهر فائت وعلى القول الآخرلا كمافى فتمالقدير (وهوأيضا) بتفرع على ان الصلاة ادابطل وصفها

لا يبطل أصلها في قول أبي حنيفة وأبي يوسف خلاد للجيد فيذيني أن يقال فهاانها مَحْدُونُ عَنِ السَّمَةِ الْأَعْلَى قُولُ عُمَّدُ ١٨ (مُمَّالُ تَكُمُّولُ) الدُّن الرُّواتِ فىالدوم والله لمة اثنتاء شرة ركعة وكعتان قبل الفعر وأربدع قبل الظهر وركمتان معدالظهر وركعتان معدالمغرب وركعتان بعدالعشاه وفي صلاة الجعمة أويع قبلها وأربع بعددها والتراويح عشرون كمة بمشرتسليمات بعدالعثاء فيلسالي أن وصدلاة الوترع لى قولهما وصدلاة العسدين في احدى الروايتين وصلاة المحكسوف على العميم وقسل واجسة وصلاة الخسوف والاستسقاع على قول (واماالمستعب)فأربع قبل آله صروأربع قبل العشاه وركعتان بعدركعتي المغلهر وركعتان بعدركمتي المشا وستبعد ركعتي المغرب وسنة الوضو وتحدة المعيد وتنوب عنها كل صلاة أدّاها عندالد خول وقيل تؤدى بعدالة ودوركم تأالا حرام كنفذاك تنوب عنها كل صدلاة فرضا كان أونفلاو صدلاة الضي وأقلها أربع وأكثرهاا ثنتاعشرة ركعة وصلاة انحساجة وصلاة الاستفيارة كافي شرح منسة المسلى وتسامها يأنى مع المكلام على صلاة الرغائب وليلة البراة مذكورة فيده لابن أميرحاج المحلِّي (ضابط فيما إذاءين وأخطأ) الخطأ ويما لا يشترط التمسن لم لا يضركته ين مكان الصلاة وزمانها وعدد الركعيات فلوعين عدد ركه ات الظه الملاثا أوخسام علان التعين ايس بشرما فالخطافيه لايضر (قال في السّابة) ونهة ددالر كعات والسعدات ليس بشرط ولونوى الظهر ثلاثا أوخساصع وتلغونهية الوقت خرج أوالقضا فبانانه باق اه (ثم قال) وأما فيها يشترط فيه المعين كالخطأمن الصوم الحالصلاة وعكسه ومن صلاة الطهرا لي العصرفانه يف (ومن ذلك) ما أذا نوى الاقتداء بزيد فاذا هو عمر و والافضل أن لا يعس الأمام عند كثرة انجساعة كملا يظهركونه غيرالمعين فلايحوزفية بخيأن ينوى الفآح في المحراب كاثنامن كان ولولم ينطربها مانه زيدأ وعمرو جازالا فتدا ولونوى الافتدا وبالأمأم القائم في الحراب وهو برى اله زيدوه وعمر وصم الاقتداء لان المعرة المانوي لاا رأى وهونوى الافتيدا وبالامام (وفي التتارخانية) صلى الظهر ونوى الوهذاظهر بوم الثلاثاء فتبين اله من يوم الاربعاء حازظهره والغلط في تعيين الوقت لا يضر اه (ثُمُ قِالَ) وَلُو كَانَ بِرِي شَخْصَهُ فَنُويَ الْاقْتَدَا مِهِذَا الْامَامُ ٱلَّذِي هُوزِيدُ فَادَا هُو

- لافه م زلانه عرفه مالاشارة فلغت القسمة وكذا لوكان آخا المفوف لامرى ثعنصه فنوىالاقتدا مالامام القائم فيالحراب الذي هوزيدفاذا هوغيره حازأيضا (ومثل)ماذكرنافي الخطأفي تعبين الميت فعند الكثرة ينوى الميث الذي يصلى علمه الامام كدا في فتح القدير (وفي عمدة الفتاوي) لوقال اقتديت بهذا الشاب فاذا هو شيخ أيصم واوقال اقتديت بهذا الشيخ فاذا هوشاب صع لان الشباب يدعي شبخيا معللف عكسه اه والاشارة هنا لاتكف الأنهالم تكن إشارة الى الامام اهي الحشاب أوشيخ فتأمل (وعلى هذا)لونوى الصلاة على المبت الذكر فبان انه أنثى أوعكسه لم صح (ولم أرحكم) مااذاعين عدد الموفى عشرة فيان انهم اكثر أواقل وينبغى أن لايضرالآاذابان انهم أكثرلان فيهممن لم ينوالصلاة عليه وهوالزئد مُّلة) ليسلنامن ينوى خلاف ما يؤدى الاعلى قول مجدفي الجمة فالدادا أدرك الامأم في التشهد أوفي معبود السهونوا هاجعة ويصليها ظهراعنده والذهب أنه يصلها جعة فلااستثناءا ه (ثم قال الرابع في صفة المنوى من الفريضة والنافلة والاداه والقضام) اما الملاة فقبال في المنابة إنه سنوى الفريضة في الفرض فقال باالحالجتي لالذمن ندية الملاذونية الفرض ونبة التعمن حتى لونوي الفرض محزنداه (يقول جامعه) كلام البناية هكذا في النسخ ولدلكا دلاساقطة من القلم أىلامحزئه لابه الصرحيه وايضالا يصونفر دع هذاعلي ماقيله والذي في المعراج عن المجتنى لا محزنُه كذا في شرحها اه (والواحمات) كالفرائض كما في التنارخانية (وأماالنافلة) والسنة الراتبة فقدمنا إنها تصيعطاني النية وبذية مباينة (وتفرع) على اشتراط نمة الفريضة الدلولم رمرف افتراض الجنس الاأنه بصابها فيأ وقاتم الا محوز وكذالواعتقدا دمنها فرضا ونقلاولا عنز ولمينوا لفرض فعهانان توي الفرض في آلىكل خاز واوظن الكل فرضا حازوان لم نظن ذلك فكل صلاةً صلاهامع الامام حاز أن نوى صلاة الامام كذا في فتم القدير (وفي القنية) المصلون ستة (الاول) من علم الفروض مهاوالسنن وعلم مقنى الفرض انهما يستحق الثواب يفعله والعقاب بتركه والسنة مايستحق انثواب بفعلهاولا يعاقب بتركها فنوى الفهرأ والفحرأ جزأته وأغنت نيبة الظهرعن نيسة الفرض والشاني من يعلم ذلك وينوى الفرض فرضا ولكن لايعلم مافيه من الفرائض والسنن يجزئه (والثااث) ينوى الفرض ولايعلم معناه لا بحيزته (والرابع) علم إن فيما يصليه الناس فرانص ونوافل فيصلي كإيصلي

لنسسود عمرالفرائض من النوافل لا يحزثه لان تعمين الندة شرطوقسل تحزئه ماصلی فی امجـاعة ونوی صلاة الامام (واکخـامس)اَعتَفدان الـکل فرض جازت صلاته (والسادس) لا يعلمان لله تعـاليءليءباده صلوات مفروضة والكـنه كان ليها لَاوَقَانُهَا لَمُ هِذَرُهُ آهُ (ثُمُ فِالَ) وَمُدَّدُ لَكَ بَخَلَافَ تَجْمِيـ لَ الصَّلَاةُ عَلَى وَقَهَا اله غرحائرا كون وقتها سيالاوجوب وشرطا الصوة الاداء اه (ثمقال) بعددلك ن تكون صلاه الجنازة كذلك لانهالا تكون الافرضا كاصرحوامه ولدا ادنفلا (و أرحكم) صلاة الصي في نية الفرضية و ينه في ان لا تشترط لهكوم ا غيرة رض في حقمه لكن بندغي ان ينوى صلاة كدا التي فرضها الله تعمالي عمل المكاف في هذا الوقت (ولمأرا بنسا) - كمنه ورض العين في فرض العمن وفرض الكفاية فيه والظاهرء ـ دم الاشتراط (وأما) الصدلاة لمصادة لارتكاب مكرره أوترك واجب فلاشك انهاحائزة لافرض لقوله مبسقوط الفرض مالاول فعلى وسذا ينوى كونها حائزه لنقص الفرضء لي انها نف ل تحقيقا وأماء لي القول بان الفرض يسقط بها فلاخه افي اشتراط نية الفرضية (وأما) نية الاداء والقضاء ففي التمارخانسة اذاعين الصلاة التي يؤديها صع نوى الادا اأواله ضاء (وقال غر في الاصول في بحث الآدا و آلقضا ان أحدهـ ما يستمُل مكان خرختي بحوزًا لادا بنية القضا وبالهجيس (وبيانه)ان مالا يوصف بهما بصلى الظهر وأماما يوسف بهدما ككالمدلوات الخس فقبالها لايشترط أيضنا (قال في فتح الآدير) لونوى الادامعلي ظن بقاءالوقت فتبين أَجْأُهُ وَكُذَا عَكُسه (فَفَى الْمِنَاية) لُونُوي فَرَضَ الْوَقَتْ بِعَدْمَا نُوجِ الْوَقْتُ لاف فیه (وفیااتتارخانیة)کلوقتشك فی نروجه فنوی ـلافاذا هوقد خرج الهتارا نجواز (واختلفوا) ان الوقتية هل تحبوز نية القضا والمختسارا مجوازادا كآن في فله مفرض الوقت وكذا القضاء بنيه الاداء اوالمنسار (وذكر) في كشف الاسرار شرح أصول فرالاسلام ان الاداء يصم بندة

لقضاء حقيقة كندة مزنوي ادآظهرالهوم بعدخرو جالوقت على ظن الألوقت ماق وكندسة الاسيرالذي اشتمه علىهشهر رمضان فتحرى شهراوصامه مذبة الاداء فوقع صومه بمدرمضان وعكسه كنبة من فوى قصا الظهرعلى ظن أن الوقت قد خرج ولم يخرج بعد وكنية الاسترالذي صامر مضان بنية القضاعلى ظن انه قدمضي والعصة فمه ماءتب ارانه أتي مأصل النيسة ولكن أخطأني الغان والخطاء في مثله معفو اهم (ثم قال الخيامس في بيان الاخيلاص) صرح الزيلعي مان الصلى يحتساج الى نسمة الاخلاص فهساولم أرمن أوضعه الكن صرح في الخلاصة ما مُه لاربا مَقَ الفرائض (وفي البرازية) شرع في الصلامًا لا خلاص ثم خالطه الرياء فالعبرة للسابق ولارنا في الفرائض في حق سقوط الواجب (ثم قال) الصلاة لا عرضا الخصوم لاتفيديل مصلي لوجه الله تعالى فانكان خصمه لم يعف وُحذ من حسناته يوم القيامة (حادفي بعض الكتب) أنه يؤخذ للدانق ثواب سبعمائة صلاة بانجماعة فلافائدة في النية وانكان عني فلا يؤاخذ به فيا الفيائدة حينيذ اه (وقد أفاد الديزازي) بقوله في حق سقوط الواجب أن الفرائض مع الريا معهدة مسقطة للراجب اه (نم قال) وفي التنارخا به الوافتنج خالصاً عله أمالي نم دخل في قلبه الريا و فه وعلى ماا فتح (والريام) اله لوخلى عن الناس لا يصلى ولو كان مع الناس بصلى فامالوصلي مع الناس بحسنها ولوصيلي وحده لايحسن فله ثواب أصل الصلاة دون الاحسان ولا يدخل الريافي الموم (وفي النابيع) قال ابراهم يم بيوسف لوصلى رياء فلاأ جرله وعليه الوزر وقال بعضهم يكفر وقال دمغهم لا أجرله ولاوزرعله وهوكان لم يصل (وفي الولوانجية) وادا أرادان يصلى أو يقرأ القرآن ويخاف ان مدخه لم عليمه الر ما فلا نبغي ان يترك لانه أمرموهوم اه (ثم قال) وقَالُوالُوفْتِحِ المدلَى عدلِي غيرًا مامه بطلت صد لاته لقصد التعليم (و رأيت فرعا) في كتب الشادعية حكاه المووى فعن قال له انسان صل الظهير ولك دينار فصلى بهذه النبة انه تحزيَّه صلاته ولا يستقى الدينار 🛛 (ولمأر)-ثله لاصحابنا وشفى عدلى قواعدنا ان مكون كدنك أما الاحزاء فلساقدمنا ان الرما ولاندخل الفرائض في حق سقوط الواجب وأماء ـ دما سقعة ا ق الدينا رفيا " ن أداء الفرائض لابدخل تعت عقد الاحارة اله وقد نقلنا بقسه في كتاب الاحارة (ثم قال) وأما الخشوع فيها نظاهره وباطنه فمسقب (وفي القنية) شرع في الفرض وشغله

الفيكر فيالقيارة أوالمسثلة حتى أثم سيلاته لاتسقب اعادتها وني يعض السكة بعيدوفي بعضهالم ينقص أحره إذا لم تكنءن تقصيرمنه اله` (ثم قال في الس ان المجمع بين عمادتين مانصه) وان كان في القاصد فاقد أن سوى فرضين و فابن أوفرضاً ونفلااما الاول فلا بخيلوا ما أن يكون في الصيلاة أوفى غيرها فان كان في الملاة لم تصم واحدة منهما (قال في السراج الوهاج) لونوي صلاتي فرض كالظهر والمصرلم يقم اتفاقا اه (ثُمُ قال) واونوى مكتوبة وصلاة جنسازة فه.ى عنالمكنوبة وقدظه ربهذاانه اذانوي فرضن فان أحدهما أقوى انصرف اليه فصوم القناء أقوى من صوم الكفارة (الى أن قال) وأما في الصلاة فيقدّم الاقوى أيضاولداقدمناالمكنوية على صلاة الجنازة (ولدافال في السراج الوهاج) لونوي مكتو بتننفهوللتي دخل وقتها واونوى فائتتئن فهي للاولى منهسما واونوي فاثتة بة فهي للفائتية الاان يكون في آخوالوقت ولونوي الظهر والمفحر وعليسه الفيرمن ومسهفان كان في أول وقت الظهرفه بي عن الفير وان كان في آخره فهي مُ الظهر اه (بقي) مااذا كبرناويا للقريمة والركوع ومااذاطاف للفرض والوداع (بقول جامعه) قال شارحها كذابخط المصنف ولم يذكر حكم دلك ففي الصُورة الأوُلِّي أَنَ كُنرِقاءً كَمَا كَان القرر عَدَّلانُ الفرض أَقْوى مَعْ أَن الْحَـل له و في سة طواف الوداع واحب وقسل سنة ففيه المجدع بين فرض وواجب كل فيقع عن الفرض انطاف في الم المُعرسوا ، نواه مع غيره اونوى غيره فقط وانطاف سدماحل النفرفه والوداع واننوى غيره اه (وان نوى فرمناونفلا) فان نوى الظهر والتطوع قال أبو بوسف محمر له عن المكتوبة وبيط لا التطوع وقال محد لا بحزته لا المكتوبة ولا النطوع اه (ثمقال) وأو نوى نا فلة وحنازة نهي نافلة كذا في السراج (وأمااذا) نوى نا فلتين كَمَا اذا نُوى بِرَكَةَ يَى الْفِعِرِ الْمُعِيـة والسنة أجزأت عَنْمِمااهَ ۚ (ثُمَّ قَالَ) وأمااذا نوى عسادة ثم نوى في اثناثها الانتقال عنها الى غسيرها مان كبرنا و تاالانتفال الى غيرها ارخارجاعن الاولى وان نوى ولم يكسيرلا يكون خارجا كااذ نوى تعسديد الاولى وكبروتمامه فيمف دات الصلاة من شرحنا على الكنز أد (ثم قال السابع في وقتم ا) أى النيسة الاصل أن وقتها أول العبادات وليكن الاول حَقيقي وحكى (فقسالوا) فى الصلاة لونوى قبل الشروع فعن مجد لونوى عند الوضو أمه يصلى صلاة الظهر

أوالعصرمع الامام ولميشتغل بعدالنية عياليس من جنس الملاة الأأنه لماانتهي الى مكان الصلة لم تعضره النه حازت صلاته بتلك النسة وهكذاروي عزالي حنيفة وأبي بوسف كذا في الخلاصة (وفي التجنيس) ا ذا توضأ في منزله ليصلي الظهر صلاة يصدلي يحببء لي المديهة من غيرتفكر فهونية نامة ولواحتاج الي التأمل لا يحوز (وفي فَنْمُ القدس) فقد شرط واعدّم ماليس منّج نس الصلاة الصّفة تلك النيمة مع تصريحه مام العيمة مع العلم أنه يتخلل بينها وبين الشروع اشي الى مقام لاة وهوادس من جنسه آفلا بدمن كون المرادي اليس من حنسه اما يدل على راض بخـ لاف مالو اشتغل مكالم أو كل أو نقول عـ دالشي المامن أفعالهُ اغْـُ مْرْقَاطِعُ لَلْنَهِ ـ هُ (وَفِي الخَلْاصَةِ) أَجِمَعُ أَصِحَابِنَا أَنِ الْأَفْصَـِلُ أَنْ تُمِلُونَ مقارنة لاشروع ولايكون شارطاء تأخرة لانما فني لم يقع مادة لعدم النية فكذا الباقي المدم المجزى (ونقل ابن وهمان) اختلافا ببز المشايخ خار حاءن المدفعي موافقالمانقلءن البكرخي من جواز لتأحيرءن التحريجة بقيل الحالثناء وقيسل الىالنعوذ وقبل الىالركوعوتمل الىالرفع والكل ضعيف والمعتمدا أبه لابدمن أوحكاوني الجوهرة ولامعتبر بقول الكرخي اه (ثمقال)ولم أر وقت نهة الامامة للثواب ويندغ إن كوزوقت اختدا وأحديه كماانه بأمغيان للثواب وأمالعجة الاقتداء مالامام فقال في فتع القدير الافضل ان ينوي الاقتهداء افتتاح الامام فاننوى حين وقف عالما مآنه لم يشرع مازوان فوى ذلك على ظن الهشرع ولم يشرع اختلف فيه قبل لا يحوز أهر (مُ قال) فالدة هل تصم نية عبادة وهوفى عبادة أخرى قال في القنية نوى في صلاة مكتوبة أونا فلة الصوم تَصِيح نيته له ولاتفسد ملاتها ه (ثم قال النّامن في بيـان عدم اشتراطها في النقاء و-كمهامّع كل ركن) قالوا في الصلاة لا تشترط النية في البقاه الحرج كذا في البناية فكذا في في في العبادات (وفي القنية) لا يلزم نسبة العبادة في كلُّ جز الما تلزمه في حلة مايْفُعَلهُ في كُلُّ حالُ أَهُ ﴿ وَفَيْ الْبِنَابِهُ ﴾ افْتَتْحَالمُكَتُّوبِهُ ثُمُّ ظَنَ انها تُطوعُ فاتمهما

على بده التطوع أحزأته عن المكتوبة (ومن الغريب) مافي المجتبي ولايدمن بير-العبادة وهي التذلل والخضوع على ابلغ الوجوه ونية الطاعة وهي فعل ماأوا دالله تمالى منه وندة القرعة وهي طلب الثواب طاشقة في فعلها وينوى اله يفعلها مصلحة لدفى دينه مان كرون أفرب الحي ماوجب عقه لامن الفعل وأداه الامانة وأحد عاحرم عليه من الغلي وكفران النعة ثم تستديم هذه النياث من أول الصلاة الى اخرها خصوصاعند الانتقال من ركن الى وكن ولايد من تسته العسادة في كل ركن والنفل كالفرض فيها الافي وجهوهوان سوي في النوافل انهالطف في الفرائض وتسهيل إلها اله (فانحساص) ان المذهب المعتمدان العبادة ذوات الافعال يكتفى بالنية في ولما ولا يُحتاج المهافى كل فعل الكنفا وإنه عابها علم الاادا فوى برمض الانعمال غرماوضع له قالوالوطاف طالااللغر يملا يحزئه اه (ثمقال) وفي القنية وان تعمدان لآينوى العمادة ببعض مايفه له من آلص لاة لا يستحق الثواب ثمان كان فعلالاتهم المسادة مدونه فسدت والافلاوقد أسساء 🐧 (الماسع) في عاهامحلها العلب في كل مرضع وقدمنا حقيقتها (وهذاأ صلان) الأول لا يكفى اتملفظ باللسان دونه وفي القنبة والمجتبي ومن لايقدران محضرقليه ليذوي قلمه أو سُلُ في النبة تكفيه التبكلم السالة لا يكلف الله نفسا الاوسعها اله المتمقال ولا دؤاخذ بالنبة حال سموه لانما بغوله من الصلاة فعما بمهومعفو عنه لأته عزَّنهُ وأن لم يُستَعَقُّ لمُ أَنُوانًا أَهُ وَمَنْ فَرُوعٌ هُ مُذَا الأصل الله لواختلف الأسان والقلب فالممتبر عبا في القلب اه (مُمَالً) الاصل الشاني من التاسع وهوأنه لابشترط معنية القاب التلفظ فيجيم العبادات ولذاقال في المجمع ولامقتير بالاسيان وهبل يستحب التافظ في جميع العسادات أويسن أوتكره اقوال احتارفي الهبداية الاولمان لمثجتمع عزيمته وفي فتح الفيدس لمينقلءن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وأصحابه التآفظ بالنية لافي حديث صحيم ولاضعيف وزاداس أمبرحاج الدلمهنقل عزالائمة الارتعة وفيالممدكره يعض مشايحنا النطق ماللسان ورآه الاتخرون سنة (وفي المحط الذكر ماللسان سنة فمنمغي أن بقول اللهم انى أريد صلاة كدذا فيسرهاني وتقبلهامني ونقلواني كتاب أنحجان طلب التدسير لم ينقل الافي المجيج بخلاف بقية العدادات وقد حققناه في شرح الكنز وفي المقنيسة والمجتبي المختبارانه يستعب اله المالتلفظ بالسيان (نم قال) وأماتوقف شروعه فىالصلاة والاحرام على الذكر ولاتكفى النية فلانه من الشرائط للشروع اله (ثمقال في العاشر في شروط النمة الاول الاسلام مانصه) وقدكتينا فيالفوائدان نية الكافرلا ثعتبرالافي مسئلة في البزازية وانخلاصة هي صبى ونصراني خرجاالي مسميرة ثلاث فبلغ المبي في يعض الطريق وأسلم المكافر قصرال كافرماء تدارقه دولاالصي في المختار اله (ممقال) الشاني أي من شروط النية الفييرفلانصم عبادة صي غير ميزولا مجنون اه (ممقال) وينقض وضوا السكران لعدم تميزه وتبطل صلاته مالسكر كمافى شرح منظومة أبن وهيان اه (ثمقال) الثالث العلم ما الذوى فن جهل فرضة الصلاة لم تصومنه كا قدَّمناه عن القنية أه (مُقال) الرابع أن لا يأتى عناف بن النه والمنوى قالوا ان النه المتقدِّمة هـ أي التعريمة حائزة مشرط أن لا مأتي معدها عناف ليس منها وعلى هـ أنه العمادة بالارتداد في اثنامها اه (ثم قال) ومن المافي نيرة القطع فان فوى قطع الاعمان صارم وتدالله ال ولوفوى قطع المدلاة لم تمطل وكذا سائر العمادات الأاذا كبر في الصلاة ينوى الدخول في أخرى فالتكبير هو القماطع للاولى لامحردالنسة وأماالصوم الفرض اذاشرع فسه يعسدا لفعرتم نوي قطعه والانتقال الى صوم نفل فإنه لاسطل والفرق أن الفرض والنفل في الصلاة جنسان مختلفان لارهان لاحددهماءلى الاتنو في القرعة وهما في الموم والزكاة حنس واحد كذافي الهبط وفي خزانة الاكل لوافتتم الصلاة منسة الفرض معرنته فيالصلاة وجعلها تطوعا صارت تطوعا ولونوى آلا كل والجاع في الصوم لم نضره وكذالونوي فعل مناف في الصلاة لم تسطل اله (" قال) ولونوي قطع السفر بالافامة صارمقيما وبطل سفره يخمس شرائط ترك السرحتي لونوى الاقامة سائرالم يصع وصلاحية الموضع الاقامة فلونواها في بحراو برمار يضم واتحادالموضع والمدوالاسة قلال بالرأى فلاتصح نية التابع كذافي معراج الدراية وادانوى المسافر الاقامة فياثنا وصلاره في الوقت تحول فرضه الى الارسع سوام نواهاني أولماأوني وعطها أوفي آخرها وسواء كان منفردا أومقتدما أومدركا أومسوقاأما اللاحق لايتم بنيتها يعد فراغ الامام لاستحكام فرضه يفراغ امامه كذافي الخلاصة اله (ثمقال) فرع وبقرب من نبية القطع نبية القلب ودى نقل الصلاة الى أخرى قدّمنا اله لا يكون الأمالشروع بالتحريمة لأبجه رد النية

ولابدأن تكون الثانية غيرالاولى كانشرع في العصر بعدا فتتاح الفهرة الظهرلا الظهر بعدركعة الظهروشرطه أن لآيتلفظ بالنية فان تلفظ جابطات الاولى مطلقا وقددَ كرناتف اربعهافي فسلدات الصلاة من شرح الكنز اه (ثم قال) وينبغي على هـ ذا انه لو كان عليه فائتة فشك انه قضاها أولافة ضاحا ثم تمرين انها حَجَانت عليمه أن لاتجزئه للشمل وعدم المجزم في تعيينها فلوشمكُ في دخول وقت العبادة وأفى بهافيان انه فعلها في الوقت لم يحزمه أحددًا من قوله - م كاني فنم القدمر ولومه لي الفرض وعنيده ان الوقت لم يدخل فظهرانه قيد دخل لاعزنه اه وفي خزاية الاكل أدرك القوم في الصلاة ولم يدرانها المكتوبة أوالتروعـ م بكعروبة ويالمكتوية عملي انهاان لم تكن مكتوبة يقضها يعني العشا فاذاهوني المشاه صعوان كان في التروجة يقع نفلا (فرع) عقب النية بالمشيئة قدمنا انه ان كان ما يتعلق بالاقوال كالطملاق والعتاق بطمل اه وقمدنقلنماه في كتاب الصوم وفي كتاب الطلاق والعتباق (ثم قال تكميل) النية شرط عندنافي كل العبادات بإتفاق الاصحاب لاركن واغبأ وقع الاختلاف بينهم في تكميره الاحرام والمعتمد انها شرط كالنهمة وقدل مُركنيتها إنه (ثمقال في الفروع مانصه) ومنهالوقرأ الجنب قرآ نافان التلاوة حرم وان قصدالذكر فلا ولوقرأ الفيانحة في صلانه عبل الحنازة إن والدعاءلم مكره وان قصدالتلاوة كره عطس الخطيب فقبال المجدلله داكخطمة معمت وان قصدا نجد للعطاس لميصح ولوذبح نعطس فقيال انجمدلله كذلك وانذكرالمصلىآيةأوذكراوقصدمه جواب المتكام فسمدت والافلا اه (ثمقالفي خاتمة) تحرى قاعدة الاموريمة اصدها في علم العرسة i . ضافةً ول ما اعتبرواذلك في الدكارم فقال سيدويه والجهو ما شتراط القصاد فده ولا وسعى كالأمامانطق بدالنائم والساهى ومايحكيسه انحبوانات المعلم وخالف بضهم فهر مشتركا وسمى كل ذلك كالرماواختاره أبوحيان الىان قال ولوسمع آية المحدة من حيوان صرحوا بعدم وجوبها على المختار آمدم أهلية القارئ يُجَلَّافَ مااذًا سععها بأوحائض والمماعمن المجنون لايوجيهاومن النسائم يوجيهاعلى الهتار كذا صب بعماعهامن سكران اله (وقال في قاعدة ما أبت بيقي لاير تفع

شيُّ وأحبأن مقضى صلاة عرومن في أدرك لا يستحب ذلك الااذا كان ا كثر ظنه ادها بسد الطهارة أوترك شرط فمنتذ يقضي ماغل على ظنه ومازاد على ذاك مر ولورود النهي عنه اه شك في صلاة هل صلاها أعاد في الوقت شك في ركوع أوسمود وهوفها أعادوان كان يعدهافلا وانشكانه كمصلى فان كان أول مرة استأنف وال ترشري والاأخذ مالاقل وهذا اذاشك فهاقيل الفراخ فان كان لاشي علمه واذا تذكر بمدالفراغ المترك فرضاوشك في تصينه قالوا يسصد مصدة واحدة ثم يقعد ثم يقوم فيدلى ركحه إمصدتان ثم يقعد ثم يمصدالدم كذانى فتم القدمر ولوأ خيره حدل يعدالسلام انك قدصليت الظهرار معاوشك باطالان الشك في صدقه شك في الصلاة ولووقع الاختلاف سنالقوم والامام فانكان الامام عسلي يقين لا يعيد والااعاد بقولم كذا في الخلاصة ولوصلي ركسة منية الغاهرةم شك في الشائية المدفي المصرغ شك فى الثالثة اله فى التماوع ممشك فى الرابعة اله فى الظهرة الوايكون فى الظهروالشك المس بشئ ولوتذ كرمصلى المصرانه ترك مصدة ولامدرى هدل تركما من الكلهر أوالمصرالذي هوفهها تفري فان لمقع تموره عملي ثبئ يتم المصرو يسهيد مصدة واحدة ثم بعيدااظهرا حساطائم بعيد المصرفان لم بعد فلاشي عليه وفي الجتهادا شكامه كرالافتتاح أولاأ وهل احدث اولاا وهل اصاءت الفياسة نومه اولاارمهم ـ أولااستقبل انكان أول مرة والافلااه ولوشك انها تكسرة الافتتاح أو القنونـ لم بصارعا وتمــامــه في الثيرح من آخر معود المهواه (ثم قال) وفي المزازية تثك فيالقهام فيالفسرانهاالأولي أوالثانية رفضه وقعد وترالتئته إ رَكِعتِين مَفَاعْدَة وسورة إنم أُتم وسعد للمهوفان شك في مصدته أنهاءن الاولىأوالشانية عضي فهاوانشك في المعدة الثانسية لالان اتحامها لازم على كإحال واذا رؤم رأسه من المعدة الثانية قصد ثم قام وصلي ركعة وأثم بمعدة السهو وانشآك في حدثه انه صدلي الفيرركعتس أوثلاثا انكان في السعدة فسدت صلاته وانكان في السعدة الأولى عكن أصلاحها عند مجدلان تمام المباهبة مالرفع عنده فترتفع المحبدة بالرفع ارتفاعها مانحدث فيتوم ويقعدون حبر للسهو الىان قال أى فى السزازية نوع منسه تذكرانه نزك ركا قوليا فسسدت ملاته وانكان فعليا بحمل عملي ترك الركوع فيهجد ثم يقعد ثم يقوم و يصلى

كمة بسعدة سعيدة سالى مالانوم وليله ثم تذكرانه ترك القراءة في ركه والمعملا ـ لاة اعاد الفحير والوتر وان تذكر انه ترك في ركعتــين فـكذلك وان تذكر الترك في الار مع ف فوات الاربع كلهااه (تمقال) وهنافر وعلم أرها الآن لمان قال النالششك فيماعليه من الصبام الراسع شكت فيماعلهامن العدة هلهى عدة طلاق أووفاة ينبغي ان يلزم الاكتكثر علما وعلى الصائم احذامن قولم ملوثرك صلاة وشكانها اية صلاة يلزمه صدلاة وم وليلة علاما لاحتياط ا (نمقال) في خاتمة فيها فوائد في الله القاعدة أعنى المقن لامزول ما أشك ألى ان قال الرابعة قدمناانه لوشك مل كبرالافتتاح أولاأ وأحدث أولاأومسع رأسه أولا وكان أولما عرض له استقبل اله (نم قال) وههنامسا ثل تحتاج الى المراجعة ولمأرهاالآن منها شدك مسافرأ وصل ملاه أولا ومنهاشك مسافر هدل نوى الافامة أولاوينيغي ان لاحوزله الترخص مالشدك ثم رأت في التشارخاسة لوشك فى الصدلاة المقيم الممسافر صلى أربعا ويقعد على لنا به احتياطا وكذبك الخاشك في نبية الاقامة أه (ثم قال) ومنها حامن قدم وشك امتقدم عليه أملا ومنهاشك هل سنق الامام مالنكبيرة أولا ثمرا يت في التنارخانية واذالم بعدلم وم هل ستى امامه مالتكمرة أولافان كان أكررامه انه كر بعده أخرأه وان كان أكررامه المقدله لمعزوان التوى الظنان أجزأه لانأم معول على السداد حتى نظهرالخطا اه و مِنْدَ فِي ان مِكُونَ كَذَلَكُ حَكُمُ الْمُشْلَةُ التَّي قَبْلُهَا وهِي السُّلَّة في التَّقدُّم والتأخر ومنهما من علمه فائتمة وشك في قضامُ ما فهي ستَّ وفي ارخانسة رحل لامدري هـل في ذمته قضا الفوائث أم لامكره ان سوى الفواثث (مُقال) وإذا لم يدرالرجل المه بقي عليه شيَّ من الفواثث أم لا الافضـ لل أن يقرأ فيمسنة الطهروالممروالعشافي الاربع العاقمة والسورةا (وقال في القاعدة الرابعة المشقة تحلب التيسيرمانسه) واعلمان اسباب التخفيف في العبادات وغيرهاسبعة الاول السفروهو توعان منسه ماعتص بالطويل وهوثلاثة أيام ولماليها وهوالقصر والفطروالمهم اكثرمن يوم وليلة وسقوطا لاخصية على مافى عاية البيأن والشاني مالاعتسص مه والمرادية مطأق الخروج عن المعروه وترك المجعة والعيد من والجماعة والتنفل على الدابة وجواز التيم واستحاب القرعة بين بائه والقصر للسافرعندنا رخصة اسقاط يمهني العزيمة يعفيان الاتمام

بروحاحتم أثميه وفسدت لوأثم ولم قعدعلي رأس الركعتين ان لم سواقامة لسجودالثالثة الثبانى المرض ورخصه كثمرة التيم عنداتخوف على نفسه أوعلى عضوهأ ومنزمادةا لمرض أويطؤه والقعودفي صلاة الفرض والاضطماع الوالاما والقناف من الجماعة مع حصول الفضيلة اه (وقال في عث السابع النقصمانصه) وعدم تكايف النساء كثيرتم أوحب على الرَّجَالُ كَالْجُمَّاعَةُ وَالْجُعَةُ الْمُ (ثُمُقَالُ) السادس العسر وعوم الباوي كالصلاة مع ةالمعفوعتهياالىان قالواباحية المشي والايتدبارعنيد سيق انحيدث متهمافي صلاة انخوف واماحة النافلة عسلي الدامة خارج المصرمالا عساوفسه فير والماعن أبي توسفوالاحة القعود فها الاعذر اه (مُقال) ووسع أبوحنيفة في العبادات كلها الى ان قال ولم يشترط مفارغة النبة للتسكيير ولم يعيين من القرآن لايةوله تعبالي فاقرؤاما تسرمن القرآن والتسين عيث لابحوز وعسر واسقطالة اوعنااأموم المنعه منهاشفقة عبلى الامام دفعاللخواسط عنمه كمايشاهد ماتجامم الازهر ولميخص تتكميرة الاحرام يلفظ وانمساجوزها يكل ما يفيد دالتعظيم واسقط نظمالة رآن عن المدلى فجوره بالفارسي تعد مراعلي اشعين وررى رجوعه واسقط فرض الطمأنسة في الرصكوع وألمعبود ا اه (ثمقال)ومن ذلك الايراد بالظهر في شدة المحرومن ثم لا ايراد في المحصة بهاب التبكيراليهاعلى ماقبه ليوليكن ذكرالاستعجابي انهيا كالفلهرفي الزمانين وترك ألجباعة للطر والجعبة بالاعه ذارالمعروفة ولذاأسقط أبوحنيفةعن الاعمى انجعة والجوان وجدة تدادفعاللشقة عنه وعدم وجوب قضا الملاة على الحائض كررهب بخلاف الصوم وبخلاف المستحاضية لندورذلك وسقوط القضاءعن المغمى عليمه اذازادعلى نوم وليهلة وعرالمر مضالعاحزعن الاعما مالرأس كذلك على الصيم وجوازب لاة الفرض في السفينية قاعدا مم القدرة على القيام يخوف دوران آلرأس اه (ثمقال) و-وازنقديمالنية عـ لى الشروع في الصـلاة ادالم يفصل أجنبي اه (ثم قال) الف ثدة الثالثة تعفيفات الشرع أنواع الحان قال الثاني تتنفدف تنقص كالقصرفي الدفرعلي القول بأن الاتسام أصل وأماعلي قولنا منان التصرأصل والاتمام فرض بعده فلا الأصورة اه (ثم قال) الرابع تخفيف تقد ديم كالمجمع بعرفات اه (ثم قال) الخمامس تحفيف تأخر كالمجمع

بزدلفه وتأحير رمضان لأريض والمسافر وتأخيراله لذة عن أوقاتها فيحق ل مانغاذغر بقوثموه السادس نخفيف ترخيص كصلاةالمستعمرمع بقية ووشرب الخرللغصة السادم تخفف ثغييركتغييرنظم الصلاة للغوف اهوقال القاعدة الاولى من الخامسة الضرورات بسيم المفلورات مانصه) وقالوالودفن فنلا بنش علمه لان مفسدة هتك حرمته أشتتمن عدم تكفينه الذي قالم المترىالتراب مقامه وكذا فالوالودفن بلاغسل واهمل التراب عليه صلىء لي قمره اه (وقال في يحث اذا تعــارض مفــــدتان روعي أعظمهـــ ىارتْ.كَاتْأَخْهُمَا) قالالز يامى في باب شروط الصدلاة ثم الاصل في جنس هذ ثل إن من امتلي سلتين وهما متسأو بتان مأخديا عهما شاء وإن اختلفته اشرة الحرام لاتحوزا لاللضرورة ولاضرورة في حق الزيادة مثاله رحل ال حرحمه وان لم إسهد لم يسل فانه بصلى قاعد الومى بالركوع معودلان ترك السعود أهون من الصلاة معالحدث الاترى ان ترك المعود . ارفىالتطوع على الدابةومعا كحدث لاصوزيحال وكذاشيخ لايقدر على القرانة قائما ويقدر ملمه قاعداً يصلى قاعدالانه محوز حالة الاختيار في النفل ولاعو زنرك القراءة محسال ولوصلي في الفصلين فالمسامع المحدث وترك القراءة ولوكان معه نوبان نحاسة كلواحد منهما أكثرمن قبدرالدرهم يقنير سلغ أحدهمار بعالثوب لاستوائهمافي المنع ولوكان دمأحدهما قدرالرميع الآخرأقل بصلى في أقلهما دماولا صورتكسه لان للر مع عكم الكل ولو كان فى كاروا حدمنه ما قدرالرم مأوكان في أحده هما أكثر لدكن الإسلم ثلاثة ماعهوفي الاسترقد والربع صلى في أيهماشا ولاستوائهما في الحريم والافضلان لى في أُفلهما نجاسة ولوكان ربع أحدهما طاهرا والا خرأ قــل من الربع فىالذى رسه ماهرولا محوزني العكس ولوان امرأة لوصلت قائمة منتكشف منءورتهاماعنع حوازالصلاة ولوصلت قاعدة لابنكشف منهاشئ فانهيا تصيل قاعدة الماذكرنا انترك القيام أهون ولوكان الثوب يغطى جسدهاور بمرأسها فتركث تغطيه الراس لامحوز ولوكان يفطى أقل من الربيع لا يضرلان للربيع حكم الكل ومادونه لا يعطى له حكم الكل والمترأ فضل تفليلا للأنكشاف اه ومن هـذا القبيل ماذ كروفي الخلاصة الهلوكان اذا حرج الى المجاعة لالفدرعل

القيام ولوصلي في بيته صلى قائم ايخرج الهياويدلي قاعدا وهوالصيم ونقل في حمنية المدلى تعديدا آخرانه يصلى في يبته قائماره والاظهر اه (مُمَالُ في بحث در الفاسد أولى من - لب المصالح مانصه) وقد تراعي الصلحة لغلبتم على المفسدة هن ذلك الملاة مع احدلال شرط من شروطها من الطهارة أوالسترا والاستقبال فان في كل ذلك مفسدة لما فعه من الاخلال محلال الله تعالى في اله لا ساحى الاعلى أكل الاحوال ومنى تعذرشي منذاك حازت الصلاة مدونه تقدع المصلحة الصلاة على هذه الفسدة اه (وقال في القاعدة السادسة العادة يحكمة مانصه) ومن ذلك العلى الفسد السلاة مفوض إلى العرف انكان عيث لورآه راعظن المهجارج الصلاة اه (مُمَال) ولاخصوصية الرياوا فما العرف غير معتبر في المنصوص عليه قال في الغليم رية من الصلاة وكان مجد بن الفضل يقول السرة الى موضع نبات الشعر من العانة ليس بعورة لتعامل العبال في الابدا عردلك الموضع عندالاضطرار وفي النزعءن العادة الظاهرة نوع حرج وهذاضعيف ويعمد لان انتعامل مخلاف النصلايعتبر اه يلفظه اه وقد تقلناه ذوالعبارة في انحفار أيضا (وقال في القياُّ عذة لا ولي الاجتهاد لا ينقض ما لاجتها دما نصه) ومن فروع ذلك لوتغيير اجتماده في القبلة على الثانى حتى لوصلى أربع ركعات الاربع جهات بالاجتماد فلاقضاه واغسا اختلفوا فمسالوصلي ركعة بالتحرى الىجهة ثم تعسرالي أخرى ثمعاد الى الاولى وقديينا وفي الشرح وذك رفيه اختلافا في الخلاصة ومنهم من قال لايستقيل اه (وقال في القياء حدة الشانية اذا اجتم الحلال والحرام غلب الحرام الهلالمانفـه) ومنهااذاصلى على جي ومن ويذ في أن تصم على المت (مُقال) وخرج عن هذه القاعدة مسائل الحان قال الثالثة الاحتماد في تياب مختلطة بهضهانج مسوبعضها طاهر حائز سواء كان الاكتر نحسا أولاالخ وقد نفاما بقيته في كتاب الطهارة فراجعه (ثم قال) وأمالوأ حرم قاصرا فعلفت سفنته داراقامته فانه بتم ولوشرع في المدلاة في دارالاقامة فسارت سدف مئته فلسر اله القصر ولمأره ماالات وعندنا فائتة السفراذ اقضاها في الحضرية ضهار كعتين وعكسه يقضى أربعالان القضاء يحكى الاداء اه (ممقال في قاعدة اذا تعارض المانع والمقتضى فانه يقدم المانع مانصه وخرج عنه امسائل الاولى لواستشهد بجنب فانه يغسط عندالامام ومقتضاها أنهلا يغسل كفولهما النانية لواحتاط

وقىالمسلمن عوتى الكفارة قتضادعدم التغسيل للكل والشافعية فالوابتغسيل المكل ولم مفصلوا وأمعيها ينافصلوا فقال المماكم فيالسكافي من كأب المعمري واذا اختلطموقى المسليز وموتى الكفارفن كانءلمه علامة المسلين صلى عليه ومنكان علمه علامة الكفارترك فان لم تكن علم علامة والمسلون أكثر غسلوا وكفنوا ـ بي عليه و منو ون مالصـ لا ذوالدعا ه المسلمين دون الـ كفار و مد فنون في مقــاس لمن وان كان القريق نسوا اوكان الكفارا كثرلم مسل علم و مفسلون ويكفُّنون ويدفنون في مقــابرا اشركين إله (ثمقال القـّاعدة الثالثة الايشـيار في القرب) قال الشافعية الايثار في القرب مكر و وفي غيرها عبوب قال الله تعالى ويؤثر ون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة قال الشيخ عز الدن لا ايسار في القرمان اشمارما الطهارة ولابسترا لعورة ولامالصف الاول لأن الغرض مالعمادات التعظيم والاجلال فن أثريه فقد ترك اجلال الاله وتعظمه اه (ثم قال) وقال والم يكرو فان انتقل الى المعدمن الامام كروقال احصابنا لانه أثر مالقرمة (ثم قال) قال السبوط من المشكل على هذه القباعدة من حاء ولم يحد في الصف ةفانه يجراليسه شخصا بعسدالا حوام ويندب للحروران يساعده فهسذا ينوت عمل نفسه قرية وهوأم الصف الاول اه وقد نقلنا بقية ذلك في كاب العلهارة وفى المخطرابطا (وقال فى القاعدة الرابعة التابع تابع مانصه) الذانية التابيع يقط سقوط المتدوع منهامن فاتته صلاة في أمام الجنون وفلنا بعدم القضاء لاية ضي سسننها الروانب 🕻 (ثمقال في بحث النسانيسة التسابيع يسدقط بسقوط المتدوع مانصه) ومما نرج عنها الانوس يلزمه تحريك اللسيان في تسكيرة الاحوام والتلبية على القول به وأمايا لقراءة فلاعلى المختارمع أن المتبوع قد سقط وهو التلفظ اه وقد نقلنا صدر هده في المج إنم قال الشالشة التابع لا يتقدم على المنبوع) فلا يصم تقدم المأموم على المامه في تسكيرة الافتتاح ولأفي الاركان ان اركة الامام وفرع عليسه قاضى خان فى الفتاوى ما اذاسسى امامه في الركوع والسعود في الرماعية (ه ﴿ وَالْ فِي الْقِياعِدُ وَالنَّامُنَهُ اذَا اجْتُمُ أَمُرَانُ جنس واحدولم يختلف مقصودهما دخل احدهما في الا خرغاليا مانصه)ومنها لود خلالم عبد وصلى الفرض أواز اتبة دخلت فيه القيمة اهر (ثم قال) مؤلوصلى

بضة عقب طواف ينمغي أن لاتكفه عن ركعتي الطواف بخلاف تحية المحد لان كعتى العلواف واجدة فلاتسقط هعل غبرهما مخلاف تحمة المعهد وقد نقلنا هذه المبارة في الحج ولوتلي آية معدة فسعد صليبة قبل أن يقرأ ثلاث آيات كفت عن التلاوة تحصول المقصود وهوالتعظيم وكذالوركم لمافورا أغرأت قياساوهده من المواضع التي بهمل فهرسا مالقماس كاميناه في شرح المنار وكذالوتلي آية وكررهسا بمعود السهورغم أنف الشمطان وقدحصل المحدتين آخوالصلاة والمقصهدمن الثانى مرهتك انحرمة فلكل جعفاختلف المقصود أه وقد نقلناه ذه في كتاب الج (وقال في القاعدة الخامسة عشرمن استعلى الشي قدل أوانه عوقب معرمانه مأنصه وخرج عنهامه الله أن قال السادسة شريت وا تقض الصلاة اه وقد نقلناها في كتاب الصهارة أيضا (وقال في القاعدة السابعة عشر لاعبرة بالظن المن خطأه) صرح بهااصك بنافي واضع منها في ماب قضاء الفواثث قالوالوظنان وقشالغيرضاق فسلىالفيرثم تهنانه كآن فيالوقت سعة معال الفعر فاذابطل يتطرفان كان في الوقت سعة يصلى العشاء ثم يعيد الفعر وان لم يكن فيه عَةُ بَعَدَا لَفِعَرِفَقَطُومَهَامِهِ فَيُشْرِحِ الزِّياعِي آهِ (ثُمَّقَالَ) وَتَرْجَعَنَ هَـــذُهُ لمءَدَّةُ مسأئل إلى ان قال الثانية لوَّصلي في ثوب وعندُ الثالثة لوصلى وعنده اله محدث تمظهرا لهمترضي أعاد الراسة صلى القرض دهان الوقت لميدخل فظهرانه كان قددخل لمصزه فمهما وهي فتجالقديرمن الصلاة والثبانية تقتضي ان تحمل مسئلة المخلاصة سابقيا على مااذ المرتصيل امااذا صلى فانه بعيد فني هذه المسائل الاعتبار لماظنه المكاف لالما في نفس الام وعلى عكمهم الأعتبار لماني نفس الامرفلوصلي وعنده أن الثوب طاهرأ وأن الوقت قد دخـــلأ وأنه متوضئ فمانخلافه اعاد اه وقد نقلنا بعض ذك في كتاب الطهارة أبضيا وقوله ان تحول مستمله اكلاصة سأبقاأي وهي قوله ومنمالوظن الميا نحسأ فتوضأمه ثم تبن الهطاهر مازوضوه كذافى اكخلاصة اه وقد نقلناها في كتاب الطهارة أيضا (مُمَال) وقالوالور أواسوادا فضنوه عدوًا فصلواصلاة الخوف فيان خلافه الموصم لأن شرطها حضرة العدو اه (وقال في الفن السالث في أحكام

الناسى مانصه) فن قدى صلاة أوصوما أوهجا أوز كاة أوكفارة اونذر اوجب فضاؤه اللاخلاف اله وقدنة لناذاك في كَابِ الجج أيضا (ثم قال) ومنها من صلى بنجاسة مانعة ناساا ونسي ركامن اركان الصلاة اوتيقن خطأفي الاجتهاد في الماء اوالثوب اووقت الصلاة والصوم ارتدى نبية الموم اوتكام في الصلاة ناسيا اله اى فانه معمد في جميع المذكورات وقد نقلناذاك في كتاب الصوم أيضا (ثم قال) وكذا لوسلم ناسياً في الملاة الرباعية إلى رأس الركعة بن لم تبطل أه (ثم قال) وقد جمل لهاى النسيان اصلافي التحرير فقال انهان كارتم مذكر ولاداعي له كا كل المعلى لمسقط لتقصيره بخلاف سلامه في القعدة اولامعه معداع كا كل الصبائم سقط اولاولافأولي كترك الذا مراتم منه اه وقد نقلناذلك في كاب الموم أنضا وفي الذمائي (ثمقال) والنَّالث الجهل في دار الحرب من مسلم لم يها بر وانه يكون عــذرا آه (وقال في أحكام الصيبان مانصــه) وانفقواء لي وجوب العشر والخراج فيأرضه الى انقال وعدلي بعالان عياداته يفعل ما يفسدها من نحو كالام فى الصلاة اه (ثمقال) ولاتنتقض طهارته بالقهقهة في صلاته وان الطلت الصدلاة اله وتقلناهافي الطهارة (مُقال) وتصم عباداته وان لمقب عليه راختلفوا في ثوابه اوالمعتمدانه له ولام لم ثواب التعليم وكذا جسع حسناته اه وقد نقلناها في الحظراً يضا (ثم قال) ولا تصحاماً منه واختلفوا في صحتها في التراويح والمعتمد عدمها وتحب سحدة التبلاوة على سيامعها من صبي وقسل لايدمن عقله وقحصل فضلها كجاعة بصلاته مع واحدالافي انجعة فلاتصع بثلاثة هومنهم ولدس هومن اهل الولايات فلايلي الانكاح ولاالقضا ولاالشهادة وطلقالك لوخطب باذن السلطان وصلى بألغ غروجار وتصيح سلطنة عظاهرا قال في البزازية مات السلطان واتفقت رعبته عبلى سلطنه اس صغيرله بندخي أن يفوض امورالتقليدالي والى و بعدهـذا الوالى نفسه تبعالات السلطان اشرفه والسلطان بالرسم هوالات وفي الحقيقة هوالوالى لعدم صحة الاذن بالقضاء وانجعة ممن لاولاية له اه وقد نقلناها فيالقصه أيضا (ثمقال) ويصمادانه معالكراهة كافي المجمع اكن فى السراج الوهاج الهلا كراهة في أذان الصي العافل في ظاهر الروامة وآن كان البالغ افضل وعلى هذا يصم تقريره في وظ فيه الاذان وأماقيامه في صلاة الفريضة فظاهركلامهمانه لابدمنيه للمسكم بصحتهلوان كانت اركانها وشرائطها لأتوصف

مالوجوب في حقه اه (نمقال) ولوقال السلطان لصي اذا ادركت فصل ما لناس الجعة حاز وفى البزازية السلطان اوالوالى اذا كان غيرنالغ فبلغ يحتاج الى تقليد حديد اه وقد نقلناذلك في الفضاء الضا (وقال في احكام الكران مانصه) مرحوا مكراهة أذان السكران واستعماب اعادته ويذهى أن لا يصم أذانه كالمجنون (ثمقال تنديه) قولم مان المكر من مباح كالاغساء يستثني منسه سقوط القضاء فانه لأيسقط عنسه وان كان أكثرمن يوم واسله لانه بصينعه كذافي الحيط اه (وقال في أحكام العبيدمانسه) لاجعة عليه ولاعيد ولاتشريق ولا أذان ولااقامة (مُقال) وعورتها كالرجل وتزاد البعان والعلهر و يحرم تعارف يرمحرم الى عورتها فقط وماعداها إن اشتهى اه وقد نقد اذلك في الحظراً سنا (وقال في أحكام الاعي) هو كالمصير الافي مسائل منهالاجهادعاء ولاجمة ولأجاعة ولاج وان وجدقائدا اه (ثم قال) وتكره امامته الاأن يكون أعلم القوم اه (وقال في بعث الساقط لا يعود مانصه) فلا يعود الترتيب بعد سقوطه يقله الفوائت يخلاف مااذا سقط بالنسمان فانه يعودنا لتذكرلان النسبار كان مانعالا مسقطا فهو من ماب زوال المانع اله (رقال في بحث النائم كالمستبقظ في مسائل مانسه) المأدسة عشراذانام المصلي وتكام فيحال النوم تفسد صلاته السابعة عشراذانام المصلى وقرأفي حال نومه تعتسرتك القراءة في رواية الشامنة عشراذا تسلى آمة السيرة في نومه فسمعها رجل تلزمه السعيدة كالوسمع من المقظان الساسعة عشم اذاامة يقظ النائم فأخبره رجل بذلك كانشمس الاغمة يفتى بأنه لاص عليه مصدة التلاوة وتحب في بعض الاقوال وعلى هذا لوقرأ رجل عندنام فانتبه فأخبر فهوعلى هذا اه (نمقال) الخامسة والعشرون اذانام المصلى في صلاته واستماي الغدل ولأعكنه المنا وكذلك اذابقي ناغها وماوله أويومن وليلتين صارت المهلاة دينا نَى ذَمَتُهُ اهُ (وقال في أُحْكَام الخبثي بانصه) * بيمُماذاً ماتُ ويسجعي فسبره ولابدفنه الاعرم ويكفن كفن المرأة اهم (ثمقال) ولايصلى الابقناع ويقوم امام النساء خلم الرحل وال وقف في صف النسك أعادها والن في صف الرحال لابعدها ويعدهامن على يمينه ويساره وخلفه محاذياله ويوضع في المجنازة خلف الرحال والمرأة خلفه ويحمل خلف الرجل فى القبرلود فنا للضرورة مع حاجز بينهما من الصعيداه (مُمَال) ويقعد في صلاته كالمرأة اه (مُمَال) وحاصلة اله كالانثى في

جدم الاحكام الافي مسائل الى ان قال ولا يقف في صف النساء اهر وقال في أحكام الانثىمانصه) ويكره اذانها واقامتها وبدنها كلهءورة الاوجهها وكفهاوقدمها على المعتمد وذراءيها على المرجوح وصوتها عور في قول اه وقد نقلنا في المحظر (مُمْقَالَ) ولاترفع مديما حد وأذنيها ولاتجهر بقراعتها وتنضم في ركوعها ومعبودها ونضم أصابعها ولاتفرج أصابعهآني الركوع وأذانا بماشئ فى مالاتها صفقت ولاتسبج وتكره جماعتهن ويقف الامام وسطهن ولاتصلح امامالارحال ويكره حضورها الجماعة وصلاتها في بيتها أفضل وتضعينها على شعالها تحت نديها وتضعيديها فيالتشهدعلى فخذيها نبلغرؤس أصابعهاركبتيها وتتورك ولا جُعِمَةُ عَلَمُ عَلَى تَنْعَقَدِ بِهِ الْ وَلاَءِ عَدُولا تَكُمِّيرُ نَشْرٍ بِقَ الْهُ (ثُمَّ قَالَ) ولا تخطب مطَّلقاالي ا نقال وتكف في خدرة أثواب ولا توم في الجنازة ولو نعلت سقط الفرض بصدلاتها ولاتحمل انجنسازة وانكان الميت انثي ويندب لمساخو القسة في التابوت اه (ثم قال) وتقدّم عملي الرحال في المحضانة الي ان قال وفي الانصراف من الصلاة وتؤخر في جماعة الرحال والموقف وفي اجتماع الجنسائز عندالامام فتعدل عندالقيلة والرجل مندالامام وكذافي اللحد اه (وقال في أحكام المجان) ومنهاانعقاد الجماعة بالجرذكره السيوطى عن صاحب أكام المرحان من أصحاب المديد لل بحديث أحد عن من مدهود رضي الله تعالى عنه في قصة المجن وفيه فلماقام رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أدركه شعد مان منهم فقالا مارسول الله انانحب أن تؤما في مالا تنافصة له ما دلفه تم صلى بهما ثم نصرف ونظير ذلك ماذكره السكي ان انجماعة نحصل بالملائمكة وفرع على ذلك لوصلي في فضاء بأذان واقامة منفردائم حلماله صلى مانجاعة لمعنت ومنها صحمة الصلاة خلف المجنى ذكره فيأكام المرحان ومنهااذا مرامجني بين يدى المصلى يقاتل كإيقانل الانسى اه (وقال في أحكام المحارم ما نصه) و غسل المحرم قريبته اه قال في الشرح هـ فداسه ووالصواب وييم المحرم فربيت الح فراجعه (ثم قال) وتختص الاصول بأحكام الى أن قال ومنهاادادعا أحدا يويه وهوفي الصلاه وجمت الحابته الاأن بكون عالما بكونه فيها ولمأر حكم الاجداد والجدار وينبغي الاكحاق اه (مُقَال) واختص الاب وأنجد بأحكام لل أن قال وأماولاية الأند كاح فلاتختص بمدها فنبتت اسكل ولى سواء كان عصمية أوم ذوى الارحام وكذاا أصلاة على

الجنازة لا تعتصبه اله (مُقَالَفائدة) يترتب على النسب اثناء شرحكما الى انقال وولاية غسل الميت والصلاة عليه أه (وقال في أحكام غيبوية الحشيفة مانصه) يترتب عليما وجوب الغسل وتحريم السلاة والمحبود والحطمة اهوقد نقلناتهامه في الطهارة (وقال في أحكام العقود مانصه) تكيل الساطل والفاسد عندنافي العبادات مترادفان اه (وقال في أحكام الأشارة مانصة) وهنافروع لمأرها الاتن الاول اشارة الانرس بالقراءة وهوجنب ينبغي ان تصرم عليه أحذا من قولهمان الاخرس بحب علمه تحر ما السانه فعلوا المتحر مك قراء م وقد مُقلناه في الطهارة (ثُمُ قال في قاعدة فيما اذا اجتمعت الاشارة والعبارة مانسه) وفي ماب الاقتدا وقالوالونوى الاقتدام بذا الامام زيد فبان عروم يصع الاقتدا ولونوى الاقتدا والامام القنائم في الحرابء لى ظنه اله زيد فيان اله عرويعم ولو فوى الاقتدا بهذا الشاب فاذاه وشيخ لم اصم الاقتداء ولوفوى الاقتسدا بهمذا الشيخ فاذاهوشاب يصم لان الشاب يدعى شيخالعمه وقياس الاول انه لوصلي على جنازه على انه رجل فدان انه امرأة ليضم واستنبطمن مستلة الاقتداد شيخ الاسلام المينى فيشرح البخارى عندالكلام على المحديث صلاة في مسجدى هذا أفضل من ألف صدلاة فيماسواه انالاء تبارالته يتعند أصابنا فديختص الثواب عاكان فى زمنه صلى الله تعلى عليه وسلم الى آخر ما قاله اه (وقال في بعث ما عنم الدين وجوبه ومالايمنع مانسه) الثاني السترة كذلك فيماً ينبغي ولمأره أه (ية ول جامعه) وقوله السترة أي في الصلاة وقوله كذلك أن يحتم الدين وحويها (وقال في عث ما يقدم عند الاجتماع من غير الدون مانه-) أجمعت عنازة وسنة وقتميمة قدمت الجنازة وأماادا اجتمع كسوف وجعمة أوفرض وقت لمأره ويذغى تقديم الفرض اذاضاق الوقت والاالكسوف لانه يخذى فواته بالانجلاء ولواحمم عمد وكسوف وجنازة ينمغى تقديم الجنازة وكذالواج تمعت مع جمعة وفرض وقت ولميخف خروج وقتم وينبغي أساتقديم الاسوف على الوثر والتراويح اهر (رقال في عث مسائل اجتماع الفض ملة والنقيصة مانصه) ومنه الوصلي م فرداصلي فى الوقت المحقب وان تأخر عنه صلى مع الجراعة فالأفضل التأخير ومنه الواسمة الوضوء تفوت الجماعة ولوا قتصرعلي مرة أدركها فينبغي تفضيل الأقتصار لادرا كها ا ه (ثمقال) ومنهالوخاف نوث الركعة لومثى الى المف فني اليتيمة الافضل

ادراكه فىالركوع وقول النووى فى شرح المهذب لمأرف ه لاصحابنا ولالغيرهم ثماة صور ومنهالوكان بحيث لوصلى في بيته صلى قاءً باولوسلى في المسجد لم يقدر علمه نغي الخلاصة يخرج الى المستعدو بعلى قاعدا ومنه الوكار بعث لوصلي قاعدا قدرعلى سنة القراءة وان صلى قائمالا قعدوقراها ومنهالوضاق الوقتءن سنن الطهارة والصلاةأى وعنسننالصلاة تركها وجوىا ولوضاق الوقت المستعبءن استىعاب السنن منىغى تقديم المؤكدة ثم الصلان في المستحب اه (ثم قال) ومنها ماب الامامة يقدم الأعلم ثمالا قراءتم الاو رعثم الاسن ثم الاصبح وجهاثم الاحسن خلقائم الاحسن زوجنة ثم من له جاهثم الانغلف ثوباثم المقيم عسلى المسسافرثم الحر الاصلى على المعتق ثمالة يم عن الحدث على المتيم عن الجزابة وتمامه في الشرح اه (وقال في بحث القول في أحكام السفرمانصه) رخصة القصر والفطر والمسحوثلاثة أمام المالها وأماالتنفل على الدامة فح كم خارج المصرلا السفر ومنها سقوط الجعة والميدين والاضمية وتكمير التشريق وأماصة انجعة فن أحكام المصراه وقدنقلنا بعضه في الطهارة والصوم والانصية (وقال في بحث أحكام المسجد مانصه) هي شرة حداوقدذكرها الاصحاب في الفتاوي في كتاب الصلاه في ماب على حدة فنها تحرم دخوله عملي الجنب والحائض والنفسا ولوءملي وجه العمور وادخال نجامة فمه بخماف منهاالتلويث اه وقد نقلناه في الطهارة (ثم قال) ومنعاد خال المت فيه والصيم ان المنع الملاة الجنازة وان لم يكن المت فيه الالعذر مطروندوه واختلف في علمه فنهم من علله بخوف التلويث ومنه ممن علاماله لم بين لهـاوءـلي الاول هي تحريميــة وعلى الثاني هي تنزيهـية ورجح العــلامة قاسم الأول ولم يعلك أحدمنا بنجاسة الميت لاجماعهم على طهارته بالغسل حيث كان مسل ومنهاصة الاعتكاف فيه اه وقد نقاناه في الصوم (ثمقال) ومنها ومةادخال الصيان والجانين حيث غاب تجيسهم والافيكره ومنهامن عالقاه القملة بعدقتاهافيه ومنهايحرم البول فيه ولونى أناه وأماالفصدفيه في أنا فلم أره وينبغى أنلافرق ومنهامنع أحلذشئ من أحرائه قالوا في ترامه ان كانا مجتمعاً حاز الأخذمنه ومسحالر جلعليه والالا ومنها حرمة البصاق والقاء ألخامة فوق الحصير أحفءن وضعهآ تحته فان اضطراليه دفنه وتكره المضمضة والوضو فمه الاأن كور ثمة موضع أعد لذلك لا يصلى فيه أوفى أناء ويكر مسم الرجل من الطبن على

عوده والبزاق على حبطانه ولاحفرفيه بثرما وتثرك القدعة وبكره غرب الاشعار فيهالالمنفعة ليقل النزولا عووزاتخا ذطريق فيهللر ورالالعذر وتبكرها لصناعة فيه من خماطة وكتابة بأجرو تعليم صبيان بأحرلا يغبرها لاتحفظ المستعبد في روابة وتكره الحلوس فمه للصمة وتستحب التحدة فمه لدا - له فاركان عن بتكر ردخوله كفته ركعتان كلاقوم ويستعبءة داننكاجفيه وجلوس القاضي فدمه أهاوند نقانا وفي الذكاح وفي القضام (ثم قال) و يحرم الوطئ فيه وفوقه كالتغلى ويكرو دخوله لمن أكل ذاريج كريهة ويجنع منه وكذا كل مؤذفيه ولو بلسانه ومن البيمع واشراه وكلءة مدلغترا لمعتمكف فيجوزله بقدرها جنهان لميحضرالسلمة وانشاد الضالةوالاشعار والاكلوالنوم لغبرغر يبودهتنكف والكلام المباحوفي فتح القهدمرانه بأكل انحسنات كماتأ كل المارانحمات ورفع الصوت بالذكر آلا لمتفقهة واخراجال يحفمه من الدمر والخصومة ويسن كنسبه وتنظمفه وتطمعه وفرشه وايقاده وتقديم الجنيعلى السرى عنددخوله وعكسه عندخروجه ومناءناد الرورفيه ماثمو يفسق وبهكر وقنصيص مكان فيه لصلاته ولايتيمين مالملازمة فلامزعج غبره لوسمته المه ولاهل المحلة جعل المسجد الواحد مسجدين والاولى ان يكون لكل طائفة مؤذن ولهم جعل المحمدين واحدا وتدنقلناه في الوقف (ثمقال) ولا حوزاعارة أدوات مسعد اسعدآخر ولاشغل المحدمالمتاع الاللغوف في الفتنة العامة (خاتمة) أعفام المساجد عرمة المسجد الحرام ثم مسجد المدينة ثم مسجد بيث المقدس ثم المجوامع ثم مساجد الحال ثم مساجد الشوارع ثم مساجد السوت اه (وقال في أحكام الذمي مانصه) ولا يمنع من دخول المسجد حنب ابخلاف الم لم ولايتوقف جوازد- وله عــ لي اذن مســ لم عنــ دناولو كان الم هداكراً م اله وقد نقلناه في الجهاد (وقال في آخرفن المرق والجمع مانصه) حادثة سئلت عن مدرسة لهاصفة لايصلي فهاأحدولا يدرس والقاضي عالس فهاللعكم فهلله وضع خزانة تحفظ المحاضروالمعجلات للنفع العام أملا فأجمت مامجواز أخذامن قولهم لوضاق الطريق على المارة والمسجد وآسع فلهم أن توسعوا الطريق من المحد ومن قولم لووضعأ ثاث مدته ومتاده فهي المحد للغوف في الفتنة لعامة حازولو كان المحموب ومن قولهم بأن القضاه في امجـامـم اولى وقانو الداطرأن وَحِرفناه والتجاراية عِروا فيه الصلحة المحجد ولدوضم المسرر بالاحارة ولانك الرهذه الصفة من الفناه وحفظ

المحدلات من النفغ العام فهم حوز واجعل بعض المسجد طريقاد فعا للضرر العام وجرزوااشغاله بآنحبوب والاثناث والمتاعدفهاللضررا لخياص وجوزوا وضغ المعل على رفه وصرحوا بأن القضاء في الجمام اولى من القضاء في بيتمالخ وقد نقلنا بقيته في القضاء فراجعه وفي الوقف ايضا ﴿ (ثم قال احكام يوم المجعة) اختص باحكام لزومصلاةا كجعة واشتراطا كجاعة لها وكونها ثلاثة سوىالامام والخطمة با وكونها قدلها شرطا وقراءة الدورالمخصوصة لها وتعريم السدفر قبلها شرطه واستنان الغسل لها اه وقد نقلناه في الطهارة (تم قال) والتطيب وابس الاحسن وتقليمالاظفار وحلقالشهر واكريعدهاأفضل والبخور في المحد والتكرلما والاشتغال بالعبادة الهنووج الخطيب ولايسن الابرادلما ويكره افراد مماله وم وافراد ليلنه بالقيام اله وقد نقلناه في الصوم (نم قال) وقراءة الكُّهُفْ فيه وْنَفِي كُرَاهَةُ النَّافَلَةُ وَقَتَ الاستواءَ عِلَى قُولُ أَبِي وِسُفَ المُضْعِ المُعْدِ وهوعيرأ بامالاسبوع ويوم عيد وفيه ساعة احابة وتحتمع فيه الارواح وتزارفيه القبور ويأمن الميت فيه من عذاب القرر ومن مات فيسه أوفي إيلته أمن من نتنة القبر وعذابه ولاتسجرفيه جهنم وفيه خلق آدم عليه الصلاة والسلام وفيه أخرج مناكجنة وفيه نقوم الساعة وفسه يزورأهل الجنة ربهم سعيانه وتعالى اه (وقال في عشماا فترق فيه الاذان والاقامة مانصه) يجوز تراخى المدلاة عن الاذان بحلاف الاقامة يسن التمهل فيه والاسراع فها يكر اقامة الحدث لاأذانه (ماافترق فيه معبودالمهمووالتلاوة) هو معبدتان وهي واحدة هوفي آخر صلاته بعد السلام وهى فيها وهولا بتكر ربخلافهالا يقوم له ويقوم لها يتشهدله ويسلم بخلافها الذكرالمشروع في مجود التلاوة لايشرع فيه (ماا فترق فيه مجود التلاوة والشكر) محودالشكرلاندخلالصلاة بخلافها واتفقواعلى وجوب محودالتلاوة بخلاف سحدة الشكر فانه حاثزعند أبي حندفة لاواجب وهومهني ماروي عنه انها ليست مشروعة أى وجوبا (ما افترق فيه الامام والمأموم) نية الاثتمام واجبة على المأموم دون الامام الالعجة صلاة النساء خلفه أوكحسول الفضيلة ولاته طل صلاة الامام أذابطلت صلاة الأموم بخلاف عكسه اذاعين الامام وأخطأ لم يصف اقتداؤه بخلاف الامام اذاعين المأموم وأخطأ (ماافترق فيه الجمعة والعيدان) الجمعة فرض والعيد واجب ووقتهاوقت الظهر ووقته يعدطلوع الشمس الحازوالها وشرطه اانخطمة

وكونها قبله بخلافه فبهما وان لاتتعدد في مصرعلى فول مرجوح بخلافه ويسقد في عيــدالفطران يطعم قبل خروجه الى المصــلي يخلافها الهـ (عُمَّقَالَ فِي آخرُفُنَ الفروق والمجم قاعدة اذا أتى بالواجب وزادعليه هل بفع الكل واجبا أم لاقال أصحا بنالوقرأ القرآن كله في الصلاة وقع فرضا ولواطال الركوع والحجود فهاوقع فرضا الى أن قال ولعل فالدته في النية هل سنوى في البكل الوحوب أولا وفي آلثوات هل بثياب على الميكل ثواب الواجب أوثواب النفسل فعميازاد الي أن قال ثمر أمتهم قالوافى الاضممة كإذكره النوهمان معزما الحاكلاصة الفني اذانحى بشاتين وقعت واحددة فرضا والاغرى تعاوعا وقسل الاخرى كحم 🗚 (وقال في آخرفن الفروق والجم مانصه) فائدة في الدعاء مرفع الطاعون سمثلت عنه في طاعون سنة تسم وستنن وتسغمائه بالقماهرة فأجمت بأني لمأره ولكن صرح في الغماية وء زاه الشهني المهابأيه اذانزل بالمسلم نازلة قنت الامام في صد لاة الفعر وهوقول الثورى وأحدوقال مهورأهل الحدث القنوت عندالموازل مشروع في الصلوات كلها اه وفي فتم القديران شرعية القنوت الدارلة مستمرا يتسمخ ومه قال جاعة من أهدل الحديث وجهلوا عليه حديث أبي جعفر عن أنس مازال يقنت حسمي فارق الدنيا أيءندالنوازل وماذكرنامن أخميارا تخلفاه يفيدتة تررولفعلهمذلك يعده صلى الله تعلى علمه وسلم وقد قنت المد قرضي الله تعلى عنه في محارمة الصابة مسيلة وعندتحارية أهل الكتاب وكذلك قنت هررضي الله تعالى عنه وكذاعلى رضي الله نعيالي عنه في محاربة معاوية وقنت معاوية رضي الله نعيالي عنه في معاربته اله فالقنوت عند نافي النازلة ثابت وهو الدعاء أي رفعها ولاشك إن الطاءون من أشد النوازل الى ان قال وذكر في السراج الوقاج قال الطعاوي ولايقنت في الفعرعندنا في غـمر ملمة فان وقعت ملمة فلا مأس مه كما فعل رسول الله صل الله تعالى عليه وسلرفانه قنت شهرا فه ايدعوء لي رعل وذكوار وبني تحيان تُمْرَكُهُ كَذًا فِي المُلتَقِطُ آهِ فَانْ قَالَ هُلَّ اللَّهِ مَا لَهُ صَالَّمَ قَالَ هُوكًا لِخُسُوفُ لما في منه المفتي فسل الزكاه في المخسوف والفالمه في النهار واشتداداله يح والمطر والثلج والافزاعوهم الامراض يصلون وحدانا اه ولاشك ازالطاعون من قبيدل عوم الامراض فيسن له ركعنان فرادى وذكراز يلعى في خسوف القراله ستضرع كل واحد لنفسه وكذافي الظلمة المائلة بالنهار والريح الشديد والزلارل

والصواءق

والصواءق وانتشارا لمكواكب والضوالف ثل باللمل والثملج والامطارالدائمة وعوم الامراض وأكلوف الغالب من العدو ونعوذ لك من الافزاع والاهوا للان كُلْ ذَلْكُ مِن الأَمَا الْخُوفَةُ آهُ فَان قَلْتُ هَلْ يُشْرِع الاجْمَاعُ لَوْمُ مِالدَعامُ كإيف عله الناس القاهرة ما نجمل قلت هوكم فسوف القمر وقد قال في خزانة المفتين والصلاة في خسوف المقر تؤدى فرادى وكذلك في الظلمة والربيح والفزع ولابأس بأن يملى فرادى ويدعون وبتضرعون الى أن مزول ذلك اه فظاهره انهم معتمعون للدعاء والتضرع لانه أقرب الى الاحامة وأن كانت الصلة فرادي رفي المجندي في خدوف القروقدل الجماعة حائزه عند دنالكنم الست يسدنة اد وفي السراج الوهاج بصلى كل واحدا مفسه في خسوف القروكذا في غيرا عنسوف من الافزاع كالريح الشديدة والظلم الماثلة من العدووالا مطار الدائمة والافزاع ةوسكمها حكم خسوف القركذافي الوجيز وحاصله ان العبديذ غي له أن يفزع الى الصلاة عند كل عادثة فقد كان عليه الملاة والسلام اذاح به امرصلي اه وذكرشيخ الاسلام العيني في شرح الهداية الريح الشديدة والظلمة أهما ثلة بالنهار والثلج وآلامطار الداغة والمواءق والزلازل وآنتشارا لكواكب والضوء ألماثل مالليل وعموم الامراض وغميرذلك من النوازل والاهوال والافزاع اذاوقعت صلوا وحدانا و- ألوا وتضرعوا وكذلك في الخوف الغالب من العدو أه جتماع والدعا العوم الامراض اه وقد فتلنا يقيته في الحظر ومسائل منثورة فراجعه (ثمقال) فائدة لاتكره الصلاة على ميت موضوع على دكان ولاينافه ولحمان له حكم الأمام وهو يكره انفراده على الدكان لانه معلل بالتشيمه بأهل الكيار وهوممتوده اوالاصل عدم الكراهة ويه أفتيت اه (وقال في فر الالغازمانصه) الصلاة اي تكميرلا يكون به شارعا فيها فقل تكبير التعدون التعضيم أى مكاف لا صب عليه العشاء والوتر فقل من كأن في بلدا داغر بت الشمس فهماطلعت أي مصل تفسد صلاته بقراء القرآن فقل من سقه الحدث اذا قرآ فى ذهامه أى صلاة قراءة بعض السورة فهما أفضل من سورة فقل التراويح لاستصاب الختم في رمضان فاذا قرأ بعض سورة كان أفضل من قراءة سورة الاخلاص وتمكن ان بقال في غيرها أيضالان المعض اذا كان أكثرآ باتكان أفضل أي صديدة ت خمساً واي صلاة صححت خمسا فقل رجل ترك صلاة وصلى بعدهما خمسا

ذاكاللفائمة فان ومني الف ثمة ويدت المخس وان صلى السادسة قبل فضائها صحت الخسولي فهما كالرم في شرح الكنز أي صلاة فسدت أصلحها المحدث فقل مصلى الاربع اذاقام الى الخامسة قدل القعود قدد والتنهد فوضع جمته فاحدث قبل الرفع تت ولورفع قبل المحدث فسدوم ف الفرضية وفيه قال أنونوسف زه صدادة فسدت أصله هااكدت تجداءن قول عهديه اى مصل قال نم ولم تفسد صلاته فقل من اعتادها في كالرمه اي ممل متوضي رأى الما مفسدت فقل المقتدى ما مام متم اذارأى الما ودون امامه اي امرأ وتصلح لاما و الرحال فقل اذا قرأت آية معبدة ومعدت تبعهاالسامعون اى فريضة يحبأ داؤها ويحرم فضاؤها فقل انجمة اى رحلكررآية معدة في معاس وتكررالوجوب عليه فقل ادا تلاها خارج الصلاة وسعد لما ثم أعادها في الصلاة اه (وقال في فن الالغاز في بحث المتق ما فسه) أيَّ عبيرعلق تقه عملى شئ ووجد درلم يستق فقل اذاقال اذاصليت ركعمة فأنتحر فهلاهمائم تكام ولوصلى ركمتين عتق والركعة لابدمن ضم أخرى اليمالتكون حائزة اله وقدنة لناه في العتق (وقال في فن الالغاز أ ضامن بحث الكراهية مانصه) اى مكان في المحبد تكره الصلاة نمه فقل ماعينه لصلاته دون غيره اه وَوَرَنْهَامًاهُ فِي الْمُطَرِ (وقال في فن الجميل ما نصمه) وفيه فصول الاول في الصلاة اذاصلى الفلهرفاقيت في المحمد فاعملة أن لاصلس على رأس الرامعة حتى تنقلب هـ ذه نفلاو يصلى مع الامام اه (ثم قال) الرَّابِ عنى الفدية أراد الفدية عن صوم أبير أوصلاته وهوفقير يعطى منوين من أنحنطة فقيرا ثم يستوهمه ثم يعطمه هكذا الحانيتم اه وقد دنقلناه في الموم والزكاة (ثمقال في الفن المادس وهوفن الفروق مانصه) كتاب السلاة وفيها بعض مسائل الطهارة المعرة اداسقطت في المترلا ينجس الماء ونعفها ينجسه والفرق ان البعرة علم اجلدة تمنع من الشيوع ولأكذلك النصف وفي المحلب على هذا القياس لامعب عليه النودئ امرأته المريضة بخلاف عسده وأمته والفرق ان العدر ملكه فيجب المسه اصلاحه لاالمرأة لاينزحما البتركله بالفأرة وينزح منذنبها والفرق ان الدم يخرجهن ذنبهافينزح الكلله اه وقدنقلناه في الطهارة (ممقال) ولونظر المصلي الى المصف وقرأ فه فسدت لاالى فرج امرأة بشهوة لان الأول تعليم وتعلم فيه لاالثاني قال الامام بعدشهر كنت معوسيا فلااعاد اعليم واوقال صليت بلاوضو أوفى ثوب

فجس أعادوا انكان متقيا والفرق ان اخباره الاول مستدكر بعيد والشانى محتمال أقيمت بعدهر وعه متنغلالا يقطعها ومفترضا يقطعهاو يأثم والفرق ان الشاني لأصلاحها لاالاول سؤرالفارة نجس لابولم اللضرورة اه رقيد نقلناه في كاب الطهارة (نم قال) وجدمية عافي دارا محرب مع زيار وفي هجر. مصحف يصلى عليه وفي دارالاسلام لالانه في دارا كجرب قيد لاحد أمآناالايه يخلافه في دار الاسهلام اه (وقال أضافي الفن السادس فن الفروق مر بحث الزكاة مانصه)شك في أدائها بعدًا محول أدّاها وفي الصلاة بعد الوقت لا والفرق أن جميم العروة ثما فهدى كالصدلاة اذاشك في أدائها في الوقت اه وقد د فقلنا ، في الزكاة (وقال أخوا الوَّاف في تسكملته للفن السادس في كتاب القضاء مانصه) القياضي لأيملكالاسقغلافالاباذن بمخلاف المأمور بافامة انجمعة والفرق تتحتنق الضرورة في الثاني تجوازان سيبقه حدث قبل الصلاة بخلاف الأول إهم وقيد نفلنياه في القضا ﴿ وَقَالَ أَخُوا لَمُؤْلَفٌ فِي الدِّكُمُ لِهُ المُذَّكُورَةُ مِن كَابِ الدِّيا يُعِمَّا فِيهِ وَالْ الجد لله اعطاسه وذبح لا تحل والخطيب اذاعطس فقال الخديلة مقتصرا علسه حاز والفرق ان الواجب عندالذ بح التسمية على المذبوح ولم توجد وفي الجعة بحرد الذكر وقدوجه اه وقد نقلنا في الميدوللذبائع (وقال أخوا اولف في التكماة المذكورة من كتاب الاستحسان مانصه) عن الآمام أنه سجر على نوقة عنى فقال له رجل هـ ذامر و وفق ال من أين أنت قال من خوار زم فقال جا النكير من وراثى أفى مساجدكم حشيش قال عمقال أفيجوز على الحشيش ولايحوز على انخرقه اه (وقال أخوا الوافق في المدكم له انذكورة من كاب الوصا ما مانصه) عن ابن القاسم حَلَّ الطَّمَامِ الى أهل المصريمة في اليوم الأول والثاني غير مكر و، وفي الثالث لا يستحب والفرق انه في الثالث مجتم النائحات فيكون اعانة لهم على المعصبة بخلاف ما قبله اه وقد نقلناه في كتاب الوصية (وقال صاحب الاشياه في الغن السايـم فن الحكايات ما نسـه) لماجلس أبويوسف للتدريس من غيراعلام الامام الاعظم فأرسل المه أبوحه فقرجلا الهعن مسائل خسسة الحان قال المانمة هل الدخول في المسلام الفرض أم بالسنة فقال بالفرض فقال أخطات فقال بالسنة فغال أخطأت فتعد مزابو توسف فُقَــاللهالرجُلجِمالانالتَـكبيرفرض ورفع البدين سنة اه (ثم قال في الفن السابع) الرابعة مسلم له زوجة ذمية مات وهي حامل منه تدفن في أى المقابر فقال

فى مقاير المسلمين فخطأه فقال في مقابراً هل الذمة فخطأه فتمير فقال تدفن في مقسام المودولكن عول وجههاعن القماة - ق يكون وجه الولد الى القملة لان الولد في البطن يكون وجهه الى ظهرأمه اه (وقال في الفن الثاني في كتاب الحج مانصه) اذاجه عربين الصلاتين بعرفة لايتنفل بعدهما كلف البتيمية اهروقال في كتاب المدير والردة مانصه) وان مات أوقتل على ردنه لم يدفن في مقامر أهُمل والهُما يلقى ف- ميرة كالكاب أه (وقال في كاب القضاه) القاضي أذا قضى في يجتم د فيله تفدَّد قضاؤه الافي مسائل الى انقال أو بعد ملاة الحدث اه (وقال فيه أيضا) لا يندزل القاضي بالردة والفسق ولا ينعزل والى المجعد بالعلم بالعزل حتى يقدم الشانى الخ (وقال فيمه أيضامانصه) ولاتقبل شهادة من قال لاأدرى أ. ومن أولاللشك في الاعمان وكذا اما متسه كذا في شها دات الولوا نجية اه (وقال في كتاب الغمب) -فرقبرافدفن فيه آخرميتا فهوء لي ثلاثة أوجه فانكان في أرض علوكة للما فرفلا الكا نيش عليه واخراجه وله التسوية والزرع فوقها وانكان في أرض مماحة ضعن الحافر قيمة حفره من دفن فيه وان كان في أرض موقوفة لايكرهان كأن في الارض سعة لان المحافرلايدرى بائ أرض عوت ذكر دفه الغروع الثلاثة فيالوا قعات انحسامية من الوقف ويذغي ان يلاون الوقف من قبيل المساح فيضمن قيمة الحفر ويحمل سكوته عن الفعيان في صورة الوقف علمه فهي صوركان في أرض علوكة فللمالك الخدار وفي مباحة فله تخمن قيمة المحفر آه وقدنة لمناه في كأب الوقف وكاب الأحارة قال صاحب الاشاه

* (كاب الزكاه)

الفقيه لا يكون عنه المته المستاج الهاالا في دين العباد فتباع القضاء الدين كذا في منظومة ابن وهبان اله وقسد نقلناه في كاب القضاء وكاب المداينات وكاب الحير والاذن (ثم قال) الاعتمار لوزن مكة من له دين على مقلس مقرفة سرعلى المنتأر المريض مرض الموراد ادفع زكاته الى أختسه ثم ماثره في وارثته اجزأته ووقعت موقعها فان كان له وارث آخر ردت لا فعلا وحسية لوارث تصدق بطعام الغير عن صدقة فطره توقف على اجازته كان أجاز بشرائطها وضه فه جازت المأمور دادام لن كاة اذا تصدق بعد والام المامور دادام

نائمًـ فه وقـدتقلناه في كتاب الوكالة (ثم قال) فوى الزكاه الاانه مماه قرضا احتلفوا فيهوالصيمانجواز عبدالخدمةاذأ أذناهاالعبارةلايكون للتمارة فتعب صدقة فطره عن الناذر مسكسافله اعطا عنده الااذالم معن المنذور كالوقال لله على ان أطع هذا المسكن ششأ فأنه يتمن فلوعين مسكمنين فله الاقتصار على واحد ه وقد نقلنًا وفي كماك الاعمان وكتاب الصوم (ثم قال) يحيس الممتنع عن أداء الزكاة واختلفوافير أخه ذهامنه صراوالمهم دلا حول الركاة قرى لاشمسي كل لات حرام على مني هياشم زكاة أوعميالة فهيأ أوعشرا وكوارة أومنيذورة الا وقد نقلنا وفي كاب الوقف (غمقال) شك اله أدى الزكاة أم لا فأنه بؤدمها لانوقتها العر أودع مالا ونسسه غمتذ كرملم تحسالز كأة الااذا كان المودع من المعارف دين العداد مانع من وجوبها الا المهرا الوحل اذا كان الزوج لامر مداداه مرواعظا نصاب لفقرمنها الااذا كانمد دونا أوصاحب عدال لوفرقه علمهم لايخص كالامنهم نصاب يكره نقلها الاالى قدراية أوأحوج أومن دار ربالى دارالاسلام أوالى طالبء لمأوالى الزهادأ وكانت زكاة معمله الختبار انهلابحوزدفعهالاهلاالمدع دفعهالاختهالمتروحيةاذاكانزوحهامعسراجاز وان كأن موسراوكان مهره أأقل من النصاب فكذلك وان كان المحل قدره لم تحز ومهيفتي وَكَذَا فَيْ لَزُّ وَمَالَا نَعْمَةً ۚ اهُ وَقَدْنَقَلْنَا وَفَيْكَا الْأَضْعِيةُ (ثُمَّوَالَ) لُولْد من الزنالا شنت نسسه من الزاني في شئ الأفي الشهادة لا تقسل شهسا رته للزاني 🖪 وقد نقلناه في كتاب الشهادات (ثم قال) وفي الزكاة لا يجوز دفع زكاة الراني الى ولده من الزناالااذا كان من امرأة لهاز و جمعروف كما في جامع الفصواين الزكاة واجبّة بقدرة مسرة فتسقط علاك المبال بعدا نحول وصدقه الفطروحيت بقدرة ممكنة فلوافتقر يعديوم العبدلم تسبقط انفق على أقارمه بنبة الزكاة حازالااذا حكم علسه ينفقتهم وتحرااصدقة ازله غلةعقبار لاتكفيه وعساله سننة مزمعه ألف وعليمه مثلها كرهله الاخدذواجر الدافع لوكان له قوت سنة يساوى نصابا أوكسوة شتوية لاعتباج الهافي الصيف فالصيم حل الاحذ عجلهاءن نصاب عنده فتم امحول وعنده أقل من نصاب ان دفعها اتى الفقير لا ستردها مطلقا والى الساعي مستردها ان كانت قائمة وان قسمها الساعي سالفقراء ضمنها من مال الزكاة خلاها لمحمد ولوعجارزكاة عمل السوائم معدوحوده حازلاقمله وفمي الملتقط من الاحارة

المعلماذا أعملى خليفته شيئانا وباالزكاة فانكان بحيث يعمل له لولم يعطه يصع عنها والألاوالله سبحانه وتعالى اعلماه (يقول جامعه) وهذه هي السائل المجموعة الملحقة بكتاب الزكاة (قال في القاعدة الاولى لاثواب الامالنية مانصه) وأماالزكاة فلا يصح أداؤها الامالنمة وعلى هذا فاذكره الفاضي الاستيعابي ان من امتنع عن أدامها أخمذها الامآم كرهاو وضعها في أهلها وتحزله لان الامام ولاية أحدثها فكام أخذهمة امدفع الماله ثباختما روضعيف والمعقد في المذهب عدم الاخذ كرها قال في المحيط ومرامة عن أداء الزكاة فالساعي لا يأخذمنه كرها ولو أخذلا يقعءن الزكاة لكونها بلاآختمار ولكن يحمره بانحمس لمؤدى بنفسه اه وخرج عن اشتراطها مااذا تصدق بجميع النماب بلانية فأن الفرض يسقط عنه واختلفوا فيسقوط زكاة البعض أذآ تمدق به قالواو اشترط نبة المحمارة فى المروض ولابدان تكون مقارنة القيارة فلواشترى شدمنا المقنمة ناو باانهان وحدر بحساباعه لازكاة عليه ولونوى القسارة فيمياخو برمن أرضه العشرية أوالخراجمه أوالمستأجرة أوالمستعارة لازكاة تآمه ولوقارنت ماليس بدل مال عمال كالمبدة والمدقمة والخلع والمهر والوصيبة لا تصمع على العميم وفي السباغةلامدمن قصداسامتهالاد روالنسهل أكثرانحول فان قصديه للتمآرة ففهما زكاة التحارة ان قارنت الشراءوان قعه لديه انجه ل أواز كوب أوالا كل فلاز كأة أصلا اه (نم قال في آخرها في بحث التروك) وعلى هذا قالوا لوفوي في الزكاة ماللتجارة انتيكون الغدمة كان الغدمة وان لم يعمل مغلاف عكسه وهومااذا فوى فهماكان للغددمة ان بحكون القارة لايكون العيارة عني العمللان العيارة عل فلاستم بمعرد النبة والخدمة ترك العبارة فيتم بها قالواونظيره المقيم والصائم والكافر والعدلونة والسائمة حدث لايكون مسافراولامفطرا ولامسالولاسائمة ولاعلوفية بحردالندة و حكون فقهاوصالها وكافرامالنية لانها ترك العمل كاذكره ازيامي اه (ثمقال في القياعدة الثيانية الامور عقاصدهما في حث صابط اختلاف الجنس وعدهه مانصه) وأما في الزكاة فقالوالو عجل خسة سودا عن ما ثتى در هم مود فها مكت السود قبل الحول وعند و نصاب آخوكان المجل عن الياقي اله (ثمقال) ومدذلك وفي الخسانية لوعجل الزكاة عن أحدالم المنفاسقيق ماعجل عنده قبدل اتحول لم يكن المجل عن المافى وكذا لواسقى دهد الحوللان

في الاسقىقاق عجل هما لم مكن في ملكه فيطل التعدل أه وفيها أي الخيانية أبضالوكان لدخس من الابل الحوامل ومني انحيلي فعدل شاة سعنها وعن مانى بطونهاثم نقيت خسيا قبيل الحول احزأه عباعجل وانعجل عميا فعمله في السينة ـةلاصور اه (ثمقال بدحدذلك في الرابع في صفة المنوى من الفريضة والمُافَاهُ مانصه) وأماني الزكاة فيشتروا لمانية الفرضية لأن المدقة ولمأرحكمنية لزكاة العيلة فظاهركالامهمانه لايدمن سيتة الفرص لانه تجيل بعد لمالوجوب لانسده هوالنصاب النبامي يوقدو جيد يخلاف الحول فانه شرط الوجوب وشرطالععة الادام اهرائم قال في السادس في سان الجمع بين عبادتين ه) ولونوي أي التصدق الركاة وكفارة الظهار حمله عن أجماشا ولو نوى بنفان أحيدهماا قوى انصرف المه فصوم القضاء أقوى من صوم الكفارة واناستوبا فى القوة فانكان فى الصوم فله الخيارككفارة الظهار وكفارة العنوكذا الزكاة وكمارة الظهار وأما الزكاة مـم كفارة المين فالزكاة أقوى اه (ثم قال) وان نوى فرضاونفلا الى ان قال وان نوى الزكاة والتماوع تكون عن الزكاة دمجده نالتطوع اه (ثمقال في السابع في وقتها اى الَّنية مانصه) وأما وقتها في الزكاة فقال في المدامة ولا عو زأدا والزكاة الاسته مقارية لا (دا ومقارية لعزل مقددارماو جدلان الزكاة عمادة فكان من شرطها الندة والاصل فهما الاقتران الاان الدفع يتفرق فاكتفئ وجودها حالة العزل تبسيرا كتقديم النمة فىالصوم اه فقدجوزواالتقديمء لى الاداه لكن عندالعزل وهل تحوز شهة متأخرة عرالاداء قال فيشرح المجسع أودفعها ملاسة ثمنوي بعسده فان كان المسال افي مدالفقير حاز والافلا اه واماصدقة الفطرف كالزكاة نهية ومصرفاقالوا الاالدَّمَى فَانَهُ مُصَرَّفُ لَلْفَطْرَةُ دُونَ الزَّكَاةُ اللَّهِ (ثُمُقَالَ) فَى السَّاشِرُ فَي شروط النية الاولالاسلام الحان قال الرابع أن لايأتي عاف سنالنية والمنوى الحان قال ولو نوى بمال القيارة الخدمة كان للغدمة مالنية ولوكان على عكسه لمتؤثر كماذكر.الزيلعي اه (ثمقال) فصلومنالمنافىالترددوعـــدمامجزمفىأصلها وفى الملتقط عن مجدفهن أشسترى خادما الغدمسة وهوينوي ان اصاب ربحها باعه

ركاةعلمه أه (نمقال آخرالقاعدةالشانيةالامورعقاصدهافي تكدر فى النيابة فى النية مانهـــ) وفي الزكاة قالوا المعتبرنية الموكل فلونوا ها فد فع الوكيل بالنسة أجزأته كاذكرناه في الشرح اه (ممقال في فاعدة ما البت بيق بن لا يرتفع بية ينمشله والمرادبه غالب الفان مانصه) وهنا فروع لم أرها الآن آلى ان قال الثانى لهابل ويقروغنم سائمة وشك في ان عليه زكاة كلها او يعضها يذيني ان يلزمه زكاة الكل اه (وقال في القاعدة الرابعة المشقة تحلب التيسيرمانصه) واعلم ان أسباب التخفيف في العبادات وغيرها سبعة الاول السفر الي ان قال السادس مروجوم البلوى الحانقال واسقط الحابو حنيفة لزوم التفريق على الاصناف الشانبة في الزكاة وصدقة الفطر اله (ثم قال) وكان الصوم في السنة شهرا والجج فى العرم ة والزكاة ربع العشر تيسيرا ولذا قلنا انها وجيت بقدرة ميسرة حتى سقطت بهلاك المر (مقال في آخر الفاعدة المذكورة مانصه) الرابع تخفيف تقديم كامجع بعرفات وتقديم الزكاة على الحول وزكاة الفطرف رمضان وقدا على الصيم بعد ملك النصباب في الاول ووجود الرأس بصفة المؤنة والولاية اه (وقال في القاعدة الثانية إذا اجتمع الحلال والحرام غلب الحرام الحلال مانصه) وليس منه مااذ بحل زكاف نتين فآنه ان كان بعد ملك النصاب فهو صعيع فيهما والافلافيهما اه (وقال في القاعدة الرابعة عشرما حرم أخذه مرم أعطاؤه مأنصه) وهل يحل دفع الصدقة ان يسأل وعنده قوت يومه ترد الاكل في شرح المسارق فيه فقتضي أصل القاءدة الحرمة الاان يقال ان الصدقة هناهمة كالتصدق على لغنى اه وقد نقلناذلك في الحظراً يضا (وقال في القاعدة الخامسة عشرمن استجل بالشي قبدل أوانه عوقب بحرمانه مانصه)وخرج عنها مسائل الى ان قال السابعة باعمال الزكاة قبل الحول فراراعنها صهولم تعب إه (وقال في القاعدة السابعية عشر) لاعبرة بالطن المنى خطأ وصرح بها أصحابنا في مواضع الى ان قال ومنهالوظن المذفوع المه غيره صرف للزكاة فدفع له ثم تدين انه مصرف أخرأه اثفاقا وخرج عن هذه القاعدة مسائل الاولى لوظنه مصرفالازكاة فدفع ثم تسنانه غني أوابنه أجزأه عند دهما خلافالا بي يوسف ولوتبين انه عبده أومكاتبه أوحربي المحزه اتفاقًا اه (وقال في الفن الثالث في أحكام الصيبان مانصه) فلا تكليف عليه فى شئمن العبادات حى الزكاة عندنا اله (وقال) واختلفوافي وجوب صدقة

الفطرق ماله والانحدة والمعتمدالوجوب فدؤدته االولى اه وقد نقلناها في كماب الانعية (ممقال) ويصم توكيله الى انقار وكذا في دفع الركاة والاعتبارانية الموكل اهُ وقدنقلناهـاني كتاب الوكالة (وقال في أحـكام السيد مانصـه) ولايجوز كونه شاهدا الى ان قال ولاعاشرا اهم (ثم قال) ولاز كا أعليه ولانعار أ واغناهي على مولا وان كان الخدمة اه (غمقال) وليس مصرفا الصدقات الواجية الااذا كان مولا ، فقيرا أوكان مكاتبا اه (وقال في عث الاحكام الاربعة مانصة) والاستنادوه وأنيثت فيامحسال ثم يستندالي ان قال وكالنصاب فانه تحب الزكاة عند تمام انحول مستندا الى وقت وجوده اله (وقال في عث القول في الملك مانصه) الثانية عشرا المكامالله منوالنفعة معاوه والغالب اوللعن فقط اوالنفعة فقط كألعد الموصى عنفعته ابداورقبته للوارث الى انقال واماصد قة فطره فعلى المالك كافى الظهرية وأمامافي الزبلعي من اله لاتحب صدقة فطره فسدق قلم كافى فتم القدير ويمكن جله على ان المرادلاتحب على الموصى له بخلاف نفقته اله وَقُدنقامًا ه في كتاب الوصا ما (وقال في أحكام النقدوما يتعين فيه ومالا يتعبن مانصه) ولابتعين في المهر ولو دعه ألطلاق قبل الدخول فتردمهُ ل نصفه ولذا لزمها زكاتُه لإنصاباً حوليا عندنا اله وقد نقلناه في كاب النكاح (وقال في أحكام الدين مانصه) وفي منية المفتى من الزكاة لو تصدق بالدين الذي على فلان على زيد بندة الزكاة والمروبة منه فقيضه اجزأه اه وقد نقلناه في المداينات (وقال في أحكام الناسى وانجها هل مانصه) كالمتفاوض ساذا اذن كل واحدمه ما الصاحيه باداه الزكاة فأذى أحدهماعن نفسه وعن صاحبه ثم أدى الثاني عن نفسه وعن صاحبه فاته يضمن مطلقا اه وقد نقلنا. في كماب الشركة (ثمقال) واجعواعلى اله لووكل مدنوبه بأن يتصدق عاعليه فانه يصم اه وقد نقلناه في الوكالة وفي المداسات (مُمَّال) الخامس لا تعب الزكاة فيسه اى الدين اذا كان المديون حاحداً ولولد علمه فلو كانعملى مقر وجمت الااذا كان مقلسا فاذا قيض أريع من مااصله مدل تحسارة وحسعلمه درهم وقدييناني كأب الزكاة من شرح الكنز أفواع الديون أه إي القوى والمتوسط والصعيف وماجب فيه الزكاة ومالا يجب (وقال في عث ماعنع الدين وجوبه ومالاعنع مأنصه في الثالث الزكاة والمرادبة فيهاماله مطالب منجهدة المباد فلاعتع دين الندروالكفارات ودين الزكاة مائع اله وثم قال)

آمس صدقة الفطرواتفقواء ليمنعه وجويها تندسه دسالعمداي الرقمق نلاءنعروحو مصدقةا فطروءنع وجوب زكاته لوكار للتحارة اه (عُمَال) الأنعمة يمنعها كإيمنع صدقة الفطراه وقدنقلناه في كماب الاضعية (ثم قال) وببيم أى الدَّينُ أَخْذَا لزَكَامُوالدفع الى الديون أفضل اه (ثم قال في صَّنَّمَا يُثبُّتُ في ذمة المسرومالا يثبت) إذا هلك المال في الزكاة بعد وجوبها التبقي في ذمته ولوبعد التمكن من دفعها وطلب الساعي صلاف مااذااستهلكه وصدقة الفطولا تسقط معد وجوبها بهلاك المال وكذا انحج بخلاف مااذاكان معسرا وقت الوجوب اى وجوب الفطرة ووجوب الحجرثم أيسر بعده فانه مالاجيران اه (ثم فال في جث ما يقدم على الدين وما يؤخر عنه ما نعنه) اما حقوق الله تمالى كالزكاة وصدقة الفطر فيسقطان مالموت واغساال كالرم في حقوق العبادفان وفت التركة بالدكل فلا كالرم والاقدم بالمهنء بيرمانتهاق بالذمة واذا أوصى صقوق الله تعالى قدمت الفرائض وانآ خرها كامجيروالزكاة والكفارات اه وقد نقلنا يقيته في كتاب الوصاماو في الفراثص(وقال في صشاله كالأم على أجرة الثل مانصه) ومنهاعاً مهل الزيكاة يستعنى أح مثل عمله بقدرما بكفيه وبكني أعوانه وفائدة ان المأحود أحواله اولم يعل بأن حُدَل أرماب الأموال أموالمم الى الامام فلاأحراء اه (وقال في بعث ما افترق فيه الزكاة وصدقة الفطر) يشترماني نصاب الزكاة النمو ولوتقد مراجغلاف نصابه اولايحوز دفههاالىذمى يخلافها ولاوقت لها ولصدقة الفطروةت مدودماتم التأخرعن الدوم الاول ولاصور تعدلها قبل ملك النصاب بخلافها بعدوج ودالرأس اهروقال في آخرالفن الشيالث في قاعده اذا أتى بالواجب وزادعليه هل يقع الكل واجما أملامانصه) ولمأرالا "نمااذا أنو جبعساءن خمسمنالابل هـل يقع فرمنا أوخسه ومأاذانذرذبح شاة فدنبع بدنة واعل فاندته في النية هدل ينوي في الدكل الوحوب أولاوفي الثوآب هل شاب عسلى المكل ثواب الواجب أوثواب النف ل فهما وفي مسشلة الزكاة لواستحق الاسترداد من العامل هل مرجده بقدر الواجب أو مالكل ثمرأ يتهدم قالوافى الاخصية كإذكره اين وهيسان معز باالى انحلاصة الغني اذاضمي بشاةبن وقمت واحسدة فبرضا والانبرى تطوعا وقسل الانبري نحسم اه (وقال في آخرفن الفرق والمجمع مافسه) الاالاب السفيه فانه لاولاية له على مال وُلده الى انقال وله ـ قد الايدفع الزكاة بنفسه ولاينفقء لى نفسه الخ وقد نقلنك

بقيته في كماب الوقف فراجعه (وقال في فن الالف أزمانسه) ذكاءً أن مال وجيت زكاته ثمسقطت بمدائحول ولميملك فقل الموهوب اذارجم الواهب فسه بعد الحول ولازكاة على الواهب أيضا أى نضاب حولى فارغ من الدين ولازكاة فيه فقل المهر قبل القيض أومال الفهـّــار اهـ ودو بكسرالضادالمــالالدفون (نمقال) أيّ رجل بزكى و يحلله أخذها فقل من ملك نصاب ساغة لايساوى مائتي درهم أى رجل ملك نصيامن النقد وحلت له فقل من له دنون ولم نقيضها أى رجل بندني له اخفا اخواحها عن يعمل دون يعض فقل المريض اذاخاف من ورثت بخرجه اسرا عنهب أي رحل يسقب له اخفاؤها فقدل الجاءف من الطلمة لئلا يعلون كثرة ماله أى رجمل غنى عندالامام فلاتحل له فقيرعند مجد فقلله فقل من له دور يستغلها ولا علك نصابا اه (وقال في فن انحيل مانصه) الثالث في الزكاة من أم نصاب أرادمنع الوجوب عنسه فانحيلة ان يتصدق بدرهم منه قبل القيام أويهب النصاب لابنه المغيرقبل القمام بيوم واختلفوا في الكراهة ومشايخنا أخذوا بقول مجد دفعا الضررون الفقراه ومن له عدلى فقد مردن وأراد جعد له عرز كاة الدين فاعدلة أن يتصدق علمه ثم مأخذه منه عن دينه وهوأ فضل من غيره ولوامتذم المدنون من دفعه له مديده وأخهذهمنه ليكونه ظفر يجنس حقه فان مانعه رفعه الى القسامي فيكافه قنسا الدين أو يوكل المددون خادم الدائن بقيض الزكاء ثم وتفنى دينه فيقيض الوكيل صارما كالوكل ونظرفيه بامكان عزله فيدافعه وبأنى ماتقذم ورقعه بان تركاه ويغيب فلايسلم المالي الوكرل الافي غيبته ومنهم من اختاران يقول كما عزلتك فاز وكملي ودفع مان في معم التوكمل اختلافا فان كان العالب شرمك في الدن هااف أن شاركه في المقدوض فانحملة ان يتصدق الدائن بالدين ويه بالمدون ماقمته الدائن فلاشاركه والحماة فى التكفين مها التصدق بهماعلى فقبرتم هو مكفن فبكون الثواب لممما وكذافي تعمير المساجد الرابع فى الفدية أراد الفدية عن صور أسه أوصلاته وهوف نمر بعطى منون من الحنطة فقدرا ثم سترهده ثم يعطمه هكذا الى ان يتم اه وقد نقلنهاه في كتاب الصوم والسهالة (ثم عال) في الفن السهادس وهوفن الفروق. كآب الزكاة محوز تعملهاءن نصب بعدملك نصاب وقبل الحول ولاعوز تعمل المعشر بعدالزرع قبل النبات والفرق ان فيها تجيلا بعد وجودالسيب وفيه

لمسرصدقة الفطرواتفقواء ليمنعه وجوبها تندمه دسالعمداي الرقمق ن لا عنم وجوب صدقة ا فطر و عنم وجوب زكاته لوكار التحيارة اه (ثم قال) الانعمة عنعها كإيمنع صدقة القطراه وقد نقلناه في كاب الاضعية (ممقال) و ببيم أى الدَّينُ أُحدُالُزُكَامُوآلَدَفُعُ الى الدُّيونُ أَفْضُلُ اهُ (ثُمَّ قَالَ في صِنْمَا يُنْهِتُ فى ذمة المعسر ومالا يثنت) إذا هلك المال في الزكاة بعد وجوبها لا ته في فدمته ولو بعد التيكر. من دف هاوطلب الساعي صلاف مااذااستهلكه وصدقة الفطولا تسقط معد وجوبها بهلاك المال وكذا انحبر بخلاف مااذاكان معسرا وقث الوجوب اى وجوب الفطرة ووجوب الحجيم أيسر بعده فانهما لا يجبان اه (ثم فال في جثما يقدم على الدبن وما يؤخر عنه ما نعنه) اما حقوق الله تمالي كالزكاة وصدقة الفطر فيسقطان مالموت واغساال كالرم في حقوق العبادفان وفت التركة بالدكل فلا كلام والاقدم بالمنء بي مايتماق بالذمة واذا أوصى يحقوق الله تعالى قدمت الفرائمن وان آخرها كالحيروالزكاة والكفارات اه وقد نقلنا فيته في كاب الوصاماوفي لفرائض (وقال في صدال كالم على أجرة المثل مانصه) ومنها عامل الزكاة يستحق أحرة مثل عمله بقدرما يكفيه وبكفى أعوانه وفائدة ان المأحود أجرة الداول بعل بأن حُـل أرباب الاموال أموالهم الى الامام فلاأ حوله اه (وقال في بعث ما افترق فيه الزكاة وصدقة الفطر) يشترطني نصاب الزكاة النمو ولوثقد مراجغلاف نصابه اولاحوز دفيها الىذمى يخلافها ولاوقت لها ولصدقة الفطروةت محدودنا تميالتأخيرعن الموم الاول ولاصور تعد الهاقسل ملك النصاب يخلافها بعدوج ودالرأس اهروقال في آخرالفن السالث في قاعده اذا أني بالواجب وزادعليه هل يقع الكل واجما أملامانسه) ولمأرالا "نمااذا أنرج بعسيراءن خمسمن الإبل هـل يقع فرضا أوخسه ومااذانذرذبع شاة فدنبح بدنة واعل فاندنه في النية هـل ينوى في السكل الوحوب أولاوفي الثوآب هل شاب عهلي المكل ثواب الواجب أوثواب النف ل فهما وفي مستثلة الزكاة أواسقحتي الاسترداد من العامل هل مرجده بقدر الواجب أو مالكل ثمرا متهدم قالوافى الاخصية كإذكره اين وهيسان معز باالي اتحلاصة الغني اذاضمي بشاةبن وقعت واحسدة فبرصا والاخرى تعلوعا وقسل الاخرى نحسم اه (وقال في آخرفن الفرق والمجمع مافسه) الاالاب السفيه فانه لاولاية له على مال ولدهالى انقال وله فالايدفع الزكاة بنفسه ولالنفقء لي نفسه الخ وقد نقلنا

بقيته في كتاب الوقف فراجعه (وقال في فن الالفساز مانسه) ذكاءً أن "مال وجيت زكاته ممسقطت بمدائحول ولممهك فقل الموهوب اذارجم الواهب فمه يعد الحول ولازكاة على الواهب أيضا أى نصاب حولى فارغ من الدس ولازكاة فيه فقل المهر قبل القيض أومال الفهار اهم وهو مكسرالضاد المال المدفون (ثم قال) أي وحلىزكى ومحلله أخذها فقل من ملك نصاب سائمة لايسا وى مائتي درهم أي لملك فسامن النقد وحلت له فقل مر له ديون ولم بقيضها أي رحل ننغ اله واخواجهاءن يعمن دون يعض فقل المرابض اذاخاف من ورثت بخرجها سرا عنههم أي رجل يستجب لهاخفاؤها فقدل الإعانب من الظلمة لئلا يعملون كثرة ماله أى رجمل غني عندالامام فلاتحر له فقيرعند مجد فقلله فقسل من له دور يستغلها ولا يملك نصابا اه (وقال في فن الحيل مانصه) الثالث في الزكاة من له نصاب أرادمنم الوجوب عنسه فالحيلة ان يتصدق بدرهم منه قبل القيام أويوب النصاب لابنه المغيرقبل القامبيوم واختلفوا فى الكراهة ومشايخنا أعذوا بقول مجد دفعها للضررعن الفقراء ومن لهء على فقه مردين وأراد حمه له عرز كأة الدين فامح. لمَّ انْ يتصدق عِليه ثم يأخذه ، نه عن دينه وهوأ فضل من غره ولوامتذم المدون من دفعه له مديده وأخرذ ومنه لكونه ظفر يحنس حقم فان مانعه رفعه الى القياضي فمكافعه قضيا والدين أو يوكل الميديون خادم الدائن ، قيض الزكاة ثم مقفه دينه فيقيض الوكبيل صارمليك للوكل ونظرفيه بامكان عزله فيدافعيه ويأتىماتقدم ورقعه بان وكاه ويغيب فلايسلم المالي الي الوكرل الاني غيبته ومنهم من احتاران يقول كما عزلتك فاز وكملي ودفع مان في معما لتوكيل احتلافا فان كان العالب شرمك في الدن هاف ان شاركه في المقدوض فانحملة ان يتصدق الدائن بالدين وخوب المبدون ماقدمته لادائن فلايشاركه والحيلة في التبكذين مهيا التصدق بهماعلى فقيرثم هو مكفن فيكون الثواب لممها وكذافي تعمير المساحد اه (ثُمَقَالَ) الرابِيعِ في الفِيدية أرادالفدية عن صوم أبسبه أوصلاته وهوفتهر يعطى منوين من المحنطة فقسيرا ثم يسترهبه ثم يعطيه هكذا الى ان يتم اه وقد مَقَلَمُهُ عَلَيْهِ الصَّومُ والصَّلاةِ (ثَمُ عَالَ) فَي الفن السَّادِس وهو فن الفروق كأب الزكاة محوز تعملهاءن نصب بعدملك نصاب وقبل الحول ولاحوز تعمل المعشر بعدالزرع قبلالنبات والفرق ان فهما تعسلا بوسدو وودالسعب وفيه

سله الوكييل بدفه هاله دفعها الى قرابسه ونفسه وبالسعلا والغرق ال مبني الصدقةعلى المساعمة والمعاوضة على المضايقة اه وقد نقلناه في كما الوكالة (مُقَال) شَكْ في ادامُها بعدا كمول أداه اوفي الملاة بعد الوقت لاوالفرق ان جيم ألعروة تهافهني كالصلاة اذاشك في ادائها في الوقت اله وقد دنقلت ا في كاب الملاة (ثمقال) اشترى زد فرانالجيعله على كمك القدارة لازكاة فهم ولوكان سمسما وجبت والفرق ان الاول مستهلك دون الثانى والمخروا محماب الطبياخ والمحرض والصابون القصار والشب والقرظ للمباغ كالزعفران والعصفر والزعفران للصباغ كالمعمم والفرق ظاهر اه (وقال أُخوالمؤلف في تكملته للفن السادس فن الفروق من كأب الاضعية مانسته عجب الاضعيدة وصدقة الفطرفي مال الصقير بخلاف الزكاة والفرق ان الزكاة عسادة من كل وحده كالصلاة وهيءن الصيمرفوءة بخلاف الاضعية وصدقة الفطرلانهما مؤونة من وخدونفقة من وجه وأداحازالا كل منها ووحيت صدقة الفطرعن عيده موسرا اه وقد نقلناه في كتاب الاضعية (وقال المؤلف في الفن الثماني في كتاب الصوم مانسه) المسافر يعملي صدقة فطرهعن نفسه حيثهوو يكتدالي أهله يعطون عن أنفسهم عيث هموان أعملى عنهم في وصعه حاز اه (وقال في كاب الجيمانصه) أومى المبت ما مجيع فتمرع الوادث أوالوصى لم يسز ولواحج الومى أوالوارث عساله ابر جيع صع وله الرجوع وكذا الزكاة والكفارة بخلاف الآجني ا ه (وقال في كاب الطلاق مانصة) ولد الملاعنة لا منتفى نسسمه في جميع الأحصك ام من الشهادة والزكاة اه (وقال في الفن النَّانِي أُولَ كَابِ البِيوعِ في بعث الحمل مانسه) وكذا لا يتبه ها في حق الرجوع في الهبية ولافي حق الفقرآ في الزكاة في السائمة اله (وقال في كتاب الوكالة مانسة) الوكيلاذا أمسكمال الموكل ونقدمن مال نفسه فالهيكون متعدما الي ان قال الا في مسائل الى أن قال انحسامسة الوكول ماعطا الزكاة إذا أمسكه وتصدق عله ناوماالرجوع الراء كافي الفنية أه (وقال في كتاب الامانات) الامن اذا حلط معض أموال النيآس ببعض أوالأمانة بمباله فانه ضمامن والمودع اداخلطهماء باله يعيث لاتميز ضمنها فلوانه في يعضها فرده وخلطه بهاضهنها والعامل اذاسال الفقراء شيئا وخلط الاموال تمدفعها ضمنها لاربابها ولاتجز يهم من الزكاة الاان بأمره الفقراء أولابالاخــذ اه الخ فراجعه (وقال في كتاب الفرائض) الجدكالاب الافي

اجدى عشرة مسئلة الحانقال وفي صدقة الفطر يحب صدقة فطرالولد على أبيه المغنى دون جده اه (ثم قال فيه أيضاً) ومن المت كالاب الافي مسائل الحيان قال التاسعة لا يؤدى من ماله أى مال الموسى صدقة النظر بخلاف الاب اه وقد تقلناه في كتاب الوصارا قال صاحب الاشياه

* (كأب العدوم) *

نذرصوم الامدفأ كل امذر يغدى اساأكل مذرصوم اليوم الذي يقدم فيه فلان فقدم معدما فواه تعلوعا ينوب عن النذر الزوج ان عنع زوجته عن كل صوم واجب ما بحابها لاعن صوم وجب ما بحياب الله سبعاته وتعالى وتوقف المشايخ في منعها عن قضاه رمضان اذا أفطرت مفرعدر قال مضامعا بنا لا يأس مالاعتمادعلى فولاالمنجمن وعن محدد من مقسآتل انه كان يسألم ويعقدة ولمهم بعدان يتغق على ذلك جماعة منهم ورده الامام السرخسي بأكديث من صدق كاهنا أومفيما فقد كفر عاأنزل على محد نية الصوم في الصلاة معيمة ولا يفسدها اذا أكل أوشرب بابتغذى مهأو يتسداوي مدفعليه الكفارة والافسلاالام اذاشرمه فإن علسه الكفازة فانه طمام بعض الناس الصوم في السفر أفضل الااذا خاف على نفسه أوكان له رفقة اشتركوامعه في الزادواخت اروا الفطر صوم يوم الشك مكروه الااذانوى تطوعا أو واجبا آخرعلى الصيم والافضل فطره الااذاوافق صوماكان يصومه أوكان مفتسا لايصوم العدوالامسة والمدبروأم الولد تعلوعا الاياذن المولى لاتصوم المرأة تطوعا الاباذن الزوج أوكان مسافرا لايصوم الاجير تطوعا الاماذن المستأجراذا تضرر بالصوم لايلزم النذر الااذا كان طاعة والس تواجب وكان من جنسية واجسعلى التعسن فيلايصم النيذر بالمعامي ولابالواجيات فلونذرجية الاسلام لم تلزمه الاجمة واحدة اله وقد نقلناه في كتاب المجم (ثم قال) ولوندرصلاة سنة وعن الفرائض لاشئ عليه وانعن مثلها لزمته و يكمل المغرب ولونذرعيادة المريض لمتلزمه في المشهور ولونذراً لتسبيحات ديرا لصلوات لم تلزميها إزوج اذا أذن لزوجته في الاعتكاف ايس له الرجوح ومولى الامــة يصح رجوعه ويكره اذادعاه واحسد من اخوانه وهوصيائم لا يكره له الفطرالااذا كان صائمياء بن قضاه رمضان سافرفى رمضان ثمرجع لاهأه تحساجة نسيهافأكل عندهم فعليه القضاه

والكفارة رأى صائما يأكل ناسما يخبره الااذا كان بضعف عنمه المسافر معطى قة فطره عن نفسه حيث هو ويكتب الى أهدله يعطون عن أنفسهم حيث هم وان اعطى عنهم في موضعه حاز اه وقد نقلناه في كماب الركاة (ثمقال) قال الامام الاعظماذ أشهد واحدما لملال فصاموا ثلاثهن ولمروا الملال لم يقطروا حتى يصوموا يعمأآخر رمضان يقطع التتاسع في -قالمة يم لأفرق بين المجنونة والعاقلة فى وجوب الكفارة بجماعها المحساع في الدير يوجب الكفارة اتفاقاعلى الاصم الخبازفي نهار رمضان لابحوزله ان يعمل عمالا بصل به الى الضعف فيعمل نصف النهار ويستريح البياقي وقوله لايكفيني كذب وهوماطل بأقصرأ بام السينة ظن مالوع الفروقاكل فاذا هوطالع الاصم وجوب الكفارة والله سعانه وتعالى أعلم يَقُولُ حامعه) وهذه هي السائل المجموعة الملققة كتاب الصوم (قال المؤاف في ة الأولى لا ثواب الامالنية مانصه) وأما النية في الصوم فشرط معته ليكل موم ولوعلقها بالمشيئة محت لانهاا غماتمطل الاقوال والنية ليست منها الفرض والسنة والنفل في أصلها سواء اه (ثم قال) والقضاء في الكل كالادا من حهة أصل النية وأماالاعتكاف فهيئ شرطعته واحماكان أوسنة أونفلاوأماالكفارات فالنمة شرط صمتهاءتنا أوصاما أواطعاما اه ذكره فىالمقاعدة المذكورة (نمقال) في آخره افي بحث التروك ونظيره المقيم والصائم والدكافر والعلوفة والسائمة-لايكون مسافراولامفطرا ولأمسل ولاسائمة ولاعلوفة بجمردالنية ويكون مقيما الثماوكافرامالنية لانهاترك العمل كإذكره الزيلبي أه (وقال في القاعدة الثانية الأمور عقاصدها) وان كانوقتها اى المادة معيارا أماعه في المهلايسم غيرها كالموم في وم رمضان فان التعين ايس بشرط ان كان الصائم مصيعامقيماً فيصم بمطاق النيسة وبنية النفل وواحب آخرلان التعيين في المتعين لغو وان كان مريضاففيه روايتان والاصع وقوعه عن رمضان سواءنوى واجمآ آخراونفلا وأما افرفان نوىءن واحبآ خروقم عمانواه لاءن رمضان وفي النفل روايتان والتحييروتوعه عن رمضان اله (ثمقال) هذا في الادا وأما في الفضاء فلابد من التعيين صلاة اوصوما اوجبا واماأن كثرت الفوائت فاختلفواني اشتراط التعسن لتميز الفروض المفدة من جنس واحد والاصم انه انكان عليه تضامن رمضان واحدقضاه بوماناو ماعنه ولكن لربعين اله عن يوم كذا فاله يحوز ولا محوز

في روطان مالم بعد من اله صائم عن رمضان سنة كذا اله (ثم قال بعد ذلك في ضـابطآ حتلاف الجنسوء ومهمانصه) التعيين لقييزالا جنــاسُ فنية التعبين فناتجنس الواحد لغراء دم الفائدة والتصرف اذالم مصادف عمله كان لغواو سرف اختلاف المجنس باختلاف السعب فالصلوات كلهامن قبيل المنتلف حتى الغلهرين كثرفسام وماعن قنسام ومن حاز مغلاف مااذ أونوى ظهر بومالست وعلمه ظهر بومانخيس وعلى هـــذا أداءالكم لىالنعسن فيجنس واحبد ولوءيناني وفي الاحتياس لايدمنه في الظهار من شرح الكنز اله (نم قال) وفي فقم القدير من الصوم ولووج قضًا ومن من رمضان واحدالا ولي أن ينوي أول بوم وجب على قضاؤه من هذا الرمضان وان لمردمه منحاز وكذالو كانامن رمضيانين على الختارجير لونوي القضاء عرحاز ولو وحبت عليه كفارة فطرفصام احدى وستمن بوماعن القضاء والكفارة ولم يعبن ومالقضاه جازاه (ثم قال في ضيابط التعبين لغييزا لاجنياس المختلفة مانصه ويذبغيان تلحق الصيامات المسنونة بالصلوات المسنونة فلايشترط لمنوى من الفريضة والنافلة مانصه) وأما في الصوم فقد علت إنه يصهرنا ويمطلق النية فلايشمترط لصوم رمضان أدا فنسة الفريضة حتى قالوآلونوى ليلة الشك صوم آخرشعبان م ظهر بعد الصوم انه أول رمضان أجرأه اه (ممقال) ذلا ولامدمن نسبة الفرض في الكفارات ولذا قالواان صوم الكفارة وقضاء ضان معتاج الى تسدت النمة من الله للان الوقت صاع لصوم النفل اه (ثم قال) وذكر في كشف الاسرارشر م أصول فحرالا سلام إن الادا ويصع منسة القضاء مقيقة كنية من نوى أدا عظه راليوم معيد خروج الوقت عيلي ظن إن الوقت ماق بةالاسسيرالذى اشتبه عليه شهرره ضان ف**ق**رى شهراوصامه بنية الادا· فوقع

صومه بعدرمضان وعكسه كنية من نوى قضا الظهرعلى غان الوقت قدنرج ولمعفرج يعدد وكشة الاسرالذي صدام دمضان ينيسة القضاعلي ظن الدقدمضي والصدفه ماعتمارا نهاثى مأصل الندوا كن أحطأ في الغلن والخطأ في مثيلهمه مس في سان الاخلاص مانصه ولم أرحكه مااذا فوي الصوم والحسةو يشملهامااذا أشرك بن صادة وغيرها فهل تصو السادة واذاصت هل اب بقدره أولا قواب له أصلا اه (عمقال) في السادس في بيان الجم من صادتت مانصمه ولونوى في الموم القضاء والكفارة كان عن القضاء وقال عمد مكون تطوعا ولونوى كفارة الفلهار وكفارة العنصمله عن أعهماشا وقال عدد ركون تطوعاً اه (ثمقال) وقد ظهر بهدندا أنه اذا نوى فرضـ من قان أحدهما أقوى انصرف اليه فصوم القضاء أقوى من صوم الكفارة وان استوما فى القوة فان كان فى الصوم فله الحمار ككفارة الفاهار وكفارة اليمن اله (مقال) وأمااذانوى نافلتين كمااذانوي يركعتي الفيرالقية والسنة أجزأت عنهما ولمأرجكم مااذا فوى سنتن كمااذا نوى في يوم الا ثنين صومه عنسه وءن يوم عرفة إذاوا فقه فان كانت ضمنا للسنة تحصول المقصود اه (نمقال) في الماسع فىوقتها اىالندةمانصه وأماالصوم فلاتفلوأماأن مكون فرضاأ ونفلافان كأن ا فلا يخلو أما أن يكون أدا و رمضان اوغسر وفان كان أدا و وضان حاز رنسة متقدمة منغروب الشمس وعقارنة وهوالاصل ومتأخرة عن الشروع الى ماقيل نصف النهار الشرعي تبسيراعلي الصائمين وانكان غيرادا ومضان من قضاه أونذر اوكفارة فيعوز بنية متقدمة منغروب الثمس الىطلوع الفعرو يحوز بنية مقارنة لطلوع الفه رلان الاصل القران كافي فتاوى قاضى خان ولا عوز عتا ووعن طلوع الفير وانكان نفلافكر مضان أداه اه (ثمقال) فالدة هـل تصم نية عبادة وهوفي عبادة أغرى قال في القنبة نوى في صدلاة مكتوبة أونا فلة الصوم تصير نبته له ولاتفسدُصلاته اه (ثمقال في العاشر في شروط النية) الاول الأسلام آلي ان قال الرابع أن لايأتى بمنساف بين النية والمنوى الى ان قال ومن المنسافي نية الفطع فارنوى قطعالا يمسان صارمرتداني انحسال ولونوى قطعالصلاة لمتنظل وكذاسائر العيادات الأاذاكر في الصلاة ينوى الدخول في أخرى فالتسكم رهو الفاطم للأولى لامجردالنية وأماالصوماافرض اذاشرع فيسه بعدا لفجرتم نوى قطعه والانتقال

المحصوم نفسل فانه لايبطل والفرق ان الفرص والذفل في الصلاة -نسان هنتلمان لارجان لاحده ماعلى الأخرني القرعة وهمافي الصوم والزكاة جنس واحدكذا سط (ثمقال) ولونوى الاكل أوامجهاع في الصوم لم يضره وكذا لونوى نعل لاة لم تبطل ولونوي الصوم من الليل ثم قطع النية قبل القعرسقط حكمها مااذارحه معدماأمسك معدالفحرفافه لاتبطل كالاكل يعدالنية من الليل ها اه (مُمَّقَال) فصل ومن المنافى التردّدوعدم الجزم في أصلها الى أن فال وقالوالونوى يوم الشك أنه ان كان من شعيان فليس بصائم وان كان من رمضان كانءائمالم تصمنيته ولورددفىالوصف بأننويان كانءن شعمان فنفل والافعن رمضان محتنشه كإيينا في الصوم اه (ثم قال) فسرع عقب النية بالمششة قدمنا أنهان كان مما يتعلق بالنسات كالصوم والملاة لمتبطل وان كان ايتعلق مالاقوال كالطلاق والعتاق يطل اهم وقددنقلناه في كأب الصلاة (وقال في القاعدة الثالثة اليقين لايرول بالشك في الاصل بقامما كان على ما كان مانصه) اكل في آخر الليل وشك في مالوع الفيرصي صومه لان الاصل بقيا الليل وكذافي الوةوف والافضل أن لايأ كل مع الشك وعن أبي حسفة اله مسئ الا كل معالشك اذا كان بيصره علة أوكانت الله له مقرة أومتغمة أوكان في موضع من فمه الغيروان غاسعلي ظنه طلوءه لاياً كل فان اكل فان لم ستمن له شي اعلميه فى ظاهرالرواية ولوظهرانه اكل بعده يقضى ولاحسك فارة ولوشك فى الغروب لم ما كل لان الاصل بقيا والنهارفان لم سيتن له شي قضى وفي الكفارة روايتان وتمامه في الشرح من الصوم اله (مُمَال في قاعدة ما ثبت سيق من لامرتفع الابيقين مثله مانصه) وهنا فروع لم أرها الآن الى ان قال الثالث شــ لُ فَهِمَــا علبه من الصمام الراب مشكت فيماعلهامن العدة هل هي عدة طلاق أووفاة ينمغيأن يلزمالا كثرعلهآ وعدلي الصائم أخذامن قولهملوترك صلاة وشك انهاأية لاة بلزمه صدلاة يوم وليلة علامالا - تباط هم (وقال في الفاعدة الرابعة المشقة تحكب التدسيرمانصه) واعلم ان أسباب التخفيف في العبادات وغيرها سبعة الاول فروهونوعان منهما يحتص بالطويل وهوثلاثة أيام ولياليها وهوالقصروالفطر (ثمقال) الشَّاني الرصُّورخصة كثيرة الى انْ قَالُ وَالْفَطِّرِ فِي رَّمُ صَانَ السَّيْخِ الفانىمعوجوبالفديةعليه والإنتقال من الصومالىالاطعام في كفارةالظهآر

والفطرفي رمضان والخروج من المشكف اله (تُمقال) السادس العم وع وماليلوى الحان قال وحوزأى أبوحنيفة تأخييرالنية في الصوم وعدم التعيين اصوم رمضان اه (ثمقال) وكان الصوم في السنة شهرا اه (ثمقال) وتقديم النية على الموم من الليل وتأخرها عن طلوع الفحر الى ما قبل نصف المأر الشرعي دفعالمشقة عزجنس الصاغر لان انحس تمض تعلمر بعدموا لسكافر يسلم والصغير يبلغ كذلك اه (ثمقال في آخرالقاعدة المذكورة مانصه) الثانية مشقة -كأدنى وجيع فأصب وأدنى صداعق الرأس أوسومراج خفيف فهذا لاأثرا ولاالتفات المالان عصيل مصالح المادات أولى وندفع هذه الفدة التي لاأثرالما ومن هناردعل من قال من مسايخناان المريض ادانوى الصوم في رمضائ من واجبآ خرفانه يقع عمانوى اداكان مرضا يضرمعه الصوم والافيقع عن رمضان بأنمالا بضرايس ورخص الفطر في رمضان فكلامنا في مرضوله الفطر ه (ثمقال) الشالثة متو طة بن ها تن كمر يض في رمضان مناف من الصومزيادة المسرض أو بعلو السرم فيجوزله الفطر اله (ثمقال) الخسامس تخفيف تأخير كامجمع عزدلف قوتانير رمضان الريض والمسافر اه (وقال ث دره المفاسد مقدم على جاب المالح مانصه) ومن فروع ذلك المبالغة في المضمضة والاستنشاق مسنونة وتكر الممائم اه (قال في القاعدة السادسة العادة عكمة مانصه) وفي صوم يوم الشك فلا يكر ملن له عادة وكذا صوم يومن قبله والمذهب صدم كراهة صومه بنية النفل مطلقا اه (وقال في القاعدة الثانية قادًا اجهَم الحلال والحرام غلب الحرام الحلال مانصه) نع . قيد خل في هذه القاعدة مااذا جمبن حلال وحرام في عقد أونية ويدخل في ذلك أبواب الي ان قال ومنهامات المبادات فلونوى صوم جيم الشهر بطل فيماعدا اليوم الاول ١٨ (مُقَالُ) وأماباب الصوم فاداصام مقيما فسافرني اثناه النهار أوعكسه حرم الفطراء (وقال في القاعدة السادسة المحدود تدرا مالشيرات مانصه والكفارات تثبت معمالي مرااشهة أبضاالا كفارة الفطر فى رمضار فانها تسقطها ولذالا تحب مع الفسيان وأتخطأ وبافسادصوم مختلف في صحتمه كإعلم في محله فاما الفدية فهل يسقطها فلم ارها الآن اه وقد تعلنا ذلك في المدود أيضا (قال في الفاعدة الشامنة اذا اجتم امران من جنس واحدولم يختلف مقدود هما دخل أحدهما في الاستر غاليا ماقصه) ولووطئ في خاررمضان مرارالم يلزم بالنساني وما بعد شئ ولوفي يومن مان كان من رمضائن تعددت والافان كفرالأول تعددت والاافعدت آه (وقال في الفاعدة الخامسة عشر من استجل بالشي قبل أوانه عوقب بحرما به مانسه ونوج عنهامسائل الحان قال الثامنة شرب شيئاليرض قبل الغدر فاصبح مريضا عارله الفطر اه (وقال في القاعدة الدابعة عشر لاعرة بالظن البي خطأ ما نسبه ولوأ كل صلى ظنه ليلافيان الديعد الطلوع قضى الاتكفير ولوظن الفروب فأكل ختين بقامالنه ارقضي اه (وقال في المن السالث في أحكام النامي مانسه) أوتيقن خطاعفي الاجتهاد في المساء أوالثوب أووقب الصسلاة والصوم أونسي نبة المصوم اله أى فانه يعيد في جميع المذكورات وقد المنابقية - في الصلاة (ثم قال) وعماسقط حكمه فىالنسان لوآكل أوشرب أوجامع ناسيافى الصوم لميبطل اه (ثمقال) وقد جعله أى لنسان أصلافي القر مرفقال أنه انكان مع مذكر ولا دُاعي له كا في كل المصلى المسقط لتقصيره بخلاف الدمه في القدامة أولامعه معداع كا "كل الصائم سقط أولاولافأولى كترك الذابح التسمية اه وقد نقلنا ذلك في كاب الملاء أيضا إثم قال) والثاني الجهل في موضع الاجتهاد الصبيع أوفي موضع الشبهة وانه يصلح عذُرا وشبهة كالمحتبم اذا فان انها فطرته اه (وقال في أحكام لمانمانصه) واتفةواعلى وجوبالعشروانخراج فيأرضه ألىان فالروعلي مطلان عاداته بفعل مايفسدهامن نحوكا لرمني الصلاة وأكل وشرب في الصوم اه (وقال في أحكام السكران مانصه) وأماصومه في رمضان فلاا شـكال أندان صحى فبلءروجوقت الميةأنه يصعمنه اذانوىلانالانشترط التبييت فيهسأواذاخرج وقتهـا فبــل صحوه أثم وتضى ولايبعال الاعتـكاف بسكره أه (وقال في أحكام العبيلماتسه) ولايكفرالابالصوم ولايصومة يرفرض الاباذن السيد ولافرضأ وجب عليه بالصابه وكذا الاعتكاف اله (نم قال) و يصم عنقه عن الكمارات اه وقد نظناً هافي الطلاق أيضا (وقال في أحكام الاعيم مانسه) ولا يصم عتقه عن كفارة اه (وقال في أحكام النقدوما يتعين فيه ومالا يتعين ما فصه)ولا يتعين فالندر اه (وقال في صد النام كالمستيقظ في بعض المسائل ما فسه) الاولى اذنامالصائم على القفاو فوممفتوحة فقطرقطرة من ماالمطرفى فيسه فسدصومه وكذا لوأقطرأ حمد قطرة من المباه في فيسه وبلغ ذلك جوفه الثبا للمهة اذا

مامعهاز وجهاوهي ناءًــة يفسـدصومها اه (وقال في أحكام اكنـثي مانصــه) و يصم اعتبا قد عن الكفارة اه (وقال في أحكام الانثي مانصه) وتعتكف في فييتها اه (وقال في أحكام الذمي مانصه) ولا يصم نذره اه (وقال في أحكام غيبوبة الحشفة) يترتب عليها وجوب الغسل الحان قال وفسادالصوم ووجوب قضائه اه (ثمقال) وعدم العقاده اذاطلع الفهرمخ العالما وقطع التناسيم المشروط فسه وُفُ الاعْتِكافُ وفسادالاعتِكَافُ اله (ثَمَقَالَ) فوآندا لى ان فال الشاللة الوملئ في الدبرك الوملي في القبل الى ان قالُ و ينسد الصوم اتفاقا واختلفوافى وجوب الكفارة والاصم وجوبهااه اثمقال و بفديه الاعتكاف اه (مُ قال) العاشرة اذا حرم الوطئ حرم دواعيه الأفي الحيض والنفاس والموم لمن أمن فصرم في الاعتكاف والاحرام مطلقًا اه وقد نقلنا بقيته في كتاب النكاح (وِهَال فِي جِهْ ما يَنِع الَّذِينُ وجوبِه وما لا يُنع ما نصه) از ابع الكفارة واختلف في منعه وجوبها والعميمانه عنعه اى الدين التكفير مالمال أه وقد نقلناه في الأعان (وقال في عدما يدت في ذوة المعسر ومالا بثدت مانصه)وما يكون الصوم مشروطا بأءساره كبكفارةالفطرفى رمضان وكفارةالظهارؤكفارة القتالودم التمتسع والقران فمفرق فسه بينهما أىالغني والفق يرفالاعتبار لأعساره وقت التكفير بالسوم وكذا يفرق في فدية الشيخ الف في فلاوجوب على الفقير فاذا أيسرلا يلزمه الآخراج آه وقدنقليا. في الطلاق والمجنامات والمحبر (وقال في بحث أحكام السفر مانصة) رخصته القصر والفطراه وقدد كرنا بقيته في كتاب الصلاة (وقال في بحثأ حكام المحدمانصه) ومنهاصة الاعتكاف فيهاه وقد نقلنا بقيته في كاب الصلاة (وقال في أحكام يوم الجعة مانصه) و بكره افرادم الصوم اله وقد نقلنا بقيته في كتاب الصلاة (وقال في بعث ماافترق فيه الحييض والنفاس مانصه) واكحيض لايقطع التتابع فىصوم الكفارة مخلاف النفاس اه وقدنقلنا وفي كتاب الطهارة (وقال في فن الالغـازمانسه) الصوم أي رجل افطر بلاعذرولا كفارةعلسه فقل من رأى الملال وحده وردا لقاضي شهادته والثان تقول من كان فىصمة صومه اختلاف أى رجـل نوىصوم رمضان فى وقت النيـة ووقع نفلا فقل من بلغ بعد العالوع أى صائم ابتلعر يق فير وعليه الكفارة فقسل من ابتلعريق حبيبه أى صالم افطر ولأقضا عطيه فقط من شرع فيه مظارنا كن

مرغ بنية القضاه فتيمن الاقضاء عليه أي رجل فوى التطوع في وقته وليضم فقل الكافراذا أسلم قبل الزوال ونواه (وقال في فن الحيل مانصه) السابي فىالصوم التزم صوم شهرين متتامين وصيام رجب وشعيان فاذاشعيان تقص يوما فالحئلةان سافرمذة السفرفينوي المومالاول منشهر رمضان عسالتزم ولوحلفلا بصوم رمضان هذا بسافر و مقطر اه ﴿ ثُمَّ قَالَ ﴾ الراسع في الفديد أراد الفدية عنصوم أييه وصلاته وهوفقير يعطى منوس منامحنطة فقيرائم يستوهمه ثم يعطيه هكذا الهان يتم اه وقدُّ فقلنـاه في كتابُ الصلاة والزُّكلة ` (وقال في الفن السادس فن الفروق مانصه) كتاب الصوم تذرصوم يومين في يومع لايلزمه الاواحد ولونذرهتين في سنة لزمتاه والفرق امكان المحتين فها ينفسه وبالنائب بخلافه اه وقدنقلناه في الجج (ثم قال) ذاق في رمضان من الملم قليلا كفر ولو كثيرالا لاأن قليله نافع وكثيره مضر وتضي وكفر بابتلاع سمسمة من خارج لاان منغهالانهاتتملاشى بالمضغدون الابتملاع اله (وقال أيضافى الفن السادش من بحث المجيمانسه) ولوغلطوا في وقت الوقوف فلااعُلدة ﴿ وَفِي الْصُومِ والانْحَدِيَّةُ أعادوا والفرق اذندارك انمج متعذروفى غـبرهمتيسر اه وقدنقلنـاه فى كتاب المحم (وقال أخوا لمؤلف في تكملته للفن السيادس من كاب الاستعسان مانصه) وعن أبي يوسف صوم السنة يعنى يعدرمضان مكروه الااذا كان متفرط الإن رى زادواعلى صومهم وهذا تشبه بهم وهذا أحسن ماسمعنا اه (وقال المؤلف في الفن السَّاني في كاب الركام مانصه) عين الناذر مكينا فله اعطاء غير. الااذالم يمكن المنذور كالوقال لله على ان أطعم هذا المسكين شيئا فآنه يتعين فلوعن سكىنسن فله الاقتمار على واحمد اله وقد نقلناه في كاب الاعمان (وقال قي كاب المجرمانصه) أومى المت ما مجرفتبرع الوارث أوالومي لمصر ولوأج الومي أو الوارث عماله ليرجع مع وله الرجوع وكذا الزكاة والكفارة بخلاف الاجنى اه (وقال في كاب القضام) يقبل قول العدل في احدعشر موضعاً الى ان قال ومرونة رمضًان عند الأعتلال اهم (وقال فيه أيضا) القضاء الفعني لايشترط فيه الدعوى والخصومة الحانقال وتظره مافى اتخلاصة في طريق المحكم بثبوت الرمضانية أن معلق رجل وكالة فلان بدخول رمضان ويدعى محق على آخرو يتنازعا في دخوله فتقومالبينية على رؤياه فشت رمضان ضمن ثبوت التوكيل 🐞 (وقال أيضيا

فى كاب القضاء تسعم الشهادة بدون الدعوى فى المدالخالص الى ان قال وفيما تمد من الدسمان وتعالى كرمضان اله (وقال) أيضا فى كاب القضاء تقبل الشهادة حسبة بلادعوى فى طلاق المرأة وعتق الامة والوقف وهلال رمضان وغيره الاهلال الفطر والاضى اله (ثمقال) فيه أيضا تقبل الشهادة حسبة بلادعوى فى عائمة مواضع مذكورة فى منظومة ابن وهبان فى الوقف الى ان قال موهلال رمضان اله (ثمقال) وعلى هذا لا تسمع الدعوى من غيره ن له المحق فلا جواب له فالدعوى حسبة لا تحوز والشهادة حسبة بلادعوى حائزه فى هذه المواضع قال صفا اله واعلم ان شاهدا كمسة اذا أخرشهادته بلاعد ويفسق ولا تقبل شهادته نصواعليه فى المحدود وطلاق الزوجة وعتق الامة وظاهر ما فى القنية اله فى المكل وهى فى الظهرية والمتقية وقد دا لفت فيها رسالة اله ما فى الما حد الاشاه

* (كتاب الج)*

ضعان الفعل يتعدد بتعدد الفاعل وضمان المحللا فلواشترك عرمان في قتل مسيد تعدد المجزا ولوحلالان في قتل صيد الحرم لا كفيمان حقوق العباد اله وقد نقلناه في كاب المجنا بات وفي كاب الغمب (ثمقال) حامع مرارا فعليه للمحرة دم الاان يكون في على واحد فعليه دم واحد لاياكل من المدايا الاثلاثة هدى المتعة والقران والتعلوع المجية طوعاً أفعل من المدايا يكره المجيع على المحيار بنساء الرباط مجيث ينتفع به المسلمون أفضل من المجية الثانية المحيون وقد نقلناه في كاب الوقف (ثمقال) اذا كان الفالب السلامة على الطريق فالمجيف ومن والالا ج الفرض أولى من طاعة الوالدين بخيلاف الفل اذالم يكن الاب مستفنيا لم حل المخروج وعن ابن المبيب كان اذا دخل العشر لا يقلم أظفاره ولا يأخز من شعر رأسه قال ابن المبارك السنة لا ثونه و مه أخذ الفقيم اله وقد نقلناه في كاب الاخصية (ثمقال) معه ألف درهم وهو ميناف العزوية فعلمه المجيوز وبه أذا كان وقت خروج أهل بلده فان كان قبله حازله التروج اله وقد نقلناه في كاب الذكان وقت خروج أهل بلده فان كان قبله حازله التروج اله وقد نقلناه في كاب الذكان وقت خروج أهل بلده فان كان قبله حازله الموجوزة المحدوز المناف المحالة على المحدوز المحدالة و كاب الذكان والمحدود والمحدود المحدود المحدالة والمحدود المحدود والمحدد المحدود والمحدد المحدود والمحدد المحدود والمحدد المحدد المحدد

الهرم من لايحوزله نسكاحها على التأبيد الاالصي والفاسق والمجنون انفق المأمور إنجج الكل فى الذهاب ورجع من مالد ضمن المسأل يبدأ ما يمج الفرض قبل زيارة الىعلىه وسألم ويخيرانكان تطوعا حجالغتي أفضل مزج الفقهر فالتطوع أذا جمين الصلاتين بمرفة لايتنفل بعدهما كافي اليتهة أَهُ فَى كَتَابِ الصَّلَاةِ ۚ (ثَمَّ قَالَ) ۚ المَّا مُورِياً مُجَالِمُ أَنْ يُؤْخُوهُ عَنَ السَّنَةُ الأولى ثم صبح ولا يضمن كما في التنارخانية ولوءين له ٥ ـ نذه السنة لان ذكرها الاستعم لالتقييدكاني الخانية والصيح الوقوع عن الآثر والفاضل من النفقة للاكر ولوارثه إن كان مىتاالا أن يقول وكلَّتكُ لتهب الفضدل من نفسكُ وتفيله لنفسك والوصى عنسدالا مللاق المجبّر بنفسسه الااذاقال ادفع المسال لمن جيم عني أوكان الوصي وارث الميت فيتوةف عـلى أحازتهـم المأمورالانفساق من مالالا مرالااذا أقام بيلـدة ة عشرىوماالااذاكانلا يقدرعلي انخروج قــــلالقافلة واقامته بمكة بعدائجج معتادة كسفره وعزمه على الاقامة زيادة على المتناده مطل لنفقته الااذاعزم على الخروج فانها تعودالااذا اتخذ كة دارا ونفقة غادم الأمور علمه الااذ كانعن لايخدم نفسه والممور خلط الدراهم معالرفقة والايداع وانضاع المال عكدا وبقرب منهافانفق من مال نفسه رجع به وان كان بغير فضا الاذن دلالة وراذاأمسك مؤونة الكراءوج ماشيا يضمن المال ادعى المأمورا نهمنعءن المحج أنفق في الرجوع لايقيل الاآذا كان أمراظاهرا شهدعلي صدقة وإذا ادعى انهج وكذب فالقول له الااذا كان مديون المتوقد أمر مالانفاق منه ولاتقبل بينة الوارثانه كان يوم المغربالكوفة الااذابر هنواعلى افراره أنه لمجيج اه وقد نقلناه في كتاب الشهادات (ثمقال) ليس للما ورما محبح الاعقمار قبله أو بعده وكل دم جب عــ لى المأمور فهوفى ماله الآدم الاحصـار في قول الامام أوصى المت بالحج فتبرع الوارث أوالومى لمعز ولوأج الومى أوالوارث عاله ليرجع صع وله الرجوع وكذآ الزكاة والكفارة بمخلاف الاجنبي اه وقدنة لمناه في كتاب الزكاة وفي كتاب الصوم وكتاب الوصاما (ثمقال) ليس للأموريا محيج الامرياعج ولوارض الااذا قال أه مراصنع ماشنت فله ذلك مطلقا يصهرا ستثمارا كماج عن الغير وله أجرمثله اه مع صوابه لا يصم وقد منقلناه في كأب الاجارة (مُمَالً) والمأموراذا

أمك المدمن وج بالمقية حازو يضمن ما حلف وادا أنفق من ماله ومال المت فانه يضمن الأأذا كان أكثرها من مال المبت وكان مال الميت يكفي للكراموعامة النفقة كذافي اتخيانية والله سبعانه وتعيالي أعيلم اه (يقول حامعه) وهذه هي المسائل المجوءة الملحَّة بِكَابِ الْمُجِمِّ ﴿ وَالْ الرُّافُ فِي القُـاعِدةُ الْأُولَىٰ لا ثُوابِ الْآ مالسةمانصة) وأما تحيرفهني شرط معته أيضافرضا كان أونفلا والعرة كذلك ولأتكون الاسهنة والمنذوركاأفرض ولونذرجةالاسلاملا ملزمهالاحةالأسلام كالونذرالانعدية والقضيا في البكل كالادا منجهة أصيل النبة اله (وقال فىالقباعدةالاولىأ يضامانصه) قالواوالهدا بإكااضحا بإ اه وقدنقلنا بقيته فى كتاب الاضعية فراجعه (ثمقال) بعدد لك وأما الفهم أن فه ل يترتب في شئ عجردالنية من غيرفعل فقالوافي الحرم ادالس ثوما عمر عه ومن قصده أن معودالى لبسه لا يتعدد الجزا وان قصد أن لا يعوداليه تعدد المجزاء بلسمه اله (مُ قال في القاعدة الثانية الامورعفاصدها في عثقمين المنوي) وانكان وقتها أى العبادة مشكلا كوقت الجج يشبه المعيارها وتبارانه لايصم في السنة الاحجة واحدة والغارف ماء ثبيار أن أفعاله لانستغرق وقته فيصاب عطائق النبة نظرا الي المعيارية وان نوي نفلاوقع عمانوي نظرا الى الظرفية اه (ثمقال)هذا في الاداء وأما في القضاء فلابد من التعدين صلاة أوصوما أوهيا اله (ثم قال بعددًا ك في الرابيع في صفة المنوى من الفريضة والنافلة مانصه) وأما المحج فقدمنا فه يصم بمطلق النية ولكن علاوه بما يةتضىانه نوى في نفس الامرالفريضة قالوالانه لا يقدل المشاق الكشرة الالأجل الفرض فاستنمط منه المحقق اس الممام انه لوكان الواقع انه لم ينوالفرض لم يحزَّمه لان صرفه الى الفرض حملاله عاميه عملانا اظاهروه وحسن جدا ولايدفيه من سة الفرض لانهلويرى النفل فمه وعليه هجة الاسلام كان نفلااه وفي هذه العيارة تأمل معلمين مراجعة شرحها (ثم قال معدذاك في بحث نبذ الاداء والقضاء مانصه) وإماا لجج ف ننمغي إنه لا تشترط فيمه نه ذالته بزين الادا والقضام (ثم قال في الخامس في سأن الاخلاصمانهه)كاكاج اذاا تعرق طريق الحجلا ينقص أجره ذكره الزيلى وظاهره ان انحاج اذا مرج ما حرافلا أحرله وصرحواانه لوطاف طالماغه عه لاعتزيه ولووقف بعرفة طاآم اغريمه أجزأه والفرق ظاهر اه (مُمَال في السادس في بيان المجمع بين عباد تين مانصه) بقي ما اذا كيرنا و ما التحرية و الركوع وما إذا طاف الفرض

والوداع أه (مُمَال) وإماالتعدد في المجرف منال في فتح الفدر من ماب الاحراء لوأحرم تذراونفلا كان نفيلا أوفرضا وتطوعا كان تطوعاً عندهما في الاصم ومن ماب اضافة الاحرام الى الاحرام أي وقال أيضافي فتم القدير في باب اصافة الأحرام الىالاحرام لواحرم بحعتس معاأوعلى التعاقب لزمتاه عندابي حنيفة وأبي يوسف دمجدني المعية تلزمه احداهما وفي التعاقب الاولى فقط واذالزمتاه عنسدهما ت احداهما ما تفاقهما الكن اختلفا في وقت الرفض فعند أبي يوسف عقد مرورته عرما يلامهلة وعندالى سنيفة اذاشرع فح الاقحسال وقيل اذا توجه سائرا ونص في المسوط على انه ظاهر الروآية وغرة الخلاف تطهر فيميا ذاحني قيل الشروع فعليه دمان العناية على الرامين ودم واحدعند أبي يولف ولوجامع قبل الشروع فعليه دمان لليماع ودم فالثالرفض فاندبر فض احدداهما ويمنى في الاخرى و يقضي أي يؤدي آلي مضي فه اوجية وهمرة مكان التي رفضها ولوة يدافعليه قيمتان أوأحصرفدمان وملى هذا الخلاف اذا أهل بعرةس معاأوعلي التعاقب بلافصدل اه (ثم قال في السابع في وقتم أي النية مانصه) وأما المجم ية فيسه سابقة على الاداه عند الاحرام وهوا لنية مع التلبية أوما يقوم مقامها من سوق المدى ولاعكن فسه القرآن والتأخرلانه لاتصم افعساله الااذا تقدّم الاحرام وهى ركن فيه أوشرط على قولين 🗚 (ئمقال في آلثامن في بيان عدم اشتراطها في المقاعمانصه) فالحاصل أن المذهب المعتمد ان العمادة ذات الافعال يكتني مالنية في أولما ولأبحتاج الهافي كل فعل اكتفاعا نعصابها علمها الااذانوي بيعض الافعال-برماوضعله فالوالوطاف طالباللغريم لاحنزته ولووقف كذلك معرفات اجزأه وقدمناه والفرق ان الطواف عهد قرية مستقلة بخلاف الوقوف وفرق الزيلى يبنهما يفرق آخروه وان النية عندالاحرام تضمنت جيم مايفعل في الاحرام فلايحتاج المرتح ديدالنية والطواف يقع بهدا لتعليل وفي الاحرآم من وجه فاشترط فسه أصلالنية لأتعين الجهسة وقالوالوطاف بنية التطوع فيأيام المخروقع عن أفرض ولوطآف بعدما حل النفرمن مني وفوى التماوع اجزأه عن الصدركاتي فتع النطوع في بعض الاركان لا تبطله اه (نمقال) في الاحدل الشابي من التاسع واله لايشترط مع نبية القلب القلفظ في جميع العبادات مانصه ونقلوا في كتاب الحج

نطآ التسهر لم ينقر الافي أنج بخلاف بقية العبادات وقد حققناه في شرح المكنز اه (ثَمُقَالَ) وأَمَا تَوْفَفُ شُمَّ وَعَهُ فَالْصَـلَاةُ وَالْاحْرَامُ عَلَى اللَّهُ كُو وَلا تَكُنَّى النَّه فلانه من الشرائط للشروع اله (ثمقال) في الماشر في شروط النيـة الأولُّ الاسلام الى أن قال السالة العلم المنوى فن جهل فرضية الصلاة لم تصع منه كإقدمناه عن القنية الافى المج فانهم محصوا الاحوام المبهملان علياأ حرم بمآأحرم به الذي مسلى الله تعسالى عليه وسلم وصحعه فان عين حبسا أوعرة صعان كان قبل الشروع في الافعال وانشرع تعينت عمرة اله أثم قال في آخرالقاء حدة الثانيك الامورة فاصدهافي تسكيل في النيابة في النية مانصة)وفي الجعن الغير الاعتبارانية المأمور ولدس هومن مات النبامة فيها الا "نَ آلَا "فعال أغهاص حرت من المأمور فالمعتَّم نيته اه (وقال في القباعدةُ الثَّالثة ال قين لا يزول بالشك في الأصل بقاء ما كان على ما كان ماذه - م) أكل في آخرا لليسل وشك في طلوع الفير صع صومه لان الاصل بقاء اللم لوكذا في الوقوف أه (وقال في قاعدة مأ ثبت بيقين لا يرتفع بية من مثله والمراديه غالب الغان مانصه) ولوشك في أركان المجيم ذكر المجسَّاس أبه يَعْدَى كَافِي الصَّلاة وقال عامة مشاعنا بودي ثانيا لان تبكرا رالركن والزيادة علمه لايفسد المج وزيادة الركعة تفددالملاة فكان الشرى في باب الملاة أحوط كَذَا فِي الْهُمَا وَفَي الْمُدَاثُمُ اللَّهِ فِي الْحُجِ مِنْيُ عَلَى الْأَقْلُ فِي ظَاهُرَالُوابِيةَ ۚ الْهِ (وَقَالَ فِي القاعدة الرابعة المشقة تحاب التيسير مانصه) واعلم أن أسباب التحفيف في العيادات وغبرها سبعة الى ان قال الثاني المرض ورخصه كثيرة التيم عند المخوف على نفسه الى أنقال والاستنابة في المجروفي رمى الجاروابالة محظورات الاحوام مع الفدية إهرام قال)السارس العسروع ومالهلوى الحان قال والصغل أى أيو حذيفة المعيم الاركنين الوقوف وطواف الزمارة وأم يشترط الطهارة له ولااله تروام عص لاأسعة كالهااركاما مل الاكثرولم يوحب العرة في العركل ذلك للتنسرع لى المؤمنة بن اله (ثم قال) ولذا أسقط أبوحنيفة عن الاعمى الجعدة والججران وجدقائداد فعالله عقام أم فال وكارالصوم في السنة شهرا وانحج في العمرمرة اه (ثم قال) واباحة التحللُ من المحجم بالاحفار والفوان واباحة ابي يومف رعى حشيش المحرم للعاج في الموسم تدسيراً أه أى ومن المسروعوم البنوي الإحدال علل ألح (مُمَال) في آخر القلاعدة الذكورة وأماالمشقة التي تنفك عنها العبادات عالميا فعلى مراتب الاولى مشقة

عظمة فادحة كشقة الخوفء لى النفوس والاطراف ومناقع الاعضاء فهدي موجية للتخفيف ولذا اذالم يكن للدبرطر يق الامن البحروكمان الغالب عدم السلامة لم يجب اه (مُمَال) المُاللة متوسطة بين ها تين الى ان قال واعتروا في المجالزاد والراحلة المناسين للشغص حتى قال ف فتم القدر يعتسر في حق كل انسآن ما يصم مدمدنه وقالوالا كمتفي العقدة في الرآحدة مل لايد من شق محل أورأس زاملة اه (ثم قال الفائدة الثالثة المشقة وانحرج انما يعتسران فيما لانصفيه وأمامم النص بخلافه فلا) ولذاقال ألوحنيفة ومحد عرمة رعى حشش الحرم وقطعه الاآلاذ تروجوز أبويوسف رءيه للمرج وردعليه بماذكرناه كإذكره الزيامي فيجنايات الاحرام اله (وقال في عثاداً تعارض مفدد تانروعي أعظمهماضررابارتكاب أخفهمامانصه)ولوأضطرالهرم وعنده ميتة وصدد أكلهادونه على المعقد وفى الرازية لوكان الصدم فيوحا هالصداولي وفاقا ولواضطروءنده صدومال الغبرفا اصدأولي وكدا الصدأولي من محم أنسان ومن مجد الصدأولي من الخنزيراه (وقال في صددرا المفاسد أولي من جلب المصالح مانسه) وتخيل الشعرسنة في الطهارة ويكر وللحرم اه (قال في القاعدة الماسة اذا اجتمع الحلال والحرام غلب الحرام الحلال مانصه) ومنه الوكان بعض الشعرة في آنحل و بعضها في انحرم ومنها لوكان بعض الصيد في انحـل و بعضه في الحرم والمقول في الثانسة كما نقله الاستصابي أن الاعتمار لقوا عمد لا أسه حتى لو كان قاعًا في الحلور أسه في الحرم فلاشئ بقتله ولا يشترط ان يكون جيع قواعًه في الحرم حتى لو كان ينضها في الحرم والمعض في المحل وجب المجراء بقتداه لتغلب الحظرعلى الاياحة اه وقد نقلناهد ه في كتاب الصيداً يضا (ثم قال) وأما المنقول فى الاولى ففي الاجناس الاغمان تابعة لاصلها وذلك على تُلائة أقسام أحدها ان يكون أصلها في الحرم والاغمان في الحل فعلى قاطع اغصانه االقيمة والثاني ان المحكون أصلها في الحل واغدانها في أكرم في الاضمان على القاطم في أصلها واغدانها والمالث بعض أصلهاني الحل وبعضه في الحرم فعلى القاطم المتمان سواء كان الغصن من حانب الحدل أومن جانب الحرم اله (ثم قال) وخرج عن هذه القاعدة مسائل الى ان قال الخامسة ان يكون الحرام متهد كافلوا كل الحرم شيثاق داستهاك فيه الطيب فلافدية وقد أوضعناه في شرح الكنزمن جنايات

الاحرام اه (ثمقال)وليس منه أيضاء اذانوي حبتين واحرم لممامعاه فا تقول بدخوله فيم مالمكن أختلفوا في وقت رفضه لاحده ما كاعلم من باب اضافة الاحرام المالاحرام اه (وقال في القاعدة الرابعة التابع تابع في عث الثانية التابع يسقط بسقوط المتبوع مانصه) ومنها من فاته المحير وتعلل ما فعمال العمرة لا يأتي الرمى والمبدت لا نهما تا يعان الوقوف وقد سقط آه (ثم قال) ومما نيرج عنهاالأخرس يلزمه تحريك اللسان في تكميرة الاحراء والتلبية على إ غول مه اه وقد نقلنا بقية هـ ذه في كتاب العالاة (ثم قال) ومنه الرا الموسى أي في العلال من الاحرام على رأس الا قرع فانه واجب على الهتار 🐧 (وقال في القا-له، الثامنة اذا اجقع امران من جنس واحد ولم يختاف مقصوده عماد خل أحده عما في الاتخر غالبامانصه) ولوماشرالحرم فيحدون الفرج ولزمت مشاة عمامع ففتضاها الاكتفاء بموجب اتجساع ولمأره الاكن صريحا لأحصابنا ومنهالوقص الحسرم اظافار يديه ورجليمه فيمجلس واحدفانه محب عليه دم واحدا تماقا واركان في محالس فمكذ الثعند عمدوهلي قولهما عب لكل يددم ولكل رجلدم اذا وجدداك في محالس حتى صب عليه أربعة دما اداو حدفي كل محلس قدام بدأور جدل فجعلناها حنامة واحدة معنى لاقعادا لمقصود وهوالارتفاق فاذا اتحد المجاس سنمرا لمعني وادا اختلف معتمر حنامات لكونهااعضا متمامنة وعلى هذا الاحتلاف لوحامع مرة بعدأ نرى مع امرأة واحدة أونسوة الاأن مشايخنا قالوا في المجاع مدد الوقوف في المرة الاولى عليه مدنة وفي المرة الشبائب في المده شأة كذا في المسوط وفي الخابة مان حامعها مرة أخرى في غسرذلك المجلس قسل الوقوف دخرفة ولم يقمديه رفض المحسة الفاسدة يلزمه دمآ حرما كماع الثاني في قول أبي حن فذر أبي بوسف ولو فوي ما كماع الثانى رفض الحجة الفاسدة لا يكرمه ما مجاع الثاني شي آه (تُم قال) ولوطاف القادم عن فرض أونذرد خل فيه طواف القدوم بخلاف مالوطاف للافاضة لايدخل فيه طواف الوداع لان كالرمنهما مقصود ومقصودهما مختلف ولودخل المحد انحرام فصلى معالح بأعة لاتنوب عن تحسة المنت لاحتسلاف انجنس ولوصيلي فراضة عقس طواف مذغيان لاتكفيه عن ركعتم الطواف مخد لاف تحدة المسعدلان ركعتى الطواف واجسة فلانسقط مفعل غيرها مخلاف تعبة المحجد اه وقد نقلناهذه في كتاب الصلاة أيضا (ثمقال) ولوتعدد المهوفي الصلاة لم يتعدد انجابر

بخلاف الجابر في الاحرام فانه يتعدد بتعدد الجذابة أذا اختلف جنسها لان المفصود بسجود السهورغمأنف الشيطان وقدحصل السعيدتين آخوالصلاة والمقصودمن الشانى حرهتك انحرمة فلكل حسرفا ختلف المقصودا ه وقد نقلنا هذه أرضافي كأب الصلاة (مُمقال) ولوقتل المحرم صيدا في المحرم فعليه جواء واحد الأحرام أكمونه أقوى ولوليس الحرم ثوبامطيبافعلمه فديتان لاختلاف انجنس ولذاقال الزيلهي في قول الكنز أوخض رأسه بصناء هـذا اذا كان مائه ا وان كان مليدا دمان دم الطمب ودم لتغطية الرأس اه ويتعددا مجزاء على القارن فيميا على المفرديه دم ليكونه محرمايا حرامين عندنا وقولهم الاان يتعاوز المقات غيرمحرم استثنامنة طع لانه حالة المجسا وزة لم يكن قارناا ه (قال في القاعدة انحسادية عثه السؤال معادف المجواب) قال المزازي في فتاوا ممر آخرالو كالة وعن الشاني لوقال امرأة زيدطالق أوعيده حروطيه المشي الى بيت الله انحرام ان دخسل هــده الدار فقال زيداهم كان حالف لكالحا لان الجواب يتضمن اعادة مافي السؤال ولوقال اخرت ذلك ولم يقسل نعم فه ولم يحاف عسلى شئ ولوقال احزت ذلك عسلى ان دخلت الدار أوالزمته نفسي ان دخلت لزم وان دخل قبسل الاجازة لا يقع شي الخاه وقد نقلنا والعمارة في الطلاق أيضا (وقال في القاعدة السابعة عشر لا عسرة مالظن المين خطأه مانه_ م) وقالوا لواستناب المريض في ج الفرض ظاما اله لا يعيش ثم صم أداه بنفسه اه (وقال في القاعدة الثادية عشرذ كر بعض مالا يتعيزى كذ كركاه مانصه) ومنهاالنسك اذاقال أحرمت بنصف نساك كان محرماولم أروالا تنصرها اه (وقال في القاعددة التاسعة عشرادا المجمَّم المساشر والمتسب أضيف الحكم الى الماشرمانصه) وخرج عنهامسائل الىان قال الرابعة دل محرم حلالاعلى صد فقته له وجب أنجزا على الدال بشرطه في محله لازالة الا" من علاف الدال على صدر الحرمفانها لاتوجب شيئاليقاء أمنه مالمكان بعدها اه (وقال في الفن الثالث فيأحكامااناسيمانصه) فجزنسي صلانأوصوماأوهماأوزكانأوكفارة أونذرا وجب قضاؤه للاخلاف وكذا لورقف بغبرعرفة غلطاعب القضاء اتفاقااه وقد نقلناذلك في كتاب الصلاة أيضا (نمقال) والناسي والعامد في المين سوا وكذا في الطلاق الىان قال وكذا في العتَّاق وكذَّا في مخلورات الاحرام اله وقد نقلنا ذاك في كاب الا عان أيضا (وقال في أحكام الصيبان مانصه) وانفقواعلى

وجوب العشروا كخراج في أرضه الحار قال وعلى بطلان عباداته فهل ما يفسدها من فعوكاً لا مق المدلاة وأكل وشرب في الصوم وجماع في المج قد ل الوتوف لكن لادم علمه في فعل محظورا حرامه اه (وقال في أحكام السكر ان مانصه) ويصم وقوفه بعرفات كالمغمى عليه لعدم اشتراط النية فيهاه (وقال في أحكام العبيد مانصه الاجعة عليه الى ان قال ولا جولا عرة اه (م قال) ولا أضعية ولاهدى عليه اه ونقلناها في كتاب الاضعية (مُ قَالَ) ولا يصوم غير فرض الابادن السيد الى ان قال والمجروالعمرة اه (مُمَقَال) ولا يَعْمَلُ عنه مولاه مؤونة الادم الاحصار عن الراممأذون فيله أوقال في أحكام الاعمانسه) وكاليصر الافي مسائل منهالاجهادعليه ولاجعة ولاجهامة ولاج وان وجدقائدا اه (وقال في عث النيام كالمستدقظ في ومض المسائل مانصه) السالثة لو كانت عرمة فامعها زوحهاوهم ناعمة فعلهاالكفارة الرابعة الهرماذانام وحاورحل وحلق رأسه وحب الحزاءعلمه الخامسة الحرم اذانام فانقلب على صيد فقتله وجب عليه الجزاء السادسة اذانام المحرم على بعيرود خل في عرفات فقد أدرك الج اله (وقال في أحكام الخني مانصه) و يابس اباس المرأة في الاحرام اه (وقال في أحكام الا منى مانه_ه) ولاتسافر الأبزوج أومحرم ولا بحب المج عليها الأباحد هما ولاتلى جهرا ولاتنزع الخبط ولاتكشف رأسها ولاتسعى بين الميلين الاخضرين ولاتحلق وانما تقصر ولاترمل والتباعد في طوافها عن البدت افضل ولا تخطب مطلق وتقف في حاشة الموقف لاعند العفرات وتكون قاعدة وهوراكب وتلس في احرامها المحفين وتنزك ماواف الصدولعذرا محبض وتؤخرطواف الزمارة لعذرا محبض اه (مُقَال) وتقدم على الرحال في الحضانة والنفقة على الولد الصغير وفي النفرمن مزدلفة الى مني اه (ثم قال) و تؤخر في جاعة الرحال والموقف اه (وقال في أحكام الحارم مانصه)وتعتص الاصول بأحكام الى ان قال ومنها كراهة عدون اذن من كرهه من أبويه ان احتاج كخدمته اه وقد نقلناه افي الحظر (وقال في أحكام غيبوبة الحشفة مانصه) ويترتب عليها وجوب الغسل وقحريم الصلاة والسعبود والخطية والطواف أه وقد نقلنا تمامه في كاب الطهارة (ثم قال) وفساد الاعتكاف والمج قسل الوقوف والعدرة قسل طواف الاكثرو وجوب المضىفي فاسدهماوقضاؤهماووجوبالدم اه (ثمقال) فواثد الىانقال الثالثة

فىالديركالوط فىالقيل المان قال ويفسدد المحبرية قيل الوقوف على قولم واختلفت الرواية على قوله والاصم فساده به كاني فتح القدرس اه (ثم قال) العاشرة اذاحوم الوطه حرم دواعيسه الاني الحمض والثفاس والصوم لمن أمن فيصرم في أحكام الاشارة مانصة) وان لم وكن معتقل اللسان لم تعتبرا شـــ آرته مطلقا الانى أربع الى أن قال ومزاد أيضا الأشارة من محرم الى صيد فقتله يجب المجزاء على المشير آه وقدنقلنابقيتــه في مسائل شني (وقال في جــثما ينع الدين وجو به ومالاعنعمانصه) السادسانج عنعه اتفاقا اه (وقال في بحث ما يثدث الغيق والفقر كزاء المسدوفدية الحلق واللماس والطمب اسدر وكفارة اليمن وماتكون الصوم مشروطاما مسياره كبكفارة الفطر فيرمضيان وكفارة الظهار وكفارة القتل ودم الختع والقران فيفرق فسه بينهما فالاعتبار لاعسماره وقت كمفرىالصوم اه وقدنقلناه في كأب الصوم وانجنبا بات والطلاق وكتاب ان ﴿ وَقَالَ فَي بِعِثُ الْقُولُ فِي ثَمْنَ الثَّلُمَ انْصَهِ ﴾ ومنها بالسائج فقن المثل للزاد والراحلة والماءالقدراللا ثقيه كلف فتح القدير أه (مُقَال) ومنها قيمة الصيد المتلف فيالحرم أوالاحوام فغي الكنز في آلشاني بنقويم عداين في مقتله أوأقرب م اليه ولم يذكرالزمان والظاهرة مرحانوم قتله كأفي المتلف اه وقدنقلناه فى كَأْبِ الْغُصِبِ (وقال في أحكام السفرماتصه) ومن أحكام السفر حمته على ةبغيرزوج أومحرم ولوكان واجبا ومنثم كان وجودأ حدهما شرطالوجوب وعلها واختلفوا فىوجوب نفقته علىهااذا امتنع المحرم الابهار المعتمدالوجوب عَلَيْهَا بِنَّا وَعِلِ أَنَّهُ شَرَطُ وَحُوبُ الأَدَاقِ وَسَدَّهُ فِي مِنْ حَرِمَةٌ خُرُوجِهَا الأمَّاحِدُهُما رثها من دارا كرب الى دارالاسلام ومن أحكامه منم الوادمنه الايرضي أويه الأفياكيم اذا استغنياعنه اله وقد نقلنا يعضه في كتاب المحظر (ثم قال) ويحتص ركوب الجور بأخكام منها سقوما المجاذا غلب الهلاك اه وقد تقلناه في المحظر مُمَال في بعث القول في أحكام الحرم مانصه) لأيدخه أحد الاعرما وتكره

لجاورة بهولا يقتل ولا يقطع من فعل موجهم اخارجه والتمااليه آه وقد تقلناه في كاب الجنامات (مُقَالُ) وصرم التعرض لصده وعب الجزاء فتله و عرم حششه الاالاذخرو سن الغسل لدخولدو تضاعف فد كسشاته ويؤاخ فبفيه بالمم ولايسكن فيه كافر وله الدخول فيه ولاتمتم ولاقران لمكي وتختص الهدا بامه ويسكره انواج هيارته وترابه وهومساؤ مره عندنا في القطة والدية على القاتل فيه نبطأ اله وقد نقلناه في كاب المقطة وفى كاب الجنايات (تمقال) ولاحرم الدينة عندنا فلانتدت فيه هـ ذما لاحكام الاأستنان الغدل لدخولها وكراهة الجاورة بها ١٨ (وقال في بعث ماا فترق فيه القتع والقرآن) يتعلل من الحرة بعدا الفراخ منهاان لأستى المدى يخلافه عرم مالمرة وودهامن المقات وياتى بأفعالم المحصرم مامجيم من الحرم بخلاف القارن فانه مرم به مامعامن الميقات اه (وقال في آخرالفن الثالث في قاعدة اذا أتى مالواجب وزادعليه هل يقع المكل واجبأ أم لامانصه) ولم أرحكم مااذا وقف بعرفات أزيدهن القدرالواحب أوزاد على حالهما في نفقة الزوجة أوكشف عورته في المخلاه زائدا على القدر المحتاج اليه هدل يأثم على الجيم أملا اه وقد نقلنا ه في كتاب الطلاق وفي الحظر (وقال في آخر فن الفروق واتجمع ما نصمه فائدة اذا اجتمع الحقان قمدم حق العبد لاحتياجه على حق الله تعالى لغناه ماذنه الافها اذا أحرم وفىملكه صيدوحب ارساله حقبالله تعبالى ومنهمنن يقول الهمن بابانجع بينهمالاالترجيم ولهذا يرسله على وجه لا يضيع اه (وقال في فن الالغازمانصة) المحيج أى قارن لادم عليه فقل من أحرّم بهماقيل وقته ثم أنى بافعالمما فىوقته أى فقيريازمه الاستقراض المجيج فقسلمن كان غنياو وجب عليه ثماستهلكه أى آماقى عاوزالمقات بلاإحرام ولادم عليه ففل من لم يقعد دخول مكة أومن جَاوِزاُولِ المُواقبِتُ الهِ (وقال في فن الحبِل مانصه) أنخــامس في المجج اذا أراد الا فاقى دخول مكة بغيرا حرام من المقات قصد مكأنا آخردا خل المقات كستان بني عامر اذا أراد أن يكون لينته هرم في السفريز وجهامن عمده بعلما فقط اه (رقال في الفن السادس فن الغروق في عث الصوم ما نصه) نذرصوم يومين في يوم لايلزمه الاواحدد ولونذر حتن في سنة لزمتاه والفرق امكان المجتن فهسا بنفسه ويَّالْمَا تَعْلَافُهُ الْهُ وَقَدَنَقَلْنَا وَفِي كَابِ الْمُومِ (وَقَالَ أَيْضًا فَي الْفُنِ السادس

مائمه كاب المجهلوري بالبعر جازوبا مجواهر الأن في الاول استعماها بالسيطان الوفي الشافي اعزازه لودل المحرم على قتل صدار مما مجزاه ولودل على قتل مسلم المحرق أن الاول معظور الراحم والشافي معظور بكل حال ولوغلطوا في وقت الوقوف فلا اعادة وفي الصوم والانحمية أعادوا والفرق أن تداركه في المجمعة مته ذر وفي عبر متيسر اه وقد نقلناه في كتاب الصوم وفي كتاب الانحمية (ثمقال) أعتق العبد بعد حجة الاسلام ولواستغنى الفقير كفاه والفرق انعقاد السبب في حق الفقير دون العبد والصي كالعبد والاعبى وازمن والمرأة بلا محرم كالفقير اه (وقال أحوالمولف في تكلله الفن السادس فن الفروق من كتاب الانحمية ولوو ففوا فشهدوا أنه الماشر لا تقبل والفرق أن التدارك محكن الانحمية ولوو ففوا فشهدوا أنه الماشرلات قبل والفرق أن التدارك محكن الانحمية دون المجمعة المدرم المحالم المنافق في الفن الثاني في كتاب المحرم من محرف المحرم على قتل صدفا في حتى قتل كان واحدة اه (وقال في كتاب الفصب) لا يجوز التصرف في مال غيره بغيرا فنه ولاية الافياد ولاية الافي مسائل الى أن قال ومنها الحرام وفيقه لا غائه اه (وقال في كتاب الفصب) لا يجوز التصرف في مال غيره بغيرا فنه ولاية الافي مسائل الى أن قال ومنها الحرام وفيقه لا غائه اه (وقال في كتاب الفصب) لا يجوز التصرف في مال غيره بغيرا فنه ولاية الافي مسائل الى أن قال ومنها الحرام وفيقه لا غائه اه (قال صاحب الاشباه) ولاية الافي مسائل الى أن قال ومنها الحرام وفيقه لا غائه اه (قال صاحب الاشباه)

* (كتاب النكاح أى والرضاع والنسب) *

المقبوض على سوم النكاح مضمون حكدا في جامع الفصولين احتاط اصابنا في الفروج الافي مسئلة ما اذا كانت المجارية بين شريك بين ادعى كالمخوف عليها من شريكه وطلب الوضع عند عدل لا يجساب الهذلاث والمجاتكون عند كل يوما حسمة للك كذا في كراهية المعراج الهود نقلناه في كاب الشركة (ثم قال) ما ثبت مجاعة فهو بينهم على سبيل الاشتراك الافي مسائل الاولى ولاية الانكاح المنت مجاعة فهو بينهم على سبيل المتراك الكانسة القصاص الموروث يثبت لكل من الورثة على الكال حتى قال الامام الموارث الكبيراسيفا وقد المباوغ الصدفير بخلاف ما اذا كافوا بالغين فان المحاضر لاعلم عن طريق المسلين أتعاقا لاحقال العفو الثالثة ولاية المطالبة باؤالة الضرر العام عن طريق المسلين بشبت لكل من له حق المرور على الكال أهو وقد نقلنا هما في المجنا يات (ثمقال)

والنسايطان الحقيان كأن بمبالا يتعزى فانه يثدت لبكل على السكال فالاس في الملوك مما يغيزي اه وقد نقلناه في كتاب الشركة (ثم قال) ليس لناعيادة شرعت وعدد آدم عليه المدالة والسلام الى الآن ثم تستري الجنة الاالاء عان والنكاج المولى لاستوجب على عيد دويسا فلامهر إن زوج صده من أمته ولإضمان عليه ما تلاف مال سيده اله وقد نقلناه في الغصب (م قال) ولوقتل العدد مده ولدابنان فعني أحدهما سقط القصاص ولمحب شي لغيرالمافي عند الامام اه وقدنقلناه في الجنامات (نمقال) الفرق ثلاثة عشرسمعة منهما نحتاج للقضاء وستدلا فالاول الفرقة مانجب والعنة وبخيار البلوغ وبعدم الكفاءة وبنقصان المهروماما والزوج عن الاسلام وماللعان والشانى الفرقة يحيا رالعتق ومالايلا ومالردة وبتيان الذارين وعلك احدالز وجين صاحبه وفي النكاح الفاسد السكاح يقبل الفسخ قبل القسام لابعده فلم تصعيفه الاقالة ولاينف مخ ما مجود الافي مسئلتن فيقيله بعده ردة أحدهما وملك أحسدهماالاتنو اه وقدنقانا هذا وماقيله من الفرق في كتاب الطلاق (عُمَّال) يَكُمُ لَأَلُهُمْ مَا لُوحُولُ وماتخلوة العديدة وتوجوب المدةعلها منهسايف وعوت أحدهما الزوج أن يضرب زوجته على أردع وماءه نأهما على ترك الزينة بعدطام اوعلى عدم الماسما الى فراشه وهي طاهرة من الحيض والنفاس وعلى نروجها من منزله بغيراذنه يغير حقوء لي ترك الصلاة في رواية وقد بينا في شرح الكنزة ولهم وما كان عمنا هالها أن تخرج بفهراذنه قمل إيف المحل مطلقا ومدحد الذاكان لهاحق أوعلما أوكانت قابله أرغسالة أولز مارة أبويهافي كلجمة مرة ولز مارة الهمارم كل منة وفيماعدا ذلكمن زيارة الاحانب وعسادتهم والولع فالأغرج ولوباذنه ولوخرجت باذفه كانا عاصيين واختلفوافى ووجهاالي انجيام والمعقد الحواز بشرط عددم الترين والتطيب ينعقد النكاح بماأماد وللثالص للمال الافي افط المتعمة فانه يفيد ملك العين كإفي همة الخيانية لوقال متعتك بهدف الثوب كان هسة معان النكاحلاينعة دمه اه وقد نقلناه في كتاب الهسة (تم قال) الرط عندارا لاسلام لاعلوءن حداومهرالافي مسئلتن تزوج صي امرأه مكافة بغراذن وليه مدخل بهاطوعا فلاحدولامهركمافي الخاسة ولورط المائع الميعة قبل القبض فلاحد ولامهرو يسقط من الهن ماقا بل البكارة والافسلا كماتى بيوع

وَلُواكِمَةُ الْمُ وَمُدَنقَلُناهُ فِي كَابِ السِوعُ وَفِيكَابِ الْمُدُودُ (ثُمَّ قَالَ) لا يُعوزُلُوا شبدرها ولوباذن الزوج ولايحدل لمساوصل شعرغبر هابشعرها آه وقد تقلباه في الحظر (ثم قال) تزوجها على انها بكرفاذا هي ثبب فعليه كال المهرلان رةتذهب باشاء فأجسن الظن بهاكذاني المتقط ولوغاط وكملها مالنكاح فياسمأ يهاولمتكن حاضرة لاينعقدالنكاج تزوج امرأة وخاف انتزوج أخرى لابعدل لاسمه ذاك وانعلمانه يعدل بينهماني القسم والنفقة وجول لكل واحدةمسكناوا عداحازله أن يفعل فان لم يفعل فهومأ جورلنرك الغم عليها وفي ومانذا ومكاننا منظراني معسل مهرمثلهامن مثله وأماؤصف المسي فلاستدره لانه بنألف دينار ولايعل الاأقل من ألف ثمان شرط لم اشتئاء علومامن المهرمعلافأوفاها ذلك ليسفاان تتنع وكذا الشروط عادة نحوا بخف والمكف ودسلجاللفافة ودراهم السكرعلى مأهوءرف سمرقند وان شرملوا ان لايدفع من ذلك لاحدوان سكتوالاحب الاماصدق العرف من غيرتر دد في الاعطآه لمثلها من مشله والعرف الضعيف لأيلحق المسكوث عنده بالمشروط كذافي المائتظ الخة برلايكون كفؤاللغنية كسيرة كانت الغنية أوصفيرة الاان يكون عالميا أوشر يفاكذا في المنقط ادعت معدد الزفاف انه ماز وحت يغسر رضاها فالقول لهما الااذاطاوءت في الزفاف ولوزوج بنته وسلها الاب الي الزوج فهر بت ولا مدرى لايلزم الزوج طلبها كذافي الملتفط اه وقد نقلنا في كتأب الجنايات والفصب والكفالة (ثمقال) لاينبغي للفاضي انبزو جصع يرة الااذآكانت مراهقه تطلب ذلك منه أيضا مجيس من خدع بنت رجل أوامر أته واخرجها من بيتهالىان إتى ماأويعلم وتهاكذا في الملتقط ه وقد نقلناه في كتاب المجنايات وفي الغصب (ثم قال) اختلفا في العبة والفياد فالقول لدعي العبية كذا في الخانسة الاقرار بالولدمن حواقرار ينكاحهالاالاقرار عهرها وقوله خبذي هبذامن عَـد تَكُ لا يَكُون اقرارا يَطلاقها اله وقد نقلنا وفي كتاب الطلاق (ثم قال) وقولماأعطني مهرى اقرار بالندكاح كدافي اقراراليتيمة يجوز خاؤ لنكاحءن الصداق والنكاح بأقدل من مهرا الشل الافي صفر يرزز وجها غيرالاب وانجد ومحمورة وموطة عنته النكاح لايقبل الفسخ بمدالة ام مكذاذ كرواوبنوا علمان حوده لايكون فعضاقلت يقدله بعده في ردة أحدهما كاكتبناه في الشرح

وأماطر والرضاع عليه والمصاهرة فعندنا يفسده ولايف غه كلف الشرحاه وقد الملناه في كاب الطلاق والله سبعانه وتعالى أعلم اه (بقول جامعه) وهذه هي المسائل المجموعة المحقة بكتاب النكاح (قال المؤلف في القاعدة الاولى لانواب الا بالنية مانسه) وأماالنكاح فقبالوا أنه أفرب العبادات حق ان الاشتغال به أفضل من التغلى لحض العبادآت وهوعندالا متدالسنة وكدة على العهيم فيعتساج إلى النية لعصل الثواب وهوان يقصداعفاف نفسه وغصينها وحصول ولد وفسرنا الاعتمدال فيالشرح المكبيرشرح المكنزولم تسكن فيه شرط معته ستي قالوا يصم السكاحم المزل لكرة الوالوعقد الغظ لايعرف متناه ففيه خسلاف والفتوي على معتم الشرود أولا كافي البزازية وعلى هذا بالزالقرب لابدفيها من النية بمعنى توقف حصول الثواب على قصدالتقرب بها الى الله تعالىمن أشر المراتعليما وافتا وتصنيفاا (وقالف القاءرة الثالثة اليقين لامزول مالسك في عن الاصل بقاء ماكان على ماكان مانسه) ولواختلف الزوجان في القبك ينمن الوماه فالقول لمنكره لان الاصل عدمه ولواختلفا في السكوت والردفالقول لهمالان الاصل عدم الرضا أه وقد نقلناتهام ه فده العبارة في كاب الطلاق فراجعها (وقال في قاعدة الاحل المدم مانص، ومنها لوأدخات المرأة حلة ثديها في فم الرضيع ولاتدرى أدخه لالمنفى - لقد أم لالا يحرم النكاح لان في المانع شكا ذُافَى الولواعجية وسيأتى عَامه في قاعده أن الاصل في الآبضاع الصريم اه (وقال) في قاعدة الاصل في الابضاع القريم ولذا قال في كشف الاسرارشر أُسول فوالاسلام الاصل في النكاح المحظروا بيم الضرورة اه فاداتقا بل في المرأة حل وحرمة غلبت الحرمة ولهذا لا يجوزا المحرى في الفروج وفي كافي الحاكم الشهيدمس اب التعرى ولوان له رجلاله أربع جوارى أعتق وأحدة منهن بعينها ثم نسسها فلميدرأ يتهن اعتق لم يسعه ان يتعرى الوطاء ولاالسيع ولا يسع الحسا كمان مخلى بينه وبينهن حتى يهن المعتقة من غيرها وكذلك اذاطلق أحدى نسسائه يعينها ثلاثائم نسيها وكذلك أن ميزكاهن الأواحدة لميسعه ان يقربها حتى يعلم أنها غيرا لمطلقة وكذاك منعه القداضي منهاحتي مخبرانها غيرا لمطلقه فان أحبر بذلك ألبتة انهماطلق هذه بهينها ثلاثا ثمخلي بينهما فأدكان حلف وهوجاهل فلاينبغيله ان يقرحها حتى يدلم أنهاغيرا لمطلقة وان ماع في السألة الاولى ثلاثا

مراتجوارى فحبكم محاكم بالأأجاز بيههن وكال ذلك من رأيه وجعدل الساقية هو المعتقة ثمرجه عالميه بعض من باع شراء أوههة أوميراث لايامغي أن يطأهالان القساضي قضي فمه مغرعلم ولايذيني إن بطأشيثا منهن باللك الاان يتزوحها فسنثذ لامأس لاخساز وخشه أوأمته ولامحوزا لقرى فيالفرو جلانه حوز فيكل ماحاز للضرورة والفروج لاتحل بالضرورة اه وقدنقانا بقية هدنوالعبارة فياكأب المتق فراجعه (ثم قال) ونرج عن هذا الاصل مسألة في فتّا وي قاضيعًا ن انّ صدُّه أرضمها قوم كتبرمن أهل القرية أقلهم أوأ كثرهم ولايدرى من أرضعها وأراد واحدم أهل تلك القرية ان يتزوجهاقال أبوالقاسم الصفاراذا فم تطهراه علامة ولاشهدا مذاك موزنكاحها ومنامن بابالرخصة كيلاينسد بابالنكاح فسلواختاطت الرضيعة بنسا يحصون لمأره الاتن تمرأيت فيالكاني للسباكم الشهددمايف دامحل وافظه ولوأن قوما كان لكل واحدمنهم حاربة فاعتق أحدهم حاريته ولم يعرفوا المعتقة فلكل واحدمنهمأن يطأحار يته حتى يعلم أنها المتقة بعمنهاوانكان أكررأى أحدهم أنه هوالذي أعتق فأحساله ان لارقرب حتى ستبقن ذاك ولوقرب لم مكن ذاك حراما ولواشتراهن رجل واحدقد عَلَمُ ذَلِكُ لِمُعِدِلُهُ أَنْ يَقْرِبُوا حَدَدُ مَمْنَ - في تَعْرِفُ المُعَتَقِّمَةُ وَلُواشِيرًا هُن الاواحدة حلله وطثهن فان فعمل ثماشترى الماقسة لمحمل له وطاشئ منهن ولا بهمهاحتي يعلم المتقةمتهن اه وقدنة لناه في كتاب العتق (ثم قال)ثم اعلم أن هذه القياعية فأغياهم فعيااذا كأن في المرأة سيب عقق للحرمة فلوكان في الحرمة شك لم يعتمروادا قالوالواد خلت المرأة حلة تديما في فمرضيعة و وقع الشك في وصول أللى الى جوفها المتحرم لان في المانع شد كاكافي الولواعجيسة وفي القنية امرأة كانت تعطى صبية الديها واشتهرذلك فيسابينهم ثم تقول لميكن في الدي ابن حين ألقمتها مديى ولا يعلم ذلك الامن جهتها حازلا بنها ان يتزوج بهذه الصيبة اهوفى انحانية صغير وصغيرة بينهماشيهة الرضاع ولايعلمذ لكحقيقة فألوالا بأس بالنكاح ينتهما هذا اذالم عنسر مذلك أحدفان أخبرعدل ثقة أخذ بقوله ولامحوز النكاح بينهما وان كان الخبرية دالنكاح وهدما كبيران فالاحوط ان يفارقها اه (تمقال) ولما كان الأولى الاحتياط في الفروج قال في المضمرات اذاعقده على أمته متنزها عن

زملتهها حراماعيلي سيبيل الاحتميال فهوحسن لاحتميال ان تيكرون جرة أومعتقة سرأومحملوفاعلمها يعتقها وقبدحنث اكحالف وكشكثهرامايقه لاسمهااذا تداولتها الايدى اه فاوقع لعض الشافعية من أن وط السراري اللافي علن اليوم من الروم والهند والترك حرام الاأن ينتمب في المعام من جهة الامام يحسن قامتها فيقسمهامن غيرحيف ولاظلم أوتحصل فسمته من عكم أوتز وج بعد العثق باذن القياضي والمعتق والاحتماط احتناجن مملوكات وحراثر اه تورع لاحكملازم فاناتجار مةالمجهولة انحال المرجوع فهمااله صاحب البدان كانت صغيرة والى اقرارها ان كانت كيسرة وان علم حالما فلاا شكال اه (وقال) في قاعِدة الاصل في الكلام الحقبقة مانصه) وعلى ذلك فروع كثيرة منها النكاح للوطه وعليه حل قوله تعالى ولاتنكه وأمانكم أراؤ كممن ألنساه فرمت مزنية الاب كحلماته ولذالوقضي شافعي محلهالم بنف ذلخت الغة البكتاب عذلاف إلقضاء مصل وسته والفرق في فالهارشرحنا وحرمة المعقودعلها بلاوط والاجساع ولوفال وأومنكم حتبوان نكتك فعلى الوطوفلوعقد على الامة يعداعنا قهاأ وعل الزوحة بعداما نتهالم بحنث كماني كشف الاسرار اله وقد نقلناه في كتاب الطلاق وكتاب العتق (وقال في القاء دة الرابعة المشقة تحلب النيسرمانصه) ومنه اماحة النظر للطمدب والشاهد وعندا كخطمة والسمد ومنه جوازا لنبكاح من غيرنظر لمبا فياشتراطه من المشقة التي لايقعملها كشرمن الناس في بناتهم وأخواتهم من نظر كلخاطب فناسب التسيرف لم يكن فيه خيسار رؤية بخلاف السيع يصعرقيل الرو ية وله الخيارلعدم المقدة ومن عم قلنا ان الامراصات في النيكام علاف السماه وفدنقلنا بعضه في كتاب الشهادة وكتاب البيوع وكتاب الحظر (ثم قال) ومن هنا وسع فيه أبوحنيفة فجوزه بلاولى ومن غيراشتراط عدالة الشهودولم بالشروط المفسدة ولميخصه بلغظ النكاح والتزو يجبل قال ينعقد بمايفيد ملك المين للمال وصيمه بحضوراني العاقدين وناعسين وسكاري بذكرونه بعد الهجو ومسارة النساء وحوزشها دتهن فمه فانعقد محضرة رحل وامرأتين كارذلك دفه المشقة الزنا وما نبرتب علمه ومن هناة ليحست محنفي كيف رني ومنه المأحة أربعمة نسوة فسلم يقتصرعلى واحدة تيسيراعملي الرجل وعملي النساء أيضا لكثرتهن ولميزدعلى أرسعاسافيه منالمشقة على الزوجين في القسم وغيره أهم

(مُمَّالُكُ آخرالقاعدة المذكورة مانصه) تنبيه معلق المرض وان لم يضران كان بالزوج مانع من محد خلوته بها بخلاف مرضها اه (وقال في الثانية ما أجم الضرورة بدر بقدرهـامانصه) وفرعالشافعية عليهاأن المجنون لايحوزتزوهـ أكثر من واحدة لاندفاع امحـُاجِة بها ﴿ أَوْ وَلِمَا رَمَلُنَّا هِمْ ﴿ فَالَّافِي الثَّالَيْمُ الضَّرِرِ لايزال بالضرومانصه) ولاعبر السيدعلى تزويم أمنه أوعبد وان نغيروا اه (وقال في فصل تعارض العرف مع الشرع مافصة) التسالة والمسلام فلافة يحنث بالمقدلانه النكاح الشائم شرعالامالوط وكافى كشف الاسرار بخلاف لاينكمزوجته فانه للوطق اه وقد نقلناً في كتاب الاعبان (نم قال) وهنا فرعان عز حان لمأره ماالا تن صريحالي أن قال الثاني حلف لا بطألا تعذث بوطء الدبراه وقد نقلناه في كاب الاعان (قال في المجت الثالث المادة المطردة هل تنزل منزلة الشرط بمانصه) ونميا يقرع على ان العروف كالشروط لوجهز الأب منته جهازا ودفعه لمسائماذعي اندعارية ولابينة ففيه اختلاف المشايخ والمتتار لافتوى اندان كان العرف مسترا أن الأبيد فع ذاك المجهاز ملكالآعارية لم يقبل قوله وان كان العرف مشد تركافا القول للاب كذا في شرح منظومة ابن وهيان وقال قاضىخان وعندىأن الاسان كانمن كرام الناس وأشرافهم لم يقبل قوله وان كان من أوساط الناس كان القول قول اله وفي الكرى الخاصي ان القول للزوج بمدموته اوعلى الاب البينة لان الظاهرشاهد للزوج كن دفع ثوما الى قصارلىقمره ولمهذكر الاحرفانه محملء ليى الاحارة يشهادة الظاهر اله وعلى كل قول فالمنظورالسه العرف فالقول المفتي يه نظرالي عرف بلدههما وقاضي خان نظرالي حال الا " بالعرف وما في الكبرى نظر الي مطلق العرف ان الا ساخ العيمز ملكا اه (وقال في القباعدة الثانبة اذا اجتما كلال وانحرام غلب الحرام المحلالمانصة) ومن ثم قال عقمان رضي الله تعمالي عنه لمماستل عن الجمع بهن الاختىن علك اليمن أ حلتهما آية وحره تهما آية فالتحريم أحب الينا اه (تم قال) ومنهالواشته عرمه احندات مصورات مفسل كاقذمناه في قاعدة الاصل في الابضاع التعريم أه (مُقال) ومن صورها مالوأ المعلى أكثر من أربع فانه يحرم عليه الوطء فبسل الاختيارعلى قول من خسره وهومجدوا لشافعي وأمآ الشيخان فقالا ببطلان النكاح قال في الجمع ف فصل نكاح الكافر ولوأسلم وضته

آن أوأمّ و منت معال النكاح فان رتب فالأخرو خسره في اختيه أر بعامطلقاً أواحدي الاختين والبنت أه (ثمقال) وخرج عن هذه القاعدة مساثر الاولى من أحدابويه كابي والاتنزميوسي فانه محل نكاحه ودبعته ومحعل تاساوهي تقتضي أرجعل محود ماويه قال الشافيي ولوكان الكذي الأب في الإظه وعند و تغليما كمياً نب التحريم لكن أمعا سَاتُر كوا ذاك نظر اللصغير فأن الهوسي شرمن المكتاني فلاصمل الولدتا بعياله اهر وقد نقلنا صدره فده ألعيارة (مُقَال) السابعة لواختلط لمن المرأة عناه ومدوا أو ملمن شناة المخرمة اذا أستو مااحتماطا كإفىالفيانة واختلف فيميآ اختلط لبن أمرأة بلبن أحى والصيع فبوت الحرمة منهدما من غيراعتبار الغلبة كابيناه في الرضاع أه (مُ قال تقدة) يدخل في هذه القاعدة ما اذاجع بين حلال وحرام في عقداً ونية و مدخل ذلك في أبواب منها النكاح قالوالوجيع بين من غلرون لاتحل كمدرمة ومحوسة ووثذة أوحللة ومنكوحة أومعتدة ومحرمه صع نسكاح الحلال اتفاقا واغسا اكخلاف بين الأمام وصاحبيه في انقسام المسمى من الهر وعدمهوه فيالهداية وليسمنه مااذاجه بنخسأ وأختين في عقدفانه يبطل فىالسكل لان المحرم المجمع لااحداهن أوأحداهما فقط وكذالوتزوج أمة وحرة معافى عقديطل فهما ومنها المهرفاذا سمي ماصل ومالا يحلكا أدتزوجها على عشرة دراهم ودن من خركان لمساالعشرة ويطل انخر ومنهسا انخلع فسكالمهرففه اغلب الحلال عملي انحرام اسان اشتراطه عنزلة الشرط الفاسد وهمالا سطلان به وأمااذا زوج الولى الصغيريا كثرهن مهرا لمشالفان كان أما أوحذا صم عليه والافسد المسكاح وقبل اصم مهرااثل اه وقدنقلناه مضهده العبارة أعنى قوله ومنها المهرومنها اتخلع في كتاب الطلاق أيضا (وقال في القاعدة الرابعة التابع تابيع تُ يَغْتَفُرُ فِي الْمُوابِعُمَالِا يُعْتَفَرُ فِي غَيْرِهُ أَمَانُكُ ﴾ وونسه فصولى زوجه أمرأً أَ برضاهاتم الزوج وكله بعده مزوجه امرأة وقال نقضت النكاح لم منتقض رلولم سقضه المددلك انتقض النكاح الاول آه وقد نقلناه افي كاب الوكالة أيضا (وقال في آخر بحث تصرف القاضي فيماله فعمله في أموال البتامي والتركات والاوقاف مقيدما لمصلحة فان لرسكن مشاعلها لريضهما نصه) وفي الملتقط القياضي إذا زوج المغبرة من غير كفؤلم عنز اه فعلم أن فعله مقيد مألم لحلمة اه

وقال في القاعدة الساسة الحرلامد خسل تعت المدمانصه) ومن فروع القاعد ومتسمح ةعلى الزنا فلامهر لماكماني الخاسة ولوكان الواطئ صسا فلاحد وهذاهما بقال لناوط فخلاعن العقر والعقر بخلاف مااذاطاوعته أمةلم وقدنة لمناه في كاب الحدود (قال في القاعدة الثامنة اذا ن من جنس واحد ولم يحتلف مقصودهما دخل أحدهما في الاتخر غالبا ما نصه آ كررالوط، بشهة واحدة فان كانشهم الشالم بحب الامهروا حدلان الثاني فملكه وانكانت شبهة اشتباه وجب ليكل بطعمهرلان كل وطعم ملك الغبر فالاول كوط وحاربة ابنه أومكاتبه والمنكوحة فاسدا ومن الشاني مدالشريكهنامجاريةالمشتركة ولووطء مكاتهةمشتركةمرارا اتحد اوتعدد في نصيب شريكه والكل لماولا يتعدد في امجه وقد تقلناذلك في كاب الحدود أسا دودفراجعه (وقال في القاعدة الثانية عشر لاينسب الى كإفى شرحها لميسة ها المهر وكذاعن فطع عضوه أخبذا من سيكوته عند داتلاف وقدد نفلناهما في كتاب الجنبامات أيضا وكاب الغمب (ثمقال) ولورأى قنسه ينزوج فسكت ولمينهله لايصسراذناله فيالنسكاح ولوتزوجت كفؤنسكت الولى عن مطالسة التفريق فليس برضيا وان طيال ذلك ه في كاب الطلاف (ثم قال) وحرج عن هذه القاعدة مد باكالنطق الاولى سكون المكرعندا ستثمار وليو التزر يجوبعده أأثسائية سكوتهاءندقيض مهرها الثالثة سكوتهااذايلغت والهتان لانتزوج فزوجهاأ يوها فسكتت حنث ان أيضًا (ثمقال) الثالثة والعشرون سكوت الكرءندُ الاخ بنامطلقا ولوفاسقااه من الشرح (ثم قال) و ودث ولا ثاثنين من القنية الاولى

دفعت لقيهبزها ابنتها اشياءمن امتعذالاب وهوسا كت فليس له الاستردادالة نية أنفقت الامفي جهازها ماهومعتاد فيسكت الاب لم تضمن الاماه (وقال في القاعدة السادسة عشرالولاية الخاصة أولى من الولاية العامة) ولمذا قالوا ان القاضي لابروج البتم واليتعم الاعد وعدم ولئ لهماف النكاح ولودار دم محرم أوأها أومعتقاه (مُقالِ ضابط) الولى قديكون وليا في المال والسكاح وهوالاب ـ د وقد مكون وليا في النه كاح فقط وهوسائرالمسات والام وذو واالارحام وقدديكون فىالمال فقطوه والوصى الاجنى فظاهركا لرمالشايخ انهامرات الأولى ولاية الاب والجدوهي وصف ذاتى لمما ونقل إن السبكي الاجاع على انهمالوعزلاأنف مهمالم ينعزلا اه وقدنقلناذلك فيكتاب المحروالادن أرضاوفي كاب الوصايا (وقال في القاعدة السابعة عشرلا عبرة بالطن البين خطأه مانصه) وينبغي انه لوتزو جامراة وعنده انهاغر عل فتسنانها عدل أوعكسه ان يكون الاعتبار المافىنفس الامراه (وقال في الفرال المالت في أحكام الناسي مانصه والثالث الجهل فى دارا محرب من مسلم لميها حرواً له يكون عندرا و يلق به جهل الشفيع وجهل الامة بالاعتلق وجهل البكر بنكاح الولىاه وقد نقلناه في كتاب العتق وكتاب الشفعة (ثمقال) وقالوالولم تعلم الامة مان لما خيار العتق لا يبطل بسكوتها ولولم تعلم مرة ُ يُغْيِــا (البَّاوَغُ بِطَالِ أَهُ وقَدْ نقلنا ها في العتق (ثمَّ قال) وقالوا ان الجملُّ مندنا لدفع الفساد فلاخمان على الكبيرة لوجهات أن الارضاع مفسدكافي المداية اه (مُقال) ولوماع ملك أبيه ولم يعلم عوته معلم حازاه (مُقال) ومقتضى معالوارث انه لوزوج اما أسه ثمان مستانف ذاه وفد نقلنا قيام ذاك في كاب البيوع (م قال) وفي وكالة المنية أمررج - لايسم غلامه عالمة دينار فماعه بألف درهم ولم يعلم الموكل بماما عه فقال المأمور بعث الفلام فقسال أجزت حازالمسع وكذآ فالنكاح وانفال فداجزت ماأمرتك ملهجزاه وقدنة لذاهاف كأب الوكالة يَّضًا (وَقَالَ فَيَأَحَكَامُ الصِيبَانُ مَانْصَهُ) وَاتَّفَقُواعَـلَى وَجُوبِ الْعَشْرُ وَاتْخُرَاجِ فَيُ أرضه وعلى وجوب نفقة زوجته وعيساله وقرابته كالمالغاه وقدنقلنا بمضه في كتاب المجهاد (ثم قال) وليس هومن أهل الولايات فلا يلي الازكاح اه (ثم قال) وتمنع الصبية المطلقة والمتوفىء نهاز وجهامن التزو يج الى انقضاه ألعدة ولانقول حوبهاعلهاعلى المعتمداه (مرقال) وتثبت مرمة المصاهرة بوطقه ان كان من

شتهي النسساء والافلا وتثثث أيضابوطه الصيبة المشتهاة وهي بنث تسع سنين على اراه (نمقال) والصبية التي لانشتهى محوز السفر بها بفرمحرم أه وقدد يْقَلْنَاهَا فِي الْمُعْلَمُ (وَقَالَ فِي أَحْكِمُ السَّكْرِ ان مَانْصَبُ) وقدمنا في الفوائد أندمن محرم كالصاحى الافي ثلاث المحان قال وزدت على الثلاثة ثرو يج الصغير والصفرة القل من مهر المثل أو ما كـ ثرفانه لا ينفذاه (وقال في أحكام العبيد مانصه) ولا دا الحان قال ولا وايا في نُسكاح اه (ثم قال) ولا ينفرد بترويج . تُفْسه و يجبرعليه ويحوسل صدافا (ه (ثم قال) و ينكم أثنتين ولاتسرى له مطاتباً (ثَمَوَّالُ) وَلاَتَنْسَكُم عَلِي مِرْةَاهِ (ثُمَقَالُ) وَفُسِمِهَا عَلِى النَّصَفَ مَن قَسَمُ الْحُرة كغيرها ١ه (تُمِقَال) ولاخادم لماولو جيسلة ولا تعبب نفقتها الابالتبوثة ولاتوما أالابعسدالاستبرا يمغلاف الحرة ولاسعرك سدالسرارى ويم كن وإحديدون الرضااء (ثمقال) ولاحضانة لاقاريه بل لسده! ه (٢ قال) ودواه مريضاعلي مولاه يخلاف الخرولوز وجهاه ونقلناها في كما العنَّق أيضا(جُمَّال)ولايتزوج الاياذن مولاً ، ومهر ، متعلق برقيته كالدَّن ويساع في نفقة تصادق المبدوالامة على الذكاح الانى المسيين قبل القيمة يخلاف المحر من كمانى التشارخانية اه (مُمَّال) والاذن في العزل الى مولاها وهو المطال الوجه العنس والجبوب في النفريق اه (وقال في أحكام النقدوما بتدين فيه ومالا يتدين مانسه) ولايتعنن فيالمهر ولويعدالطلاق قبلالدخول فترد مثل نصفه ولذالزمهاز كاتة لونمانا حولياء للمناآه وقدنقلنا فيكتاب الزكاة أيضا (وقال في بحث ما يقدل الاسقاط من الحقوق ماتسه) ومنهاحق القسم الزوجة يسقط باسقاطها وانكان االرجوع في المستقبل اه (وقال في بحث الساقط لأ يعود مانصه) وأماءود النفقة به ـ تسقوطها بالنشوزبالرجوع فهومن بابزوال المانع لامن باب اقط اه (وقال في بعث النسائم كالمسدّ فظ في بعض المسائل ما نصه المحسادية عشررجل خلابام أتهوهم ةرجل مائم لانصع انخلوة الثافية عشررجل فام في وتنه رمنيع فارتضع من اديها تثبت ومة الرضاع اه (م قال) الثالثة والمشرون اذا كانالرج لناتخ اوجاءت امرأه وأدخلت فرجه نى فرجها وعلما رجل بفعلها تثبت

حرمة المصاهرة الرابعة والمشرون اذاحاءت امرأة الهناثم وقبلته بشهوة واتفقاعلي أن ذلك كان بشهوة تثبيت، حرمة الصاهرة اه (وقال في أحكام الحني مانصه) واذا له رجل شهوة حرم عليه أصوله وفروعه وان زوجه أبوء رجلافوسل اليه حاز والافلاعلم لى بذلك أوامرا ، فوصل الهاجازوالا أجل كالعنين اه (ثم قال) ولوقال المسكل أناذكرا وأنثى لم يقيل فوله أه وفد نقلناها في كتاب المدعوى (تمقال) ولوتزوج مشكل مثله لم يحرحتى يتسين ولايتوارثان ما اوت اه (تم قال) و حاصله انه كالانثى في جيع الاحكام الافي مسائل الى ان قال ولا مزوج من رجل اه وفال في أحكام الأنثي مانسه) ويضعها مقابل بالهردون الرجل وغيرالا. معلى النكاح دون العددفير واية والمعقد عدم الفرق ينتهما في الجمر وتخر الامة اذا أعتقت بخلاف المبدولوكان زوجها حرا ولبنها محرم في الرضاع دونه اهروقال في أحكام الذمى مانصه) ولا يتعرض لمملو تنا كحوافا سدا أوتبا يعوا كذلك ثم أسلوا ا ه وقد نقلنا . في كتاب المبيوع (نم قال) ولا تعتبرا الكفاء، بين أهل الذمة الااذا كانت بنت ملك خدعها حاثك أوكناس فيفرق لتسكين الفتنة كذافي البرازية (بُمُ قَالَ تَنْبِيهُ آخر) اشترك اليهودوالنَّصَّارى في وضَّع الجزية وحل المنَّاكمةُ والذماثيروفي الدية وشاركهم المجوس في انجزية والدية دون الاحرين واستوى أهل ةُ فَكُمَّاذَ كُرَاهُ وَقَدَنْقَلْنَا بِقَيْتُهُ فِي الْجُنَّا مَا تُواعِيمُ أَبُواجِهَا ﴿ وَفَالَ فَأَحْكُامُ الجبان مانصه) ومنها النسكاح قال في السراحية الانحور النباكة بين بني آدم والحن وانسان الما والخسلاف المجنس اه وتسعه في منسة المفتى والفيض وفي القنيدة سيئل الحسن البصرى عن التزويج جنية فقال عوز بلاشهود عمرقم (حم) لابحوزثمرقم(انو)يصفعالسائل محمافته وقال فياليقيمه سئل على اس أحدعن التزويج بامراه مسلمة من أتجن هل مجوزاذا تصورذلك أم يحتمر الجواز بالا تدمس فقال بصفم هذا السائل محاقته وجهله قلت وهذا لايدل على حاقة السائل وانكأن لأيتمور الاترى انأما الميثذ كرفى فتاوا مأن الكفار لوتترسوا بنبي من الأنساء هــلىرى فقــال يسأل ذَلك الني ولا يتصور ذلك بعد رسولنا صلى الله عليه وسلم ولكن أحاب على تفديرا لتصوركذا هذا وسئل عنها ابوحامد فقال لانعوز اهر وقداستذل بعضهم على تحريم نكاح الجنبان بقوله جمانه وأمالى والله جعل الكرمن أنفكم أزواجاأى من حندكم ونوعكم وعلى

خلقه كم كاقال تمالى لقدما كمرسول من أنسكم أى من الادمين اهرو بمبارواه وبالكرماني فيهسائله عن أجمدوا محاق فالرحبدثن القطيعي حدثنا بشرنعرن لميصة عنونس انزر يدعن الزهرى فالأنهى رولاالله صلى الله تعالى عليه وسلم عن مكاح الجن وهووان كان الافقد اعتصد بأقوال العلسا فروى المناع عن الحسن البصرى وقتسادة والحاكمن قتيبة واسعاق نزاهوية وعقبة الآمم قاذا تفرزالمنعمن نكاح ألانسي الجنية فاننع من سكاتها مجئي الانسية أوتى ويدل عليه قوله في السراجية لاتحوزالمنا تحة وهوشامل لمسما لكن روى الوعشان سعيدبن عساس الرازي ف كاب الالمنام والوسوسة قال حدثنا مقاتل عن سيعد من دود الزبيدي قال كتب قوم من أهل المين الهمالك يسألونه عن نكاح انجن وقالوا ان هنار حلامن ن يخطب اليناحارمة مزعم أنه مريد المحلال فقساً لما أرى مذلك بأسسا في الدين كرواذا وحددث امرأة حامل قبل لمبامن زوحك فالتبمن امجن فبكثر فى الاسلام بذلك اه (وقال فى أحكام الهارم مانصه) الهرم عندنامن حرم نكاحمه على التأسد منسب أومصاهرة أورضاع ولو يوطه حوام فخرج بالاول ولدالعومة وانخؤولة ومالثاني أخت الزوجة وعتها وخالتها وشمل أم الزفي بهاوينتها وأبأا لزانى وابنه وأحكامه أى المحرم تحريم النكاح وجواز النظر اه وقد نقلنا فى اتحظر (ثمقال) وحرمة النكاح على التأبيد لامشيار كة للحرم فههافان فقط إذاأ كذب نفسه أوخرج عن اهلية الشهادة والجوسية تحل بالاسلام أو يتهودهاأ وتنصرها والمطلقة ثلاثآمد خول الشانى وانقضاه عدته ومنكوحة برنطلاقهاوانقضا عدتها ومعتدة الغبربانقضائها أه وقدنقلناه في كاب الطلاق (مُقال) وتختص الاصول والفروع من بن سائرالها رم بأحكام الى أن قالِ ومنها تحريم موملوأة كل منهــماعلى الا تخرولو بزنا ومنها تحريم منكوحــة كل نهماعلى الأخر بجيرد العقد اه (ثم قال) وتختص الاصول بأحكام لى أن قال ومنها لوادعى الاصل ولد حارية اينه يشبت نسبه والجداب الاب كالاب دمه ولوحكالمدم الاهلية بخلاف الفرع إذا ادعى ولدحارية أصله لم يصبح الاستمديق الأصل اه وقدنقلناها في العنق وفي كتاب الدعوى أيضا وكتاب لطَّلَاقُ (ثُمُّوالُ) واحتص الاصول الذكوريوجوبُ الاعفــاف اله وقد

نفلناه في كأب الطلاف أسنا (ممال) واختص الاب والجد بأحكام الى أن قال ومنهاعده خبارالبلوغ في تزويح الأبوانجد فقط وأماولاية الانكاح فلاغتص افتنت لكم ولي سواه كان عصه أومن ذوى الارحام اه (ثم قال فائدة) ب على النسب اثنا عشر حكم الى أن قال وولاية الترويج اه (وقال في أحكام غيبوبة انحشفة مانصه) يترتب طيها وجوب الغسل الى أن قال و وجوب مهر الالبالوط بشبهة أوبنكاح فاسد اه (ثم قال) وبيسع العبد في مهرها اذانكم ماذن سده وتحريمال بيبة وتحريم أصل الموطوء وفرعها عليسه وتحريم أصسكم وفرهه عليها أه (ثمقال) وتحريم وط أختم الذا كانت أملة اه (ثمقال) وانطال خيارالعتبقة وانطأل خياراليلوغاذا كانتبكرا وكالانسمي ووجوت مهرالثسل للفوضة واستقاط حسها نغيتهالاستيفاء مصل مهرهبا على قولهما اه (غمال) ومنعرز وصواقبل الاستبراعلى قول عدالمفتى به اه (نمال) وثموت النسب آه وقد نقلناه في الطلاق (ثم فال فوائد) الأولى لا فرق في الأيلاج من ان مكون صائل أولالكن شرط ان تعسل الحرارة معه كـ ذاذكر وافي امل فعيري فيسائر الابوات الثانية ماثيت للمشفة من الاحكام ثبت لمقطوعها تى منه مقدارها وان لم يبق قسدرها لم يتعلق به شئ من الاحكام و يحتساج الى نقهل كونها كامة ولمأرو المالثة الورمي الدمركالوط في القبل فعد مه الغيل وحرمه ماعرم بالوط فى القبل اه وقد نقلنها ه فى كتاب الطهارة وكتاب الحدود وَكُمَا بِالطِّلَاقِ (مُعَال) الأَفْ مسائل لا يُنبِتُ به حرمة الصَّاهرة أَهُ أَى الوَّدُّهُ فى الديراه (مُمَال) ولا غرج بهاعن كونها بكراف كمنفى سكوتها ولاصل عسال والوطُّهُ فِي القُّبْلِ حَلَالُ فِي الزُّوحِةُ والآمةُ عندعدم مانَّمَ ﴿ إِهُمْ قَالَ ﴾ وفي حامم الفصول ينجامه هافى دبرها بسكاح فاسدلا صب المهر والعدة الوطاء في الدمرلا وجب كال المهرفي الذيكاح الصير ولا تحب العدة لوطلقه ابعده من ف مرخلوة أل ابعة الوط وبشكاح فاسد كالوط وبشكاح صعيم الامسائل الاولى وجوب مهراكل ولأبرادعلى المدمى وتى الصيع بعب المسمى التانية الحرمة اه أى فلابعوزنكاحأمة علىمرة تزوجة بذكاح صهيخلاف الفياسد إه شرح بنكاح فيوجب شرعهاعسلى أصوله وفروعه وضريم أصولها وفروعها عامه

ولأثالهنءن مهرأ وحبذالا فيومسائل الاولى الذمونواذ تمأسلا وكانوأ بدينون بأن لامهر فلامهر الثمانية نمكم صي بالغة شهة فلامهرأ خذامن قواهم في الشالثة ان المولى بعلى عبد درينا انخيامية لووط مربيبة فلامهر ولمأره الآن إه أى ولاحداً يضاكاني شرحها (نمقال) السادسة الوقوف عليه اذاوط الموقوفة ينبغى أنلامهرولمأره السابعة لبائع لووط انجسارية فبل التسليم الحالمنستري وهي في حفظي منقولة كذلك اله أي في الاحدد ولا مهركافي شرحها (مُقال) الثامنة اذا أذن الراهر للرتين في الوطِّه فوطُّ ظامًا الحدل و منهى أن لامهر ولم أره اه أى ولاجدءا مأيضا كماأفاد والشارح وقد نقلنا هذا المجث في كتاب المحدودأيضا (ثمقال) الماسعةالذي يحرم علىالرجل وط زوجته المنكوحة مع بقاء النكاح الحيض والنفاس والموم الواجب وضيؤ وقت الصلاة والاعتكاف وفي كتب الشافيمة أنه بحرم وطء من وحبءلها قصاص وليس بهاحسل ظاهر الثلابحصل حريمنع مناستيفا مماوجب علما اه وقدنقلنا بعص ذلك في كتاب الطهارة وفى سحة بالطلاق (ممقال) العاشرة اذاحرم الوط مرم دواعيه الافي انحيض والنفساس والصوم لمنأمن ويحرم في الاعتمكاف والاحوام مطلقا والظهار والاستبراء اه وقد نقلناه في كاب الطلاق ونقلنا بعضه في كاب الصوم وكتاب المج وكتاب الطهارة (ثمقال) الفائدة المحادية عشراذا اختلف الزوحان فى الوط قالقول لنافيه الافي مسائل الى أن قال الثالثة لوقالت طلقني وعد الدخول ولى كالالمهروقال قسله ولك نصفه فألة وللمالوجوب العدة علما ولدفي المه والنفقة والسكنى فيالعبد وفيحل ينتهاوأرب عسوا هاوأحتماللعبآل فلوحاءت بولدازم معتمل ثبت نسبه وبرجع الى قولهافى تسكميل المهرفان لاعن بنفسه عدنا لى تمديقه هكذا فهمته من كالرمهم ولم أروالا تن صريحًا اه وقد نقلنا ذلك

في كتاب العِلاق (ثمقال) الرابعـة اذا ادْعت المطلقة ثلاثًا ان الثاني دخل بها أى وأنكر الشاني الدُّخول فالقول لها محله اللطاني لالسكال المهر اه وقد تقلناه في كتاب الطلاق (وقال في أحكام العقودمانسه) هي أقسام لازم من المجانبين السيم الى أن قال والصداق اه (مقال) والنكاح الخالي عن الخيارين أى خيارالملوغ والعنق والاولى أن يقال ونكاح السالخ العاقل انحرا مرأة كذلك (مُقَالَ تَكَمَيلُ) الماطل والفاسد عندنا في العماد آت مترادفان وفي الذكاح الكن قالوانكاح الهبارم فاسدعند أي حندفة فلاحيد وباطل عندهما فيحد وفي جامع الفصواين ندكاح الهسارم قيسل ماطل وسقط اتحدلشج فالاشتباء وقيل فاسدوسقط اكحداث بمة العقد اه (وقال في أحكام الفسوخ مانصه) خاتمة جودماعددا النكاح فسفه اذاساعده صاحبه عليه اه وقدنقلناه في كتاب الغضاء (وقال في أحكام آلكامة مانصه) ومافي المسوط من تصويره بقوله به في مكذافقال بعته يتم فليس مراده الاالفرق بين البيه والنكاح في شرط الشهود اه وقدنقلناه في البيوع (مُمَال) ويصم الذَّكاح بها قال في فتم القدير وصورته أن يكتب الماصطم فاذابلغها الكاب أحضرت الشهودوقرأته علمم وقالت ووجت نفسي منه أوتقول ان فلافا كتب الي أيخط في فاشهد وا الى قدر وحت نفسي منه أما لولم تقل مصضرتهم سوى زوجت نفسي من فلان لاينه قدلان سماع الشطرين شرط ومأسماءهم الكتاب أوالتعسر عنه منها قدسمعوا الشطرين أى شطرى المقد مخلاف مااذا انتفها ومعمني الكتاب ماتخطمة أن مكتب زوحسني نفسك فاني رغست فمك ونحوه ولوحا الزوج بالكاال الشهومعتوما فقال هذا كأمي الى فلانة فأشهدوا على بذلك لم يجزني قول أبي حنيفة حتى يعلم الشهود مافيه وجوزه أبويوسف من غير شرط اعلام الشهودهافيه وأصله كاب القاضي الى القاسى قال في المصفى هذا اذا كان بلفظ التزويج أمااذا كان بلفظ الامركقوله زوى نفسك مني لا شــ ترط اعلام الشهودعافي آلكتاب لانها تتولى طرفى المقديعكم الوكالة وتقله من الكامل قال وفائدة الخلاف فيمااذ اجدال وجالكتابة بعدماأشهدهم علىهمن غبرقراءة عليهم واعلامهم عافيه وقدقرا المكتوب المه الكتاب عليهم وقبل العقد بحضرتهم فشهدوا ان هدذا كابه ولم يشهدوا عافيه لا تقبل الشهادة عندهما ولا يقضى بالنكاح وعنده نقبل ويقضى به إماالكتاب فعصيم بالااشهاد وهذا الاشهاد لهذا

وهوأن تقلكن المرأة من البات الكتاب عند جودالزوج الكاب أه (ثم فأل) وفي احارة البزازية أمرا اصبكاك بكتابة الاحارة وأشبهذا ولمصرالعيقد لابنعقذ علاف صك الاقرار والمهر اه وقد نقلناه في كتاب الاحارات (وقال في أحكام ارةمانصه) فاعدةاذا اجمَّه ثالاشارة والعبارة وأمهابنا بقولون إدا ا بارة والتسهية فقال في المداية من ماب المهر الاصل ان المهمي إذا كان من المشاراليه يتعلق العقدمالمشاراليه لانالمج بموحود فيالمشارذا تا والوصف يتبعه وانكان من خلاف جنسه يتعلق بالمسمى لان المعمى منسل الشار اليه وايس بتابيع والتسميسة أبلغ في التعريف من حث انها تعرف السَّاهة والأشبارة تعرف الذاتُّ ألاترى أنءن آشتري فصاعبلي أنه ما قوت فاذا هو زحاج لاستعقد العقد لاختلاف الجنس ولواشترى على أنه ما قوت أجرفاذا هوأخضراً نمقد المقدلا تعادا تجنس اه قال الشارحون ان هذا الاصلامنفق علمه في السع والنكاح والأحارة وسائرالمقود لمكن أبوحنيفة جعل انخل وامخرجنسا واتحر والعمد جنساوا حددا فتعلق مالشاراليه فوجب مهرالثل فهمااذا تزوجهاعلى هذا الدن من انخل وأشار دا العبدوأشارالى حراماوأشارالى حلال فلها كدلال في الاصم اه وقد نقلنا مني كتاب البيوع أيضا (ثم قال) وأماني النكاح فتمال مئتم فاطمة لاستعقدالنكائر ولوكانت المرأة حاضرة فقسال الاساز وحت منتي هذه وأشارالي عائشة وغلط في احمها وقال الزوج قبلت حاز اه أغهلوقال زوحتك هذا الغلام وأشارالي منته الصحة نعو ملاعلي الاشارة وكذالوقال زوجتك هذه العربية فاذاهي عجمية أوهده البحوزفكانت شاية أوهذه البيضاء فكانت سوداه أوعكمه وكذاالخالفة فيحسم وجوها لنسب والمسفات والعلو والنزول اه (وقال في بحث القول في الملك ما نص، وفيه مسائل الاولى أسباب المقلكالمهارضاتُالمـاليةوالامهار اه (نم قال) الشانية لايدخــل في ملك إن شيء بغد مراخته اروالا الارث اتفاقا الى أن قال ونصف الصداق بالطلاق قسل الدخول الكن يسققه الزوج ان كان قسل القبض مطلقا وان كان بعده علىكدالا بقضاه أورضا كماني فتح القدمر اه (ثم قال) العاشرة تملك الصداق بقدوالزوائد لمباقسل ألقيض واغباالبكلام في تنصيف الزيادة مع الاصيل

بالطلاق قسل الدخول وقدذكرنا تفاصيلها في شرح المكنز وقدمنا ان المنصف يعوداني ملك الزوج بالطلاق قدل الدخول وقبل القمض مطلقاو دمده مقضماه أورصاوفائدته في الزوائد اه (نمقال) الحادية عشر في استقرار الملك الملك يستقرني البيع الخيالي من الخيار بالقيض ويستقرا اصداق بالدخول أواتخلوة أوالموت أووجو بالعدة علهامنه قبل النكاخ كاأوضمناه في الشرح والاحسر من زياد في أخد ذامن كالامهم والمرادمن الاستقرار في السيع الامن من انفساخه مالملاك وفي الصداق الامزمن تشطرها لطلاق قسل الدخول وسقوطه بالردة وتقبيل اس الزوج قمل الدخول ولايتوقف استقر اره على القيض لا مه لوه لك إينف هالنكاح ولافرق بين الدين والعين اه وقد نقلنا بعضه في كاب السوع (ثم قال) الثانية عشر الملك أمالله بن والمنفعة معاوه والغالب أولاء من فقط أوللنفعة وقط كالعبد الموصى يمنفعته أبدا ورقبته الوارث الى أن قال ولمأرح كم كابته من الماك الحانقال وحكروط الماك وينبغى أن يحسله لانه ماسع المك الرقية وقده الشافعية بأن تكون عن لاتحسل والافلا اه وقد نقلنا بقيته في الوصايا (وقال في جداً جمّاع الفضيلة والنقيصة مانصه) ويقرب من هذه المسائل بعض خصال الكفاءة تقابل المعض فالمالم العجى كفؤ للعربية ولوشريفة وعلمية لابل نسمها وكذاشرفها اله (وقال في بحث القول في غن المثل مانصه) ومنها قعة الصداق اداتنه ف بالطلاق قبل المسيس وكان مالتكاولم أرمصر عداوينهان وتسريوم القضاءيه أوالتراضي لماقد مناايه لايعود الى وللث الزوج النصف الإباحـدهمااذا كاربعـدالقيض أه (وقال) في بعث القول في مهرالشل الاصل في اعتباره حديث بروع بنت واشق وبينا في الشرح ما هووي وهن وهد مر واغماالكلام دنمافي المواضع التي يحب فيهما فيعب في الني كاح الصيم عند عدم التسمية أوتسمية ممالا يصلح مهرا كالخر والخزير وانحر والقرآن وحدمة زوج يم وزكاح أمرى وهوز كاح الشغار ومجهول المجنس والتسمية التي على خطر وفوات ماشرطه لمام المنافع بشرط الدحول فىالكل أوالموت وأمااذ اطلقها قدله فالمتعمة ولايتنصف وفي النكاح الفاسد مدالد خول وفي الوطه بشبهة ان لم يقدر الملك سابقا كما في أمة ابنه اذا أحملها فلامهر علمه اله وقد ثقلنا دلك في كاب المتقوفي كماب الحدود (ممال بيان ماية مدفيه المهر بتعدد الوط

ومالايتعدد)أما في النكاح الصبيح فحوله أبوحنيفة منقه عاعل عدد الومامّات تقدر مراولا يتعدد كالايت مددوطي الاب جارية ابنه اذا لمقبل وكذا بوط السيد مكاتبته وفيالنه كاحالفاسد ويتعدد يوطئ الابن حارية أبيه أوالزوج حاربة ام أنه وافتر والدالصدرالشهد بالتعدد في انجار بذالمشتركة وتمامه في شرحنا على الكنزاه وقد نقلنا وفي كاب العتى وفي كاب الحدود (م قال تنسمه)عب مهران فبمبااذازني بامرأة ثمتزوجها وهومخيالط لمبامهرا شبل بالأول والسمي مالعقد ومهران ونصف فبمالوقال كلماتز وجتك فانت طالق فتز وجها في يوم واحد اللاثمرات ولوزادما تن ودخل بهافي كل مرة فعليه خسة مهور ونصف ويسانه في ذاوى قاضعان الم وقد نقلناه في كان العلاق وفي كاب اتحدود (وقال في حث أحكام المحدمانصه) و يستعب عقد النكاح فيمه اله وقد نُقلناه في كتاب الصلاة (وقال في عشما افترق فيه المحيض والنفاس مانسه) ويكون به البلوغ والاستبرأ وون النعاس اه أي فان البلوغ في صورة النفاس مضاف الى الحبل لَاالَى النَّفَاسِ وَقَدَنَقَلْنَا مَنْ كَابِ الطَّهَارُةُ وَفَّى الْحَظِّرِ (وَقَالَ فَي جَتْ مَاا فَتَرَقَ فَيه الزوجة والامة)لاقسم للا مم يخــلافها ولاحصراء ـ ددالاما بخ للاف الزوجات ولاتقدرنفقتها بخلاف الزوجه فانها بحسب عالهما ولايسقطها النشوز بخلاف الزوجة ولاصداف لهاج لاف الزوجة اه وقد نقلناه في كماب الطلاق (وقال في عثأما امترق فيه النكاح والرجعة إلا يصم الارشه وديخ للفها لايد فيسه من رضاها علافها لامهرفيه المحلافه لاتصم الآل تدة بحلافه اه وقد نقلنا في كتاب الطلاق (وقال في آخرالفن الثالث ف الفرق والجمع مانصه) وكذا النه كاح يدخله الاحكام الخمس اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق وفي الجنا مات بقيته (ثم قال) فائدة اذابطل التي بطل مافي ضمنه الى ان قال وقالوالوجد دالنكاح بمنكروحته بمهر لميلزمه فقلت لان الدكاح الثسانى لم يصع فلم يلزم مافى ضمنه من المهر وقداستثنى فى القنية مسئلتين بلزم فيهم الوجدد الريادة لالاحتياط ولوقال لها ايرتيني فاني أمهرك مهراجديدافابرأته فددلهامهرافيلرما تجديد في هذه الصورة اله (وقال فى فى الالغازمانصه) النكاح أى رجل زوج ابنته من كفؤ ولم ينفذ عند ألامام فقل الاب السكران اذا زوجها بأقل من مهرمناها أي امرأ أأخذت الائة مهور من ثلاثه أزواج في وم واحد فقل امرأة حامل طلقت ثم وضعت فلها كال الهريم

نزوجت وطلقت قبل الدخول ثمتزوجت نمات أي رجل ماتءر أرسم نسوة واحدةمنهن تطلب المهر والمراث والثانية لامهر لمياولامبرأث والثالثية لميالمهر دونالميراث والرابعة لمسأ المبراث دون المهر فقل هوعد ذروجه مولاه أمته ثم أعتقه غمز وبهرونصرانية أى صغر بوفف النكاح على المازته فقل المكاتب الصغيراذاز وجهمولاه أى أبزوج ابنته فلمرض الولى فبطل فقل العبد أى جاعلا وجب المصاهرة فقل جاع الصغير والميتة أي مطلقة ثلاثاد خسل بها الثباني ولمقل فقل اذاكان العقدقاسدا أي معتدة إمتنعت رجعتها ولمضل لغبره فقلاذا اغتسلت وبقبت لمدة بلاغسلاه وقدنقلنياه في كماب الطلاق (وقال فى فن الالغاز في جث الطلاق مانصه) أى رجل له امرأ تان أرضعت احدًا هما احرمت الاخرى عليه وحدها فقل رجل زوج ابنه الصف رأمة فاعتفت فاحتارت نفسها فبروجت مالتح وله زوجة فارضعت الصى الذى كان زوج ضرتها بلنهذا الرجل ومت ضرته اعلى زوجها لانه مسارا بنه من الريناع فصارمتزوحا مليلة ابنسه فلابحو زاه وقدنقلنها في كاب الطلاق (وقال في فن الالغاز في بحث المبيع أى رجّل باع أباءوصم حلالاله فقل رجل أدبّ لعبده ان يتزوج حرة فنعل فولدت ابنا وماتت فورعها يتهافطالب الانمالك أبيده عهرامه فوكاه المولى فيسمأيه واستنفاه المهرمن ثمنه ففعل حازاه وقد نقلناه في كاب السوع وكاب العتق أي رحيل اشترى أمة ولا تحيل له فقل إذا كانت موطؤة أبهه أوابنه أومجوسية أواخته من الرضاعة أومطلقته بثنتى اه وقد دنقلناه في كاب السوع (وقال فى فن انحيل مانصه) السادس فى النكاح اذا ادعت امرأة نسكاحا فأنكر يهنة ولاعمن علمه عندالأمام لاعكنها التزوج ولأيؤمر يتطليقها لانه يعسرمقرا والنكاح فاتحيلة ان يأمره القاضى ان يقول آن كنت امرافى فأنت طالق ثلاثا ولوادى أ-كاحها وأنكرت فانحيلة في دفع اليمين عنها على قولهما ان تنز و جرباً حر واختلف في صدة اقرارها بسكاح غائب والحبلة في صدهبة الابشيئا من مهر ينته الزوج إنهاان كانت كهرة فانه مهدله كذا باذنهاعلى إنهاان أنكرت الاذن فأناضا وتركيصم وانكانت صغيرة يحيل الزوج البنت بذلك القدرعلى الابان كانمليا فيصع ويبرأ الزوج وان أرادان بروج مبده على ان يكون الامراء مزوجه على أن أمرها يبدالمولى يطلقها المولى كلساأراد واذاخافت المرأة الاخراج

من بلدهاتنز وجهعلي مهركذاعلي ان لايخرجها من ملدها فاذا أخرجها كان لمـ تمهام مهرمنلها أوتقرلابهماأ وولدها يدين فاذاأ واداخرا جهامنعها المقرله فانخاف المقرله ان صلفه الزوج الله عليها كيد اماعه امذلك المال ثداما فاراحلف لامأة والاولحان تشترى شيئامن تثنىه أوتكفل لهليكون على قول الكل فأنعدا يخالف فىالاقرار أرادان يتزوجها وخيف من أولما ثهيا توكايه ان مزوحها من ثم تقول محضرة الشهودتر وحت المرأة التي حعلت أمرها الى مصداق ك كذا -وزه انخصاف ان كان كفؤا وذكرا محلواني ان الخصاف رحدل كسرفي العيلم يصح الاقتدامه ولوادعت عليه مهرها وكان قددفعه الىأيها وخاف انكارهما ينكرأ صل النسكاح وحازله الحلف أنه ماتز وجهاعلي كذا قاصدا اليوم والاعتبار لنمته حمث كان مظلوما حلف لايتز وج فانحيلة ان مزوجه فضولي ويصره مالفمل وكذالا تتزوج ولوحلفلابزوج بنته فزوجها فضولى وأحازه الاتالمصنث اه وقد نقلنا مصفى كتاب الاعبان (وقال في الفن السادس فن الفروق مانصه) كتاب النكاح شت مدون الدعوى كالطلاق والملك السبع وتعوه فلاوا لفرق ان الذكاح فيه حق الله تعمالي لان المحل والحرمة حقه تعالى بخلاف الملك لانه حق العبداه وقدنقلنا في كتاب الطلاق وفي كتاب البيوع وفي كتاب الدعوى (ثم قال) الابقيض صداقها قبل الدخول وهيبكر بالغة لاقبض ماوهبه الزجلسا ولوقيض لما كان له الاسترداد والفرق انها تسقعي من قيض صداقها في كان أذنا دلالة تخلافها في الوهوب اه وقد نقلناه في كتاب الهدة (مُ قال) لومس ام أة بشهوتهم أصولهاوفر وعهاان لمينزلوان أنزل لالان الاول داع للعسماع فأقيم المه بخلاف المانى مسالدير توجب رمة المصاهرة لاجهاء الأن الاول داع الى الولد لا الشانى تزوج أمة على انكل ولدتا عده وصع النكاح والشرط ولواشتراها كذلك فسدلان الشاني خسده الشرط لاالاول أه وقد نقلنه أه كتاب البيع وفى كتاب العتق (وقال أيضافي الفن السادس في عد العلم الاق مانصه)تقسل الزاوج المعتدة من ماثن لا معرمها ولها النفقة وحال قمام النكاح بخلافه لعدم مادفته النكاح في الاول بخلاف في الشاني اه وقد نقانه افي كتاب الطلاق (مُقال في الفن السادس في جث الطلاق مانصه) يقع الطلاق والعتاق والابرا والتدبير والنكاح وان لميعلم المفى بالتلقين علاف البيع

والمبة والاحارة والاقالة والفرق ان تلك متعلقة بالالفاظ بلارضا يخلاف الثانية وقد بقاناه في كتاب الطلاق (وقال أخوا الراف في تكملته الفن السادس. في كَتَابُ الْوِكَالَةُ مَا نَصَهُ) الْوِكَدِلِ إِشْراً ﴿ ثِينَ إِمِينِهِ لُوا شَيْراهُ لِنَفْسِهُ لا إِصْهِ الْآادُ اخَالَفَ في الثمن إلى خسراً والى حنس آخرغيرالذي سمياه والوكيل مذيكا حامراً وبعينها وجهامن نفسه صعم لائه فيه سقيروم عبر اه وقد نقلناه في كتاب الوكالة (وقالَ أَخُوا لَوْافُ أَيضًا في التَّكُمُلَةُ المُـذِّكُورَةُ فِي كَتَابُ الْاحَارَةُ مَانُصُـهُ) أحردابة لبركهما آلى وقت موته لابحو زولونسكمه كمااني هذا الوقت بحوز والفرق أن التأيُّه دسطُلُ الاحارة بخلاف النكاح اله وقد تقلنا ، في كتاب الأحارة (وقال أخوا اواف في التكلة المذكورة من كتاب المكات مانصه) كاتب عمله على سدت ولوتزوج أمة عدلي فهتها حاز والفرق ان الكذابة تفسد بالشرط والنكاح والحلم لااه وفد نقلناه في كتأب العنق (وقال أحوا لمؤلف في التكملة ذ كورة في كتاب الاكرام مانصه ولوا كره في على الارضاع بنبت حم الارضاع اه وقد نقلناً في كتاب الاكرا و (وقال المؤنف في القن السابع فن الحكايآت مانصه) الماجلس أبو يوسف التدريس من غيراء للام الامام الاعظم فأرسل المه أبوحندفة رحيلا فسأله عن مسائل خسية الى ان قال الخامسة أمولد لرحيل تزوحت بغيرأذن مولاها فياتها وليوفه بالتحب العدة من المولى فقيال تحب فخطأه فقال لاتحب فخطأه ثمقال انكان الزوج دخر بهالاتحب والأوحيت اه وقدنفاناه في كتاب الطلاق (وقال في الفن السابع أينسا مانصه) وكان الامام حارة لما غلام أصاب منهاما ، ون الفرج فيلت فق آل أهلها كيف تلدوهي بكرفق ال الامام هـ ل لهـ أحـ د تئن به فالواعتهـ ا فقـ ال تهب الغلام منهائم تزوجها منه فأذا أزال غدرتهاردت الغلام الهيافسطل النيكاح اه وقد نقلناه في كتاب العلاق (وقال أيضا في الفرا لسابه مانصه) وكان أبو منيفة فيولهمة فيالبكوفة وفهماعليا واشراف وقدز وج صياحها النيسهمن اختىن فغلط النسا فزفتكل بنت اتى غير زوحهاودخل بها فافتي سفيان فقضها على كل واحدمنهما ما الهر وتعتدوتر جعكل الى زوجها فسيتل الامام فقال على " بالفلامين فأتى بهمأ فقال ايحب كل مذكران يكون المماي عنده قال نعم فقال أحكل متهماطلق التي تحت أخبك ففعل ثمأمر بقبديدا لنكاح فقام سفيان فقيل

ا و وقد نقلناه في كتاب الطلاق (مُم قال في وصية الامام لا بي يوسه مَانْصَهُ) ولانكثرالكلام في بيتك معامراتك في الفراش الاوقت ماجتك الير رذاك ولاتكثرمه بهاواسها ولاتقربها الابذكرالله تعسالي ولاتنكلم بالرنساء سنمدها ولامأم انجواري فانهاتند طالمك في كالرمك ولمك اذا تكامة تعنالر حالى الاحانب ولأنتزوج امرأه كان لمسابسل أوأب مأو بنثان قدرت الابشرط أن لايدخه لماما أحدمن أقاربها ف تمال مدعى أبوهاان جسم مالمساله وانه عاربة في مدهـ واماك أنترضى أرتزف فى بيت أبيرا فانهم بأخدذ وبأموالك ويطمعون فيهاغاية الطمع واماك أن تتزوج بذات المنبن والمنسات جمعالمال لهموتسرق من مائك وتنفق علمهمفان الولدأ عزعلها منك ولاقا دة ولاتتزوجالابعدآن تدلم انك تفدرعل الق كورة (وقال في كتاب الجمانصه) معه الف درهم وه و فعده الجج ولأيتز وج اذا كان وقت خروج أهل ملده فان كان قعله ع الاحكام من الشهادة والزكاة والقصاص والمناكمة أه (وقال في كتاب العتاق مانصه كالتأقبت الى مدة لايعيش الانسان الهاغالبا تأبيد معنى في التدبير على الهنتار فبكون مديراه طلقاوفي الإجارة مفسيد الي تحوماً للة سينة الإفي النبكاح بت فيفسد اه وقد نقاناه في كتاب الاجارة (وقال أيضا) المتكلم بمالا يعلم معناه يلزمه حكمه في الطلاق والعتاق والنكاح والتسديير اله وقد نقلناه في كتاب الطلاق (وقال أيضافي كتاب العتق مانصه) المدير فيزمن سعايته كالمكاتب المكانب كإفيالكافي وفرعت علمه لامعوز نكاحه مادام سعي أنيأول كأباليبوعق محث الجلمانصه) ولمأرحكم مااذا حلت أمة كافرة لىكافر من كافرة أسلم هل يؤمر ماليكها بديمه الصير ورة الحل مسلما بالسلام اليه والحال أن السلام الم الم الم قال أيضافي كاب البيوع في بحث العبرة للعني

لاالاافاظ مانصة) ولوراج مهابلفظ النكاح صحت لامني ولونكها للفظ الرجعة صيرأ سنا اه وقدنقلناه في كتاب الطلاق (ثمقال في البعث المذكورمانصه) وسنعقد التكاح بمايدل على ملك المين العسال كالبيسع والشراء والمبة والتمليك اه (وقال أولكاب البيوع أيضافي بعث الجلمانصة) ويثبت نسبه اه قال شارخه أى المحل من ذي القراش أو السيد اله وقد نقلناه في كتاب الطلاق (ثمقال في كتاب البيوع أيضامانصه) كلعة ــدأعيد وحــد فان الناني ما طل فالصطريعدالصلم ماطل كافي جامع الفصولين والنه كاح بعدا لنهكاح كذلك كافي القنية اه وقد نقلنا بعضه في كتاب الصلح (ثم قال) الحقوق المجردة لا مجوز الاعتباض عنها الى أن قال ولوما مجاحه مدى زوجتيه بمال الترك نوبته الميلزم ولاشي لما اه وقد نقلناه في كتاب الصلم (مُمَال أيضافي كتاب السوع) العقد الفاسداذا تعلق به حق عبدازم وارتفع الفساد الافي مسائل آخر فاسدا فالجر المستأجر صحيصا فللاول نقضها والمشترى من المكر ولوباع صحيصا فللمكره نقضه والشترى فاسدا اذاآ جرفللمائع نقضه وكذا اذازوج آه وقدنقلناه في كتاب الاحارة (ثمقال أيضافي المبوع مانصه المشترى اداقيض المبيع في الفياسد ماذن ما أمه ملكه و شت له أحكام الملك كلها الافي مسائل لا على له أكله ولالدسه ولاوطئهالوحاريةولووطئها ضمنء قرها ولاشفقة تجاره لوكان عقار اكخامسة لايجوزأن يتزوجها البائع من المسترى كإذ كرنا وفي الشرح اه وقد نقلنا بعضه فى الحظر وكتاب الشفعة (وقال فى كتاب الكفالة في محث الغرور لانوجب الرجوع مانصه) وكذالوأ خرورجل أنها حقفتز وجها تمظهرت عملوكة فلارجوع بعمة الولدعلى الخدر الافئ الأن الاولى اذا كان مالشرط كالوزوجه امرأة على أنها مرة ثم استعقت فاله برحم على الخبر بماغرمه للسقى الخ وقد نقلناه في كتاب الدَّءوي وكتاب السوع (وقال أيضافي كتاب الكفالة مانصمه) لا يلزم أحد احدارا حدالافي مسائل اليأن قال الرابعة ادعى الاب مهرا بنته من الزوج فادعى الزوج أنه دخل بهاوطاب من الاب احضارها فان كانت تفرج في حواقيها أمر الاب القياضي باحضارهما وكذالوادعى الزوج عليماشه ثاآخر والاأرسل البهما أمينامن أمنائه ذكره الولوانجي اه وقدنقلنآه في كتاب الدعوى (وقال في كتاب القضاء مانصه من عليه حنى إذا امتنع عن قضائه فاله لا يضرب ولذا

قالوا ان المدنون لايضرب في انحيس ولا يقيدولا بغل قلب الافي ثلاث اذا امتنع عنَّ الْأَنْفَاقَ عَلَى قُرَّيبِهِ كَمَادُكُرُوهُ فَى النَّفِقَاتُ وَاذَالْمُ يَقْسُمُ بِينَ نَسَائُهُ وَوَعَظَ فَلْمُ يُرِّج كذافى السراج الوهماج من القسم واذا امتذع عن كفارة الظهارمع أدرته كماصرحوابه فىبآبه والعدلةانجسامعة أناكحى يفوت بالتأخسيرفيهسا لان القسم لايقضى وكذا نفقذا لقريب تسقط بمضى لزمن وحقهافى انجساع يأون مالتأخسر خلف إله وقدنقلناه في كتاب العلاق (وقال في كتاب القدامانسه) لقضاء بقتصرعلي المقضي عليه ولايتعدى الي غبره الافي جسة فغي أربعية بتعدي الى كافةالناس فلاتسمع دعوى أحدفيه بعده في الحرية الاصلية والمنسب وولاء العتاقةوالنكاح كافي آلفتاوى الصغرى اه وقدنقلناه فى كتاب العتق وكتاب الطلاق (وقال أيضافي كذاب القضاء مانصه) اختلاف الشاهدين مانعمن قمولها ولايدمن التطابق لفظا ومعيني الافي مسائل الى أن قال الثانية في المهراذا اختلفافي مقداره يقضى بالاقــلكافي المزازية (ثمقال) الرابعة شهدأ حدهما مالنكاح والاسمر بالتزويج 🐞 (وقال أيضافي كتاب القضا ممانصه) كل موضع غرى فيدوالو كالة فان الوله ينتصب خصمًا عن الصنغير ومالا فلا فأنتصب عنه فى التفريق بسيب الجب وخيار الملوغ وعدم الكفاءة ولا ينتصب عنه في الفرقة والاباء عن الاسلام واللعبان كذافي ألهيه ط اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق وقال فيه أيضا) القاضي اذا قضى في معتهد فيه نفذ قضاؤه الافي مسائل الى أن قال أوبعة أكاح مزنية أبيه أوابنه عندأى وسف أوبعة نكاح أم مزنيته أوبنتما أوبنكاح المتعة أوبسة وطالمهربالتقادم اه (وقال في كتاب القضاء أيضًا مانصه) القضاء الضمني لايشـ ترطله الدعوى واتخصومة الى أن قال وعلى هـ ذا مهدا ان فلانة زوجة فلان وكات زوجها فلانا في كذاعلي خصم منكر وقضي بتوكيلها كان قضاء بالزوجيــة بينهــماوهى عاد ثة الفتوى اه وقــدنقلناً ه في كتاب الوكالة (مُمْقَالُ فيـه أيضام نصه) فعل القاضي حكم منه فليس له أن يزوج اليتيمة التي لاولى لمسامن نفسه ولامن ابنه ولاممن لاتقدل شهسادته آله اه (نمقال) الافي مسئلة الى أن قال وفيمااذا أذن انولى للقاضي في تزويج الصفعرة فزوجهاالقاضي كان وكيلافلا يكون فعدله حكماحتي لورفع عقده آلي مخالف كانله نفضه كذا في القاسمية اه (وقال) أيضا في كتاب القضاء تقبل

لنمادة حسمة ولادعوى في طلاق الرأة الى أن قال وحرمة المسلمرة الى أن قال والنكاح يثدت مدون الدعوى كالطلاق لان حل الفرج وحرمته حق القد نعالى فازئبوته من غير دعوى كذافي فروق الكرابيسي من النكاح اه (مُمَالُ فيه أيضا تقبل الشهادة حسبة بلادموى في ثمانية مواضع الى أن قال وحومة الماهرة اه (نمقال) وعلى هذالاتسمع الدعوى من غير من له المحن فلاجواب افالدعوى حسبة لاقعوز والشهادة حسبة بلادعوى باثرة في هذه المواضع اه (ثمقال) واعلمان شاهدا نحسسة اذاأ نرشهادته بلامذريفسق ولاتفيل شمادته نصواعليه فيانحدودوطلاق الزوجة وعتق الامة وظاهرمافي القنية انه في الكل وهي في الظهيرية والبتيمة وقد الفت فيهارسالة اه (وقال فيه أيضا) الجمالة فالمنكوحة تمنع العدنوق المهران كأنت فاحشية فهرالشيل والأفالوسط كعيد ا ه (وقال في كتاب الاقرارمانسه) من النالانشاه النا الاخباركالوصي والولى اه أى الولى في النكاح فانه لوأ قر الولى بالنكاح ملى الصفر لمصر الابشهود أوتصديقه بعدالبلوغ عندالامام وفالايصدق كذانى شرحها أروفال في كمناب الأقرار أيضا مانصـه) اذا تعددالافرآر عوضه من يلزمه الشيئان الافي الاقرار مالقتمل لوقال قتلت أبن فلان نم قال قتلت ابن فلان وكان له ابنيان وكذا فىالمدد وكذافي انتزويج وكذافي الافرار ماتجرا حقفه ي ثلاث كافي مندة المفتى اه وقدنقلناه في كتاب الجنايات (ممقال فيه أيضا) ادا أقربالدين بعد الايراه منه لم يازمه كما في التتارخانية الاآذا أقرار زوجته بمهر بعد هينها له المهزع لي مأهوا لهنتار عندالفقيه ومحمل زيادةان قبلت والاشمه خلافه لعدم قصدها كإفي مهر الهزازية واذا أقربان لماني ذمته كدوتماضية فغي فتباوى الهداية انها تلزمه وأكن ينسفى القاضي ان يستفسرها اذا ادمت فآن ادعتها ولاقضأ ولارضالم يسه مهاللسقوط والاسعمها ولايستفسرالمقراه يعنى فاذا أقرمانهما في ذمته حل على انها يقضاه أورضا فيلزمه اللهم الااذاصدة قت المرأة أنها مغيرة ضاءأو رضا بعداقرارها لمطلق فيندغي ان لا يلزمه اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق (وقال في كاب الصلح مانه مه اذا استعق المسالح عليه رجع الى الدعوى الااذاكان عما لايقبل النقف فانه يرجم بقيمته كالقصاص والعنق والنكاح والخلماه (وقال في كاب الداينات) القول الملك في جهة القاسك الى ان قال ولواد عي الزوج ان

المدفوع من المهر وقالت هدية فالقول له الافي المهيأ المركل كذاني حامع الفصوليناه وقدنةلناه في كماب الدعوى (وقال) فيه أيضا وفي مداينات الفنية أحالت أنسانا على الزوج على ان يؤدي من المهرثم وهبت المهرمن الزوج لا يصيح قال أستأذنا وله ثلاث حسل احداها شراقتني ملفوف من زوجها مالمهر فسل المسة والتانية صلحانسان معهاعن المهر شئ ملفوف قدل الممة والثالثة هدة المرأة المهرلان صف راما قبل الهسة اله وفي الاخبرة نظريذكره في أحكام الدن من المجمم والفرق اله وقد نقلناه في كاب الهية وكاب الموالة (وقال فيه أيضا) إذا أقربان دينه الفلان مع وحل على أنه كان وكيلاءنه ولمذاكأن حق القيض لأغر و سرأ المدنون بالدفع الى أمهما كان كافي الخلاصة والبزازية الافي مسئلة هي مااذاقالت الرأة المهرالذي لى على زوجى افلان أولوالدى فانه لا يصفح كان شرح المنظومة والقنية وهوظ هرلعدم امكان حله على انها وكملة في دا المهركمالا يخنى وانحيلةنى أن المقرلا يصبح قبضه ولاابرا ؤءمنسة بعدا قراره مسذ كورنى فن انحيلمنه اه وقدنقلناه في كَاتَّ الافرار ﴿ وَقَالَ فِي كَابِ الْمُمَّةُ) تَلَمُكُ الْدَينُ مِن غير من علسه الدن باطل الااذاسلطه على قبضه ومنه لو وهمت من ابنها ماعلي أسه لما فالمعتمد العمة التسليط اه (وقال في كاب الحجر والمأذون مانصه) السفيهة اذا تنفسهامن كة وصعرفان قصرت عنمهرمثلها كان الأولياء الاعتراض اه (وقال فيه أيضا) وقال آلزيلي وغيره من باب المحالف اذا اختلف الزوحان في قضى الزبرهن فانبرهنا فنشهدله مهراللسل لمتقبل بينته لأنهساللأ ثبات لماالظاهر لمتفيلاه وقدنقلناه في كاب الدعوى والشهادات (وقال في كتاب الأكراه) أكره على النه كاح بأكثر من مهر المشل وجب قد دره وَ بِطَلْتُ الزَّمَادَةُ وَلَارَجُوعَ عَلَى الْمُكَرِّهِ بِشَيَّاهُ ﴿ وَقَالَ فِي كَابِ الْغَصْبِ } المباشر صامن واناريتهد والمتسب لاالااذا كان متعدا الوان قال ولوارضعت الكسرة الصغيرة لم تضمن نصف مهرالصف رة الابتهدالافسادمان تعدر بالنكاح وبكون الارضاع مفسداله وانتكون لغسرحاجة والجهل عندنا معتسر لدفع الفساد كاني رضاع لمدايدا ه وقد نقلناه في كاب الطلاق (وقال في كاب الحظر)يكره معاشرة من لا يصلى ولوكانت زوجته الااذا كان الزوج لا يصلى لم يكر والرأة معاشرته كذا في نفة أن انظهر يداء وقد نقلناه في كاب الطّلاق (وقال في كاب الرصا بامانصه)

وصرح أيضافي الكافي قديل القسامة مان المدير في زمن سعانته كالمكاتب عنده وحمد يون عنده ما الى ان قال وعلى هذاليس للديرة تزويج فسها زمن سعايتها لان المكاتبة لا تتزوج نفسها وعنته همالم اذلك لانها حرة وقد أفتيت به اه وقد نقلنا بقيته في كاب المجنايات فراجعه وفي العتق (وقال) في كاب الفرائض الارث يجرى في الاعيان وأما المحقوق فنها ما الايحرى فيه كق الشفعة الى ان قال والمدكاح لا يورث اه (ثم قال) فيه أيضا المجدك الاي أحد عشر مسئلة الى ان قال السادسة في ولا ية الانكاح لو كان المصغير أخ وجدة فعلى قول أبي يوسف قال السادسة في ولا ية الانكاح لو كان المسغير أخ وجدة فعلى قول أبي يوسف يشتركان وعلى قول الامام يحتص المجد ولوكان مكانه أب احتصا تفاقا اه الانكاح مع العصبات ولا علك التصرف في مال الصغير اه (ثم قال فيمه أيضا) وصى المتكام الافي مسائل الى ان قال السابعة لا يلى الانكام بخدلاف الاب وحى المتكام الوصايا (قال صاحب الاشباه)

* (كَاب الطلاق أي والرضاع والحضانة والنسب والنفقة)

السكران كالصاحى الافى الاقرار بالمحدود الخدالصة والردة والاشهادي شهادته كذافى خلع الخدانية اله وقد نقلناه في حكتاب المجهادوكتاب المحدود وكتاب الشهادات (ثمقال) الندا والمأعلام فلايشت به حكم الافى الطلاق بساطالق وفى المتق باحراه وقد نقلناه فى كتاب العتق (ثمقال) وفى المحدود بازاندة وفى التعزيز بأسارق اله وقد نقلناه فى كتاب المحدود (ثمقال) في فرع على الاول مالوقال مجاريته باسارقة بازاينة بالمجنونة و باعها فطعن المشترى قول البائم لايرده الانه الاعدام الالتحقيق اله وقد نقلناه فى كتاب الدوع وكتاب المحدود (ثمقال) ولوقال لزوجت باكافرة لم يفرق بينهما كذا فى المحامع ولد الملاعنة لاينتنى نسبه فى جديم الاحكام من الشهادة والزكاة والقصاص والمناكة والعتق بمك القريب الافى حكمين الارث والنفقة كذا والقصاص والمناكة والعتق بمك القريب الافى حكمين الارث والنفقة كذا في المداش اله وقد نقلنا هد ما المائم من فوجد الشرط وفي الذاكان يو وبا لافى مساثل اذا على الطلم اولى ما لاق وقيماذاكان عنينا بؤجل بطلم افان لم يصل المنه يقرق بينهما بطلم اولى ما لاق وقيماذاكان عنينا بؤجل بطلم افان لم يصل المنه يقرق بينهما بعاله المائم المائم عندا بالمنات المائم المائم المائم المائم المائم المائم المائم وقيما المائم وقيم المائم وقيم المائم المائم المائم وقيم المائم المائم

فرق بينهما بخصومة وليم وفعمادا أسلت وهوكافر وأبي أبواه الاسلام فانه يفرق بينهماوهي طلاق الصبي لايقع طلاقه الااذا أسلت فعرض عليه مميزافأبي وقعالطلاف على الصحيح وفيم اأذا كان مجبوبا ففرق بينهما فهوطلاق على الصير وتؤهل لدلكونه مستفقاعلمه كعنق قريه كمانىءنين المعراج اهروقم ا. في كتاب العنق (ثم قال) المعلق مالشرط لا ينعقد سـ مدالله عال والضاف منعقدفي الطلاق والعتاق والنذر فاذاقال أنت حرغد المعلا بيعه الموم وملكه أذاقال اذاحا فعداه وقدنقلنا في كتاب المتن (ممقال) ولوقال لله على أن أتصدق بدرهم غداماك التجيل بخلاف اذاجا غداه وقد نقلناه في متاب الاعمان (ثمقال)الامسئلتين فقدسو وابينهما الاولى في ايطال خيارااشرط قالوا لا يضم تعلن أبطاله مالشرط وفالوالوقال اذاحا عدفق دأوطلت خساري أوقال أنطلته غدا فح أغد يطل خياره كذا في خيار الشرط من الخانية اهم وقد نقلنا. في كة اب المدوع (ثمَّ قال) الثنيازية قال الفقيه أبوا للمث والأسكاف لوقال آحرتكُ غداأ واذاجا عذفه مآجرتك معتمع أن الاجارة لايضع تعليقها وتقمع اضافتها ١٨ وقد نقلنا ، في كتاب الاجارة (ثم قال) ومن فروع أصل المسئلة ما في أيان المجامع لوحاف لايحلف ثمقال لها أذاحا غدفأنت طآاق حنث سخلاف أن دخلتُ اه وقد نقلنـــا ه في كتاب الايمـــان (ثم قال) وفي اتخانية تصع اضافة فسيخ الاحارة المضافة ولا يصيح تعلقه اه وقد تقلناه في الأحارة (ثم قال) طلب الرأة الخلعبوام الااذاعلق مالاقهاالماش شبرط فشه دوانوجوده فلميقص بهافعلمهاان تحتياط فيطلب الفداء للفيارقة القول له إن احتلفا في وجودا لشرط فم الاءملم منحهتها الافي مسائل لوعلقه بعدم وصول نفقتها شهرا فادعاه وانكرت فالقول لهماتى الممال والطلاق مهلى الصيركمانى اكخلاصة وفيم الداطلقها للسنة وادعي جماعها في الحيض وانسكرت وقعما إذا ادهى الولى قير مانهما بعد المدّة فيهما وانكرت وفهمااذاعلق عتقه بطلاقها ثمخ يرهاواديمي انهما اختارت يمد المجلس رهي فيه كما في المكافى اه وقد نقلناه في كتاب العتنى (ثم قال) اذاعلقه بفعلهاالقلى تعلق بإخبارها ولوكاذية الااذاقال انسررتك فأنت طالق فضربها فقالت سررتم يقع كمافى انحانية من الطلاق اذاعلقه بمالا يعلم الامنها كحيضها فالقول لها فيحقها وإذاعلق عتقها يمالا يعلم الامنه فالقول له على الاصم كقوله إ

لامتدان احتلت فأنت حرفقهال احتلت وقعما خماره كإفي الهيط وفرق بينهما في الخانية بامكان النظرالي نو و جالمني بخلاف **الدم انخــار ج** من الرحماه وقد نقلنما في كتاب المتق (ممقال) كرورالشرط الااماوا مجزاء واحد فوجد الشرط طلقت واحدة ولوتعد دانجزاه تددالوقوع كمافى اكخاسة ولوطلقها ثم عطفهامع أخرى الواوأو بتمأوالفاء طلقت الاولى ثنتين والاخرى واحددة ولوطاقهاتم أضرب وأثنته لمسالا يتعددالامالنية ولوجيم الأولىمم الاخرى في الاضراب تعدد على الاولى اذا أدخل كلية أوفى الايقاع على امرأتن وأعقبه بشرط فان التعمن له بعدوجود الشرط اداطاق تم أتى بأوفآن كان مابعد أوكدنما وقع بالاول والآلا كر رالشرط ثم أعقيسه جزا واحدا تعددالشرطالا انجزاه ولوذ كرامجزاه بن شرطين الشرط لاامجزاه كل إم أه أتر وحها حنث بالميانة عند دهما خلافا للناني ومه أخذأ واللث متكر الحزامشكر والشرط كلبادخات فكذا كلباقعدت عندك فكذافة مدساعة طلقت ثلاثا كلااضر متك فضر بهابد مه طلقت ثنت منوان مكف واحدة واحدة كلماطالقتك فطلقها وقمرنتان كلما وقع علسك طلاقي فطلقهاطالةت ثلاثا وسظ الشرط بين طلاق من تنجزا شانى وتعلق الاول ذكر منادي. دهرطوحزاءتمناديأخوي تعلق طـلاق الاولي و سنوي في الاخوى ولو بدأبالندا الواحدة ثمذكرا اشرط وانجزا مثمنادي أحرى فاذا وجدا الشرط طلقتها كلمة كل في التعلم عندعدم امكان الاحاطة بالافسراد منصرفة الى ثلاثة لقولهم من القبيم اذا علقه بوصف قائم بها كان على وجوده في المستقبل كقوله للمائض انحضت أوللريضة انمرضت الااذاقال لصعة أن معيمت والضبابط ان ماعته وامه حكم الأبندا والآلا انعلى النراخي الابقرينة الفور ومنه طلب جماعها فأبت فقال ان لمتدخلي معي المت فدخلت بعد سكون شهوته ومنه طلقني فقال ان لمأطلقك علقه على زنام وفشهدا على اقراره به وقع وان على المعاينة لا كالوشهد آربعة فعدّل منهما ثنان قال للاوبـعالمدخولات كلّ آمرأة لمأحامعها منكن الاله فالآخر بإن طوالق فحسامع واحدة ثم طلع الفصر طلقت التي حامه ها ثلاثا وغيرها المنسافة وعلقمه فآن قسدم اعجزا وأخرالشرط ووسط الوقت تعلق ولفت الاصافة ولوقدم الشرط تعاق المضافيه ولوذ كرشرطا أولا ثم جزاء م عطف عليه

مالواوثمذكر خا أخرتملق الاوليان مالاؤل والثالث مالثاني ولوكان الجزا واحددا كان المعلق بالثاني جزاء للا ول فلا يقع لووجد الثاني قب الاول ثم الاول وهـذ. المسائل فيالصفحتين معايضاحها من الخيانية كلمن علق على صفة لم يقعدون وجودها الااذاقال أنت طآلق أمس فانها تطلق للعال ولمأرالا تن مااذاعلقه برؤيتها الهلال فرآ مغيرها وبذبغي الوقوع لان المرادد خول الشهر استثناءالكل من الكل اطلوفرع عليه في النهاية من مسائل شي من القضاء أنه لوأقر بقيض عشرة دراهم جيادو قآل متصلاالأأنهازيوف لم يصم الاستثناء لانه استثناء الكلمن الكل كالوفال له على ما تقدر هم و دينا را لا ما ثقة در هم و دينا رلا يصم اه و قد نقلنا . في كاب رار (تُمَقَالُ) وفي الأيضاح قبيل الاعبان اذاقال غلَّاماي سوان سالمومز ديغ يزيغسا صم الاستثناء لانه فصلء لي سديل التفسير فانصرف الاستثناء الي ذ كرهما جلة فصع الاستثناء يخد لاف مالوقال سالم حروبز بع حرالا بزيغالانه رد كلامنهما بالذكر فكان هذا الاستثناء لكل ما تكام ، فلا يصمح اه وقد نقلناه في كتاب العتق والله سبعيانه وتعيالي أعلم اله يقول جامعه وهذه هي المسائل الجموعة الملحقة بكتاب الطلاق (قال المؤلف في القاعدة الاولى لاثواب الابالنية مانصه) وأماالهمة فلاتتوقف على النمة قالوالووهب مازحاصت كافي البزازية واككنالواقن المبة ولم يعرفها لم تصع لالا جل أن النية شرط لها الغماه ولفقد شرطها وهوالرضا وكذالوا كره عليهالم تصع بخلاف الطلاق فانهما لايقعان بالتلقين من لا يعرفهما لان الرضاليس بشرطهما وكذلوا كره علم ما يقعان اه وقد نقلنا في كتاب العنق وفي الهيمة (ثم قال) وأما الطلاق فصر بح وكتابة فالاول لأصتاج في وقوعه علم المها فلوطاق غا فلاأ وساهما أو عظما وتع حتى قالواان الطلاق يقعر بالالفاظ المصفة فضاء واككن لابدأن يقصده اماللفظ قالوالوكرر ائل الطلاق بعضرتها ويقول فى كل مرة أنت طالق لم بقع ولوكتبت امرأتي طالق وأنت طالق وقالت له اقرأ على فقرأ علم الم يقع علم العدم قصده اما لافظ ولا ينافيه قولهم ان الصريح لا عداج الى النية وقالوالوقال أنت ما القرناو ما الطلاق من وثاف لميتع الطلاق ديأنة ووقع قضاء وفي عبارة بعض الكدتب ان طلاق الهنمائ واقع قضاءلاديانة فظهر بهدا انالصر يحلايحتساج الهاقضاه ويحتاج الهادمانة ولايردعلبه قولهمانه لوطاني هازلابقع قضاء وديانة لان الشارع جمل هزله به

مدا وقالوالا تصفونية الثلاث في أنت طالق ولانية البائن ولانية الثانة بن في المصدر كانت الطلاق الاآن تكون أمة وتصحنية الثلاث وأماكنا ياته فلايفع بها الايالنية دمانة سواه كان معهامذا كرة الطلاق أولا والمذاكرة اغا تقوم مقام النية في القضاء الافي لفظ المحرام فانه كنامة ولامحتاج الهاف منصرف الى الطلاق اذا كان الزوجمن قوم ريدون مامحرام الطلاق وأماتفو يض الطلاق وانخام والايلاء والظهارة اكانمنه صرعمالا شترطله النبة وماكان كابة اشترطت له وأما بعمة فكالنكاح لانهااسة وآمته لكن مآكان منهاصر عالايحة اج الها وكَمَايِتُهَا تَحْتَاجِ لَهُمْ آهُ ﴿ وَقَالَ فِي القَاعِدَةُ لَمُا يَهُ الْأَمُورِ يَمْنَاصِدُهُمَا مَانَصُـهُ ﴾ والاحداد للرأة علىميت غيرز وجهافوق ثلاث دائره مالقصدفان قصدت ترك ـة والتطب لاجلالمت ومعلمها والافلا اه (ثمقال في آخرالسـادس ﺎﻥائجـع؛ين عباد ْين مانصه) فائدة يتفريح على المجسع بن شيشن في النية وان لمهكن من المسادات مالوقال لزوجته انت عبلي حرامناو ماالطلاق والظهار أوقال لزوجتيه أنتساعلى حرامنا ويافى احداهما الطلاق وفى الاخرى الظهار وقد كتمناه في ما بالايد لاه من شرح الكنزنة لاعن الحمط ١١ (وقال في الماسع في بحلها) محلهاالقلب في كل موضع وهناأ صلان لاول لا يكفي التلفظ بالسان دويه الىأن قال ومن فروع هـ ذاالاصـ ل انه لوا ختلف المسان والقلب فألمت مرعا في القلب وخرج عن هذا الاصل المين فلوسيق لسنانه الي لفظ البمين الاقصد انمقدت لا كفارة أوقصد الحلف على شئ فسدق لسانه الي غيره هذا في البمن مالله تمالى وأمافيالطلاق والعتاق فمقع قضا الادبانة ومن فروعه لوقصد بلفظ غسر الشرعىوانمياقصه دموني آخر كلفظ الطلاق اذاأ راديه الطلاقءن وثاقيا لمقبل قضاء ويدين وفيانخيانية أنتحروقال قصدت بهمن عمل كذالم صدق اء - وقد حكى في المسهط ان وه عن الوعاظ طلب من الحياضر ين ششأ فلم يعطوه فقال متخيرا منهم طلقتكم ثلاثا وكانت زوجته فيهموه ولايعلم فأفتى امام المحرمين بوقوع العالاق قال الغزالي وفي القلب منهشي قلت يتغرج على مافي فتماوي فاضعنان من العتن قال رجل قال عسد أهل بلخ أحرار وقال عبد اهدل بغداد أحرار ولمينوعبيده وهومن أهل بغدادا وقال كل عبد لاهل بلزا وقال كل عبد أهل بغداد حرأوفال كل عبدني الارض أوكل عبدني الدنبياقال أبويوسف لايعتن عبده

وقال مجديعتن وعلى هذا الخلاف الطلاق ويقول أبي يوسف أحذعصام يريويف وبقول مجدأ خذشدا دوالفتوى على قول أبي بوسف ولوقال كل عبد في هذه آلسكة حروعده في السكة أوقال كل عسد في المصدّ انجسا معرفهوع لي هد ولوقال كل عد في هذه الدارم وعده فيها يعتق عده في قولهم ولوقال ولدآدم كالهمأحوارلا يعتق عبده في قولهـم اه فمقتضاه ان الواعظ اذا كان في د ارطلقت كان في الجمام مأوالمكة فهوعلى الخلاف والاولى تخريصها على مسئلة اليمين دعدم نية الواعظ يقع الطلاق علمه فان في مسئلة العن لا فرق كونه يعلمان زيدا فهمأولا ويتفرع ءلى هـ ذا فروع لوقال لمـا ما طالق وهو لاق قالوالا يقع كياحر وهواسمـه كماني آنخـانيـة وفرق الهسويي فيالتنقيم بينالطلاق فلابقع وبين العتق فيقع خلاف الشهور ولونحزالطلاق وفال أردت به التعليق على كذالم بقسل قضا ويدين ولوقال كل امرأة لي طالق وقال أردت غسر فلانة لم يقبل كذلك وفي المكنزلوقالت تزوجت على فيقال كل امرأة لعطالق طلقت المحلفة وفي شرح انجسامع لقاضيخان وعند أبي يوسف أنهسآ لانطلق ومه أخذمشا يخنا وفي المسوم وقول المي وسف أصم عندي ولوقيل له ألك الرأة غرهده المرأة فقال كل أمرأة لي طالق لا تطلق هذه والفرق بينهاوبن وقددنفلنا يعضهني كتاب العتفوكتاب ان (ثمقال) وفي الكنز ولوقال اوطوأته أنت طالق ثلاثا كلطهرطلقة وادنوى اديقع الثلاث الساعة أوعنسد كلشهرواء العة في نسة انجلة وفي الخيانية لوجيع من منيكو حتمه ورحل فقيال كإطالق لايقع الطلاق على امرأته في قول الى حنيفة وعند أبي بوسف أبه ية م ولوجهم بنام أته وأجنية وفال طلقنا حداكم طلقت امرأته ولوقال احداكم لمالق ولم ينوش يشالا تعلق الرأته وعنده ماانها تطلق ولوج عبين الرأته وبين س محلاللطلاق كالبهورة وانجروقال احدا كإطالق طلقت أمرأته في قول أتي حنيفة وأى يوسف وقال عدلا ثطاق ولوجع بينامر أتداكية واليته وقال احداكما طَالُقُ لا تُطْلَقُ الْحَيْمة اله ولا يخفى أنه اذا تُوى عدم م في عاقلنا بالوقوع اله يدين

وفها لوقال لما مامطاقة ان لم يكن لمازوج قبله أوكان لمازوج لمكن مأت وقع الطلاق عليها وانكان لماز وجطافها قياله أن لم ينوالا خمار طلقت وان نوى مه الاخمارصدَّق ديانة وقضاء على الصير ولونوى به الشتر دين فقط اه (ثم قال في الاصل الثاني من التاسع وهوأنه لا يشترط مع نية القلب التلفظ في جسع ألعبادات مائضه) وأماالطلاقوا اعتاق فلايقعان بالنبة بللايدمن التاعظ الآفي مسئلة في قاصيينان رجل له امرأ تان عرة وزينب فقال مازينب فأحانته عرة فقال أنب طالق ثلاثاوة مالطلاقء لحالتي أحابت ان كانت امرأته وان لم تسكن امرأنه مطل لاندأ نرجا اطلآق جواما لسكالام الستي أجابت وان قال نويت زينب طلقت زينب فقدوقع الطلاق على زينب عجردالنية اه وقدنقلنا ينضه في كاب العتق (مُمَّالُ فِي الْعَاشِرِ فِي شروطُ النيةِ مَانْصِهِ) فَرَعِ عَقَبِ النيةِ بِالشَيْئَةِ فَدَّمَنَا أَنه ان كان ما يتعلق مالنات كالصوم والملاة لمتطل وان كأن ما يتعلق مالاقوال كالطلاق والعتاق بطل اه وقد نقلنا ، في كاب الصلاة وكاب العتق (ممال) قاءدة في الاعمان تخدم مس العام بالنية مقبول ديانة لاقضا وعند انخصاف بعهم قضاء أيضا فلوقال كل امرأة أتزوجه أفهى طالق ثم قال نويت من بادة كم لم صم في ظاهر المذهب خلافا للغصاف اه وقد نقلنا تمام هذه العدارة في الاء ان فانظرها (نمقال) فروع لوكانا عماطالق أوحرة فناداهاان قصدالطلاق أوالعتق وقعاأ والنداء فلاأ وأطلق فالمعتمد عدمه ولوكر رامظ الطلاق فان قصد الاستئناف وقع الكل أوالتأ كمدنوا حدة دمانة والكل قضاء وكذاذا أطلق ولوقال أنت طالق واحدة في ائنتهن فان نوى مع ائنين فثلاث دخل بهاأ ولاوالافان نوى واثنت بن فقد لاث ان كان دخل بها والا فوا حدة كااذا فوى الغارف أوأطاق ولونوى الضرب وانحساب فيكسد الثوكذافي الاقرار ولوقال أنت على مثل أمي أوكا مى رجيع الى قديده المنكشف حكمه فانقال أردت الكرامة فهوكاقاللان التكريم التشبيه فاش في الكلام وان قال أردت الظهار فهوظه ارلانه تشبيه مجمعها وانقال أردت الطلاق فهو مائن وان لم تمكن له نمة فلدس شئ عندهم وقال مجده وظهار وان نوى به المتحريم لاغير فعندأ بوبوسف ايلاء وعندهج دظهار ولوقال أنتءلى حرام كامى ونوى ظهاراأ وطلاقا فهوعلى مانوى وان لمينوف لي قول الى وسف ايلاء وعلى قول مجد ظهار اه (وقال في الفاعدة الثالثة اليقين لا يزول

لشك في بحيث الاصل بقاءما كان على ما كان ما نصه) ادعت المرأة عدم وصول النفقة والسكسوة المقررتين في مدّة مديدة فالقول لمسألان الاصل بقاؤهما في ذمته كالمديون اذاا نكرأوادى دفء الدين وانكرالدائن ولواختلف الزوجان فى المُعَكَّمُ من الوطاء فالقول لمنكرَّ ولان الاصلُّ عـدمه ولواختلفا في المكوت والرد فالقول لمسالان الاصل صدم الرضا ولواختا فابعد العدة في الرج فالقول لهسأ لان الاصسل عسدمها ولوكانت قائمة فالقول لدلانه علك الاذ ة ما أبت بية بن لا يرتفع الابيقين مشله والمرادية غالب الظن مانصه كانه هل طلق أم لألم يقع شك اله طاق واحدة أوأ كثر بني على الاقل كره الاسبيحابي الاان يستبقن الاكثرأو يكون أكثر ظنه على خلافه وان فاله الزوج عزوت على اله ثلاث يتركها والأأخبره عدول حضروا ذلك الجلس بأنها واحددة وصدقهم أخسذ بقولهمان كانواعدولا وعن الامام الثانى جلم قهاولايدرى أثلاثأمأقل يضرى فاناستو ماعسل مأشسدذلكءلمه كذا أبززية آه (ثمقال) وهنا فروع لمأرها آلا آن الى ان قال الثالث شك اعلميه ونالصيام الرابع شككت فيماعلهام والعدة هل هي عدة طلاق في ان بلزم الا كم ترعلم اوع لى اصاغ أخذامن قوله م لوترك صلاة ف يلزمه صلاة نوم ولملة عملاما لاحتماط اله (وقال) في دة الاصل العدم فهما فروع منها أخذا من القاعدة القول قول نافي الوطئ لان الاصل العدم المكن قالوا في العنين لوادعي الوطء وأذكرت وقلن مكر خبرت وانقلت ثدب فالقول له الكونه مندكرا استعقاق الفرقة عليه والاصل السلامة من العنة وفي القنمة افترقا وقالت افترقنا معدالد خول وقال الزوج قمله فالقول قولهالانهاتذكرسةوط نصف المهراه (ثمقال) ولوادعت المرأة النفقة على الزوج معسد فرضها فادعى الوصول الماوأنكرت فالقول لما كالداش اذا أنكر وصولُ الدسُ ولوادعت المسرأة نفقةً أولادها المغار بعد فرضها وادعى الاب الانفاق فالقول له مم المين كافي الخاسة والثانية خرجت عن القاعدة فاستأمل

 وقد نقلناه فى كتاب الدعوى (وقال فى قاعدة الاحل اضافة الحادث الى أقرب أوقاته مانصه) ومنهاادءت ان زوجها أبانها في المرض وصارفارا فترث وقالت الورثة أمانها في العدة فلاثرث كان القول قولما منرث ه وقد نقلناه في كتاب الدءوى (وقال في قاعدة الاصل في الكلام الحقيقة مانصـ م) ولوقال لامته ومنكوحته أن نكتك فعلى الوطء فلوعقدهلي الامة بعداعتاقها أوعلي الزوجة المانتهالم محنث كمافى كشف الاسرار اه وقسدنقلناه في كتاب الندكاح وكتاب تَقُ (مُوَالَ فَي خَاءَة فيها فوائد في تلك القاعدة أعنى الدقين لأبر ول الشك الي الدة الثانية مانصه) وغالب الظن عندهم ملحق باليقين وهوالذي تنبىءاره الاحكام يعرف ذاكمن تصفح كالرمهم في الابواب مرحوا في نواقض الوصوه بإن الغالب كالمقةق وصرحوا في الطلاق باله اذا ظن الوقوع لم يقع واذا غلب على ظنه وتم عليه اه (وقال في القاءدة الرادمة المشقة تحاب التدسر مانعه) ومنه مشروعمة الطلاق لماني المقاه على الزوحية من المشقة عندا لتنافر وكذا فشروعية الخلع والافتهداء والرجعة في العدة من الثلاث ولم تشرع داعما لمأنيه من المشقة على آلزوجية ومنه وقوع الطلاق على المولى بمضي أربعة أشهر دفعالاً ضررعنها اه (وقال في عد السب الساب عالنقص) فانه نوع من المنه فناسب التغفيف فن ذلك عدم تسكايف الصي والمجنون ففوض أمرأموا لمماالي الهالولي وترييته وحضانتيه الي النساء رجة غليه ولمصرهن على الحضانة تدسموا ملمين اه (ثمقال أيضافي البعث المذصكورمانصه) وعدم تكايف الأرقا مكثيرهماءلي الاحآر ككونه على النصف من الحرفي الحذود والعدة والعدد اه (قال في فصل تعارض العرف مع الشرع مانصه) الراب قلوقال لما انرابت الملال فأنتطالق فعلت به من غير رؤية ينبغي ان يقع ليكون الشارع استعل الرؤية فيه يمنى العلم في قوله عليه الصلاة والسلام صوم والرؤيته اهر عمقال في المجعث الرابع المرف الذي تحمل عليه الالفاط اغهاه والمقارن والسابق دون المتأخومانصه ﴿ وَانْ حَلَفْتُهُ وَطُــ لَاقَ كُلُّ امْرَأَهُ يَتَرُوجُهَا عَلَمَا فَلَهُ قَــ لَ كُلُّ امْرَأَة اتزوجهاعلىك فهيى طالق وهوينوى يذلك كل امرأة أتزوجها على رقبتك فهيي طالق فتعمل نيته لانه فرى حقيقة كالرمه اه وقوله على رفية كأى راكبة على رقبتك كافى شرحها وقد نقلنا بقية هـ ذه العمارة في العتنى فراجعها (وقال في

القاعدة النبانية إذا اجمع الحلال والحرام غلب الحرام المحلال مانصه) ومنها لواختلطت زوحته بغسرها فلدس لدالوط ولابالقىرى سواكن محصورات أولا كإذكره أمصابنا في الطلاق المهم قالوالوطلق احدى زوجتيه مهـماحرم الوطء قمل التعسين ولهذا كان وطء أحداهما تعيينا الهلاق الاخرى اهم (ثمقال) تقة يدخل في هذه القياء لو ما داجع بن حلال وحرام في عقد أونية ويدخل ذلك في أبواب الى ان قال ومنها المهرفاذا عمى ما يحسل ومالا يحل كا "ن تزوجها على عشرة دراهم ودن من خركان لهـــا العشرة ويطل انخر ومنها انخام فــكالمهر اه وقد نقلنابةية هذه المبارة في كتاب النه كاح (ثم قال) ومنها المكمَّالة والابرا وينيغي ان لا يتمدى الى المجائز وقالوالوقال لماضفنت لك نفقتك كل شهر فاند يصع في شهر واحداه وقدنقلناه في كتاب الكهالة (ثم قال) ومنهاما بالطلاق والعتاق فلو مالى زوجته وغيرها أوأعتق عده وعبدغميره أوطلقها أربعانفذ فيما علكه ه وقد قاناهد في كال المتق أيضا (وقال في القاعدة الرابعة التابع قابع مانصه) ومن فروعها الجل الى ان قال ومنها الالعلن بنفيه اه (ثم قال) فقول بالهداية ان الاحكام لا تنرق على الجل قدل وضعه لدس على اطلاقه الم علت من ثبوت بعض الاحكام له قسله فالمرا ديعضها اه وقوله فقول صاحب المداية الخ أى في ما المان في مسئلة اذ قال له ازئيت وهدا الحدل من الزنا تلاعناولم سنف القاضي الجل كاأماده في شرح الاشاه (ثمقال) ومنهالوادعي الزوج الخلع وانكرت المرأة بانت ولم شت المالان فوالاص لفي الخام اه (وقال في القاعدة الثامنة إذا اجتمع الران من جنس واحد ولم يختلف مقصودهما دخلأ حدهما في الاستوغا المانصه) والمقعدة اذاوطنت بشمهة وجبت أحرى وتداخلتاوا اراى منهـ ماسواءكان الواطئ صاحب المدة الاولى أوغره محصول لقصودوف دعلت مااحه ترزناء بمهرانه امن جنس واحه دوقوانها ولمعتلف ودهماو يقولنا غالىاوالله تعالىا لمرفقاه إقال في القاءرة التاسعة اعمال الكلام أولى من اهماله متى أمكن فان لم عكن أهمل ما نصب وان تعذرت الحقيقة والجازأ وكان اللفظ مشتركا بلامر بع أهم لاحدم الامكان فالاول قوله لامرأته المعروفة لابهاهذه بذي لم تحرم بذلك أبدا اه (مُعَال) ومما فرعته على هذه القاعدة مافي آنخانية رجل له امرأتان فقال لاحداهم أأنت طالق أربعا

فمالت الثملاث تمكفيني فقال الزوج أوقعث الزيادة على فلانة لايقع على الاخرى شي وكذالوقال الزوج الثلاث الثوال الق اصاحبتك لا تطلق الانرى اله لعدم امكان العمل فاهملالان الشرع حكم ببطلان مازاد ولاعكن ايقساعسه على احد وفهاحكابةالاستاذا إطحاوي حكاها في يتمة الدهرمن الطلاق ولوجيغ ببءنية عالطلاق علماو بنءن لايقع وقال أحمدا كإطالق فغي انخمانية ولو عربن منكوحته ورجلوفال أحداكا طالق لارة مالطلاق على امرأته في قول لة وعن ألى يوسف الهيقام ولوجهم سنامرأته وأجندة وقال طلقت ك ماطلقت ام أيه ولوقال أحدا كإطالق ولمنوشيثا لانطلق ام أنه ومن أبي وسف ومجدانها تطلق ولوجه بينامراته وبمنماليس بعل الطلاق كالمهمة وانحر وقال أحدا كإطالق طافت امرأته في قول أبي حنيفة وأبي بوسف وقال مجدلا نطاق ولوجم بمنامرأ تدائحيمة والمتة وقال أحداكما طالق لا تطانى الحمة غمقال فمها ولوجه عرس امرأتها حداهما صعيعة النكاح والانرى فأحدة النكاح وقال أحددا كأطالق لانطلق محعة النكاح كالوجع سنمسكوحته وأجنية وقال أحدا كإطالقاه وحاصله انداذا جمين امرأته وغسرهاوقال أحدا كإطالق لمبقع عملى امرأته في جيم الصورالااذآ جنع بينهما وبن جمدار أوجهمة لان الجدار كمالم مكن أه لاللمالا في عمل اللفظ في أم أته بخلاف ما إذا كان المضموم أدم ا فانه صالح في المجلة لاانه سكل الرجل فانه لا يوصف الطلاق عليه منك طالق لغاوقد بقال ازالطلاق لازالة الوصلة وهي مشتركة ا اه (مُقال) والسرمنها مالواني بالشرط والحواب بلافاء فإنا لانقول بالتعامة بالعدم امكانه فيتنحز ولابنوي خبلاها المانقل عن أبي يوسف وكذا أنت بالف فيمكة فيتفحزالاا ذاأرادفي دخولك مكة نمدس وأذاد خلت مكة تعليف اه (مُمَّال) تذيه يدخل في هذه القاعدة قولهم التأسيس خبرمن التأكيد فاذا دارالأفظ منهم ماته منامجل ملحي التأسيس ولذاقال أصحابنا لوقال لزوجته أنت طالق طالة عطالف طلقت ثلاثاقان قال أردن بدالتا كدرصدق دمانة لاقضاء ذ كره ألز يامي في الكامات اله (قال في القاعدة المحادية عشر السؤال معاد في ا تجواب) قال البزازي في فتاواه من آخرالوكالة وعن الثاني لوقال امرأة زيدطالف أوعيده مروعامه المشي الى بيت الله الحرام ان دخل هذه الدارفق الزيد نعمكان

الفابكاءلان انجواب يتضمن اعادة مافى السؤال ولوقال أبزت ذلك ولم يخل نعم فهولمصلف علىشئ ولوقال أجزئ ذلك عدلي ان دخلت الدارأ والزمتسه تفسى ان وخلت لزم وان دخل قبل الاجازة لايقع شئ الى آخره اله وقد نقلما هذه العبارة فى العتقوقى كتاب الايمان (مُمقال) وفيهامن كتاب الطلاق قالت له أناطالق فقال نع تطاق ولوقالت طلقني فقال نعم لاوان فوى قيــل له الســـ طلقت ام إنك قال ملى طلقت لافه حواب الاستفهام بالانسات ولوقال نع لالافه جواب الاستفهام لى كانه قال نعم ماطاقت اه (غمقال) وقدد كرنا الفرق بين نعرو بلى ومافرع على ذلك في شرح المنار في فصل الادلة الفاسدة في شرح قوله والعام اذاخرج مخرج انجزاه الخ فنرآم الاطلاع فليرجم اليهقمة وفىبتية الدهرقى فتاوى أهل العمر قالت لزوجهاا حلف على فقل أنت طالق ثلاثلان أخذت هدندالنيخ فغال الزوج أنت طالق ثلاثا ولمرزده له يتضمن المجواب اعادة ما في السؤال فسكون تعليق أم بِكُونَ تَجْبِرَا فَقَالَ بِلَ يَكُونَ تُغْبِرًا ﴿ الْمُ ﴿ وَقَالَ فِي الْقَاعِدَةُ الثَّانِيـةَ عَشْرِلا يُنسب لى ساكت قول مانمه) وكذا سكوت الرأة العنين ليس برضا ولوأقامت معمه وهي في جامع الفصولين اه وقد نقلتا بقيته في كتاب النكاح (ثمقال) الطلاق قبول للتفويض ولدردّه اه (نمقال) المشرون سكوت الزوج عند المرأة وثينتته اقراريه فلاء كلك أنسه المراوقال في القاعدة المخسامسة عشر تعدل الثيَّ قبل أوانه عوقب بحرمانه مانصمه) ومن فروعها لوطلقها رضاهاقاصدا عرمانها من الارث في مرض موته فانهاترته 🛛 (ثم قال) وعوب موتهاورثها اه وقدنقلناها في الفرائض أيضا (ثمقال) انخــامسة امسكها المثلاجل الخلع نفذ اه (وقال في القاعدة السابعة عشر لاعبرة ما الخان السن خطأ معافصه) * وَلُوأُ قُر بطلاق وُروجته طَانا الوقوع بافتاء المفي فتسن عدمه لم يقم كافيالقنية اه (نمقال) ولوخاطب امرأته مالطّلاق ظانا أنها أجندية فسأنّ (وقال) في الفاعدة الثامنة عشرذكر معض مالايتعزى كذكر كله فأذا طلق نصف تُعالَمة ذوقعت واحدة أوطلق نصف المرأة طلقت اهم (ثم قال) صابط لا يزيد

البعض على الكل الافي مسئلة واحدة وهي اذا قال أنت على كظهر أي فانه صريح ولوقال كا مى كان كاية 🕻 (وقال في الفن الثــالث في أحكام النــاسي مانصة) وقالوااذا قبلت الخام ممادعت السلات قسله تسمع فاذا برهنت استردت دل للمهل في محله اله وقد نقلنا بقيته في كتاب الدعوى (ثم قال فيه أيضا) وقالوا في أب الاستعقباق ولا مضرا لتنبأ قض في انحر مة والنسبُ والعدلاتُ الْهُ وة ـ دنقلنا بقيتـ م في كتاب الدعوى (ثم قال) والناسي والعامد في البين سواء وكذا في الطلاق لوقال زوجني طالق ناسا أن له زوجة وكذا في العتاق ه وقد نقلنا بعض ذلك في كتاب الاعبان أيضا وفي كتاب العتق أيضًا (ثم قال نقلاءن افرارا ليتمهمانصه) وقال قبله اذا أفر بالطلاق الثلاث على ظن صدق الفيتي بالوقوع ثمتم ينخطأه بافتاء الاهللم يقعد بانة ولايصدق فالحكم ام وقدنقلنا ما في كاب الاقرار (وقال في أحكام المسانمانه) و عمل وطئه التعليل للطلفة ثلاثا اذا كان مراهقا تقرك آلته ويشتهى النساءاة (ثم قال ولايقع طلاقه وعتقه الاحكافي مسائل ذكرناها في النوع الثاني من الفوائد في الطلاق آه وقد نقلنا هذه المسئلة في المتق (وقال في أحكام السكران مانصه) فانكان السكرمن محرم فالسكران منه هوالمكلف وانكان من مماح فلا وهوكالمغمى علمه لايقع طلاقه واختلف التصيير فيما اداسكرمكرها أومضطرا فطلق اه (ثمقال) الثانية الوكيل مااطلاق صاحبااذا سكرفطلق لم يقع اه (نمقال) واختاف التصيم فيميا ذاسكرمن الاشرية المتحذة من المحمو سوالعسل والفتوىءلى انداذا سكرمن محرم فيقع طلاقه وعتاقه ولوزال عقله بالبنج لريقع وعن الامام اله انكان يعلم اله بنج - من شرب يقع والافلا اه وقد نقلناه في كان العدَّى (وقال في أحكام المسرم أنصه) وطلاقها ثنتان وعدتها حيضتان ونصف المقدر ولا مان بقذفها اه (نم قال) ويصم عتقه عن الكفارات اه وقد نقلناهافي كتاب الصوم (ثمقال) وأيلاء الآمة المنكوحة شهران اه (ثم قال) ولاظهارولاا يلاءمن أمته ولامطالبة لهااذا كانمولاهاعنينا ولاحضأنة لافاربه بل لسيد. اهر (مُقال) ووطء احدى الامتين بيان المتق المهم بخلاف وطءاحدى المرأتين لا يكون بينانا في الطلاق المهم آه وقد نقلناهنا في كتاب لمتق (ثمقال) وتخرج الاحتفى المدة ومجل سفرها بغير محرم اهو قد نقلناها

فىالمخطر (وقال)فىأحكامالاعمىمانصه) ولمأرحكم:بحدوصـيده وِ-ورؤيته لمااشتراه بالوصف ويندغي أن يكره ذبجه وأماحضا نته فان أمكنه حفظ الهضونكانأهلاوالافلا اه وقدنقلتا بضه في كتاب الذبائم (وقال في بجث الاحكامالاربعةمائصه) الاقتصار كهاذا أنشأالطلاق أوالعنآق ُوله نظائرٌ جة والانقلاب وهوانقلاب ماليس بعلة ءلة كالذاعلق الطلاق أوالعتاق دثيرط فهند وجودا لشرط ينقلب مالىس بعلة علة والاستناد وهوآن شت في انحال ثم ستند الى إن قال وذلك كالمضمونات ، لك عند ما داء الضعان مستندا إلى و وكالنصاب فانه تحب الزكاة عندعام الحول مستندا ليوقت وم وقد تقلناد لك في كتاب المتاق (ثم قال) والتدين وهوأن يظهر في الحال أن سكركان ثابتنا من قسل مثل أن يقول في اليوم ان كان زيد في الدار فأنت طالق تنفى الغدوجوده فهايقع الطلاق في اليوم ويعتبر ابتداء العذةمنه وكمااذاقال أته اذاحضت فأنت طالق فرأت الدم لايقضى بوقوع الطلاق مالم يمتد ثلاثة الممفاذاتم ثلاثة ألمام حكمنا بوقوع الطلاق من حسين حاضت والفرق بين التبيين والاستنادان في التبدين عكن أن بطلع علمه العبادوني الاستنادلا عكن وفي الحيض لرالاطلاع علمه بشق المطن فبعلمانه من الرحم وكذا يشترط المحلية في الاستناد دون التسن وكذا الاستناد ظهرأثره فى القائم دون المتلاشي وأثرا لتبيرين يظهر فمهما فلوقال أنت طالق قبل موت فلان يشهرلم تطلق حتى عوت فلان يعمد الهين يشهرفان مات لغيام الشهرطلقت مستنداالي أول الشهرفتعت برالعدة من أوله ولووملتها في الشهرصارم اجعالو كان الطلاق رجسا وغرم العقرلو كان ما ثناوم د الزوج يدل انخاع الهالوخا عهافى خلاله ثممات فلان ولومات فلان يعدا لعدة لم كانت بالوضع أولم تحب العدة لكونه قسل الدخول لاية م الطلاق لعدم الحل وبهذاتين أمه فيهابطريق الاستنادلابطريق التببين وهوا لصيع ولوقال أنت طالق قبل قدوم فلان بشهر بقع مقتصراعلى القدوم لامستندا آه (وقال في بحث لنائم كالمستيقظ في بعض المسائل مانصه الحمادية والعشرون رجل طلق مرأته طلاقارجه يافجاء الرجل ومسهادشهوة وهي نائمة صارمراجعا الشاسة والعشرون لوكان الزوج نائما فجاءت المرأة فقملته بشهوة بصرمرا حعاعندأني يوسف خلافالهمد اه (وقال في أحكام المنهي مأنصه) وان قال لامرأته ان كان

أول ولدتلدنسه غلاما فانت طالق أوقال كذلك لامتسه فانتحرة فولدت خنثج مشكلالم تطَّلق ولا ثعتق اه وقدنقلناها في كتاب العتق (ثمَّقال) ولوقال الزوج ان ملكت عدد افانت طالق فاشترى خنى لم تطاق كحك فالخلوقال ان ملكتأمة ولوقالهما مصاطلقت (نمقال) وحاصله انه كالانثي فيجيع الاحكام الافيمسائل الى ان قال ولا يقع عتق وطلاق علقاعلى ولادتها أنثى به آه وقد نقلناه في كتاب العتنى أيضا اله (وقال في أحكام الانثي مانمه) وهي على بمن الرجيل في الارث والشهادة والدية نفساو بعضاو نفقة القريب 🛮 🛋 (تَمْقَالَ) وتقدّم عــلى الرحال في الحضاية والنفقة على الولدالصــغـر 🖪 (وقال في أحكام الهارم مانصه) وحورة النكاح على التأبيد لامشاركة للحرم فيهافان الملاعنة تحلاذاأ كذب نفسه لونرج عن أهامة الشهادة والجوسية تحل بالاسلام أو تترودها أوتنصرهاوا لمطلفة ثلاثامدخول الثاني وانقضاءعدته ومنكوحة بربطلاقها وانتضاء عدتها ومعتددةالغبرمانقضائها اهم وقدنقانناه فيأحكام ا لنكاح (قال) وتحتص الاصول ما حكام الى أن قال ومنها لوادعي الاصل ولدحارية شتنسه والجدأب الابكالات عندعدمه ولوحكم العدم الاهلية بخلاف الفرع اذاادعى ولدجارية أصله لم يعم الابتمديق الاصل اه وقد نقلناه في كتاب النكاح (وقال أيضافىأحكام الحآرم مانصه) ومنهاوجوب نفقة الاقارب الفقراءالعاجزين عملي قريبه الغني ولابدمن كونه رحما محرمامن جهمة الفرابة بنالع الاخمن الرضاع لايعتق ولانحب نفقته تتمقال) واختص الاصول الذكوربوجوب الاعفياف اله وقدنقلنياه كتاب النكاح أيضا (ثمقال) فأمدة يترتب على النسب المناعشر حكما الى أن قال وولاية الحضائة أه (وقال في أحكام غيبوية الحشفة مانصه) ويترتب علمها وجوب الغسل الى أن قال وثبوت الرجعة اله (ثم قال) وحلها للزوجالاول ولسيدها الذي طلقها ثلاثا قسل ملكها اه قوله ثلاثا صوابه ثنتين كافي شرحها (ثمقال) وزوال العنة 🐧 (ثمقال) ووقوع الطلاق المعآقءه وثموت السنة والمذهة فىطلاقها وكونه تعيينانى الطلاق المهم وثبوت النيءُفيالايلاءُ ووجوبُ كفارة العِمزلوكَان الله تُعالى ووجوبُ العدَّة اه (ثمقال) ووجوب النفقة والسكنى للطَّافة بعدُّه اله أى بعدالوطء اله شارح

مقال) وثيوت النسباه وقدنقلناه في النكاح (مُقال) فوائد الاولى لافرق فى الاسلاج بن أن يكون بعالل أولالكن بشرط أن تصل الحرارة معه كدا ذكروافي فالقليل فيجرى فيسائرالا بواب النانية ماثدت العشفة من الاحكام لمقطوعهاان بقي معه مقدارها وان لمبيق قدرهالم يتعلق بهشي من الاحسكام يحتاج الهنقسل لمكونها كلمة ولمأرم اه وقدنقلناذاك فيكتاب الطهارة (ثمقال) الثالثة الوط عنى الديركالوط عنى القسل فيجب بدالغسل و يحرم بدما عرم ف القدلاه وقدنقلنا م في كاب الحدود وكاب الطهارة وكاب النكاح (ثم ال) وتثبت مه الرجعة على المغتي مه كما في التدين اه أي الوط ء في الدير (ثم قال) ولايثبت به الأحسان ولاالقليسل للزوج لاول ولافئ المولى ولايخرج بهعن العنة (مُ قال) الرابعة الوط وبذكاح فاسدكالوط وبذكاح صحيح الافي مهاثل الح ان فال المالمة عدم المحل الأول اه (مُ قال) الخامسة الوما مَعَلَك العِس أحكام كاحكام الوطءبنه كاحالحان قال وعخيالف الوطء النه كاح في مسياثل لايثبت به الاحصانِ ولا القام له (مُ قَالَ) السادسة كل حكم أمان بالوط لاينتمرفه الانزال لكونه شمااه وقد نقلناه في كاب الحدود (م قال) التاسعة الذى محرم على الرجل وطء زوجته المنكوحة مع بقاء النكاح انحيض والنفاس الحان قال والا يلاء والظهار قمل التكفير وعدة وطءالشهة آه وقد نقلنا بقية ذلك في كاب النكاح فراجمه (مُقالُ) العاشرة اذا حرم الوطاء حن دواعه الافي المحضوا لنفاس والصوم ان أمن ومحرم في الاعتكاف والاحرام مطلقاً والظهار والاستبراء اه وقد نقلناه في كاب النكاح (ثم قال) اتحادية عثمر اختلف الزوحان في الوطء فالفول لنافسه الافي مسائل الاولى ادعى المنسن ابة وانكرت وقلن ثد فالقول له مع عنه لاان كانت بكرا ولا فرق في ذلك بن ان يكون قد ل التأجيل أو بعده الثانية المولى اذا ادعى الوصول الها قدل مضى المدة قمل قوله بعينه لايعدمضها الثالثة لوقالت طلقني يعد الدخول ولي كال الهروقال قسله والكنصفه فالقول لمالوحوب المددة علمها ولهفي المهر والنغقة والسكني في العدة وفي حل بنتها وأربع سواها وأحتم الله عال ف الوجاءت ل نبتِ نسبه ويرجع الى فولمانى تكميل المهر فان لاعن بنفيه مدناالى تصديقه هكذا فهمته منكالرمهم ولمأره الاتن صريحااه وقد نقلنه

ذلك فى كتاب النسكاح (ثمقال) الرابعة اذا ادعت المطلقة ثلاثما أن الثانى د خسل بها أىوأنكرالشاني آلدخول فالقول لهاكحلها للطلق لالكال المهراه وقد نقلناه فى كَابِ النَّكَاحِ أَيْضًا ﴿ ثُمُّ قَالَ ﴾ الخامسة لوعلقه بعدم وطنه اليوم فادعت عدمه ولدعاه فالقولك لانكاره وجودالشرط قال في الكنز وان اختلفا في وحود الشرط فالقول له اه (قال في أحكام العبيد) ودواءه مريضاعلي مولاه بخلاف الحر ولوزوجة اه وقد نقُلنا م في كتاب العتق (وقال في أحكام العقود) هي أقسام لازم من الجانيين البيع الى ان قال وألخاع بعوض اه (ثم قال) وقدمنا فرق النكاح فى فن الفوائد أه (وقال في أحكام الكدّ ابة مانصه) وأما وقوع الطلاف والعدّاق بهافقال في البزاز بة الكتابة من الصيح والاخرس على ملائة أوجه ان كتب على وحه الرسالة مصدر المعنونا وثدت ذلك مالا قرارأ و مالمدنة فكالخطاب وان قال لمأنومه انخطاب لم مشدق قضاءود بانة وفي المنتقى انه يدىن ولوكتب على شئ يستدين علمه عيدده كذا أوامرأته كدذا ان نوى صعوالا لاولوكتب عبلي المباء أوالمواء لميقع شئ بدوان نوى فان كتب امر أتد طالق فهي طالق بعث الما أولا وان كان المكتوب ادا وصل اليك فأنت طالق فالميصل لا تطلق وان ندم وعي من المكتابذ كالطلاق وكتب ماسواه وبعثالهما فهبي طالق اذاوصهل ومحوه الطلاق كرجوعه عن التعلمق واغماية عاذا بقي ما يسمى كتابة ورسالة وان لم يبق هذا القدرلايقع واذاعى الخطوط كلهاو بعث اليها البياض لاتطلق لابماوصل ليس بكاك ولوجحدالزو بجاالكتاب واقامت البينة فأيهانه كتبه بيده فرق بإنهماني القضاء اه وذ كرال يلعي من مسائل شي في الكتّابة لاعلى الرسم ان الاشهاد عليه أوالاملاء على الغير يقوم مقسام البينية وفي القنية كتدت أنت طالق ثم قالتازوجها اقرأعلى فقرألا تطلق مالي قصد خطابها اه وقدسمات عن رجل كتب أعانا ثم قال لا تنواقرأ هاعلى فقرأ ها هل تلزمه فأجسمانها لا تلزمه اذا كانت بطلاق حيث لم يقصدوان كانت بالله تعالى فقالوا الناسى والخطئ والذاهل كالمامداه وقدنقا اذلك في كاب الأعان (مقال) واختلفوا فيالوأمرالزوج كمتب الصك بطلاقها فقيل يقع وهوا قراريه وقيل هوتو كيل ولايقع حتى يكتب وبه يفتى وهوالصيم في زماننا كذا في القنية وفيها بعده وقيل لا يقع وان كتب لااذانوى الط الاق اه وقد نقلناه في كتاب الاقرار (وقال في أحكام الاسارة

مانصه)ولايدفي اشارة الاخوس من ان تكون معهودة والالم تعتمر وفي فتح القدم من الطــٰلاق ولايخفى ان المــراديالاشارة التي يقع بهــاطلاقــه الاشــارة المةر ونة تمو يتمنه لان العادة منه ذلك في كانت بيانا لما أجله الاخرس اه وقد نقلنًا ذلك في مسائل شتى تبعاللتون (ثمقال) وان لم يكن معتقل اللسان لم تعتبر شارته مطاقاالا فيأر بسعالي ان قال وأمان السكافر أخيذ امن النسب الي ان قال أوأخذامن كتاب الطلاق اذاكان تفسيرا لمهم كالوقال أنت طالق هكذا وأشبار وقعت مخدلاف مالوقال أنت طالق وأشار يثلاث لريقع الاواحدة كإعلم في اطلاق ولمأرالا تنحكمأنت هكذامشرا أصابعه ولم يقل طالق إه وقد نقلتاً. اثلاشتى أيضا (ثمقال) وهنسافروعلمأرهاالاتنالىان قال الثانى علق الطلاق عشدية الانوس فأشار بالمشيئة ويذنى الوقوع لوجود الشرط الثالث لوعاق عشدة رجل ناماق فرس فأشار مالشيئة ينبغي الوقوعاه (وقال فيحث القول في الملكمانصه) وفيه مسائل الأولى أسباب التملك المعاوضات المالية والامهاروا تخلع اه (ثمقال) الرابعة الموصى له علا الموصى به مالقدول الى ان قال والملك بقبوله ستنداني وقت مود الموصى بدليل مافي الولوا مجمة رجل أومي بعيد لانسان والموصى له غاثب فنيئقته في مال المومى فان حضرالغائب فان قبل مرجه م علمه مالنفقة ان فعدل ذلك بأمر القاضي وان لم يقيل فهوملك الورثة اه وقد نقلناه في كتَّابِ الوصالم (ثمقال) وفي الهداية من النفقة لوانفق المودع على أنوى المودع ملااذنه واذن القاضي ضمنهاثم اذاضمن لمرجه علمهما لانه لماضمن ملكه مالضمان فظهرانه كان متبيرعاوذ كرالزياهي انهيالضمان اسيتندمليكه اليوقت التعدي تسنانهمتىرع بملكه فصاركما داقضي دىن المودع بهمااه وقد نقلنا بقيته في الغصبونى كتاب الامانات (ثمقال) الشانية عشرا المكأمالله بن والمنفقة معا وهوالغال أولاء من فقط أوللنفعة فقط كالعد دالموصى عنفعته أبداو رقبته الاوارث الى ان قال وأمانفقته فإن كان صغيرا لم يداخ الخدمة فنفقته على المالك وان .اغها فو_لي المومي له إلا إن عرض مرضا عنعه من الخدمية فهير **عُـلِي المِبَالِكُ فَإِن** تطاول المرض ماعيه القاضي اذارأي واشترى بثمنه عسدا مقوم مقياميه كذافي نفقات المحيط آه وقد نقلنا ، في كتاب الوصايا (وقال في محثماء: عالدين وجويه ومالايمنعمانصه) الرابع الكفارة واختلف فىمنعه وجو بهاوالصحيح انهيمنعه

بالمال اه وقد نقلناه في الايمـان (ثمقال) السابـع نفقه القريب وينبغيان ونعهالان الفترى على عدم وجوبها ألاءاك نصاب مرمان الصدقة اهر وقال في بحث ما ينبت في ذمه المصر ومالا ينبت ما نصه) وما يكون الموم مشر وطا لاعتماره كمكفارة الفطرقي رمضان وكفارة الظهار وكفارة القتمل ودم الثمتع والقران فيفرق فيه بتنهماأي بتنالغني والفقيرفالاعتبارلاعساره وفت التسكفير بالصوم اهوقمدنقلناه في كتاب الصوم وفي انجنا بات وفي الجج (وقال في يحث القولُ فىمهرالمثلمانصـه) تنبيه يجبمهران فيمـااذآزنى إمرأة تمتزوجها وهومخسالط امهرا اثر بالاول والمده وبالعقد ومهران ونصف فعمالوقال كلماتز وجتبك فأنت طالق فتزوجها في يوم واحد ثلاث مرات ولوزا دمائن ودخل بهافي كل مرة خسة مهورونصف وبيانه في فتاوى قاضيخان اه وقد نقلناه في النكاح (وقال في عدالقول في الشرط والتعلى مانصه) التعليق ربط حصول مضمون جملة بحصول مضمون أخرى وفسرا اشرما فى التأويح بأنه تعليق مصول مضمون جلة محصول مضمون جلة اهر وشرط صهة التعليق كون الشرط معدوما على خطر الوجودفالتمليق بكائن تغييزوما لمستعيل ماطهل ووجودرابط حث كان الجزاء مؤخرا والاتغيز وعدم فاصل أجنى بن الشرط والجزاء وركنه أداة شرط وفعله وخزاءصاهج فلوا قتصرهلي الاداة لايتعلق واختلفوافي تنجيزه لوقيدم امجزاء والفتويء ليبطلانه كإبيناه فيشرح الكنزاه وقدنقلنا بقيته في كتاب السوع (ثم قال) فائدتان مرملك التنعير ملك التعليق الاالوكيل بالطلاق علك التنمير ولاعلك اتعليق ومن لاعلك التنع مزلاعلك التعلق الاأذاعلق والملك أوسده الثبانية العددوالمكاتب لوقالاكل تملوك أملكه فهوجر معيدء تتي صعر بخلاف لعبي وتميامه فيانحيام ولامدرسله بان مزياب المين في ملك العيد والمكاتب اه وقد نقائاه في المتق ونقلنا سمنه في الوكالة (وقال في الفن الثالث في عث ماافترق فيهاكيض والنفاس مانصه)وتنقضي العدة بددون النفاس ويحصل به الفصل بين طلاق السهنة والمدعة يخلاف النفاس اه وقد نقلناه في كتاب الطهارة وقوله دون النفاس أى ان طلقها بعد الوضع كذافي شارحها اه (وقال فيجثماا فترق فيه الزوجة والامة لاقسم للامة يخلافها ولاحصر لعددألاماه بخلاف الزوحات ولانقدرنففتها بخلاف الزوجة فانها بعسب حالهما ولايسقعاها

انشوزبخلافالزوجة ولاصداق لهابخلاف الزوجة اه وقدنقلناه في كاب النكاح (ثمقالماافترق فيهنفقةالزوجة والقريب) نفقتهامقدرة بحالهما ونفقته بالكفاية ونفقتها لاتسقط عضى الزمان بعدا لتقديرا والاصلاح مخلاف مُفقته وشرط نفقته اعساره وزمانته ويسارا لمنفق يخلاف نفقتها اه (وقال بجثماافترق فيهالمتقوالطلاق)يقعالطلإق بالفاظ العتقدون عكسه وهو بغضالمباحات الىالله تعالى دون ألعتن ويكون مدعيا في بعض الاحوال دون وقــدنقلناه في كتاب العتق (وقال في بحث ماا فترق فه ـه النــكاح جعة) لايمع الايشهود بخلافها لايذفيه من رضاها يخلافها لامهرفها يخلافه لاتصرالالمتدة يخلافه اه وقدئقلناه في كاب النكاح (وقال في آخرالفن الثالث في قاعدة اذا أتى بالواجب و زا دعايه همل يقع الكل وأجبا أم لاما نصه ولمأرحكم مااذا وقف بمرفات أزيدمن القدرالواجب أو زادء لي حالهما في نفقه " الزوجة أوكشف مورته في الخلاء زائداعلي القدرالهة اجاله هل بأثم على الجسم وقدنقلناه فى كتاب الججوفي الحظر وأفادشارحها أن آلز بأدة على القدرالواجب فى الوقوف بمرفة نفل وأمآنى النفقة فصرح في الدرا انتقى أنَّ المستحد أن يطعها مماياً كله وأماني كشفالعورة منغىرضرورة فلابحوز اه فلمراجع (تمقال) وكذاالنكاح يدخله الاحكام الخس وكذاا لطلاق اه وقد نقلناه في النكاخ رثمقال) قاعدةالمضاف الىمعرفة يفيددالعومالى أنقال ومن فروعهالوقالُّ لامرأته أن كان حلك ذكرا فأنت طالق واحددة وانكان أنثي فثنته من فولدت ذكرا وأنثى قالوالا ثطاق لان الحمل اسم للسكل فسالم يكن السكل غسلاما أوحارية لم يوجد لشرماذ كرواز داهى في ماب التعامق وهوموا فق للقاعدة ففرعته علمه فلوقلنها دمالعوم لازم وقوع الثلاث وخرج عن هذه القاعدة لوقال زوجتي طالق المحرطلق واحدة وعتق واحدوالتعين اليه ومقتضا هاطلاق الكل رِعَتَى الْجَسِعِ الهُ وقدنقلنا مَني كتاب المتق (تَمْقال) وفي البزازية من الايمان ان فعات كذا فامر أته طالق وله امرأتان أوا كثرطلقت واحدة والممان المه اه فكانه انما نرج هذا الفرع عن الاصل الكونه من باب اليمن المنسة على العرف كَالاَيْخِـنِي الْهِ (مُقَالَ فَي آخِرَالفن المذكور في فائدة في الدعاء برفع الطاعون مانمه) وقدد كأى ابن جرفيه أى فى كاب الطاعون أن المرج عندمتانوى

لشافعية أن الطاعون اذاظهرفي بلدانه مخوف الي أن يزول عنها فتعتب رتصرفاته س الثلث كالمريض وعندالما ليكمة روايتان والمرجح منهما عندهم ان حكمه حكم محيير وأمااكمنفية فلمينصواعلى خصوص المشلة ولكن فواعدهم تقتضي ن يكون أنحكم كأهوا أصح عند المالكية هكذا قال لى جماعة من علمائه م و قلت الله عند الله في حكم الصحيح لانهم قالوا في باب طلاف الريض لوطاق الزوج وهومحصورا وفي صف القتال لآتكون في حكم المريض فلامراث زوجته لان الغالب السلامة بخلاف من مار زرجه لا أوقدم ليقتل مقودأو رحم للك أه وغامة الامرفى الطاءون أن مكون منزل ببلدهم كالواقفين فيصف الفتال فلذاقال حاعة مرعل النالان حران قواعدنا تفتضى أن يكون كالصحيع يعنى قب لنزوله بواحد أمااذاطعن واحدفه مريض حقيقة فليس الكلام فيه انماالكلام في من لم يطعن من أهل الباد الذين نزل بهمالطاعون اه وقدنقلنا بقبته في الحظر ومسائل منثورة فراجعه ونقلنا ورضه في كال الوصاما (ممقال فائدة) اذا يطل الثين بطار مافي ضعنه وهومعني قولهماذا بطل المتضمن بالكسريطل المتخص بالفتح اليمان قال وحرج عنهاماذكروه في المبوع الى ان قال وقالوالوقال العنين لا مرأته أو المخر المخرة اختاري ترك الفسم لف فأختارت لم يلزم المال وسقط - بارهافقد بطل التزام المال لاما في ضمنه آه وقال في الفر الرابع فن الالغازمانصه) الطلاق أي رجل طلق ولم يقع فقل ندت الاخمار كأذما أى رجل قال كل امرأة أنزو جهاحتي تقوم الساعة فهيه طالق فتزوج ولميقم فقل اذاقصدتلك الساعة التي هوفها وهذا اذاسكن فالشارحها أى وقف على السكون في الساعة أمااذا حركها عركة الاعراب فلایکون امحکم کذاك اه (ممقال) أی رجل له امرأ تان أرضعت احداهما احرمت الاحرى علميه وحدها فقل رجل زوجوابنه الصغيرأمة فاعتقت فاختارت نفسها فتزوجت ماتنو وله زوجة فارضعت الصي الذي كان زوج ضرتها ملين هذاالر حل حرمت ضرتها عبلي زوحها لانه صاراينه من الرضاع فصاره تزوحا لميلة ابنــه فلايحوز اه وقدنقلناه في كتاب النـكاح (وقال في فن الالغــاز فى كتاب النسكاح مانسه) أي مطلقة ثلاثاد خل بها الثاني ولم على فقل اذا كان العقدفاسدا أى معتدة امتنعت رجعتها ولمقل لغيره فقل اذا اغتسلت وبقيت

لمعة بلاغسل اه أي وكان انقطاع حيضها لاقل من عشرة أمام ولم عض علها وقت صلاة وكانت اللعمة أقلء ضوولم تكن كاسة فليراجع شارحها وقدنقاناه فى كتاب النـكاح (ثم قال فى الفق المذكورمانصــه) الآيمــان أى رجــل فاللامرأته ان وحتُ من هذا الماء فأنت طالق فقل تخرج ولا بحنث لان الماء الذىكانت فيهزال ماكريان رجل أنى الى امرأته بكدس فقال آن حللته فأنت طالق وانقصصتيه فأنت طالق وإن لم تخرجي مافسه فأنث طالق فأخرجت مافي الكسولميقع فقلان الكيسكان فيه سكرأوملج فوضعتمه فيالماء فدار مافسه امرأةتز ينت بانحرىرفقال لمسازوجهاان لمآجامعىك في هــذ فانت طالق فنزعتها وأنت لسها فااكلاص فقل بالسها هوو يجامعها فلامجنث ان لمأطأك مع هدد المقنعة فانت طالق وإن وطأنك معها فأنت طالق ما انخلاص وأراده فااتخلاص فقل ان سوى الوطه مرجله فسدق ديانة له ثلاث نسوة وله ثوبان فقال ان لم تلدس كل واحدة منكر ثوبا منهما في هـ ذا الشهر عشرين بوما والافأنتن طوالق كيف انخلاص فقل تلبس اثنان منهما كل ثويا تلبس احداهن ثوباعشرة وتنزعه وتلسه الاخرى بقية الشهر حلف أن يشعها من الجاع الدوم انلميف ارقها حتى أنزلت فقد أشعها ان وطئت ل عارباً فكذا ولاسآ فكذ الخلاص فقل طأها ونصفه مكشوف ونصفه مستور الم (وقال في فن الحيل مانصه) السابع في الطلاف كتب الى امرأته كل امرأة لي غيرك وغير فلانة ما آق ثم محى ذكر فلانة و بعث ما لـكتاب لهـالم تطلق فلانة وهـ ذه حملة - مِدَّة واكيميلة للطلقة ثلاثا أن يقول المحلل قبل العقدان تزوجتك وحامعتك فأنت طالق ثلاثا أنبة فيقع بالجماع مرة فانخافت من امسا كه بلاجماع يقول ان تزوجتك وأمسكمتك فوق ثلاثة أيام ولمأحامعتك فيميا بيزذلك والاحسن ان تنزوجه على أن أمرها ببده افي الطلاق يشرط بدائتها بذلك ثم قبوله اما ذايدا المحلل فقال تزو جتك على أن أمرك بيدك فقملت لم يصربيدها الااذاقال على أن أمرك بيدك بعدأن أتزوجك فقيات واذاخافت ظهورأمرها في القيابل تهب لمن تنق مه مالا شترى به مملو كامراهما يحامع مثله شميز وجهامنه فاذادخل بهاوهبه منهاو تقبضه فينفسخ النكاح ثمتبوت به آلى بلديباغ ونظرفيه بأن العبدليس بكفءو يمكن

مله على رضا الولى أوانها لاولى لها حلف لمطلقنها الموم فانحسلة ان يقول أنت طالق انشاءالله تعمالي أوعلى ألف فلم تقبل حلف لا يطلقها نخلعها أجنبي ودفسع مبدله لمجنث ولوقال كل امرأة أتزوجها فهمى طألق فتزوج فاذاحكم أشافعما مِبطلان المِين صع ولوقال أن لم أطلقك اليوم فأنت طالق ملامًا فانحيلة أن نت طالق على ألف درهم ولم تقبل لم يقع وعلمه الفتوى أنكر طلاقها خل بيتاثم يقال له ألك امرأة في هذا المدث فيقول لالعدم عله في قال له مفهاحلال ونصفها حرام فهمه بطالق فانحملة ان تحعل الخرفي القدار حلف لامدخل دارفلان فاعملة جله فى كَابِ الايمان (مُمَال) في فيه لق مه خسر فقال ان أكلتها فهي طالق وان متهافهتي طالق فانحسلة أن يأكل النصف ويطرح النصف أويأ خسذهما ن من فيه بغير امره آه (مُمَال) الثامن في الخلع سَمْل أبوحنيفة عن رجل قال لا مرأته أنت ما الق ثلاثا ان سألتيني الخلع ولمأ علد لل وحلف هـ عالعتى أن له اتخلع قبل الليل فقال أبوحنه فة للرأة سلمه اتخلع فسألته فقال أه قل قد كعي الفوقال لماقولي لاأقبل فقالت فقال لمأقوى واذهى معزوجاك مركل منكما وحيسلة أخرى انتبيع المرأة جبيع بمأليكها بمن تثق به قبسل مضي (وقال في فن الحميل من بعث الاعمان مانصه) قال فهيبى طالق فتز وجهماالاولىأن بطلقهما لقصل لغسره سقمين . في الايمــان (نمقال) ولوقال كل امرأه أثر وحمــًا ك محت عرض على غدره عند يصمرحالفاوهوالصيم كذافي التنارخانية وعلى هذا فمايقع من التعالىق في كمأن الشأهدية ولآلزوج تعالى فيقول نم لا نصم على الصيم اه نقلنا بقيته في كاب الايمان فراجعه (ثم قال في فن الحيسل من بحث الايمان أيضامانسه) طلبت آن يطلق ضرعها فاكيلة آن يتزوج أخرى اسمها عـلى اسم لضرة ثم بقول طلقت امرأتي فلانة ناو ما الجديدة أو يكتب اسم الضرة في كفه سرى ثم يقول طالقت فسلانة مشيرا مالتمني الى ما في كفعه السيري اله وقد نقلناه في الايمان (وقال في فن الحيل من الحبة مانصه) فال لما ان لم تهبيني صداقك

ليوم فأنت طالق فامحيلة أن يشترى منه ثوبا ملفوفا بهرها ثم ترده بعداليوم نيبق الهرولاحنث اله وقد نقلنا مني المية (وقال في الفن السادس فن الفروق مانصه) كآب النكاح يشتبدون الدعوى كالطلاق والملك بالميع وغوره فلا والفرق ان النكاح فيه حق الله تعالى لان الحل والحرمة حقه ثعالي يخلاف المك لانه حق المداه وقد نقلناه في كاب النكاح (وقال أيضافي الفن السادس مانمه) كاب الطلاق فالست امرأتى وقع إن نوى ولوزادوالله لاوان فوى لاحتمال الاول الانشاء وفي الثاني تمحص للآخيار يحلوطه المطلقة رجعيا لاالسفربها والفرق ان الوط ورجعة بخلاف المسافرة تقييل ابن الزوج المعتدة من ماش لا يحرمها ولما النفقة ومال قيام النكاح بخلافه لعدم مصادفته النكاح في الاول بخلافه في الثاني اه وقدنقلناه في كَتَابِ النكاح (ثمقال)أنت ما الق آن دخلت الدارعشرا فدخلت لايتم شئحتي تدخل عشرا ولوقال أنتطالق ان دخلت الدار ثلاثا فدخلت مرة وقع الشيلاث لان العدد في الاول لا يصلح الطيلاق ويصلح الدخول يخلافه فى النابي للوكل وزل وكدله بالطلاق ولووكا بما بطلاقها لالانه تمليك لها اله وقدنقلناه فيكتاب الوكالة (تمقال) يقع الطبلاق والعتاق والابراء والتبديير والنكاحوان لم يعلم المعنى بالتلقين بخلاف آلبيدع والهبة والاجارة والأفالة والفرق انتلك متعلقة بالالفاظ بلارضا بخسلاف المانسة اه وقد نقلناه في كاب العتق وكاب المداينات وكاب النكاح والبدع وكاب المة والاحارة (وقال أيضافي الفن السادس في كاب العنق مانصة) ولوقال عتقل على واجب لا يعتق مخلاف طلاقك على واجب لأن الاول يوصف مهدون الثاني اه وقد نقلناه في كاب المتن (ممال ولوقال كل عبد أشتريه فهو حواشتراه فاسدائم صحيعالا يمتق وفي النكاح تطلق لانعلال اليمن في الاولى الفاسد بخلاف الثاني اله وقد نقلناه في العتق (ثم فال) أعتق احدعديه ثمقال لمأعن هذا يعتق الاخووكذا في الطلاق بخلافه في الاقرار فأنه لايتعن الاتخر لان السان واجب فهما فسكان تعسنا اقامة لهاه وقد ثقلناه في كَابِ الْعَتْقِ (وقال أخوا لمؤلف في تكملته الفن السادس فن الفروق في بحث المحدودمانصه) قال رجلين أحدكازان فتيل له أهذا فقال الاعب الحديثلاف مالوقال احدى أمرأني طالق فقيل له فلانة فقال لالزمه حكم الطلاق في الانوى والفرق ان الطلاق والعتاق يكمل مبعضه ويعين منكره أماحد القذف

ينفى وبدراً اه وقدنقلناه في كتاب امحدود (وقال في التـكملة المذِ كورة في كتابُ اللقيط مانصــه) ولوطلقها أى اللقيطة وأحدة وأقرت بالرق صارطلاقها ثنتهن ولوكان طلقها ثنتين ثمأ قرت به ملك رجمتها والفرق انهامالا قراريه دمه دالثاتير تربداه طالوحق ثابتله مخلاف مالوكان بعد طلقة لان حق الرجعة لاسطل بهذا الاقرار ولوكانت معتدة فاقرت الرقء مدممي حسفتين كان له ان يراجعها في الثالثة ولواقرت في الحيضة الاولى فتركها حتى مضت حيضًا ن لا يتمكن من الرحعة والفرق ان اقرارها غيرميطل هاهناوقته ومبطل في الفصل الاول اه وقد نقلنا بقسة في كمة الداللقيط فراجه م (وقال أيضافي التسكم لمة المذكورة في كتاب الصلم مانصه) صائمت المنكوحة زوجها من النفقة على دراهم حاز ولوكانت مسأنه لا والفرق ان السكني - تى الله تعمالى وفي حال قام النكاح حقها فكذا النفقة وكذالونشزت المنكوحة سقعات نفقترا بخسلاف المتوتة حال العدة اه وقد نقلناه في كتاب الصلح (وقال أخوا لمؤلف في التكملة المذكورة في كتاب الاكراءمانصه) ولوأكره على الطلاق والعتاق فطلق وقع ولوأ كرءعلى الاقرار بهمالًا يقع اه وقد نقلنا في كتاب الاكراه (يقول جامعه) والفرق ان انشاءهما لازم تحديث تلاث جدده ترجد وهزلهن جدالطلاق والعتاق والبمين والاصل عندناان كلمايصح معالمزل يصعمع الاكراه لأنمايصم مع المزل لا يحق ل الفص وكل مالا يحمَّل الفسخ لا وَثر فد مه آلا كراه اه طحما وي على الدّر بخلاف الاقرار بهدما فانه خمر يحتمل االصدق والكذب وقدام السف على رأسه مرج الكذب اه شرنبلالية (وقال المؤلف في الفن السابع فن انحـكامات مانعـ هـ) لمــاجلس أبويوسف التدريس من غيراعلام الامام الاعظم فأرسل المه أبوحنه فقر حلافسأله عُرَّمُما ثُلْ حُسَةً الى ان قال الخامسة أم ولدار جَـل تروجت بغيرا ذن مولاها هات المولى فهل تحب المدة من المولى فقال تحب فحطأه فقال لا تحب فحطأه مم قال ان كان الزوج دخل بالاتحب والاوحيت اه وقد نقلنا ه في كتاب النكاح (مُ قَالِ) وَكَانَ لِلْمَامِ حَارَةَ لَمُ اعْدَلَامِ فَأَصَابِ مِنْهَامَادُونَ الْفُرْبِحِ فَيَلْتَ فَقَالَ أهلها كيف تلد وهي بكرفقال الامام هـل لمـاأحد تثق به فقالوا عتمافقال تهب الغدلام منها ثمتزو جهامنه فاذا أزال عذرتها ردت الغلام ألها فيمطل النكاخ ١٥ وقد نقلنا في النكاح (ثمقال) وكان أبو - نيفة في واليمة في الكوفة وفيها

علماء واشراف وقمدزو جصاحماا بنيهمن اختين فغلط النساء فزفت كل بأت الى غـىر زوجها ودخـــل بهافافتي سفمان فقضيءــلى كل واحدمنهما بالمهر وتعتد ونرجع كل الى زوجها فسثل الامام فقال على مالغلامين فأتي بهما فقال أعب كل منكماان يكون المصاب عنده قال نعم فقال لكل منه ماطاق الني تحت أخيال ففعل أمر بقجد يدالنكاح فقيام سفيان فقيل بين مينيه اه وقدنقلناه في كتاب النكاح (وقال في الفن المُسانى في كتاب النبكاح مانمه) الفرق ثلاثة عشرسه بانحتاج للقضاه وستهلأ فالاول الفرة يماتجب والعنة وبخيار البلوغ وبعدم كمفاءة وبنقصان المهروباباء الزوجءن الاسلام وباللعبان والثباني الفرقسة بخيارالعتق وبالايلاء وبالردة وبتماين الدارين وبالكأحدان وجين صاحبه وفي النكاح الفاسد الفكاح يقمل الفسخ قمل التمام لابعده فلم تصم فيه الافالة ولاينفسنها تجود الافي مسئلتين فيقدله يعده ردة احدهما وملك احدهما الاخر (مُمَّقَال) وقوله خــ ذى هــ ذامن نفقة عد ثك لا يكون اقرارا بطلاقها اه (مُمَالً) فيه أيضا النكاح لايقيل الفسم بعدد التمام هكذاذ كرواوبنواعليه ان جوره الايكون فسنخسأ قات يقدله بعده في ردة احدهما كم كتمناه في الشرح واماطرة الرضاع عليه والمصاهرة فعندنا يفسده ولايفسخه كافي الشرح اه (وقال في كتاب العتني مانصه) المتكام بمالايفهم معشاه يلزمه حكمه في الطلاق والمتاق والنكاح والتدبيرالافى مسائن البييع واكتلع على الصييح فلايلزمه المال وقدنقلناه في كتاب المنكاح وكتاب البيع (وقال في كتاب الأعمان مانصه) عن اللغولا و واحذه فيها الافي ثلاث الطلاق والعتاق و لنهذراه وقد نقلنا و في كتاب العتق (ثمقال) حلف لا يحلف حنث مالتعلم قي الأفي مسائل ان يعلق بافعال القملوب أويعلق بمحى الشهرفي ذوات الاشهر أو بالتطايق أويقول ان تالى كذافأنت حروان تحزت فأنت رقمق أوان حضت حمضة أوعشرين حضة أرطاوع الشمس كافي المجامع اله وقد نقلنا يعضه في كتاب العتق (ثمقال) المعلق يتأخروا لمضاف يقارن فلوقال لاجندية أنت طالق قدل أن أتزوجك بشهرأ وأطلق لاينعقد ولوقال اذاتزوجتك فأنت طالق قبلذلك بشهر فتزوجها قدل شهرلاتطاق وبعده تطاقي اه (وقال في كتاب السيروالدة مانصه) حكماردة وجو بالقتــل ان لمير جـع الى ان قال و بينونة ا مرأته مطاقا

 وقال في كتاب الوقف مانصه واذا قلنا بتضمين الناظراد اصرف تحاجة الى التعميره لرجع عليهم عادفعه لكونهم قبضوا مالا يستحقونه أولالمأرهصر صالكن نقلوافي ابالنفقات أنمودع الغائب اذاأنفق الوديعة علىأبوى المودع يغيراذنه واذن القياضي فانه يضمن واذاضمن لامرجع علمهما لانها اضمن تستن أن المدفوع ملكه لاستناد ملكه الىوقت التقدى كحما فيالهداية وغيرها 📭 وقدنقلناه في كتاب الامانات (ثمقال) وكذالا يردمااذا أذنالقاضي بآلدفع الىزوجةالغاثب فلماحضر جحدالنكاخ وحلف فأنه ذكر فىالعنايةان شآء ضمن المرأة وان شاء ضمن الدافع ويرجه عموعلى المرأة اه لانه غيره تعدوقت الدفع واغساظهرا مخطأنى الاذن واغسادفع بنساء على صهة اذن القياضي وكان له الرجوع علها لانه وان ملك المدفوع ما لضمان فليس عتمرع وقد نقلناه في كتاب الآمانات (وقال في الفن الثاني أيضا أول كتاب السوع في بعث المحمل مانصه) ويثنت نسبه اه قال شارحه أي المحل من ذي الفراس والسيد اه وقد نقلناه في كتاب العتنى وفي كتاب النكاح (نم قال المؤلف في البعث المذكور) وغب نفقته لامده اله قال شارحه يعني اذا طلق حاملا عليه نفقة انجل وتعطى لامه فالنفقة له لالامه خلافاللشا فعي اه لكن أفاد الزبلى والكافيان نفقة المعتدة الحامل عندنا العدة لاللعمل وعند الشاذي للممل اه (ثمقال المؤلف في البعث المذكورمانسه) ويصم الخلع على ما في يطن مار يتهاو يكون الولدله اذا ولدث لافل من ستة أشهر أه (وقال في كتاب البيوع في بعيث الاعتبار للدني لاالالف اظمانصه) ولوراجعها بلفظ النكاح صحت للمني ولونكها بلفظ الرجعة صم أيضا اله وقد نقلناه في كتاب النكاح (ثم قال) ويقـعالطلاقبألفـاظالَّعتق اه (ثمقال) والطلاق والمتاق يراعى فيهـما الالفياظ لاالمدني فقط فسلوقال لعبيده ان أدبت الى كذافي كيس أسض فاداه ف كيسأجرا منتق ولووكله بطلاق زوجته مفيزا فعلقه على كاثن لم تطلق اه وقد نقلناه في كَتَابِ العتق وفي الوكالة (ثم قال) المحقوق المجردة لا يجوز الاعتياض عنها الى ان قال ولوصالح الهنيرة بمال الهنتاره بطل ولاشي لها اه (نم قال) وخرج عنهاحق القصاص وملك النكاح أى بأن خالعها وحق الرق فانه يحوز الاعتماض عنهــا كماذكرهالزيلعيقالشـنعة اه وقــدنقلناه فيانجنــأيات وفىالعِتق

وقال أيضافى البيوع مانصه) ومنهاعمال الغائب بطل بيعه الاالاب المحتساج لَّذَهْمَةُ كَـذَا فَي نَفْهَاتَ البزازيةَ (وقال في كَابِ الـكِفَالَةِ مانصــه) لاتضم الكفالة الابدين صيح وهومالآ يسقط الابالاداءأ والابراء فسلاتهم بغسره كبدل البكتابة فانه بسيقط بالتبحيز فلتالافي بسثلة لمأرمن أوضعها قالوالوكخل بةصحت معانهما تسقط بدونهما يموت أحدهما وكذالو ستقدل وقد قرركماني كل شهركم ذاأو سوم نأني وقد قررلما كل يوم كذا كإصر حوايه فانها صحيحة اه (وقال أولكات القضاء مانصه) من بقياذا امتنعرعن قضائه فانه لايضرب ولذاقالوا ان المديون لايضرب في محمس ولايقيد ولآيغل قات الافى ثلاث اذا امتنعءن الانفساق عسلي قريبه كما ذكروه في النفقات واذا لم يقسم بين نسائه ووعظ فلم يرج ع كذا في السراج الوهاج مزالقسم واذاامتنعءن كفارة الظهارمع قبدرته كامرحوامه فيهابه والعبلة بجامعة أناكحق يفوت مالتأخسر فههالان القسم لايقضي وكمذا نفقة القريب تسقط عفي الزمان وحقها في الماع بفوت بالتأخير لا الى خلف اله وقد نقلناه في كتأب النكاح (وقال أيضافي كتآب القضاء) القضاء بة تصرعلي المقضى عليه ولا بتمدى الىغبره الافي خسة فغيأر بعسة بتعدى الى كافة الناس فسلاتهم دعوي وبعده فيالحرية الاصلية والنسب وولاءالعتاقة والنيكا بركإفي الفتاوي الصغرى اه وقدنةانا في كتاب النكاح (ثمقال) اختلاف الشَّاهد بزمانهمن قبولها ولامدمن التطابق لفظاومعيني الافي مسياتل الجيان قال السادسة شهدانه فهيالعر سةوالآخربالفيارسية تقيل مخلاف الطلاق والاصعرالة ول فهماوهي العة اهـ وقد:فلناه في كتاب الحتني (نمقال) كل موضع تحرى فيه الوكا**لة** فانالولي تنتصب خصماعن الصغير ومالافلا فانتصب عنه فيالتفريق بسدر وخيارا الموغ وعدم الكفاءة ولاينتمب عنه في الفرقة بالاباء عن الاسلام واللمان كذافي الهُمَـط اهُ وقدنة لمناه في كتاب النكاح (نمقال) القاضي اذاقفي في مهتهد فيه نفذ قضاؤه الافي مسائل نص أصحابنا فهماء ليء مراكنفاذ فلوقضى ببطلاناكحق ممضى المدةأومالتفريق للجنزعن الانفياق غاشا على الصحيم لاحاضرا اه (نم قال) أو بعدم تأجيل العنين أو بعدم صحة الرجعة بلارضاها أوبه دم وقوع الثلاث على الحيلى أوبعدم وقوعها قبل الدحول أوبعدم الوقوع

على اكسائضاً ويعدم وقوعمازا دعلى الواحدة أويعدم وقوع الثـ لاتُ بكامة أوبعدم وقوعه على الموطوءة عقمه أوبنصف المجها زلن طلقها قبل الوطء دمدالمهر والتحبيز اله (ثمقال) أومالتفريق بين الزوجين بشهادة المرضعة اله (ثمقال) أوجِعَلُ المطلقة ثلاثا بمِسْرِد عقد الثانى أه أى فانه لا ينفذ فى السكل (وقالُ) أيضًا فى كتاب الفضاء تسمم الشهادة بدون الدعوى في المحدد المخالص الى ان قال وفي الطلاق والأملاء والطَّهار وعَـامه في شرح النَّ وهنان أه (ثمَّ قال) تَقْمِلُ الشهادةحسمة ملادعوي فيطلاق المرأة اليان قال وحرمة الصر والأسلام والظهاراني ان قال والنكاح شبت مدون الدعوى كالطبلاق لأنحل الفرج وحرمته حق الله تعالى في ازنبوته من غيرد عوى اه (ثمقال) تقبل الشهادة حسبة بلادعوى في عانية مواضع مذكورة في منظومة ابن وهبان في الوقف وطلاف الزوجة وتعلق طلاقها اله (ثمقال) واتخلع اله (ثمقال) والانلاء والظهار ومرمة المماهرة اه (ثمقال) وعلى هــذا لا تسمع الدعوى من غيرمن له الحق فيلاجواب لميافالدعوى حسيبة لاتخوز والشهادة حسي بلادعوى مائزة في هـ ذ ما لمواضع فليعفظ اه (مُمَقَال) واعلم أن شاهدا محسبة وشهادته بلاعذر يفسق ولاتقسلشهادته نصواعله فيامحدودوطلاف لزوجةوعتنيالامة وظاهرماني القنيةانه فيالكل وهيفى الظهرمة واليتيمة إ وقدالفت فيهارسالة اه (وقال) فسه أيضا المجهالة في المنكوحه تمنيع العمة الى ان قال وفي الطـــلاق والعتاق لا وعامه السان 🖪 وقـــدنقلنا ه في كتاب العتنى (ثمقال) القول قول الابانه أنفق على ولده الصغيرمع المين ولوكانت النفقة مفروضنة بالقضياء أويفرض الاسولوك فيتسهآلام كمافي نفيةات كخسانمة بخلاف مالوادعى الانفساق على الزوجة وانكرت وعلى هدنداعكن ان يقال المدنون اذا ادعى الإخاء لا يقيل قوله الافي مسئلة اه وقد نقلناه في كتاب المداينات (وقال في كتاب الوكالة مانصه) الوكالة لاتقتصر على الجلس مخلاف المملسك فاذاقال رجه لطلقها لايغتصر وطلق نفسك يقتصر الااداقال انشأث فمقتصر وكـذاطلفهـاانشـان كافي الخاندة اه (ثمقال) الوكيــلاذا أمسك مال الموكل ونقد من مال نفسه فانه يكون متعد ما أكى ان قال الافي مسائل الاولى الوكيل بالانفاق على أهله وهي مسئلة الكنز الثيانية الوكيل بالانفاق

ولى بنا داره كافى الخلاصة اه (وقال فى كتاب الاقرارمانصه) القراه اذا كَذْبِ المَعْرِبِطِل اقراره الافي الاقرار بالمحرية (ثمقال) والطلاق اه (ثمقال فيه أيضامانصــه) اذا أقربشي ثم دعى انخطأ على تسل كافى الخسانية الاأذا أفر بالطلاق بناء علىماأ فتى به الفتى ثم تسسن عدم الوقوع فالهلا يقع كافى جامع الفصولين والقنيمة آه (نم قال) مرملك الانشاء ملك الاحبــار كالوصى والمولى والمراجع اه (مُقال) المقراداصارمكنما شرعاطل أقراره اليان قال وخوجه نهدذا الاصدل مسمئاتان اليان قال وزدت مسائل اليان قال الثمانية ولدتوزوجها غاثب وفطم بعدالمدة وفرض القاضي له النفقة ولهما بينة مُحضرالاب ونفياه لاعن وقطع النسب اله (نمقال) الاقرار حجمة قاصرة على القر ولا بتعدّى الى غيره الى ان قال الا في مسائل الى ان قال ولو أقرت محمولة النسب بأنها ابنسة أب زوجها وصدقها الاب انفسخ النكاح بينهما يخلاف مااذا رت بالرق ولوطلقها تنتين بعد الاقرار بالرق لم علك الرجعة اه (وقال فيه ينا) وكذالوطلق أوأعتق ثمقال كنت صغيرا فالفول لهوان أسندالي حال الجنون فان كان مهودا قبل والآلا اله وقد نَقَاناه في كتاب العتني (ثم قال) اذا أقر مألدين بعدالا براءمنه لم ملزمه كإفي التتسارخانية الااذا أقرلز وجته عهر بعد هيتهاله المهرعلى ماهوالختارعندالفقيه ويجعل زبادةان قيلت والاشبه خلافه [لعدم قصدها كافي مهرالبزازية أي قصدالزيادة كافي شرحها (تمقال) وإذاأ قر مان لهافي ذمتمه كسوة ماصمه فغي فتساوى الممدامة انهما تلزمه ولمكن بنمغي للقياضي أن ستفسرها إذا ادعت فإن ادعنهيا للاقضياء ولارضيا المرسمها للسقوط والاسمههاولا ستفسرالمقراه مهني فاذا أقرمانها فيذمته جل على انها بقضاءأ ورمنا فبلزميه الاهم الااذاصدقت المرأة انهيا بغير قضاءأ ورضاء مداقراره المطلق فينمغيان لايلزمه والله سبصانه وتعمالي اعملهاه وقسدنة لمناه في كتاب النكاح (وقال في كتاب الصلح مانصه) الحق اذا أجله صاحبه فانه لا يلزم وله لرجوع في ثلاث مسائل الي ان قال أجلت امرأة العندن زوجها بعد الحول صعوركما الرجوع (وقال أيضافي كتاب الصلح مانصه) اذا استصفى المسائح عليه رجع الى الدعوى الااذا كأن ممالا يقبل النقض فاندمرجه بقيمته كالقصاص والعتق والنكاح والخلع اه (وقال في كاب الهبة) لاجمر على الصلات الافي مسائل

منهانفةة الزوجة اه (وقال في كتاب المداينات) الابراء بعد قضاء الدين صحيح لان الساقط بالقضاء المطالبة لاأصل الدين فيرجع المديون يماأداه اذا أبرأه براءة اسقاط واذا أبرأه براءة استيفا فلارجوع وآختلفوا فيمااذا اطلقها كذاف الذخيرةمن البيوع وصرحبه ابن وهبان فيشرح المنظومة وعلى هذالوعلق طلاقهاما يراشهاعن المهر ثمدفه لهالا يبطل التعلق فاذا ايرأته يوأة اسقاط وقع عطها اه (ثمقال) وفى وكالة السنازية للزوج عليهادين وطلبت لنفقة لاتقع المقساصة بدين النفقة بلارض الزوج بضلاف سسائر المدنون لان دن ختلاف الجنس فشامه مااذاكان أحداكم قمن حدد والا تنورديث الايقع التناص بلاتراض اله (وقال في كتاب الجروا لمأذون مانصه) ولواختاءت أي السفهة من زوجها على مال وقع ولا يلزمها اه (وقال في كتاب الاكراه) أجرى الكَّافرعــلي لســانه بوعيدحبس اوقيد كفر وبانت امرأته 🔞 وقدنقلناه في كتاب المجهاد (ثمقال) أكره على الطلاق وقع الااذا أكره على التوكمل له فوكل اه (وقال في كتاب الغصب) لا يجوز التصرف في مال غيره بغير اذنه ولاولاية الافيمسائل فيالسراجسة الحانقال الثانسة اذا أنفق المودع على أبوى الودع يغد مراذنه وكان في مكان لا عكن استطلاع رأى القياضي لم يضمن ستحسانا اه وقدنقلناه في كتاب الامانات (وقال فيه آيضا) المباشرضامن وان لم يتعسد والمتسبب لاالااذا كان متعمدا الحان قال ولوارضعت المكسرة الصنغيرة لم نضمن نصف مهرا لصغيرة الابتعمدالافساديان أعلم بالنكلح و بكون الارضاع مفسداله وان يحكون الغيرهاجه وانجهل عندنا معتسراد فع الفساد كمافي رضاع الهداية اه وقدنقلناه في النكاح (وقال في كمَّاب الحظر) يكره معاشرة منَّ لايصلى ولوكانت زوجته الااذاكان الزوج لايصلي لميكر وللرأة معاشرته كذا في نفقات الظهيرية اه وقيد نقلناه في كتاب النكاح (وفال في كتاب الفرائض) الحدكالات الافيأ - دءشرمسشلة الى ان قال ثمراً يت أخوى في نفقات الخسانية لومات وترك أولاداصفارا ولامال لهم ولهمأم وجدأب الاب فالنفقة عليه مااثلاثا الثلث على الام والثلث ان على المجد اله ولوكان كالاب كانت النفقة كلها عليه ولانشاركه الام في نفقتهم اله (ثم قال) وصى المت كالاب الافي مسائل الى ان قال المامنة لا عونه بخـ لاف الابُ أه وقد نقلناً م في كتاب الوصايا (ممال)

الحادية عشر لاحضانة له بخلاف الاب اه وقد نقلناه في الوصايا قال صاحب الاشداه

*(كاب العتاق وتوابعه أى من الولا وغيره) *

في انضاح الكرماني رحل له خس من الرقيق فقيال عشرة من بماليسكي احرار الاواحبداعتق الخمس لان تقيديره نسيعة من عمياليكي اجرار وله خسية فعتقوا ولوفال بماليكي العشرة احارا لاواحداعتق أربعية منهم لانه ذكرااهشرة ءلى ل التفسر وذلك غلط منبه فلفي فانصرف الي مماليكه اذا وجيت قهية ن واختلف المقومون فانه يقضى الوسط الااذا كاتسه على تقحتي بؤدي الأعلى كإفي الظهيرية اله وقيد الملساه في الغصب وفي الشهادات (مُمَال) أحدالشر بكن في العبداذ أعتق نصيبه بلااذن شر بكه وكان موسرا فانالشر يكهان يضمنه حصته الااذا أعتق في مرضه فلاضمان علمه عندالامام خلايالهما كذافىءتق الظهيرية دعوة الاستدلادتسيتند والتحرير متقتصر والآثولي أولى وسامه في الجامع معتق المعض كالمكاتب الافي ثلاث الاتوتي اذا عجزلا ردالى الرق الثانية اذا جمع بينه وين قن في السم يتعدى المطلان الى القريخلاف المكاتب اذاجمع اه وقد نقلناه في كاب السع (م قال) المالمة اذا قتبل ولم سترك وفام لمحب القصاص بخبلاف المكاتب اذاقتيل عن غيروفا علن اصواجب ذكروالز ملهي في الجنامات اله وقد نقلنا ه في الجنامات (ممال) والثانسة في السراج الوهساج والالتولى في المتون والتوأمان كالولد الواحد فالتساني تسع للزول في أحكامه فأذا أعتق ما في بطنها فولدت توأمن الاول لا قـــ ل من ســـتـة أشهر والشاني لقيامهافا كبثرءتق الناني تدمالا ولهخ للاف مااذا ولدت الاول لتميامها فاندلا بعتق واحدمنه حماالافي مسئلتين الآولي من جنايات المبسوط لو ضرب بطن امرأة فالقت جندنين فخرج احده حاقيل موتها والاسنو يعسدموتها وهمامية ان فغ الأول غرة فقط اه وقد نقلناه في الجنايات (ثم قال)الثانية نفاس التوأمن من الاول ومارأته عقب الثاني لاا هـ وقد نقلناه في كاب الطهارة (ثم قال) من ملك ولده من الزنافانه يعتق عليه ومن ملك أخته لابيه من الزنالم تعتَّق علىه ولوكانت أخته لامه من الزناعتقت والفرق في غاية السان من ماب الاستملاد

المندبير وصية فيعتق المديرمن الثلث الافي ثلاث لايصم الرجوع عنه ويصم عنها وتدبيرا أكره صحيح لاوصيته ولايبطله المجنون ويبطل ألوصية والثلاث في الظهرية اه ، وقد تقلناه في كتاب الوصية (ثُمَّ قال) التأ قيت العمدة لايعيش الانسان الهسا بفالماتأ سدمعني في التدمر على الختبار فيكون مدمرا مطلقا وفي الإحارة مفسدالي نحوما ثتى سنة الافي النبكاح فتأة بت فيفسداه وقيد نقلناه في كاب النبكاح وفي كمّاب الاجارة (مُمْقَال) المتكام بمالا يعلم معناه يلزمه حكمه في الطّلاق والعمّاق والنكاح والتدبير الافي مسائل البيع والخلع على الصيع فلايلزمها المال والاحارة والهمة والابراء عن الدن كهافي نسكام الخيانية اهروقد نقلناهذه المسائل فيأبوابها (شمال) المعتق لا يصم اقراره مارق قلت الافي مسئلة لوكان المعتق محهول النسب وأقرمالر فالرجه لي وصدقه المعتثى فانه بسطل اعتباقه كافي اقرار التلخيص اه وقد نقلناه في كتاب الاقرار (غمقال) الولاء لا يحتمل الابطال فلت الافيمسئلة وهيالمذكورة فانهابطل الولاء باقراره والشانعة لوارتدت العتيقة وسبيت فاعتقهاا لسابى كان الولا اله وبط في الولاء عن الأول كما في اقسرارا لتلخيص ولواختاف المولى مع عدده في وجود الشرط فالقول المولى الافي مسائل كل أمة لحسرة الاأمة خيازة الاأصة اشتريتها من زيدالاأمة احكتها البارحة أوالاأمة تسافني هذه الأر اعبة اذا أنكزت ذلك الوصف وادعاه فالقول لمبايخ للف مااذا فالاالا أمة بكراأ ولم أشترها من فلان أولم أطأها البارحة أو الاخراسانية فالقولله وتمامه في المسان الكافي المديراذ الرجمن الثلث فالمه لاسعاية عايم الااذاكان السندسفها وقت التبديير فانه يسعى في قيمته مبديرا كافي اتخانية من الحجر وفيها اذاقتر سد مكافى شرحنا ه وقد نقلناه في انجما مات (ثمقال) المدر في زمن سعابته كالمكاتب عنلبه فلاتقيل شهادته أولاه كإفي البزازية من العترق في المرض وجنايته جناية المكاتب كإفى المكافى وفرءت علمه لامحوز نكاحمه مادام سيمانه وتعالى اعلم (يقول مامعه) وهذه هي المسائل المجوعة المحقة بكتاب العناق (قال المؤلف في القُــاَعدة الأولى لأثواب الامالنية مانصة) وأما العتق فعندنا ليس ادة وضعايدليل صحته من الكافرولاعمادة له فان نوى وجه إلله سيحامه وتعالى كأن عبسادة مشاياعليه وان أعتق بلانيسة صح ولا ثواب له اذا كان صربيحا وأما

المكناية فلابدلمامن النية وان أعتق الصنم أوالشيطان صعواثم وان أعتق لاجل مخلوق صم وكان مباحالا ثواب له ولاائم وينبغي ان يخصص الأعتاق المنه عااذا كان المعتقى كافرا وأما المسلم إذا أعتق له قاصدا تعظيمه كفركما منسفى الأبكون الاعتاق لهناوق مكروهـا والتــدبير والكتابة كالعتن اه (ثمُقال سُدَّدَكُ بخوصفعة) مخلاف الطلاق والعتاق فانهما يقمان بالتلقين عن لأبعر فهمالان الرضاليس شرطهما وكذالوأ كروعلهما يقعان اه وقد نقلناه في كاب الطلاق ﴿ وَقَالَ فِي الصَّاعِدةِ النَّالِدِ ـ قَالَامُورَ بَمْقَاصِدِهَا فِي الْخَامِسُ فِي سَانِ الْآخِـ لاص مُانصه) وقدمناانه اذَانوىالاعتاقارجلكانمباط اه (ثَمْقال في التـاسع في محلها أى النية) محلها القلب في كل موضع وقدمنا حقيقتها وهنا أصلان الاول لاَ يَكُنِّي التَّافِظُ بِالْسَانَ دُونُهُ أَلَّى انْقَالَ وَمَنْ فَرُوعِ هُـذَّا الْاصْلَالُهُ لُوا حَتَلَفَ اللسان والقلب فالمتبرعيا في القلب وخرج عن هذا الاصل البمن فلوسق لسانه الى لفظ المهن بلاقصدا نعقدت الكفارة أوقصد الحاف على شي فسمني لسانه الى غبره هذا في المهن مالله سيعانه وتعالى وأماني الطلاق والمتاق فيقع قضاء لاديانة الله (مُ قال) وفي الخيانية أنت حر وقال قصدت به من عمل كذا لم تصدق قضاء اله ثم نقل عن انخانية من العتق رجل قال عبيد أهل الخ الرار أوقال عبيد أهل بغداد حوار ولم سنوعمسده وهومن أهل بغداد أوقال كلعبدلاهد لبلخ أوقال كل هـل بغداد حرّاً وقال كل عد في الارض أوكل عمد في الدنيا قال أبو يوسف لأستقء بده وقال مجد يعتق وعيلي هذاا كخلاف الطلاق ويقول أبي يوسف أخيذ عصام من يوسف و يقول مجداً خذشدًا د والفتوى على قول الى يوسفُ ولوقال كل صدفي هذه السكة حروعده في السكة أوقال كل عدد في المسعد المحمام عرفهو على هذا الخلاف ولوقال كلعمد في هذه الدارم وعدد فها ستق عمد في قولم ولوقال ولدآدم كالهمأ حرارلا يعتق عبده في قولم اله (ثم قال) ويتفرع على هذا فروع لوقال لمسا بأطالق وهواسمها ولم يقصدا أطلاق قألوا لا يقع كياحر وهواسمه كما في الخانية وفرق الهبو في في التنقيم بين العلاق فلايقع و بين العنق فيقع خلاف المشهور اه وقدنقلنا بمض هذه المسائل في كتاب الطَّلَاقُ وَكَابِ الأَعْمَانِ (ثم قال) وفي الكنزكل مملوك لى حرعتى عبيده القن وأمهات الاولادومـــديروه وفي شرحـه لاز پلي لوقال أردت به از جال دون النسا دين و كذالونوى غـــــرا لمد بر

ولوقال نويت السوددون البيض أوعكسم لايدين لان الاول غصيص العمام والشانى تخصيص الوصف ولاعموم لغيرا للفظ فلايعمل فيهنية التخصيص ولونوي النساء دون الرحال لم يدن اه (ثم قال في الاصل الثاني من انتاسع وهوا نه لا يشترط معنية القلب الملفظ في جميع العبادات مانصه) وأما الطلاق والعناق فلايقعان مآلنية بللا يدمن التلفظ الآفي مسئلة في قاضعنكان رحل له امرأ تان عرة و زينب الخ وقدنقاناً بقيته في كتاب الطلاق فراجعه (ثم قال في العاشر في شروط النية مأنصه) فرع عقب السة مالمشيئة قدمنا اله ان كان ما يتعلق مالنات كالصوم والصلاة لمتبعلل وانكان ثمبا يتعلق مالاقوال كالطلاق والعتماق بطل اهروقد نقلناه في كتاب الصلاة وكتاب الطلاق (ثم قال) قاعدة في الايمان تخصيص العام بالنية مقمول دبانة لاقضاء وعندا تخصاف تعيم قضاءأ يضاالي ان قال ولوقال كل مملوك أملكه فهوحروقال عندت مه الرحال دون النساء دن بخد لاف مالوقال نويت السوددون البيض أوبالعكس لم يصدق ديانة أيضا كقوله نويت النساء دون الرجال والفرق بيناه في الشرح من اليمين في الطلاق والعتاق اهر (ثم قال) فروعلوكاناسمها طالقأوح ةفناداهاان قصدالطلاق أوالعتق وقعما أوالنداء فلاأوأطلق فالمعتمد عدمه اه (وقال في قاعدة الاصل العدم مانصه) وعلى هذا الفرع لوقال كل مملوك خدازلي فهوير فادعاه عبيدوأ نبكر الموكى فالقول له ولوقال كلحارية بكرفه عن حرقادعت حارية انها لكر وأنكر المولى فالفول لها وتمام تفريعه في شرحناعلي الكنزفي تعليق الطالاق عند شرح قوله وان اختلفا في وجود الشرط اله (وقال في قاعدة الاصل اضافة الحادث الى أقرب أوقاته مانصه) ولدس من فروعها مااذاتر و جأمة ثم اشتراها ثم ولدت ولدا يحمد لأن مكون حادثا تعدالشراء أوقىله فلاشك عندناني كونهاأم ولدلامن جهة انهجادث أضيف الىأقرب أوقاته لانهالو ولدت قدل الشراء ثم ملكها تصبرام ولدعندنا اه (وقال في قاعدة الاصل في الاساع التعريم) ولذاقال في كشف الاسرارشر ح أصول فرالاسلام الاصل في النكاح المنظر وأبيح الضرورة اه فاذا تقابل في المرأة حل وحرمة غابث الحرمة وله للا يعوز التحرى في الفروج وفي كافي انحاكم الشهيد من باب المتحرى ولوأن رجلاله أربع جوارى أعتق واحدة منهن بعينهائم نسيما فلم يدرأ يتهنأ عتق لم يسعه ان يتحرى لأوطء ولاللبدع ولا يسع الحاكم

أن خلى بينه و بينهن حتى ببين المتقة من غيرهـ (ثمقال) فان باع في المسألة المصزلاقامي التحري ولايقول لاورثة أعتقوا أيتهن شثتم بعينها أعتقها واستحلفهم ملى علهم في الماقيات فان لم يعرفوا من ذلك شيئا أعتقهن كلهن وأسقط عنهن قعية احداهن وسيمس فعيابتي اه وقد ثقلنا بقية ه ارة في كتاب النكاح فراجعها (ثمقال) ولوأن قوما كان لكل وإحدمتهم ماريةفاء تقأحدهم ماريته ولم يعرفوا المتقة فاكل واحدمتهم ان يطأحاريته لم أنهاالمعتقة بمينها وانكان أكبررأى أحدهمانه هوالذى أعتق فأحب عهاحتي بعلم المعتقة منهن اه وقد نقلناه في النكاح (وقال في قاعدة الاصل في الكلام الحقيقة مانمه ولوقال لامته اومنكوحته أن نكحتك فعلى الوطء فلوعقد عكى الامة بمداعناتها أوعلى الزوحة بعدداما نترالم يحنث كإفي كشف الاسرار اه وقد دنقلناه في كتاب السكاح وكاب الطلاق (ثمقال) ونقض علىناالاصلالمذ كوراليأن قال وعن أضاف العتق الي يوم قدوم زمدفقدم لسلا عتق اه (وقال في القاعدة الرابعة المشقة تحاب التدسيرمانسه) ومنه مشروء لاعبرة بالمبرف المنارئ فلذااعته برالعرف في المعاملات ولم يعتبر في التعليق فيه في على مجومه ولايخصصه العرف وفى آخرالمسوط اذاأرادالرجل أن يغيب فحلفته

رأته فقال كل حارية أشثر بهافهى حرة وهو بهني كل سفينة جارية عملت نيته ولايقع علمه العتق قال الله تمالي وله انجواري المنشآت في العركالاعلام والمراد السفن فاذا أرادذاك علت نتسه لانهاظالمة في هذاالا وتعلاف ونسسة المظلوم فها محلف عليه معتبرة اه وقد نقلنا بقية هذه العبارة في الطلاق فراجعها ونقلنها بعضمافي كأن الأعمان (وقال في القاعدة الثاندة اذا اجتمرا محملال والحرام غلب الحرام الحلال مانصه) ومنها عدم جوازوط المجــارية المشتركة اهارثم قال) ومنها ماب الطلاق والعتماق فلوطلق زوحته وغيرها أوأعتق عدده وعمد غيره أوطلفهاأر بعائفذ فمماعلكه اهم وقدنقلناه أده في كاب الطلاق أبضا (وقال في القاعدة الرابعة التابع تابيع مانصه) وعرج عنها مسائل منها يصع اعتاق الجل دون أمه شرط ان تلده لا قل من ستة أشهر اله (ثم قال) ومنها محمة لتدبيره اه (ثمقال) ومنهاثبوتنسه اه أىبالدعوةأيدعوته مافي بطن أمته كاأفاده في الشرح فراجعه (ثمقال) ومنه الوقال بعث عبدي من زيد فاعتقه فأنكر زيدعتن العب دولم يثنت المأل ومنه الوقال بعته من نفسه فأنكر دعتق بلاءوض اه (ثمقال) الرابعة يغتفرفى التوابيع مالايغتفر في غيرها الىأن قال ومنيه قنّ لميماأ عتقيه أحيده ماوهوم وسيرفاوشري المعتق نصيب كتامحز ولايقكن الساكتمن نقدل ملكه الىأحيد لكن لوأدي المعتق الضمان للساكت ملك نصده اه (وقال في القاعدة الثامنة اذا اجتمع أمران من خنس واحيدولم عتلف مقصوده جادخل أحيده جماني الاتنوغالما مانعه) ولوتكر رالوط مشهة واحدة فانكانت شهة ملك إيحب الامهرواحد لان الثَّاني صادف ملكه وإن كانت شهة اشتماه و حب لكل وطء مهرلان كل وطهصادف ملك الغسر فالاول كوط عاربة ابنه أومكاتبه والمنكوحة فاسدا ومن الثاني وطء أحدالشر يكين المجارية المشتركة ولووطئ مكاتبة مشتركة مرارا إنمدني نصيبه لمباو تعددني نصيب شريكه والبكل لمبا ولابتعددني الجبارية تعقة كذافي الظهرية اهروقد نقلنا ذلك في كتاب النكاح أيضا (قال في القاعدة التاسعة اعمال الكلام أولى من اهما له مانصه) وعما فرعته على القاعدة قول الامام الاعظم من قال لعبده الاسكير سنامنه هذاا بني فانه أعله عتقا محسازاءن هذاح وهمماأهملاه وقال في المنارمن بعث الحجروف من أو وقالااذا

قاللدابته وعده هذا وأوهذاانه باطللانه اسملاحدهما غيرعين وداك غيرمل العتق وعنده هوكذلك لكنءلي احتمال التعين حثى لزمه التعين كافي مسئلة العددن والعمل بالهتمل أولى من الاهدار فعل ماوضع تحقيقته عجازا عماعتمله وأن استحالت حقيقته وهيما ينكران الاستعارة عنداستسالة انحيكراه قيدمأو لانهلوقال لعمده وداشه أحدكما حرعتن بالاجماع كمافي الهيط وبيناالفرق في شرح المنار اه (قال في القاعدة العاشرة الخراج الضّمــان مانســه) قَالَ الســـوطي نو ج عن هذا الاصل مسئلة مالوأعتقت المرأة عددا فان ولاء ملكون لا بنها ولوجني حنآبة خطأ فالمقبل عيلى عصيتها دونه وقديعي مشيله في بعض المصبيات بمقيل ولامرث اهم وأمامنقول مشامخنافها فكذلك قال فيالمدامة وكذا الولاءلان حتى مرثها هودون أخهاالاأن جنابة المتقءلي أخهالانه من قوم أبها ته كجنَّاتها اه وقدنقلناه في كتاب المجنايات (وقال في الفاعدة ادية عشرالسۋال معياد في الجواب)قال البزازي في فتا واه من آخوالو كالة وء. . الثاني لوقال امرأة زيد طالق أوعيده حروعلسه المثهي اليميت الله انجرام ان دخل والدارفة الزيدنع كان حالف يكاه لان انجواب يتضون اعادة مافي السؤال ولوقال أحزت ذلك ولم يقبل نحمفه ولمحلف عبليشئ ولوقال أجزت ذلك عبلي ان دخلت الدارأوألزمته نفسي أن دخلت لزم وان دخل قبدل الاجازة لايقع شئالي آخره اه وقدنقلنا هذه العبارة في الطلاق (وقال في القاعدة الثانية عشرَلاً ينسب الىساكت قولمانصه) وخرج عن هذه القاعــدة مسائل الى ان قال انحــادية والمشر ون سكوت المولى عند ولادة أم ولده اقرار به اله (وقال في القياعدة سة عشرمن استعمل بالشئ قبل أوانه عوقب بحرمانه مانصه) ومنهاماذكره الطحادى فيمشكل الاتثاران المكاتب أذا كان له قدرة على ألاداء فأخره منيه ومله النظرالى سيدته لمصرله ذلك لانه منع واجباعليه ليهقى مايحرم علىه اذا عنــه السـبكى في ثمر حالمنهاج وقال انه تخر يجحسن لا يبعد منجهــة اه ولم نظهزلي كونها من فر وعها واغماهي من فروع ضدها وهوان من اخرالني بعدا والدفايتامل في الحكم فانه لم يذكر الاعدم المجواز فل يعاقب بحرمان شي اه (ثم قال) وخوج عنها مسائل الاولى لوفتلت أم الولد سيدها عتقت ولمتحرم أىمن العتق مع انها استعجات قبسل أوانه الثانية لوقت المدبرسيده

عِتَىْ وَلَسَكُنُهُ بِسَعِي فِي جَسَمَ قَعْمَهُ لانهُ لا وَصَمَّةُ لَقَا تَلَ اللَّهِ وَقَدْ نَقَلْنا ذَاكُ في كَابَ الجنامات أيضها (وقال في القاعدة السابعة عشر لاعد مرة مالظن الدين خطأه مانصة) ولوخاطب امرأته بالطلاق ظانا أنهاأ جندحة فمأن أماز وجته طلقت وَكَذَانَى الْمَتَاقُ أَهِ وَنَقَلْنَاذَنَكُ أَيْضَافَى كَابِ الْطَلَاقُ (وَقَالَ فَيَ الْقَـاعَـدَةُ الثامنة عشرذكر بعض مالا يقرى كذكر كله مانصه) ونوج عن القاعدة العتنى عندأى حندفة فاذا أعتق مصعده لمعتق كله والكن لمتدخل لانه عايقزى عند والكالام فعمالا يتحيزي آه وقوله ولكن استدراك على قوله وخرجعن القاعدة وأن العنق لم يدخل فيها المخرج كذا في شارحها (وقال في أحكام الناسي من الفن الثالث مانصه) ولوَّقبل الكَّمَاية وإدَّى البِدل ثم أدَّمى الاعتاق قبله تُ-مع و سترد اذابرهن اه وقد نقلنا بقيته في كاب الدعوى (ثم قال) فيه أيضًا وقالوا فيماب الاستحقاق ولا يضرالتنا قض في المحربة والنسب والطلاق اه وقد نقلنا بقيته في كتاب القضاء (ثمقال) والناسي والعامد في المعين سوا وكذا في الملاق الي إن قال وكذا في المتاق (هـ وقد نقلناذ الثافي كاب الطلاق أبضا إثمقال وأقسامه أى اتجهل على ماذكره الاصوابون كمافي المنارا وبعة جهـل باطل لأيصلم عددرا في الأنوه كجهدل المكافر بصفات الله سعمانه وتعمالي وأحكام الأخرة وحهل صاحب الهوى وجهل الماغي حتى يضهن مال العبادل اذا أتلفه وحهل من خالف ماحتماده الكتاب والسنة والأجماع كسم أمهات الاولاد اه وقد نقلنا هذه في انجهاد (ثم قال) والنالث انجهل في داراتحرب من مسلم لميهاجر والهيكون عذراويلحق بهجهمل الشفيع وجهمل الامة بالاعتاق آهم وقد نَقِلْنَاهُ فِي كَابِ الشَّفِعةُ وَكَابِ النَّكَاحِ ۚ (ثَمَ قَالَ) وَقَالُوالُولِمُ تَعْلَمُ الْأُمَّةُ بِأَنْ لَهَا خمارالعتني لاسطل بسكوتها ولولم تعلم الصغيرة بخيار البلوغ بطل أه وقد نقلنا هذه في النكاح (وقال في أحكام الصبيان مانصه) ولا يقع طلاقه وعتقمه الا حكاني مسائلة كزنا هافي النوع الثاني من الفوائد في الطلاق اه وقدد كرنا والمسئلة في كتاب العلاق أيضًا (وقال في أحكام السكران مانصه) واختلف التصير فيااذا سكرمن الاشربة الخندةمن الحيوب والعسل والفتوى على اله اذاسكرمن عرم فيقع طلاقه وعتاقه ولوزال عقله بالبغ لميقع وعن الامام انهان كان يعلمانه بنج حين شرب يقع والالا اه وقد نقلنا هافي كتاب الطلاق (وقال

فأحكامال بيدمانمه) ولايلحق ولدها مولاها الابدعوته ولوأقر يوطئها اه (نمقال) ودواۋەمرىضاعلى،ولاەبخلافاكحرولوزوچـــــــ اھ ونقلنـــاھـــا فى النكاح أيضاوفي كتاب الطلاق (نم قال) واعتماقه بإطل ولومعلق ابما علكه بعدعتقه اه (نمقال) ووطء أحدى الامتين بيان لا - تق المهم بخلاف وطه احدى المرأ تين لا يكون بيانا في الطلاق المهم آه وقد نقلنا ها في كتاب الطلاق (ثم قال) وعتقه موقوف على احازة مولاء اه (وقال في بحث الاحكام الأربعة مانصه الاقتصار كمااذا أنشأ الطلاق أوالعتاق ولدنظا ترجة والانقلاب وهوا فقلاب ماليس بعلة علة كااذاعلق الطلاق أوالمتاق يشرط فعند وجود رطينقلب ماليس بعلة علة اه وقد نقلناذاك في كتاب الطلاق وقال في أحكام الخنى مانصه) وان قال لامرأته انكان أول ولد تلدينه غلاما فأنت طالق أوقال كذلك لامته فأنت وة فولد ت خنى مشكلا لم تطلق ولا نعتق اه وقد أنفلناها في كتاب الطلاق (ثمقال) ولايدخل تحت قول المولى كلء دليحر أوكل أمة لى رة الا اذاقالهما فيعتق اه (ثمقال) وحاصله انه كالانثى في جير الاحكام الافي مسائل الحان قال ولايقع عتى وطلاق علفاعلى ولادتها أنثي مه ولايدخل فت قوله كلأمة اه وقد تقلناه في كتاب الطلاق (وقال في أحكام الحارم مانصه واختص الهرم بالنسب بأحكام منهاعتقه عدلى قريعه لوملكه ولا يختص مالاصل والفرع اه (ممقال) فابن الم الاخ من الرضاع لا يعتق ولاتَحب نفقته اله وقد نقلناه في الطلاق (نمقال) وقتص الاصول بأحكام الى ان قال ومنها لوادّ عي الاصل ولد حاربة ابنه شنت نسبه وانجــ دّ أب الاب كالاب عندعدمه ولوحكالعدم الاهلية بخلاف الفرع اذا ادعى ولدحارية أصله لمصم الابتصداق الاصل اله وقد نقلنا ذلك في كتاب النكاح أيضاوفي كتاب المدعوى (مُقَالَفَائدة) يترتبعلى النسب اثناعشر حصكما توريث المال والولاء اهُ (وقال في أحكام غيبوية الحشيفة ما نصه) ويترتب علمهـاوجوب الغدل الى ان قال ووقوع العتق المعلق به (وقال في أحكام العقودما نصمه) وجائزمن أحدامج انبين فقط الرهن الى أن قال والكتابة جائزة من جانب العب الزمة من السيد اه (مقال تكميل) الباطل والفاسد عندناف العادات مترادفان الحان قال وأماا لحكتابة ففرقوا فهاسن الفاسد والساطل

فمعتقها داءالعدمن في فاسدها كالكتابة عدلي خرأ وخنزمر ولامعتق في ماطلهما كالكتابة على ميتة أودم كاذكر والزيامي اه (وقال في أحكام الكتابة مانصه) وأماوقوع الطلاق والمعتاق بهافقال فياليزازية المكتابة من الصير والأخرس على الانه أوجه الى ان قال ولو كتب على شئ ستسن عليه عدد كذا أو آمر أنه كذا ان نوى صم والالا ولو كتب على الماء أوالمواء لم يقع شي به وان نوى اله وقدذ كرنا مُذَّه العبارة في كتاب الطلاق فراجعه (وقال في محث القول في الملث مانصه) الثانسة عشرالملك امالاهسن والمنفعة معاوهوالغالب أوللسس فقط أوللنفعسة فقط كالعبدالموصى عنفعته أبداو رقسته للوارث الى ان قال ولوأ عتقه المسالك نفذو ضمن قيمته يشترى باخادم الحان قال ولمأرحكم كنابته من المالك وينبغي ان تكون كاعتاقه لاتصم الامالتراضي وحكراعتاقه عن الكفارة وينبغي أن لا يحو زلامه علام المنفعة للآلك أه وقد نقانا بقيته في كتاب الوصاما (وقال في بحث القول في المدين مافصه) فوائد الاولى ليس في الشرع دن لا يكون الاحالا الارأس مال السلمالىان قال وأمايدل الكتامة فيصع عندنا حالا ومؤجسلا اه وقدنغلنسا بقيته في كتاب المدايسات (وقال في بحث ماءنع الدين وجو بموما لاعنع مانصه) لمُّامن ضمان سراية الاعتاق لا يمنعه لان الدين لا يمنع دينا آخر آه (وقال في بعث إلقول في غن المثل مانصه) ومنها ضمان عنق العبد المسترك إذا أعتقه مهماوكان موسرا واختبارا أساكت تضمينه فالمتبر ألقمة ومالاعتاق كماعتبرحاله من النسار والاعسارفيه كإذ كرماز يلعي اه إوقال في يحث ثمن المثل مانصه) ومنها فيمة حارية الإن إذا أحملها الاب وادعاه وألظاه رمن كالرمهمان الاعتبار بقيمتها قبيل العلوق لقولهمان الملك يثدت شرما للاستملاد عندنا لاحكما اه وقدنقلناه في كتاب المحدود (وقال في بحث القول في مهرا لمثل مانسه) وفي الوطء بشبهة ان لم يقد را لملك سابقا كما في أمة ابنه اذا أحيلها فلامهر عليه اه وقد نقلناه في كتاب النكاح وفي كتاب المحدود (ثم قال) بيان ما يتعدد فيه المهر بتعدد الوطء ومالا يتعدد امافي النكاح العميم فجعله أبو-نيفة منقسماء لي عددالوطئات تقدير اولايته لدكالا يتعد ديوطء الأب حاربة ابنه أدالم تعمل وكذا يوطء السديد مكاتبته وفي النكاح الفاسدو يتمددوط الاستحارية أبيه أوالزوج حارية امراته وأفتى والدالصد والشهيد بالتعدد في انجارية المشتركة اه وقد نقلنا في كتاب

الحكاح (وقال في محث القول في الشرط والتعلم في مائدتان من ملك التنجيزملك ألتعلمق الاالوكمل مالطلاق علك القنميز ولاءلك التعلمق ومن لاعلك بنزلا علك التعلمق الااذاءلقه بالملك أوسيمه الثانية العيدوا بكاتب لوقالاكل بملوك أملكه فهوم بمدعتقي صعبخلاف الصي وتمامه في المحامع الصدرسليمان المن في ملك العدد والمكاتب اله وقد نقلنا ه في كتاب الطلاق و نقلنا ، كتاب الوكالة (وقال في محدماًا فترق فسه العنق والعلاق) يقـم ق بألفاظ العتق دون عكسمه وهوأ بغض المماحات الى الله تعمالي دون العتق ويكون بدعيافي بمضالاحوال دون العتق اه وقد نقلنا ه في كتاب الطلاق (ثم قال ما افترق فيمه العتق وانوقف) العتق يتبيل التعليق بخلاف الوقف ولابرتد بالرديخلاف الوقف على معين اله وقد نقلنا وفي كتاب الوقف (ثُمُ قال ماا فترق فمه المدير وأم الولد ثلاثة عثيركا في فروق السكر ابيسي) لا تضمن بالغصب وبالاعتاق والمدعالفاسد ولابحوزالقضاء بيبعها يخلافه وثعتقءن تجدء المال وهومن الثلث وقيمتها ثلث قيمتها لوكانت قنسة وهوالنصف في روامة والنشان فيأخرى والجميع فيأخرى وعليها العددة اذاأعتقت أومات السددلاعلى المديرة ولواستولدأم ولدمشنر كةلايقلك نصدب صاحبه بالضمان يخلاف المديرة وشتنسب ولدهامالك كوت دون ولدالمدس ولاعلك انحرى سعها ولهسمه ولانسهى لدن المولى يعتدمونه بخلافه ولايصم تدسرها ويصم استبلادالمدمرة ولواستولد جارية ولده صح ولوصغيرا ولودبرع سدة لااه وقد نقلنا بعضه في كتأب بوكتاب البيوع وكتاب الفضاء (وقال في بحث ماافترق فيه البيع الفاسدوالعيمي يضع اعتاق البائع بعدقبض المشترى بتسكر يرلفظ العتق بخلافه فىالصحيم ولوآمر والمسترى باعتساقه عنمه ففعل عتق على المائع بخسلافه في الصحيم هُ وَقَدْ نَقَاسًا وَفِي كَتَابِ البيوعِ (وقال فِي أُواخِوْن الفرق والمجمع ما نصله) قاعدة المضاف الى معرفة يفيدالعموم الى ان قال ونوج عن هدفه القاعدة لوقال زوجتي طبالق أوعبسدي حوطاقت واحبدة وعتق واحبد والتعبين السه رمقتضا هاطلاق الكل وعنق انجسع اه وقد نقلناه في كتبايه الطلاق (مُمقال) فاتَّدة اذا بطل الثيُّ بطل ماتَّى ضمنه وهومه ني قولهم اذا بطلُّ المتضمن بالكمسر بط للتضمن بالفتح الحان قال وترجءنها ماذكرو فحالبيوع

الى ان قال وماذ كروه في المكاتب لوأبرأه المولى عن بدل السكتابة فلم يقبل عتق و بقي البدلوم انالابراءمتضم للعتق وقديطل المتضمن كاردولم يبطل مافى ضعنه من المتقاه (رقال في فن الالغازمانصه) العتق أي عبدعتق بلااعتاق وصار مولاه ملكاله فقل حرى دخل دارنامع عده بلاامان والعدمساعتق واستولى على سيده ملكه و يستل يوجه آخراً ي رجل صارمملوكالعبده وصارا لعبدها أى زوحـ من مملوكين تولد منهـ حاولد ح فقـ ل الزوج عبد تزوج بالاذن أمة أبيمه باذنه فالولدملك للإب وهو حرلانه ابن ابنه أى رجل أمتق عده وماعه وعازا فقلاذا ارتدالعبديه دعتقه فسماه سيده وماعه اه وقد نقلناه في كتاب المسع (ثمقال) أي مدعاني متعمل شرط ووجدولم يعتق فقل اذاقال اذا صابت ركمة فأنت مرفصلاها غم تكام ولوصلي ركعتين عتق والركعة لابدمن ضم أخرى الهالتكون حائزة وقد نقلناه في كماب الصلاة (ممقال) أي رجل أقر بعتق عبد وولم يعتق فقل اذا أسنده الى حال صباه اله وقد ُنقلناه في كتاب الاقرار (نم قال في فن الالفاز أيضامانصه) الكتابة أي والتدبير أي كابة ينقفها غر المتعاقدين فقل اذا كان المكاتب مديونا فللغرماء نقضها أي مكاتب ومدير حاز بيعه فقلاذا كاتبه أودبره حرفي في دارا كحرب ثم أخرجه الها دارا لاسلام أو يلحقا مدارا تحرب مرتدين فمأسرهما المولى اه المأذون أى صدلا شبت اذنه بأاسكون اذا رآه المولى بيدم و يشتري فقل عبدالقاضي اه (وقال في فن الالغاز في بحث البيع أى رجل ماع أماه وصم - لالأله فقل رجل أذن لعمد وان يتزوج وقفعل فولدت ابناوماتت فورثها ابنها فطالب الابنمالك أبسه عهرأمه فوكله المولى في بيه عابيه واستيفاءا الهرمن ثمنه ففعل حاز اه وقد نقلناه في كتاب النكاح (ثم قَالَ فِي فَنِ الْحَيْلِ } العَاشر في الاعتاق وتواجه الحيلة للشريكان في تدسرالعبد وكابته لمما ان بوكالامن يفعل ذاك بكامة واحدة الحملة في عتق العدفي المرض بلاسعاية ان مديمه من نفسه ويقيض المدلمنه فان لم يكن العدد مال دفع المولى له ليقيض منه بعضرة النمود واختلفوا في صدا قرارا اولى القيض أعتقه ولم بشهدحتي مرص فاذا أقراعت مرمن الثلث وانحيلة ان يقر بالعبد لرجل ثم الرجل يعتفه اذا أرادان يطأمارية ولاعتنع بيعهالوولدت يهما لابشه الصغرتم تزوجها فاذاولدت فالاولادا وارولاتكرون أمولد اه (وقال في فن انحيل من

ثَ الْأَيْمَانِ مَانِّهِ ﴾ حلفته امرأته بإن كل جارية يشتر بها فهي حرة فقال نعينا وبا ر مة بعمنها محت نبته ولو نوى ما مجار مة السفينة صت نبته اه وقد اقلناه في كَابِالْايَانِ (مُمَالُ) ان فعلت كذا فَعيده مريبيعه ثميفعل ثم يسترده الحيلة يعتقءوت مدوان بقول اذامت وأنت في ملكي فأنت مراه وقد نَقَلْنَاهُ فِي كَابِ الْإِمْسَانُ (ثُمُ قَالَ فَيُ فَنَ الْحَيْلُ فِي جِثَ الْمِيسَعُ وَالشَّرَاءُ) الْحَيْلَة في يستع ترى ان ، قول ان اشتر سها فهسي حرة فاذا اشتراها عنا المشائري ان تخدمه زاد بعدموني فتكون مديرة اه وقد نقلناه في كماب البيوع (وقال في الفن السادس فن الفروق في بحث المنكاح مانصه) تزوج أمة على انكل ولد تلد معرصم النكاح والشرط ولواشتراها كذلك فسدلان التياني يفسده الشرط لاالاول آه وقد تقلناه في كتاب النكاح (ثمقال في الفن المذكور كَابِ الدِّمَاقِ) لوأضافه الى فرجه عنق لاالى ذكر ولان الأول بعيريه عن البكل علاف الثاني ولوقال متقائء لي واجب لا يعتق بخلاف طلاقك على واجب لان الاول يوصف مه دون الثاني اه وقد نقلناه في كاب الطلاق (مم قال) ولوقال كل عبداشتريه فهوجرفا شتراه فاسدا ثمصحالا يمتق وفي النيكاح أطلق لانحلال اليمن في الأولى ما لفاسد يخلاف النساني اله وقد نقلنا ه في كاب الطلاق (ثم قال) أعتق أحدعمديه ثمفال لمأعن هذا يعتق الاتنو وكذافي الطلاق بخلافه في الاقرار فانه لايتعين الاتخرلان السان واجب فهما فكان تستناا قامة له اه و قد نقلناه في كَتَابِ الطَّلَاقُ وَفَى كَتَابِ الْأَقْرَارِ ﴿ وَقَالَ فَيَ الْفُنَالَمَذَ كُورُ فِي جَمَّتُ الطَّلَاقُ مَا نَصَّهُ ﴾ يقع الطلاق والعتاق والابراء والتدبير والنكاح وان لم يعلم المعني بالتلقين بخلف المدع والهممة والاحارة والاقألة والفرق ان تلك متعلقة ما لالفاظ ملا رضا يخلاف الثانية اه وقد نقلنا ه في كما ب الطلاق (وقال أخو المؤلف أيضا فالفن السادس في عدا الايمان مانصه في الدعليه مائة فقال ان أحدثها منك اليوم درهما دون درهم فعيدى حرففر بنااشعس وقد قمض خدين لاصنت ولوقال ان أخدت منها اليوم درهما دون درهم يحنث والفرق ان شرط انحنث فىالاول قيض المائة فى اليوم متفرقة ولم يوجد لان الماء كناية عنها وفي الشانى شرط قبض البعض وقدوجد عمده حران بعته بتسمة فساعمه بعشرة لامحنث ولوحلف لايشتريه بتسعة فاشتراه بعشرة حنث والفرق ان السع بتسعة لايثنت

ماشت المع يعشرة والشراء بعثيرة شدت ماشت الشراء بتسعة اهروقد نقلناه في كتاب الاعبان (وقال أخو المؤلف في التكملة المذكورة مانصه) كتاب المكاتب الكتابة الحالة صحيعة بخلاف السلم والفرق ان السلم يما لعدوم وانماج وزمقر وناما لشرائط التي منها الاجل مالنص أما المكتابة فاعتآق مملق على الآداءا ه وقد نقلناه في كتاب البيم (ثم قال) كاتب عبده على قيمته فسدت ولوتزوج أمةعلى قيمتها جاز والفرق ان الكتابة تفسد بالشرط والنكاح واتخلع لااه وقدنفاناه في كتاب السكاح (مُقال) كانب اواستثنى جلها فسدت بخلاف الوصية لانها تبرع فلا تفضى الى المنازعة `اه وقد نقلنا ، في كتاب الوسية (ثم قال) المكاتب أذامات عن غيروفاء ولاولد بطلت الكتابة بلاقضاء وقيل لابد من القضاه بعجزه ولوءن وفا ولا تبطل و رمتني قبيل الموت والفرق المها ذامات عن وفاءأمكن الاداء فيجوس كالاداء بخلاف مااذا لميترك شيئالان العجز يبطلها اه (وقال أخوالمؤلف في التكملة المذكورة من كتاب الأكراه مانسه) ولوأ كره على الطلاق والعتاق فطاق وقع ولوأكره على الاقرار بهما لايقع اه وقد نقانساه في كتاب الطلاق وذكرنا الفرق بينهما ونقلناه أيضافى كتاب آلا كراه (وفال المؤلف فى كتاب الطلاق مانصه) النداء للرعلام فلايثدت به حكم الافي الطلاق بياطالق وني العتق باحراه (ثم قال) ولد الملاعنة لا ينتني نسسه في جيم الاحكام من الشهادة والرحكاة والقداص والمناكحة والعتق على القريب اله (تمقال) الصى لايقع طلاقه الااذا أسات فعرض عليه الاسلام عمزا فأبي الى ان قال ويؤهل له كُمتَق قُر يبه اه (ثم قال) المعلق بالشّرط لا ينعقد سديبا الحال والضّاف ينعقد فى الطلاق والعتاق والندرفاذا قال أنت مرة دالمعلك بيعه اليوم وملكه اذاقال اذاجا عقد اه (مُقال) القول له اذا اختلف الى وجود الشرط فيمالم سلم منجهتها الافي مسائل اليان قال وقيما اذاعلق عتقه بطلاقها ثم خسرها وادعى انهااختارت بعدالمجلس وهي فيه كافي المكافي اه (ثم قال) اذاعلقه بمالا يعلم الامنها كحيضها فالقول لهانى حقها وإذاعلق عتقه يمالا يعلمالامنه فالقول لهعلي الامع كقوله للعبدان احتلف فأنت وفقال أحتلت وقع باحباره كإفي الهبط وفرق بينهما في انحانية بامكان النظر الي خووج المني بخلاف الدم الخارج من الرحماه (مُقال وفي الأيضاح قبيل الاعمان ماذصه)استثناء المكل من المكل

باطل الى ان قال وفي الاسناح قسل الاعلن اذا قال غلاماً ي حوان سألم ويزيغ الانزىغاصيم الاستثناء لانه فصل على سبيل التفسيرفا نصرف الاستثناء الى المفسر وقدد كرهما وله فعيم الاستئناه بخلاف مالوفال سألم وبزيغ والابزيغا لانه أفرد كالرمنهما بالذكرفكان هذا الاستثناء لكلما تكلم به فلا يصيحاه (وقال في كَتَابِ الايمان مانصه) يمن اللغولا، والخدة فيما الافي ثلاث الطلاق والعتاق والنذر اه وقدنفاناه في كاب الطلاق (ثم قال) حلف لا محلف حنث مالتعامق الافيمسائلُ ان بعلق بافعــال\لقلوب أو بعلق؟عــــئالشهرفيذوات الاشهر أومالتطامق أويقول ان أديث الي كذا فأنت ح وان هخزت فأنت رقيق ا هوقد نقا ايقسه في ڭاپ الطلاق (وقال في كتاب الحدودمانصه) على عتق عبده على زناه فادعى المسدوجود الشرط حلف المولى فان نكل متق واختلفواني كون العبدقاذفا كإفي قضاءالولواكمية اه وقبد نقلناه في كتاب الدعوي (وقال في الفن الثياني من أول كتاب البيوع في بعث أحكام الحل مانصه) هو تا دع لامه فأحكام المتق والتدبير المطلق لاالقيد كافي الظهميرية والاستيلاد والكتابة واعرية ألاصلية والرق والملك بسائرأسسابه وحق السالك القسديم يسرى اليه وِحَقِ الاستردادُقِي البيع الفاسدوقي الدين فَيباغ مع أمه للدين اهـ ﴿ثُمُّوالُ ﴾ وَفي فتمالقدر بعدماأعتق آنمل لاجوز بدع الاموخوزه بتهاولا غبوزه بتهابعدتدبير الجُلُّ على الْأَصِمُ كَذَا فِي الدِّسُوطُ اهُ وَقَدَنْقَلْنُسَاهُ فِي كَتَابِ الْهَبِّةُ (ثُمَّقَالُ) ولا يفرد كممادام متصلاف لاساع ولابوهب الافي مسائل احددي عشرة بفردفها في الاعتاق والتدبيرا لخاه (ثمقال) ولافرق في كون الجنن تبعالامه بن بني آدموامحيواناث فالولدمنهالصاحب الأنئ لالصاحب الذكر كذافي كراهمة المزازية وقدنقلنا وفي كتاب اللقطة (م قال) ويثبت نسبه اه قال الشارح أي اتحل من ذى الفراش أوالسمد اهم وقد نقلناه في كتاب الطلاق (وقال أيضافي كتاب السوع في بعث الدررة لله في لا الالفاظ مانصه في ولوقال أعتق عمدك عني بألف كان سقاللعني لمكن ضمني اقتضاء فللتراعي شروطه واغما تراعي شروط المقتضى فلابدان بكون الاتمرأ هلالاعتاق ولايفسسد يألف ورطل منخر اه (مُقَالُ) وَلُوقَالُ المده وان أُديَّت الى أَلْفَ افَأَنتُ حَرَكَانُ اذْنَالِهُ فِي الْعَبَّارَةُ وتعلق عُتَهُ مِالْأَدَاءُ نَظُوا لِلْعَنِي لا مُنَابِهُ فَاسِدَةُ الْهِ وَقَدَنَقَلْنَاهُ فِي الْاذِنُ وَالْجُور (ثم قال)

ولوقال لعمده معت نفسك منك الفكان اعتاقاً على مال نظر اللعني اله (تمقال) وخرج عن هذا الاصلى مسائل إلى ان قال ولا يقع العتق بألفاظ الطلاق وَان نوى والطلاق والعتاق براعي فهماالالفاظ لاالمعني فقط فلوقال لعمده انأدنت الي كذاني كيسأبيض فاداءني كيس أجرام ستني ولووكاه بطلاق زوجته مفجزا فعلقه على كَانْ لم تطلق اه وقد نقلناً ، في كتاب الطلاق (م قال) تكرارالا يجاب يبطل الأول الافي العنق على مال كذافي بيت الذخيرة أه (مُمَّال) الحقوق أنحسردة لاعوز الاعتساض عنهااليان فالوخرج عنهاحق القصاص وملك النكاح و-ق الرق فانه معوز الامتماض عنها كادكر والزيلعي في الشفعة اه وقدنقاناه في تتاب الطلاق وكتاب الجنايات (مُقال) للبائع حق حبس المبدع المناكال الافيمسائل في البزازية لواشترى العمد نفسه من مولاه اهر عموال) اذا قبض المشترى البيسع بلا ذن البسائسع قدل نقد المؤنثم تصرف نقض تصرفه الافها التمديد والاعتاق والاستيلادوله أبطال الكتابة كأف المزازية اه (م قال) الستأمن بيع مديره ومكاتبه دون أمواده اه (وقال في كتاب الكفالة مانصه) التأخير عن الاصيل تأخير عن الكفيل الاا ذاصا عج المكانب عن قتل العد عِمَا لَهُمْ تَكُفِلُهُ أَنسان مُ يَجْزَالمَ كَاتَبِ نَاخِرتُ مَطَالِمَةُ المَا لِحِ الْيَ عَتَى الاصدر وله مطالمة الكفيل الآن كذافي الخيانية اله وقد نقلناه في كتاب الجنايات وفي كتاب الصلم (وقال في كتاب القضاء مانصه) العضاء بقتصر على المقضى عايه ولا يتعدى الى عبر والافي خدة ففي أربعة يتعذى الى كأف والناس فلا تسمع دعوى فه بعده في الحرية الاصاية والنسب وولاء العمّاقة والنكاح كافي آلفمّاوي الصغرى اله وقدنقلناه في كتاب النكاح (ثمقال) وفي شرّح الدرروالغرر لمنلاخسروفي ماسالا سقعقاق والحكم مامحرية الاصامة حكم على المكافة حتى لاتسهم دعوى اللك من أحدد وكذا المتق وفروعه وأماا محكم في الملك المؤرخ فعلى المكافة من التسار يمخ لا قبرله ويعنى اذا قال زيد للكرانك عبدى ملسكتك منذ ة أعوام فقال بكراني كنت عبدد بشرملكني منذستة أعوام فاعتقني ومرهن ه اندفعت دعوى زيد ثم قال هروليكرانك عددي ملكتك منذ سيمة أعوام وانتملكي الاس فبرهن عليه تقبل ويفسخ الحكم بحريته ومجعل ملكالعمرو مدل علمه ان قاضيخان قال في أول المبوع من شرح الزيادات مسائل الباب على

قديمن أحدهماعتن في ملك مطاق وهو عنزلة ح ية الأصل والقضاء يه قضاء على كافة الناس والثاني القضا والمتق في الملك المؤرخ وهوقضا على كافية الناسمن وقت التاريخ ولايكون قضا وسله فليكن هذا علىذ كمنكفان الكتب المشهورة خالبة عن هذه الغائدة اله وهادنا فائدة أعرى هي الهلافرق في كونه عدلى المكافة بين ان يكون بيندة أو بة وله أنا حراذا لم يسسيق منه اقرار مارق كاصرح مه في المحيط البرهاني اه وقد نقلنا . في كتاب البيوع (ثم قال) واذا اختلف انتداءان تحسالفا وتفاصخ االافي مسئلة مااذا كان المدع عيسدا فحلف كل على صدق دعواه فلاتعالف ولا فسغو بلزم البيع ولا يعتق واليمين على المشترى كمانى الواقعات اه (وقال في كتأب القضاء أيضامانصه) اختــلاف الشاهدين مانع من قبولها ولابدمن التطابق لفظاومعنى الافي مسائل الى ان قال السادسة شهددانه أعتقه بالعربية والاتنو بالفارسية تقدل بخدلاف الطلاق والاصم القيول فهما اه وقد زه أناه في كتاب الطلاق (مُ قَالَ) الشهادة اذابطات فالبعض بطلت في الكل كافي شهادات الظهريرية الااذا كان عبد بين مسلم ونصراني فشهد نصرانيان علىهما بالعتق فانها تنبر في حق النصراني فقط كمافي العتماق منها اه (نم قال) من سعى في نقض ما تم من جهتمه فسمعيه مردود عليه الافي موضعت الى ان قال وهب حارية واستولدها الموهوسل مادعي الواهب انه كان دبرها أواستولدها وبرهن تقبل ويستردها والعقر كذافي سوع الخلاصة والبزازية وفي فثمالة دير نقلاءن المشايخ التناقض لايضرفي انحرية وفروعها اه وظاهرهان السائم اذا ادعى التدبير أوالاستيلاد أمهم فالمسة فى كلاماله تاوى مشال وفى دعوى البزارية سوتى بن دعوى السائم التدبير والاعتاق وذكرخلافافهما وزدت ملهمامسائل الاولى باعه ثمادهي آنه كان أعتِقه الى ان قال الثالثة اشترى عبدا ثمّ ادعى ان البائع كان أ متقه اه وقد نقلناه ف كتاب البيوع (ثم قال) القاضي اذا قضى في مجتمد تقيه نفذ قضا و الافي مسائل المان قال أو بعقة بيع نصدب الساكت من قن حرره أحدهما اه وقد نقلناه في كتاب البيع (مُ قَال) أو بييع أم الولد على الاظهر وقيل ينفذ على الاصم إلى وقدنقلناً في كتاب البيع (م قال) أوبالقرعة في معتق البعضال (م قالي) تسمع الشهادة بدون الدعوى في اكحد اكخالص و لوقف وعتق الامة وحربتهُ أ

الا صلية اه (م قال) تقبل المهادة حسبة بلادعوى في طلاق المراة وعتق الامة الىان قال وفي مديسرالامة الى ان قال ولا تقسل في عنق العسد مدون دعواه عنده خلافا لمماوا ختلفوا على قوله في الحرية الاصلية والمعقد لااه (مُ قال) تقبل النهادة حسسة بلادعوى في شائمة مواضع مذ كورة في منظومة أس وهدان غي الوقف الي ان قال وحرية الامة وتدبيرها اه (نم قال) وعلى هــــذالا تــعم الدعوى من غير من له الحق فلا جواب لما فالدعوى حسبة لا تحوز والشه ادة حس الملادعوى حائزة في هذه المواضع فليحفظ مُرْدت سادسة من القندة فصارت أربعة عشرموضعاوهي الشهادة على دعوى مولاه نسبه اه (ثمقال) واعلم ان شاهد الحسنة اذاأ خرشها ديه بلاعذر مفسق ولاتقدل شهادته فصواعلمه في الحدود وطلاق المزوحة وعتق الامة وظاهرماني القنهة انه في الكل وهي في الظهيرية واليقسة وقد ألفت فيها رسالة اه (ثم قال في كتاب القضاء أيضا) ولا صال بين المولى وعده قبل تُموت عتقه الافي ثلاث مذكورة في منبة المفتى اه (نم قال) الشهادة عربة المسديدون دعواه لاتفيل مندالامام الافي مستلتين الاولى أذا شسهدا مريسه الاصلمة وأمه حبة تقبل لابعدمونها الثانية شهدا بأنه أوصى له باعتاقه تقال وانتهيدع العمدوهم افي آخرا الهادية والأولى مفرعة على الضعف فان الصيم عنده أتستراط دعواه في العارضة والاصلسة كاقدمناه ولا تعم دعوى الاغتاق من غبرالعبد الافي مسئلة من مار القسالف من الحسط ماع عداتم ادعى على المشترى الشراء أوالاعتاق وكان في بداليائع تسمع فيهما وان كان في يدالمشترى تسمع في الشراء فقط ولا يشترط المحمة دعوى الحربة الأصامة ذكراسم أمه ولاأمه أسأمه تجواز أن بكون حوالاصل وأمه رقيقة صرحيه في آخرالهادية وحامر الفصولين وكذافي الشهادة بحربة الاصل كافي دعوى القنمة القضاء بعد صدوره صححالاسطل ماطال أحدالااذا أقرا لمقضى له سطلانه فأنه سطل الأفي المقضى بحريته اهُ (ثم قال فيه ايضا) القضاء بالحرية قضاء عـ لي الكافة الااذا قضى بعتق من ملكه مؤرخ فانه يكمون قضاء على التكافة من ذاك التاريخ فلاتسهم فيه دعوى ملك بعده وتسهم قبله الماذكره منلا حسروفي الدرر والغرر اه (رقال فيه أيضا) الجهالة في المنصكوحة تمنع العدة الى ان قال وفي الطلاق والمناق لاوعلمه المان اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق (وقال في كتاب

الأقرارمانصه) المقرلهاذا كذب المقريطل اقراره الافى الاقراريا محرية والنسم وولاءالعتاقة كما فيشرح المجمع معللايا نهالانتحتمل النقض (نمقال) والرق اه (ثُمُ قَالَ)الاستَّبُعارا قرآر بعدم الملك له على أحدالة ولين الااذا أستاً والمولى عيده كن إقرارا بعربته كإفي القنبة الهروة حنقلناه في كتاب الإ للامكدن تتكذسياله الاولىان المشترى لوأقرأن البائم أعتق العيدقيل بع وكذبه المائع فقضى بالفن على المشترى لم يبطل اقراره بالعتق حتى بعثق مه إه وقد نقلناه في البيوع (ثم قال) وعلى هذا لوأ قرص به عدم اشتراه عَتَى عَلَيْهُ وَلا مُرجِعُ مِا لَهُمَا لَحُ وَراجِعِهُ (ثُمَّ قَالَ) وَكَذَا لُوطُلُقُ أَواْعَتُقُ ثُمَّ قَال كنت صغيرا فالقول له وان أسند الى حال المجنون فان كان معهودا قبل والالا اه وقدنقلناه في كاب الطلاق (غ قال) مجهول النسب اذاأ قر مالرق لانسان فصدقه المقراء صعروصا رعددان كأن قبل أأسكد حربته مالقضاء امابعد قضاء القاضي عليه بحدكامل أوما لقصاص في الاطراف لا يصعرا قراره مالرق معد ذلك واذاصح اقرار مالرق فأحكامه بعده في الجنا مات والمحدود أحكام العددوتمامه في شرح آفر بالرق تمادي الحربة لاتقسل الابيرهان كذافي البزازية وظاهر كلامهمان القاضي لوقضي بكونه نملو كاثم يرهن على اندحرفانه بقبل لان القضاء مالملك مقبل لنقض لعدم تعديه كإفي البرازية مخلاف مالوحكم بالنسب فانه لأتسمم دعوىأحدفيه لغيرالمحكومله ولابرهبانه كإفيالبزازية أباقدمناأن القضاء بعما تتعدى الخ اه وقدنقلنا بقيته في كتاب الدعوى (وقال في كتاب الصلح مانصه) اذاا ستحق المصالح علمه رجيع الى الدعوى الااذا كان ممالايقدل قص فانه سرجم بقيمته كالقصاص والمنق والنكاح واتحام اه (وقال في صحماب الاكراه) بيدع المكره يخالف البيدع الفاسد في أربع يجوز بالإجازة يخلاف الفاسد وينتقض تصرف المشترى منه وتمتيرا لقمة وقت الاعتاق دون القيض والثمن والممن امانة في مدالمكره مضمون في غيره كذا في المجتبي 🚺 وقد

فقلناه في كتاب السع (غقال فيه أيضا) اكره على الاعتاق فله تضمين المكره الااذاأ كره على شرآمن يعتق عليه بالجين أوبالقرابة اه (ثمقال فيه أيضًا) اذا تصرف المشترى من المسكر وفانه يفسخ تصرفه من كتابة وأحارة الاالتديير والاستبلاد والاعتاق اله وقد نقاناً مني كتاب البدع (وقال في كتاب الوصاما) اذا أبرأ الوصى ون مال البتيم ولمصب بعقد مل إصف والاصم وضمن الافى مسئلة لوكانب الوصى عدد المتم فرأبراه من المدلم يصم كافي الخالية والمتولى على الوقف كالوصى كما في حامع الفصولين اله وقد نقلناً مَفي كتاب الوقف (وقال فيه أيضا) المعتنى في مرض الموت كالمكاتب في زمن سعايته فلوأعتن عبد وفيه فقتل مولاه خطأ فعليه قيمتان يدجى فعهما واحدة الاعتساق فيه لكونه وصية ولا وصيمة للقاتل والاخرى وهم الاقل من قهته ومن دية المقتول محنايته كالمكاتب اذاجني خطأ ولوشهدفي زمن السعامة لم تقبل كافي شهادات الصغرى والمدر يعد موت مولاه كالمتنى في زمان المرض فلوقتل في زمان سعا شه خطأ كان علمه الاقل وعنبدهما الدبة على طاقلته وهي من جنبا بات المجمع وصرح أيضا في البكاني لم القسامة ،أن المدير في زمن سعابته كالمكانب عند دو حرمد يون عندهما وكذالومات وترك مديرا لامال له غيره فقتل هـذا الديرر حلاحطاً فعليه ان يسهى فى قيمته لولى القتل عنده كالمكاتب وعندهما عليه الدية اه وعلى هذالس للدروتز ويج نفسهازمن سعايتهالان المكاتسة لاتز وبرنفه باوعندهمالما ذلك لانها حرة وقدأ فتدت مه اه وقد نقاناه في كتاب اتجنامات ونقلنا مضه في كتاب النكاح اله (مُقال في كتاب الوصاما أيضاً) الومي اذا أبرأ هما وجب بعقده صع ويضمن الااذا أبرأهن كاتسه عن مدل الكتامة وكذا الوكيل والأب اه وقد نقلناه في الوكالة (وقال في كتاب الفرائض مأنصه) وذكرالزيافي معدفرض أحدال وحدى سردعلسه وكذاالمال يكون المنت رضاعا وعزاه الى النهاية بنساء على انه ليس في زمانت ابيت مال لانهــملا يضعونه موضعه (وقال فيه أيضاً) واختلفوا في وقد الارث فقال مشايخ العراق في آخر عزمن أجزا حياة المورث وقالمشايخ بلزعندالموت وفائدة الخلاف فمالوقال الوارث كاربة مورثه ان مات مولاك فأنت مرة فعلى الاول زمنى لاعلى الثاني كذافي البتيمة اه (ثم قال) المجد كالاب الافي احدى عشرة مسئلة الى ان قال ولوا عنق الاب بوولا عابيه الى مواليه دون انجد اه قال صاحب الاشياء

* (كاب الاعمان أى والنذور)

المعرفة لأتدن مل تحت النسكرة الاالمعرفة في الجزاء كما في اعمان الظهيرية عين اللغولامؤاخذة فهماالافي ثلاث الط لاق والعتاق والنذر كذافي فلنلاصة وتدنفلناه فى كال الطلاق وكتاب العتق (نمقال) لايجوز تدميم المشترك الافى المين حلف لايكام مولاه ولها علون واسفلون فايه مكام حنث كافي المبسوط و بطلت الوصية للوالى واكمالة هذه اه وقد نقلناه في كاب الوصية (مُ قال) ولووة ف عليهم كذلك فهي للفقراءاه وقدنقلناه في كماب الوقف (ثم قال) لا يكون الجمع الواحدالافيمسائل وقفعلي أولاده وليس لهالاواحد غلاف ننيه وقفعلى أقاربه المقيمين فى بلد كذا فلم يسق منهم الاواحد كما فى العمدة اه وقد نقلنا ، في كتاب الوقف (مُقال) حلف لا يكلم أخوة فلان وليس له الاواحد حلف لا يأكل ثلاثة ارغفة من هـذا الحبوليس فيه الاواحدكافي الوافعات حلف لايكلم الفقراء أوالمساكن أوالرحال حنث واحده بخلاف رجالا حلف لامركب دواب فلان أولا للس تسامه أولا تكام عسده ففعل شلائة حنث لا تكامز وحات فلان وأصدقاءه واخوته لاحنث الاماليكل والاطعمة والنساء والثماب بمباحنث فيه بفعل البعض كما في الواقعات اهم وقد نقلناه في كتاب الوقف (عمقال) لا يحنث انحسالف يفعل يعض المحلوف علسه الافي مسائل حلف لأيأ كل هسذا الطعام ولامكنأ كاه في مجلس واحد حلف لا يكلم فلاناوف لاناناو ما احدهما كالرم هولاالقوم أوكلام أهمل بفداد عملي حوام فكلم واحدا الكل من الواقعمات الصغيرة امرأة فعنث بهافي قوله اذائز وحت امرأة الافي مستثلة لانشستري امرأة لمعنث بالصغيرة الأعمان مبنية على الالفاظ لاعلى الاغراص فلوحلف ليغدينه اليوم بألف فاشترى رغيفا بألف وغذا ميهبر ولوحلف ليعتقن مملوكا اليوم بألف فاشترى تملوكا بألف لابساو بهافاء تقدس الافي مسائل حلف لابشه تربه بعشرة مندعشر ولوحلفالسائع لمحنث بهلان مرادالمشتري مطلقية ومراد ائع مفردة ولواشترى أوباع بتسعة لميحنث لان المشترى مستنقص والبسائع

وانكان مستزيدالمكن لاهنث بالغرض بلامسي وغمامه في انجمام في ماب المساومة حاف لاحلف حنث مالتعليق الافي مسائل أن يعلق بأفعال القلوب أويعلق بمعي الشهرقي ذوات الاشهرأ وبالتطليق أويقول الأديث الي كذا فأنت ن هزن فأنت رقيق أوان حضت حيضة أوعشر بن حيضة أوطاوع الشمس كافى المبامع اله وقد نقلنا ه في كتاب الطلاق والعنق (ثم قال) الحالف على عقد المباد المباد المباد والوصية راروالابرا والاباحة والصدقة والاعارة والغرض والكفالة انتزوجت وأواشمتر يت العبيد أوكلت الناس أويني آدمأوأ كلت الطعام أوطعاما أوشر بت الشراب أوشرا ما صنت بواحد دالمنس ولوقال نساه أوصيدا فشلاتة الممم ولونوى الجنس في الكل صدق للعقيقة المتعلق سأخر والمعاف مقارن نمسة أنت طالق قسل ان أتزوجك بشهر أوأطلق لا ينعقد ولوقال اذا تزوجتك فأنت طالق قمل ذلك بشهرفتز وجها قسل شهرلا تطلق وبعده تطاق وقدنقلنساه في كتاب الطلاق (ثم قال)النية المساتعمل في الملفوظ وهي مسئلة ان أكات ونوى طعما ما دون طعام الااذاقال ان نوجت ونوى السفرالمتنوع اله وفيمااذاحاف لايتزوج ونوى حبشية أوعربية المعرف لايدخل فعت آلمنكر قال اذادخل هارى هذه أحداوكلم غلامى هذا أوابني هذا أوأضاف الى غدره لامدخل المالك لتعريفه بخلاف النسمة ولولم يضف يدخل لتنتكيره الافي الاجراء كاليبدوالرأسوان لميضف للإتصالى الفعل يتم بضاعله مرة وبمحله أخرى قال انشتمته فيالمحدأورميث المه فشرط حنثه كحكون الفاعل فيه وان ضربته أوحرمته أوقتلته أورمسته كون الهلفيه الشرط متياعترض على الشرط يقدم المؤخر العاني شرطان بنزل عندآخره مأو بأحدهما عندالا ولوالصاف بالعكسر مقابلة أنجمع بأنجم ينقسم وبالمفردلا وصف الشرط كالشرط انخبرالصدق وغبره الاان بصله مالساء وكذا الكتابة والعلم والنشارة على الصدق في الظرفية وضعل بمرطا للتعذر صفة المالكمة تزول بزوال ملكه وكونه مشترمالا الأول اسماغردسابق والوسط فردين عددين متساويين والاستوفرد لاحق أوفى المنفي تعم وفي الاثمات تخص والوصف المعتاد معتمر في الغائب لافي المعن اضافة اعتدالى زمن لاستفراقه بخلاف غبره الوقت الموصوف معرف لأشرط والله

سجانه وتعالى أعلماه (يقول جامعه) وهذه هى المسائل المجموعة الملحقة بكما الا عيان (قال المؤلف في القياعدة الاولى لا ثواب الابالنية مانصبه) ولا يصم ءبامام الابنية وتصع الامامة بدونها ولوحلف لايؤم أحدافا قتدى به انسأن صم الاقتداء ولايحنث خسلافا للكرخي وأبي حفص السكيسركما في البناية الااذا اء فان افتدا اهن به بلائمة الإمامة غرصهم واستثنى بعضهم المجمعة فال في الخسأنية معنث قضاء لادمانة آلااذا أشهد قبل الشروع وتقدم بقيته في كتاب الصلاة (ثم قال) وأما اليمين بالله سبحيانه ونعالى فلأيتوقف علما فتنعقدا ذاحلف عامدا أوساه أرضط ثاأ رمكرها وكذاأذا فعل المحلوف كذلك وأمانية تخصيص العسام فيالهين فقبولة ديانة اتفاقا وقضاه عندا تخصاف والفتوى عبلى قوله انكان اتحبالف مغللوما كدفراك اختلفواهل الاعتمارلنية إنجيالف أولنية المستعلف والفتوىء لمراعتمار نية انجيالف ان كان مظلومالاان كانظلاكا كافي الولوانجية وانخلاصية اه (تمقال في القياعدة الشانية الاموريمقاصدهافي التاسع فيصلهامانصه إأى النية عكماا لقلب فيكل موضع وهناأصلان الاوللا يكفى التلفظ بالسان دونه الحان قال ومن فروع هذا لاصل أندلوا ختلف اللسان والقاب فالمعتبر بما فى القلب وخرج صن هذا الاو مُع وُمِهِ بِينَ لِسانِهِ الْيُغِيرِ وهِ ذَا فِي الْعِنْ مَا لَيْهِ أَمَا فِي الطَّلَاقِ وَالْمِنَاقِ فِيهُ م فلم يعطوه فقال متنجرامتهم طلقتكم ثلاثا وكانت زوجته فيهم وهولايعلم فأفتى المام الحرمسن يوقو ع الطلاق الى أن قال والا ولى تفريحها على مستله أليم لوحلف لا يكامزيدا فسلم على جماعة هوفيهم قالوا حنث وان نواهم دونه ديز ديانة اه فعند عدمنية الواعظ يقع الطّلاق عليه فان في مسئلة الم ي لأفر ق بين كويد يعلم ان زيدا فيهم أولا اله (نمقال) وفي الكنزكل مملوك لي وعنى عبيده القن وأمهات الآولادومدمرو ، وفي شرحه الزياجي ولوقال أردت به الرحال

دون النساءدين وكذالونوى غيرالمدبر ولوقال نويت السوددون البيض أوعكسه لادد بن لان الأول تخصيص العام والثاني تخصيص الوصف ولاعوم لغسرا للفظ فلا تبة القنصيص ولونوي النساء دون الرحال لم يدين وفي الكنزان لبست أوأ كلت اوشريت ونوى معينالم يصدق أصلاولو زادنو ما أوطعا ما أوشرا ما دفق وفي المصطلونوي جميع الاطعممة في لايا كل طعاما وجميع مياه العالم في لا يشرب شراما بصدق قضاء آه وفي الكشف الكدير بصدق دمانة لاقضأ ءوقدل قضاء أيضاً [هـ وقدنقلنالعض هذهالمسائل في كتاب الطلاق وكتاب العتق (ثم فال في الاصرا الثاني من التاسع وهوانه لا يشترط مع نيدة القلب التلفظ في جميع العباداتمانمه) وخرج عن الاصل مسائل منها النَّذُرُلا يكفي في ايحيامه النَّهُ بِلَّ لابدمن التلفظ به صرحوابه في باب الاعتكاف ه (مُمَّالُ في الْعَاشْرُ في شروط النية الاول الاسلام مانصه) ولم نصم الكفارة من كافر فلا تنعقد عينه انهم لا اعان لم وقوله تعالى وان نكثوا اعمام أى الصورية اه (ثمقال قاعدة في الأيمان) تخصيص العام مالنية مقمول ديانة لأقضا وعندا كخصاف تصع قضاه أيضا فلوقال كلامرأة أتزوجها فهسي طالق ثمقال نويت من بلدة كذالم يصم في ظاهرا لذهب خلافالغصاف وكذامن غصب دراهما نسان فلماحلفه الخصمعام انوى خاصبا ومافاله الخصاف عناص لمن حلفه ظالم والفترى على ظاهرالمفه فني وقع في يد الظلة وأخذيقول الخصاف فلارأس مه كذافي الولوائجية ولوقال كل ملوك امليكه فهوح وقال عندت مه الرحال دون النساء دن عدلاف مالوقال نويت الدودون المهض أوبالمكس لمنصدق دمانة أيضا كقوله نويت النساء دون الرحال والفرق ميناه فيالشرح من المهن في الطلاق والعتاق وأما تعمم الخاص مالنية فلم أره الى ٱلآن (قاءدة فيهاأ يضاً) الهين على نية الحالف ان كان مظلوما وعلى نية المستحلف انكان ظالما كم في الخلاصة (قاعدة فيها أيضا) الايمان مندة على الألفاظ لاعلى الاغراض فلواغتاظ من إنسان فحلف أنّه لا يشتري له شيثا يفاس فاشتري له عسانة درهم فمعنث ولوحاف لايسعه بعشرة فباعه بأحد عشرأ وبتسعة لمعنث معان غرصه الزيادة لكن لأحنث بلالفظ ولوحلف لأيشتريه بعشرة فاشتراه بأحدعث حنث وتمامه في المنيص الجمامع وشرحه الفارسياء (وقال في آحرالفاعدة الثانية مانمه) خاعمة تحرى فاعدة الامور بمقاصدها في مُم العربيـة أيضا فأول

مااعتسرواذلك فىالكلام فقال سيبويه والجهوريا شتراط القصدفيه فلايسمي كالامامانطقيه النائم والساهى وماتحكيه الحيوانات المعلة وخالف بمضهم فلم مشترط وسعى كل ذلك كلاماوا ختاره أبوحمان وفرع على ذلك من الفقه مااذا حاف لايكلمه فكالمهناء البحيث يسمع فالديحنث وفي بعضروا بإث الميسوط شرطان وعليه مشايخنا لانه اذالم يتتبه كان كااذانا داه من بعيد وهو بحيث لايسهم صوبه كذافي المداية فامحساصل انه قداختلف التصيير فيها كابينساه في الشرح ولم أرالاً تن حكم ما اذا كله مغمى عليه أرمج نونا أوسكر آن أه (وقال في قاعيدة ما ثبت بيقين لايرتفع الابيقين مثله مانصه) وهنا فروع لمأرها الاس الحان قال المخامس شك في المنذورهل موصلاة أوصيام أوعتن أوصدقة وينبغي أن يلزمه كفارة عسين أخذامن قولهم لوقال المعسلى تذرفه لمه كفارة عسن لان الشك في المنذور كعدم تسميته السادس شك هل حلف ما لله تعالى أومالطلا في أوالمتنى تم رأيت المسئلة في البزازية قبيل الاعمان حلف ونسى المه بالله تعالى أو بالطلاق أوبالعتباق فحلفه باطل اه وفي التقمة اذاكان بعرف انه حلف معلقه إبا الشرط ويعرف الشرط وهود خول الداروضوه الاانه لايدرى انه كان مانه سبعانه وتعالى أمكان بالطلاق فلو وجدا لشرط ماذا بحسعلمه قال معمل على المن بالله تمالي ان كان الحالف مسلاة مل له قال أعلم ان على المانا كثيرة غير أني لا أعرف عددها ماذا يصنع قال محمل على الافل حكم وأما الاحتياط فلانها ية له (وقال في قاعدة الأصل في الكلام الحقيقة مانسه) ومنها حلف لا يبيع أولا يشتري أولا يؤجرا ولايسماح اولايصالح عنمال اولايقاسم اولا يضامم اولايضربولده المصنث الابالماشرة ولاعتث بآلتوكيل لانها المحقيقة وهويح بازالاأن مكون مثال لأساشرذاك مالفعسل كالقاضي والامر فسنشذ صنث بهما وانكان ساشره مرة وتوكل فمه أخرى فانه بعتبرالاغلب قال في المكنز بعده ومايحنث بهـما النهكاح والطلاق والخلع والعتق والكانة والصلح عن دم العدوا لمية والصدقة والقرض ستقراض وضرب العسدوالذبح واآبناه والمخياطة والابداع والاستبداع والأعارة والاستعارة وقضاء الدن وقيضيه والنفقية والحكسوة والجيل آه والافعال والعقودفى الاعان هل تختص ما لعيم أوتتنا ول الفاسد فقالوا الاذن فالنكاح والبيع والتوكيل بالبيع يتناول الفآسد والتوكيل بالنكاح لايتناوله

واليمن عدلي النكاح انكانت عدلي المساضي تنسأ ولته وان كانت عدلي المستقل لا والمين على الصلاة كاليمين على النكاح وكذاعلى الججوا لصوم كافى الظهيرية وكذاعلى البيع كافى الحيط ولوحلف لآيسلي اليوم لايتقيديا الصيع قباساو يتقيد مه استعسانا ومثله لا يتزوج الموم كاني الحيط اه (ثم قال) ومنها حلف لا ما كل من هذه الشاة حنث بلحمها لانه الحة قد ون لمنها ونتاجها مخلاف ما اذاحلف لانأ كل من هذه التفلة صنت بقرها وطلعها لاعبا الصل مه صنعة عاد ثة كالديس وانالمكن لماغر حنث مماأكاه ممااشتراه يفنها ومنها حلف لايأكل من هذه الحنطبة فالمه يحنث بأكل عنها للامكان ولاحنث بأكل خسرها ومنها حلف لايشر بمن دجلة حنث بالمرع لانه الحقيقة ولا معنث بالشرب بيده أوبانا مجنلاف من ماء دجلة اه (وقال في قاعدة الاصل في الكلام الحقيقة مانصه) ونقض طيئا الاصماللذ كوربالمستأمن علىأمنا للغلاخول الحفدة وعن حلف لايضع قدمه فىدار تربد محنث بالدخول مطلقا وعن أضاف العتق الي يوم قدوم زيد فقد مالملا عتق ومن لا سكن دارزيد عت النسبة الملك وغيره وبأن أما دنسفة ومجدا قألا فهن قال الله على صوم رجب تاو بالليمن اله نذرو يمن وأجيب بأن الامان محقن الدمالحتاط فيهفانتهض الاطلاق شبهة تقوم مقام أتحقيقة فيه ورضع المقدم عالز عن الدخول فع واليوم اذا قرن بفعل لاعتدكان الطاق الوقت كقوله تعالى ومن ولمرومثذدره والتهاراذاامتذ لكونه معيارا والقدوم غرعة ذفاعتر مطلق الوقت واضافة الدارنسية السكني وهي عامة والذكرمة تفادمن الصيغة والمين من المودع فان اعساسا المام بعين كفرعه بالنصومع الاختسلاف لاجمع كذافي البدائم ومن همذا الاصل لوحلف لا يصل بصلاة فالعلامين الاركعت فلانها الحقيقة مخلاف لاصل خاندلاصنت حتى يقددها بسعيدة لانه سكون آتماعيه عالاركان وهل عنت وضع المجهدة او بالرفع قولان هنامن غيرترجيم وبذبغي ترجيم الثاني كارجوه في الصلاة ولوحلف لا يصلى الطهرلم عنث الامالار مع ولوحلف لا تصامه اءة المحنث ادراك ركعه واختلف فعااذا أدرك الآكثر اله (وقال فى القاعدة الرابمة الشقة عناب التيسيرمانصه) ومن الصفيف جواز العقود الى انقال ومنه معروعية الكفارة في الفلهار والهن تسيراع في المكافين وكذا والقيير فى كفارة المين لتكررها بخلاف بقية الكفارات لندرة وقوعها ومشروعية

لتخبير في نذرمه لق بشرط لايراد كونه بين كفارة المين والوفاء المنذور على ماعله الفتوى والبه رجع الامام قبل موته بسبعة أمام اه (وقال ما أبيج الضرورة يتقدر بقدرها) ولذاقال في أعان الطهيرية ان المين المكاذمة لاتما - للضرورة واغمايساح التعريض اله يعنى لاندفاعها أى الضرورة بالتعريض الهروقال فى القاعدة السادسة العادة محكمة مانصه) وكذالفظ الناذر والموصى وانحالف وكذا الاقارير تبنى عليه أى العرف الافيسايذ كروسياتي في عسائل الايسان الم * (مُقال فصل في تعارض العرف مع الشرع) * فاذا تعارضا قدم عرف الاستعال خصوصافي الاعمان فاذاحلف لاعماس على الفواش أوعلى الساط أولا يستضي بالسراج لميمنث مجلوسه على الارض ولامالاستضاءة مااشعس وأغاسها والتهسمانية وتعالى فراشا وبساطا والشمس سراحا ولوحاف لأبأ كل تمالمعنث بأكل مميم المحدك وأغماسم لمعاالله سيمسانه وتعمالي مجماني الغسرآن ولوحلف لابرك دامة فركب كافرالم محنث وان سمساما لله عز وحسل دامة ولوحاف لايعاس مقت سقف فجلس تحت السمساء لايحنث وانسماه االله تعالى سقفا الافي مسآثل فيقدم الشرع على العرف الاولى لوحلف لا يصلى لم يحنث بصلاة الجنازة كما في عامـة الكتب الثانية لوحلف لايصوم لمعنث عطاق الامسافة واغماعنث بصوم ساعة بعدا المجر بنبيسة من أهلة الثالثية حلف علاينكم فلانة يحنث بآله قدلانه النكاح الشائع شرعالامالوطه كافى كشف الاسرار بخلاف لايسكم زوجته فامه الوطه آه وقدنقلناه في كاب النكاح (نم قال) الرابعة لوقال لمان رأيت الملال فأنت طاافي فعلت به من غير رؤية يذَّفي ان يقع ليكون الشارع استعمل الرؤية فيه بمعنى المهلى قوله عليه الصلاة والسلام صوموالرؤيته اله (ثم قال) وهنأفرعان عزرمان لمأرهماالاكن صريحا أحدهما حلف لأيأكل محسألاعنث مَا كَلِ المَدِّمَةُ النَّانِي حاف لا بطأ لا يُحنث بوط الدير اه وقد نقلناه في كتاب النكاح (ممقال) وأمالو -لف لاشربما و فشرب ما اعتلوما بعدره قالدرة الفالب كإصر حوابه في الرضاع * (فصل في تدارض العرف مع اللغة) * صرح الزياجي وغيره بأن ألا مان مبنية على العرف لاعلى الحقائق اللغوية وعلم افروع منوالوحاف لايأ كل الخبز حنث عما يعتاده أهل بلده ففي القاهرة لايحنث الأعفر البر وفي طبرمتان ينصرف الى خبزالارز وفي زبيد الى خبزالذرة والدخن ولوأكل

محالف خلاف ماعندهم من الخبرلم يحنث ولايحنث بأكل القطائف الامالدة ومنهاالشواء والطبيغ على اللم فلايعنت بالساذعيان واعجز والشوى ولاعنت بالمزورة في الطبيع ولايالارزالطبوخ السمن بخلاف المطبوخ بالدهن ولابقلية بسة ومنهأالرأسمايساع فآمصرف لايعنث الابرأس الغنم ومنهاحاف لايدخل بيتافدخل بيعة أوكنيسة أوبيت ناراوالكعبة لميحنث (تنبي تمان على العرف مسائل الاولى حلف لاماً كل مجاحنت ما كل تحم الخنزىر والآدمي على مافى الكنز ولكن الفتوي على خلافه بأنه عرف عملى فلايصلح مقيدا يخلاف العرف اللفظى فقدرده في فتح القدير بقولم فى الأصول الحقيقة تترك بدلالة العادة اذليس العادة الاعرفاعلياً أه الشانية حلف لامركب حموانا حنث مالركوب على انسان لتناول اللفظ والمرف العمل وهوانه لايركب عادة فلا بصلح مقيداذ كره الزيلعي بخلاف لاترك دامة كاقدّمناه وقداستمرغلى مامهده وقدعلت رده الكن لمصداس الممام عن هـ فداالفرع الثالثة لوحلف لايهدم بيتاحنث بهدم بدت العنكموت فلاف لايدخل بيتاوفرق الزبلي بينهما بامكان العمل يحقيقته في المدم يخلاف الدخول ولوصم هذا المسلك لم يصم بناء الأيمان على العرف الاعند تعذر العمل محقيقت والمغوية الرابعة حلف لايا كل عمال حنث بأكل الكيد دوالكرش على مافي المكنزمع اله لايسمي تحاعرفا ولذاقال في الحيط انه اغما يحنث على عادة أهل الكوفة وأماني عرفنا فلا محنث لانه لابعد كمها اه وهو حسن حدّا ومن هنا وأمثاله علمان التحي بعته بر عرفه قطعاومن هناقال الزيامي في قول الكنز والواقف على السطود اخدل ان الهنتارأن لايعنث في الجدم لانه لا يسمى داخلاعندهم اه (ثمقال) في المجث الراسمالعرف الذي تحمل علىه الالفاظ اغسا هوالمقارن والسابق دون المتأسر ولذا قالوالآعيرة بالعرف الطارئ فلذا اعتسرالعرف في المعاملات ولم يعتسر في التعليق فيبقىء لي همومه ولايخصصه العرف وفي آخرا لمسوط اذاأرا دالرجيل أن نغيب فلفته امرأته فقال كلحارية أشتربها فهي حرة وهويهني كلسفينة جارية عملت نبتيه ولايقيع عليه العتق قال الله سصيانه وثميالي وله الحوارا لمنشأت في البعر كالاعلام والرادالسفن فاذاأراد ذلك عملت نسته لانها ظالمة في همذا الاستعلاف ونية المطلوم فيما يحلف عليه معتبرة اه وقد نقلناه في كاب العتق (عمقال)

وكذاقالوا فى الايمــان لوحلفه والى بلدة ليعلمنه يكل داعرد خل البلدة بطلت اليمـين بعزل الوالى فلايصنث اذالم يعسلم الوالى الثساني ولمأرالا تنحيكم ماأذا حلف متي رأي منكر ارفعه الى القاضي هل يتعين القساضي حالة اليمين اله (قال في القساعدة لتأسقة اعمال الكلام أولى من أهماله متى أمكن فان لم عكن أهمل ولذا اتفق كلمن هدد والنخدلة أومن هذا الدقيق حنث في الاول بآكل ما يخرج منها وبفنهاان ماع واشترى مهمأ كولا وفي الثاني عايقنذمنه كانخبز ولوأ كلعن الشجرة أوالدقيق لمصنث على الصيم والمهجو رشرعا أوعرفا كالمتعذر اه (ثمقال مه مدخل في هدد والقاعدة قوله م التأسيس خير من التأكيد فاذا دارا الفظ بينهما تعين انجل على التأسيس مانصه) ﴿ وَقَالَحُلاصَةَ اذَا حَافَ عَلَى أَمُرِلا يَفْعَلُهُ ثُمَّ حلف في ذلك المجـاس أوفى محاس آخر أن لايفهـله أبدائم فعـله ان نوى عـنــا أوالتشديد أولم ينوفعليه كفارة عمنين وان نوى بالثاني الاول فعلسه كفارة واحدة وفي التحريد عن أبي حندفة رجمه الله تعمالي اذا حاف بأعمان فعلمه لكل عن كفارة عين والجلس والجالس فيهسواء ولوقال عنيت بالثاني الاول لم يستقمذلك فىاليمين الله تعمالى ولوحلف بحجمة أرعمرة يستقيم وفىالاصل أيضما لوقال هو رانى ان فعل كذا يمن واحدة ولوقال هو يهودي ان فعل كذاهو إنى ان فعل كذا فهما عشان وفي النوازل رحل قال لا خووا لله لاأ كاء وماوالله لا أ كله شده اوالله لا أ كله سنة ان كله دعدساعة فعله كفارة ثلاثة أعان وانكله بعدالغدفعامه عمنان وانكله بعدشهر فعليه عمن واحدة وانكله بعدسنة فلاثبئ عليه اه مافي اكنلاصة اه (قال في القاعدة اكحادية عند السؤال معادفي انجواب مانصه) قال الهزازي في فتاواه من آخرالو كالةوعن الثاني لوقال امرأة زيدطالق رعدده حروعاميه المثبي الي بيت الله انجرام ان دخل هيذه الدارفقال زيدنعه كان حالفا بكله لان الجواب يتضمن اعادة مافي السؤال ولوقال أجزت ذلك ولم يقل نعم فه ولم يحلف على شئ ولوقال أخزت ذلك على ان د خلت الدار أوالزمته نفسي ان دخلت لزم وان دخل قبل الاجازة لا يقعشي الح اه وقد نقلنا ذلك في كتاب الطلاق (ثم قال) ومن كتاب الايمان قال فعلت كذا أمس فقال نسم فقال السائل والله لقد فعلم افقال نعم فهو حالف اهر (وقال في القاعدة

الثانية عشرلاينسب الىساكت قول مانصه) ونرج عن هذه القاعدة مسائل الى ان قال الرابعة حلفت أن لا تتزوج فزوجها أبوهـ أفسكتت حنثت اه ونقلناها فى كتاب النكاح أبضا (ثمقال) السابعة عشر لوحاف المولى لا يأذن له فسكت دن في ظاهر الرواية اهُ وقوله فسسكت أى حين رآه بيسع و يشترى كَانَىشرحها وقـدنقلناهانى كَابِالمَاذُون أيضًا (ثَمُقَالُ) التَّاسَعة عشر لوحاف لاننزل فسلانا في داره وهونازل في داره فسيكت ُحنْث الألوقال اخرج منها فأبى أن يخرج فسكت اه (ثمقال) الثلابون سكوت انحالف لا يستخدم مملوكه اذا حدّمه بلاأمره ولم ينهده حنث اه (وقال في الفن الثالث في أحدكام النساسيمانمه) والناسي والعامد في المحسنُ سوا و كذا في الطلاق اه وقـدنفانــابقيــة ذلك في كتابالطلاق وفي كتاب الحج أيضــا (ثمقال) وممــا فرقوا فيمه بين العلم والمجهدل لوقال ان لمأ فتدل فلانا فكذا وهومت أن علمه حنث والالا كذا في الكنز اله (ثم قال في أحد كام الصيمان مانصه) ولا تنعقدىمنىـ اه (وقال في أحكام السكران مانصه) واختلف في حدالسكران فقيل من لا يعرف الارض من السماء والرجل من المرأة وبه قال الامام الاعظم وقيال منفى كالامه اختالاط وهذبان وهوقوله ماويه أخذكثر من المشايخ والمعتبر فىالقدرالمسكر فى-قى امحرمة ماقالاه احتياطا في امحرمات والخيلاف قى اكحد والفتوى على قولهما في انتقاض الطهارة مه وفي بمنه الهلا مسكر كما منساه في شرح المكنز اه وقد نقلنا وفي كتاب الطهارة (وقال في أحكام العبيد مانصه) ويكونرهنــاونذرا اه (وقال فىأحكامالنقد ومايتهــىنفيــه ومالا يتعىن مانصه) ولايتمين في النذر والوكالة قبل التسليم وأما بعد م فالعامة كذلك وقد نقلنا في كتاب الوكالة (وقال في بعث النائم كالمستبقظ في بعض المسائل مانصه) العشرون رجل حلف ان لا يكام فلانا فجسا المحالف الحالوف عليه وهونائم وقال له قم فلم يستيقظ النائم قال بعضه ملايحنث والاصمانه يحنث اه (وقال في أحكام الكَتَابِةُمَانُصُـهُ﴾ وفي القُنية كُتبِتْ أنت طالقَ ثَمُ قاً 'تُلزُ وجهاًا قَرأُ عـلى وَقَرأُ لاثطافى مالم يقصدخطابها آه وقد سـ ثلت عن رجْــل كتب اعــاناثم قاللا تنو اقرأهاعلى فقرأهاهل الزمه فأجبت بانها لاتلزمه اذا كانت بطلاق حيثلم يقصدوانكانت بالله تعالى فقالوا الذاسي والمخطئ والذاهل كالعامداه (وقد

نقلنا ذلك في كتاب الطلاق (وقال في أحكام الاشارة في قاعدة اذا اجتمعت الاشارة والعبارة مانصه) وأمانى بإبالا يمان فقالوالوحلف لا يكلم هدذاالصي أوهـ ذا الشاب ف كلمه بعدما شاخ حنث ولوحلف لايا كل محم هذا الحل فأكلّ بعدماصاركبشا حنثلان الاول وصف الصباوانكان دامياهين لكنهمنهي عنهشرعا وقىالثاني وصفالصغرليس بداع البهافان المتنع عنهأ كثرامتناعا عن محم الكيش ولوحلف لا يكام عبد فلان هذا أوامر أته هذه أوصديقه هذا فزالت الاضافة فمكامه لمصنث في العيد وحنث في المرأة والصديق ولوحلف لايكام صاحب هـ ذا الطياسان فساعه ثم كلـه حنث اه (وقال في بحث الفول في الملك مانصه) الثانية عشر الملك امالاء من والمنفعة معاوه والغالب أولاء من فقط أوللنفعة فقط كالعبدالموصى عنفعته أبدا ورقبته الوارث الحان قال ولمأرحكم كتابته من المبالك الى ان قال وحكما عتاقسه عن الكفارة ويذيني ان لاحوز لانه عادم المنفعة للسالك اه وقد نقلنا بقيته في كتاب الوصايا (وقال في بحث ما يمنع الدين وجوبه ومالا عنع مانصه) الرابع الكفارة واختلف في منعه وجوبها والصحيح المه عنعه بالمال كماني شرحنا على المنهارمن بعث الامراه وقد نقلنه في الصوم وفى كَابِ الطلاق (وقال في بحث ما ينبت في ذمة المدير ومالا يثبت مانصه) وما يخيرفيه بين الصوم وغيره فلافرق فيه بين الغنى والفقير بجزاء الميد الى ان قال وكفارة اليمين اه وقد دنقلناه في كتاب الججوغيره (وقال في الفن الثمالث في جث ماافترق فيه الوكيل والوصى مانصه) وفي اتخانية لوقال لله على ان أنصرق على جنس فتصدق على غيره لوفعل ذلك بنفسه حاز ولوأم غيره بالتصدق ففعل المأمور ذلك ضمن المأمور اه وقدنقلنا بقيته فى كماب الوكالة (ثم فال آخرالفن المذكور فى قاءدة اذا أتى بالواجب وزادعايه هل يقع الكل واجبا أم لامانصه) ولمأرالات مااذا أحرج بعمراعن خسمن الابله حليقع فرضاأ وخسه ومااذاندرذ بحشاة فذبح بدنة واعل فاتَّدته في النه قبل بنوي في السكل الوجوب أولا وفي الموَّاب هل يثآبء لى الكل ثواب الواجب أوثواب النفل فيمازاد الى ان قال ثمرأيته م قالوا فيالاضعمة كإذكروان وهيان معزياالي انخلاصة الغني اذاضعي بشاتين وقعت واحدة فرمنا والاخرى تطوعا وقيسل الاخرى تحسم اه (وقال في أول فن الحمل مانصه) وقال أىصاحب الملتقط قال أبوسليمان كذبواعلى محدايس له كاب

المملوانماه والمرسمن انحرام والفخلص منه وهوحسن قال تعالى وخذسدك صَغَمَّاهَاصْرِبِ مِهُ وَلا تُعَنِّثُ الى ان قال وهذا كله اذالم يؤدَّالي الضرربأ حداه وقد نقلنابقيته في كاب البيوع (ممقال في فن الحيل مانصه) السادس في النكاح الىان قال ولوادءت علىه مهرها وكان قدد فعه الى أسهاو خاف إنه كارهما منهكر أصل النبكاح وحازله اتحاف انهماتز وجهاعلي كذاقاصدا الموم والاعتمار لنبته ثكان مظلوما حلف لانتزوج فاتحه لة ان مزوحه فضولي و محمزه ما لفعل وكذا لاتتزوج ولوحلف لامزوج بنته فزوجها فضولى وأحازه الاسآم فحنث اه وقد نقلناه في كاپ النكاح (وقال في الفن الذكور في بحث الطلاق) حلف لا يدخل دار فلان فاتحيلة جله له ما وقد نقلناه في كتاب الطلاق (ثم قال في فن الحيل) التاسم فىالا ممآن لايتزوج مالكرفة معقدخارجها ولوفى سوادها اماينفسه أو توكسله لامزوج مسده من أمته ثمأراده فامح يسلة فيه ان يبيعهمامن ثقة فهزوجهماثم سترده مأ لايطلقها ببغاري يخرج منها ثم يطلقهاأ وتوكل فيطلقها خارجها افلايتزوجها يعقدمرتن فال انتزوجتها فهي طالق فتزوجها الاولى ان معلقها المحسل لغيره يبيقين اه وقدنقلناه في كمات الطلاق (ثمقال) حلفته امرأيه مان كل حارية يشتريها فهبي حرة فقسال نعمناو باقرية بهينها محت نيته ولونوى ارية السفنة صحت ندته اه وقد نقلنا ، في كاب العتق (ثم قال) ولوقال كل برأة أتزوحهاعلم لثاناوماعلى رقمنك صحت عرض عملى غسره عمنافقال نعر لاَيْكُنَّى ولا يُصيرِ حَالَمُا وهُوا الصيحِ كَــذا في التنارخانية وعــلى هذا فــا يقعمن التعالمق فيالها كمان الشاهد يقول لازوج تعليقا فيقول نعملا يصم على العصيم ا ه وقدنقلناه في كتاب الطلاق (ثم قال) ان فعلت كذآ فعبده حريبيعه ثم يفعل ثم بسترده انحبالة فيسعمدبر يعتقءوت سمده ان يقول آذامت وأنت في ملكي فَّأَنتُ حِرَاهُ وَقَدَنَقُلْنَاهُ فَيَ كُتَّابِ الْمُتَّقَلُ (ثُمَّقَالَ)انتقض البيع باقالة أوخيــارثم ادعىبه فالحيلة انصلف المدعى عليه نأو بالمكانا غدرمكانه أوزمانا غدرزمانه حلف لا شترَّمه ما ثني عشردرهم استرمه بأحدعشر وشيَّ آخرغيرالدرهم الأبييع الثوب من فسلان بثن أمدافا تحسلة يبسع الثوب منسه ومن آخر أوبيعيه يعرض أويسعه المعض وسهسه المعض أويوكل يسعه منسه أويسعه فضولي منس يدع الأيشتريه يشتريه بأنخيساروفيه نظراو يشتريهمع آخواو يشتريه الاسهما

يشترىالسهم لابنه الصغير عيسده حوان أخذدينه متفرقا يأخسذه الادرهما بالياخية نامن فلان حقه اوليقضينه ثمارادان لاياخذمنه باختمن و أيخه حتى بصبره الكافتأ كله لامأكا طعا لالنفق علما يهمامالا فتنفقه أويسها فسطل اليمن اذا انقضت عدته بتأحرزو جهاكل سنة بكذا علىان يتحرله الهينئذ الكسب لهاوان كان أستأحره ليقسل العمل طلمتان يطلق ضرتها فانحسلة ان يتزوج أخرى اسمهاعـــلىاسمالضرة ثم يقول طلقت امرأنى فلانه ناو ما اتجـــدىدة أو يكتب اسم الضرة في كفه اليسرى ثم يقول طلقت فلانة مشيرا ماليني الي مافي كفه اليسري وقد نقلناه في كتاب الطلاق (مُقال) حلقه السرّاق ان لا يخبر بأسمائهم بعدعامه الاسهاء فن لدس بسارق بقول لاوالسارق بسكت عن اسمه فيعلم الوالى اق ولامحنث انحسالف لايسكنها وشق عليسه نفسل الامتمة سرا اه (وقال في فن اتحيل من يحث الطلاق مانصه) حلف لا يدخل دارفلان وقدنقلناه في كتاب الطلاق (وقال أخوا اؤلف في تبكملته الفن السادس فن الفروق مانصه) ، كتاب الاعمان ، لوقال والله وسكن أورفع كانعينا ولوحذف الواؤلايكون عشأالابالخفض والفرق ان انخفض بام حرف القسم الافيرواية أولوقال ان دخلت الداروالله لايكون عينها ولوقال لاأدخل الداروالله يكون بمنا والفرق دقيق كائن ميناه على العرف له علىه ماثة فقيال ان أخيذتها منك اليوم درهيها دون درهيم فعدري يرفغربت س وقد قبض خد من لا يحنث ولوقال ان أخذت منها اليوم درهما دون درهم ولوحلف لانشتريه بتسعة فاشتراه يعشرة والفرقان البيع بتسعة لايثبت مايثبت الببع بعشرة والشراء يعشرة يثبت يثبت الشراء بتسعة اه وقد نقلناه في كتاب العتق (ثم قال) ولوحاف لابدير

متساعه فيساعه ولم يقبل لايحنث وفي الحبة وخوها يحنث والفرق ان البدع بدون القبول لأيكون بيعالماالميسة فتبرع بتم بالواهب وحده والله الموفقاه [(وقال المؤلف في كتاب ألز كان مأنصه عين الناذرمسكينا فله اعطاء غيره الااذالم بعين المذو ركالوقال للدعلى انأطهم هذا المسكين شيئا فانه يتدين فلوعين مكسينين فله الافتصارعلى واحداه وقد تقلناه في كتاب الطلاق) المطق بالشرط لاينعقد سيسالله الوالمضاف ينعقد في الطلاق والعتاق والنذر الحانقال ولوقال تله تعالى على ان أنصدق بدرهم غداملك التبحيل بخسلاف اذا حامقداه (ثمقال فيسه أيضا) ومن فروع أصل المسئلة مافى أيسان انجسام إلوحلف لايحلف ثمقال لمسااذا حاغد فأنت طسآلق حنث يخلاف ان دخلت آه (وقال في كتاب الوقف) شرط الواقف يعب الساعه الى ان قال الافي مسائل الى انقال الرادمة شرط ان يتصدق بفاضل الفلة على من سأل في مسعد كدا كل يوم إبراع شرطه فللقيم التصدق على سائل في غيرذاك المعد أوخارج المعجد أوع لي من لا يسأل أه قال شارحها وهذاميني على عدم نمين المكان في الوقف قياساعلى النذراه (وقال في كاب الحظر) الخلف في الوعد وام كذا في أضية المذحيرة وفالقنية وعدوان بأتيه فلم بأته لايأ ثمولا يلزم الوعدالااذا كان معلقا الخ وقد نقلنا ، قدته في كتاب المسع قال شراحها كان شفيت أج فشفي بلزمه أي لأنهنذر اله قال صاحب الاشاء

*(كتاب التعزير والمحدود والسرقة)

الذاصارالشافعى حنفياتم عادالى مذهب و بعز رعندال و صلانتقاله الى المذهب الادون كذافى شفعة البزازية من آذى غيره بقول أو فعل و تركذافى التتارخانية ولو بغمزاله من ولوقال لذى يا كافريائم ان شق عليه كذافى القنية وضابط المتعزير كل معصية لدس و بها حدمقد رفقها التعزير وظاهرا قتصارهم انه يعزر على مافيه الكفارة ولم أره مسلم دخل دارا محرب وارتكب مايوجب المحدد والعقوية ثم رجع الينالم يؤاخذ به الافى القتل فقيب الدية فى ماله عدا أوخطأ اهو قد ذقلناه فى المجنسان (ثمقال) يعزر على الورع المارد كتعريف قرة كذا فى المتنارخانية فى المجنسان (ثمقال) يعزر على الورع المارد كتعريف قرة كذا فى المتنارخانية فى المجنسان (ثمقال العنارة من قرة كذا فى المتنارخانية فى المتنارخانية فى المحدد المناف ال

نحت المحتكم كذا فى الةنية اه وقدنقلناه فى كتاب الشهادات (ثم قال)التعزير يسقط بالتوية كامحدك ذافى اليتيمة من له دعوى على رجل فلم يجد وفامسات لمهة رجلخدع امرأةانسان وأخرجها وزوجها منغسره أوصغيرة يحبس ث تو بة أو عوت لا نه ساع في الارض بالفساد كذا في قضاء الولوا لجمة اله اه في كذاب الجنايات وفي كذاب الغ**عب (نم قال) على ع**تق عبده على فادعى العبدوجود الشرط حاف المولى فان نكل عتق واختلفوا في كون العمد قاذفا كماني قضا الولوانجمة اه وقد نقلناه في كتاب الدعوى وفي العتق (نم قال) وفي مناقب البكردري حرمة اللواطة عقلية فلاو حودلميا في الحنة وقيل معومة فلها وحودفهها وقدل مخلق الله سعانه وتعالى طائفة يكون نصفها الاعهلي على صفة الذكورونصفها الادونء للمصفة الاناث والصيع هوالاولياه وفي الشنبذان ، ينزراذاشم ولده معكونه لا يحدّله اله وقوله آذا شم ولده أى قذفه بصريح كمافىشرحها (ثمقال) واستثنىالشافعيمنازوم التعز يرذوىالميأت فلا برعليهم واختلفوا في تفسره فقبل صاحب الصغيرة فقط وقدل من إذا أذنب ذنباندم ولمأره لاحجاب باوالله سجعانه وتعبالي اعبارا ٨ (يقول حامعه) نَّدُه هي المسائل المجموعة اللحقة بكتاب التَّه زير (قال المؤلف في القــاعــد: الاولى لا تواب الابالنية مانصه وأما الافرار والوكالة فيصمان يدونها وكذا الايداع والاعارة وكذا القدنف والسرقة اه (وقال في بعث السبب السابع النقص مانصه) وعدم تكليف الارقا بكثير عماءلي الاحرار ككونه على النصف من اتحرفی انحــــدود اه (وقال فی القاعدة آلسادسة انحدودتدراً بالشبهات) وهو حدىث رواه الاسيوطي معزباالي ابنء دي من حديث ابن عباس رضي الله ثعالى عنهما وأخرج ابنماجهمن حديث أبىهر برة رضيالله تعالى عنه ادفعوا الحدودمااستطعتم وأخرج النرمذي واتحاكم من حديث عائشة رضي الله تعالى عنهاادرؤا الحدود عن المسلمن السقطعم فان وجدتم لا لم مخرحا فحلوا سديله فإن الامام لا "ن مخطئ في العفو خرمن ان مخطئ في العقورية و أخر ج الطبراني ءن الن مسمود رضيالله تعمالي عنه موقوفاا درؤا اكحمدود والفتدل عن عمادالله مااستطعتم وفىفتح الفدديرأجع فقهاء الامصارعلى ان انحدودتدرأبالشهبات

واكحيد شالمروى فيذلك متفق علسه وتلقته الامتة بالقبول والشسيهة الثابت وليس بثابت وأحعابنا قسموهاالي شهة في الفعل وتسمى شبهة الاشتباء واليشهة فيالحل فالاولى تشقق فيحقمن اشتمه علمه انحل وانحرمة وظن غسر الداءل دليلا فلابدّمن الغلن والافلاشهة أصسلا كظنه حلوطه حارية زوجته أوأسه أوأمه أوجده أوجدته وانعلبا ووط المطلقة ثلاثافي العدة أوما تنساعلي مال أوالمختلعة وأمالولداذ اأعتقهاوهي فىالمذة ووطءالعيد حارية مولاه والمرتهن ظننت بأنهاتحل لى ولوفال علت انها وام على وجب الحدد ولوادعي أحدهما الظن والأخرلم يدع لأحد قد علم ماحتى يقرا جمعا بعلهما ماكرمة والشهة في الحل فىستةمواضع حارية ابنه والمطلقة طلاقاما ثنامال كخامات وانجسارية المسعسة اذا وطئهاالبائع قبلالتسليم المهالمشترى والجعولة مهرا اذاوطئها الزوج قبل تسليمها الى الزوجة والشنركة سالواملئ وغسره والمرهونة اذا وطثها المرتهن فحار واية كتاب الرهن وعلت أنهالست مالختارة ففي هذه المواضع لا محسا محد وان قال علت أنهاء لي حرام لان المانع هوالشهة في نفس الحكم ويدخل في النوع لثانى وطء حارية عدده المأذون المديون ومكاتبه ووطه المائع انجارية المسعة يعلم لقيض قي البيع الفاسد والتي فها الخيار للشـ ترى وحارية ـ التي هي أخته من لرضاع وحاريته قبسل الاستمراء وزوجته الهرمة فالردة أوالمطاوعة لابنه أوبجماعه لامها اه مافى الفقم وهناشهة فالثة عندأبي حنيفة وهي شهية العقد فلاحداذا وطععرمه بعد العقدعلم اوان كان عالما اتحرمة ولاحدعلى من وطءا مرأة تزوجها بلاشهودأو بغيرا ذن مولاها أومولاه وقالا يحدفي وطء محرمه المعقود علىهااذاقال علتأنها حوام والفتوى على قولهما كمافى اثخلاصة ومن اشهرة ومآء امرأ ذاختلف في صدنه كاحها ومنها شرب المجر للتداوى وانكان المعتمد تعربه وه وقد نقلنا هـ ذه في المحظراً يضا (ثم قال) ومنها انه لا يجوز التوكيل ماستيفاء انحدودواختلف فيالتوكمل مائساتها أه وفدنفلنا ذلك فى كتاب الوكالة أيضا (ثم قال) ومما بني على انها تدرأ بها انها لا تشدت بشهادة النساء ولابكتاب القاضي الى القاضي ولامالهم ادة على الشهادة ولاتفيل الشهادة بحد متقادم سوى حدالقذف الااذاكان أيعدهم عن الامام ولا يصم اقرارا لسكران

ما كحدود الخالصة الاانه يضمن المال اله وقد نقلنا هذه أيضافي الاقرار (ثمقال) وُلا يُستَعلَفُ فِهِ الأنه لرحاء النكول وقيه شهة حتى اذًا أنكر القذف تُرك من غمره من ولا تعج الكفالة ما كحدودوالقصاص اله وقدنقلنا ذلك في كتاب الحكفالة أيضاً (ثمقال) ولو برهن القاذف يرجلين أورجل وامرأتين على اقرار المقذوف الزنافلاحدعلمه فلويرهن شلائة على الزناحذ وحذوا ولاحذ يسرقة مالأاصله وانعلاوفرعه وانسفل وأحدال وجين وسمده وعيده ومنبيت مآذون في دخوله ولافهما كان أصله مباحا كماعات تفار بعيه في كتاب السرقية ويسقط القطع بدعواه كون المسروق ملكه وان لمشت وهوا الصالظريف وكذااذاادعىان الموطوءة زوجته ولم يعلمذلك (تنبيه) يقبل قول المترجم في المحدود كغيرهاا ه وقدنة لناذلك وماقبله من المسائل في كتأب الشهادات أيضا (ثم قال) فان قبسل وجب ان لا مقبل لان عبارة المترجب مبدل عن عبارة العجمي والحبدود لاتثنت بالابدال الاترى إنه لاشت بالشهادة على الشهادة وتتاب القاضي الي القياضي أحسان كالإمالترجيم ليس سدل عن كالإم العمي ليكن القياضي لامعرف لسانه ولايقف علمه وهمذا الرجل المترجم معرفه ويقف علمه فمكانت عبارته كعسارة ذلك الرجل لانظر مق السدل مل نطر مق الأصالة لانه بصارا في الترجة عندالهمزين معرفة كلامه كالشهادة بصارالهماعند عدم الاقرار كذا في شرح الادب الصدرالشه. دمن الثامن والثلاثيناه (ثم قال) وكتهذا في الفواثد ان القصاص كالحدود الافي مسائل الاولى بعو زالقضاء يعلم في القصاص دون المحدود كإنى المخلاصة الشائمة المحدود لاتورث والقصاص موروث اه وقد نقلناه في كتاب الفرائض (ثمقال) الشالثة لا يصم العفوفي الحدود ولوكان حد القذف بخلاف القصاص الرابعة التقادم لاعنع من الشهادة بالقتل يخللف امحمدودسوى حمدالقمذف الخامسة بثدت بالاشارة والكتابة من الاخرس يخلاف المحدود كإفي الهدارة من مسائل شتي السأدسة لاتحوز الشفاعة في المحدود وتحوز في القصاص السابعة المحدود سوى حدالقذف لاتتوقف على الدعوى مخلاف القصاص فانه لابدفيه من الدعوى اه وقد نقلنا ذلك في كتاب المجنايات وكتاب الدعوى والشهادات أيضا (ثمقال تنبيه) التعزير يثبت مع الشبهة ولهذا قالوا شبث بما شبت به المال و يحرى فيه الحاف و يقضى فيه بالنكول أه وقد

نقلناه في كتاب الدعوى (ممقال) والكفارات تثبت معها أيضاالا كفارة الفطر فيرمضان فانها تسقطها ولذالا تحب مع النسمان والمخطاو مافساد صوم مختلف في محته كماعلم في محله وأما الفدية فهل يسقطها فلمأرها الآن اه وقد نقلنا ذلك في كتاب الصوم أيضا (ثمقال) ومن العجائب السافعية شرطوا في الشبهة ان تكون قوية قالوافلو تلمسلم ذميا فقتله ولى الذمى فانه يقتل مه وان كان موافقا لرأى أمى حندفة اه وقد نقلنا ذلك أيضافي انجنامات وقوله يقتل به صوامه لايقتل به کمانی شارحها (ثمقال) ومن شرب الندند بحدولا براعی خلاف أبی حنیفه 🕯 (قال في الفاعدة السابعة الحرلامدخل تحت اليدمانصه) ومن فروع القاعدة لوطاوعته وةعلى الزنافلامهراكما كإفي انحانسة ولوكان الواطئ صدما فلاحدولا مهر وهبذا بمبابقال لناوطه خلاءن العقر والعقر بخلاف مااذاطاوعته آمة ليكون المهرحق السمداه وقد نقلناه ذه في كتاب الحنامات أيضا وفي كتاب النكاح (وقال في القاعدة الثامنة اذا اجتمع امران من جنس واحدولم يختلف مقمودهما دخل أحدهما في الا تنوغالدامانصه) ولوزني أوشرب أوسرق مرارا كفي حدوا حد سواء كان الاول موجمالما أوجه عالثاني أولا فلوزني بكراثم ثدياكفيالرحم ولوقذف مراراواحدآ أوجياعة فيمحلس أومحالس كخفي واحد مغلاف مااذازني فدممزني فانه صدفانما ولوزني وشرب وقذف وسرق أقيم الكل لاختلاف الجنساه (ثمقال) ولوتـكررالوط وشبهة واحدة مأن كانتشبهة ملك اليحب الامهر واحدلان النانى صادف ملكه وانكانت شمهة اشتماه وجب لكل وطءمهرلان كلوط اصادف المخالفير فالاول كوط عار ، النه أومكاتمه أوالمنكوحة فاسداومن الشاني وطءأ حبدالثير بكين الحيارية المشتركة ولووطئ مكاتبة مشنركة مرارا انجدني نصيبه لمباوتعدد فينصدب شريكه والكل لماولاً يتعدد في انجار بة السقعقة كَــــذافي الظهـــــر بة أه وقدنقلنا ذلك فى كتاب النكاح أيضا (ثمقال)ومن زنى بأمة فقتا ه ألزمه امحد والقيمة لاختلافهما ولوزنى بحرة فقتلها وجبأ تحدمع الدية اه وقد نقلناذلك في كتاب انجنا يات أيضا (ثم قال)ولوزني بكبيرة فافضآ هافان كانت مطاوعة من غردعوى شبهة فعلمهما الحدولاشئ فيالافضاء رضاهايه ولامهرامالوجوب المحدوان كانمع دءوى شهمة فلاحدولاشئ فى الافضاء و وجب المقروان كانت

مكرهةمن غسردعوي شهة فعلمه انحددونها ولامهرلها فان لريستمسك وله فعلمه الدمة كاملة والاحذوضين ثاث الدية وانكانمع دعوى شبهة فلاحد علمما فان كان المول يستمسك فعلمه ثلث الدرة وعسالهم في ظاهر الروارة وان كأنلا ستمسك فعلمه دمة كاملة ولاعب المهر عندهم اخلافا لهمد وانكانت صفيبرة بحمامع مثالها فهمي كالمكمرة الافيحق سقوط الارش وانكان لامحامع مثلهافان كان يستمسك يولما فعلمه ثلث الدية وكال المهر ولاحدعلمه والأفالدية فقط كذا في شرح الزيامي من الحدود اله وقد نقلنا بعضه في كتاب النكاح وكتاب الجنامات (وقال في القاعدة السابعة عشرلاء مرة مالغان السنخطأ مانصه) وقالوافي امحد ودلوومائ امرأة وجدها على فراشه ظانا أنها مرأته فاندعد وانكان أعى الااذانا داها فأجابته اه (وقال في الفن الثالث في أحكام الناسي مانصه) والثاني الجهل في موضع الأجتهاد الصيم أوفي موضع الشبهة وانه يصلح عَدْراوشهِ لَا لَمُعْمِ اذاخُن الهِ أَفْطَرَتُهُ وَكُنْ رَبِّي بِجِارَبَّةُ وَالدُّهُ أُو زُوجِتُهُ عَلَى ظن انها على الهاه (وقال في احكام الصديان مانصه) فلاتكايف عليه في شيَّ من العبادات حتى الزكاة عند ما ولاشئ من المنهات فلاحد علمه لوفعل أسمابها اه (نُمْقَال) ويقامالته زيرعليه تأديبااه (وقَالَ فَي أَحَكَامُ السَّكَرَانَمَانُسُهُ) وقدمنًا في الفوائدانه من محرم كالصاحي الافي ثلاث الردة والاقرار ما محـ دود اتخالصة والاشهاد على شهادة نفسها ه (ثمقال) واختلف في حدالسكر أن فقيل من لا يعرف الارض من السهبا والرحيل من المرأة ويه قال الامام الاعظم وقبيل منفي كلامه أختلاط وهذمان وهو قولهما ويهأخمذ كثيرمن المشايخ والمعتبر فىالقدرالمسكر في عنى انحرمة ماقالاه احتماطا في المحرمات واثخــلاف في الحـــدّ (وقال في أحكام العبيدمانسه) وحدّه النصف ولااحمان له اهم (ثم قال) ولامعدقادفه وانما يعزراه (ثمقال)و يعزره مولاه على الصيم ولا يحده عندنا اه (وقال في أحكام العبيد أيضا) وكذاا قراره بجناية موجية للدفع أوالفداء غمير مصيم بخلافه بعمدأ وقوداه وقد نقلناه في كتأب الأذن والحجر (وقال في عن ماية بل الاسقاط من الحقوق مانصه) وأماحة وق الله تعالى فلاتقب ل الاسقاط من العبد قالوالوعفا المقدوف ثم عاد فطلب حدّاً ي القاذف لـكن لا ية أمّ بعدعفوه لفقد الطلب اه (وقال في أحكام الخنثي مانصه) ولاحد على قاذفه

ولاعليه بقذفه بمنزلة المجبوب وتقطع بده السرقة ويقطع سارق مالهاه (ثمقال) وحاصله أنه كالاني في جيع الاحكام الافي مسائل الى أن قال ولاحد بقذفه اه (وقال في أحكام الانهم مانسه) ومعفر لماني الرجم ان ثبت زناه اما لبينة وتحلد مالسة والرجل قائما ولاتنفي سماسة وينفي هوعاما بعدا كجلد سياسة لاحدا اه (وقال في أحكام الذي مانصه) ولا معديث مرب الخمر ولا مراق عليه بل ترد علمه اذا غُميت منه اه وقد نقلنا بقيته في الغصب (مُعَال) ولايرجم والماصلد والحاصل انه تفام الحدود كلهاعليه الاحدالشربال (مقال تنبيه) الاسلام عب ماقبله من حقوق الله تعمالي دون حقوق الادمين كالقصاص وضعمان الأموال الافي مسائل الى ان قال ومنها لوزنى تم أسلم وكان زفاه ثابتا بينسة مسلين لم يسقط الحدد باسلامه والاسفطاه (وقال في أحكام الحارم مانصه) وتحتص الاصول والفروع من بين سائر الهارم بأحكام منها اندلا يقطع أحدهم استرقة مال الا تحراه (ثم قال) وتختص الاصول بأحكام الى ان قال ومنها لا يحد الاصل يقذف فرعه ويحر الفرع بقذف أصله اه (ثمقال) ومنهاليس له مطالبة أبيه بقذف أمه المصنة اه (ثم قال) ومنها جواز تأديب الاصل فرعه والظاهر عدم الاختصاص مالاب فالام والأجداد والمجدات كدفك ولمأره الآن اه وقد نقاناه في الحظر وفي كتاب الجنايات (ثم قال فائدة) يترتب على النسب اثنيا عشر حكم الى ان قال وطلب الحداه (وقال في أحكام غيرو به الحشفة مانمه) يترتب عليها وجوب الغسل الى ان قال والتمزير ووجوب الكفارة اه أى في وطمالد مرأ والبهجة (نم قال) ووجوب المحدلوكان زنى أولواطية على قولهما وذبح البهمية المفعول بهيأنم يرقها ووجوب التعز برانكان في مند فأوأمة مشتركة أوموصى عنفعة أومحرم مملوكة له أولواطة يزوجته وثبوت الاحصان اه (مُقال فوائد) الأولى لا فرق في الايلاج بنان يكون عاثل أولالكن بشرط ان تصل الحرارة معه كذاذ كرواف التعليل فيعرى فيساثرالا واب الشانيسة ماثلت المعشفة من الاحكام ثدت لمقطوعهاان مقيمه مقدارها وانالييق قدرها لم يتعلق مهشئ من الاحكام ويحتاج الى نقل اسكونها كلية ولمأره الشالثة الوط عفى الديركالوط في القيل فيحب به الغسل ويحرم بهما يحرم بالوط وفي القبل اه وقد نقلناه في كتاب الطهارة وكتاب النكاح وكتاب الطلاق (ثمقال) واختلفوافى وجوب الكفارة والاسم وجوبها

 أى بالوط عنى الدبراه شرح (ثمقال) الانى مسائل الى ان قال ولا عداد به عند الامام الااذا تسكر رفيقتل على المفتى به ولا يثبت به الاحسان ا هـ (ثم قال) ألرابعة الوط وبشكاح فاسدكالوط وبشكاح مصيح الأفي مسائل الحان قال ألرأ بعثة عدم الاحصانيه اه (مُقال) الخامسة الوطعيلك اليمن أحكام كاحكام الوطء بنكاح الىان قال وعنسالف الوطءمالنكاح في مسائل لايثدت به الاحسان اه (ثمقال)السادسة كلُّ حسكم تعلق بالوط ولا يعتبر فيه الانزال لسكونه شبعاا هـ وقد نُحْلْناه فَى كَتَابِ الطَّلَاقُ ۚ (ثُمُّ قَالَ) السَّابِعَـةُ لَايْخُلُو الوَّطْءُبِغُـيْرِمَاكُ بمينَ من وحذالا في مسائل الاولىالمذمة اذا كث نفيرمهر ثرأسك وكانوا بدينون مهرفلامهر الثاتية نكمحصى بالغة وتبغيراذن وليه ووطئها طائعة فلاحد ولامهر الثالثة زوج أمته منءيده فالاصم انلامهر الرايبة وطئ العبدسيدته هة فلامهرأ خــذامن قولهــم في الثالثة ان المولى لا يستوجب على عبده دينــا الخامسة لووطئ حربية فلامهر ولمأره الاتناه أى ولاحدا بضيااه شرح مادسة الوقوف علمه اذاوطئ الموقوفة يشغى ان لامهرولم أره السابعة الماثع لئ انجسار ية قبل التسليم الى المشترى وهي في حفظي منقولة كذلك اه أي فلاحدولامهر اه شرح الثامنة أذن الراهن الرتهن في الوطء فوطئ ظانا ل وينبغي ان لامهر ولمأرَّه اه أي ولا حد علمه أيضا كاأفاد الشارح وقد نقلناهذا المجعث كتاب النكاح أيضا (وقال في احكام الاشارة في بعث اشارة الأخرس مانصه) الاشارة من الاخوس معتبرة وقائمة مقيام العيارة في كل شئ من مارة وهية ورهن ونسكاح وطلاق وعتباق وايراء وقصاص الافي الحدود اخالف فسه اتحدود القساس وفي رواية ان القصاص كاتحدودهنا فلاشدت بالأشارة وغمامه في الهداية وفدا قتصر في المدداءة وغيرها على استثنا المجدود اه وقد نقلنا بقبته في مسائل شتى ونقلناه في كتاب الجنامات أيضا (وفال في بحث ما يقدم عندالاجتماع من غيرالديون مانصه)وأما اكحدود اذا اجقعت فغي الهمطاذا اجتمع حدان وقدرعلي دره أحدهما درئ وان كأن من أجناس مختلفة بأن اجتمع حدالزنا والسرقمة والثعرب والقدف والفق وبدئ بالفقء تمجدالقذف فأذآبرئ انشاء بدئ بالقطع وانشاءبدئ بحدالزنا وحد ﴿ ٱلشربِ آخِرِهِ انْشَبِوتُهُ بِالاجِتْهَادِمِنِ الصَّابِةِ رَضَّى اللَّهُ تَعَالَى عَهْمُ وَانْ كَان عَصنا

بدأبالفقءتم بحدالقذف ثمبالرجم ويلنى غيرهاا ه ولواجتم التعزير وامحدود قدم التعزيرعلى اتحدود في الاستيفاء لتحصفه حقالاعمد كذافي الظهرية ولمأرالان مالذا أجقع قتمل الفصاص والردة والزنا وينبغي تقديم القصاص قطعا محق العمد فىنىغى تقديم الرجم لانه مەيحصەل مقصود هما يخلاف ماا داقدم قتل الردة فانه يفوت الرجم واذاقدم قتل القصاص وهوالقتل بالسيف حصل مقصودالفصاص والردة وانفات الرجم اه (وقال في بحث ثمن المشالمة) ومنها قية جارية الان اذا أحلها الاب وادعاه والظاهر من كلامهمان الاعتسار بقيمته اقبيل المعلوق لقولهم أن الملك يثدت شرطا للاستيلاد عنه دنالا حكم أأه وقد نقاذاه في كتاب العدَّق (وقال في بحث الـكلام في أجرَّا اثـل مانصــه) بخلاف النَّهُوجِ لواختلف المقومون فيمستهلك فشهدا ثنان ان قعته عشيرة وشهدا ثنان ان قعته أقل وجب الاخد ذبالا كثرذ كره الا وقطع في باب السرقة اله وقد نقلناه في كتاب الاجارة وفي كماب الغصب (وقال في محث القول في مهر المثل مانصه) وفي الوط بشبهة ان لم يقدر اللك سابقا كاف أمة ابنه اذا أحيلها فلامهر عليه أه وقدنقلناه في كتاب النكاح وفي كتاب العتق (نم قال بيــان ما يتعــددف به المهر بتعد د الوط ومالايتعدد) أماني النكاح الصيع فعله أبوحنيفة منقعما على عدد الوطئات تقديرا ولايتعدد كالايتعدد يوطء الآبءارية ابنه أذالم تحب لوكذا يوطء السبد مكاتبته وفي النكاح الفاسد ويتعدد يوط الابن حارية أبيه وأوالزوج حاربة لمِ أَنَّهُ وَأَفْتَى وَالدَّالْطُـدْرَالشُـهُمْدُنَالْتُمْدُدُفِي الْجُـارِيَّةَ المُشْتَرَكَةُ وتمَّـامُهُ في شرحنا على الكنز اه وقدنقلناه في كتاب النكاح (ثمقال تنبيه) بيجب مهران فيمالذازني امرأة ثمتز وجهاوه ومخالط لمسامه رالمدل بالاول والمسيم بالعقد ومهران ونصف فمالوقال كلماتز وحتك فأنت طالق فتزوجهافي وم سدثملات مرات ولوزادنائن ودخسل بهانى كل مرة فعليه خسة مهور ونصف وبيانه فى فتاوى قاضى خان اھ وقد نقلنا ، فى كتاب النكاح (وقال فى أحكام الحرم) ولايقتل ولأيقطع من فعل موجيهماخارجه والقياآليه آه وقدنفليا. في كتاب الجنايات (مم قال في فن الالغازمانسه) * المحدود إلى رجل سرق مائة ن حرز ولاقطع فقل أذاسرقها في دفعات كل مرة أقل من عشرة أى رجل سرق

من مال أبيـه وقطع فقل اذا كان من الرضاعة ﴿ أَيَّ رَجِّهِ لَ فَالَ ان شر , بَ الْجُرِّ لمائها فعدرى حرفشر بهاطا ثعاما لبينة عتق المبدولميحد فقل لداذا كانت رجلا مرأتينُ اه (وقال:أخوالمؤلفُ في تبكيلته للفن السَّادس فن الفروق مانصه) تحتابالمحدود حدالزنا والشرب والسرقة سطلمالتقادم وحدالقذف والقصاصلا والفرق انحيدالقذف والقصاص يتوقف على الدءوي فيعمل التأخير فيالشهاد ةعلى عدمالدعوى يخلاف التأخير فهماعدا السرقة فانديحمل صّغينة جلته على الشهادة لعدم توقفهما عليها وحدالسرقة وان توقف علما لتكن ضهنياللياللانه يتأجره الدعوى يعد تخسره تارك للحسبة فتمتكنت التهمة في الدعوى اله وقد نقلناه في كتاب المجنسانات وكتاب الدعوى (تمقال) يشترطني الاقرار بالزناأن يكرره اربع مرات وفي سائرا كحدود يكتفي باقرار واحد والفرق ان الزنا أقبم من غسره فيتسكآف لستره مالم يتسكلف لغيره وهذا هو حكمة النصفىالكل الزانياذاحة لايميس مخلاف السارق والفرق ان الزناجناية على نفسه فلوحيس يحيس لاجبل نفسه والسرقة جنباية على غسره قال لمن أحدكازان فقدل له أهذا فقال لالاعب الحد مغلاف مالوقال احدى ام أقي " طالق فقيل لهأهذه ففال لالزمه حكم الطلاق في الأخرى والفرق ان الطلاق والعتاق يكمل مبعضه ويعن منكره الماحدالقذف فدنني ويدرأ اه وقدنقلناه في كتاب الطلاق (ثمقال) أقرعند دالقاضي أربع مرات مازنا فأمر مرجمه ففراوانيكر بقسلا قراره وينفعه فراره مخلاف مالوأقر بسرقة أوقذف أوقصاص والفرق ان الاول محض حقّ الله ثمنالي فحرى فسه الفضل ولا كذلك غيرم اه وقدنقلناه في المجنامات (ثم قال) شهـ دوا انه زنى بغائبة يحد ولوشهدوا انه سرق من غائب لايقطع والفرقان الدعوى غيرشرط في الأول وشرط في الثاني (ثم قال أخوالمؤلف في كناب السرقة) لوقال سرقت مائة لابل عشرة يقطع ويضمن مائة ولوقال سرقت مائة لابل ماتنت بقطع ولايضمن شيثا والفرق انه في الإول رحيم عن بعض ماأفر به فلم يصع في حق المال وفي الثماني لم يرجع والممازاد عليمة والقطع والضمان لايخقعآن سرق ثوباقيمتسه دون العشرة وعلى طرفسه دينسار مشدود لايقطع ولوكان فى خرقة قطع والفرق ان الدينار في الأول تبع الثموب والثوب لايسآوى نصابا وفى الثانى مقصود وكذالوسرق ابربق فضة أوذهب

فيه منلث أوندمذأ وخرأوكلما أوطهرافي عنقه طوق فضة أوفى رحله لاصب القطع وككذالوسرق صنياعلمه دنانس سارق دخدل المدث وفسه دراهم ودنانير فأكلهاوخرج لايقطعو يضمن ولاينتظرخر وجهامن جوفه ولوجاها على داية خرجت ثمأ خذها أوألقاها في ماء حارحتي خرجت بجرمان المساء ثم أخذه الايقطع لان هنمك الحرز والاخراج شرطله اه (ثمقال اخوا الولف أنضافي التكهابة المذكورةمن كتاب الاكراه مانصه) ولوأكره ليقربحد أونسب أوقطع لايلزمه اه وقدنقلنــاه في كتابالاكراه (ثمقال أيضافي التسكيلة المذكورة من كتاب الاشر مةمانصه) المرقة اذاوقه فهماخر لايحدشار بهامالم يسكر ولووقعت فيماء ووجدد العلم أوالر يح صدقه لي السكر والفرق ان ماوقع في المرقة يصم في معنى المطموخ بخيلاف مآلو وقعت في المياء اه (وقال المؤلِّف في كتاب النكاحمانمه) الوط في دارالاسلام لايخلوعن حداً ومهر الافي مسئلتين تزوجصي امرأة مكافة بغيراذن وليه تمدخل جاماوعا فلاحد ولامهر كإفي الخانية ولو وطئ الباثع الميمة قبل القبض فلاحد ولامهرو يسقط من الثمن ماقابل البكارة والافلا كماني بيوع الولوانجية اله (وقال في كتاب الطلاق مانصه) السكران كالصاحى الآفى الاقرار ماكمدود الخالمة والردة والاشماد على شمادته كذا فيخلع الخيانية اه وقدنقلناه في كتاب انجهاد وكتاب الشهادات وكتاب الاقرار (ثمقال فيده انضا) النداء للإعلام فلاشت مدح الافي الطلاق ساطالق وفى العتق باحروفي المحدود بازانسة وفي التعزير باسمارق فيفرع على الاول مالوقال مجاريته بإسارقة بأزانية بامجنونة وبأعهافطهن المشترى بقول البائم لايردهالانه للاعلام لاللفقيق اله (وقال أول كتاب البيوع في بعث الجمل مانصه) وكذا لايتمه إلى حق الرجوع في المية ولا في حق الفرة راء في الركاة في السائمة ولافي وجوب القداص على الائم ولافي وجوب الحد عليها فلا تقتل ولاتحدالابعد وصعها (ه (وقال في كتاب القضاء مانعه) لايحلف القياضي على حق عهول الى ان قال الافي مسائل الى ان قال السادسة في دعوى السرقة اه (وقال فيه أيضا) اخته لاف الشاهدين ما نع من قبولما ولابدمن التطابق لفظا ومعدني الافيمسائل الىمان قال السآدسة شهدانه أعتقه بالعرسة والاتخربالف ارسية تقبل بخلاف الطلاق والاصم القبول فهمما وهي السابعة

واجعوا أنهالاتقيل فيالقذف كذافي الصيرفية . أه (ثم قال فيه أيضا) الناس أحرار بلايبان الافي الشهادة والقصاص واتحدود والدية آه وقد نقلناه في كتاب المجنامات (وقال فيه أيضا) القاضي اذا قضى في مجتهد فيه نفذ قضاؤه الافي مسائل الى ان قال أو بحد القدف بالتعريض اله (وقال فيه أيضا مانصه) معميم المنهادة بدون الدعوى في المحدائخ الص اله (وقال أيضا) تقيل النهادة ة بلادعوى في طلاق الرأة الى ان قال والحددود الاحد القدف والسرقية اه (وقال فيه أيضا) تقيل شهادة الذميء على مثله الأفي مسائل الحان قال وفيمااذاشه دأربعة نصمارىء لى نصرانى انه زنى بمسلة الااذاقالوا استكرهها فيعدالرجلوحده كمافي الخبانية اه (ثم قال فيه أيضا) تقبل الشهادة حسبة بلادهوى في ثمانية مواضع الى ان قال وزدت خسية من كالرمهم أيضاحدا لزنا وحدالشرب اله (ثمقال) وعلى هـ دالانسم الدعوى من غـ يرمن له اكحق فلاجواب لهافالدعوى حسمة لاتحوز والشهادة حسمة الادعوى عائرة في همذه المواضع اه (ثمقال) واعلمان شاهدا كحسمة اذا أخرشها دته بلاعذريفسق ولاتقبلشهادته نصواعليه فياكحدودوطلاق الزوجةوعتق الامةوظاهرمافي القنية انه في المكل وهي في الظهيرية واليتيمة وقد ألفت فيهارسالة اه (ثم قال فيه أيضا) الجهالة في المنكوحة تمنع البحة الهاأن قال وفي الدعوى تمنع الصحة الأفي أأغصب والسرقة وفي النهادة كذلك الافهما وفي الرهن وفي الاستحلاف تمنعمه الافيست همذوالشلاثة الخ اه وقدنقلناه في كتاب الغصب وقوله هــذه الثــلانة أى دءوى الغصب والسرقــة والشهادة فيهما (ثم قال) وفي الحــدود تمنــع ـــــــــ هذا زان أوهــذا اه (وقال أيضــّا في كَتَابِ الْقَضــا *) التصديق اقرار الافي المحدود كافي الشارح من دعوى الرحلين اه (وقال في كتآبِالاقرارمانهه) اقرارالمكره باطل الااذا أقرالسارق مكرهافقدُ أفتى بهض المتأخرين بعدته كذا في سرقة الظهيرية اله (وقال في كتاب الاقرار أيضا) يملك الاقراره وتلايملك الانشاء الى ان قال ولا علك المقذوف العفوعن الفاذف ولوقال المقذوف كنت مبطلا في دعواى سقط الحد كما في حميل التمارخانية اه (مُقَالُ بِعَـد ذلك نقلاءن جنايات البرازية مانصه) مُقالُ ونظيره ما اذاقال المقددوف لمية لمذفني فلان ان لم يكن قذف فلان معروفا بسعم اقراره والالا اه (وقال في كتاب الصلم مانصه) لا يصم الصلم عن الحدولا يسقط به الاحدّ الفذف

اذا كان قبل المرافعة كافي الخنانية اله (وقال في كتاب المجنايات مانصه) الواجب لا يتقيد بوصف السلامة والمباح يتقيد به فلاضعان لوسرى قطع القاضى الى النفس وكذا لومات المعزر الى ان قال وضعن لوعزر زوجته فعاتت ومنه المرود في الطريق مقيد بها ومنسه ضرب الاب ابنه تأديبا أوالا م أوالوصى ومن الاول ضرب الاب ابنه أوالوسى أوالمحلم اذن الاب تعليما فعات لاضعان فضرب التأديب مقيد الكوفه مباحا وضرب التعليم لالكوفه واجب ومعلى في الضرب المتادأ ماغيره فوجب الفعمان في الكلا اله الح فراجعه (وقال في كتاب المتادأ ماغيره فوجب الفعمان في الكلا اله الح فراجعه (وقال في كتاب المحادة الفقها الفرق القصاص كالمحدود الافي خسد كناها في قاعدة ومذهب الفقها الفرق القصاص كالمحدود الافي خسد كناها في قاعدة المحدود تدرأ بالشبات اله (ثم قال فيه أيضا) المحدود تدرأ بالشبات فلاتثبت المعها الافي الترجة فانها تدخل في المحدود مع ان فيها شبهة كافي شرح أدب القاضى معها الافي الترجة فانها تدخل في المحدود مع ان فيها شبهة كافي شرح أدب القاضى في الاعيان وأما المحقوق فيها ما لا يعرى فيه حتى الشفعة وخيار الشرط وحد في القذف والذكاح لا يورث اله (قال صاحب الاشباه)

(كابالسير)

باب الردة أى والبغاة بعيل الكافر كفرة لوسلم على الذي بعيلا كفر ولوقال لمجوسى بالستاذ بعيلا كفر كذافي الفهرية في الصغرى السكفرشي عظيم فلاأ جعل المؤمن كافرا منى وجدث رواية الهلا يكفر لا تصعردة السكر ان الاالردة بسب النبي صلى الله تعمل عليه وسلم فامه يقتل ولا يعنى عنه كذافي البزازية كل كافرتاب فتوبته مقبولة في الدنيا والا تنوة الاجاعة الدكافر بسب نبي أو بسب الشعنين أواحدهما أو بالسحر ولوا مرأة وما لاندقة اذا أخذ قبل توبيه كل مسلم ارتدفافه يقتل ان لم يتب الاالمرأة ومن كان اسلامه تبعا والصبى اذا أسلم والمكره على الاسلام الهوقد نقلناه في كتاب الاكراه (نمقال) ومن تدت اسلامه بشهادة رجل وامرأتين في المناه بشهادة رجل وامرأتين وجوب القتل ان لم يرجع وحبط الاعمال مطلقا الكن اذا أسلم لا يقضيها الاالجي وجوب القتل ان لم يرجع وحبط الاعمال مطلقا الكن اذا أسلم لا يقضيها الاالجي وجوب القتل ان لم يرجع وحبط الاعمال موالفيره من المحديث ولا يجوز الدامع منه كالدكافر الاقتل اذا أسلم و يبطل مار واه لغيره من المحديث ولا يجوز الدامع منه كالدكافر الاقتل اذا أسلم و يبطل مار واه لغيره من المحديث ولا يجوز الدامع منه الموال الموالة المراب والمناه بين الموالة والمناه بين المالية والمعامنة المراب والمناب والمناه بشهادة والمناه بين الموالة المراب والمناه بين الموالة المراب والمناه بين المالة المراب والمناه بين الموالة المراب والمناه بين الموالة المراب والمناه بين الماله والمناه بين المالة المراب الموالة المراب والمناه بين المالة والموالة المراب والمناه بين الموالة المراب والمناه بين الموالة المراب والمناه بين المراب والمناه بين الموالة المراب والمناه بين المراب والمناه بين المراب والمراب والمناه بين المراب والمالة والمراب والمناه بين المراب والمراب والمناه بين المراب والمراب والمراب

يترويه عنه بعسدردته كإفى شهادات الولوا تجسة ومبنونة امرأته مطلقا ويطلان وقفه مطلقاوا ذامات أوقتل على ردته لم بدفن في مقابراً هلَّ ملة واله يا بلق في حفيرة كالكلب اه وقدنقلناذلك في كتاب الصلاة ونفلناما فسله في كتاب الوقف وماقبله في كتاب الطلاق (ثم قال) والمرتدأ قبح كفرا من الكافر الاصل وفي مناقب السكر دري مكفراذا أنكر خلافتهما أوأ يغضهما كهيه الني صلى الله تعالى عليه وسلم لهما واذا أحب عليا أكثر منه مالا بؤاخذيه ا وفي التهــذ . ب ثم الهــا بصــم مرتداما نـكارما وحب الا قراريه أوذكرالله سعيانه لى أوكلامه أو واحبدا من الانسا^و بالاستهزاء اه بقتل المرتد وان كان دمه بالفعل كالصدلاة بانجساحة وشهودمناسك المجمع التلبية انسكاره الردة باذاشهماعلى مسلمالردة وهومنكرلا تتعرض لمآلالتكذب الشهود والعدول بللان انكاره توبة ورجوع كذافي فقم القدس فان قلت قدقال قدله بة وقوله لابتمرض لهانما هوفي مرتد تفيل توبته في الدنيا امامن لاتقيل توبته فانه يقتل كالردة يسب الني صلى الله تصالى عليه وسلم والشيخ ين رضى الله تعسالي عنهما كماقذمناه واختلف في تكفيره متقدقطع المسافة المحدة في زمن مسرلاولي ولامكفر بقوله لاأصلى الاجودا لابشترط في محة الاعمان بمعمد صلى الله بعد الى عليه وسلم مهرفة اسمأبيه بل يكفى معرفة اسمه وصف الله ليمحضرة زوحتيه فقيالت كنت ظننت ان الله ثعيالي فيالسمياء كذرت كفريقوله انافرعون اناابلس الااذاقال اعتقادى كاعتقادفرعون واختلفوا في كفرمن قال عندالاعتذار كنت كافرا فأسلت قدل لماأنت كافرة ففالتأنا كافرة كفرث استحلااللواطة يزوجته كفرعندامجهور يكفر بوط حلهء لي المعدف مستخفا والالا الاستهزاء بالعبل والعلماء كفر مكفر مانسكار أصل الوتر والاضعمة وترك العدادة ثبا وناومسقففا وأمااذاتر كها تسكاسلا فلاوهم فىالمجتسى ويكفر بإدعاء غلم الغيب وتكفر بقولم آلاأعرف الله ثعباكم الاستهزآ مالاذان كفرلاما لمؤذن قال التاجران الكفار ودارا محرب خميرمن دارالاسلام والمسلين لايكفرالااذا أرادأن دينهم خير ولايكفر فول المسلم عليه انرددت السلام أرتكت كمرة عظيمة ولايكفر بقوله لا تجب فتهلك فان موسى علىه الصلاة والسلام أعجب بنفسه فهلاء وستفسرفان فمرها عايكون كفرا كفر قمل له قل لا اله الا الله فقال لا أقول لا يكفر وقوله لا يكفر أى لا حمّال أنبر مدلاا قول ذلك لامرك أولاأ قول الاكنكافي شرحها ولا يكفران قال امرأتي أحباكى منالله انأرادمحبةالشهوة وانأرادمحبةالطاعة كفر عبادة الصنم كفرولااعتمار بمبافى فليه وكذالو هفريقوله علىه الصيلاة والسيلام وكذأ لوكشف عنده عورته وكذالوصو رعيسي عليه الصلاة والسلام ليسعدله وكذا لواتخذا لمستملذلك وكذا الاستغفاف بالقرآن والمسعيد ونحوه بمسايعظم ولو استعل فعاسة مقصدالاستحفاف فكذلك وكذالوتز نريزنا رالمودوالنصارى دخل كنيستهمأولم يدخل ولوقال كنتأستهزئ بهمولاأعتقددينهم صدق دمانة ويكفراذاشك فيصدق الني صلى الله تعالى عليه وسلمأ وسبه أونقت مأوصغره وفى قوله مسجود خلاف والأصم لا كتمنيه لنبي من الانساء أن لا يكون الله تعيالي مغثه آن لم تـكنءـدارة له ولوظن الفــاً يونييافهوكافرلا كنبي ويكفر بنســـة الاندباء الىالفواحش كعزمء ليالزنا ونعوه فييوسف لانهاستففاف بهموقيل لا ولوقال لم يعصوا حال النبوة وعصوا قبلها كفرلانه ردلنصوص اذالم يعرف ان صلى الله تعلى عليه وسلم آخرالانساء فليس عسلم لانه من الضرور مات والله سبعانه وتمالى أعلم اه (يقول جاممه) وهذه هي المسائل المجوعة المُحقة بكتاب السير (قال المؤاف في القياعدة الأولى لا ثواب الامالنية ما نصمه) وأما فى العيادات كالهافه عن أى النية شرط معمم االاالاسلام قاله يصع بدونها بدليل قولمهان اسسلام المسكره معيم ولأيكون مسلساج يتردنيسة الاسسلام بخلاف الكفر كاسنيينه فى جث التروك وأماا لكفرفيشترط أوالنية لقولهمان كفرا لمكره غير صبح اه وقدنفلناه في كتاب الاكراه (نمقال) وأماقوله مانه اذا تـكام بكامة الكم فرهازلا يكفرانماهو ماعتباران عينه كفركماعرف فىالاصول من يحث الهزل

ا ﴿ (ثَمَقَالَ) وأَمَا الجهادةِن أَعْلَمُ العباداتُ فلابدله من خلوص النية اه (ثم قال) فىآ نرهانى بحث التروك ونظيره المقيم والصائم والمكافر والعلوفة والسائمة حيث لأمكون مسافرا ولامفطرا ولامسل ولاساغة ولاعلوفة بمعردالنية ومكون مقعا وصاتمًا وكافرامالنية لانها ترك العمل كإذ كره الزيامي أهـ (وقال في القاعدة الثانية الامور ءقاصدها مانصه) ومسحدًا قولم يكفره إذا قرأ القرآن في معرض كلام الناس كمالذا اجتمعوا فقرأ فجمعناهم جعسا وكالذا قسرأ وكاسأ دها قاعند رؤية المكائس وله نظائر كثيرة في ألفاظ التيكفير كلها ترجع الى قصدالاستخفاف مه وقال قاضعتان الفقاعي آذا قال عند فقم الفقاع للشترى صلى الله تعالى على محد فألوا مكون آثما وكذا امحارس إذاقال في آمحراسة لااله الاالله معنى جعلها للاعلام ستسقظ بخسلاف العالم اذاقال في الحلس صلواعلى الني فانه شاب على ذلك وكذاالغازى اذافال كبرواشا والان المحارس والفقاعي بأخذان بذلك أحرا رجل بادالى مزاز اشترى منه ثوما فلما فتع المتاع فالسبعهان الله أوقال اللهم صل على عدان أراديداك اعلام المشترى جودة ثيآبه ومتاء لهكره اه وقد نقلنا بقمته في الحظر فراجعه (ثمقال بعددلك) وقالوا الكافراذا تنرس بمسلم و رماه مسلم فان قصد قتل المسلم حرم وان قصد قتــل الـكافرلا (ثم قال بعد ذلك في انخامس في بيان الاخلاص مانصه) وصرحوا في كمات السيريان السوقى لاسهم له لا نه عند لموزة لميقصدالاالقيارةلااعزازالدن وارهاب العدووان قاتل استحقه لانه ظهرمالمقاتلة ان قصده القتبال والقبيارة تسع فلايضره كالحاج اذا اتحرفي طريق الججلاينة من أجره ذكره الزيلعياه (ثم قال في العاشر في شروط الدّية الاول الاسلام) اتيان قال الرابع ان لايأتي عنسافٌ بين النيسة والمنوى الى ان قال وعـلى هــذا تبطل العبادة بالأرتداد في اثنائها وتبطل صحيحة الني صلى الله تعلى عليه وسلم بالردة اذامات عليها فان أسلم بعدهافان كان في حياته عليه الصلاة والسلام فلامانخ من عودها والافقى عودها نظركاذكره العراقي ومن المنافي نيمة القطع فأن نوي قطع الاعمان صارم تداللعمال اه (وقال في القاعدة الثمالية المقن لابرول مالشُّكُ مانصه) اذافقه احصنا وفيهم ذمى لا يعرف لا يحوزقنا هم لقيام المانع ييقين فلوقت لالمعض أوأخرج حل قتل الماقين الشك في قيام المحرم اه (وقال في قاعدة الاصل في الكلام الحقيقة مانصه) ونقض علينا الاصدل المـذ كور

مالستأمن على أبنائه لدخول الحفدة اه (رقال في بعث السبب السابع النقص مانصه) وعدم تكليف النماء بكشرهما وجب على الرجال كانجمعة وآنجماعة والجهادوا بجزية اه (وقال في السانية ماأبيج الضرورة يتقدر بقدرها مانصه) والطعام في دارا محرب يُؤخذ على قدراك اجدة لانداعًا أبيم الضرورة وقال في الكنزو ينتفع فيها بعاف وطعام وحطب وسلاح ودهن بلاقسمة وبعدا تخروج منهالاومافضُل رَّدالمَ الغنيمة (هُرَمُ قال في تنبيه يتعمل الضرر انخاص لدفع ضرَّر عام) وهذامقيد لقولم الضرر لأيرال بثله وعليه فروع كثيرة منها جوازار مى الى كفارتترسوابصبيان المسلين اهم (قال في المجث الثالث المادة المطردة هل تنزل منزلة الشرطمانسه) وهنام مثلتان لمأرهما الاتنالانه عكن تفر صهما على انالمهروف كالمشروط وفىال بزازية المعروف عرفا كالمشروط شرطامته بالوبرت عادة المقترض بردأز يدعماا قترض هل يحرم اقراضه تنز يلالعادته منزلة الشرط ومنها لوبارز كافرمسلما واطردت العادة بالامان المكافر همل يكون بمنزلة اشتراط الامانله فصرم على المسلين اعانة المسلم عليه اه (وقال في القاحدة الرابعة التابع تابع في بحث الشانية التابع يسقط بسقوط المتبوع مانصه ومنهالومات أأفأرس سقط سهم الفرس لأعكسه اه ونرج عنها من لهحق فى ديوان الخراج كالمقاتلة والعلماء وطلبتهم والمفتيين والفقها ويفرض لاولادهم أولا يسقط عوت الاصل ترغيسا وقدأ وضعناه في شرح الكنزاه (وقال في القاعدة الخامعة تصرف الأمام على الرعية منوط بالمصلحة مانصه) فعلى هذا لايحوزله أىالامام التفضيل أيتفضيل بعضالمستعقمن مزيدت المبال عملي بعض ولكن قالى فى الهيط من كتاب الزكاة والرأى الى الامام من تفضيل وتسوية منغيران عيل في ذلك الى هوى ولا يعل لهم الامار كفيهم و يكفي أعوانهم بالمعروف وان فَصْل شَيَّ من المسأل بعدد ا يصال الحقوق الى أرَّما بها قعمه بين المسلمين فان قصرف ذلككان الله تعالى عليه حسيبا اه وذ كرالز يابي من الخراج بعدان ذكران أموال بيت المسال أريعة أنواع قال وعسلى الامامان يجعسل لسكل نوع من هــذ. الانواع يتاعضه ولاهلط بعضه ببعض لانلكل نوع حكماعتص مهالىان فالرقيب على الامام أنيتق الله عزوجل ويصرف الى كل مستعن فدرحاجته نغسير ويادة فان قصرف ذلك كان الله تعالى عليه حسيباه وفى كاب الخراج

إبي بوسف ان أما بكر رضى الله تعالى عنسه قسم المبال من الناس ما لسوية فجياً ا ناس فقالوا باخليفة رسول اللهصلي ائله تعالى عليه وسلم انك قسمت هذا المــال سو يت بين الناس ومن الناس اناس لهـم فضل وسوا بني وقدم فلوفضلت أهـل وابق والقدم والفضل لفضلهم فقال اماماذ كرخم من الفضل والقدم والسوابق عرفنى بذلك وانمبأذلك شئ ثواله عسلي الله سبصانه وتعسالي وهدذامعياش مه خبرمن الاثرة فلما كان همرين انخطاب رضي الله تعبالي عنه وجاه نتوح فضل وقال لاأجعل من قاتل بعدرسول الله صلى الله تعسالي عليه وسلركن اتل مه ففرض لا هــل السوائق والقدم من المهاحر بن والانصار عن شهــد بدرا أولم شهديدرا أربعة آلاف وفرض لنكان اسلامه كاسلام أهل يدر دون ذلك أنزلجم على قدرمنزلتهم من السوابق اهوفي القنية من باب ما يحدل للدرس والمتعلم كانأبو بكر سوى سنالناس فى العطاء من ستالمال وكان عر يعطمهم على راكحاحة والنفقة والفضل والاخذع افعله عرفي زماننا أحسن فتعتبرالامو ر لثلاثة انتهى وفي المزازية السلطان اذاترك المشر لمن هوعامه حازغنما كان وفقيرليكن المنروك لهان كان فغيرا فلاضميان علىالسلطان وان كان غنياضين لسلطان العشر الفقراء من بنت مال الخراج لمدت مال المدقة اه (تنسه) اذا كان فدل الامام مدنياعيلي المصلحة فهما يتعلق مالامو رالعهامة لمهذفذ أمره شرعا لااذا وافقه فانخالفه لمينفذ ولمـذاقال الامامأبو بوسف في كتاب الخراج من ماب احما الموات ولي**س للر**مام ان يخرج شيئا من يدأ حدا لا يحق ثابت معروف ه وقدنقلناهذه أيضافيالقضاء (ثمقال) وقالفاضيخان فيفتاواه منكاب الوقف ولوان سلطانا أذن لقومان يحعلوا أرضامن أراضي البلدة حوانيت موقوفة على المحبد أوأمرهم انمز يدوافي مسجدهم قالوا انكانت الملدة فشتعنوة وذلك لأيضربا لمارة والناس ينفذأم السلطان فها وانكانت المادة فقت صلحا تَمَةً عَلَى مَلَكُمَلًا كَهَا فَلَا يَنْفُذُ أَمْرَا لَسَلْطَانَ فَمِمَا ۖ ﴿ وَقَدْنُقُلْنَا ذَلَّكُ فَي كُتَابِ الوقف أيضا (ثم قال) وفي صلح البزاز ية رجل له عطا في الديوان مات عن ابنن فاصطله آعلى أن يكتب في الديوان أسم أحدهما وبأخذ العطأ والا خر لاشي له من العطاء ويبذل له من كان العطاءله مالامع الوما فالصلح باطل ويرد بدل الصلح والعطاء للذى جعل الامام العطاء لهلان الاستعقاق للعطاء باثبات الامام لادخل

فيهلرضا الغيروجعله غيران السلطان ان منع حق المستحق فقد دظ لم مرتبي في ضمة حرمان المستحق واثمأت غسرا لمستحق مقسامسه اهر وقد نقلنا ذلك في كتاب الصَّلِمُ أَنْضًا (وقال في القاعدة النَّانية عشر لا ينسب الى ساكت قول مانصه) وخرج من هدده القياعدة مسائل الحان قال الشيائسة عشر سكوت الميالك القديم حين قدم ماله بين الغلقين رضااه (وقال في القاعدة الرابعة عشرما حرم أخدده حرم اعطاؤه مانصه) بتنسه بقرب من هذاقاعدة ماحرم فعله حرم طاسه الافي وستلتن الى ان قال الثانية الجزية بحوزطامها من الذمي مع انه يحرم عليه اعط اؤها لأنه متمكن من ازالة الكفر مالاسلام فاعطاؤه اماها اغماه ولاستمراره على الكفر وهو حرام والا ولى منقولة ولم أرالثانية اه (وقال في القاعدة الناسعة عشراذا اجتم المساشر والمتسب أضيف الحكم الى المساشرمانصه) ولاسهمان دل على حصن في دارا كرب اله (وقال في الفن الشالث في أحكام الذاسي مانمه) واقسامه أى المجهل على ماذكره الاصوليون كافى المنسار أربعة جهل ما مال لا يصلم عــذرا في الآخرة كجهل الـكافر بصفات الله تعــالى وأحكام الآخرة وجهــل صاحب الهوى وجهل الساغى دئي يضهن مال العادلي اذا أتلفه وجهل ونخالف ماحتهاده الكتاب والسنة والاجساع كمدع أمهات الاولاداه وقد نقله اهافي المتن (ثمقال) وفي الخلاصة إذا تكلم بكلمة الكفر جاهلاقال بعضهم لا يكفر وعامتهم على انه يكفر ولايعذراه وفي آخرالتمة فانجهله انمافه له من المحفاور حلل له فان كان مما يعلم من دين النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ضرورة كفر والالااه (وقال في أحكام الصديان مانصه) واما الاعمان الله تعالى ففي المصرم واستثني فخرالاسلام من العمادات الاعمان فاثنت أصل وجويه في الصي العاقل لسدمه وهوحدوث العسالم لاالادا فأذأ أسلم عاقلاو قع فرضا فلا يحب تحديده مااغا كتعسل الزكاة بعدالسد ونفاه شمس الاغفامدم حكمه ولوأداه وقع فرضا لان عدم الوجوب كان لعدم حكمه فاذا وجدوجدوالاول أوجه اله (تمقال) واتفقواءلى وجوب العشرواكخراجفي أرضهاه وقدنقلنا بقيته في كاب ألسكاح (ثمقال) و يصم أمانه اه (ثمقال) ويصم اسلامه وردته ولا يقتل لوارتد بعد أسلامه صغيرا أوتبعااه (مُمَّقال) ولا بزية عليه اه (مُقال) ولا يؤخذ صبيان أهلالذمة بالتميز عن مديان المسلين ولاثئ على صبيان بني تغلب ولايقتل الولد

انحرى ادالم يقاتل ولوقتله مجساه ديعد قول الامام من فتل قتبلا فله سلم لم يسقه السلب الااذاقاتل ويدخسل الصيهقت قوله من قتسل فتيسلافله سله فاذا قتسل العبى استعق سلسمقتوله لقول ألزيابى ومدخدل فيهكل من يسقق من الغنيمة سممأأورضفا اه وفىالكنزان المسى من يرضخ لهاذافاتهاه (وقال في أحكام السكران مانصه) وقدم: الفي الفوائد انه من محرم كالصاحي الأفي ثلاث الردة والاقرار ما محدود المخالصة والاشهاد على شهادة نفسه اه (وقال في أحكام العبيد) ولاسهمله من الغنيمة وانمـايرضخ لهانقاتل اهـ (ثمقال) و يملـكه المكفار بالاستيلاء اه (تمقال) ولاجزية عليه اه (تمقال) ولاحق له في بدت المالولاً يؤخذ باله يزعنا لوكان عددي اه (وقال في أحكام الاعمي مانسه) هوكالمصمرالافي مسائل منها لاجهادعليه ولاجعمة ولاجياعة ولاج وان وجيد فأثدا اه (وقال في عدما يقبل الاسفاط مانصه) لوقال الوارث تركت حتى لم يمطل حقه اذالملك لا يمطل ما لترك والحق يمطل مه حتى ان أحدد الغماغين لوقال قبل القسمة تركت حتى بطل حقه الى انقال وذكر الامام المعروف بخوا هرزاده ان-ق الموصىله وحقالوارث قدل القسمة غبرمتا كدمحتمل السقوط بالاسقاط ه فقدعلمان حق الغائم قد ل القدعة وحق الحيس الرهن وحق المسدل المجرد وحق المومىله بالسكني وحق الومي له بالثلث قبيل القسمة وحق الوارث فبيل القسمة عــلى قول خواهر زاده بسقط بالاسقاط اه وقد:قلناةــام ذلك في باب الشرب فراجعه (وقال في أحكام الخنثي مانصه) ولاسهم لهمع المقاتلة وانما رضخله ولايقتز لوأسرا أومرتدا يعدالاسلام ولاخراج على رأسه لوكان ذميا اه (وقال في أحكام الانتي مانصه) ولا يسهم لهـاوانمـا برضم وان قاتلت ولاتقتــل لمرتدة والمشركة اه (وقال في أحكام ألذمي مانصه) حكمه حكم المسلمين الا فه لا يؤمر بالعبادات ولا تصعمنه اه (مُقال) ولا بأمُ على تركه العبادات على قول و يأثم على ترك اعتقادها اجماعا ولا عنع من دخول المعجد جماعلاف المسلم ولايتوقف جوازدخوله على اذن مسلم عندنا ولوكان المعجد الحرام وقد نقلناه في كاب الطهارة وكاب الصلاة (ثمقال) ولاسهم لهمن المنعة و مرضم له ان قاتل أودل على الطريق اله (ثمقال) و يؤخد ذالذى يرعنا في المركب والملدس فيرحك مون بالسرج كالا كف ولا بلبسون

الطيالسة والاردية ولاثيباب أهلاالعلم والشرف ويجعل على دورهم علاممة ولأتحدثون سعمة أوكنسة فيمصر واختلفت الرواية فيسكناهم بين المسلين فى الممر والمعقد الجوازق محلة خاصة واختلف المشايخ هــ ل يلزم تميزهم بجمــــ العلامات أوتكفى واحدة والمعتمدانهم لايركبون مطلقا ولايلبسون العسائم وان ركسامحمارفي ضرورة نزل في الجامع ويضيق عليه في المرور اه (ثمقال تنديه) الاسلام يحبما فيدله من حقوق الله تعالى دون حقوق الآدمك كالقصاص وضمان الاموال الافي مسائل (ثم فال تذبيه آخر) لاتوارث بن المسلم والكافر الى ان قال وخرج المرتد فانه مرث كسب اسبلامه ورثته المسلون مع عدم الاتحياد اه أى اتحادالدار وقِدنقلناه في الفرائض (ثمقال تنبيه آخر) اشترك المهود والنصاري فى وضم المجزية وحــل المناكحة والذبائح وفي الدية وشــاركم مالمجوس فى المجزية والدية دون الآخرين واستوى أهل الذمة فيماذكر اه وقدنقلناها في أبوابها من انجنا مات وغيرها (وقال في أحكام المحارم مانصه) وتحتص الاصول بأحكام منها لامحوزله قتسل أصله الحربي الادفعياعن نفسه وان خاف رحوءيه صْمَقَ عَلَمُهُ وَأَنْجُأُهُ لِيقَتَلُهُ غَيْرُهُ وَلَهُ قَتَلَ فُرْعَهُ الْحُرِي كَمِيْرِمُهُ الْهِ (ثَمْقَال) ومنها لايحو زائجهادالاباذنهم يخلاف الاصول لايتوقف جهادهم على اذن الفروع اه (ثَمْقًا لَ) ومنهاتبه ية الفرع للأصل في الاسلام اه (وقال في أحكام العقود مآنصه) وحائزهن أحد انجانهن فقط الرهن الى انقال وعقد الامان حائزمن قبل المحرى لازم منحانب المسلم اه (وقال في أحكام الاشارة مانمه) الاشارة من لاخرس معتسرة وقائمة مقسام العسارة في كلشي من يسع الى ان قال الافي كحمدود الحان قال فطاهرا قتصارا لمشايخ على استثنياء الحدود فقط صحمة سلامه بالاشارة ولمأرفها نقلاصر بحااه وقدنقلنا بقتته فيمسائل شثي زثم قال) وان لم يكن معتقل اللسان لم تعتــــبراشارته مطلقــــاالافى أر بـع في الـــكفر والاسلام والنسب والفتوى كذانى تنقيم الهبوبي ويزاد أخذا من مستلة الافتساء بالرأس اشارة الشيخ في رواية الحد، ثوامان الكافر أخدامن النسب لاندمحتاط فيه محقن الدم ولذا ثبت بكتاب الامام كاقدمناه اه وقد نقلناه أنضا في مسائل شتى (وقال في عداً لقول في المك مانصه) وفيه مسائل الاولى أسباب القلك المُعَاوضُات المنالية الى أن قال والغنيمة اله (مُمَقال) ويقرب منه وللث المرتد

فانه يزول عنه زوالا مراعى فان أسلم تبين انه لميزل وان مات أوقتل بإن انه زال من وقتم اله (ثم قال) وأماا جارة المقطع ما أقطعه الامام فافتى الامام العلامة قاسم بن قطلو بغابضتها فال ولاأثر مجوازا نوآج الامام لهفي اثناء المدة كالا أثر مجوازموت المؤجرف النائها ولالكونه ملك المنفعة لافي مقاملة مال فهونظ سرالمس تأحولانه ملك منفعة الاقطباع عقابلة امستعداده لماأعدله لانظمير المستعبرلما قلناواذا مات المؤير أوأخرج الامام الارص عن المقطيع تنفسخ الاسارة لانتقيال الملك الى غيرالمؤجركالوانتقل الملكفي النظائرالتي نوتج عايم المارة الاقطاع وهي اجارة المستأجرواحارة العبدالذي صونجءلي خدمته مدة معلومية واحآرة الموقوف علمه الغلة واحارة المد المأذون ماصورعلمه عقد الاحارة من مال القيارة واحارة أمالولد اه وقدألفت رسالة في الافطاعات وأخرى مبمتها الفيف المرضية في الاراضي المصرية وفيما أفتى به العسلامة قاسم التصر يح بأن للامام ان يخرج الاقطاع عن المقطع متي شاءوهو هجول على مااذا أفطعه أرضاعا مرةمن بدت آلمـال أملاذا أقطعه موآتا فاحداه لدس له اخراجه عنه لانه صار مالكاللرقية كإذكره أبوعوسف في كاب الخراجاه وقد نقلنا بعضه في كاب الوقف ونقلناه في كاب الآجَّارة (وقال في أحكَّام السفرمانصه) ويستومان أى البر والبحرفي بقيسة الاحكام منهااذاغزافي البحرومه فرس فانه يستعق سهم الفارس كافي الخانية اه (وقال فى الفن الثــالث فى يحـث ما فترق فيه المرتد والــكافر الاصلى) لايقر المرتدولو بجزية ولايصم نكاحه ولاتحال ذبيحته ومحل دممه وتوقف ملكه وتصرفاته ولايسي ولآيفادي ولاءنءلمه ولابرث ولابورث ولابدفن فيمقابر أهــلملة ولايتبعه ولده فيهااه (وقال في أخرالفن المذكورفن الفرق والجمع مانصه) * فائدة * نقل الامام السكي الاجاع على ان الكنيسة إذا هدمت ولويغير وجهلانحوزاعادتها كإذ كرهالاسبوطي فيحسن المحاضرة فيأخبار مصروالقاهرة عندذكرالامراء قلت يستنمط من تلك انهالوقفات لاتفتحولو يغير وجمه كماوقع ذلك في عصرنا في القاهرة في كنيسة بحسارة زويلة فقفلها الشيخ محسدين اليساس قاضى الغضاة فلم تفنع الى الاك حتى وردالا مرالسلطاني بفقعة أفلم يتعاسرها كم على فقعها ولايناني مانقله السبكي من الاجماع قول أصحابنا ويعادا أنهدم لان الكلام فيمسا هدّم مالامام لا فيمسا انهدم فاليتأمل اه (ثم فال في فن الالغسار

مانصه)أى رجل أمّن ألف فقبل ولم يقتلوا وقتل هوفقل حربى طلب الامان لالف فعدها ولم يعد نفسه أى تر تدلا يقتل فقل من كأن اسلامه تبعا أوفيه شهة أى حصن لامجوزة تــــلأهله ولاأمان لهم فقلاذا كان فيهــم ذمى لا يعرف فـــلوخرج المعض عل قتل الماقى أى رضيع يحكم باسلامه بلاته عية فقيل لقيط في دار الاسلام اه وقدنظناه في كتاب اللقيط (وقال أخوالمؤلف في تدكمانـــه للفن السادس فن الفروق ما فصه) عكاب السيري مسلم قطعت يده عدا ثم ارتد ثم مات على ردته أولحق مدارا محرب ثم حاء مسلبا فبياث من ذلك فعلى القبيا ماء نصف الدية فانليلحق ثمأسله ثممات فعلمه دبة كاملة وقال مجدوز فرنصف الدبةفي الابن اعتراض الردة أوجب إهدارا تجناية فاذا أسلالا يعودالضمان والفرق لهسماان انجناية وقعت في محسل معصوم ولاك ذلك اذالم يعسد اه وقدنقلناه في كان الجنامات (وقال أخوا لمؤلف في التسكيلة المذكورة في كاب الإحارة ما أصه) قال الامران قبلت هدذا الفارس فلك كذا فقتله فلاشئ له ولوقال من قطع رأسه فله كذا فقطع فله ماسعي والغرق إن القتل جهاد والاستثنيار عاميه لامحو زيمخلاف القطء اله وقد نفلناه في كتاب الإجارات (وقال أخوا لمؤلف في التحكملة المذكورة في كتاب الاكراه مانسه) ولوأكره على الاسلام صم اه وقد نقلناه في كاب الا كراه (وقال أحوا لمؤلف في التسكملة المذكورة من كاب الجنسامات مانصه) قطع يد مسلم فارتدومات من القطع أو كون بدارا كرب مع عادوأسلم ومات منذاك فعلى القاطع فسف الدية ولولم يلحق حتى أسلم ومات نحب دية كاملة والفرق انه مالقضاء باللحاق انقطعت السراية الى المدفوحت نصف الدية بالانسلام واذا لم بلحق لم منقطع فصاركانه لم مزل مسلماحتي ماث! ه وقد نقلناه في كتاب انجمنا مات (وقال الولف في الفن السائم فن الحكايات مانصه) وسئل الامام عن قال لاأرجوانجنة ولاأخاف النآرولاأخاف الله تعالىوآ كل الميتة وأصلي بلاركوع ولاسحود وأشهد عالمأره وابغض الحق وأحب الفتنية فقال أصحابه أمرهنذا الرجل مشكل فقال الامام هذارجل مرحوالله ثعالى لاانجنة وتخاف الله تعالى لااانسار ولايحاف الظلم من الله تعالى في عذابه ويأكل السمك والمجراد ويعلى على انجنازة ويشهدما لتوحيد ويبغض الموت وهوحق ويحب المال والولدوهما فتنةفة امالرجل وقبل رأسه وقال أشهدانك للعلم وعاءاه وفي آخرا

الفتاوي الظهير يةسمئل الامام أبو بكرمجدين الفضل هن يقول انالاأخاف النار ولاأرجوا تجنسة وانمسأ أخاف الله نعسالي وأرجوه فقسال قوله انالاأخاف النسار ولاأرجوا كجنسة غلط فإن الله تعالى خوف عباده بالنمار بقوله سبصانه وتعمالي واتقوا النمارالتي أعدت المكافرين ومن قيدل لهخف مماخوفك الله ثعالى فقال لاأخاف ردّالذلك كفر اه وقد دنقلناه في مسائل منثورة (وقال في كماب الطلاق السكران كالصاحى) الافي الاقرار بانحـدودا يخـالصة والزدة والاشهـاد على شهادته كذافى خلع الخانية اه وقد نقلناه في كتاب المحدود وفي كتاب الشهادات (وقال في كتاب الوقف مانصه) وقد سأل عن دلك المعنى الممام أي سئل عن الاراضي المدرزاة من بيت المال هدل يصم وتفها كافي شرحها فأجاب مان للامام السم اذا كان بالمسلم حاجة والعماد بالله تعالى وبينت في الرسالة انه اذا كان فيه مصلحة صع وان لم يكن عاجة كميع عقاراليتم على قول المأخوين لمفيه فأن قلت هـ قرا في أوقاف الامراء أما أوقاف السدلاطين في لا قلت لا فرق بينهما فان السلطان الشراءمن وكيل بيت المال وهي جواب الواقعة التي أحاب عنها الحقق أين الممام في فقع القدير فانه سنتل عن الاشرف يرسياي اذا اشترى من وكيل بيت المــال أرضاَّتم وقفها فأحاب بمــاذ كرنا الخفر اجعه (وقال في كتاب البيوع من الفن الثناني مانصه) الرياح ام الافي مسائل بين مسلم وحربي ثمة وبين لمين أسلمائمة ولم يخرجا الينا اه (وقال في كتاب القضاء) القياضي اذا قضي في بدفيه نفذ قضاؤه الافي مسائل ألى ان قال أو يعدم ملك الكافر مال المسلم حِارُهُ بِدَارِهُمُ اهُ (وقالُ في كتابِ الأماناتِ مانسه) الاماناتِ تنقلبُ مُعْمُونَةُ عن صهدل الافي تلاث الى ان قال والسلطان اذا أودع ممن العنمة عمات ولم يبن عندمن أودعهاا (وقال في كتاب الاكراه) أجرى الكفر على أسامه وعيد حيس أوقيد كفرومانت امرأته اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق (وقال فى كتاب الوصايا) الاشارة من الناطق باطلة فى وصية وغيرها الافي الافتاء والاقرار بالنسب والاسلام والكفركذانى التلقيم اه وقد نقلنا في كتاب القضاء وكناب الافرار (وقال في كتاب الفرادُ ص مانصة)العطاء لايورث كذا في صطح البزاز يداه وقد نقلناً ، في كتاب الوقف (تُم قال فيه أيضا) كل انسان يرث ويورث الا ، لائة الحان قال والمرتد لايرث ويرثه ورثته المسلون اه (وقال فيه أيضاً) الجدكالاب

الافى احدى عشرة مسئلة الى ان قال و يصير الصغير مسلما باسلام أبيه دون جده اه (وقال فيه أيضاً) لومات المستأهن في دارنا عن ملل وورثته في دارا محرب وقف ماله حتى يقدموا فاذا قدموا فلا بدمن بينة ولوأهل ذمة ولا بدان يقولوا ولا نعابه وارثا غيرهم و يؤخذه نهم كفيل ولا يقبل كتاب ملكهم ولوثبت انه كتابه كذا في مستأمن فتح القديراه وقد نقاناه في كتاب الدعوى (قال صاحب الاشباه)

(كتاب اللقيط واللقطة والاتبق والمفقود).

ب الجعمل ادّالا بق الااذارة من في عيال السيد أورد وأحد الابوس مطلقا أوالاين الى أحددهما أوأحبد الزوجين للاسخوأو وصى اليتيم أومن يعوله أومن استعان به مالكه في ردّه المه أو ردّه السلطان أوالشعبنة أواتخفر فالمستثني عشرة من اطلاق المتون ولوأراد الملتقط الانتفاع بها بعد التعريف وكمان غنيا لم عــ ل له هان كان فقير افكذلك الاباذن القياضي كافي الخيانية المسي في الآلتقياط كالمالغ والعمد كالحروان ردالعمدالا تق فانجعل لمولاه وان أشهدرادالا تقافه أخبذه لبردهءلي مالكه انتفي الضمان عنه واستمق انجعل والافلافه بماوالله سبحانه وتعــالىأعلم (يقول.جامعه) وهــذهـىااسائل.المجموعة المحقة بكتاب اللقيط (قال المؤاف في الفاعدة الثانية الامور بقاصدها مانصه) وقالوا في مات اللقطة ان أخذها بنية ردها حل رفعها وان أحذها بنية نفسه كأن غاصيا آثما اه (وقال في قاعيدة هل الاصل في الاشداء الاباحة حتى بدل الدامل وهومذهب الشافعي أوالقدريم حمتي يدل الدليل على الاباحة ونسبه الشافعية الى أع حنيفة مانصه) ويقفرج علمهاماأ شكل حاله منها الحيوان المشكل أمره والنبات المجهول ته ومنها اذا أربعرف حال النهرهل هومياح أوعملوك ومنها لودخل برجه حسام وشكهل هومياح أومملوك ومنهامسشلة الزرافة ومذهب الشافعي القبائل بالايا-ة الحلف الكل اه (وقال في خاعة فيها فوالدفي تلك القاعدة أعنى المقن لأبزول مالشك الى ان قال في ألفائدة الثالثة في الاستصاب مانصه) ومنها المفقود لايرث عندنا ولايورث اه (وقال في القاعدة السادسة العادة محكمة مانسه) ومنه تناول المارالساقطة الم (وقال في القاعدة الثانية اذا اجتمع الحلال والحرام غاب الحرام الحدلال) الى ان قال وخرج عن هدف القاعدة مسائل الى ان قال

التاسعة اذا اختلط حامه المملوك بغير المملوك فظاهركا لامهم انه لايحرم واغد بكره قال فى البزازية من اللقطة المخذير جهام في قرية ينبغي أن يحفظها ويؤلفها ولأبتر كماء لاعلف كملايتضر والناس فان اختلط بها جمام غيرصاحبها لاينبغي له أن يأخذها ولوأخذه اطاب صاحبهارده كالضالة الى آخوما فيها اه (وقال فى الفن الثَّالَثُ في أحكام الصيبان مانصه) وعلك المال بالاستيلاء على المباح كالبالغ والتقاطه كالتقاط البالغ اه (وقال في أحكام العييدمانصه) ولمأرحكم التفاطه واستيلائه على المباح وينيغي في الثاني أن يا كمه مولاه أخذا من قولهم لوردً آبقًا فانجعل لمولاً ، أوقال في بعث القول في الملك مانصه) وفيه مسائل الاولى أسساب التملك المعاوضات الممالية الىأن قال وتملك اللقطة بشرطه اه (وَقَالَ فِي جَمَّ الْقُولُ فِي ثَمْنَ الثَّلْمَانُصِهِ) وَمَهَا قَيْمَةَ الْلَقَطَةَ اذَا تُصَدَّقَ بِهِا أُوانْتَفَع بها بعد دالتعريف ولم يحزما الصحها فالمعتبر قيمتها بوم التصدق لقولهمان سدب همان أصرفه في مال غريره بغيراذنه ولمأره صريحها اه (وقال في بعث أحكام الحرم مانصه) وهومسا وأغيره عندنا في اللقطة والدية على الفاتل فيه خطأ وقد نقلنا بقيته في كتاب الحج (ثم قال في فن الالغازمانسه) "المفقود "أي رجل يعدمينا وهوجي ينم فقل المفقود اه (وقال في فن الالغاز أيضا في بحث السرمانصة) أي مع محكم بالسلام. ولاتبعية فقل لقبط في دارالاسلام اه وقد نقلناه في كتاب (وقال أخوا لمؤلف في تكملته لان السادس فن الفروق مانصه) ﴿ كَتَابُ ولوكان اللقيط امرأة أقرث مالرق لرجل وصدقها كانت أمة لدغير أنه لايقيل افى حق الزوج حتى لا يبطل : كاحه ولوأقرت انها ابنة أب الزوج وصدقها الاب ثبت النسب وبطل المنكاح والفرق ان الابنية تنافى المنكاح ابتداء وبقاء والرق لاينافيه ولوطلقهاواحدة وأقرت مالرق صارطلاقها ثنتن ولوكان طلقها ننتين ثمأ قرت يه ملك رجعتها والفرق انهاما لاقرار يه يعدا لتنتين تريدا يطالحق فابت له يخلاف مالوكان بعد طلقة لان حق الرحمة لاسطل بهذا الاقرار ولوكانت تترة فأقرت بالرقء وحدمضي حيضتين كان لدأن يراجعها في الثالثة ولوأقرت فى الحمضة الاولى فتركها حتى مضت حيضتان لا يتمكن من الرجعة والفرق ان اقرارها غبرميطل هماهنا وقته ومبطل في الفصل الاول والله تعمالي الموفق اه وقـدنقلناه فى كتابالاقرار وكتابالطلاق (ثمقال كتاباللقطة)ترك الاشهــاد

انه أخذه البرده عاضمن وانخاف أخذا لظالم لهاماشها ده لا يضمن والفرق ان الاشهادلصمانة المال والاشهادههناسب افوته سيب دابته فأصلهها رحل كان للبالك أن مأخذهما الااذاقال جعلتها لن يأخذهما والفرق الهاذاقال ذلك فقد ماكهاله وقدد أنفق عليها فكانت هدذه النفقة عوضا لهنع الاسترداد نثرالسكر فوقع في حررجل وأخذه غيره لا كره اذالمكن أعد حره آداك كالووضع الشكة لاللميد فتعلق باصد كان لن أخذه ولونصم الاحل الصدكان لم أحما اه وقدنةلناذلك في كتاب الصديد (ثمقال) ويكره امساك المحمام يخلاف غيرهما لان من عادتها انها تمضى الى موضع آخر فقتلط فلا تعرف معلاف الطيور الاخر فان أفرخت فهولصاحب الام ان عرف والا تصدق مدعلى فقيرتم يشترى كاحكى السرخسيءن أستاذه الحلواني انه كان مولعا ،أكل انجهام فمكان بهب المكل من الفقير ثم يشتري منه بنمن رخيص أتانان ربطتا في موضع واحداً لا فولدتاذ كرا وأنئ أواحداهما بفلاوالا نرى جشافاتهي كلواحده نهماالعل أوالذكر فهوبينهما والشاني لبيت المال لانه لقطة والاضحية على هذا والله سيصانه ونعالى أعلم اه وقد نقلناه في كتاب الاضعية وفي كتاب الدعوى (وقال في الفن السابع فن الحكامات مانصه وفي مناقب الكردري قال الامام الأعظم خدعتني امرأة وفقه تني امرأة وزهدتني امرأة أماالاولى كنت محتازا فأشارت الى امرأة الى شي مطروح في الطريق فتوهمت انها خرساء وان الشي لها فلما وفعتمه الماقالت احفظه حتى تسله الى صاحبه اه (ثم قال في الفن السابع أيضامانهه) وقي مناقب الكردري قدم قتسادة الكوفة فأجتم عليه الناس فقال سلوني عن الفية وفقال الامام ما تقول في امرأة الفقود فقي القول عرتتريص أربع سنين ثم تعتد عددة الوفاة ونتزوج عن شاءت قال فان حاءزو جها الاول وقال تزوجت وأناجى وقال الثانى تزوجت واكزوج أيهما يلاعن فغضب قتادة وقال لاأجييكم بشي اه (وقال في الفن الثاني في كتاب البيوع في بحث الجل مانسه) ولا فرفُ في كون الجندين تبعمالامه بين بني آدم والحمو آنات فالولد منهمالصاحب الا مني لالصاحب الذكركذا في كرَّاهة البزَّازية اله وقد نقلناه في كتاب العتق (وقال في كتاب السوع أيضامانه) لا تصم الاحازة بعد هلاك العن الافي الاقطة اه (وقال في كتاب المديد) ولا يحل للقلش ما يجده بلا تعريف ولوأرسل انسان

ملكه وقال من أخذه فهوله لا عليكه بالاستدلاء فلصاحبه أخذه بعده حتى قشور الرمان الملقاة لكن الهتارانه على قشور الرمان ولوالق بهيمته المنة في المرجل سلخها وأخد خلدها فلما الكها أخذه فلود بغه ردّله ما زاد الدباغ ان كان بماله قيمة المخ فراجعه (ثم قال فيه) سهكة في سهكة فان كانت صحيحة حلاو الالالا نها مستقدرة وان وجد فيها درة ملكها حلالا وان وجد خلقا أودينا رامضروبا لاوهو لقطة له أن يصرفها على نفسه بعد التعريف ان كان عتاجا وكذا ان كان غنيا نفست قد به منسدق به منسلة المرف كان غنيا كان غنيا تصدق به منسدنا اله وقوله وكذا ان كان غنيا الخور منا التقاطه وفي العرس كان منا المراه وقال فيه أيضا النثر على الأمير لا يحوز وكذا التقاطه وفي العرس جائز اله (وقال في كتاب الهروالماك الهرف المراه المراه

(كتابالشركة)

الفة وى على حوازها بالفلوس الرائعة التبرلا يصلح الافي موضع بحرى بحرى النقود الفاوض العقدم عمن لا تقبل شهادته له لا تضور شركة القراء والوعاظ والدلالين والشهادين وألحقت بهم الشهود في الحساكم وان شرطا الربح للدافع أكثر من رأس ماله لم يصعم و يكون مالى الدافع عند دالعامل مضاربة وان شرطا الربح للدافع أكثر من رأس ماله لم يصعم و يكون مالى الدافع عند دالعامل بضاعة وليكل منهما محارج ماله كافي المبراجية اذاع ل أحده الشريكين دون الاخر بعد مأد و بغيره فالربح بينهما بحلاف ما اذا تقبل ثلاثة عملامن غير عقد شركة فعله المحدد مكان له ثلث الاجرولاشي للا تحرين ما اشتريت اليوم من أنواع التحدارة فهو بيني و بينهما تماس المشركة مع الذمي اختلف و عن بيع فيما النسيقة عاز ليس لاحده ما السفر بغيرا ذن الاخران الاخروج وعن بيع فيما النسيقة عاز ليس لاحده ما السفر بغيرا ذن الاخران المناف و واختلف المولى مع المنادب في التقديد والاطلاق فالقول للمضارب في التقديد والاطلاق فالقول المضارب في التقديد والاطلاق فالقول المضاربة (ثم قال) ولواختلف المولى مع المضاد في كتاب المحروالاذن والله سعانه وتعالى فرماء العبد فالقول لهم اه وقد نقاناه في كتاب المحروالاذن والله سعانه وتعالى فرماء العبد فالقول لهم اه وقد نقاناه في كتاب المحروالاذن والله سعانه وتعالى فرماء العبد فالقول لهم اه وقد نقاناه في كتاب المحرون والادن والله سعانه وتعالى فرماء العبد فالقول لهم اه وقد نقاناه في كتاب المحرون والادن والله سعانه وتعالى في المناد في التعديد المناد في التعديد المناد في كتاب المحرون الله سعانه وتعالى ولواحد المناد في المناد في التعديد المناد في كتاب المحرون المناد في المناد في المناد في المناد في المناد في كتاب المحرون المناد في كلاحد في المناد المحرون المناد في كالمناد المحرون المناد في كلاحد في المناد في كلاحد المحرون المناد في المناد في كلاحد في المناد في كلاحد المناد في المناد المحرون المناد المحرون المناد المناد المحرون المناد المحرون المناد المناد المناد المناد

اعلم (يقول حامعه) وهذه هي المسائل المجموعة الملقة بكتاب الشركة (قال المؤلفُ في قاعدة الأصل العدم فيها فروع مانصه) ومنها القول قول الشريك والمضارب اله لمرجع لان الاصل عدمه وكذالوقال لمأر بح الا كذالان الاصل عدم الزائد اله وقد نقلنا بقية هذه العيارة في كتاب المضاربة فراجعها (وقال في قاعدة الاصل في الا يضاع التحريم مانصه) به تنبيه به في معراج الدراية من كتاب المحظروالاباحةان أصحابنا احتاطوا في أمرالفروج الافي مستملة لوكانت جارية بننشر يكنن ادى كل منهدما اند يخاف عليها من شريكه وطلب ان توضع على يدهدل لاصاب الحذاك واغاتبكون عندكل واحد يوماحشمة لللك اه وسيأتى نقل هذه المسئلة من كاب النكاح (وقال في الثائمة الضرولا بزال بالضرو مانصه) من فروعها عدم وجوب العمارة على الشريك واغما يقال لمريدها انفق واحدس المن الي استمفاء قهمة المناء أوماا نفقته فالاول ان كان بغيرا ذن القاضي والثباني انكان باذنه وهو المعقد وكتبنا فيشرح الكنز في مسائل شيم من كما القضاءان الشر ال معرعلما في ثلاث مسائل اله وقد نقلنا هذه العمارة فى القضاء أيضا (وقال في قاعدة اذا تعارض المانع والمقتضى فانه يقدم المانع مانصه) وفدر جوا المانع على المقتضى في مسئلة السفل لرجل والعماولا خرفان كالامنهما ممنوع عن التصرف في ملكه كوف الاستخرفالكه مطافى له وتعاق حق الا تنويه مانع آه وقد نقلناه في كتاب القضاء (وقال في القاعدة الثانية عشر لاينسب الى ساكت قول مانمه) وخرج عن هذه القاعدة مسائل الى أن فال السادسة والعشرون أحدشر يكي العنان قال للا خواني اشترى هـذه انجارية لنفسى خاصة فسكن الثمر يك لا تمكون لهـما اه (وقال في الفن الثـالث في أحكام الناسي وانجاهل مانسه) كالمتفاوضين اذا أذنكل واحدمنهما لصاحبه بأداءالزكاة فأدى أحدهماءن نفسه وعنصاحمه ثمأدى الثاني عن نفسه وعن صاحمه هانه يغهن مطلقا اه وقد نقلنا هافي كاب الوكالة أضاوفي كتاب الزكاة (وقالفيأحكام النقدومايتعين فيه ومالايتعينمانصه) ويتعين في الاماناتُ والهية والصدقة والشركة الهُ ﴿وَقَالَ فَيَأْحَكُمُ الْعَقُودُمَانُصُـهُ ﴾ هي أقسام لازم من انجانبين البيع الى ان فال والتشريك اله أى بأن يقول لا تخر فىشئ شتراً. أشركتك فيه مثلًا كافى المجوى (ثم فال) وجائزمن انجانبين الشركة

(ثمقال) الماطل والفاسدعندنافي العبادات مترادفان الي ان قال وأما الشركة فظا هركلامهمالفرق مدنهما فالشركة في الماح اطلة وفي غيره اذاؤة له شرط فاسدة اه (ثمقال في فن المحيل مانصه) الشآني عشر في الشركة المحسلة فىجوازها فىالعروض ان يبسع كل نصف متباعمه بنصف متباعالا تنوثم يعقداها وهيمعروفة اه (وَقَالَأُخُوالْوُلْفُ فِي تُكْمِلْتُهُ لِلْفُنِ السَّادِسِ فَنَ الفروق في بعث الوكالة مانصه) قال له اشترعيد زيد بيني و بينك فقال نع ثمقال له آخر كذلك فقال نعم فاشتراه كان سن الآثر من دون المشترى فلولم سترحتي لقمه ثالث فقال كذلك فأبابه أيضافه وللاتمرين الاولين ولو كانا حاضرين وعليا مذلك كأن سنالمشترى والثالثلان وكالتهما ارتدت لمساعلها كالوفال لأتخر اشترلي دفلان تموكله آخر بشرائه فان قسل الوكالة لاصضرة الاول فهوالا ول وان محضرته فهوالثاني والفرق ماقلنا اه وقد نقلنا يقيته في كاب الوكالة (وقال المؤلف في الفن النابي في كتاب النكاح مانصه) احتاط أصحابنا في الفروج الا في مسئلة ما إذا كانت الحارية من شريكان فادعى كل الخوف علما من شريكه وطاب الوضع عندعدل لامحاب الىذلك واغباته كمون هندكل بوماحشمة لللك كذا في كراهية المراج أه وقد تفدم نقل هذه المسئلة من فاعدة الاصل فى الابضاء التحريم (مُمَوَّال في كتاب النكاح مانصه) والضابط ان الحق اذا كان عمالاً يتعزأ فانه بندت لكل على الكال فالاستخدام في المملوك عما يتجزأ اه (وقال في كتاب السوع مانصه) الرباحرام الافيمسائل اليمان قال و بين المتفاوضين وشريكي العنان ١٨ (وقال في كناب القضاء مانصه)لايحاف القاضي على حق محهول فلوادَّعي على شريكه خيانة مهمة لم يحلفه اه (وقال فيه أيضا مانصه) الى أحدا لشريكين العمارة مع شريكه فلاجبر عليه الافي حداريتهين لهما بان و يخاف سقوطه وء لم ان في تُركه ضررافان الاتبي من الوصيين يحيركما في نية وينمغيان يكون الوقف كذلك اه (وقال في كتاب الامانات مانصه) الامانات بمضمونة بموثءن تحرِّم الافي ثلاثُ إلى ان قال وذكر ها لولوا تحيُّ وذكر من الثلاثة أحدالمتفاوضين إذا مات محهلا ولم سن حال المال الذي في بده اهر وقال فيه أيضا) اذا تعدى آلامين ثمازاله لامز ول الضمان كالمستمير والمستأخر الا فى الوكيل بالبيع الى ان قال والشر بك عناما أومفا وصفا ه (وقال أيضافي كتاب الامانات المأذون له في شي كا ذنه أمانة وضمانا ورجوعا وعدم رجوع وخرج عنه مسئلتان الى ان قال الشانية جمام مشترك بين اثنين آجركل واحدمنهما حصته لرجل ثم أذن أحدهما مستأجوه بالعمارة فعمر فلارجوع للستأجوع للشريك السركت ولوهر أحدالشر يكين الحمام بلاا ذن شريكه فانه يرجع على شريكه الساكت ولوهر أحدالشر يكين الحمام بلاا ذن شريكه فانه يرجع على شريكه بعصته كذا في اجارة الولوالجمية اه وقد نقلناه في كتاب الاجارة (وقال في كتاب القسمة) المشترك إذا انهدم في أحدهما بغيرا ذن الا توفطلب أحدهما رفع بنائه قسم فان وقع في نصيب للباني فها والاهدم اه وقد نقلنا بعضه في كتاب الغصب (فال صاحب الاشراه)

(كَابِالْوقف)

لووقف على الممالح فهي الامام والخطيب والقيم وشراء الدهن والحصير والمراوح كذانى منظومة آبن وهمان كلءن بني في أرض غسره بأمر و فالمناء لمالكها ولو بني لنفسه بالأأمره فهوله وله رفعه الاان يضر بالارض آه وقد نقلناه في كتاب الامانات كالعادية وفي كتاب الغسب (نمقال) وأماالمناء في أرض الوقف فان كانطلهاني التولى علمه فانكان عال الوقف فهو وقف وان بناه من ماله للوقف أوأطاق فهووقف وانالنفسه فهوله وانالم كمنمتولسا فانعاذن المتولى ليرجع فهو وقفوالافان بي للوقف فوقفوان لنفسه أوأطلق له رفعه لولم يضر وات أضرفه والمضيع الحاله فيتربص الى خلاصه وفي بعض الكتب للناظر تملكه بأف ل القيمتين الوقف منز وعاوغهرمنز وع مال الوقف الناظراذا أحرثهمات فانالاحارة لاتنفسخ الااذا كان موالموقوف عليه وكان جيم الريع لمفانها تنفهم وتدكار رواس وهبان معزياالى عدة كتب والكن اطلاق المتون مخالفه اه وقدنقلناه في كتاب الأجارة (تُم قال) الاستدانة على الوقف لاتحوز الااذا احتيج الهالمصلحة الوقف كتعمير وشراء بذرفهو زشرما بن الاول اذن القاضي المنانى أن لايتسراحارة العسن والصرف من أحتها كاحرروان وهمان وليسمن الغرورة الصرفء لي المستعقب كافي القنمة والاستدانة القرض أوالشراء بالنسيئة وهل يجوز للتولى ان يشترى مناعآ بأكثر من قيمت وبيبعه ويصرفه على العمارة ويكون الرجع على الوقف الجواب نعم كأحرره ابن وهدان لايشترط لصةالوقفء ليشئ وجودذاك الشئ وقته فلووقف على أولا دزيد ولاولدله صم وتصرف الغلة الىالفقراء الىان يوجدله ولد واختلفوا فيميا اذاوقف على مدرسة أومصدوهمامكانا المناثه قبدل ان ينمه فالصيح المجواز اخدذامن السابقة كافي فتم القدس أقالة النباظرعف دالاجارة حائزة الافي مسئلتين الاوليماذا كان الماقدنا ظراقب له كافهم من تعليلهم الشانية اذا كان الناظر تعدل الابرة كافي القنية ومثى عليه اينوهيان اه وقدنقلنا في كتاب الاسارة (ثمقال) استبدال الوقف المسامرلاصوزالاني مسائل الاولى لوشرطه الواقف الثانيسة اذاغصيه ب وأبرى المساء عليه حتى صار جوالا يصلح للزراعسة في خعنسه القيم القيسة رى بهاأرضا بدلا السالفة ان مجمده الغامب ولاسنة له وهي في الخاندة بعدة انسرغب انسان فيهبيدل أكثرغلة وأحسن صقعا فيجوز على قول اي فوعلمه الغتوى كافى فتاوى قارئ الهدامة احارة الوقف بأقل من أجرة المثل لاتحوزالااذا كانأحد لارغ في إجارتها الابأق لوفها اذا كان النقدان يسيرا اه وقد نقلناه في كتاب الاجارة (غمقال) شرط الواقف عيب الساعه لفولهم شرط الواقف كنص الشارع أى في وجوب العمل به وفي المفهوم والدلالة كما بينها. فى الشرح الافى مسائل الآولى شرط ان القاضى لا يعزل التاظر فله عزل غير الا مل رط انلانؤ مروقفه أكثرمن سنة والناس لابرغيون في استخباره سينة أوكات في الزيادة نفعً للفقراء فللقاض المخالفة دون النَّاظرا ﴿ وقد مُقلناه في الاحارة (مُقال) الثالثة لوشرط أن يقرأعلى قروفالتعمين باطل الرابعة شرطان يتصدق بغاضل الغلة على من يسأل في معصد كذا كل يوم لم يراع شرطه فلا فيم التصدق على ل في غرد الاستحد أوخارج المحد أوعلى من لاسأل اله قال شارحها مبني على عدم تعن المكان في الوقف قماسا على النذر اه وقد نقلنا. في كتاب الاعان (ثم قال) الخامسة لوشرط الستعقين خبرًا أوعام عينا كل يوم فلاقيم أن يدفع القيمة من النقدوفي موضع آخرهم طلب المين وأخذ القيمة السادسة تحبور لزيادةمن القساضي في معلوم الآمام اذا كان لا يكفيه وكان عالما تقدا السسابعة شرط الواقف عدم الاستبدال فللقاضي الاستبدال أذاكان أصلح لايحوز للقاضي عزل الناظرالمشروط بلاخيانة ولوعزله لايصيرمعزولا ولاآلثماني متواياكما

في فصول العمادي و يصم عزل الناظر بلاخيانة ان كان منصوب القاضي اذا عزل القاضي الناظرنم عزل القاضي فتقدم المخرج الى الثاني وادعى ان الاول عزله بلاسيب لابعيده وليكن يأمره أن شت عند وآنه أهللا يه فاذا أثبت أطاده لدس للقاض عزل الناظر تجعرد شكامة المستعقين عنده حتى شنتوا عليه خيانة وكذا الوميى اه وقد نقلناه في كتاب الوصايا (ثم قال) الواقف اذا عزل الناظر فانشرطاله العزل حال الوقف صع اتفاقا والألاعنسد مفد ويصع صداي يوسف ومشايخ بلخ اختار واقول الشآنى والصدراختارة ولرمجد وعلى هذا الاختلاف لومات آلواقف فلاولاية للناظراك ونه وكسلامنه فعلاء غزله الاشرط وتبطل ولايته عوته وعند دعد ليس وكيل فلاعلاء ولاتمطل ولا يته عوته والخلاف فها اذالم يشترط له الولاية في حياته وبعد عماته أمالوشرط ذاك لم تبطل عوته اتعاقا هـ ذاحاصل مافي الخلاصة والبزازية والفتوى على قول أفي بوسف كافي الولوانجية وفى العماسة لولم عصل الواقف له قيما فنصب القاضي قيما وقضى بقوامته لمعلك الواقف اخراجه اله ولمأرحكم عزل الواقف للدرس والامام الذي ولاهم أولا مكن الاعماق مالناظرلة عليلهم اصمة عزله الناظر عندالثماني بكونه وكمالاعنه والسرصاحب الوظيفة وكملاءن الواقف ولاعكن منعه عن الوزل مطاقالهدم كافى البزاذية البانى أولى بنصب الامام والمؤذن وولد البانى وعشيرته أولى من غيرهم بني مسعدا في محلة فنازعه بعض أهل المحلة في العمارة فالماني أولى مطلقا وانتنازعوا في نصب الامام والمؤذن مع أهل الهلة ان كان ما اختاره أهـل الهلة أولى من الذى اختاره الماني فاختاره أهل الحلة أولى عما اختاره الماني وان كانا سواء فنصوب المانى أولى اهملم انه قد كثر فى زمانك الحارة الارض مفيلاومراحا قاصدين بذاك لزوم الاجروان لمتروعا النيل ولأشك في صعة الاجارة لانها تستأجر للزراعة وغبرها وهمامنفمتان مقصودتان كمافي احارة الهدامة الارض تسمتأح للزراعة وغرها قال في البناية اى لغيرالزراعة نحوالبناء وغرس الاشعار ونصب الفسطاط وتحوها وفي المعراج وفتم القديرمن البيع الفاسدولا تحوزاجارة المراعى أى السكال مواكيلة في ذلك أن يست أجوالارض ليضرب فمها فسطاطه أوليمعاها حظيرة لغنمه تم يستبيع المرعى وذكرالز بلعى الحيلة أن يستأجرها لايقاف

الدوآبأومنفعة أخرىاه وقدنقلناه في كتاب الاحارة (ثمقال) والحماه انالمقيل مكان القيلولة وهي النوم نصف النهار قال الرازي في تفسيم الفرقان المفيل زمان القيلولة أومكانها وهوالفردوس في الآية وهي أصحاب انجنة نومثذ للتقرا وأحسن مقملا وفي القياموس القيائلة نصف النهيار قال يقمل قملا وقبلولة وقائلة ومقالا ومقيلا اه وأما المراح فني القاموس أروح الابل ردها الى المراح بضم الميم أى المأوى في المساء وفي الصاح أراح ابدله أى ردُّهما الما المراح وفي المساح الرواح رواح العشى وهومن الزوالي الحالليل والمراح بضم الممحدث مأوى المساشية بالليدل والمناخ والمأوى مثدله وفتح الميم بهدندا المعنى خطأ لانه اسم مكان واسم الزمان والمكان والمدرمن أفعل بآلالف مفعل بضم الميم على صيغة م المفعول وأماالمراح بالفتح فاسم الموضع من راحت من غير ألف واسم المكان من الثلاثي بالفتح والمراح أبضا الوضع آلذي يروح القوم منه أوبر جعون المه رجع معنى المقبل في الاجارة المحمكان القبلولة ويدل على صحتهاله قولم لواستأحرها لنصب الفسطاط حازلانه للقيلولة ورجيع معنى المراح الى مكان مأوى الابل ويدلعلى معتهاله قولهملواستأجرهالايقاف آلدواب أوليحملها خابرة لغنمه حاز وتخلَّية البعيد بإطالة فلواستأجر قرية وهو بالمصرلم يصم تخايتها على الاصم كانى الخساسة والغله مرمه في السع والاجارة بيع وهي كثميرة الوقوع في اجارة الاوقاف فينهني للنولي أن يذهب اتى القرية من المستأجر فيمخلي بينه ويينها أو مرسل وكمله أورسوله احماملمال الوقف اهم وقدنقلناه في كتاب الاجارة وفي كتاب لسوع (ثمقال) أقرالوقوف عليه ان فلانا يستحق معه كذاوانه يستحق نصع فى حق القردون غره من أولاده وذريته ولوكان يكتوب الوقف مخالفاله جلاءتي ان الواقف رجيع عما شرطه وشرط ماأ قريه المقر اففياب مستقلوأطال في تقرمره ماشرطه الواقف لا: يهن الس االانفرادالااذاشرط الواقف الاستمدال لنفسمه ولاسخرفان للواقف الانفرادلالفلان كمانى فتاوى قاضيخان ومقتضاه لوشرط لهسماا لادخال والاخراج ليسلاحدهما ذلك ولوبعد موت الا خرفييطل ذلك الشرط عوت أحدهما وعلى هذالوشرط النظرلهما فماتأحدهما أقام القاضي غيره ولدس للعبي الانفراد الاذا أغامه القاضي كماني الاسعاف الناظر وكيل الواقب عندأبي يوسف ووكيل

لفقراءعند مجد فينعزل عوث الواقف عندأى يوسف وله عزله ويبطل ماشرطه لهجوته خلافا لمحدفى البكل الدوروا محوانت المسملة في يدالمستأجر يمسكها بغبن فاحش نصف أجرة المسل أوضوه لا يعذر أهل المحان ما اسكوت عنه اذا أمكنهم رفعه وصب على الحساكمأن يأمره بالاستفيار بأسوالمدل وجب عليه تسليم زود السنين الماضية ولوكان القيم ساكمامع قدرته على الرفع الى القاضي لأغرامة علمه واغماهي على المستأحروا ذاظفر عمال الساكن فله أخذا لنقصان منه فمصرفه في مصرفه قضاء ودمانة كذافي القنمة اه وقد نقلناه في الاحارة (مُقال) عزل القاضى فادعى القيم اندقد أجرى له كذامشاهرة أومسانهة وصدقه المعز ولفه لارقسل الابسنة تأن كان ماعينه أحرمت لجله أودونه يعطمه التاني والاصط مادة و معطمه الماقي اه يصهر تعلمتي التقرير في الوظائف أخذ امن جواز تعلَّق القضاء والامارة بجيامع الولاية فلومات المعلق بطل التقر مرفاذ اقال القياضي ان مات فلان أوشغرت وتنكيفة كذافقد قررتك فيهاصع وقدد كوه في أنفع الوسيائيل تفقهاوه وفقه حسن أه وقد نقلناه في كتاب القضاء (ثم قال) وفي فوائد صاحب المحمط للإمام والمؤذن وقف فلم يستوفما حتى ما تاسقط لانه في معني الصلة وكذا القياضي وقدل لاسقطلانه كالأحرة اه ذكره في الدرروالغرر وجزم في المغمة تلخمص الفنمة بأنه يورث قال مخلاف رزق القساضي اه وقسد نقلنا في كَأْبُ القَصَاءُ وَكَابِ الَّغُرَائُضُ (مُقَالَ) وفي البنبوع الاسيوطي فرع نذكر ماذكرأ صحابنا الفقهاء في الوظا ثفُ المتعلقة ما لاوقافُ أوقاف الآمراء والسَّلاطان كلهاان كان لماأصل من بيت المال أوترجه عاليه فيجوز لن كان بصفة عقباق من طالملاه بالوم الشرء. ة وطال**ب عبار كذلك وصوفي عبل طريقية** الصوفية من أهل السانة أن ما كل بمباوقفوه غيرمتقيده بماشرطوه و محوز في هذه الحسالة الاستنامة لعذر ولغبره ويتناول المعلوم وان لمساشر ولااستناب واشتراك اثنىنا كثرفي الوظفة الواحدة وللواحدعشرة وظائف ومناميكن يصفة الاستحقاق من بيت المسال لم يحلله الاكلمن هذا الوقف ولوقرره الناظر وبأشر الوظيفة لان هذامن بيت المال لا يقول عن حكه الشرعي بجعل احدوما يتوهمه كثير من الناس من تقول في ملك الذي وقف أي علم مفهو توهم فاسد ولا يقدل في ماطن الامرأماأ وقاف ماكروها واوقفوها فلها حكمآ خروهي قابلة بألنسبة الى تلك واذاعجز

لوقف عن الصرف الى جميع المستحقين فان كان أصله من بيت المال الاشحقية منبيت المسالكان كآن فيأهل الوظائف من هو يصفة الا من بيت المال وليس غيره كذلك قدم الاولون على غيرهم من العلماء وطلبة العلم وآلرسول الله صلى الله تعالى علمه وسلموان كانوا كلهم بصفة الاستعقاق منه قدّم الأحوج فالأحوج فان استووا في الحاجة قدّم الاسكر فالا كبرفية ـ دم المدرس ثما لمؤذن ثمالامام ثمالقيم وان كان الوقف ليس مأخسده من بيت المسال اسع فيه شرط الواقف فان لم يشترط فيه تقديم أحدال يقدم فيه أحدبل يقسم على كلمنهم جميع الوقف السوية أهل الشائر وغيرهم اه بلفظه وقداغتر بذلك من فقهاء زماننا فاستماحوا تناول معاليم الوظائف بف رميا شرة أومع مخالفة الشروط وانحال انمانة له السيوطى عن علمائهم الهماهو فيما بقي لبيت المال ولمشبث له ناقل أماالاراضي التي باعها السلطان وحكم بعدة بيهها تموقفها بترى فانه لامدمن مراعاة شرائطه فان قات هل في مذه منالذلك أصل قلت أممكابينته في الرسالة المرضية في الاراضي الصرية وقدستُل عن ذلك المحقق الن الهمام فأجاب بأن للامام البيع اذاكان بالمسلين حاجمة والعيما ذبالله تعمالي وبينت فىالرسالة أنهاذا كان فيه مصلحة ضج وان لم يكن محساجة كنديم عقسار المتُّم على قول المتأخرين المفتى يه اه وقد نقلناه في كتاب الوصية (ثم قال) فان تُ هُدُا فِي أُوقاف الآمراء أما أوقاف السلاطين فلا قلت لا فرق بينه ـ حافان لان الشراء من وكدل مدت الميال وهي حواب الواقعة التي أحاب عنها المحقق المفي فتح الفدمر فانه سثلءن الاشرف مرسهاى اذا اشترى من وكهل بدت لأرضائم وقفها فأحابء اذكرنااه وقدنقلناه في كتاب انجهاد (ثمقال) واه حوازه ولايراعي ماشرطه دائما وأمااستواءالمسقعقين عنب دالضيق الفناذه منالماتى الحباوى القدسي الذي يمدأيه من ريع الوقف العمارة شرطه الواقف أملائم ماهوأقرب العمارة وأعم للصلحة كالامام للسجيد والمدرس الدرسة يصرف البهم قدركفا يتهم ثم السراج والساط كذلك اه وظاهره ان المقدم فى الصرف الامام والمدرس والوقاد والفرآش وما كان عناهم لتعميره بالكاف هماكان بممناهم الناظر وينبغي انحاق الشاذرمن العمارة والكاتب بهم

لافي كلزمان وينمغيا تحساق انجسابي المباشر للمساية بهم والسؤاق يلحق بهم أيضاوا لخطيب للحق بالامام بلهوأة وىلانه امام امجعمة ولكن قمدا لمدرس عدرس المدرسة وظاهره اخراج مدرس الجمامع ولايخفي مابينهما من الفرق فان مدرس المدرسة اذاغاب تعطلت المدرسة فهوا قرب المالهارة كدرسي الروم وأمامدارس انجحامع كاكثرالمدرسةن عصرفلا ولايكون مدرس المدرسة من الشعائرالااذالازم التهدريس على حتكم الشرط أمامدرسوا زماننا فلا كالايخفي وظاهرما فياكماوي تقديم الامام والمدرس على بقية الشيعائر لتعسره شواذا علت هـ ذاظهراك ان الشهاه دوالماشر والشادفي غير زون العمارة والزملاني والشمنة وكاتب الغيبة وخازن الكتبوبقية أرماب الوظائف لنسوامنهم وينمغي الحاق المؤذنين مالآمام وكذا المقاتي لكثرة الاحتياج المعالمسجد فظأهر مانى الحاوى تقديم ماذكرناه ولوشرط الواقف الاستواء عندالضيق لانه جعلهم كالعارة ولوشرط استواء العمارة مالمستحقين لم يعتسر شرطه والما ثقدم علمهم فكذاهم انجامكة في الاوقاف لهاشه الاجرة وشه الصلة وشه الصدقة فمعطى كا شههما مناسمه فاعتبرنا شهه الاحرة في اعتمار زمن الماشرة وما مقادله من المعلوم واكمل للاغنياء اه وقدنقلناه في الاجارة (ثم قال) وشبه الصلة باعتبارانه اذاقيض المسقى المعلوم ثممات أوعزل فانهلا يستردمنه حصية مايتي من السنة وشبه الصدقة لتصيير أصل الوقف فانه لايصح على الاغنيا ابتداه فاذامات المدرس في اثناء السنة مثلاقمل محيًّا لغلة وقبل ظهورها وقدما شرمدَّة ثممات أوعزل ينمغي أن يتطروقت قسمة الغلة الى مدّة مباشرته والي مباشرة من حاء بعده ويقسط المعلوم على المدرسين وينظركم يكون منه للدرس المنفصل والمتصل فيعطى بحساب مذته ولارمتىر في حقمه اعتبار زمن مجيئ الغلة وادراكها كااعتسر في حق الاولاد في الوقف مل مفترق الحريم بينهم وبن المدرس والفقيه وصاحب وظيفة مّا وهدا هوالاشه مالفقه والاعدل كذاحرره الطرسوسي فيأنفم الوسائل ثماعلمان اعتبار زمن عبئ الغلة في حق الاولاد في غير الاوقاف المؤجَّة على الاقساط الثلاثة كلأربعة اشهرةسط فيحب اعتبارا دواك القسط فكل من كان مخلوقا قبلتمام النهرالرابع حدي تموه ومخلوق استعق القسط ومن لافلا كذافي فتح القدمر لا تنفسخ الا حارة عوت المؤجر للوقف الافي مستملتين مااذا أجرها الواقف ثم ارتد

ثممات لمطلان الوقف مردته فانتقلت الى ورثته وفيما أذا آحرارضه معينتم مان تنفسخ ذكره ان وهمان في آخرشرحه الناظرادا آحرانسانائم هرر ومال الوقف عليه لم يضمن كما في التتارخانية اه وقد نقلناه في الاحارة (نم قال) بخلاف مااذا فرط في خشب الوقف حـتى ضاع فانه يضمنه أقربارض في يُدغ عره انهاوقف وكذبه ثماشتراهماأوورثهاصارت وقفامؤا خذةله بزعمه وقد كتدا نظائرها في الاقرار (وقعت حادثة) وقف على الامير فلان ثم من بعده على أولاده ثم من بعدهم على أولادهم ثم على أولاد أولادهم ثم على ذريتهم ونسلهم وعقهم منالذ كورخاصة دونالاناثفاذا انقرض أولادالذ كورصرف الى كذافهل قوله من الذكورقيد للاماء والابناء حتى لا تسغق أنثي ولاولد أنثي أم هوقسد فى الابنياء دون الاماً • حتى يستحق الذكر ولومن أولادا لينت أوهوقيد في الاما • دون الاساء حتى يستعق ولدالذ كرولوكان أنثى فأجبت هوقيد في الابنا وون الاماء لان الاصدل كون الوصف بعدمتعاطفين يكون الاخركا صرحوا به في مات الهرمات في قوله سبحانه وتعالى من نسائكم اللاتي دخلتم بهن بعد قوله وأمهات فسأتكم وريائيكم ولان الظاهرمن مقصوده ومان أولاد المنات لكونهم ينسون الى أباشم و كورا كانوا اوانا الوغضيص أولاد الابنيا ولوكانوا انا الكونهم بمون أليه وبقرينة قوله بعده فاذا انقرض أولادالذ كور ولم قدل أبناه الذكور ولاابناء الاولادوالله سبحانه وتعمالي أعملم ثم بلغني انبعض الشافعية له قيدا في الاباء والابنياء ووافقه يعض الحنفية ورأيت الاسنوى نقل في التمهيد أن الوصف بعد المجل يرجع الى الجيع عند الشافعية والي الاخبر عنبدا كحنفية وان محل كلام الشافعية فيميااذا كان العطف بالواو وأمابغ فبعودالى الاخسرا تفاقا الاستدانة على الوقف لمصالح الوقف عندالضرورة لأتحوزالاماذن القاضي وانكان المتولى ببعد منسه يستتدين بنفسه المفتيين الناظراذافوض النظرالى غيره فانكان لهااتفويض الشرماصع مطلقا والافان فوض في معتدلم يصع وان فوض في مرض موتد مع كذا في الفنية واليتمة وخزانة المفتيين وغيرها واذاصح التفويض بالشرط لايملك عزله الااذا كان الواقف جعل له التفويض والعزل كما حرره العارسوسي في أنفع الوسائل ولميذ كرماا ذا فوض فى مرض موته بالاشرط وقلنها بالعدة ويذبني ان له العزل والتفويض الى غيره

كالابصاء وسئلت عن ناظر معسن بالشرط ثم بعدوفاته كحاكم المسلمن فهلااذا فوض النظرالي غيبره ثممات ينتقل الحاكحاكم أولا فاجيت بأنه ادا فوض في محته ونتقل الى الحاكم عوته لعدم صحة التفويض وان في مرض موته لاينتقل له مادام المفوض لهيا قيالقهامه مقامه وعنوا قف شرطيم تبالرجل معين ثم من يعد والقراء ففرغمنه لغبره ثممان فهدل ينتغل الى القراء فأجمت بالانتقال لمس للقاضي ان يقرر وظلَّفة في الوقف بغدرشرط الواقف ولاحدل للقر والاخذالا النظرعلى الوقف وذكرا كمسامى فى واقعاته ان للقاضي نصب القيم بغ يرشرط الواقف ولمس له نصب خادم السعد بغير شرط فاستفدت منهاماذ كرته كرو اعطاء فقير من وقف الفقراء مائتي درهم لانه صدقة فأشمه الزكاة الااذا وقف على فقراء قرابته فلايكره كالوصية كذافي الاختيار ومنهنا يعلمحكم المرتب الكثيرمن وقف الفقراء لمص العلماء الفقراء فلصفظ اذا وقف على فقراء قرابت لم يستحق مدعهاالابينة على القرابة والفقر ولايدمن سيان جهة القرابة ولايدمن سأن أنه فقرمعدم ومن له نفقة على غبره ولامال له فقران كانت لا تحب الأمالقضاء كذى الرحمالهرم وانكانت تعب بغسرةضاء فليس بفة مركالولد الصغير كذافي الاختمار اذاحمل تفمير الوقف في سنة وقطع معلوم المستحقين كله أو بعضه ف اقطع لا بمقى الممدينا على الوقف اذلا - قالم في الغلة زمن التعمير بل زمن الاحتياج آليه عمر أولا وفىالذخيرة مايفيدان النباظراذا صرف لهيمهم اتحاجية الى التحمرفانه يضمن اه وفآدُر ةماذُ كرناءان الغلة لوحاءت في السنة الشائمة وفضل شيئه عد صرفمعلومهم همذه السنة لايعطهم الفأضلء وضاعماقطع وقمداستفتنت عمااذا شرط الواقف الفياضلءن المستمقين للعتقياء وقيدقطم للمستحقين في منة شئ بسد المتعمر فهل يعطى الفاضل في الثانية لهم أولامتقا وفا جدت للعنكاء لماذكرنا واذاقلنا بتضمن الناظراذاصرف لهممع انحاجة الىالتعميرهل مرجع عليم عادفعه اكونهم قبضوا مالا يستحقونه أولالمأره صريحا لكن نق الوا فى باب النفقات ان مودع الغائب اذا أنفق الوديعة على أبوى الودع بغدراذنه واذن القاضى فانه يضفن واذا ضمن لايرجم عليهما لانه لماضمن تبين آن المدفوع ملكه لاستنادما كمهالي وقت التعدى كماني ألهداية وغيرها اه وقدنقاناه فى كتاب الطلاق وفى كتاب الامانات (ثم قال)وقالوا فى كتاب الغصب ان المضمونات ا

علكهاالضامن مستندا الهوقت التعدى حتى لوغب الغاص العين المغصوية وَ ضَمِنَــهِ المَـالكُملِكُهامسـتندا الى وقت الغصب فمنف نُسعه السابق ولوأعتق المدالغصوب بعدالتضمين نفذولوكان ذارحم محرم عتق عليه كابيناه في النوع الثَّالَثُمن يَعِثُ الملك آهُ وقد نقلناه في كَابِ الفَصِبِ (ثَمَّقَال) ولا يخالفه مافي القنية من باب الشروط في الوقف لوشرط الواقف قضاء دينه ثم بصرف الفاضل الى الفقراء فلم يظهرون في تلك السنة فصرف اللهاضل الى المصرف المد كورثم ظهردىن على الواقف يستردذاك من المدفوع الهم اه لان الناظرليس عتمد فىهذهالصورة لعدم للهورالدين وقتالدفع فلميما كمهالقبابض فكان للناظر استرداده عنلاف مسئلة غالانه متمدلكونة صرف الهيممع عله ما محاجة الى التعسمير وكذالايردمااذا أذن القباضىبالدفع المحروجية الغباثب فلمباحضر جحدالنكاح وحلف فانهذكر في العتابية أن شآء ضمن المرأة وان شاء ضمن الدافع ومرجع هوعلى المرأة اه لانه غيرمتعدّوقت الدفع وانماظهم انخطاء في الاذنّ وانمادتم بناءعلى صمةاذن القامي وكان له آلرجوع علمالانه وانملك المدفوع بالضمان فليس عتبرع اه وقد نقلناه في كتاب المالاق وكاب الامانات (مُمَالً) وفي النوازل سمل أبو بكرعن رجل وقف دارا على معجد على ان ما فضل مرزع يارته فهوللفقرا فاجتمعت الغلة والمسحدلا عتاج الى الغلة لاممارة هل يصرف الفقرا وقال لا يصرف الى الفقراء وان اجتمع علة كثيرة لانه يعوزان معدث للمسهد حدث والداريحال لاتغل قال الفقية سيثل أبو حعفرعن هذه المسألة فأحاب هكذا ولكن الاختيارعندي الهاذاعلماله قداجتمعمن الغلة مقدارمالو احتاج المسجدو الدارالى العمارة أمكن العمارة منها مرف الزمادة على الفقراء على ماشرطه الواقف اه ملفظه فقداستفدنامن هذا إن الواقف اذاشرط تقديم العمارة ثمالفاضل عنها للمستحقن كاهوالواقع فيأوقاف الفاهرة فانه يجب على الناظرامساك قدرما يحتاج اليه العمارة في المستقبل وانكان الاتن لا يحتاج الموقوف المالعمارة على القول المختسار للفقمه وعلى هذا فيفرق بن اشتراط تقديم العمارة فيكل سنة والسكوت عنه فانهمع السكوت تقدم العمارة عند امحاجة البها ولايد ولماعندهدم الحاجة البهاومع الاشتراط تفدم عندا كحاجة ويدخرل اعندعدمها ثميفرق الباقى لان الواقف اغاجعل الفاضل عنها للفقراء

أدمهاذا اشترط الواقف تقديمها عندا محاجة البهالايد خرلها عندالاستغناء وعلى هذافيد خرا لناظرف كل سنة قدرالله مارة ولايقال انه لاحاجة اليه لانانقول قد علله في الذوازل بجوازان يحدث المسجد حدث والدار محال لا تغلى وحاصله جواز تراب المحداو بعض الموقوف والموقوف لاغلة له فيؤدى المرف الى الفقراء منغيرا دخارش للتعمراني خراب العين المشروط تعمرها أولا وصي الواقف ناظرعلى أوقافه كاهومتصرف فيأمواله ولوجعل رجلاوصيابعد جعلاالاول وصياكان الشانى وصيا لاناظراكما في العتابية من الوقف ولم يظهرني وجهه فان مقتضى ماقالوه فى الوصايا ان يكونان وصيين - يث لم يعزل الاول فيكونان ناظرين فليتأمل وليراجع غيره اه وقد نقلناه في كتاب الوصية والقدسجسانه وتعالى أعلم اه (يقول جامعه) وهذه هي المسائل المجموعة اللهمة في بكتاب الوقف (قال المؤاف في القاعدة الأولى لاثواب الامالنية مانصه) وأما الوقف فليس بعيادة وُضعابدليل صعته من السكافر فان نوى القرية فله المواب والافلا اله (وقال في القاعدة الثانية الامور بمقاصد هامانصه) وان غرس في المسجد فان قصد الظاللايكره وانقصدمنفعة أخرىكره اه وقمدنغلنا بقيتمه فيكتاب المحظر (رقال في القياعدة الشانية الامور بمقياصدها من الاصل الشاني من التياسع وُهوانه لا يشترط معنية القلب التلفظ في جيع العبادات مانصه) وخرج عن هذا الاصل مسآئل الى ان قال ومنها الوقف ولومسجد الابد من التافظ آلدال عليه اه (وقال في قاعدة الاصل في الكلام الحقيقة مانصه) ومنه الو وقف على ولده أوأومي لولدزيد لامدنه ل ولدولده ان كان له ولداصلت والااستعقبه ولد الابن واختلف فى ولدالبذت فظاهرالرواية عدم الدخول وصحيح واذاولد للواقف ولدرجه من ولدالاين السه لان اسم الولدحة يقة في ولد الصلب وهذا في المفرد وأمافى الوقف على أولاده دخه لالنسل كله كذكر الطمقات الشلاث بلفظ الولد كمافى فتم القديروكا أنه للعرف فيله والافالولدمفردا وجماحقمقة في الصلبي اه (وقال في القاعدة الرابعة المشقة تحلب التيسيرمانصه) ووقفنا عزل الوكيل على عله دفع اللحرج عنه وكذا القاضي وصاحب وظيفة الخ وقد نقلنا بقيته فى كتاب القضاء (ثم قال) ووسع أبويوسف فى القضاء وفى الوقف والفترى على قوله فيمايتعلق بهماالىان قال وصحح الوقف على النفس وعلى جهة تنقطع ووقف

المشاع ولم يشترط التسليم الى المتولى ولاحكم القاضي وجوز استبداله عند انحاجة اليه بلاشرط وجوزه معالشرط ترغياني الوقف وتدسيراعلي المسلمن اهراوقال في القاعدة السادسة العادة محكمة مانصه) ومنه ألفاظ الواقفين تبني على عُرفهم لاعلى قواعدالاصول كما في وقف فتح القدير اه (ثم قال) ومنها ما في وقف القنية بعث شمعافى شهر رمضان الى مسحدفا حترق وبقى منده ثلثه أوربعه أودونه لدس للامام ولاللؤذنان يأخذ بغيراذن الدافع ولوكان العرف فيذلك الموضع أن الامام والمؤذن يأخـذه من غُرُصر يح الآذن في ذلك فـله ذلك اه ومنهـ المطالة في المدارس كامام الاعدادو يوم عاشوراء وشهر رمضان في دروس الفقه لمأرهاصر محة في كلامهم والمسئلة على وجهين فانكانت مشروطة لم يسقط من المعلوم شئ والافينسغيان بلحق ببط الةالق اضي وقدد اختلف في أخذالقاضي مار تباله من بدت المال في يوم بطالته فقال في الهيط اله يأخد يوم البطالة لاله ستريج للموم الثانى وقبل لأيأخذه اه وفي المنية القاضي يستعق الكفاية من بيت المال في يوم البطالة على الاسم واختاره في منظومة النوهيان وقال الله الاظهر اه وقدنقلناه في كتاب القضاء (ثمقال) فينسغي ان يكون كذلك في المدارس لانءوم المطالمة للاستراحة وفيائحقيقة مكون للطبالعة والقعر برعنيد ذوى الممة ولمكن تعارف الفقها فيزماننا بطالة طويلة أدت الى ان صار الغالب المطالة وأيام التدريس قليلة وبعض المدرسين يتقدم في أخذا لمعلوم على غيره محتميا بأنالدرس من الشعائر مستدلاع افي الحاوى القدسي مع ان ما في الحاوى اغط هو في المدرس للدرسة لا في كل مدرس فرج مدرس المسحد كاهو في مصر والفرق بينهما ان المدرسة تتعطل اذاغاب المدرس بحث تقفل أصلابخلاف المسحدفانه لايتعطل بغيبة المدرس (مائدة) نقل في القنية أن الامام في المسجد يسامح في كل شهر أسموعا للاستراحة أولز مارة أهله وعبارته في ماب الامامة امام ترك الامامة لزمارة أقربائه فيالرساتين أسبوعا أونحوه أولصيبة أولاستراحة لابأس بهومشله هفو فى العادة والشرع اله ومنها المدارس الموقوفة على درس اتحديث ولا يعلم مراد الواقف هل يدرس فهاعلم الحديث الذي هومعرفة المصطلح كمفتصران الملاح أو يقرأمناكحديث كالبخارى ومسلم ونحوهما ويتكلم على مافى انحديث من فقه أوغر يبولغة ومشكل واختلاف كماهوعرف الناس الات قال المحلال

سوطي وهوشرط المدرسة الشعنونية كإرأيته فيشرط واقفها قال وقيدسا بخالاسلام أنوالفضل من هجرشيخه اكحسافط أماالفضل العراقىءن ذلك فأحار بأن الغااهراتباع شروط الوا ففين فانهم يحتلفون فى الشروط وكذا اصطلاح كل بلد فانأهل الشأم كانوا يلقون دروس اتحديث كالمصاعو يتكام المدرس في بعض الاوقات بخلاف الصريين فان العبادة عندهم جرت في هبذه الاعصار بالجمع بين الامرين بحسب مايقرافها من اتحديث ١ه (قال في فصل تعارض العرف مع اللغة من المجد الرابع العرف الذي تعمل علمه الالفاظ اغاه والمقارن والسابق دون المتأخرمانمه) ويمكن أن يخرج عليهامسئلتان احداهمامسـ ثلة البطالة فيالمدارس فأذا استمرعرف بها فيأشهر مخصوصة جبل علهاماوقف يعدهالاما وقف قملها الثانية اذاشرط الواقف النظر للعساكم وكان الحساكم اذذاك شيافهما ارالآن حنف الاقاضي غيره الانهاية هل يكون النظوله لانه الحسأكم أولالانه أخرفلا بحمل المتذَّد م عليه فقتضي القاعدة الثاني اهر غمَّ قال ومن هـذا النوع لوتوقف ملداءلي انحرم الثهريف وشرط البطرالي القاضي هل منصرف الي قاضي الحرم أوقاضي الملد الموقوفة أوقاضي بلد الواقف بنبغي أن يستخرج من مسئلة مالوكان اليتيم في بلدوماله في بلد آخرفه ل النظر عليه لقاضي بلد آليتيم أولقاضي بلدماله صرحوابالاول فينبغي أن يكون النظرلة باضي انحرم وعكن أن يقال الارجح كون النفار لقساضي الملدالموقوفة لانه أعرف بمصائحها فالظاهران الداقف قصده ومدنحص لالمنفعة وقداختلفوا فعمااذا كان العبقارلا في ولامة القاضى وتنازعافيه عند قاض آخرفنهم من الصحة قضاءه ومنهم من نظرائي التداعى والترافع واختلف التصيم في هدده المسئلة الهرود نقلنا هذه المسئلة والتي قبلهافي كتآب القضاء (ثم قال) فالحاصل ان المذهب عدم اعتدار العرف الخاص ولمكن أفتى كثيرمن المشايخ باعتباره فأقول على اعتباره ينسغي أن يفتي بأن ما يقم في بعض أسواق الفاهرة من خلوا تحواندت لازم و يصيرا تخلو في اتحانوت اله فلاءلك صاحب اثجيانوت إخراجه منهاولا إجارتها لغسيره ولو كانت وقفيا وقدوقع فى حوانيت انجلون ما الغورية ان السلطان الغورى لمــأبنا هاأسكنها اللمحار بانخلووجعل لمكل حانوت قدرا أخذه منهم وكتب ذلك عصحتو بالوقف وكذا أقول على اعتبارالعرف اثخماص وقد ثعمارف الفقها مالقماهرة النزول عن

الوظائف بميال يعطي لصاحبها وتعيارفواذلك فينبغي انجواز فاله لونزل له وقبض منه الملغ ثمأرا دالرجوع علمه لإهلك ذلك ولاحول ولا قوةالاما لله العلى العظيم (وقال في القاعدة الأولى الاجتماد لأستقض ما لاجتماد في التنده الثيالث لافرق بين امحكم بالصحة و بين امحكم بالوجب مانصه) فاذا أقر يوقف عقاره عند القاضي وشرط فمه شروطا وثدت مايكه لمياوقفه وسله الىناظرثم تنازعاالي قاض وحكم بصحة الوقف ولزومه وموحمه لأبكون حكاما لشروط فلو وقع التنازع نبغى السادق اذلم محكوءهاني الشريوط اغساحكو بأصل الوقف وماتضهنه من صحه مروط فلنس للشافهي امحكم بابطاله باعتمار شرط الغلةله أوالنظر أوالاستبدال اه وقدنقلنا هذه العبارة في كتاب القضاء أيضا فراجعها (ثم قال) السادس القضاء مخيلاف شرط الواقف كالقضياء بخلاف النص لاننفذ لقول العلياء شرط الواقف كنص الشمارع صرحه في شرحي المجم للصنف وان ملك اه وقوله للصنف هوابن الساعاتي كماني شرحها (ثمقال) وصرح السميكي في فتاوا ميأن ماخالف شرط الواقف فهومخالف للنص فهوحكم لادلسل علىه سواء كان نصمه فىالوقف نصاأوظاهرا اه ويدلءلمه قول أصحابنا كإفى المداية ان الحكم اذا كان لادليل عليه لاينف ذ وعمارته أويكون قولالادليل علمه وفي بعض نسخ القدوري بازالي آخره ويدلءامه أيضاما فيالذخييرة والولوائجمة وغيرهمامن المعلوم اه وبهذاعلم حرمة احداث الوظائف واحداث المرتبات بالاولى وان فعل القاضي انوافق الشرع نفذوا لاردعليه والله سيمانه وتعالى أعلم اه وقدنقانا هذه العبارة في كتاب القضاء أيضا (وقال في القاعدة الثمانية اذا اجتمع الحلال واتحرام غلب انحرام الحلال مانصه) ومنهالوشرط الواقف أن لا يؤحروقفه أكثر من سنة فزادالناظر علما وظاهر كالامهم الفساد في جسع المدّة لا فعازاد - لي المشروط لانها كالبيم لايقبل نفريق الصفقة وصرحيه فى فتاوى قارئ الهدامة ثمقال) والعقدداذافسـد في بعضة فسدفي جيعه 🐧 وقدنقلناهذه العبارة فى كتاب الاجارة أيضا (وقال في القياعدة انخيامسة تصرف الامام على الرعم نوطهالمصلحة مانصه) قال قاضي خان في فقاواه من كتاب الوقف لوان السلطان

أذن لقومأن مجملوا ارضامن اراضي بيت المسال حوانيت موقوف ةعلى المعجد أوامرهم أن مزيدوا في معصدهم الواان كانت البلدة فتحث عنوة وذلك لا ارة والناس ينفذأ مر السلطان فهاوان كانت الملدة فغت صلحاته في على ملك مُلاكهافلاننفذُ أمرالسلطان فها آه وقد نقلنا ذلك في كَابِ الجهادأيضا (وقال تصرف القاضي فهماله فعله فيأموال البتامي والتركات والأوقاف مقمد لحة فان لم يكن مبنياعلم الم يصم مانصه) وصرح في الذخيرة والولوالجهشة وغرهما بأن القاضي اذاقرر فراشآ للمسعد بغيرشرط الواقف لمصل القاضي ذلك ولمصل للفراش تناول المعلوم اه ويهعلم حرمة احداث الوظائف بآلا وقاف يطريق لاولى لان المعهدمع احتماجه الى الفراش لمحز تقرمره لامكان استنجار فراش بلاتقر مرفتقر مرغة مره من الوظائف لاحدل بالاولى ويه علم أيضاح مة احداث المرتسأت بالاوقاف بالاولى وقدسشلت من تغر مرالقها ضي المرتمات بالاوقاف فأجبت بأنه ان كان من وقف مشروط للفقراء فالتقرير صحيح ليكنه ليس بلازم وللناظرااصرفالي غيره وقطع الاول الااذاحكم القاضي بعدم تقريرغيره فحينثذ ملزموهي فيأوقاف انخصاف وغييره وان لميكن من وقف الفقراء لم يصمح ولمصل وكذا اذا كان من وقف الفيغراء وقرره مان علك نصاما ثم سيثلث لوقر رمن فائض وتفسيحكت الواقفءن مصرف فائضه فهل يصعر فأجبت بأنه لايصحأ يضا المافى التتارخانية أن فانض الوقف لا يصرف الى الفقراء والمما يشتري به المتولى مستغلا وصرح فيالبزازية وتبعه فيالمدرر والغرر بأنه لايصرف فائض وقف لوقف آخرافحد واقفهماأ واختلف اه وكتينا في شرح الكنزمن كتاب القضاءان من الفضاء الماطل القضاء مخلاف شرط الواقف لان مخالفته كرمخالفة النص اه (قال في القاعدة التاسعة اعمال الكلام أولى من اهما له مانسه) ومنهالو وقف على أولاده وليسله الاأولادأ ولادحل عليهم صوناللفظ عن الاهمال عملاما لجماز وكذالووقف علىمواليه وليسله موالى واغاله موالى موالى استحقوا كافى الثحرير (ثمقال) وقد جمل الامام الاسيوطي من فروعها ماوة ع في فتاوى السيكي فنذكر كالأمهدما بالقدام ثمنذ كرما يسره الله سيمانه وتعداني بمداينا سياصولنا فالالسبكي لوان رجلاوقف عليه ثم على أولاده ثم على أولادهم ونسله وعقمه ذكرا وأنق الذكرم ألحظ الانتيين على انمن توفى منهم عن ولدأ ونسل عادما كان

جارياعليه منذلك على ولده ثم على ولدولده ثم على نسله على الفريضة وعلى ان من توفى منهم من غيرنسل عادما كأن حار ماعليه من ذلك على من في درجته من أهل الوقف المذكوريقدم الاقرب اليه فالاقرب ويستوى الاخ الشقيق والاخمن الاب ومن مات من أهل الوقف قسل استحماقه لشئ من منافع الوقف وترك ولدا أوأسفل منه استحق ماكان يستحقه المتوفى ان لوبقي حياالى أن يصهرا ليه شئ من منافع الوقف المذكور وقام ولده في الاستعقاق مقام التوفي فان انقرضوا فعلى الققراء فتوفى الموقوف عليه وانتقل الوقف الى ولديه أحدوعيدالقيادر ثم توفى عبدا القسادر وترك ثلاثة أولادوهم على وحرولطيفة وولدى ابنه مجدالمتوفي فىحيساة والده وهماعبدالرجن وملكة ثمتوفي جرعن غيرنسل ممتوفيت اطيفة وتركت بنتا نسمى فاطمة ثمتوفىء لمى وترك بنتا تعمى زينب ثمقون يت فاجام ف بنت اطيفة عن غسرنسل فالى من ينتقل نصدب فاطمة المذكورة وأجاب الذي يظهرلى الآنان نصيب عبسد الفادرجيمه يقسم هـ ذا الوقت على ستنزغ لعبدالرجن مهااثنان وعشرون ولاكة أحدد مشرول ينب سمعة وعشرون ولا يستمرهذا الحكمفي أعقابهم بلكل وقت بحسبه قال وبيان ذلك انعبدالقادرال توفي انتقل نصيبه الى أولاده الثلاثة وهمعلى وهرواطيفة للذكرمثل خط الانثبين اعلى خساه ولعمر خساه وللطمغة خسه وهذاهوالفااهر عند دنا ويحتمل ان يقال يشاركهم عبد الرجن وما كمة ولدامجد المتوفى في حدماة أسه وتزلامنزلة أمهما فمكون لهماالسمهان ولعملى السممان ولعمر السمعان والطيفة السبع وهدذاوانكان محتملافهومر جوح عندكالان المكن في مأخذه ثلاثة أمور أحدهاان مقصودالواقف ان لايحرم أحدامن ذريته وهذاضعيف لان المقاصداد الميدل علم اللفظ لا تعتبر الشاني ادخالهم في الحكم وجعل الترتيب بن كل أصل وفرعه لا بين الطبقة بنجمعا وهـ أدامحة ل الكنه خلاف الظاهر وقدكنت ملت المدمرة في وقف الفظ اقتضاه فمه لست أعمه في كل ترتبب الثالث الاستناد الى قول الواقف ان من مات من أهل الوقف قدل استحقاقه لشئ فام ولده مقاممه وهذاقوى لكنه انمايتم لوصدق على المتوفى في حياة والده انه من أهل الوقف وهذه مسئلة كان وقع مثلها في الشام قمل التسعين وسقالة وطلبوا فيها نقلافهم يجدوه فارسلوا الهالديار ااصرية يسألون عنها ولاأدرى

ماأحادهم لكني رأيت معدذاك في كلام الامصاب فيسأ اذا وقف على أولاده على انمن ماتمنهم انتقل نصيمه الىأولاده ومن مات ولاولدله انتقل نصمه الى الماقين من أهل الوقف فاتواحد عن ولدائتقل نصيمه السه فاذامات آخرعن غبر ولدانتقل نصيبه اله أخيه واين أخيه لانه صارمن أهل الوقف فهذا التعليل بقتضى انهاغها صارمن أهل الوقف بعدموت والده فيقتضي ان الن عسدالقسأدر لتوفى في حماة والده لدس من أهل الوقف وانه اغها بصدق علمه اسم أهل الوقف اذا آل المه الاستحقاق بعدموت والده قال وعما بتنه له ان سنا هـل الوقف والموقوف علمة هوماوخه وصامن وجه فإذا وقف مثلاعلي زيدتم عمروثم أولاده فعمر وموقوف علمه في صاة زيد لانه معين قصده الواقف مخصوصه وسمياه وعينه وأمسمن أهلالوقف حتى توجدشرط استحقاقه وهوموث زيدوأولادءاذاآل الهمالاستمقاقكل واحدمنهمن أهل الوقف ولايقال في كل واحدانه موقوف علمه صفصوصه لانه لم معينه الواقف واغها الموقوف علمه حهة الا ولادكا لفقراء قال فتبين بذلك انابن عيسدالقادر والدعيدالرجن لميكن منأهلالوقف أصسلا ولأموذوفاهليه لأن الواقف لم ينص على اسمه (قال) وقد يقال ان المتوفى في حياة تجق يتقديرانه لومات أبوه حيءلمه الوقف فمنتقل هذا الاستعقاق الي أولاده قال وهذا أقد كنت فى وقت أيحثه ثم رجعت عنه فان قلت قدقال الواقف ان من مات من أهمل الوقف قدل استعقباً قه اثبيَّ فقد سهياه من أهل الوقف مع عدم استحقياقه فمدل عبليانه أطلق أهل الوقف على من لم بصيل المه الوقف فمدخسل مهدوالدعسدالرجن وملكة فيذلك فيستحقان وفهن اغسانرجع في الاوقاف الىمادل عليه لفظ واقفهاسواء وافق ذلك عرف الفقها أملا قلت لأنسلم عنالفة ذلك لميا قلناه أماأولا فلا تعلم يقل قبل استعقاقه واغياقال قبل استحقاقه اشئ فيحوزان يكون قداستحق ششاصارمه من أهل الوقف و بترقب استحقاقا آخر فعوت قبله فنص الواقف على ان ولده يقوم مقامه في ذلك الشي الذي لم يصل المه ولوسلناانه قال قمل استحقاقه فيعتمل ان يقال ان الموقوف عليه أوالمطن الذي بعده وان وصل اليه الاستمقاق أعنى انهصار من أهدل الوقف قديثاً نو استحقاقه المالانه مشروط بمــدة كقوله فى كلسنة كذا فبموت فى اثنائها اوماً شيه ذلك فيصيح ان يقال ان هذامن أهل الوقف والى الا كن مااستعق من الغلة

ششأا مالعدمهاا ولعدم شرط الاستحقاق بمضى زمان أوغبره هذاحكم الوقف بعد موتعسدالقادر فلماتوفي عمرعن غسرنسل انتقل نصمه الي اخوته جميلا شرط الواقفان في درجته فيصم نصيب عدالقادركله سنهما الالاالعلى الثلثان وللطيفة الثلث ويستمرحومان عمدالرجن وملكة فلمأماتت لطمفة انتقل نصدمها وهوالثلث الىابنتها ولم ينتقل لعيدالرجن وملكة شي لوجودا ولادعدالقادروهم ونهم لانهم أولاده وقدقدمهم على أولادالا ولادالذين هماه نهرم ولماتوفي دروخلف بنتهز ينساحتم لاان يقال ان اصسه كله وهوالثا اعملا بقول الواقف من مات منهم عن ولدانتقل نصمه لولد. وتبتيهي و بنت عمتها مستوعيتين نصيب جدهمالزينب ثلثاه ولفاطمة ثلثه واحقالان يقال ان نصيب عبدالقادر كله يقسم الاكن على أولاده علابقول الوافف عمال أولاده عما أولاد أولاده فقد أثبت مجسع أولاد الاولادا ستعقافا بعدالاولاد واغاجمناعمدالرجن وملكة وهممامن أولادالاولاد مالاولادفاذا انقرض الاولادزال انجب فيستعقان ويقسم نسيب عبدالقادر بينجبع أولاد أولاده فلامحصل لزينب جسع نصلب أبها وبنقصما كان سدفاطمة منت لطمفة وهذا أمرا نتضاءالنزولاكحآدث مائفراض طمقةالاولادالمستفادمن شرط الواقف انأولادالاولاد بعدهم ولاشكان فمه مخيالفة لظاهر قولهان من مات فنصدما لولده فانظاهره مقتضي ان نصد على لننته زينب واسترار نصدب لطمفة لينتها فأطمة تقالفناه بهذا العمل فهماجمعا ولولم نخالف ذلك لزمنا مخالفة قول الواقف ان بعدالاولاد يحكون لاولادالاولادفظاهره يشمل انجسع فهذان الظاهران تعارضاوهوتعارض قوى صعبايس في هلذا الوقف محزاصيب منهوليس الترجيح فيسه بالهمن بلهومحل نظرالفقيه وخطرلي فيسهطرق منهساان الشهرط المقتضى لاستحقاق أولادالاولادجيعهم متقدم في كلام الواقف والشرط المقتضى لاخراجهم بقوله من مات انتقل نصيبه لولده متأ مرفالعمل ما انتقدم أولى لان هذا ليس من أب النجخ حتى بقال العمل بالمناخراولي ومنها ان ترتيب الطبقات أصلوذكر انتقال نصيب الوالدالي ولده فرع وتفصيل لذلك الاصل فكان التمسك بالاصلأونى ومنهاان من صيغة عامة بقوله من مات وله ولدصالح ليكل فردمنهم ولجموعهم واذاأريدمجوعهم كانانتفال نصيب مجموعهم المدمجموع

الاولادمن مقتضات هذا الشرط فيكان اعمالالدمن وجيه ميماعمال الاول وان لمسمل مذاككان الفساء الأول من كل وجه وهوم جوح ومنهسا اذا تعارض الأمر سناعطاء بمض الذرية وحرمانهم تعارضا لاترجيع فيه فالاعطاء أولى لأنه لاشك أنه أقرب الى غرض الواقفين ومتهذا إن استعفاق ذينب لاقسل الامرين وهوالذى عنصها اذاشرك بنهاو سنعمة أولادالاولاه عقق وكذافاطمة والزائدع لي المحقق في حقهامشكوك فيه ومشكوك في استحقاق عدد الرجن وملكة فاذالم يحصل ترجيم في التعارض بين اللفظين يقسم بينهدم فيقسم بين عبد الرجن وملكة وزياب وفاطمة وهليقهم للذكرمثل حظ الانثيين فيكمون لعمدالرخن خساه وأيكل من الاناث خسه نظرا البهسم دون أصوله مأو يتطرالي أصولهم فينزلون منزاتهم لوكانواموجودين فكون أفاطمة خسمه ولزينت خساه ولعمدالرجن ومليكة خساه فهمه احتميال وأناالها لشياني أممل حثي لايفضل فخذ على غذفى المقدار مد الموت الاستعقاق فلما توفيت فاطمة من غير نسل والماقون منأهل الوقف زينب بنت خالما وعبدالرحن وملكة ولداجه أوكلهم في درجتها وجبقهم نصيها بينهم لعمدال جن نصفه والمسكة ربعه ولزينب ربعه ولانقول هناينظراني أصولهملان الانتقال من مساويهم ومن هوفى درجتهم فكان اعتمارهم بأنفس مأولى فاجتم لعسدالرجن وملكه الخسان حصلالهما عوت على ونصف وردع انخس الذي لقاطمة بينهما بالفريضة فلعبدالرجن خسونصف خس وثلثخس ولملكة تلثباخس وريع خسفاجتم لزينب انخسان بموت والدها وربع خس فاطمه فاحقناالى عدديكون له خس ومجده ثلث وربع وهو ستون فقعنا نصب عبدالقا درعلمه لزينب خساه وربع خسه وهوسيعة وعثيرون ولعسد الرجمن اثنسان وعثيرون وهوخس وتصفسخس وثلث خس وللكة أحدعشروهي ثلثما خسوربع خسفهذاماظهرلي ولاأشتهي أحدا من الفقهاء يقلدني بل ينظر لنفسه اه كالرم السبكي قلت قائله الاسموطي الذي يظهراختماره أولادخول عمدالرجن وملكة بعدموت عدالقادرع لابقوله ومنمات من أهدل الوقف الخ وماذكره السكي من انه لا يطلق عليه انه من أهل الوقف ممنوع وماذكره فى تأويل قوله قدل استعقباقه خدلاف الظاهرمن اللفظ وعلاف المتبادرالي الافهام بل صريح كلام الواقف انه أراد بأهدل الوقف

لذي مات قبسل استحصاقه الذي لم يدخل في الاستحقاق ما ليكلية ولكنه يصدر ان يصيرا أيه وقوله لشئ من منافع الوقف دليل قوى لذلك فانهـــا نكرة في ساق الشرط وفى سياق كالرم معنساه آلنفي فتهم لان العنى ولم يسقعق شيئا من منافع الوقف وهـذاصر يح فى ودالتأويل الذى قاله ويؤيده أيضا قوله استحقّ ماكان يستحقه المتوفى لوبق حياالى ان يصرله شئ من منافع الوقف فهذه الالفاظ كلهاصر محية فيانه مات قبيل الاستمقاق وأيضالو كان الميواد ماقاله السبكي تغنى عنه يقوله أولا على ان من مات عن ولدعا دما كان حار ما علمه على ولده فأمه يغنى عنه ولاينا في هذا اشتراطه الترتدب في الطيقات بثرلان ذلك عام خصصه هبذا كإحصصه أيضاقوله علىان من مات عن ولدالخ وأيضا فانااذا علنا يعموم إط الترتدب لزممنه الغاءهذا الكلام مالكلمة وان لا يعمل في صورة لامه على هــذاالتقديرانمـــااستحـقء تدارجن وملكة لمــااستوياقي الدرجة أخذامن قوله عادعلى من في درجته فبقي قوله ومن مات قبل استحقاقه الخمهملا لا يظهرله أثرفى صورة بخلاف ماإذاأع كناه وخصصنايه عوم الترتيب فان فيه اعمالا الكلامين وجعا بينهسما وهذا أمرينه غي ان يقطع مه حينشذ فنقول الحامات عبد القادرة سم نصيبه بن أولاده الثلاثة وولدى ولده اسماعالعبد الرحن وملكة السمان اللاثافك ماتجرعن غرنسل انتقل نصيمه الى أخويه وولدي أخيمه يصبرنصيب عبدالقادركله ينهم أعلى خسان وللطيفة خس ولعبدالرجن وملكة خُــأْنَ اللَّا الْفَلَّا تُوفِيتَ لَعْلِيفَةَ النَّقَلِ نُصِيبِهِ الكَمْ الْمِنْمَ الْعَامِةُ وَلَـامَاتَ عَـلِي انتقل نصيمه بكاله لينتهز ينب والماتوفست فاطمة بنت لطمفة والماقون في درجتها زينب وعبدالرجن وملكة قسم نصيبها بينهمالذ كرمثل حظ الانثبين اعتبارابهم لابأصولهم كأذكرالسكي لعبدالرجن نصف والمكل بنت ربع فاحتمع لعبد لرجن بموت عمرخس وثلثو بموت فاطمة نصف خس والمكةبموت عمرثلشا خسرو عوت فاطمة رمع خس فيقسم نصدب عبدالقيا درستين جزالز ينب سيمة وعشرون وهى خسسان وربسع خس ولعيدالرجن ائتسان وعشرون وهوخس ونصف وثلث ولملكة احدعشروهي ثلثاخس وربعخس فصع ماقاله السبكي أكرزا افرق تقدم استحقاق صدارجن وملكة وانجزم حمنثذ بصحة هذه القعمة والسبكى تردد فيما وجملها من بابقحمة المشكوك في استحقاقه ونحن لا نترددفي

ذلك وسدثل السكي أيضاءن رحيل وقف وقف اعلى حزةثم أولاده ثم أولادهم وشرط انمن مات من أولاده انتقل نصيبه الماقين من اخوته ومن مات قسل استعقاقه لشئ من منافع الوقف وله ولداستحق ولده ما كان يستحقه المتوفى لوكان حيافات حزة وخاف ولدين هماعادا لدين وخديحة و ولدولدمات أبوه في حماة والدهوهونج مالدين بنمؤ مدالدن منجزة فأخه ذالولدان نصمهما وولدالولد نصدب الذي لوكان أبوه حسالاخذه ثمماتت خديحة فهل يختص أخوهما بالماقي أو بشاركه ولدأخسه تحيم الدين فأحاب تعارض فيمه اللفظان فيحتمل المشاركة ولكن الارج اختصاص الاخ وترجيعه ان التنصيص على الاخوة وعلى الباؤن منهم كالخساص وقوله ومن مات قبل الاستحقاق كالعام فيقدم الخساص على العأم اه هـذا آخرماأورده السـموطي في هـذه المسئلة وأنا أذكر عاصـل السؤال وحاصل جواب السمكي وحاصل ماخالف فيه السموطي ثم أذكر يعده ماعندي فيذلك والمناأطدل فهالكثرة وقوعها وقدأ فتدت فهامرارا أماحاصل السؤال ان الواقف وقف على ذريته مرتدابن العطون بثر للذكر مثال حظ الانتسن وشرط انتقال نصيب المتوفىءن ولداليه وءنءهر ولدالي من هوفي درجته وأن من ماث قهل استعياقه وله ولدقام ولدومقامه لويق حيا فيات الواقف عن ولدين ثم مات حدهماعن ثلاثة وولدى النام يستحق غمات اثنان من الثلاثة عن ولدن مات واحده عن غرنسل ثم أحدد الولدين عن غيرنسل وحاصل جواب السمكيان ماخص المتوفى وهوالنصف مقسوم سناولاده الثلاثة ولاشئ لولدي ولده المتوفي فيحماته ومنمات من الثلاثة من غسرنسل ردنصسه الى أخويه فمكون النصف ومنهماومن مات عن ولد فنصيمه له مادام أهل طيقة أسه ثم فن مات بعدهم يقسم نصيمه بينجمع أولادالا ولادمالسوية فسدخل ولدالمتوفي فيحماة أسه فتنقض الفعهة عوت الطيقة الشائية ومزول انجب عن ولدى المتوفى في حساة أسيه عملا بقوله شمء لي أولاد أولاده واله أغما يعمل بقوله من مات عن ولدا نتقل نصدمه الى ولدهمادا ماليطن الاول فنمات من أهل البطن الاول انتقل نصيبه الحاولاه ويقسم الربع على هذافاذالم بيق أحدمن المطن الاول تنقض القسمة ويكون بينهم بالسوية فنمات من أهل الثاني عن ولدائنة لنصيمه المه الى أن سقرض أهل تلك الطبقة فتنقض القسمة ويقسم بينهم بالسوية وهكذا يفعل في كل بطن

وحاصدل مخسالفة السوطي له في شئ واحمدوه وان أولاد المتوفي في حماة أ لاعرمون مع بقاءالطبقة الاولى وانهدم يسقيقون معهم ووافقه عالى انتقاض القممة قلت أمامخالفتمه في أولاد المتوفى في حماة أسه فواحمة لمباذكره الاسموطي وأماقوله تنتقض القسمة مدلانفراض كل بطن فقدأ فتي مديعض علماء العصر وعزواذاك الى الخصاف ولمية بهوالماصوره الخماف وماصوره السمك وأنا أذكرحاصل ماذكره الخصاف بالاختصاروا بين مابينهـما من الفرق فــذكر الخصاف صورا الاولى وقف عالى ذريته بلاثرتيب بين البطون استحق المجسع مالسوية الاعلى والاسفل فتنتقض القسمة في كلسنة بحسب قلتهم وكثرتهم الشانية وقف عليهم شارطا تقديم المطن الاعلى ثم وثم ولم مزدف لاشي لاهدل المطن الثماني مادام واحدمن الاعلى ومن مات عن ولد فلاشي لولده ويستحق من مات أبوه قبل الاستعقاق مع أهل البطن الشانى لامع الاول لكرونه منهم الثالثمة وقف على أولاده وأولادهم ونسلهم لا يدخل ولدمن كان أوهمات قيل الوقف لكونه خصص أولاد الولد الموقوف علم فرج المتوفى قسله الرابعة وقف على أولاده وأولادا ولاده وذريته على ان يبدأ بالبطن الاعلى ثموثم وقلنالاشئ للبطن الشانى مادام واحدمن الاعلى فلومات واحدمن البطن الشانى وترك ولدامع وجود الاعلى ثمانة رض الاعلى فلامشاركة لهمع البطن الثاني لانه من السالت فاذا انقرض الشاني شارك الشاك الخمامية وقف على أولاده وأولاد أولاده وذريته ونسله ولمرتب وشرط انمن مات عن ولدفنصده له وحكمه قسمة الغلة بنالولد وولدالولدمالسوية فسأأصاب المتوفى كان لولده فيكون لحذا الولد سهدمان سهمه المجعول لدمعهم بالسوية وماانققل السدمن والده السادسة وقف على ولده لملمه ذكرا وانثى وعلى أولادا لذكورمن ولده وأولادأ ولادهم ونسلهم وحكممه قعممة الغلة بمن ولده ذكرا وأنى وأولا دالذكورذ كراوأني فاذا انقرضوا صار أولادالذ كورذكراوأ نئىءالسوية فمدخسل أولادبنسات المنين فلوقال بعده يقدم الاعلى ثم وثماختص ولده اصليه ذكراوأني فاداا نقرضوا صارلاولاد المنبز دون أولاد البنات ثملا ولاده ؤلاء أبدا السابعة وقف على بناته وأولادهن وأولاد أولادهن وحكمه ان الغلة لمناته ونسلهن فلوقال يقدم البطن الاعلى تبعفان شرط يعد انقراضهن ونسدلهن لولده الذكوروأسلهم

تسع فانمات بعض ولده الذكورعن أولادو بقى المعض ولممأولاد وحكمه عند عدم الترتيب ان الغلة لهم سواء فان رتب فالفله الباقين من ولده وان انقرضوا كانت لولدالمتوفى الشامنية وقف على ولده وولد ولده ونسلهم مرتساشارطا ان من مات عن ولد فنصيبه له وعن غر ولد فنصيبه راجع للوقف وحكمه ان الغلة للاعلىمنهم ثموثمفان قتمت سنينثم مات بعضه ممن تسل قال يقسم علىعدد أولاد الواقف الموجودين يوم الوقف وعدلى أولاده الحادثين له يعده فأسأصاب الاحداء أخذوه وماأصاب المت كان لولده وانماحه لولدمن مات حصة أسه مع وجود البطن الاعلى مع كون الواقف شرط تقديم الاعلى الكونه قال مده أن من مائه عن ولدفنصيمه له وكذالومات الاعلى الأواحدا فيعمل سهدم المت لابنه وانكان من المطن الثالث مع وحود الاعلى ولوكان عدد البطن الاعلى عشرة هانا اننان بلاولدونسل مماتآ وانعن ولدلكل عممات أنوان عن غرولد وحكمهان تقسم الغلة على ستة على ه ولا الاربعة وعلى المتن اللذن تركا أولادا خاأصاب الاربعة فهولهم وماأصاب المتيكان لاولادهم ماولومآث واحدمن العشرة عن ولد ثممات ثمـانية عن غـيرنسل تقسم على سهمـين مهم للعي وسهـم للمت مكون لاولاده فلوقسهنا هاسنس بن الاعلى وهم عشرة ثم مات اثنان عن غير ولدغمات واحدون أربعة أولادوواحدون أولادغمات من الاربعة واحد وترك ولداومات آخرعن غيمر ولدتفهم الغيلة عيلي ثميانية فيأصاب الاحساء أخـ فره وماأصاب المونى كان لاولادهم لكل سهم أبيـ مثم يتطراني ماأصـاب الاربعة يقسم أرباعا فيردسهم من مات عن غير ولد الى أصل الوقف فتعاد القسمة على تمانية فاأصاب والدهم قسم بين الاثنين الماقيين وبين أحم مالمت الذي ماتءن ولدائلانا فأصاب الابنن كان لهما وماأصاب البت كان لولده فلولم عت أحد من المطن الاعلى ومات واحد من الثاني عن ولد أومات بعض الاعلى ثممات من الثباني رجدل أو رحد لان عن ولدوحكمه انه لاشي لولد من مات قدل أبيه ولالاولادمن مانمن الثاني لعدم اسقعقان الاب ثم أعاد الخصاف الصورة الثبانية من غييرز مادة ولانقص وفترع علمهاان البطن الإعلى لو كانواء شيرة وكان لهابنان ماتاقيل الوقف وترك كل ولدالاحق لهمامادام واحدمن الاعلى لانهما م البطن الشاني ولاحق لمماحتي ينقرض فلومات العشرة وترك كل وإدا أحذكل

مدبأبيه ولاشئ لولدمن مات فيل الوقف وان استووافي الطبقة فان بقي منهم واحدقهت علىعشرة فاأصاب الحي أخذه وماأصاب الموتى كان لأولادهم فانمات العباشرعن ولدانتقضت القعمية لانقراض البطن الاعلى ورجعت الي البطن الشانى فينظرالى أولاد المشرة وأولاداليت قرال الوقف فيقسم بالسوية مدخم ولابرد نصدب من مات الى ولده الاقسل انقراض البطن الاعلى فيقسم على أعدداد المطن الاعدلي فسأأصاب المت كان لولده فاذا انقرض البطن الاحلى نقضنا القسمة وجعلناهاء ليعددالبطن التاني ولمنعمل باشتراط انتفال نصيب المت الى ولده هنا الكون الواقف قال على ولده وولد ولده فلزم دخول أولادمن مات قمل الوقف فلزم نقض القعمة فلولم يكن لمولد الاالعشرة فانوا واحدا معد واحبد وكليامات واحدترك أولادا عيممات العشرة فنهيممن ترك خهية أولاد ومنهم منترك تلاثة أولاد ومنهم منترك سنة أولادومنهم منترك واحدا ألمس قلت فنمات كان نصيبه لولده فلاامات العشرة كيف تقسم الغلة قال أنقض القسهة الاولى واردداك الى عدد البطن الشاني فانظر جماعتهم واقعمهاء لي عددهم وسطل قوله منمات عن ولدا نتقل نصسه الى ولده لان الامر مؤل إلى قوله وولد ولدلى وكذالومات جميع ولدولدالصلب فلمسق منهم أحد فنظرنا الى المعان الثالث فوحدناه ممتأنية أنفس وكذلك كل بطن بميرامم فانها تقسم على عددهم ويبطل ماكان قبل ذاك اه فأحذ بعض العصر بين من الصورة الثامنة وبيان حكمهاان الخصاف قائل بنقض القعمة في مدل مسئلة السكي ولم تأمل الغرق بين الصورتين فان في مسئلة السبكي وقف على أولادهم بكامة ثم س الطبقتين وفي مسئلة الحصاف وقفء لي ولده وولدولده مالوا ولا بنم فصدر مسئلة انخصاف اقتضى اشتراك المطن الاعلى معالسفلي وصدرمسئلة السمكي اقتضى عدم الاشتراك فالقول ينقض القسمة وعدمه مني على هذا والدليل عليه ان الخصاف بعدما قرر به نقض القسمة كاذكرنا مقال قلت ففي كان هذا القول عندلة المعمول بهوتركت قوله كلماحدثء لي أحدمنهم الموت كان نصيمه مردودا الى ولده و ولدولده ونسله أمداماتنا ساواقال من قدل أنا وحدنا دومهم يدخل فى الغلة وبحب حقه فهما ينفسه لابايده فعملنا بذلك وقسمنا الغلة على عددهم اه فقد أفاد انسب نقضها دخول ولدالولدم الولد بصدرال كالم فاذا كان صدره لايتناول ولدا لولدمع الولدبل يخرج له كيف يقال بنقض القحمة فأن قات صدقت ان انخصاف صوره ابالواو وليكن ذكر بعده ما يفسده مني ثم وهو تقديم البطن الاعلى فاستويا قلت نع الكن هوا نراج بعد دالدخول في الاول جيلاف التعبير بم من أول التكارم فان البطن الثاني لم يدخل مع المطن الاول كمف يصوان يستدل بكالرم الخصاف عسلى مسئلة السكى مع آن السسكي بني القول بنقض القعمة على أن الواقف اذاشرط شرطين متعارضي يعمل مأولهما قال وليس هــذامن باب النسخ حتى يعمل مالمتأ نرفأن كان هــذارأى السسكي في الشرطين فلأكلام في عدم التمو يل عليه وانكان ميذهب الشافعي فهومشكل على قوله مهان شرط الواقف كنص الشارع فانه يقتضي العمل بالمأخر وحدثكان مني كالامالسيكي على ذلك لم يصمح القول به على مذهبنا فان مذهبنا العمل بالمتأخر ا يقال الخصاف، أنه لوكت في أول المكتوب بعد الوقف لاساع ولا ب وكتب في آخره ان لفلان به ع ذلك والاستبدال بِهْنه كان له الاستبدال قال من قبل ان الا تنونا مع للاول ولوكان على عكسه امتناع سعه اله فانحا سل ان الواقف اذاوقف على أولاده وأولاد أولاده وعلى أولاد أولاد أولاده وعلى ذريته له طبقة يعد طبقة ويطنا بعد بطن تحمي العلما السفلي على إن من مات عن ولد انتقل نصيسه الى ولده ومن مات عن غسر ولدا نتقل نصيمه الممن هوفي درجتمه وذوى طمقتمه وعلى انمن مات فدل دخوله في هذا الوقف واستعقاقه لشئمن افعه وترك ولدا أوولدولدأ وأسفل من ذلك استحق ماكان يستحقه أبوه لوكان حساهذه الصورة كثمرة الوقوع بالقاهرة لكن بعضهم بعبرعنها بنج بين الطبقات وبعضهم بالواوفان كان بالواويقهم الوقف بن الطبقة العلساو من أولادالمتوفي الواقف قسل دخولهم فلهم ماخص أماهم لوكان حمامع اخوته هنمات أولادالواقف وله ولدكان نصمه لولده ومن مات عن غر ولدكا ل نصمه لاخوته محال كذلك المانقراض البطن الاعلى وهي مسئلة انخصاف التي قال فهما بنقض القسمة حيثذكر بالواو وقمدعلته وانذكر بثم فنماتءن ولدمن لالبطن الاول انتقل نصيمه الى ولدهو يستمرله لاينقض أصلا أبدا بعده ولو انقرض أهل البطن الاول فاذامات أحدولدى الواقف عن ولدوالا تنوعن عشرة كان النصف لولدمن مات وله ولد والنصف الاسخر للعشرة فاذامات ابن الواقف

بمرالنهف لاواحدوالنصف للعشرة واناستووا فيالطبقة فقوله على انمن ماتوله ولدمخصوص منترتيب البطون فسلاراعي الترتيب فيه ثم من كان لهشئ منتقل الى ولده وهكذا الى آخراامطون حتى لوقية رأن الواقف ماث عن ولدوا حدثم أن المت عن ولدواحد خلف ولد اواحد اوهكذا الى المطن العاشر ومن مات عن عشرة وخلفكل أولاداحتي وصلوا الهالمائة في البطن العاشر يعطي للواحد نصف الوقفوالنصفالاسخوبينا لمائة واناستووا فىالدرجة يثماعلم ان المرادمن قولهم لطيقة العاما الطيقة السفلي ان لم يسترطانتقال نصدب من مات لولده ان كل فرعه وفرع غيره فلاحق لاحدمن أهل البطن الثاني مادام واحدد ه لا فرع غيره لكن يقم في بعض كتب الاوقاف انهم يقولون بطنا بعد بطنثم بقولون تحسب الطبقة العلما السفلي ولاشك أندمن باب التأكمدوأن هجب ولاشك افه اذاجع من ثمرو من ماذكر فأمكان ما بعد ثم تأكمد الان ترتدب الطمقات مفادمن ثم كمآأفاده الطرسوسي فيأنفع الوسائل ثماعيلم ان العلامة عبدالبرس المشحنة نقسل فيشرح المنظومة عن فتآوى السبكي واقعتن غرمانقله الاستوطى وذكران بمضهم نسب السميكي الى التنافض وحكى عنسه اله كتب خطه تحت للواقعية أسيانا لهن رامز بادة الاطلاع فليراجيع نمية ولمتزل العلياء في سياثر رمختلفين في فهمشروط الوا قفين الامن رجمه الله سيعمانه وتعمالي وهو فالمسرابكا عدمراه إوقال فيالفاعدة الثانية عشرلا بنسب الىساكت وفعليه قمول ومرتدبرده وقدلا أه (وقال في القــاعدة السادسة الولاية الخاصة اولى من الولاية العامة مانصه) والرابدة ناظر الوقف واحتلف يخان فوزالشاني لاواقف عزله بلااشتراط ومنعه الثالث واختلف التصيم والمعتمدني الاوقاف والقضاء قول الثاني وأمااذا عزل نفسه فان أخرجه القاضي خرج كمافى القنمة وفى القنمة لاعملك القاضي التصرف في مال اليتيم مع وجود وصمه

من قبله اه وقد نقلناها في كتاب الوصية وفي كتاب القضاء (وقال في الفن الناك في أحكام الناسي مانصه) وقالوا يعذرالوارث والوصى والمتولى بالتناقض الحهدل اه وقد نقلنا بقيته في كتاب الدعوى (وقال في أحكام الصبيان مانصه) ويصلح وصياوناظراويقيم القاضي محكانة بالغالى بلوغه كافى منظومة ابن وهيان من الوصايا اه وقد نقلنا هافى كتاب الوصايا (وقال فى أحكام العبيد) ولا يصع وقفه اله (ثم قال) ولا يصع الوقف على عبد نفسه أوامته عند مجد الاالمدمروام الولداه (وقال في أحكام الاعمى مانصه) ويصلم ناظرا ووصيا والثبانية في منظومة النوهيان والاولى في وقف هـ لال كما في الاسعاف اه وقدنقاناهافى كتابالوصية (وقال في صِثمايقبل الاستقاطمن الحقوق مانصه) وأماا محق في الوقف فقال قاضي خان في فتاواه من الشهادات فى النهلاة بوقف المدرسة ان من كان فقسرامن أصحاب الدرسة مكون مستعقا للوقف استحقاقالا سطل مالاسلال فانه لوقال أبطلت حتى كان له أن يطالب وبأخذ سدذلك اهروقد كتبنافي شرح المكنزمن الشهادات مافهمه الطرسوسي من عمارة فتاوى قاضى خان ومارد معلمه ان وهمان وماحر رفاه فها اه (ثمقال) وقدوقع الاشتباه في مسائل وكثرالسؤال عنها ولمأجبة فيها نقلاصر تحامعية التفتيش منها ان بعض الذرية المشروط لهم الريع اذا أسقط حقه لغدره من استحقاقه بالأفرغ لدعنه ومنهاالمشروط لها لنظرآذا أسقطه لغيره بأن فرغله عنه الاان في المتيمة وغيرها ان المشروط له النظراذ ا فوضه لغيره فان كان التفويض لمعلى وجه الجوم صع تفويضه والافان كان في صعته لم يحز وان كان عندموته حازبنا على ان الوصي أن يوصي الى غيره اله وفي القنية اذا عزل الناظر المشروط له المنظر نفسه لم ينعزل الأأن بخرجه القامي أوالواقف اه ومنها ان الواقف اذا شرط لنفسه شرماف أصل الوقف كشرط الادخال والاخراج والزيادة والنقصان والاستندال فأسقط حقه من هذا الشرط وينتغىأن يقال بالسقوط في الكل لانه الاصل فهن أسقط حقمه منشئ كهاءلم سابقامن كالرم جامع الفصولين الااذا أسقط المشروط لهالر يعجمه لالاحد فلايسقط كافهمه الطرسوسي بخلاف مااذاأسقط حِقه لغيره وَفَي اذا أسقط الواتف حقه مماشرط لنفسه أولغسره فانقلت اذا أقرالاشروط لدالر يعا وبعضه الدلاحق لدفيه وانديستحقه فلان فهل يسقط

مقه قلت نعم ولوكان مكتوب الوقف بخلافه لمساذكره الخصاف رجه الله تعمالها في ماب مستقل اه (ثم قال) وقد وقعت حادثة سئات عنه اشرط الواقف له شروطا من ادخال واخراج وغُـيرهما وحـكم بالوقب متضمنا لاشر وطحاكم حنـ في ثم رجـ ع الواقف عماشرطه لنفسه من الشروط فأجبت بعدم صعةر جوعه لأن الوقف انح كملازم كاصرحوا به بسدب انح كم وهوشا مل لاشر وط فلزمت كلز ومه رح به الطرسوسي رجمه الله تعلى فيمن أسقط حقمه فيمما شرط له من الريع حدفانه قال بعدم السقوط وعلته ان الاشتراط لهصار لازما كازوم الوقف مانقلناه اى قريبا قبل قولى هذه المسئلة عن ايضاح الكرماني من اسقاط رب السلم اشرطله من تسليم المسلم فيه في مكان معين فانه يدل على ان الشرط اذا كان في ضمن لازم فانه يلزم ولا يقبل الاسقاط اه (وقال في أحكام العقود اي اللازمة وغيراللازمة مانصه) وأماالولاية على مال المتيم بالوصاية فان كان وصي الميت فهي لازمة مددموت المومي فلاءاك القياضي عزله الانخيانة أوعجز ظاهر ومن حانب الومى فلاعلك الوصى عزل نفسمه الافي مسئلتين ذكرناهم افي وصايا الفوائدوان كانوصى القاضى فلالان القاضي عزله كافي القدة وله عزل نفسه بحضرة القاضى وقدذكرنا التولية على الاوقاف في وقف الفوائد اله وقد نقلنا هذه العيارة في كتاب الوصايا أيضا (وقال في بعث القول في الملك مانصه) وفيه مسائل الاولى أسماب التملك المماوضات المسالمة الى أن قال والوقف اه (ثم قال) الثانية لايدخل في ملك الانسان شئ بغيرا ختياره الاالارث اتفاقا الى أن قال وغلة الوقف عِلْكُهُ المُوقُوفُ عَلَيْهُ وَأَنْ لَمِ يَقْبُلُ الْهُ (ثُمُقَالُ) الثَّامِنَةُ فَي رَقْبَةُ الْوَقْفُ الْعَدِيج مندناان الملك مزول عن المالك لا اله مالك واله لا يدخدل في ملك الموقوف عليه وانكان معينا ه (مُقال) الثانية عشر الملك اما للعين والمنفعة معاوهوا لغالب أوللمن فقط أولانفعة فقط كالعمدالموصى عنفعته الداور قلته الوارث الى انقال مخلاف مااذا قتل خطأ وأخذت قمته شترى بهاعدد وينتقل حقه قده منغير تحديد كالوقف اذا استمدل انتقل الوقف الى بدله ذكره قامى خان من الوقف وقدنقلناه في كتاب الوصايا (ثم قال تنبيه) قد دعلت ان الموصى له وان ملك المنفعة لايؤحرو ينمغي ان له الاعارة وأماالمستأحرفيؤ حرويعير مالا يختلف بخلاف

المستعل والموقوف عليه السكنى لايؤحرو يعمر والشافعية حعلوالذاك أصلاوهمو ان من ملك المنفعة ملك الاحارة والاعارة ومن ملك الانتفاع ملك الاعارة جارة ومجعلون المستعير والموصى له بالمنفعة مالكا للانتفاع فقط وهذا يتخرج على قول الكرخي من ان ألعبار مة اما - في المنافع لا غليكها والمذهب عندنا انها تملنك المنافع بغسرعوض فهرى كآلا حارة غليستك المنسافع واغسالا يملك المستعير الاحارة لانة ملك المنفعة بغسرعوض فلاعلك أن علكها بعوض ولانه لوملك الاحارة المكأ كثرجماملك فانهملك المنفعة بغبرءوص فعملكها نظيرماملك ولانه لوماتيكها لازمأ حيدالامرين الغيبرا تجسائزين لزوم العيارية أوعيد مرزوم الأحارة وهيذان التعلملان يشملان الموقوف علمه والمستعير وهماسواء على الراج فعلك الموقوف علمه السكني المنفعة كالمستعمر وقمل اغسأأ بيم له الانتفاع وهوضعيف أن له الاعارة وعُمامه في فتح القدر من الوقف اله وقد نقلنا مني كتاب الامانات (تمقال) وأمااحارة المقطع ماأقطعه الامام فأفنى العلامة قاسم بن قطالو بغابصتها الى انقال واذامات المؤجر أوأخرج الامام الارض عن المقطء تنفسخ الاحارة لانة قسال الملك الى غسرا اوْ حركم لوانة قسل الملك في النفاسا ثرالتي نوَّج عَلَّم الحارة الاقطاع وهي احارة المستأح واحارة العدد الذي صوتج على خدمته مدّة معلومة واحارة الموقوف علمه الغلة واحارة العمدالمأذون ماصورعامه عقدا لاحارة من مال الغيارة واحارة أم الولداه وقد نقلنا بقية ذلك في كاب الجهاد (وقال في بعث القول فى الدين ما زمه) قال الاسيوطى معز ما اله السبكى فى تكلة شرح المهذب * فرع * حدث فى الاعصار القريبة وقف كتب اشترط الواقف ان لا تعار الاسره ن أولا تغرب من مكان تحسم االارهن أولا تخرج أصلا والذي أقول في هذا ان الرهن لا يصم بهالانهاغ يرمضونه في بدالموقوفة عليه ولايقال انهاعارية أيضابل الا تخذلمكم ان كانمن أهل الوقف استحق الانتفاع ويده علمها يدأمانة فشرط أخذارهن علما فاسدوان أعطاه كان رهنا فاسداو يكون في يدخازن الكتب أمانة لان فاسد المقودق الضمان كعمهاوالرهن أمانة همذااذا أريدالهن الشرعى وان أريد مدلوله اغة وان مكون تذكرة فيصح الشرما لانه غرض صحيح واذالم يعلم مرادالواقف فيعتملأن يقال بالمطلان في الشرط المذكور جلاعلى المعنى الشرعي ويحتمل أن يقال مألحة جلاءني اللغوى وهوالاقرب تصيحالله كالام ماأمكن وحبنة ذلايحوز

خواجها بدونه وان فلنا ببطلانه لمصزا نراجها مهلتمذره ولابدونه امالانه خلاف شرط الوا قف أولفسادالاستثناء فـ كَمَا ثنه قال لا يُخرج مطاقا ولوقال ذلك صمر لانه شرطفيه غرض صحيح لان اخراجها مظنة ضياعها بل يحيب على ناظر الوقف أن يمكن كلمن يقصدالانتقاع بتلك الكتب في مكانها وفي بعض الاوقاف يقول لايخرج الابتذكرة وهبذالانأس مه فلاوجيه ليطلانه وهوكما جلناعاسه قوله الابرهن فيالمدلول الاغوى فيصع وتكون المقصودان تحويزالوا قفالا نتفياع لمن يخرجيه مشروط بأن بضع في خزانة الواقف مابة ـذكرهو به اعارة المرقوف ويتذكر الخازن به مطالبته فينبغى أن اصم هذا ومتى أخذه على غيرهذا الوجه الذى شرطه الوأ قف يمتنع ولا نقول بأن تلك التذكرة تبقى رهنا بل له أن يأخه ها فاذا أخذها طالبه الخازن بردالكات ويحب عليه أنسرده أيضا بغسرطاب ولاسعد ان صمل قول الواقف الابرهن على هذا المعنى حدى يصم اذاذ كرو بلفظ الرهن تنز يلاللفظء لمي الصحة ماأمكن وحبنثذ محوزا غراجه بالشرط المذكورو يمتنع بغسره أبكن لاشت له أحكام الرهن ولايستحق معه ولابدل البكتاب الموقوف اداتلف بغيرتفريط ولوتلف يتفريط ضعنه ولكن لايتعن ذلك المرهون لوفائه ولايمتنع على صاحبه التصرف فيه اه وقول أصحابنا لا يصبح الرهن بالامانات شامل للكتب الموقوفية والرهن بالامانات باطهل فأذا هلك لمبحب شئ بخلاف الرهن الماسدة الممضمون كالصيم وأماوجوب الساع شرطه وحله على المعنى اللغوى فغير بميد اه وقد نقلنا ذلك في كتاب الرهن أيضا (وقال في بحث الكارم في أجرة المثل مانصه) ومنها الناظرعلى الوقف اذا لم يشترط كه الواقف فله أجرمثل عمله حتى لوكان الوقف طاحونة يستغلها الموقوف علهم فلاأجرله فهما كافى الخانمة وهدذا اذاعن القاضى له أجرافان لم يعين له وسعى فيه سنة فلاشئ له كذافي القنية ثمذ كربعده انه بسخق وان أيشترط له القاضي ولامجتمع له أجرالفظر والعَمالة لوعمل مع الحملة اه (رقال في أحكام المستعدما نصه)ولاهل الحلة جعل المحد الواحد معدين والأولى ان يكون الكل طاثفة مؤذن ولهم جعل المحدين واحدا اه وقدنقلناه في كاب الصلاة (وقال في بحث ماافترق فيه العتق والوقف) العتق بقيل التعليق يخلاف الوقف ولا ترتد بالرد بخلاف الوقف عـ لى معين اه وقد نقلناه في العتق ﴿ وقال في الفن الثالثُ فن الْفرق والمجمع أيضا

مانصه) "قاعدة "المضاف الى معرفة يفيدا لهوم وصرحوا به في الاستدلال على ان الامرلاو حوب في قوله ثعالي فلحذرالذين بخيالفون عن أمره أي كل أمرامله ثعالي ومن فروءيه الفقهمة لوأوصي لولدزيدا ووقفء لي ولده وكان له أولا دذ كور وانائكان للكل ذكره في فتح القدمر من الوقف وقد فرعته على الفــاعِدة اله وقدنقلناه في كاب الوصية (مُم قال مانصه) وفائدة والفسق لاعنع أهلية الشهادة والقضاء والام ة والسلطنة وألامامية والولاية فيمال الولد والتولية على الاوقاف ولاقعيل توليتيه كإكتدناه فيالشرح وإذاف قيلا بننزل واغيا يسقعقه ععنيانه ب عزله أو مصين عزله الاالات السفسية فانه لاولارة له عبلي مال ولده كإني وصايا الخيانسة وقست عليه النظر فسلانظرله في الوقف وانكان اس الواقف المشير وطله لان تصرفيه لنفسيه لاينفذ فيكمف يتصرف فيءلك غييره ولايؤتمن على ماله ولهذا لامد فع الزكاة بنفسه ولا سنفي على نفسه كإذكروه في محله فمكنف يؤتمن عدلى مال الوقف وفي فقم القدر الصالح الولاية على الوقف من لم سأل الولارة لاوقف ولدس فدحه فستق وحسرف ثم فال وصرح مانه عمايخر ج النياظر يهءن النظرمااذاظهريه فسق كشرب الخروفحوه اهروالظاهران بخرجمتني لمالم سم فاعله فيخرجه القمامي لاانه ينهزل به لماعرف في القماضي اله وقد نقانيا دغض ذلك في كتاب الشهادات وكتاب المحروكتاب الوصاما وكتاب الزكاة المم كَالْ فَاقْدَةَ } اذا ولى السلطان مدرساليس بأهل لم تُصبح توليته لما قدمنا ومن ان فعله مقيديا لمصلحة ولامصلحية في تولية غيرالا هل خصوصا انا نعلم من سلطان زماننا انه انما يولى المدرس على اعتقاد الإهامة فسكانها كالمشير وماة وقد قالوا في كأب القضاء لووتي السلطان فاصباعيد لاففيق إنعزل لانهليااءة دءيدالتيه صارت كانهيا مشروطة وقتالتولمة قال ابناليكال وعلمه الفتوى اه وقيدنقلناه في كتاب القضاء (ثمقال) وكذلك يقال ان السلطان اعتمد أهايته فاذالم تكن موجودة لم يصم تقرّره خصوصااذاكان المقررعوضاءن مدرس أهلفان الاهل لم ينعزل ومرح النزازي في الصلح إن السلطان إذا أعطى غير المستحق فقد ظلم مرتن مرة منعالسقيق ومرة باعطآه غيرالسقيق وقدمناءن رسالة أبي يوسف الي هارون الرشيدان الامام البس لهان بخرج شيشامن بدأحدالا بحق ثابت معروف وعن فتاوى قاضيخان أن أمرال ألطان انما ينفذاذا وافق الشرع والافسلا ينفذ اه

وقدنقلناه في كتاب القضاء (ثمقال) وفي مفيدا لنع ومبيد النقم المدرس اذالم يكن صامحاللتدريس لمصلله تناول المعاوم ولايسقق الفقهاء المنزلون معاومالان مدرستهمشآغرة منمدرس اه وهذاكله معقطع النظرعن شرط الواقف في للدارس أمااذاعلم شرطه ولم يكن المقر رمتصفابه لميصع تقريره وانكان أهلا التدر بسلوجوب الساع شرطه والاهلية التدريس لاتحنى على من له يصيرة والذى نظهرانها المعرفة عنطوق الكلام ومفهومه وعمرفة المفاهيم وأن مكون لدسارقه اشتفالء ليمالمشا يخ بحيث يعرف الاصطلاحات ويفدر على أخذ المسائل من المكتب وان يكون له قدرة على ان يسأل و يحيب اذاستل و يتوقف ذلك صدلى ساءقة اشتغال في المحو والصرف يحبث صار بعرف الفاءل من المفعول وغيرذك واذا قرألا يلحن واذا محن قارئ محضرته ردعليه اه (ثم قال) * حادثة * ستلتءنمدرسة بهاصفة لايملي بهناأحدولا يدرس والفاض حالس فهما للمدكم فهل له وضم خزانة بهما كمغظ المحاضر والمعبلات النفع العام أملا فأجبت مامجوازا خذامن قولهم لوضاق ااطريق ملى المارة والمسجد واسع فاهم ان يوسعوا الطريق من المعجدومن قوله ملووضع اثاث بيته ومتماعه في المسجد للغوف في الفتنة العامة حازولوكان المحبوب ومن قوله ممان القضاء في المجامع أولى وقالوا للناظران وووفناءه التجارليفيرواف ملصل فالمحدوله وضع السروبالاجارة ولاشكان همذوالصفة من الفناءوحفظ السصلات من النفع العام فهم جوزوا جعدل بعض الممعدمار يقادفها الضرر العام وجوزوا اشفأله بالمحبوب والأثاث والمتاع دفعاللضر راتخاص وجوز واوضع النعل على رفه وصرحوا بأن القضاء في الج المع أولى من القضاء في بيته وصرحوا بأن القاضي بضم قطره عن عينه اذا حاسر فدمه للقضاء وهوما فدمه السحلات والهاضر والوثائق فوزوا اشغال بعضها افاذآ كثرت وتمذرجلها كليوم منبيت القاضي المجامع دعت الضرورة وقدنقلناه في كماب القضاء وفي كاب الصلاة (ثم قال فائدة) اذا بطل الشي بطل لمافي ضمنه وهومعني قولهما دابطل المتضمن بالحكم سربطل المتضمن بالفتح إلى ان قال وقالوا كافي الخزانة لوأجر الموقوف عليه ولم يكن فاظراحي لم يصم وْأَذْنَالْسَتَأْجُرُقُ الْعَمَّارَةُفَأَنْفُقُ لِمُرْجِنِّعُ عَلَى أُحَدُّفُكُمَانُومَتَطُوعًا فَقَلْتُ لَأَن عارة لمنالم نصح لم يصح ما في ضمنها ﴿ اهْ وَقَدْ نَقَلْنَا هُ فَكُنَّا بِالْآحَارَةُ (ثُمَّ قَالَ)

وقعت حادثة اشترى حامعامع أوقافه ووقفه وضمه الى وقف آخر وشرط له شروطا فافتيت ببطلان شروطه لمطلان المتفهن وهوشراه انجامع ووقفه فيطلمافى ضمنه اه وقد نقلناه في البيوع (ثمقال) نم قلت يمكن ان يفرع عليه لوماع وظيفته في الوقف لم يعيم ولم يسقط حقد منها تخريجاعلى هذه اه وقد نقلناه فى البيوع (مُ قال في فن الالغازمانصه) والوقف وأى شي اذافه له بنفسه لا يجوز وإذاوكل به حاز فقدل الوقف اذا قبضه الواقف لاعوز واذا قبضه وكمله حاز أى وقفأجره انسان ثممات وانفسفت فقسل الواقف اذا أحره ثمارتد ثممات فانه يمسىرما كالورثتيه وينفسخ موته اه وفيدنقلناه في كتاب الاحارة (ثم قال فى فن الحيل مانصه) الحادى عشرف الوقف والعدقة أراد الوقف فى مرض موته وخافعدم احازة الورثة يقرأنها وقف رجلوان لميسمه وانه متولها وهي فيده أرادوقف داره وقفامهماا تفاقاعه ملها ضدقة موقوفة على الساكن ويسلهاالي المتولى ثم يتنسازهان فيحكم القاضى بالازوم أو يقول ان قاضيا حكم بعدته فعلزم أوان أبطلة قاص كان صدقة اله (وقال أخوا لمؤلف في تكملته الفن السادس فن الفروق مانصه) * كتاب الوقف « لا تدخل الأشجــار في وقف الارض وتدخلُ فيسعها والفرق أن الشجرمنقول ووقف ه غمير صحيح مقصودا فجازان لايد خسل عَلَاف السع اه وقد نقلناه في كتاب البيوع (مقال) التسليم الى المتولى في المصدلاً مكون تسلم على الاف مستغله والفرق أن المقصود من يناه المسحد الصلاة فسكان التسليم بهسا وفى المستغل الاستغلال وهومهيأ فى التسليم اليه ولوأمر جماعة بالصلاة فىسأحةله أبدالم تصرميرا ثاعنه ولوقال الىشهرأواكى سنة صارت مرا ثاعنه لان التأبيد لازم في الوقف وهوموجود في الاول دون الثاني لوقال هذه الشعيرة وقفء لى المحمدلا يصم لانه منقول ولوأعطى دراهم في عمارة المسعد ويتم بالقيض وان كان منقولا والفرق الضرورة والعرف ويجو زصرفهاالى المنارة لا الى التربين والله جماله و تمالى أعلم اه (وقال أخوا لمؤلّف في النكملة المذكورة من كتاب الاستحسان مانصه) وقف الشجرعلى المحجد لا يصح لانه منقول ولوأعطى دراهم في عمارة المسعد دجازوان كان منقولا والفرق المرورة والمرف وجازصرفها الحالمنسارة ولا يجوزالى التزيين اه (وقال المؤلف في الفن الناني من كتاب الزكاة مانصه) كل الصدقات وام على بني هاشم ذكاة أوعالة

فهما أوءشرا وكفارة أومنــدُورة الاالتطوع والوقفاه (وقال في كتاب المج مأنصه) بناءالر باط بحيث ينتفع به المسلمون أفضل من المجة المُانية اه (وقال في كتاب الاعمان مانصة) لا يحوز تعميم المشترك الافي اليمين حلف لا يكلم مولا. وله اعلون وأسفلون فأيهم كلهم حنث كأفى المبسوط وبطلت الوصية للوالى والحالة هـذه ولووقفعلهم كذلك فهي للفقراء لايكون انجمع للواحد الافي مسائل وقف على أولاده ولس له الاواحد يخلاف بنيه وقف على أفاريه القين في بلد كِذَافَلِم بِبقَمْنُهُمُ الْاوَاحَـدَكَمَا فِي الْعَمْدَةُ ﴿ وَقَالَ فِي كَتَابِ السِّبْرُوالْرَدَةُمَانُصُــهُ ﴾ وحكماأردة وجوب القتل الالميرجع الى انقال وبطلان وقفه مطلقااه (وقال في كتأب البيوع في عث الحمل مانصه) و ينبغي ان يصم الوقف عليه كالوصية بل أولى أه وَدَنْقَلْنَاهُ فِي كَتَابِ الوصية (وقال أيضا في جَثَّ الاعتبار للعني لا الالفاط مانسه) ولووقف على ماجمى كبنى تميم صم نظرا المعنى وهو بيان المجهة كالفقراء لاللفظ ليكون تمليكالمجهول اه (ثم قال) الشراء اذا وجــد نفاذا على المباشريفــذ عليه فلايتوة مشراء الفضولى ولاشراء الوكيل الخسالف ولااحارة المتولى أحرا الوقف بدرهم ودانق بل ينفذ عليهم والومى كالمتولى وقيل تقع الاجادة البتيم وتبطل الزيادة كإفي القنية الافي مستنهة الاميرأ والقياضي إذا استأح أحيرا مأ كثرمن أجرة المسل فان الزيادة باعالة ولاتقم الاحارة له كافي سيرا كخبانية آه وقدنقاناه في كاب الوصية وكاب الأحارة وكاب الوكالة (م قال) الجودة في الاموال الربوية هدر الافي أربع مسائل في مال المريض تعتير من الثلث وفي مال اليتم وفي الوقف اه وقد نقلناً بقيته في كتاب الرهن (وقال أيضافي كاب البيوع) بينع الراآت التى يكتبها الديوان على العمال لا يصم فأورد بأن أمَّه بخارى جوزوا بيم حظوظ الائمة ففرق بينهما بأن مال الوقف قائم ولا كذلك هاهنا كذافى القنية آه (ثم فال في كتاب البيوع أيضا) من باع أواشترى أو أجرم لك الاقالة الافي مسائل ألى انقال والمتولى على الوقف لوأحرا توقف نمأقال ولامصلحة لم تفزعلى الوقف اه وقد نقلناه في كتاب الاجارة (ثم قال) الحقوق المجردة لا يحوز الاعتماض عنها الى انقال وعلى هذا لا يعوز الاعتباض عن الوظائف الاوقاف اله (وقال أول كتاب القضاءمانصه) وفي بيوع القنية اشترى حانونا فوجد بعدد القيض على مانه كمتوبا وقف على مسجد كذالا مرده لانهاعلام الاتني الاحكام علها وعلى هذا

لااعتبار بكامة وقف عمل كاب أو معف اه (وقال في كاب القضاء مانصه) لايحلف المقاضي على حق مجهول الحمان قال الافي مسائل الاولى اذا اتهم القاضي وصى البتيم الثانية اذا اتهم متولى الوقف فانه يحلفه ما نظرا لليتيم والوقف كمافى دعوى الخانية اه وقد نقلناه في كتاب الوصية (وقال أيضا في كتاب القضاء مانصه والقضاء بالوقف يقتصر ولايتعدى الى الكافة فتسمم الده وى بالملك في الوقف الحكوم به كافي الخانية و جامع الفصولين اله (وقال أيضافي كتاب القضاءمانسه) اختلاف الشاهدين مانع من قبولما ولابد من التطابق لفظا ومعنى الافي مسأثل الاولى في الوقف يقضى بأقلهما كمافي شهادات فنع القدير معزما الهاانخِماف اه (وقال في كاب القضاء مانمه) كلمن قبل ووله فعليه الهين الافي مسائل عشرة في الفنية الى ان قال وفع اليد عيه المتولى من الصرف اله (وقال فى كماب القضاء مانصه) ويتعين الافتاء في الوقف بالانفع له كما في شرح الجمع والحاوى القدسي اه (وقال فيه أيضا مانسه) الرأى الى القاضي في مسائل آلى أن قال وفيما اذا تصرف الناظر عالا موزكس عالوقف أورهنه فالرأى الحالف القاضيان شاء عزله وان شاء ضم اليه نقة بخلاف الماجز فانه بضم اليه ثقة كما في القنية اه (مُ قَالَ فِيهِ أَيضًا) من سعى في نقض ما مِ من جهة فسعيه مرد ودعليه الافي مستملة بن الحان قال وزدت عليه مامسائل الحان فال الثانية اشترى أرضائم ادعى ان مائعها كانجملهامقبرة أومسعيدا الهانقال الرابعة باعأرضا ثمادعي انهاوقف وهي فيبوع الخاسمة وقضائها وفعدل في فنم القدم فيه في آخر ماب الاستعقاق فلينظرمنه ثموفصل في الظهرية فيه تفصيلا آخرورجه فظاهرما في العمادية ان المعتمد الفيول مطلقا الخامسة باغ الاب مال ولد ، ثم ادَّعي انه وقع بغين فاحش السادسة الوصى اذاماع ثمادعي كذلك السابعة المتولى على الوقف كذلك الثلاث فدعوى القندة أه وقد نفلناه في البيوع والوصام (م قال أيضافي كتاب القضاء) القياضي اذا قضي في مجترد فيد من المارة الافي مسائل الي ال قال أوبزيادة اهل المجلة في معلوم الأمام من أوقاف المحمد (ثم قال فيه أيضاً) أمر القاضي حكم كقوله سلم الحدود الى المدعى والامربد فع الدين والام بحدسه الافهمسة لذفي العمادية والمزازية وقف على الفقرا وفاحتاج بمص قرامة الوافف فأمرالق اخى أن يصرف شئ من الوقف السه كان عسرلة الفتوى حسى لوأراد أن

بصرفه الى فقيرآ نرصح اه (ثم قال فيه أيضامانسه) فعل القاضي حكم منه الى ان قال ولوماع القاضي ماوقفه المريض في مرض موته بعد موته لغرمائه نم ظهرمال بليت آبسطل البيع ويشترى بالقن أرضا توقف يخلاف الوارث اذاما عالثلثين حازة فانه يشترى بقيمة الثلثين أرضا توقف لان فعسل القيآخي حكم الافي مسئلة مااذا أعطى فقيرامن وقف الفقراء فانه ليس بحكم حتى كان له أن يعطى غيره كلف حامع الفسواين اه (وقال أيضا في كتاب القضاء) تسمم الشهادة بدون الدعوى في المحدا مخالص والوقف (ه (وقال أيضا في كتاب الفضاء) تقدل الشهادة بلادعوى في طلاق المرأة وعنى الامــة والوقف اهـ (وقال في كتاب القضاء أيضامانسه) تصرف الفاضي على الاوقاف مبنى على المصلحة في اخرج عنها منسه مأطل وقدذ كرنامن ذلك شيئاني القواعد وممايدل عليه انهلوع زل اسآلوا قفعن النظرالمشروطله وولى غيره بلاحسانة لريصح كافي فصول العمادي من الوةف وحامع الغصولين من القضاء ولوعين للناظرمعلوما وعزل نظرالثه إنيان كان ماعنه له مقدراً عرمثله أودونه أحراه الثاني عليه والاحمل له أجرا لمثل وحط الزمادة كإفى القنمة وغيرها ومنها عرمة أحداث تفرير فراش للسجد يغسر شرط الواقف كإفي الذخيرة وغيرها وقدذ كرناني القاءدة الخامسة ان من اعتمد على أمر القاضي الذي ليس شرعي لم يخرج عن العهددة ونقلنها هذاك فرعامن فتها وي الولوامجي ولايعارضه مافى القنية طالب القيما هل الحلة أن يقرض من مال المسعد الامام فأبى فأمره القاضى به فأقرضه ثم مات الامام مفلسالا يضمن القيماه لانه لايضهن إض باذن القاضي لان القاضي الاقراض من مال المعداد (وقال أيضا فى كَابِ القضام مانصه) تقبل الشهرادة حسمة الادعوى في عما يه ممواضع مذكورة في منظومة ابن وهيان في الوقف اله (ثم قال) والمراد بالوقف الشهآدة بأصله وأمابر يعه فلاوعلى هذالا تسمع الدعوى من غيرمن له الحق فلاجواب لما فالدعوى بة لا تجوز والشهادة حسبة بلادعوى حائزة في هذه المواضع فليحفظ اه (ثم قال) واعلمان شاهدا محسدة اذا أوشهادته بلاعدر يفسق ولاتمل شهادته نصواعليه في المحدود وطلاق الزوجة وعنق الامة وظاهرما في القنية اله في البكل وهى فى الظهيرية والبتيمة وقد الفت فيهارسالة ولناشا هد حسبة وليس لنامدع

سسة الافيدءوي الموقوف علمه أصل الوقف فانها تسمع عند البعض والفتوي على اله لا تسمم الدعوى الامن المتولى كإفي المزازية من الوقف فإذا كان الموقوف عليه لا تسمم دعواه فالاجنى بالاولى وظاهر كالامهم انهالا تسمع من غرا الوقوف عليه انفاقا [ه روقال أيضافي كاب القضاء مانصه) وحادثة وادعى انه غرس أثلافي ارض معدودة الهان قال مرأيت في غصب القنية لوغرس المسلم في أرض مسلة كانتاى الاشعبار المغروسة سملااه فقتضاه اله يكون الاثل وقفااذا كانت الارض وقفاعلى أبناء السييل وظآهرما فى الاسعاف انه لوغرس فى الوقف ولم يغرس له كانت ملكاله لاوقفا وذكر في خزانة المفتمين من الوقف حكم ما اذا غصب أرضا وبني فهرا أوغرس اه وقدنقلناه في كاب الغصب (ثم قال فيه أيضا) دعوى القضاه والسهادة عليه من غيرتسم قالقاضي لا تصم الافي مسئلتين الاولى في الشهادة بالوقف اي بأن قاضيا من قضاه المسلين قضي بعجته معت الله (ثم قال مانمه) دعوى الفعل من غيربيان الفاعل لاتسمع الافي أربعة الى ان قال الخامسة نسبة فعل الى متولى وقف من غيربيان من نصمه على التعدين اه (وقال فيه أيضا) المجهالة في المنكوحة تمنع الصهة ألى أن قال وفي الاستحلاف تمنعه الافيست هـ ذ الثلاثة ودعوى خيانة مبه وقعلى المودع وتعليف الوصى عنداتها مالقاضي له وكذا المتولى اه وقد نقلناه في كتاب الوصايا وقوله هـ ذه الثلاثة اي دعوى الغصب والسرقة والشهادة فيهما كذافي شرحها (وقال في كتاب الوكالة مانصه) الشي المفوض الحاثنين لاعلكه أحدهما كالوكيلين والرصيين والناظرين والقاضيين والحكمين والمودعين والمشروط لهما الاستبدال أوالادخال والاخواج الافي مسئلة فهااذا شرطالوا قف النظراء والاستبدال مع فلان فان للواقف الانفراد دون فلان كافي الخيانية من الوقف ١٥ (وقال في كتاب الا قرار مانصه) المقرله اذاكذب المقربط ل اقراره الافي الاقرار بامحرية والنسب وولاء العتاقمة كافسر حالجمع معلابانها لاعتمل التقض ويزادالوقف فان المقرله اذارده مُصدقه صع كَافِي الاسعاف اله (وقال في كتاب الاقرار أيضا) المقراه اذارد الاقرارتم عآدالي التصديق فلاشئ له الافي الوقف كمافي الاسعاف من ماب الاقرار بالوقف اه (مُمقال في كُمّاب الاقرار أيضا) القراد اصارمكذ باشرعا بطل اقراره ألهان قال ونوج عن هذا الاصل مستلتان الى ان قال وعلى هذا لوأ فر بحرية عدد

خماشة تراه عتق علمه ولاسر جمع مالثمن أو يوقفية دارثم اشتراها كالايخفي ومستلة الوقف مذكورة في الاسمات قال لوأقر بارض في بدغيره انها وقف ثم اشتراها أوورثهاصارتوقفامؤاخذةله نزعمه اه وقدنقلنا فيالسوع (وقال في كتاب إ الأقرارأيضا) علك الأقرارمن لأعلك الانشياء الحان قال وفسرعت علسه لوأقر المشروط لهالر دعانه يستعقه فلان دونه صع ولوجعله لغيره لم يصعح وكذا المشروط له النظر على هــذا (ثم قال في كتاب الاقرآرأ يضامانهه) القدعل في المرض مط رتبة من الفيهل في الصحة الا في مبيثلة اسناد الناظو النظر لغيره ، لاشيرط فانه رض الموت صبيح لافي الصدة كافي اليتية وغير هااه (وقال في كتاب الهبة) لاجبرعلى الصلات آلا في مسائل الى ان قال الرادمة مال الوقف صب عه في النائظ (لمحه الىالموقوف علمه مع انه صلة محضة ان لم يكن في مقاءلة عمل والاففيمة شاتَّبتُهَا اهـ (وقال في كتاب الاحارة) الزَّيَادة في الاحرة من المستأخر من غيراً ن يزيدعليه أحدفان بعدمضي المدةلم يصم وانحط والزيادة في المدة حائز وان زيدعلى المستأحرفان في الملك لم تقدل مطلقا كالورخصت وهوشامل لمال المتم بعومه وان كانت العبن وقفافان كانت الاحارة فاسدة أحرها الناظر ملاعرض على الاول اذلاحق لدائح فراجعه (مُقال فيه أيضا) النقصان عن أجرالمثل في الوقف اذا كان بسيرا جائز اه (ثمقال فيه) ادعىنازل اثخــان وداخل اتحمام وساكن المعدللاً ستغلال الغصب لم يصدق والاجرواجب اله وقبدنة لمنياه في كتاب الغصب (وقال في كناب الامانات مانصه) الامانات تنقلب مضمونة بموت عن تحه ل الافي ملائ الناظراذ امات محهلاغلات الوقف اه (ثمقال) وقد وابتحه ل الغلة لأن الناظراذ امات محولا لمال الدول فانه يضمنه كافي انخسانية اهزم أم قال فيه أيضا) وأماالومى فيهك الايداع والاحارة دون الاعارة كافى وصا ما الخـ الاصة وكذا المتولى على الوقف اه وقدنقاناه في كتاب الوصايا (ثم قال فيه أيضاً) لعامل لغسره امانة لاأحرة لدالاالومي والناظر فيستعقان يقدرأ حرة المثل اذاعملا الااذاشرط الواقف للناظر شدثا ولا سقعقان الامالعمل فسلو كان الوقف طاحونة والموقوف علميه يستغلها فلاأحرللناظركما فياكنيانسة ومن هنسا بعلمانه لاأحرا للناظر في المسقف اذا أحمل علمه المستعقون اه وقد نقلنا بعضه في الوصايا (وقال أيضافي كتاب الامانات مآنمه) كل أمين ادعى ايصال الأمانة الي مستحقها

قه ل قوله كالمودعاذا ادّعيالردوالو كيل والنياظراذا ادّعي الصرف إلى الموقوف علمهم وسواءكان فيحماة مستحقها أوبعدموته الى أن قال القول الإمن مع اليمـين الآاذا كذبه الظاهر فلابقه ل قول الوصي في نفقة زائدة خالفت الظاهر وكذا المتولى اه وقد نقلناه في كاب الوصايا وكتاب الوكالة وكاب الدعوى (ثمقال) الامن اذا خلط يعض أموال الناس بمعض أوالامانية عباله فانه ضامن الي أن قال والمتولى اذاخلط أموال أوقاف مختلفة يضمن الااذا كان ماذن القاضي الى أن قال الافي مسائل لا يضمن الامن ما تخلط القاضي اذا خلط مال بعال غبره أومال رجل عمال آخر والمتولى اذاخلط مال الونف بمال نفسه وقيمل يغون ولوأتلف المتولى مال الوقف ثم وضع مشله لم يعرأ وحيلة براءته انفاقه في التعمر أوأن مرفع الامرالي القياضي فينصب القاضي من يأخذه منه فسرأتم بردّه عليه الخفراجع ، (وقال في كتاب انجروا لمأذون ماذســه) ووقف المحيور علىه مالسـَفه ماطل واختافوا ا ذا وقف ماذن القاضي فصحه البلخي وأبطله أبوالقاسم اه (وقال في كتاب القسمة) يحوز بنا المسجد في الطريق العبام ان كان واستعالا بضرائخ فراجعه وقدنقلنا بقيته في كتاب المجنايات (وقال في كتاب الغصب) المغصوب منه مخبر من تضمن الغاصب وغاصب الغاصب الافي الوقف المغصوب اذاغصب وقيمته كثر وكان الثاني أملامن الاول فإن التولى المايضين الثاني كذافي وقف الخاسة اه (مُ قال فيه) من هدم حائط غيره فانه يضمن نقصانها ولا يؤمر بعارتها الافي حائط المسعور كمافي كراهية الخانية اله (شمقال فيه أيضا) منافع الغصب لاتضمن الافى ثلاث فى مال اليتيم ومال الوقف والمعدد الأسيَّ عَلال منافع إلمه د للاستغلال مضعونة الااذاسكن يتأويل ملك أوعقد كمدت سكنه أحيدااتشريكين فى الملك أما الوقف اذا سكنه أحددهما يغير اذن الاخرسواء كان موقوفا السكني أوالاستغلال فانه يحب الاجر ويستثني من مال المتم مسئلة سكنت معزوجها في داره بلاأ حرلدس لهماذات ولاأ حرعله - ما كذا في وصايا القنية لا تصـيرالدار لمقله ماحارتهااغيا نصيره معترة اذابنا هيالذلك أواشترآهيا تهوماء بدادالماثع لا تصرمعدة في حق المشترى الغاصب إذا أحرمامنا فعه مضمونة من مال وقف أو يتيم أومعد للاستغلال فعــلى المستأجرالمسمى لاأجرالمثل ولايلزم الغــاصب أجر المثلاثة ايردماقبضه منالسكني بتأويلء قدسكني المرتهن لوأستأجرهاسنة

أحمعياوم فسكنها سنتهن ودفع أحرته مالىس له الاسترداد والتخريج على الاصول مقتضى ان له ذلك اذالم تكن معدة له الكونه دفع مال س بواجب فيسترده الااذا دفع على وجمه الهبة فاستهلكه المؤجر أجرالفضولى دارا موقوف ووقيض الاجر خرجالمستأجرعن العهدةان كانذلك أحرالمثل ومرده الىالوقف أجرها الغاصب ورتآ جيمالك الك طمساله لان أخذا لاحة احارة اه وقد نقلناه في كتاب الاحارة قِال في كتاب الغصب أيضا) حفرقبرا فدفن فيه آخرميتا فهوعلى ثلاثة أوجه فأنكائ فيأرض بملوكة للعسآ فرفلهمآلك الندشءلسه وانواجسه ولهالتسوية والزرع فوقها وان كان في أرض مماحة ضعن الحافر قعة حفره من دفن فمه وان كان في أرض موقوفة لا يكروان كان في الارض سده قلان انحا فرلا يدوى بأي " أرض عوت ذكره فده الفروع الثلاثة في الواقعات الحسامية من الوقف وينسغي أن بكون الوقف من قبيل المسآح فيضمن قيمة الحفرو محمل سكوته عن الفيمان في مورة الوقف علمه فهدي صورتان في أرض مملوكة فللمالك الخماروفي مماحة فله تضمن قمية الحفر اه وقد نُقلناه في كتاب الصلاة وكتاب الاحارة (وقال في كتاب الوصاما) ويقمل قول الوصى فيما يدعمه من الانفاق بلايينة الافي ثلاث فى واحدة اتفاقاً وهي ما اذا فرض القاضي نفقة ذي الرحم المحرم على المتيم فادعى الوصى الدفع كافي شرح الجمع معلا بأن هذا ليس من حواثم اليتيم وانسأ يقسل قوله فعماآذا كان من حوائحه اله فمنسغي أن لا تكون نفقة تروحته كذلك لانها من حواقعه ولا بشكل علسه قدول قول النيا فارفيما يدعيمه من الصرف على الوصى من مال اليتيم ولم يحب بعقده لم يصع والاصع وضمن الافي مسـ شلة لوكاتب الوصى عبداليتيم تمأبرأه من البدل لم يضم كماني انحيانية والمتولىء لي الوقف كالوصى كمانى جامع الفصولين اه وقدنقلناه في كالمامة في (قالصاحب الاشياه)

(كتابالبيوع)

(أحكام انحل) ذكرناها هذالمناسبة الهلامجوز بيعه هوتا بعلامه في أحكام العتق والتحد بيرالمطاق لا المقيد كافي الظهيرية والاستملاد والسكابة وانحرية الاصلية

والرق والملك بسائرأ سامه وحق المالك القدم بسرى المه وحق الاسترداد في المسع الفاسدوفي الدين فساع مع أمه للدين اه وقد نقلناه في كتاب الاذن وانجحر (ثم قال) وحق الأضعية وآرهن فهني اثنتها عشرة مسئلة ومازا دعلى مافى المتون من حامع الفصولين ويتمعها في الرهن فاذا ولدت المرهونة كان رهنامها بخلاف المستأجرةوالمكمفيلة والموصى بخدمتها فالعلايتيمها كمافى الرهن من الزيلعي ولمأر الآن حكم مااذا باع حاربة وحلها أومع حلها أودابة كذلك فان عللنا فولهم يفساد المدعر فمالوما عجارية الاجلها بكونه مجهولاا ستثناه من معلوم فصارالكل محهولانقول هنايفسادالمنع ليكويه جمع بين معماوم ومحهول ليكن لم أروصر بحما وفي فقوالقدمر معدماأعتق انجسل لاحوز سسمالام وتحوزهمتها ولاتحو زهمتها معد تدسراتم ل على الاصم كذا في المسوط ولمأر حكم ما اذا جلت أمة كافرة لكافر من كافرفاسلم هل يؤمر ماليكها بييعها لصيرورة المحل مساساما سلام أبيه وانحسال انسيده كافراه وقدنقلناه في كماب النكاح (مُ قال) ولا يتبع أمه في الجنامات فلايدفع معها الى ولمهاوكذ الايتبعها في حق الرجوع في الهيمة ولا في حق الفقراء في الزكآة في السائمة ولا في وجو بالقصاص على الآم ولا في وجوب الحد علما فلاتقتل ولاتحدالا بعدوضهها ولابتذكي الحنين بذكاة أمه فلابتيعها فيست مسائل ولايتمعهافي الكفالة والاحارة والايصاء بخدمتها فهمي تسع ولايفرد بحكم مادام متصلافلاساع ولانوهب الافي مسائل احدى عشرة يفردفها في الاعتاق التدبير والوصية والأقرار ولمأرالات حكم الاجارة له وينبغي فيه الصحة لانها تجوز للعددوم فانحد أولى ويندغي أن يصح الوقف علمه كالوصمة بل أولى ولافرق كون الجندن تنعالامه بن بني آدم والحدوانات فالولد منها لصاحب الانثي لالصاحب الذكركذا في كراهة البزازية اه وقد نقلناه في كتاب اللقطة (ثم قال) ويثبت نسبه وتحب نفقته لامله وترث وبورث فان ماتحب فله من الفُرةُ يكون موروثا بيزورثنه ويصح الخلع على مأفى بطن جاريتها ويكون الولدله آذا ولدت لاقل منستة أشهر ولايتبع أمه فىشىمن الأحكام بعدالوضع الافى ثلة وهي ماأذا استحقت الام ببدنة فآنه يتبعها ولدهسا ومالاقرارلا كمافي الكنز وعكنأن يقال ثانية ولدالبهية يتبع أمه فى البيعان كان معها وقته على لقُول به اه وقد نقلنا أحكام الجله حذه كالهافي أبوابها (نم قال) ردالمبيع

عبب بقضاه فسمخ في حق المكل الافي مسمَّلتين احداهم الواحال البائع بالهن ثم ردّ م بعيب بقضا الم تبطل الحوالة اه وقد نقلنا ، في كتاب الحوالة (نم قال) الشاسة لوماع وود دار ديعيب قضام من غيرا اشترى وكان منقولا لمصر ولوكان فعطا تحازقال الفقمه أبوجعفركنا نظن انسعه حائز قبل قبضه من المشترى ومن غيره ليكونه فعضافي حق البكل قياساعلى الميع وعدالاقالة حتى رأينانص مجد على عدم جوازه قب ل القبض مطلقا كذا في بيوع الذخيرة الاعتبار للعني لا للألفاظ صرحوابه فيءواضع منهاا لكفالة فهيي بشرط براءة الاصيل حوالة وهي بشرط عدم برا تم كفالة آه وقد نقلناه في كتاب الكفالة والحوالة (نم فال) ولوقال بعتك انشقت أوشاء أبي أوزيدان ذكر ثلاثة أمام أوأقل كان بيعا يخسأر للمنى والابطل للتعلمق وهولا يحتمله ولووهب الدن لمن علمه حسكان الراء للعمني فلايتوقف على القبول على الصيم اه وقد نقلنا . في كتاب المبه وكتاب المداينات (ثَمْ قَالَ) وَلُوقَالَ اعْتَنَ عَبِـ دَلَمُ عَنِي أَلْفَ كَانْ بِمَعِـاللَّهُ فِي لَكُنْ ضَعِنَى ۗ ا فَتَضاَّهُ فَلا شروطه واغاتراعى شروط المقتضى فلايدأن بكون الاتم أهلاللاءتاق ولا مفسد ألف ورطل من خراه وقد نقلناه في كتاب المتني (ثم قال) لوراجعها بلفظ النه كاحصت لامني ولونكها بلفظ الرجعة صحراً بضااه أوقد نقلناه في كتاب السكاح والطلاق (نمقال) ولوقال لعبده ان أديت الى ألفا فأنت وكان اذناله فىالتجارةوتعلق عتقه بالادا ونظراللعني لاكتابة فاسدة اه وقد نقلناه في كتاب العتق وفى كتاب الاذن والحجر (ثم قال) ولو وقف على ما يحصى كيني تميم صمح نظرا للعنىوهو سانانجهة كالفقراءلاللفظ ليكرون تمليكالمجهولاه وقدنقلناه في كتاب الوقف (ثمقال) وينعقد المسع بقوله خدهد ابكدافقال أحدت ومنعقد ملفظ الممة مع ذكر المدل أه وقد نقلناً في كتاب الهبة (ثمقال) وبلفظ الاعطا والاشتراك دخال والرد والاقالة على قول وقديينا مفضلامنزوا فيشرح المكنز وتنمقد ارة بلغظ المبة والتمامك كمآفي اتخانية وبلفظ الصطح ءن المنافع وبلفظ العارية اه وقدنقلناه في كتاب الاجارة (ثم قال) وينعقدالنكاح عامدل على ملك العين للمال كالنبع والشراء والممة والتمليكاه وقدنقلناه في كتاب النكاح (ثمقال) وينعقد السلم بافظ النسع كعسكسه ولوقال لعيده بعت ففسك مناك بألف كان اعتماقا ملى مال نظرالآمني اه وقد دنقلنا. في كتاب العتق (ثمقال) ولوشرط رب

المال للما رب كل الربح كان المال قرضا ولوشرط لرب المال كان بضاءـة اه وقدنقلناه في كتاب الضآربة (ثم قال) ويقع الطلاق بألفاظ العتق ا ه وقد نقلنا في كتاب الطلاق (ثمقال) ولوصا كحمين ألف على نصفه قالواانه اسقاط للماقي فقتضاه عدم اشتراط القمول كالابراء وكونه عقدصلح يقتضي القمول لان لم ركنه الاصاب والقبول اه وقد القلناه في كاب العظم وكتاب الداينات (مُ قَال) ولو وهب المشترى المسع من المائع قبل قبضه فقبل كانت اقالة ونرج هـ أ الاصل مسائل منهـ آلاتنعقد الهمة بالسع بلاغن اه وقدنقلنـا ه في كتاب الهيمة (نمقال) ولاالعمارية بالأجارة بلاأجرة اه وقد نقلناه في كتاب الامانات (ثمقال) ولاالسع بلفظ النكاح والدتزو مجولا يقع العتق بألفياظ الطيلاق وأدنوي والطلاق والعتاق راعي فهماالالفآظ لاالمعني فقط فلوقال المده ان أديت الى كذا في كس أسن فأداه في كس أحرام بعتق ولووكله بطلاق زوجته منعزافعلقه على كائن لم تطلق اه وقدنقلنا ذلك في كتاب العتق وفي كتاب الطلاق (ثمقال) وفي الهبة بشرط العوض نظر وا الى جانب اللفظ ابتداء والهرجانب المعنى فكانت بيعدا انتهاء فتثدت أحكامه من الحمارات ووحوب الشفعة اله وقد نقلناه في كتاب الشفعة وفي كتاب الهمة (ثم قال) بيعالا وللعوزالالمن مرعمانه عنده ولولده الصغير كافي الخانية الشراء اذاوجدنفآذا على المساشر نفذعله فلاستوقف شراءالفضولي ولاشراءالوكمل الخالف ولااحارة المتولى أجمر اللوتف يدرهم ودانق بل ينفذ عليهم والوصى كالمتولى وقيل تقع الاحارة للبتيم وتبطل الزيادة كمافي القنية الافي مسئلة الامبر والقياضي آذا استأجرا أجسرا بأكسثرمن أحوة المثل فان الزيادة ماطله ولاتقع الاحارة له كما في سرائخيانية اه وقد نقلناه في كتاب الوقف والوصية والاحارة والوكالة (ثمقال) الذرعوصف للذروع الافىالدعوى والشهادة كـذافى دُعُوي البزازية اله وقد تنقلناه في كتاب الدعوى (ثمقال) المقبوض على سوم الشراء مضمون لاالقبوض هلى سوم النظركما في الدخيرة تكرار الابحاب يهطل الاول الافى العتقء ليمال كذافي بيبع الذخسرة آه وقد نقلناه في كتاب العتق (ثم قال) المقود تعتمد معتم الفاؤدة فمالا يفيد منهما لايصم فهلايصم بيع درهم بدرهم استويا وزناوصفة كافى الذخمرة ولاتصح احارة

مالایختاج اله کسکنی دار بسکنی دار ۱۵ وقد نقانه اه فی الاحارة (نم قال) اذا قبض المشتري المبيع فاسداملكه الافي وسائل الاولى لا علم في بيع اله فازل كمافى الاصول الثانية لواشتراه الابمن ماله لابنه الصغيرأ وياعه له كذلك فاسدا لا يولكه ما القدض حتى يسته مله كما في المحيط الثما لله أو كأن مقدوضًا في يدالمشترى امآنة فانه لاعلكه به المشترى اذاقيض المسع في الفاسدا ذن ما ثعبه ملكه وتثمت أحكام الملك كلها الافي مسائل لا يحل له أكاه ولا ليسه ولاوطؤه الوجارية ولوومائها ضمن عقرها ولاشفعة تجاره لوكان عقارا اله وقيد نقلناه في كتاب الشفعة (ثمقال) الخامسة لايجوزان يتزوجها البائع من الشـترى كماذ كرناه في الشرحُاهِ وَذَنْ مَلْنَاهُ فِي كَتَابِ النَّكَاحُ وَالشَّفَّةُ وَاتَّحْظُرُ (ثُمَّقَالَ)اذَا اختلف المسابع آن في الصحة والمطلان فالقول الدعى المطلان كافي الهزازية وفي الصمة والفسادالةول احى السحة كذافي الخانية والظهيرية الافي مسئلة في اقالة فتح القدد مراوادعي المشترى انه ماع المسعمن السائع بأقدل من الثمن قبل النقد وآدعى البأثم الاقالة فالقول للشترى معانه يدعى فساد العقدولو كان على القلب تحالفا أه وقدنقلناه في كتاب الدعوى (تمقال) واذاسمي شيئا وأشارالي خــلاف جنســه كاا ذاسميى باقوتا وأشارالى زحاج فالسيع باطــل لـكونهسيع المعدوم واختلفوا فمااذاسي هرو باوأشارالي مروى قبل باطل فلاعلك بالقبض وقيل فاسدكذافي الخانية كلءقدأع يدوجد دفان الثاني باطل فالصلح بعدالصله ماطل كافي عامم الفصولين اله وقد نقلنا ، في كتاب الصلم (ثم قال) والنكاح بعد النسكاح كذلك كذا في القنية اله وقد نقاناه في كتاب النسكاح (ممال) وانحوالة بعدا كوالة باطلة كإنى التلقيم اه وقد نقلناه في كتاب الحوالة (ثم قال) الافي مسائل الاولى الشراء بعد الشراء صحيم أطلة م في حامع الفصولين وقيده فى القنمة بأن بكون الثاني أكبتر ثمنامن الأول أوأق ل أرجينس آخر والأفلا الشانية الكفالة بعدالكفالة صعجة لزيادة التوثق بخلاف الحوالة فانها نقل فلا يجتمعًانكافي التلقيم اله وقد نقلنا أفي الكفالة والحوالة (ثمقال) وأما الاحارة بعد الاحارة من المستأجر الاول فالشاذة فسخ للاولى كافي المزازية أه وقد نقلناً فَي كَتَابِ الْاجِارَةُ (ثُمُقَالَ) الْتَعَلِينَةُ تُسَلِّيمُ الْافِي مسائلُ الْأُولَى قَبْضَ المشترى المبيع قبل النقد بلااذن المائع ثم خلى بينه وبين الباثع لا يكون رداله

الثانمة فيالسع الفاسدعلى ماصحعه العمادى وصحع قاضيحان انها تسليم الثالثة فيالمية الفياسدة اتفياقا الرادمة في المهة المجيائزة في رواية اله وقد نقلناه في كتاب المبة (ممقال) خيسارالشرط يثبت في همانية البيع والاجارة والقسمة والصلح عن مال والكتابة والرهن الراهن والخلع لما والاعتماق على مال القن لاللسيد والزوج هكذا فى فصول العمادى معز بلالها لاستروشني نقلاعن بعضهم وتبعهما فيجامع الفصولين وزدتعليهما فيالشرحسعة أخرى فصارت جسة عشرالكفالة وآنحوالة كأفيالهزازية وآلامراءعن الدمن كمافي أصول فخرالاسلام من بحث الهزل وتسلم الشفعة بعدالطلبين كماذ كره أيضامنه والوقف على قول أبي بوسف والمزارعة والمعاملة انحساقالهما بالاحارة ولايدخل انخيار في سبعة النيكاح والطلاق الااتخلع لهاوالهمن والنذر والاقرارالاالا قرار بعقد بقيله والصرف والسلم يشترط التقابض قبل الافتراق في الصرف فان تف ارقاقه له بطل العقدالا فها اذااستهلك رجل مدل المرف قمل القمض واختارا اشترى اتماع الجاني وتفرق الماقدان قبل قبض القعة من ابتلف فإن الصرف لا مفسد عند هما خلافا لمجدكما فى الجمع البدع لا يبطل مالشرط في النهن وثلاثين موضعا شرط رهن وكفيل واحالة معلومتن واشها دوخهار ونقيديمن الى ثلاثة أمام وتأجسل الفن الي معلوم ومراءة من العيوب وقطع المالمالميعة وتركهاعلى الغلل بعد دادرا كهاعلى المفتى مه ووصف مرغوب فيه وعدم تسليم المسع حتى يتسلم المر ورده بعيب وجدوكون الطريق لغيرالمشترى وعدم نووج المستع عن ملكه في غيرالادمى واطعام الشترى المسع الااذاعين مايطع الادمى وحل المحارية وكونها مغنية وكونها حاوبا وكون الفرس مملاحاً وكون انجار بة ماولدت وايفاءا الهن في بلد آخر وانحمل الى منزل المشترى فهمأله حل بالفمارسمة وخرزالنعل وخرزا كخف وجدل رقعة على الثوب وخياطتها وكونالثوب سنداسيا وكونالسويق ملتوتاءن سمنوكون الصابون متخذامن كذاحرة من الزيت وبيع العبد الااذاقال من فدلان وجعلها سعة والشترى ذمّى مخلاف اشتراط ان مع الها المسلم معيداو مرضى المجسران اذًا عينه م في يم الدارالكل من الخانسة الجودة في الاموال الربوية هدرالافي أربع مسائل في مال المريض تعتمر من الثلث وفي مال المتم وفي الوقف وفي القلب الرهن إذا انكسرونقصت قهتمه فللراهن تضمين المرتهن قهته ذهماوته كون رهنا

كإذكره الزياعى فيالرهناه وقدنقلنا هذه الاربعة فيأنوابها بالبالوصة لوقف و باب الرهن (ثم قال) ماجازا يرادا لعــقدعايِه بانفراد. صمحاســتننا ۋ. لوصية بالخدمة يصم افرادهادون استثنائها اه وقد نقلناه في كَاْب الوصـــة (ثمقال) - مناشترى من لميره وقت العقدوقيله ووقت القيض فله الخياراذارآه كأ اذا خدله البائع الى بيت المشترى فلامرده اذارآه الااذا أعاده الى البائع بيع الفضول موقوف الافي ثلاث فسأطل اذا شرط الخمسارة... وللسالك وهي في التلقيم وفيمااذابا علنفسه وهي في البدائم وفيمااذابا عءرضامن غاصب عرض آخر للمالك به وهمى في فتح القدرير اله وقد نقلناه في كتأب الغصب (ثم قال) بيسع البراآت التي يكتبم الديوان على العماللا تصم فأورد أن أثمة بضاري جوزو يم حظوظ الائمة ففرق بينهما بأن مال الوقف قأثم ولا كذلك هذا كذافي القنية وقد نقلناه في كتاب الوقف (ثم قال) بيرع المعدوم بإطل الافهما يستجره الانسان من المقال اذا حاسمه على أثمانها بعد استهلا كها فأنه حائز استحسانا كذا فالقنية منهاع أواشترى أوأجوملك الاقالة الافي مسائل اشترى الوسي من مديون الميت دارا بعشرين وقيمتها خسون لم تصم الاقالة اه وقد نقلناه في كتاب الوصية (مُقال) اشترى أدادون غلاما بألف وقيته ثلاثة آلاف لم تصع ولا علكان ديعيب وعملكانه بضارشرط أورؤية اه وقدنقلناه في كتاب الوصية وفي كتاب الاذن (مُقال) والمتولى على الوقف لوأج الوقف ثم أقال ولامصله قلم قدره لي الوقف اله وقد دنقلنا ، في كتاب الوقف وفي كتاب الأحارة (مُمَقَال) والوكيل بالشراءلاتهم اقالته بخلافه بالبيع تصمو يضمن والوكيل بالسلم على خلافه اه وقد نفلناه في كتاب الوكالة (تمقال) تصم اقالة الوارث والوصى دون الموصى له والوارث الردماليب دون الموصى له اه وقد نقلناه في كاب الوصية (ممال) لاتصم الاحازة بعدهلاك العن الافي الاقطة وفي احازة الغرماء سيع المآذون المدون ومدهلاك المنهن ه وقد نقلناه في كاب المقطة وفي كاب الاذن (ثم قال) الموقوف ببطل بموت الموقوف على احازته ولايقوم الوارث مقيامه الأفي القسمة كإفي قسمية الولوانجية اه وقدنقلناه في كتاب القسمة (ثمقال) لا يحوز تفريق الصفقة على الما أع الافي الشفعة ولهما صورتان في شفعة الولوانجية أه وقد نقلناه في كتاب المشقعة (ثمقال) الموقوفعليهالعقداذا أحازه نقذولارجوع الانى مسـثلة

في قسمة الولوامجيسة اذا أجازالغرم قسعسة الوارث فان له الرجوع 🖪 وقسد نقلنا. فى القسمة (ثمقال) الحةوق المجرَّدة لا يجوزًا لاعتماض عنها كحقَّ الشفعة فلوصالح عنسه بمال بطلت ورجيع به اه وقــد نقلنا ، في كتاب الشفعة (ثم قال) ولوصالح الهزيرة بمبال لتختاره بطل ولاشئ لهمااه وقدنقلناه فى كتاب الطلاق (ثم قال) ولوصائح احدى زوجته عمال لتنرك نوبتها لميلزم ولاشئ لمماهكذا ذكر الاعتماض عن الوظائف الاوقاف اه وقدد نقلنها . في كتاب الوقف (ثم قال) وخرج عنهاحق القصاص وملك النيكاح وحق الرق فانديحوز الاعتباض عنهيا كإذ كروالز باهي في الشيفية اله وقيد نقلنا هيذ والشلافة في أبوابها (ثم قال) والكفيل بالنفس اذاصالح المكنول لدعمال لميصح ولميجب وفى بعلانهاروايتان وقد نقلناه في كتاب الكفالة (ثمقال) وقي بينع حق المرور في الطريق روايتان وكذابيه عالشرب والمعتمد لاالاتبعاأه وقدنقلناه في كاب الشرب (ثم قال) العقدالفاسدادا تعلق مدحق عبدلزم وارتفع الفساد الافى مسائل أجرفاسدا فأحرا استأجرهميها فللاول نقضه اوالمشترى من أتكره لوماع مصيعا فللمكره نقضه والمشترى فاسدآ اذا أجر المبائع نفضه وكذا اذاز وجاه وقد نقلناه فى كتاب الاجارة وفى كتاب النكاح وَفَى كتاب الاكراء (تَمْقَال) الغشرام الافى شلتن احداهها فيالولوانجية اشترىالاسيرالمسلمين دارا تحرب ودفع الثن دراهمزيوفا أوعروضا مغشوشة حازان كان حراوان كان ألاسيرعمدا لمتحز آلثانمة محوزا عطاءالزيوف والناقص في الحيامات اه وقد نقلناه في الحظر (ثم قال) للمائم حنس المسع للفن اتحسال الافي مسسائل في المزازية لواشه ترى العيد نفسه من ه اه وقد نقلناه فى المتق (ثم قال) ولوأمرد جل عبدا بأن يشترى نفسه من مولاه فاشترى للأثمر ولوماعه داراهوسا كنها اذاقيض المشترى المبيع بلااذن البائع قبل نقددالفن ثم تصرف فللبائع نقض تصرفه الافي التديير والاعتاق والاستملاد وله الطال الكتامة كإفي المزازمة اه وقدن تقلماه في العتق (ثم قال) شراءالام لابنهاالصغيرمالامحتاج المه غيرنا فذعليه الااذا اشترت من أبيه أومنه ومن أجنى كافي الولواتجية أقالة الآفالة صحيحة الأفي السلملوكان المسلم فيه دينا سقط والساقط لا يعود كاذ كره الزيلي في باب القعالف السستامن بسع مديره

ومكاتبه دونأم ولده اه وقدنقلنا في العتق (ثمقال) ومنهاع مال الغــاثــ بطل يبعه الاالاب المحتاج للنفقة كذافي نفقات المزازية إه وقد نقلنا ه في كتاب الطلاق (ثمقال) المقبوض على سوم الشراء منه ون منديبان المن وعلى وجه النظرليس بمضمون مطلقا كإبيناه في شرح الكنز الميلة في عدم رجوع المشترى على ما أمه ما الفر عندا سقعاق المسع أن يقرالمشترى انه باعه من الباثع قبل ذلك فلورجع عليه لرجع عليه كذافي البزازية خيارالشرط في البيعد اخل على المكم لاعملى السم فلا بمطله الافي سم الفضولي اذا اشترما للسااع فانه يبطله كافي فروق كرابيسي فيدءوي البزازية المرافق عنسد الامام الشاني المنافع والمسسل والحقوق والطريق وفي ظهاهرار وابة المرافق هي الحقوق اه السعرلاسطل عوت البائم الافي الاستصناع فيبطل عوت الصانع اذا اختلفا في أصل التأجيل فالقول لنافيه الافي السلم وان اختلفافي مقداره فلاتصالف الافي السلم رأس المال معدالاقالة كهوقمالهافلا صوزالتصرف فيه بعدها كقيلها الاق مسئلتين لاتحالف ذااختلفافسه بعدها يخلاف ماقهلها ولايشترما قيضه بعدهاقهل الافتراق يخلافه قبلها بدل الصرف كرأس المبال فلامدمن القيض قبل الافتراق فيهما ولاصور التصرف فهما قبل القدض الافي مسألة لايدمن قبضه قبل الافتراق بعدالاقالة كقبلها يخلاف رأس المال والكل في الشرح يشترط قيام المسع عند الاختلاف للخسالفالااذا استهلكه في يداليا تع غسرا لمشترى كإنى الهداية اله وقدنفلنا. فی کتاب الدعوی (ثمقال) الرباح ام الافی اسائل بین مسلم وحربی ثمة وبین مسلمنأسلىائمة ولمُصَرِّحا الرِّمْ اله وقد نقلناه في كتاب انجهاد (ثمقال) وبين الولى وعسده اله وقد نقلنا في كتاب المأذون (مُقال) وبين المتفاوضين وشريكي العنان كإفي الضاح الكرماني أه وقد نقلناه في كتاب الشركة والله سِمَانُهُ وَتَعْمَالُهُ أَعْلَمُ اهُ ﴿ يُقُولُ جَامِعُهُ ﴾ وهذه هي المسائل المجموعة المُحقة بَكِتَابِ البِيوعِ (قَالَ الرَّافُ فِي الْقَاعِدُ وَالأُولِي لا تُوابِ الأيالنية مَانْصه) وأما لمعاملات فأنواع فالسم لايتوقف علم اوكذا الاقالة والاحارة ليكن قالوا انعقيد عضارع لم مدر سوف والسن توقف على النه فان فوى مه الاصاب العالكان بيعاوالالاجنلاف صيغة المساضى فان البيسع لايتوقف عسلى النية وأماا لمضارع لتجعف الاستقبال فهوكالامرلا يصع البيعده ولابالندة وقدأ وضعناه فيشرح

الكنز وقالوالا يصمع الهزل لعدم الرضائعكمه معه اهوقد نقلنا يعضه فيكتاب الاحارة (وقال في القياعدة الشياللة المقين لامزول بالشك في بحث الاصل بقاء ما كان على ما كان مانعه) اختلف المتبأيب أن في الطوع فالقول ان يدعيه لانه الاصل وانسرهنافسنة مذعى الاكراه أولى وعلمه الفتوى كإفي البزازية ولوادعى المشترى ان الخميمهم ميتة أوذبيعة الجوسي وأنكر المائع لمأره الاك ومقتضى قولهم القول لمدعى السطلان لكونه منكرا أصل البياع أن يقبل قول المشترى وماعتباران الشاة فيحال حياتها عرمة فالمشترى مغسك بأصل الضريم الى أن يضفى زواله اله وقدنقلناه في كتاب الدعوى أيضا (وقال في قاعدة الأصل العدم مانصه) ومنهالواختلفاني قيض المسم والعن المؤجرة فالقول اكره وهي في احارة التهذيب أه وقدنقلنا ، في كتاب الاحارة وكتاب الدعوى (ثمقال) ومنه الواخة الهافي قدم العمد وأنكره الماثع فالقول له واختلف في تعليله قمل لأن الاصل عدمه وقبل لانالاصل لزوم المقد ومنهالواختلفاني اشتراط انخيارفقيل القول لمن نفأه جملا بأن الاصل عدمه وقبل لمن ادعاه لانه يذكر لزوم العقد وقد -- ينا القولين في الشرح والمعقد الاولاه وقد نقلناه في كتاب المدعوى (مقال) ومنه الواحتلفا فرؤية المسع فالقول الشترى لان الاصل عدمها ولواختلفاني تغير البسع بعد رؤيته فللبائع لان الاصل عدم التغير (تنبيم) ليس الاصل العدم مطلقا المونى الصفات العارضة وأمانى الصفات الاصلية فالاصل الوجودو يفرع لى ذلك لواشتراه على اله خداز أوكاتب فانكر وجود ذلك الوصف مه فالقول له لان الاصل عدمهما لكونهمامن الصفات العارضة ولواشتراهاعلى انها كركر وأنكرة سام المكارة وادعاه البائم فالقول للمائم علان الاصل وجودها لمكونها صفة أصلية كـذا في فقم القدىرمن خيارا لشرط آه وقد نقاناً بعضه في كتاب الدموى (وقال في قاعدة الاصل اضافة الحادث الى أقرب أوقاته ما أصه) وعما فرجعليه لواشترىء دائم ظهرانه كان مريضا ومان عند المشترى فانه لأمرجم بالتمن لان المرض يتزأيد فيعصل الموت بالزائد فلايضاف الى السابق لمكن يرجع التيسيرمانصه) وبسع الموصوف في الذمة كالسلم حوزعلي خلاف القياس دفعا كمآجة المفاليس وآلا كتفاء برؤية ظاهرالصبرة والاغوذج ومشروعية خيسا

الشرط لانروى دفعياللندم وحمارتقدالفن دفعياللمباطلة ومن هذا القسل بع الامانة المسمى ببيع الوفاء جوزه مشايخ بلخ و بخارى توسعة وسانه في شرح المكتزمن باب خيارااشرط ومن ذلك أفتى المتأخرون مالرد يخمار الغس الفاحش بامطاقا أواذا كان فيهغر ررجة على المشترى ومنه الرديخ بأرالميب والتعالف والاقالة وانحوالة والرهن والضمان والابراء والقرض اه (ثمقال) ومنسه حوازالتكاحمن غدمرنظراليان قال فلميكن فيه خيار رؤية بخلاف البدع يهمم يَا إِلا وْ يَهْ وَلِهِ الْحُمَارِلُودِ مِهِ المُشْقَةُ وَمِنْ ثُمَّ وَمَا انْ الْأَمِرَا حَابِ فِي النَّكام يَضُلافَ وفدنقلنا بقيته في كتاب الذكاح (وقال في القاعدة الرابعة من آتخامسة اكحاجمة تنزل منزلة الضرورة)الى ان قال ومن ذلك جوازالسم عملى خدلاف القماس الكونه يسع المعدوم دفعا تحاجة المفاليس ومنها جواز الاستصناع الخاجة ودخول الحمام مع جهالة مكانه فيراوما يستعله من ماثها وشربة الدقاء « وقد نقلنا ذلك في الأجارة أيضا (مُهَال) ومنها الافتاء بصعة بسع الوفاء - ين كثرالدين علىأهسل يخارى وهكذا عصروق دسموه يسع الامانة أوالشافعيسة يسعونه أرهن المساد وكذاسها مه في الملتقط وقدد كرناه في شرح الكنزمن بخسارالشرط وفيالقنية والبغية بحوزللم تباج الاستقراض بالرجحاه وقد نَقَلْنَاهُ فِي كَابِ المداينات (وقالُ فِي الْقاعدة السارسة العادة محكمة مانصه) ومنه م فيه من الاموال الربوية يعتبر فيه العرف في كونه كماما أو وزنما وأما المصوص على كاله أو وزنه فلااعتمار بالمرف فيه عندأ بي حنيفة وعد خلافا لامى يوسف وقواه في فتح القد مرمن ماب الرياولا خصوصية للريا والما العرف غير متر في المنصوص عليه اه (تم قال المجث الثاني) الما تعتبر العادة اذا اطردت أوغلبت ولذا قالوالوباع بدراهم أوبدنا نيروكانا في بلد اختلفت فسه النقودمم الاختلاف في المالية والرواج انصرف المدع الى الأعلب قال في المداية لأنه هوالمتعارف فينصرف المطلق البه ومنهالوباع التاجرفي السوق شيئا بفن ولم بصرحا بحملول ولاتأجيل وكان المتعارف فهما ينتهمان الماثمع بأخذكل جعة قمدرا معلوما انصرف الممه ملاسان قالوا لان المعروف كالمشروط ولكن اذاماعمه المشترى توليمة ولميسن التقسيط للشترى هل يكون للشترى انخمار فنهممن أندته والجهورعلى افه بدمه مرابحة بلاتدين لكونه حالا بالعقدذ كره الزيلعي في التواية

(وقال في المحد الشالث العادة المطردة هل تنزل منزلة الشرط مانصه) وهذا سئلتهان لمأرهما الاتنالاانه تكريخرههماعلىان المعروف كالمشروط وفي البزازية المشروط عسرفا كالمشروط شرطا منهبالوجة عادة المقسترض مردأزيد عماا فترض همر يعرم اقراضه تنز والاعمادته منزلة الشرط اه وقد نقلناه في كِتَابِ للداينات (مُعَال) وفيه أيضا أي في المتقط ان دخول الردعة والاكاف فيسع المسارمين على العرف اه (وقال في المجث الرابيع مانصه)قال في المزازية من الدُّعوىمعز باالى الامشى اذاكانت النقود في الملَّد عَمَلُفة أحدها أروبَم لاتصم الدعوى مالميتمين وكذالوأقر بعشرة دنان يرحر وفى البلدنقود مختلفة حر لايصح ملامان يخلاف السع فانه سنصرف الى الاروج وقدأ وسعنا الكلام على ذلك فيشرح البكنزمن أول السعاه وقيد نقلناتميام هيذ مالعبارة فيالاقرار فراجعه وقال في المجدث الراسع العرف الذي تحمل عليه الالفاظ الما هوالقبارن والسابق دون المتأخر مانصه) يبتنسه بيرهل المعتبر في بناء الاحكام العرف العلم أومطلق المرف ولوكان خاصا المسذهب الاول الى انقال ويتفرع على ذلك لو استقرص ألف واستأح المقرض محفظ مرآة أوملعقة كلشهر بمشرة وقعتم الاتزيد على الاحوففها اللائة أقوال حعة الاحارة بلاكراهة اعتمار العرف خواص بخارى والمحمة معالمكراهة لملاختمالف والفسادلان حمة الاحارة بالتعارف العمام ولم توجد وَقَدَّا فَتَى الا كاير بِفسادها اه وقد فقلنــا مَنَى كَتَابِ الْمَدَايِنَاتِ (ثُمَّقَالُ) وفيهاأى في البزازية من البيدع الفاسد في المكلام على بيدع الوفا في القول السادس من أنه صيم فالواتح اجهة التساس له فرارامن الرباف الحاحة اعتسادوا الدين والاجارة وهى لاثميم فى الكرم و بخسارى اعتادوا الاجارة الطُّو يلة ولا تَعَكَّن في الأشْجَارِ طروآالي سعهاوفا وماضاق على النباس أمرالاا تسع حكمه اه وقد اه فى الإجارة (ثمقال) وقداعت مرواءرف القاهرة في مسائل منهاما في فتم القدمرمن دخول السلم فى البيت المبيع بالق طيقات لأينتفع بها الابه أه (وقال في القاعدة الم ب الحرام الحلال) "تقمة يدخل في هذه القماعدة مااذا جم من حملال ومرام في عقد أونية ويدخل ذلك في أواب الى ان قال ومنها البيع فاذا جع فيه بين خلال وحوام صفقة واحددة فانكان الحرام ليسبح الكامجمع بين الذكيسة

إلمتة وانحروا لعسدفانه سرى المطلان الى انحلال لقوة مطلان انحرام وكذااذا وعربين خل وخرفان كان الحرام ضعيفا كالتن يكون مالافي الجملة كمااذا جمع بين المدمر والقن أوبين القن وألمكاتب أوأم الولد أوعمد غيره فانه لا سيرم فيالبيوع ومنها الاجارة وهيكالسعلاشترا كهماني انهسما يبطلان بالشرط الفُـأُسُدَاعُ وَقَدَنَقَلْنَا بَقِيتُهُ فِي كَالَّالِحَارَةُ (ثَمْقَالُ) وَمُمْالُوشُرِطُ الْوَافْف اللالوح وقفه أكثرمن سنة فزاد الناظرعام اوظاهركالامهم الفسادفي جيع المدة لاقيمازاد على المشروط لانها كالبيبع لايقيل تفريق الصففة الخزوقد نقلنكا الاحارة (وقال في القاعدة الرابعة التابع تابع مانصه) ومن فروعها فِي النَّواسِعِ مالايغة فرفي غيرهــامانصــه) وم ا (نمقال) ومنــهشراءكربرعيناوأمرااشــنرىالـ لابقيضه فقال الوكمل قدأ سقطت انخيسا يأعنى خ اه (مُقال القاعدة العاشرة الخراج مالضمان) هو-هِر واه أحمد وأبودا ودوالترمذي والنسائي وابن ماجه وابن حيان من عبدافأقام عنده ماشاء الله أن يقيم ثموج لديه غيبالفساحمه الى النبي صسلى الله

تعالى عليه وسلم فرده عليه فقال الرجل بارسول الله قداستعمل غلامي فقال الخراج بالضعان فالأبوعبيدة الخراج في هذا الحديث غلة العبد يشتر يه الرجل ستعمله زماناتم يعثرمنه على عيب دلسه السائم فبرده و بأخذ جسع الهن وزيغلة جمعها لآنه كان فيضمانه ولوهلك هلك من ماله اه وفي الفيائق كلماخوج من شئ فهوخواجه فخراج الشعير ثمره وخراج الحيوان دره ونسله اهوذكر فحرالاسلام فيأصوله ان هذا الحديث من جوامع الكلملا بحوزة قله بالمعني وقال ماينا فيماب خمارالعسان الزيادة المنفصلة غيرالمتولدة من الاصدل لاتمنع الرد بكالكسبوالغالة وتسلم للشترى ولايضرحصولهاله مجانالانها لمتكرن جرأمن المبسع فسلمعلى المما والمسامليكها بالضمان ومسله يطيب الربح للمديث وهناسؤالان لمأرهما لاصابنا احدهمالوكان انخراج في مقابلة الضمان ليكانت ازواثد قبل القيض للماثع تمالعة دأوانفسخ ليكونه منضمانه ولاقاثل يه وأجبب بان اكخراج بعلل قبل آلفيض بالملك ويعده به وبالخمان مصاوا قتصر في الحد رث على التعلدل والضهان لانها أظهر عند الما تعروا قطع لطلمه واستمعادهان الخراج للشترى الشانى لوكانت العلة الضمان لزمآن تكون الزوائد للغاصب لان ضمانه أنسد من ضمان غسره وبهذا احتج لاي حنيفة في قوله ان الغماص لايضهن منافع الغصب وأجيب بأمه صلى آلله تعالى عامه وسلم قضى بذلك في ضمان الملك حمل خواجمه لن هوما اسكه اذا تلف تلف على ملكه وهوا أشترى والغساصب لايملك المغصوب وبأن اكخراج هوالمنسافع جعلهاان علمه الغمسان ولاخلاف ان الغاصب لاءلك المفصوب آل اذا أتلفها فاكخلف في ضمانها علمه فلايتناول مواضع اتخلاف ذكره الاسيوملي اه وقد نقلنا ذلك في كتاب الغضب يضًا (ثمقال) وفال أبو يوسف وعجد فع الذادفع الاصيل الدين الحالكفيل قبل الاداءعنه فربح السكويل فيه وكان ممايتعين أن الربح يطبيله واستدل المسافى فتم القدم بالحديث وقال الامام مرده على الاصيل في رواية ويتصدق به فىرواية كوقالوا فىالمبيع فاسدا اذا فسخفانه يطيب البائعمار بح لاللشترى اه وقد نقلنا بقية ذلك في الغمب فراجعه ونقلنا بعضه في الكفالة أبضا (وقال) فى القاعدة الثانسة عشرلا بنسب الى ساكت قول فلورأى أحنسا ببسع ماله يُسكت ولم ينه لم يكن وكملا يسكونه اه وقد نقلنا ذلك في الوكالة أيضا (ثم قال)

ولورأى المالك رجلاييه ع متاعه وهوحاضرسا كتلايكون رضاعند ناخلافا لابن أبي اليله (ثم قال) ونرج عن هذه القاعدة مسائل الى ان قال الحسادية عشرسكوت أحدالمتبا يعين فيبيع ألتلجئة حمن قال لهصاحبه قديدالي أن أجعله بيما صحيحاً اه أي نيكون سكوته رضاً (ثم قال) الثالثة عشر سكوت المشترى مانخمارحين رأى العسديد عدره يشتري مسقط تخباره الرادمة عشرسكوت الباثع الذى له حق حاس المبيدم حين رأى الشترى قدص المديم اذن يقيضه معه ها كأن البيء عارفاسدا ١٩ (ثمقال) الثانية والعشرون السكوت قبل البيدع عندالاخيار برضاها لعمسان كان الخبرعد لالالوفاسقا عنده وعندهما هورضا ولوفاسقا (ثمقال) وزدت ثلاثاا لي أن قال الثالثة ما عجارية وعلما حلى وقرطان ولم يشترط ذلك المشترى لمكن تسلما لمشترى انجارية وذهب بها والبائع سأكت كان سكوته عنزلة التسليم فكان الحلى لما كذافي الفاهم بية اهير (وقال في الفن الثالث في أحكام الناسي مانصه) * وقالوا اذا باع الاب اوالومي ثم ادَّعي أنه وقع بغين فا -ش وقال لمأعلم يقيدل وقالوافى بإب الاستحقاق ولايضرالتناقض في انحرية والنسب وقد نقلنا بقيته في كاب القضاء (م قال) وقالوا في باب حيار الرؤية لوأشترى ماكان رآه والإيتغير فلاخيا وله الااذاكان لايه لم الدمرثيه لعدم الرضا كذا في المداية (هم قال) , لو باع ملك أبيه ولم يعلم عوده ثم علم حاز وكذالو باع المجد مال ابنه ولم يعلم عورته نفذ على الصد غيراه (مُمقال) ولوباعه على المآبق فبان راجعاً ينسغي أن ينفذ اه وقد نقانا بعض ذلك في كتاب النكاح (ممقال في أحكام الصيبان مانصه) ولوكان مأذونا فباع فوجد المشترى به عيبالا يحلفه حتى يدرك كافى العمدة اه وقد نقلنا هافى كات الاذن وانجروفي كتأب الدعوى (وقال في أحكام الاعمى مانصه) ولم أرحه كم ذهبه وصيده وحضانته ورؤيته لما اشتراه بالوصفاه وقدنقانا بقبته في كناب الذبائح (وقال في أحكام النقد وما يتعبن فيه ومالا يتعين مانصه)لا تتعين في المعاوضات وفي تعينها في العقد الفاسدر وابتان ورج بهضهم تفصملا بأن ما فسدهن أصله تتهمن فسه لافهما انتقض بعد محته والعَيْمِ تعينه في الصرف بعد فساده و يعد هلاك المبيع اه وقد نقانا بعضه فى كَتَابُ الدَّا يِسَاتَ (ثُمُقَال) وَكَتَبِنَا فَى بِيوعِ الشرَّحُ جُرِيَانِ الدَرَاهِ ـ مُ مِجرى

الدنانهر في عمانية وفي وكالة البناية اعلم ان عدم تعين الدراهم والدنانير في حق الاستققاق لاغ يرفانه ما يتعينان جنسا وقدرا ووصفا بالاتفاق اه (وقال في بحث ما يقبل الاستقاط من المحقوق مانصه) كرجة ل أوصى لرجة ل بسكني داره فيات الموصى وماع الوارث الدار ورضى مه الموصى له حاز المسع و بطل سكاه اه (وقال في بحث ما يَقَدَّلُ الاسقاط من الحقوق ما نصه) وقد بني منها حقوق منها خيــار الشرط قالوا يسقطعه ومنها حيارال أو مدقالوالوأ بطله قيل الرؤمة بالقول لمسطل وبالفعل يبطل وبعدها يبطل بهسما ومنها خيارالعبب يبطل بهاه (ثمقال) وفى بضاح الكرماني من السلم لوقال رب السلم أسقطت حقى في التسليم أي تسليم المسلم فيه في ذلك المكان أو البلدلم يسقط اه (وقال في بحث الساقط لا يمود ما نميه) ومنه عدم صهة الافالة للاقالة في السلم لانه دين سيقط فلا يعوداه (نم قال) وعلى هـ ذااختلف المشايخ في بعض مسائل في الخسارات من السوع فنهم من قال سود انخيارنظرا الىأنهمانع زال فعدل المقتضى ومنهممن قال لا يعود وقد ذكرناه فى الشرح اه (ثمقال) وبيان الدراهم الزيوف كاتجياد في مسائل ذكرتها في الشرح من البيوع أه (وقال في أحكام الذمي مانصه) ولا يتعرض له-م لوتنا كحوافاسدا أوتسايعوا كذاك ثماسلوا اه وقد نقلناه في كاب النكاح (وقال في أحكام الهارم مانصه) ومن الامحوز النفريق بين صغير ومحرم بلمه أوهبة الافي عشرمسائل ذكرناها في شرح المكنزفان فرق صفح السيم اه (مُ قَالَ) واختص الاب والجد بأحكام اله أن قال ومنه اتولى طرفي المقد فأوباع الاب ماله منابنه أواشترى وليس فيه غين فاحش انعقد بكالرم واحداه (وقال في أحكام غيبوبةاكمشفةمانصه) ويترتبعليهاوجوبالغسلالىأن قال ويطلان خيار الشرطلن له وسقوط الرديعيب اذافه له المشترى بعد الاطلاع عليه مطلقا وقسله اذا كانت بكرا أوافتضهااه (ثمقال) فوائدا لى أن قال الشَّاليُّه الوطء في الدير كالوطء في القبل الى أن قال و منهى أن يسقط به خيارا لشرط والعيب لقولهم بسقوطه بالتقبيل والمس بشهوة فهذا أولى الدلالة على الرضااه (وقال في أحكام العقودمانصه هي أقسام لازم من انجانبين الميدع والصرف والسلم والتولية والمراجعة والوضيعة اه (ثمقال تقسيم في العقود) آلبيم نا فذوموقوف ولازم وغيرلازم وفاسدوباطل وضبط الموقوف فياكنلاصة في خسة عشر وزدت عليها

هُمَانية اه (تُمَقَالَ تَكَمَيلُ) الباطلُ والفاسد عندنا في العبادات مترادفان الح أن قال وأماني المسع فتمايذان فعاطله مالا يكون مشروعاً بأصله و وصفه وفاسده ما كانمشروعاً بأصله دون وصفه وحكم الاول انه لا قلك ما لقبض وحكم الثاني أنه يملك مداه (وقال في أحكام الفسوخ مأنصه) وحقيقته حـــل ارتباط المقداذا أفمقد البيع كم يتطرق اليه الفح الآبأحد أشياه خيارا لشرط وخيار عدم النقدالي ثلاثة أنام وحيارالرؤية وخيآرا لعيب وخياوالا سقعقاق وخيارالغسن وحسار الكمية وخياركشف انحال وخيبارفوت الوصف المرغوب فييه وخيبارهلاك ومض المدع قدل القمض وبالافالة والفعالف وهلالثه المديم قدل القيض وخميار التغريزالفعلي كالتصرية على احدى الروايتين وخيارا تخيانة في المرابحية والتولية وظهورالمسع مستأجرا أومرهونا فهذه ثمانية عشرشيثا وكلها ساشرها العباقد الاالتحالف فآنه لاينفسغ بدواغ ايف حدالقاضي وكالها تحتاج الى الفسخ ولاينفسخ فيهابنفسها، وقدنقلناً بعضه في كتاب الاجارة وكتاب الرَّهُن (ثُمَّقَال) خاتمة جَودماهــدا النـكاح فعظه اذاساعده صاحبه عليه اه وقـدُنقاناه في القضاء (مُمَال) القسيم هـ لَ مِرْفَع المقدمن أصله أوفيما يستقبل قال شيم الاسلام انه مجعل العقد كان لم يكن في المستقبل لا فيمامضي وفائد تهمذ كورة في شرح المداية وَذَكَرُهُ الزَّيَاهِي فَي حَبَّارِالْعَيْبِ اهُ ۚ (وَقَالَ فِي أَحْكَامِ الْكِتَّابِةِ مَانُصُهُ } يَضِمُ البيع بهافال في الهداية والكتّابة كالحُطاب وكذا الارْسال-ثي اعتريجاْس بلوغ التكتاب وأدا الرسالة اه وفي فتح القدير وصورة الكناب أن يكتب أمابعـ د فقدبعت عبددى منك بكذا فلمآ بآلغه وفهمما فييه فال قبلت في المجلس وما فى المسنوط من تصويره بقوله بعني بكذا فقسال بعتسة يتم فايس مراده الاالفرق بسين المدع والنكاح في شرط الشهودًا ﴿ وقد نقلنا ذلك في النَّكَاحِ (ثَمْ قَالَ) وقيل مل مفرق بينا تحياضر والغاثب فيعني من الحياضر استهام ومن الغاثب امجياب ﴿ وَقَالَ فِي أَحَكَامُ الأَشَارَةُ مَا نَصُهُ ﴾ الْأَشَارَةُ مِنْ الأَخْرِسُ مَ مَرَةً وَقَائُمُ لَهُ مَقَام العيارة في كل شيء من بيع واجارة اله (ثم قال) به قاعدة فهما إذا اجتمعت الاشارة والسارة ، وأحما بنا يقولون إذا اجمعت الاشارة والسعمة فقال في الهدامة من ال المهرالاصل ان المعياذا كان من جنس المشاراليه يتعلق العقد مالمشاراليه لأن لمسمى موجود في المسارد اتا والوصف يتبعه وان كان من خلاف جنسه يتعلق

بالمهمى لان المعيمة للشار المهوليس بتسايه والتسمية أبلغ في التعريف من مث أنها تعرف ألماهمة والاشارة تعرف الذات الاثرى أن من اشترى فصاعلى انه باقوت فاذاه وز حاج لاسعقد العقد لاختلاف انجنس ولواشترى على أنه ماقوت أجرفاذا هو أخضرا تعقدا لعقدلا تعادا تحنس اه قال الشارحون انهذا الاصلمتفق عليه في الميدم والنكاح والاحارة وسائر العقود الكن الوحندفة رجه المه سبحانه وتعالى جعل الخل والخرجنسا والحروالعبدجنسا واحدا فتعلق بالمشار المه فوحب مهرا الل فيما اذا تزوجها على هذا الدن من الخلوا شارالي خرأوعلى هـــــذا الحدد وأشاراليحو ولوسمي حواما وأشارا لي حلال فلهاا تحلال في الاصبر اله وقد نقلناه في كتاب النكاح أيضا (نمقال) ولوسمي في البيع شيئا وأشار الى خلافه فان كان من خلاف جنسه بطل البيع كااذا عي ياقوتا وأشارا في زجاج لكونه بيع المعدوم ولوسمي ثويا مرويا وأشاراتي مروئ اختلفوا في بطلانه أوفساده هكذافي اتخيانية في البيم الماطلة كرالاختلاف في الثوب دون الغص ونظير الفص الذكر والانق من مني آدم حنسان مخلافهمامن المحموان حنس واحد فله الخياراذا كان الجنس مقداوالفائت الوصفاه (وقال في بعث القول في المك) فالفى فتح القدىرا لملك قدرة يثدتها الشارع ابتداء على التصرف فخرج نحو الوكيل ويندغى أن يقال الااسانع كالمحدور علمه فانه مالك ولاقدر وله على التصرف والمه مرالمنقول بملوك للشتري ولاقدرة له على يدمه قبل قمضه اه (ثم قال) وفيه مسأتَّلَ الأولى أسماحً التملك المعاوضات المسالمة أهم (ثم قال) الثانمة لأيدخل في ملك الانسان شي مغرب اختمار والاالارث ا تفاقا الى أن قال والمعب اذارد على المائع بدلكن ان كان قبل القبض انفسخ البيع مطاقا وان كان بعده فلابدمن الْقضاء أوالرضااه (مُهْوَالُ) كالمسماذ اهلاك في مدالما مع فان المن يدخل في ملك الشد ترى اله أى جبر اعليه (تم قال) الثالثة المدم علكه المسترى مالاعساب والقدول الااذا كان فده خدأرا اشرط فان كان المآثم لمعلكه المشترى أتفأقاوان كان الشتري فكذلك عندالامام خيلافالهمأ وفيالقه قبق الامر موقوف فانتم كانللشترى فنحكون الزوائدله منحيشه وان فسيخفهو للبائع والزوائدله اه (نم قال) الخامسة لايملك المؤجرالاجرة يهنفس العقد واغبآ علكها مالاستمفاء الى ان قال وعلى هذالاعلك المستأحر المنافع مالعقد لانها

تحدث شيئا فشيئاو بهذا فارقت البيع فان المبيع عين موجودة الخاه وقدنقلنا بقيته في كتاب الاجارة (ثم قال) السادسة اختلفوا في القرص هـل عليكه المتقرض بالقرض أوبالتصرف وفائدته مافي المزازية باع المقرض من المستقرمن الكرالمستقرض الذي في يدالمستقرض فيل الاستهلاك لاصور لانه صارم لكا للستغرض وعندالثاني محوزلانه لاعلكه المستقرض قسل الاستهلاك وسيع المستقرض يجوزاجاعاوفيه دليل على انه علك بنفس القيض وانكان عمالا يتعين كالنقدين يجوز بيع مافي الذممة وانكان قائماني يدالمستقرض ويجو زلاةرض التصرف في المكر المستقرض بعد القيض قبل الكرل بخلاف المدع أه فليتأمل في مناسبة التعايل الحكماء وقد نقلناه في كتاب المداينات (نم قال) ثم اعلم أن ملك الوارث بطريق الخلافة عن المت فهوقائم مقاممه كالدحي فيرد المسع بعيب وبردعليه ويصير مغرورا بانجمارية التي اشتراها الميت أي بغين فاحش أه شارح (مُهَال) و يصمح اثبات دين عليه اله وقد نقلناه في كَابِ الدعوى (ثم قال) ويتصرف وصي المت بالبيع في التركة مع وجوده اله أي الوارث لأن الوصى خليفة الميت أيضا كالوارث اله من الشرح وقيد نقلناه أيضافي كماب الوصية وكتاب الفرائض (ثمقال) وأماملك الموصى له فليس خدافة عنه بل وهقدتملك وبترا وفانعكست الاحكام المذكورة فيحقه كذاذكره الصدرالشهد فىشرحأدب القضباء للغصاف وذكرفي التلخيص ماذكرناه وزادعلمه انه يصع شراؤه ماباع الميت بأقل بماباع قبل نقد القن يخسلاف الوارث اه وقد نقلنا أيضافي كتاب الوصية (ثمقال) امحادية عشرفي استقرار الملك يستقر في البيدم الخالىء نَ الخيارُبالقبضُ آهُ (ثم قالَ) والمرادمن الاستقرارُ في المبيع الأثمنُ من انفساخه بالهسلاك اله (ثم قال) وجيع الديون بعدار ومها مستقرة الادين السلم لقبوله الفسخ بالانقطاع بخسلاف ثمن المبيع فانه لايقيسله بالانقطاع مجوآز الاعتباض، قد (ثم قال) الشانية عشرالملك المالله بين والمنفعة معيا وهو الغالب أوللم من فقط أوللنفعة فقط كالعبد الموصى عنفعته أبدا ورقبته للوارث الى ان قال وحاز بيـع الوارث الرقبسة من المومى له الى ان قال وأماييعه من غـىر الموصى له فلايجوز الابرصاه فان بسع برضاه لم ينتقل حقه الحالثين الإمالتراضي الخ وقد دنقانا بقيته في كاب الوصايا (وقال في بعث القول في الدين مانصه) وفوالديد الاولى ليس فى الشرعد من لا يكون الاحالا الارأس مال السلم وبدل الصرف والفرض والثن يعمدالاقالةودن المهت وماأخذته الشفيم العقاركم كتبناه فيشرح الكنزعند قوله وصع تأجيل كل دين الاالقرض ولس فمه دين لا مكون الامؤج لاالاالدمة والمسلم فيهاه وقد فقلناه في كتاب المداسات وفي المجنايات وفي الشفعة (ثمقال) وبيسع المدن لايجوز ولوماعه من المدمون أو وهمه حاز اه وقد نقلناه في المداينات (وقال في بحث القول في ثمن المثل مانصه) ومنها على قول مجمداذا اختلف ألتبايعان تحالفا وتفاسطا ولوكان المميع هالكافان البيع ينفسغ على قيمة الهسالك وهل تعتبر قيمته يوم التلف أوالقبض أوأ فالهما فاله في فتح القدس ومنهااذا وجبالرجوع بنقمان الميب عنبد تعذر رده كنف سرحع به فالقاضيخان وطر نقمعرفة النقصان ان يقوم صحيحا لاعسمه ويقوم ومه العب فانكان ذلك العب بنقص عشرالقمة كان حصة النقصان عشرالفن آه ولميذكراعتبارها يوماليع أويوم القبض وكدالميذكره الزيلى وابن الممام وينتغىاعتسارها يومالسيع ومنهبا المقبوض عبلى سوم الشراء مضهون بتسمية الثمن اذا كأن قيمـ الاعتبار القيمه وم القيض أو وم التلفاه (ثم قال) ومنها المقموض ده قد فاسد تعتبر قبمته يوم القمض لان به دخل في ضميانه وعند مجد ثعتبر قيمته موم التلف لان مه متقرر علمه ذكره الزيلعي في المسع الفاسد اله (ثم قال) ومنهاتوأخه ذمن المقال الارز والعدس وماأشيمه ذلك وقد كان دفع اليه دينارا مثلاله نفق علمه ثما حتصها بعد ذلك في قعة المأخوذ هل العشر قعمته ومالأخذ أو وم الخصومة قال في اليتية تعتبر وم الاخذ قيل له لولم يكن دفع اليه شيئا بل كان يأحذمنه على أن يدفع اليه غنما يجتمع عنده قال تعتبر يوم الاخذ لانه سوم حمن ذُكُرَالْثَمَنَ الهُ (تُمَوَّالُ القُولُ فِي الشَّرَطُ وَالْتَعْلَيْقِ) التَّعْلَيْقِرَ بِطَحْسُولِ مَضْمُونَ جلة محصول مفهون أخرى وفسرالشرط في التلويج بأنه تعليق حصول مضمون لة بحصول مخه ون جملة اهم وشرط صحة التعالق كون الشرط معمدوما عملي خطرالو جودفالتعلىق بكاش تنصرو بالمسقعب لياط لي وو حودرابط حث كان الجزاءمؤنرا والاتنحز وعدم فاصل أجنبي بين الثبرط والجزاء وركنه أداة شرط وفعله وجزاءصائح فلوا قتصرعلي الاداة لايتعلق واختلفوافي تعيزه لوقدما مجزاء والمتوىء لى بطلانه كمابيناه فى شرح الكنز اه وقدنقلناه فى كتاب العالاق

عُمُ قَالَ مَا يَعْبُلُ النَّعَلِيقِ وَمَالَا يَعْبُلُهُ) تَعَلِيقَ الْتَمْلِيكَاتُ وَالتَّقْيِيدَاتُ مَالْشرطُ مَاطَل كالبسع والشراء والاحارة والاستفجار والمسة والصدقة والنكاح والاقسرار والابراء وعزل الوكيل وحجرا لمأذون والرجعة والتحكيم والكتابة والكفالة مغير الملام والوقف في رواية والهدة بغدر المتعارف وماحاز تعليقه والشرط لم يبطل بالشرط الفاسد كطلاق وعتق وحواله وكف الة ويبطل الشرط ولايبطل الرهن والاقالة بالشرط الفاسد وتعايق البيع بكلمة أن باطل الااذاقال بعتان رضى أبى وونته كغم ارالشرط و بكلمة على صحيح انكان عما يقتضيه العقد أوعما يلائمه أوجرى العرف به أوورد الشرع به أوكان لامنفعة فيه لاحدهما وقدذ كرنا فى مداينات الفوائد ما نوج عن قولم ـ م لا يصم تعليق الابراء بالشرط وفي السوع الملائون مسئلة يحوز تعليقه فيها وجلة مالا يصع تعليقه بالشرط ويبطل بفاسده ثلاثة عشرالبيع والقسمة والاحارة والرجعة وألصلح عن مال والابرا والحر وعزل الوكيل فيدوآبة وايجاب الاءتكاف والزارعة وآلماملة والاقرار والوقف في رواية ومالايسطل بالشرط الفاسد الطلاق وانحلم والرهن والقرض والمسة والصدقة والوصاية والوصية والشركة والمفارمة وآلقضاء والامارة والكفالة واكحوالة والاقالة والغصب وأمان القن ودعوة الولدوالصلم عن القصاص وجناية غصب وعقدذمية ووديعية وعارية اذا ضعنها رجيل وشرط فيها كفيالة أوحوالة وتعليق الردبالعيب أوبخب ارشرما وعزل قاض والعكم عنددهم د وعامه في جامع الفصواين والبزازية (وقال في بعثماا فترق فيه الأحارة والبدع) قيت يفسده ويصحمها ويملك العوض فيه بالعقد وفيها لاالإبوا حدمن أربعة وثفسخ بالاعذار يخلانه وتفسخ بعبب حادث بخلافه وتنفيخ بموتأ حدهمااذا عقدهالنفسه بخلافه واذاهلك الثمن قبل قبضه لابيطل البيع واذاها كتالاجرة المين قبيله انفسخت ا هوقيد نقلناه في كتاب الاجارة (وقال في بعث ما اغترق فيه الممدبر وأم الولد ثلاثة عشركاني فروق الكرابيسي لايضمن بالغصب وبالاعتماق والبيع الفاسدولا يحوز القضاء بديعها بخلافه الخ (تمقال ولا علك انحر بي بيعها وله بيعه الخ وقدنقلنا بقيته في كتاب العتق فرآجعه (وقال في بحث ما افترق فيه البيع الفاسد والصيح مانسه) يصم اعتاق البائع بعد فبض المشترى بتكرير لفظ العتق بخلافه في الصحيح ولوأمر والمشترى باعتاقه عنه ففعل عتق على الباثم بعدلافه

في الصيع اله وقد نقلناه في المتق (ثم قال) ولوأمره بطعن المحنطة ففعل كان للسائم بخيلافه فى الصيع ولوأمره بذبح الشاة ففعل كانت السائع بخلافه في الصيم ولوأبرآه عن القيمة بعد فسخ الفاسد ثم هلك المسع فعليه القيمة وفي الصيم لاغن عليه ولاشفعة فيه بخيلاف الصيم اله وقد نقلناً ه في كتاب الشفعة (ثم قال ما الترق فيه حبس الرهن والمبيع) لوكان المبيع غائبالا بازم المشترى تسليم الهن مطلقا والرهن اذاكان غائباءن المصروياء فالمرتهن مؤنة في احضاره لم يلزم احضاره قبل أخذالدن والمرتهن اذاأعا دالهن من الراهن لم يبطل حقه في المحدس وله رده يخلافالبسائم اذا أعارالبيدع أوأودعه منالمشترى سقطحته فلايملك ردءوهما فى بيوع السراج الوهاج والبائع اذا قبض الفن وسلم المبيع الشترى ثم وجد فسه زيوفا او بنهرجة وردهاليس له استرداد المسيع وفي الرهن يسترد ولوقبضه المشترى باذن المباثع بعد زفدالثمن وتصرف فيه يبسع أوهبة ثم وجدالياثيع الثمن زيوفاليس لهابطال تصرف المشترى بخسلاف الرهن ذكره الاستيحابي في السوع وقًاضيِّفُ آن في الرهن وقد نقلناً ه في كتاب الرهن (وقال في آخراً لفن الثالث فن الفرق والمجمع مانصه)فائدة واذا بطل الشئ بطل ما في ضمنه وهوم عني قولهم اذا بطل المتضعن بالكسر بطال المتضمن بالفتح الى أن قال وقالوا التعلمان ضمن عقد فاسـداوباطل لاينعقديه البيء كما في الخلاصــة اه (نم قال) وقعت حادثة اشترى حامعامع أوقافه ووقفه وضهه الى وقف آخر وشرط له شروطافا فتدت سطلان شروطه لبطلان المتضمن وهوشراء انجامم ووقف مفطل مافى ضمنه اه وقد نقلناه في كتاب الوقف (مقال) م قات يمكن ان يفرع عليه لو باع وظيفته فى الوقف لم يصم ولم سقط حقه منها تخريما على هـ ذه اله وقد نقلنا وفي الوقف (مُقَال) وخرج عنهاماذ كروه في البيوع لو باعدا الفار وأحره الاشعبارطاب لهتر كهامع بطسلان الاحارة فقتضي القساعدة انلايطيب لسوت الاذن ضمن الاجارة آه وقدنقلناه في كتاب الاجارة (ثمقال) وقالوالو باع شفعته بمال لم يصم وسقطت فقد يطل المتضمن ولم يبطل المتضمن اه وقد د نقلنساه في الشفعة (ِ وَقَالَ فِي فَنِ الْالْفَازِ فِي بِعِثَ الْعَتَى مَا نَصِهِ ﴾ أي " رجل أعتَى عبده و باعه وحازا فقلاذا ارتدالعبد بعدعتقه فسياه سيده وباعيه اه وقد نقلناه في العتق اثمقال في فن الالغارمانصه) والبيعة أي بيع اذاعقده المالك لام وزواذا

عقده المالك لا يحوزواذ اعقده من قام مقامه جاز فقل بيع المريض بمعاباة يس لا يحوزومن وصية حائز وقد نقلناه في كتاب الوصاما (ثمقال) أي رجل ماع أباه وصبح حلالاله فقل رجل أذن لعبده أن يتروج حرة ففعل فولدت ابناوماتت فورثهاآبنها فطالب الاسمالك أسه عهرأمه فوكله المولى فيسع أسه واستمغاه المهرمن عمنه ففعل حاز أى رحل اشترى أمة ولاتحل له فقل اذا كانت موطوءة أبهه أوابنه أومحوسمة أوأخته من الرضاعة أومطلفة شنتين وقدنقلناهيذه المسئلة والتي قملهافي كتاب النكاح أي خبزلاهوز سعه آلامن الشافعمة فقل ماعن عاء فحس قامل المعزبية من المودوالنصاري لانداذا اعلهم لا تشترونه ولم يحزيغ يراعلامهم بخلاف الشافعية فانه عندهم طاهر فيعوزمنهم بلااعلام اه وقدُّنْقَانْنَا فِي كَتَابُ الطهارة (وقال في فن الالغازمن بَحَّثُ القضَّا مُماتِمه) أيُّ بسع يجبرالفاضي عليه فقل بسع العبدالمسلم للكافر والمعتف المملوك لكفر اه وقد نقلناه في كاب القضاء (وقال في فن الالغاز في بعث المية) أي موهو ب وجب دفع ثمنه الحالواهب فقل المسلم فيه اذاوهبه رب السلم من المسلم اليه وجب عليه ودرأس المال اله وقد نقلناه في كتاب الهية (وقال أول فن الحيل مانصه) وقال قال أبوسليمان كذبواعلى محدليس له كاب الحيل واغها هوالمرب من الحرام والتخلصمنه وهوحسن قال تعالى وخذسدك ضغثا فاضرب به ولانحنث وذكر فى الخرأن رجلا اشترى صاعامن تمريصاعين فقال عليه الصلاة والسلام أربدت هلايعت تمرك بالسلعة ثما يتعت تمرا وهدفا كله اذالم يؤدالي الضرر ماحد اه وقدنة لمنابعضه في الاعمان (ثمقال في فن الحيل مانصه) بالرابع عشر في السم والشراء وأراديه ع داره على أن أمكنه سلها والاردال في فالحملة أن والمشتري انالمائع باعهاوهي في يدظالم يقربالغصب ولم يكن في يدالمائع ولولاذلك لكان للشترى حسالهائع على تسلمها همذاذ كالخصاف وعابواعليه تعليم الكذب وكذلك عب على الآمام الاعظم في قوله اذاباع حسلي وخاف المشتري من البائع أن يدعى حباها وينقض المبيع قال فانحيسه أن يأمرالسا ثعان يقر بأن انحمل من حبده أومن فلان حتى لوادعي آم تسمع وأجيب عنهما بأندليس أمرابا لكذب واغا المعنى الهلوفعل كذاا كان حكمه وكذا أراد شراه شي وخاف أن يكون المائم قدباعه وأرادا اشترى أنه ان استعق يرجع على المائع بضعف الثمن و وصيحون

حلالله فانحسلة أن مسعله ثوبا بضعف القن بمبائة دينار مثلاثم بشتري الدار بمائة دينارفيدفه الثوبلة والمانة دينارفاذا استحقت رجيع بالمائتين ولواراد لبيع بشرط البراءة من كل ميب وخاف من شافعي ماع من رج ـ ل غريب ثم الغريب يبيع من المشترى المحيلة في بيع حارية يعتقه الآشترى أن يقول ان شتر متهافهيي حرةفاذا اشتراهاعتقت والأارادالمشترى أل تخدمه زادمعدموتي كون مديرة اهـ وقد نقلناه في كتاب العتق (ثم قال) - أراد شراءاناءذهب فولدس معمه الاالنصف ينقده مامعه ثم يستقرضه منمه ثم ينقده فلايفسد بالتغريق بعدذلك لمرغب في القرض الابرات فالحيلة أن شترى منه شدنًا قاملا رمراده من الربح ثم يستقرض اله وقد نقلنا ه في كماب المداينات (نم قال) اذا أراداله عائع أن لايخــاصمه المشــترى ومب يأمره البائع ليقول انخاصمتــك فى عيب فهوصدقة وان أراد المائع أن لام جمع ليه المشترى اذا استحق فالحيلة أن يقرالمسترى بأنه باعه من المائع اهم (وقال في الفن السيادس فن الفروق في يحث النكاح انصه شبت بدون الدعوى كالطلاق والملك ما اسمع ونعوه فلا والفرق ان النكاح فيه حق الله تعالى لان اكحل وانحرمة حقه تمالي يخلاف الملكالانه حقاله بداه وقدنقلناه في كتاب النكاح (ثم قال أيضا في الفن السادس في بحث النكاح مانصه) تزوج أمة على ان كُلولُد تا د. حرصم النكاح والشرط ولواشتراها كذلك فسدلان الثاني يفسده الشرط لاالاول اه وقد نقلناه فى النكاح (وقال فى الفن السادس في جث الطلاق مانصه) يقع الطلاق والمعتاق والأبرا والتدبيروالنكاح وانلم يعلم المعنى بالتلقين بخلاف البيسع والهبة والاحارة والاقالة والفرق ان تلك متعلقة بالالفاظ بلارضاء يخلاف الثاتية اه وقــد نقلناه في كتاب الطلاق ﴿وقالُ اخْوَالْوَافُ فِي تَكْلِمُتُهُ لِلْفُنِ السَّادِسُ فَن الفروق) يكتاب السع والشرب والطريق لايد خلان الابذكر المحقوق في البيع والاقرار والوصية والصلح ويدخه لأنفى الاجارة والقسمة والرهن والوقف والفرقان المقصود من السيم ونحوه الملك وهوموجؤد وفى الاجارة ونحوهما المنفعة ولاوجود لمامع عدم الطريق فانعدم المقودعلمه هذا الابحوز اسلام المحنطة فيانخبزأ والدقيق عندالامام وفي العكس يحوزاجاعا والفرق ان انجهالة في المسلم فيه في الأول فاحشة وفي الثاني قليلة هذا الثوب لك بمشرة فقال المشترى

هاته حي أنظرالمه أوأريه غرى فأخذه فضاع فلاشي عليه ولوقال هاته فان رضيته أخدذته فضاع لزمه الثمن والفرق ان أمره لينظراليه أومريه غدره ليس بيمتع وأمره ليرضاه أويأخذه بسعيدون الامرهمه أولى اشتريت منك هذا يكذا فتصدر فربه أوفأعتقه أوفأقطعه قدصاان فعل ذلك في المجلس كان سعا والافلا والفرق المه في المحاس أمكن أن محمل هدف اشطر المديم بخلاف مابعد ولان الشطر الاول بطل بالقيام المقهوض على سوم الشراء مضعون مالقمة عندسان الثمن والا فهوأمانة والفرق انهاذابين غناء لمانه لمرض تسليمه يدده الاعقابل وعندعدم ذكره هوقدض مأذون فده فمكون أمانة أماع فصاعلى أنه باقوت فاذا هوز حاج يطلالبيه ولوء لحانه أحرفاذا هوأخضر جازاليب والفرق ان الزجاج خسلاف الجنس فكان المسمى معدوما والاخضرمن الجنس فكان موحودا ليكنه مخسر لفوات الوصف باع أشعباراعلى أنهامثمرة فاذاواحدة غرمثمرة فسدالسه الااذا منثمن كل واحدة والفرق ان في الاول مقى السم ما محصة وهي محهولة وفي الثاني عاعن ماع نصف الزرع من رب الارض عوز ولو باع رب الارض من الا كارلامحوز والفرق ان له ب الارض حق الاستدقاء بخيلاف الا كار اه (دِفَالْ أَخْوَالْمُؤْلْفُ فِي تَهْكُلُهُ الْفُنِ السادسِ مِنْ كَتَابِ الْوَقْفِ مَانْصِهِ ﴾ لا تَد نَحَمَلُ الاشعارقىوقفالارض وتدخلفي يسهها والفرقان الشعبرمنقول ووقفه غمير صحيم مقصودا فجازأن لايدخل بخلاف البيء اه وقدنقلناه فى كتاب الوقف ﴿ وَقَالَ أَخُوا لِمُؤْلِفَ أَنْصَافِي الْمُدَكِمُ لِهُ اللَّهُ كُورَةُ مِنْ كَتَابِ الْصَلَّمِ مَا نَصَهُ ﴾ فضاه ريوفاءن جبادقائلا انفقها فان لمترج ردها فلمترجله أن مردهما ولو وجذ بالمسم عيسافقال له بعده فان لم يشتررد فعرض معسلي البيد ع لم يكن له رده والفرق ان المقبوص في الاول لدس عنى حقه الابرضاه فان لم رض كان متصرفا في ملك الدافع برضاه أماالبيع فعسن حقه وقد تصرف فبه فيبطل حقه في الرداه وقد نقلناه في كتاب الصلح (وقال أخوا الولف في التبكياة المذكورة من كتاب المكاتب مانصه) الكتابة انحالة صحيحة بخلاف السلم والفرق ان السلم بيع المعدوم وانحا يجوزمقرونا بالشرائط التي منهاالاجل بالنص أماا لكنامة فاعتاق معلق على الاداء وقد نقلماً في كتاب العتق ﴿ وقال أخوا الوَّلْفَ فِي الدِّ كَلَّمْ اللَّهُ كُورةُ مَنْ كتابالاكراءمانمه) أكره على يدع أوشراءا كنه سلمطا ثعا جازالبيع

وفي المية والمددة الاتحوز والفرق انه عقدلازم والرجوع بعدالنفوذ لايضم والهبة غيرلازمة فلساأمكن الرجوع بعدالعقد فلائن لاينفذعندعدم الرضاأوتى اه وقد نقلنا بقيته في كتاب الآكراه فراجعه (وقال المؤلف في الفن السابع فن الحكايات مانسه) وقال في آخرا تحساوى المحصيرى مسئلة جليلة في ان المبسع علك معاليسع أويعنده قال أنوسفيان الصدفار برىالسكلام بن سدفيان ويشر فى المقود متى علا الما الك بهامعها أو بعدها فا "ل الامرالي أن قال سفيان أرأيت لوان زحاجية سيقطت فانتكسرت أكان الكسر معملاقاتها الارض أوقيلها أوبعدها أوأن الله تعالى خلق نارافي قطنة فاحترقت أمع اكنلق احترقت أوقيله أوبعده وقدقال غيرسفيان وهوا الصيم عندأ كثرأ صحآبناان الملك في المبدع يقع معه لابعده فيقع السع والملك جمعامن غيرة فدم ولا تأخولان المدع عقدمم ادلة أومعاوضة فيعب أن يقع الملك في الطرفين معاوكذا الكلام في سأثر العقود من النكاح والخلع وغيرهمامن عقود المادلات اه (وقال أيضافي الفن السابع مانصه) احتاج الامام رضي الله تعلى عنه الى الما في طريق أنج فساوم اعراسا قربة ما وفليه مه الا بخمسة دراهم فاشتراه بهائم قال له كيف لك يالسورن قال أريده فوضعه من مدمه فأكل ماأراد فعطش فطلب الماء فلر يعطه حتى اشترى منه شيرية بخمسة دراهماه وقدنقلناه في كتاب انحظر (وقال في الفن الشاني في كتاب النكاح مانصه) الوط ، في دارالاسلام لا يخلوعن حد أومهر الافي مسئلتين الى أنقال ولووطئ البائع الميعة قبل القيض فلاحد ولامهر ويسقط من الثمن ماقابل البكارة والافلاكافي بيوع الولوانجية اه (وقال في كتاب الطلاق مانمه) النداء للأعلام فلاشيت مدحكم الافى الطلاق الى أن قال فمفرع على الاول مالوقال بجاريته باسارقة بازانية بالمحنونة وباعها فطعن المشترى بقول الدائع لايردهالانه الأعلام لالاقعقيق اه (وقال في كتاب الطلاق مانصمه) المعلق بالشرط لا يذه فد سدماً للعال والمضاف سنعقد الى أن قال الافي مسئلتين فقد سووا مدنهما الاولى في الطال خيارا اشرط قالوالا يصم تعليق ابطاله بالشرط وقالوالوقال اذاحا عد فقدأ بطلت خيارى أوقال أبطلته عدافياه غديطل خماره كذافى خدارالشرط من الحانمة اه (وقال في كتاب العنق مانصه) معتق البعض كالمكاتب الافي ثلاث الى أن قال الثانية

داجه سنه و من قن في السع يتعدى المطلان الى القن يخــلاف المـكاتب اذَاجَـعَ اه (وقال أيضائ كَاب العنق مانصه) المتكام بمالا يعلم معناه يلزمه مه في الطلاق والعتاق والنكاح والتَّـد بيرالا في مسائل البيع 🐧 وقــد ا في كتاب الطلاق (وقال في كتاب الوقف مانصه) وتخلية البعيد بإطالة فلو جرقرية وهوبالمسرلم يصع تخليتهاء لى الاصح كمافي الخانية والظهيرية في البيع والاجارة بيع وهي كتسيرة الوقوع في اجارة الاوقاف فينبغي التوليان يذهب الحالقرية مع المستأمر فيخلى بينسه وبينها أويرسل وكيله أورسوله احيساه لمال الوقف اه وَقدنقلناه في الاجارة (وقال في كتاب الكفالة مانصه) الغرور لايوجب الرجوع الى انقال وكدند الوأخره رجل انهاحرة فتزوجها نمظهرت مملوكة فسلارجوع بقير الولدء لى المنسر الافي ثلاث الاولى اذا كان بالشرط كمالو جه امرأة على انها حرة ثم استعقت فانه مرجع على الخبريما غرمه السقيق من قمة الولد الثانسة ان كرون في ضمن عقدمعا وضة فيرجع المشترى على البسائع بقهة الولداذااستحقت بعدالاستملاد ومرجه بقهة المناطو بني المشتري ثم استحقت الداربعـدان يسلماليناءلها كخ وقـدنقلناه في كتاب الدعوي وفي كتاب النـكاح (وقال أيضافي كاب المكفالة في بحث الغرور مانصه) وقدذكر في القنية مسائل من هـ ذا النوع منهالوجعل المالك نفسه دلالافاش تراه بناء على قوله ثم ظهرانه أزيدمن قعتبة وقدأتلف المشبتري بعضيه فانه يردمثل ماأتلف ويرجيع بالثمن ومنهااذاغرالبائع المشترى وقال قيمة متاعى كذآ فاشتراه بنساء على فوآه ثم ظهرغن فاحش فانه مرده ومه رفتي وكسذا اذاغرالمشترى المائم ومرده المشتري بغرورالدلال وعسا قررناه ظهرأن قول الزيلبي فيهاب ثموت النسب ان الغرور بأحدأمر يزبالشرط أوبالمعارضةقاصر وتفرع عملي الشرطالشاني مسئلتان بـمتفرقات بيوع الكخنزاشـتر ني فأناعــدارتهني فأماعــد 🗚 وقوله متفرقات بيوع الكنزالخ انماذ كرذلك فى الكنزف بأب الاستحقاق لافى متفرقات وع (وقاًلأولكاًبالفضاءمانصه) وفى بيوعالفنية اشترى حانوتا فوجد بعدالقيضء ليمامه مكذوبا وقفعلي معجدك ذالابرده لانهاعلامية لاتنسني الاحكام علمها وعلى هذا لااعتبار بكتابة وقف على كتاب أومصف اله (وقال يضافى كتاب القضاء مانصه) القضاء يقتصرعلى المقضى عليه ولايتعدى الى غيره

الافي خسة ففيأر ممة بتعدى الىكافة الناس فلاتسم دعوى أحمد فسه معده فيانحر مةالاصلمة والنسب وولاءالعتباقة والنبكاح كإفيالفتاوي الصغري والقضاءالونف مقتصرولا يتعدى الى الكافة فتسمم الدعوى بالملك في الوقف المحكوم مدكما في الخبائمة وحامع الفصولين وفي واحدة يتعدى الى من تلقي المقضى عليه الك منه فلوا محقق المسيم من المشترى بالمينة والقضاء كان قضا عليه وعلى من تلقى المك منسه فلو برهن الباتع بعده على المالك لم يقد ل ولواستعن عين من يد وارث بقضا ببينة ذكرت اله ورثها كان قضاء على سائر الورثة والمت فلأسهم ببنية وارثآخر كمافيالسزازية وفيشرح الدرروالغرررلمنيلاحسر وفياب الاستعقاق والحكما كحربة الاصلية حكمء ليالكافية حتى لاتهم دعوى الملكمن أحدوكذا العتق وفروعه وأمااتحكم فيالملك المؤرخ فعدلي الكافة من التاريخ لاقبله يعنى اذاقال زيدلمكرانك صدى ملكتك منذخسة أعوام فقال مكراني كنت عسد شرملكني منذستة أعوام فاعتقني وبرهن علبه المدفع دعوى زُيد مُ قال ع رولكرانك عددي ملكتك منذسبعة أعوام وأنت ملكي الاتن فيرهن علمسه تقبل ويفسخ المحكم يحريته ومحعل ملكالعمر ويدل عليه ان قاضيعان قال في أول البيوع في شرح الزيادات مسائل الساب على قسم بن أحدهماعتنى فى ملك مطلق وهو عنزلة حرية الاصل والقضاءية قضاء على كافة الناس والثباني القضاء العتق في الملك المؤرخ وهوقضاء على كافة النباس من وقت التباريخ ولا ،كون قضاء قبله فلمكن هذاعلي ذكرمنك فإن البكتب مورةخالية عز هــذهالفــا ئدة اهـ وههنافائدة أخرى هي الهلافرق في كونه على المكافة بين ان يكون بيننة أو مقوله أناحراذا لمستقمنه اقرار بالرق كماصرح به في المحيط البرهاني اه وقدنقلناه في كتاب المتق (وقال في كتاب القضاء مانصه) كل من قيــلْ قوله فعليه اليمــن الافي مسائل عشرة في القنية الي ان قال وفي بيــغ القاضى مال المتم وادعى اشتراط البرأة من كل عدب اه (وقال فيه أضا) ، قدل قول العدل في أحد عشرموضع الى أن قال وفي جودة المسلم فيه ورداءته (نم قال) وفي اثبات العيب 🚺 (وقال فيه أيضا) ولا سمع الميثة على مقرالا في وأرث مُقرَّر مدن على المت فتقام المنفة التعدى الى ان قال غرراً بترابعا كتبته في الشارحمن الدعوى وهوالاستعقاق تقبل البينة بدمع اقرار المستعق عليه ليقكن من الرجوع

على با ثعه 🐧 (وقال في كتاب القضاء والدعوى أيضاما نصه) اذا تعارض بينـــة الطوع معيينة الاكراه فسنةالاكراه أولى في السع والاجارة والصلم والافرار وعندعدم السان فالقول لدعى العاوع كااذا اختلفاني صديهم وفساده فالفول لمدعى الصحية واذا اختلف المتيا يعيان تحالف وتفاسطا الافي مسيئلة مااذا كان ومدافحلف كل يعتقه على صدق دعواه فسلاتح الف ولا فسيخو يلزم البيسع فُ وَالْمِينَ عَلَى المُشْتَرَى كَافَى الْوَاقِعَاتِ اللهِ وَقَدَنَقَلْنَا بِعَضْهُ فَي كَابِ الْأَجَارَة وكاب الصطوركاب الاقرار (ممقال فيه أيضا) الرأى اله القاضي في مسائل الي ان ، وفيما آداماع الابأ والوصى مقارال صغير فالرأى الى الفياضي في نقضيه كما في بيوع المخانية أه وقد نقلناه في كتاب الوصايا (وقال فيه أيضا) من سعى في سعيه مرد ودعليه الافي موضعين اشتتري عيداوقيضه ثم ادعىان المسائع باعه قدله من فسلان الغسائب ويرهن فاندية يسل وهب جارية واستولدها الموهوب له ثمادعي الواهب انه كان دبرهاأ واستولدها وبره ويستردها والمقرك ذافي بوع الخلاصة والبزازية وفي فتح القدر برنق لاعن لميخ التناقض لايضرفي اتحرية وفروعها اه وظاهره ان السائع اذا ادعى التدبيرأ والاستيلاد تسمع فالميم في كالرم الفتاوي منسال وفي دءوي البزازية ثل الاولى باعدتم آدعى انه كان أعتقه الثانية اشترى أرضانم ادعى ان بائعها وجعلهامقيرة أومسجدا المالقة اشترى عبدائم ادعى ان البائع كان أعتفه يعة ماع أرضا ثمادعي انها وقف وهي في يبوع الخاندة وقضآمًا وفصل في فتم القديرَ فيسه في آخرياب الاستمقاق فله نظرمنه ثم وفصل في الظهيرية فد.. تقصملاآخوورجح فظاهرمافي العمادية ان المعتمدالة بول مطلقا اكخامسة باع الابمال ولده ثماد عي انه وقع بغين فاحش السادسة الوصى اذاماع ثمادى كذاك الساءمة المتولى على الوقف كذلك الشلاث في دعوى القنيسة ثم قال وكذا كلمناع ثمادعي الفساد وشرط العمادىالتوفيق بأنهلم يكن عالمامه وذكر ومن فروع أصل المسئلة لوادعى البائع الدفضول لم يقبل ومنها لوضمن الدرك ثم ادعى المبيع لم تقبل اه وقد نقامًا بعضه في كتاب المهــ قوفي كتاب قُ وفى كتاب الوقف وكتاب الوصا ما وكتاب الكفالة (ثم قال في كتاب القضاء

يضا) القاضي اذا قضى في محتهد فيه تفذ قضاؤه الآفي مسائل الى ان قال أو بصحة منصيبالــاكتـمنقنحررهأحدهـما اه وقدنقلنــاه في كتاب العتقى مْ قَالَ) أُو بِيهِ عَ مَتْرُوكُ النَّهِ عَيْدًا ﴿ وَقَدَنَقَلْنَا ۚ فَيَ كَتَابِ الْدَبَائِحِ ﴿ يُ)أو بببيع أمآلولدعلي الاظهر وقبل ينفذعلي الاصمح اه وقدنقلنا وفي كتأب ق (مُقَالَ) أو بيع درهم بدرهمين بداييد اهر (مُقَالَ في كتاب القضاء مانصه) فعل القياضي حكم منه الهان قال وأمااذا اشترى القياضي مال م لنفسه من نفسه أومن وصى اقامه فد كور في حامم الفصولين من فصل تصرف الوصى والغاضى فى مال المتيم فقال لم يجز بيع القاضى ماله من يتيم وكذا عكسه وأمااذا اشتراه من وصدمه أوباعه من يتيم وقمله وصه فأنه محوز ولووصيا من جهة القياضي اله وقد نقلنياه في كتاب الوصايا (ثمقال) ولوباع القاضي ماوقفه المريض فيمرض موته بعدموته لغرماله غظهرمال آخر اليت لم يبطل البيع و شترى المن أرضا توقف مخلاف الوارث اذا ماع الثلثين عندعدم الاحازة فانه لايشترى بقية الثلثين أرضا توقف لان فعل القاضي - حكم يخلاف غسره كما في الظهيرية من الوقف اه وقد نقلناه في كتاب الوقف (رقال فيه أيضاً في جث الابراءالعام مانصه) وقدد كرنا بعده في ان الابراء من الربالا يصم فتسمع الدعوى به وتفيل المينة اه (ثرقال بعددنك في كتاب القضاء أيضامانسه) وقال أي صاحب القنية في كتأب الداينات قال استاذنا وقعت واقعة في زمانسا انرجلاكان يشترى الذهب الردى وزمانا الدينار بخمسة دوانق م تشه فاستحل منهم فابرأوه عمايتي لهم علمه حال كون ذلك مستهلكا فكتدت أناوغرى اله مرأ وكتب ركن الدين الزانعياني الايراء لايعيمل في الريالان رده تحق النبرع وقال به أحاب نحمالدين اتحليى معللا بهبذا التمليل وقال هكدنا سمعته عرظه مرالدين المرغمناني فالرمضي الله تعسالي عنسه فقرب من ظني ان الجواب كسذلك مع تردد فكنت أطلب الفتوى يه لامجوجوا بيءنه فمرضت هدنده المسئلة على علا آلدين الحناط فأحاب انه سرأ انكان الابراء بعداله للك وغضب منجواب غسره انه لايسرأ فازداد ظني بصة جوابي ولم أعمه ويدل على صةماذ كره البزدري في غما الفقهاءمن جلةصورالسع الفاسد جلة العقود الربوية علك العوض فيها بالقبض فاذا استهلكه على مآلكه ضمن مثله فلولم يصيح الأبرا وردمثله فيكون ذاك فهمان مااستهلك لاردعه بن مااستهلاك ويردضهان مااستهلك لايرتفع العقد يق مل يتقر رمة مدالللك في فضهل الريافلي بكن في رده فاندة نقض عقه دالريا لك حقالاشرع وانمساالذي يحب حقا لأشرع ردعين الرما ان كان قائم سالارد رِ (ثم قِال قَيه أيضا) وِلاَتحالف اذا اخْتَلْفا فِي الاجْل الافى أجل السلم (ثمقال فَكُ أَرْضاً) الْقُولُ لمُنكِّر الأجِل الآفي السلم فلمدعيه اله لةفالمنكوحة تمنع الصحة الىأن قال وفي البيع في المبيع والثمن ابنه كالابالا فيمسئلة من من سوع الولوانجمة إذاماع وكسل الاب لابنه لمحز عنلاف الاساذاما عمنانينه وفعيااذاما عمال أحيدالا بنين منالاتنو بحوز عنلاف وكيلهاه (وقال في كتاب الاقرارمانصه) الاقرارلا يجيام عالمينة لانهالا تقيام ل منكر الافيأر بع في الوكالة وفي الوصاية وفي انسات الدين على المت بقمقاق العين من المشتري كافي وكالة الخيانية A (وقال في كتاب الإقرار (وقال في كتاب الاقرار أيضا) من ملك الانشا (وقال فسه أيضا) القراذاصارمكذما شرعامطل رى وأقرأن الساثع أعتق العدد قبل السيع وكذبه الباثع فقضي بالثنء أثمقال) وزدت مسائل الاولى أقرا اشترى بالملك للمائع صرمحا ثم استحق بسنة رجعُ بِالنَّمْنِ لِمِيطِلِ اقراره فلوغاد اليه يومامنُ الدهرُ فانَّه يؤمرُ بِالتَّسَايِمِ اليه أَا.

(مُ قال) وعلى هذا لوأقر بحرية عدد ثم اشتراه عنق عليه ولا مرجع مالمن ا أوبوقفية دارثماشتراها كالايخفي ومسئلة الوقف مذكورة في الاسعاف قال لوأقر بأرض في يدغيره إنها وقف ثمآشتراها أوورثها صارت وقفامؤا خذة له مزعه اه وقد نقلناه في كتاب الوقف (وقال في كتاب الاقرار أيضا مانصه) الاقرار حجـة قاصرة على المقرولا يتعدى ألى غروه الى أن قال الافي مسائل الى أن قال باع المسع مُ أقرأن المسمكان تلحثة وصدّقه المشترى فله الردعلي واثَّمه بالعمب كما في الجسامع اه (وقال في كَتَابِ الصَّلَمِ مانصه) الصَّلَمِ عن اقرار بدِ ع الافي مستَلَّمَ بن في المستصفى الاولى ما اداصاع من الدين على عدد وقبضه ليس له أن يدمه مرابعة بلابيان الثانية لوتصادفا على أن لادين بطل الصلح وفي الشراء بالدين لأاه وتزادما في ألمحم لوصاكمه عن شاة على صوفها محزه محترة أبوبوسف ومنعه محدو المنعرواية وعلى صوف غبرهالاهو زاتفاقا كإفي الشرحمعان سع الصوف على ظهرا لغنم لايجوز اه (مُمَال فيه أيضا) صلح الوارث مع الموصى له بالمنفعة صحيح لابيعه وصلح الوارثُ مع الوصى له بجنبن الامدة صحيح وان حكان لا يحوز بيعه و بيانه في حيل التتارخانية اه (وقال في كاب الهبة مانصه) والهبة قبل القبض تكون مجازا عن الاقالة في البيام والاجارة اله وقد نقلناه في كتاب الاحارة (وقال في كتاب المداسات) الاتراء لا يتوقف على القبول الافي الابراء في بدل الصرف والسلم كافي الدائع اه (وقال في كتاب المداينات أيضامانصه) الابراء عن الدين فيه معنى القلدك ومعنى الاسقاط الى أن قال ولوابرا الوارث مدنون مورثه غبرعالم عوقه ثم بان منتّا فيالنظرا لى أنه اسقاط يصم وكذّا بالنظرالي كونه تمليكا لأن الوارث لوباع عينا قب ل العمم عوت المورث مم ظهر موته صح كماصر حوابه فهذا أولى اه (وقال أيضافي كتاب المداينات) القول للالك في جهد القليك الى أن قال ولوادعى أُاشــترىانَالمدفوعمنالثمن وقال الدلال من الاجرة فالقول للشــترى اه وقد نقلناه في كتاب الدعوى (وقال فيه أيضا) الدين الوجل اذا قضاه قبل حلول الاحدل مسرالطااب الهأن قال ولكن نقل في القنمة قولهن في السلم وظاهرهما ترجيم اله لاجبرالاللفترورة بأن يقيم المديون بتلك البلدة الخاه فراجعه (وقال في كتَّابِ الشَّفعة مانصــه) هي بينع في جينع الاحكام الآفي ضعَّان الغرور للحر فلواستعق المبيع بعد البناء فلارجو علشترى على الشفيع كالموهوب له والمألك

القديم واستملادالاب بخلاف المائع فرؤية المشترى ورضاه بالعب لايظهرفي حق الشفيع كالاحل وبردهاعلى البائع لاته لمللشترى ودلت المسئلة على القسم دون المتحول قال الاسبيما بي والتعويل أصم والالبطات به اله وقد نقلنا بهضه في كتاب الكفالة (وقال فيه أيضا) لو باعمافي اجارة الغير وهوشفيعها فان أجاز البيع أخذها والشفعة والانطلت الاحارة ان ردها كذافي الولوانجية اه وقد نقلناه في كمّابُ الاحارةُ (وقال أيضافي كتاب الشفعة) الفتوى على جواز بيع دورمكة ووجوب الشفعة فيهااه (وقال فيه أيضا) هبة بعض الثمن تظهر في حق الشفيع الااذا كأنت بعد القيض حطالو كيل بالبيد علايلتحق فلايظه رفى حق الشفعة وقد نقلنا المسئلة الأولى في كتاب المة والثمانية في كتاب الوكالة (وقال في كتاب الا كراه) بيم المكره يخالف البيم الفاسد في أربع بيم وز بالأجازة بخلاف الفاسد وينتقض تصرف المشرى منه وتعتبرا لقيمة وقت الاعتاق دون القمض والثمن والمثمن أمانة في بدالم كره مضمون في غيره كذا في المجتسى ا ه وقد نقلناه في كتاب العتق (ثم قال فيه أيضاً) اذا تصرّف الشترى من ألمكره فانه يفسخ تصرفهمن كتابة وأحارة الاالتدبير والاستيلادوالاعتاق اه وقدنقلناه في كتاب الامتاق (وقال في كتاب الغصب) لايحوز التصرف في مال غيره بغير اذنه ولاولاية الافي مساثل في السيراحية محوز للولد والوالد الشرا من مال المريض ماعتاجاله بغراذنه الىأن قال الثالثة مآت بعض الرفقة في الدفر فداعوا هاشه وعددته وحهزوه بثنه وردوا المقبة الىالورثة أوأغي عليه فانفقوا عليه من ماله لم يضمنوا استحسانااه وقد نقلناً في كتاب الوصاما (وقال فيه أيضاً) والمقار لا يضهن الإفي مسائل اذا جده المودع واذاباعه الغاصب وسلم الخ (وقال في كتاب الصيد) أسماب الملك ثلاثمة مثدت للملك من أصله وهو الاستملاء على المماح ونا قل بالبييع والهية ونحوهما وخلافة كلك الوارث الى أن قال وأماا لثانى فشرطه وجود المك في المحل فلا محور سعضر مة القانص والغائص لعدم المك اهم (مُ قال فيه أبضا) اشترى سمكة مشدودة بالشسكة في الماءوقمضها كذلك فحساء تسمكة فابتلعتها فالبتلعة للمائع والشدودة للشترى فانكانت المتلعة هي الشدودة فهما للشترى قبضها اولا آه (وقال في كتاب المحظر) الغشرام فلايجوزا عطاء الزيوف لدائن ولانسع العروض المغشوشة بلابيان الأفي شراء الاسير من دارا محرب

الثانمة في اعطاء الجمل صورله اعطاء الزيوف والستوقة اه وقد نقلناه في كتاب المداينات (ثمقال فيه أيضا) خلف لوعد مرام كذا في أضعمة الذخـ مرة وفي القنمة وعُـدهأن يأتبه فلم يأته لايأنم ولايلزم الوعـدالااذا كان معلقا كمانى كفالة البزازية وفيسع الوفاء كاذكره الزيلعي اه وقدنقانا بعضه في كتاب الاعمان (وقال في كتآب الرهن) ماقب ل البياع قبل الرهن الافي أربعة بيام المشأع حائزلارهنه بمع المشغول حائزلارهنه بسع المتصل بغره حائزلارهنه بسع المانى عتقه بشرط قبدل وجوده في غيرا الدبر حائز لآرهنه كذافي شرح الاقطع اه (مُقَالُ فيمه أيضًا) باع الرهن من زيدم باعه من المرتبن انفسخ الأول الم (ثم قال فيه أيضاً) لا يبيع القاضي الرهن بغيبة الراهن اه (وقال في تحتاب الوصاما) لاعوز الوصى بيم عقاراليتم عندالمتقدمين ومنعه المتأخرون أيضا الاني علاث كأذكره الزياعي اذابيع بضعف القيمة وفيكاذا احتاج المتيم الى النفقة ولامال لهسواه وفعااذا كانعلى المتدن لاوفا الدالامنه وزدت أربعة فصارا لمستشي سبعة ثلاثة في المظهيرية فعااذا كأن في التركة وصبة مرسلة لانفاذ لها الامنه وفها إذا كانت غلاته لاتزيد على مؤنسه وفيما ذاكان حانوتا أودارا يحشى ملمه النقصاناه والرابعة من يبوع الخانية فيمااذا كان العقارفي يدمتغلب وخاف الوصى عليه فله بيعه أه (ثم قال فيه أيضا) وفيه أي الجيع و ببيع الوصى من اليتيم أوشراؤه لنفسه وفيه نفع المي حائزاه واختلفواني تفسيرالنفع فقيل نقصان النصف فالبيع وفي الشراء زنادة نصف القعة وقبل درهم مان في العشرة نقصاوز بادة وتمامة في وصا ما الخانية (وقال أيضافي كاب الوصا ما أهسه) وفي بيوع القنية ولوماع القاضي من وصى المنت شيئا من التركة بثن لا ينفذ لانه محدوريه والوصى لاعلك الشرا النفسمه ولواشتراء القاضي لنفسه من الوصى الذي نصمه عن المت حازاه (مُ قَالَ فَيُهُ أَيْضًا) ومى القَاضَى كومي الميت الأفي مسائل الأولى لومَى الميت ان يسعمن نفسه ويشترى لنفسه اذاكان فيه نفع ظاهر بشرط الخيرية عندالامام خلافاله ماوأماومي القاضي فلدس له ذلك اتفافا لانه كالوكيل وهولا يعقد لنفسه كذا فيشرح الجمع من الوصاما الثانية اذاخصه القياضي تخصص يخلاف ومي المت الشالفة اذآماع بمن لاتقبل شهادته له لم يعم بخلاف ومى الميت وهدما في الخلاصة وذكرفي تلفيص المجامع استواء هما في روآية في الاولى اه (وقال فيه

أيضاً) لاعلك الوصى بيدع شئ بأقل من غن الثل الافى مسئلة ما اذا أوصى بديع عدد من فلان فلم برض الموصى له بقن المثل فله المحط اه (وقال فى كتاب الفرائض) الارت يحرى فى الاعيان وأما المحقوق فنها ما لا يحرى فيده كحق الشفعة وخيار المسرط وحد الفذف والذكاح لا يورث وحبس المديع والرهن يورث والوكالات والعوارى والودائع لا تورث واحتلفوا فى خيار العيب فنه من قال يورث ومنهم من أثنت الموارث ابتداء الى ان قال وأما خيار التعيين فا تفقوا الله يثمت الموارث ابتداء اله (ثم قال فيه أيضا) وصى المت كالاب الافى مسائل الى ان قال الشانية بشترى و بديم لنفسه بشرط الحديد به الديم والمرب ذلك بشرط ان لاضرر آه وقد نقلناه فى كتاب الوصايا (ثم قال) السادسة لا تقوم عبارته مقام عبارتين فاذا باع أواشترى لنفسه بالشرط ف الابد من قوله قبلت بعد الاجاب بخلاف الاب فاذا باع أواشترى لنفسه بالشرط ف الابد من قوله قبلت بعد الاجاب بخلاف الاب

* (كتاب الكفالة والحوالة) * .

واه الاصل موجه البراه الكفيل الااذا ضمن له الالف التي له على فلان فبرهن فلان على انه قضاها قبل ضهان الكفيل فان الاصبل برادون الكفيل كذا في الخنانية التأخير عن الكفيل الااذا صالح المكاتب عن قتل العمد على المشافية المسافية المساف

ماسقعت فاندمر جمعلي الخبر بماغرمه لاستعق من قيمة الولد الثانية ان يكون في ضمنءة ـ دمعًا وصَوْفر جمع المشترى على البائع بقم ـ فالولد اذا استحقت معـ د الاستبلادو مرجع بقيمة المناءلو بني المشترى ثما ستحقت الداريعد ان يسلم البناه اله وقدنقلناه في كتاب البيرع وفي كتاب الدعوى تبعاللتون والشروح وفي كتاب النكاح (ثمقال) وأدَّاقال لاهـ ل السوق با يعوا ابني فقـد أذنت له فى التعارة فظهرانه الن غرورجعوا عليه الغرور وكذا اذا قال ما يعواء يدي فقد أذنت لهفيسا يعوه ومحقه دين تمظهرانه عبدالغير رجعوا عليه اذا كان الاب مرا والافيعدالعتق وكبذا إذاظهرحرا أوميديرا أومكاتييا ولابد فيالرجوعهن اضافته المه والامر عساسته كذافى مأذون السراج الوهاج اه وقد نقلناه في كتاب الاذن والحجر (ثمقال) الثالثة ان يكون في عقد مرجم نفعه الى الدافع كالوديعة والاحارة حتى لوهلكت الوديعة أوالعن المستأحرة ثم استعقت وضمن المودع والمستاجرفانهما يرجعان على الدائع عماضمناه وكذامنكان بمعناهما وفى العارية والهمة لارجوع لان القبض كان انفسه وتمامه في الخانمة فى فصل الغرورمن البيوع اه وقد نقلناً في كتاب الامانات وفي كتاب المية وفى كتاب الاجارة (ثمقال) وقدذ كرفى القنية مسائل مهمة من هذا النوع منها لوجعل المالك نفسه ذلالافا شتراه بناءعلى قوله بخ ظهرانه أزيدمن قيمته وقدأتلفالمشترى بعضه فاته يردمثال ماأتلف ويرجع بالثمن ومنهااذاغر البائع المشترى وقال قيمة متاعى كذافا شتره فاشترا وبناء على قوله غرظهرفيه غننفاحشفانه مرده ومهيفتى وكذا اذاغرا لمشترى البياشعو يرده المشترى بغرور الدلال وبمأقررنا مظهران قول الزياجي فيباب ثبوت النسب ان الغرور بأحد أمرين بالشرطأو بالمعاوضة قاصر وتفرع على الشرط النساني مسئلتان في باب متفرقات سوع المكنز اشترني فأناعدا وارتهني فأناعد اه وقد نقلناه في كتاب السوع ونقلنامسة لذارهن في كتاب الرهن و قوله في متفرقات موع السكنزاغاذ كرذلك فى الكنزفى باب الاستمقاق لافى متفرقات البيوع (ثمقال) لا يلزم أحدا احضار أحدفلا بلزم الزوج احضارز وجته الى مجلس القاضى اسماع دعوى عليها ولا يمنعها منه اهم وقدنقلناه فى كتاب الدعوى (نرقال) الافىمسائل الـكفيل بالنفس عندالقدرة وفى الاباذا أمرأ جنديا بضمان ابنه فطلبه الضامن منه فعلى الاب

حضاره ليكونه في تدبيره كما في حامع الفصولين النالثة سحيان القياضي خلي للامن المعجونين حبسه القساضي بدين عليسه فلرب الدينان يطاب المعبسان مضاره كافى القنية الرابعة ادعى الاسمهر بنسه من الزوج فادعى الزوج اله دخل بهاوطاب من الاب احضارها فانكانت تخرج في حوايحة اأمر الاب القاضي باحضارها وكبذالوا دعي الزوج علىها شيئا آخر والاآرسل المهاأمينا من أمنيائه ذكرهالولوانجي فىالقضاء آهم وقد نقلنهاه فيكتاب الدعوى ونقلنها الاخبرة فىكتاب النكاح أيضا (ثم قال) من قام عن غديره بواجب بأمره فاله برجع عليه ادفع وان لم يشترطمه كالامر بالانفاق عليمه و بقضاء دينمه الافي مسائل أمره يض عن هية و بالاطعام عن كف ارتداو باداء زكاة ماله أو بأن مها في لانا له في وكالة البزازية في كل موضع علائلًا دفوع الميه الميال الميد فوع الميه بلاعك ماله فان المأمور مرجع بلاشرطه والآفلاوذ كرله أصلا في السراج الوهاج فليراجء الكفيل بالنفس مطالب بتسليم الاصيل المى العالما اب رنه الااذا كفل بنفس فلان الى شهرعلى أن يبرأ بعد مليصر كفيلاأصلافي أهرالرواية وهىائحيالة في كفالة لانلزم كمافى جامع الفصواين ابراءالاصيل بابراء لكفيل الاكفيل النفس كمافى حامم الفصواين كفل بنفسه فأقر طالبه اله لاحق له على المطلوب فله أخذ كفيله ينفسه الله هكذا في البزازية الااذاقال لاحق لى قدله ولالموكاني ولالمتيم أناوصه ولالوقف أنامتوليه فينئذ يبرأ المكنيل وهوظهاهر وفى آخروكالة المددائع ضمهان الغرورفي الحقيقة هو ضمان الكفالة اله لا كفيل منه الاصيل من السفراذا كانت الكفالة عالة العناصه منها الما بالاداء أوالابراء وفي الكه مل بالنفس برده اليمه كافي الصغرى وينبغي ان يقيد بمااذا كانت الكفالة بأمره لاتصم الكفالة الابدين صحيح وهو مالا يسقط الابالاداء أو الابراء فسلا يصيم بغيره كسدل المكتابة فانه يسقط مالتحميز قلتالافي مسئلة لمأرمن أوضعها قالوآلو كفل بالنفقة المقررة المساض تسقط بدونها عوت أحدهما وكذالو كفل بنفقة بشهر مستقبل وقدقررلما فى كل شهر كذا أو بيوم أنى وقد قرر له الى كل يوم كذا فانها صحيحة كاصر حوايه والله سبعنانه و ومالى أعلم اله وقد نقلناه في كتاب الطلاق (مم قال) القاضي وأخذ كفيلا من المدعى عليه بنفسه اذابرهن المدعى ولمترك شهوده أواقام واحدا

أوادعى وقال شهودى حضور ويأخدك كفيلابا حضارالمدعىيه ولاعبرعلى اعطاء كفيل بالمال ويستثني من طلب كفيل بنفسه مااذا كان المدعى عليه وصما أو وكيلاولم يثب المدعى الوصاية والوكالة وهدماني أدب القضاء للغصاف ومااذا ادعى بدل الكتابة على مكاتبه أوديناغيرها ومااذا أدعى العبد المأذون الغبر المديون على مولاه دينا بخلاف مااذا ادعى المكانب على مولاه أوالمأذون المديون فأنه يكفل كـذافى كافي الحـاكموالله سبهـانه وتعـالى أعلم بالصواب اله وقد نقلناه في كتاب القضاء والدموى (يقول حامعه) وهذه هي الممائل المجموعة المعقة بكتاب الكفالة والحوالة (قالُ المؤلف في القياعدة الرابعة من المخامسة جة تنزل منزلة الضرورة) الى أن قال ومنها ضمان الدرك جوزعلى خـــلاف القياس اه (وقال في القاعدة الثانية اذا اجتمع الحد الل والحرام غلب الحرام اكملالمانصه) "تقمة يدخل في هذه القاعدة مآاذا جمع بين حلال وحرام في عقد أونسة وبدخل ذاكف أنواب الحان قال ومنها الحكفالة والابراء ومذيفيان لا متعدى الى الحِسائز وقالوالوقال لمساخعت الثانفقت للك كل شهرفانه يصح في شهر واحداه وقدنةلناه في كاب الطلاق (وقال في القاعدة الرابعة التابيع تابيع مانصه) وبمانو جاوأ سقط حقه في حيس الرهن قالوا يصع ذكره العادي في الفصول ومنها الكفيل لوأرأه الطالب صممع ان الرهن والكفيل تابعان الدين وهوما ف ووا فقناالشافعية فىالرهن والكه بلءلى الاصعاه وقدذ كرنابقية هذه العبارة في كتاب الرهن فراجعه (مُمَال تنسيه) يقرب من ذلك ما قيل يسقط الفرغ اذا سقط الاصلومن فروعه قولهما ذابرئ الاصيل برئ المكفيل بقلاف العكس وقد يثبت الفرع وان لم يشدت الاصل ومن فروعه لوقال لزيد على عروالف وأناضامن به وأنكر عروزم الكفيل اذا ادعا هازيددون الاصيل كماني الخانية اله (وقال في القياعدة السادسة أتحدود تدرأ بالشهات مانصه) ولا تصم الكفا لة بالمحدود والقصاص اه وقد تقلنا ذلك في كتاب المحدود أيضا (وقال في القاعدة العاشرة الخراج بالضمان هوحديث صحيح مانمه) وقال أبويوسف وعمد فيما اذادفع الاصيل الدين الى المكفيل قد لالادا عنه فرج الكفيل فيه وكان عما بتعين ان الربح يهايب له واستدل لمما في فتم القدر ما محديث وقال الامام مرده على الاصيل في رواية ويتصدقه فيرواية اه وقد نقلنا بتية ذلك في كتاب البيوع وفي كتاب الغصب

أيضا (وقال فى القاءدة التاسمة عشراذا اجتمع المباشر والمتسبب أضيف اتحكم الى الماشرمانصه) ولاضمان على من قال تزوجها فانها حوة فظهر مدالولادة انها اه (نمقال) وخرج عنه امسائل اله أن قال الثانية لوقال ولى الرأة تزوجها احرة الشالثة قال وكيلها ذلك فولدت ثم ظهرانها أمة الغسير رجعا لغرور بقيمةالولداه وقسدنفلناه فى كتاب المدعوى (وقال فىالفن الثــالث فىأحكام الصبيان مانصه)وكفالته باطلة ولوص أبيه وصحتله وعنه مطلقااه وقدنقلنا ونقلناهافي كتاب الاذن وانحر (وقال في احكام آلمقودمانصه) هي أقسام لازم من الجانبين المسع الى ان قال والحوالة الافي مستثلتين ذكرناهه ما فىالفوائدمنهاأىمن كتاباكحوالة اھ (نم قال) وجائزمنأحدائجانبين فقط الرهن الى ان قال والكفالة حائزة من الطالب لازمة من حانب الكفيل اه (ثم قال) * تَكْمِيلُ * الداطلُ والفاسد عندنا في العياد ات مترادفان الي ان قال وأما في الكفالة فقلافي حامع الفصوان اذا أدى بحكم كفالة فاسدة رجع عاأدي والكفالة بالامانات بآطلة اله ولم يتضم الفرق بين الفاسدوالبياط آل في الرهن والكفالة بماذكرفايراجمع فى الكتب المطولة أه (وقال في أحكام الكتابة مأنصه) وأماا محوالة بالـكتابة فذكرها في كفالة الواقعات انحسامية في فصــل السفتجة وفصل فبها تفصيلاحسنا فليراجع اه (وقال فى جثالقول فى واختصالدين بأحكام منهاجوازالكمةالة بهاذاكان ديناصحيحاوه بالادا أوالابراء ولامحوز بسدل السكتابة لانه يسقط مدونهما بالتهمز وأزارهن مه فلاتحوزالكفالة والرهن مالاعمان الامانة والمغ كالمبيء وأما المضمونة بنفسها كالمفصوب وبدل انخام والرهن وبدل الصلمءن دماله حدوالمبيع فاسداوا لمقبوض ملىسوم الشراء فتصيم الكفالة والرهن بهما لانهاملحقة بالديون اه وقدنقلناه في كتاب الرهن وفي كَابِّ المداينات (ثم قال) وخرجءن تمامك الدين اغبرمن هوعليه الحوالة فانهيآ كذلك مع صبتها كماأشيار اليه الزيلى منها اه وقد نقلناه في المداينات (وقال في بحث القول في ثمن المثل مأنصه) ومنها قيمية ولدالمغرورا كحرفني الخلاصة تُعتبر قيمته يوم الخصومة واقتصر عليه وحكاه في النهاية ثم حكى عن الاستجابي انها نعتبر يوم القضاه والظاهرانه

لاخدلاف فياعتسار يوما كخصومة ومن اعتبر يومالقضياء فاغيااعتبره بذياءعلي ان القضاء لا يتراخى عنها وله ـ ذاذ كرانز بلبي أولااعتبار يوم الخصومــة وثانيا اعتماريوم القضاء ولمأرمن اعتسريوم وضعه اهم وقدنقلناه في كتاب الدعوي (وقال في محت ماا فترق فيه الوكيل بالميع والوكيل بقبض الدين ما نصم من الاول قبول انحوالة لامن الثباني وصعرمن الاول أخبذا لرهن لامن ألثباتي وصمءتهما أخذالكفيل وصمحضانآلوكيل بالقبضالمديون فيه ولايصع ضمُّـأن الوكيــل في البيـع للشــترى في الثمن اه وقــدنقلنــا ، في كتاب الوكالة (وقال في آخرفن الفرق والجمع مانصه) فائدة * اذا بطل الشيُّ بطل ما في ضمنه وهو معنى قولهم اذابطل المتضعن بالكسر بطل المتضعن بالفتم الىءان فالروخرج عنهسا ماذكروه فى السوع الى ان قال و ماذكر وه فى الشفه ـ قاوصا لح الشفيع عال لم يصم لكن كان اسقاطا للشفعة مع ان المتضعن للاسقاط صلعه وقد رطل ولمسطل مانى ضمنه وقالوالو باع شفعته بماللم يصم وسقطت فقد بطل المتضمن ولم يبطل المتضمن الحان قال وقالوا الكفالة بالنفس بمنزلة الشفعةء لى الصيم ف الرعب الوتسقط اه وقدنقلناه في كتاب الشفعة (ثمقال في فن الالغــازمانصه) «الـكفالة «أي كفيل بالامراذاادي لمرجع فقل عبد كفل عن سيده بأمره فأدى بعد عتقه اه (وقال أخوا لمؤلف في تكم له لفن الحمل من يحث الكفالة مانصه) أرادالطالسان يأخذىعضالمالمنالكفيلو يبرثهو مرجيع بجميعماضهن فانحيلةان يعمليءن الدراهمالمفهونة دنانبراوءكسه زيادةءن قمتها كقلابنفس رجل فدفعه أحدهمالا يعرأالا تنووا محملة أن مشهدا أنزكل واحدور كفل صاحبه كفلهوفه خافالكفمل بالنفس منقوارى المكفول فانحله ان بأخذمنه كفىلابنفسمه الرهنفي كفالةالنفسلاحوزواكسلةان يضمن المبالءليانه ان وفي يوم كسذًافه ويربيُّ من المال ويرتبون مالمال 🏿 اه 🌣 وقد نقلنها ه في كتاب الرهن (ثمقال في يحث الحوالة) المحيِّمة في عـدمال جوعادًا افلس الهــال أومآت مفلساان يكتب ان انحوالة على فلان مجهول واكيلة في عدم براءة لمان يضمن المسال عن المحال علمه خاف الهسال علمه ان المطلوب اذا أحاله يتوىء له المحتال فانحب لة ان يوكل الطالب، قد من الدين من غريمه فلان ويقرالغريم بالوكالة ولوخاف ان يقمضالوكيلرو يقول قبضته مزغن متساعلى

بامحملة ان يكفل غريم المطلوب عندالطالب على ان يكون كل واحد منهما كفيلا جِمرِيم المــال كذا في الحيط **اه (وقال ا**خوالمؤا**ف** في تـكملتــه لافن السادس فُنْ الْفُرُوقُ) ﴿ كَتَابِ الْكَفَالَةِ ﴿ أَنْ هَبِتَ الْرَبِحِ فَأَنَا كَفِيلَ بِنَفْسَ فَلَانَ لَا يَصِير كفملا ولوقال كفلت بنفسه الى هبوب الرياح يصبرك فملاو يمطل الاجل والفرقان فيالاول تمليق الكفالة وفي الثانية تعليق الخروج عنها ردالاصيل الابراء صحيح في حقمه دون الكفيل والفرق ان الاصيل رضي ببقاء الدين القياضي آذا أخدذ الكفيل لايعرأ الكفيل الأبالتسليم اليه والطالب اذا أخذ الكفيللا يبرأ بالتسليم الى القساضي الااذا أضاف القاضي الى الطالب فيسرأ بالتسايم المه أوالى أمينه والفرق ان القاضي عامل الطالب من وجه ولنفسه من وجه فعند الاضافة اليه بجول العمل له وعند عدمها ليحعل ناثباعن الشرع كل من أقر بكفالة أوحق لاتحس أول مرة بخلاف مالوانت بالمدنية والفرق ان ثَمَنته ظهر يخـلافالا قرار اه وقد نقلناه في كتاب القضاء (ثم قال) دفع الىصىمجمورءشرة فغمنهاانسان لايصم ولوقال ادفعهااليه على انى ضامن لك صيح والفرق انه في الاول ضمن ماليس بمضمون وفي الثاني ينزل الضامن مستقرضا من الدائن أمراله بالدفع الى الصهر والله الموفق (ثم قال أحوا لمؤلف في الفن السادس فن الفروق) ﴿ كَابِ الْحُوالَةِ * أَحَالُهُ بِغُصِبُ فَاسْتَحَقَّ طَلَتُ وَانَ هَلَكُ لاوالفرق ان الاستحقاق بجوله كان لم يكن وبالملاك ينتقل الى ضمانه اهوقد نقلناه في كاب الغصب (ممقال) أعالما بصداقها تم غاب فرهن المالعله على فساد النكاح لم يقسل ولوعلى ابرائها قبل والفرق أن مدهى الفساد متناقض بخلاف مدعى الابرا. اه (وقال المؤلف في الفن الثاني أول كتاب البيوع فى بحث الحمل مانصه) و يتبعها في الرهن فاذا ولدت المدرهونة كان رهناه مها بخلاف المستأجرة والكفيلة اه (ثمقال) ولايتبعها في الكفالة اه (وقال فى الفن الشانى فى كتاب النسكاح مانصة) ولوزوج بنتسه وسلمها الاب الى الزوج فهربت ولاتدرى لايلزم الزوج طلع حاه وقدتقلنا يقيته فى كتاب الغصب والمجنايات (وقال في كتاب البيوع مانصه) ردّالمبيع بعيب بقضاء فسخ في حق الكل الأفى مستقلتين احداهما لواحال الماثع بالفن تمرد المينع بعيب بقضاء لمتبطل الحوالة اهم (ثمقال أيضافي كتاب البيوع مانصـه) الاعتبارللعني

لالالفاظ صرحوابه في مواضع منها الكفالة فهي بشرط براء الاصيل حوالة وهي بشرط عدم براءته كفالة آه (ثم قال أيضافي كتاب السوع مانصه) كل عقد أعيدوجة دفان الثابي ماطل المحان قال والحوالة معدا تحوالة ماطلة كافي التلقيم اه رغمقال) الافيم الدان قال الثانية الكفالة بعد الكفالة صعيعة زيادة التوثق صلاف أكوالة فانها نقل فلا يعتمعان كافي الملقيم اه (ثم قال في كتاب البيوع أيضا) الحقوق المجردة لاصور الاعتساض منها الى انقال والكفيل مالنفس اذاصاع المكفولله عمال لم يصم ولم يعب وفي بطلانهار وايتان اه (وقال في كتاب القضآء والشهادات مانصه) الشهادة بالمحهول غير معيدة الافي ثلاث اذاشهدوا انه كفل بنفس فلان ولانعرفه اه (وقال فيه أيضامانصه) لا تسمع الدعوى بعرالا برا^ه العام نعولا حق لي قدله الأضمار الدرك فانه لا يذخه ل يخلاف الشفوسة فانها تسقط به اه وقد نقلناه في كاب الشفعة (وقال أيضافي كاب القضاء والدعوى في بحث الابراء العلم مانصه) والكن في حامع الفصولين من التناقض كفل عنه بألفارج ليدعيه فبرهن الكافيل على اقرارا لمكفول أه وهو يجدد انها أهمار وخرلاتقيال ولوأقربها الطالب عندالقاضي برثاوا نمالا تقبل المينة على الاقرارلانها تسمع عندمعية الدعوى وقد ديطلت هناللتنا قض لان كفالته اقرار بصتها اه (ثمقال فيــه أيضا) منسعي في نقض ماتممن جهته فسعيه مردود عليه الافي موضعين الى ان قال ومن فروع أصل المد ثلة لوادعى البائع انه فضولي لم يقدل ومنهالوضمن الدرك ثم ادعى المسيام لم يقيسل اه وقد نقلناه في كتاب البيوع (وقال فيه أيضا) القاضي اذاقضي في مجتهد فيه نفذ قضاؤه الافي مسائل الىانقال أو بعدة ضمان الخلاص اله (نمقال فيه أيضا) القضاء الضمني لايشترط له المدعوى والخصومة الى ان قال وأصل القضاء الفهني ماذكره أصحاب المنون من اله لوادعي كفاله على رجلهمال باذنه فأقربهما وأنكر الدين فسرهن على الكفيل الدين وقضى عليه بها كان قضاء عليه قصداوعلى الاصيل الغائب ضمنها 🐧 (وقال في ڪتاب الو كالة مانصه) المأمور بالشراءاذاخالف في المجنس نف ذعليه الافي مسدَّلة في بيوع الولوانجيمة الاسمر المسهلم في داوا محرب اذا أمرانسانا بأن يشتريه بألف درهم فعَسَالف في الجنس فانه جمع عليه بالالف الوكيل اذاسمي له الموكل المن فاشترى بأ كثرمنه نفذعلى

الوكيل الاالوكيــل بشرا الاسـيرفانه اذا اشتراه بأحك ثرلزم الاسمر المسمى كماني الواقمات اله (وقال في كتاب الاقرار) المقراذ اصبار مكذبًا شرعا، طل أقراره الحاأن قال ومنهمافي انجسامع اذعى عليه كفالة معينة فأنكر فنرهن المذعى وقضى على الكفيل كان له الرجوع على المديون اذا كان بأمره اه وقد نقلناه في كتاب الدعوى (وقال في كتاب المداينات) اذاقال العالب لمطلومه لا تعلق لي علمك بالردالاني مسائل الاولىاذا أمرأا لمحتال المحسال عليه فرده لمرتدكماذكينا وفي شرح الثانية إذا قال المدنون الرئني فأبرأه فرده لمرتد كأفي البرازية الثالثة أبرأ الطالب الكفيل فرده لمرتد كاذكروه في الكفالة وقيل مرتد الرابعة اذا قبله مُم ردّه المير مَد كاذ كره الزيّاجي من مسائل شتى من مسائل القضاء (هـ (ثم قال فيه أيضا) وحكى في المجمع خلافا في معه ابرا المحمال الحميل بعد الحوالة فأبطله أبو بوسف بناءه ـ لي أنها نقل آلدين وصحعه مجدينا ء على أنها نقل المطالمة فقط ١٥ (وقال فيه أيضا) همة الدين كالابراء منه الافي مسائل منها لووهب الهتال الدس من اله العامة رجع به على اله يل ولوأ براه لم يرجع ومنها الكفالة كذلك أه (وقالأيضافي كتاب آلمداينات) القول للملك فيجهة التمليك فلوكان عليه دينان س واحدود فع شدمًا فالتعمين الدافع الأاذا كان من جنسين لم يصم تعمينه وجنسه ولوكان واحدا فأدى شتثاوقال هذامن نصفه ابأنكانأ حدهما حالاأويه رهنأويه كفيسل والاتنزلاصم والالا اه رقدنقلناه في كتاب الرهن (وقال فيه أيضا) وفي مداينات الفنية آحالت انسانا على الزوج على أن يؤدّى من المهرثم وهبت المهرمن الزوج لا يصبح قال أستاذنا وله تلاث حيل احداها شراءشئ ملفوف من زوجها بالمهرقيل الهية والثانية صلير انسان معهاعن المهر بشئ ملغوف قسل الحمة والثالثة همة المرأة المهرلات صغير قبل الهمة اه وفي الاخبرة نظرنذ كره في أحكام الدين من الجمع والفرق اه وقدنقلناه فى كتاب المنكاح وكتاب الهبة (وقال فى كتاب الامآنات مانصه وفي البزازية لوجعل للسكفيل أجرالم يصعاه (وقال في كتاب الشفعة مانصه) بيع في جميع الاحكام الافي ضهان الفرور للجه برفلوا ستحق المبيع بعد البناء فلإ

رجوع الشنرى على الشفيع كالموهوب له وألمالك القديم واستيلاد الاب مخلاف البائع اله وقد نقلنا بقيته في البيوع (وقال في كتاب المرهن) ماجازت الكفالة به جازار هـن به الافي درك المدع تحوزا لكفالة به دون الرهر وتحوزا لكفالة بما على الكفيل والرهن وفي الكفالة المعلقة يحوز أخدا الكفيل قبل وجود الشرط دون الرهن ذكرهما في ايضاح الكرماني أه (قال صاحب الاشباه)

* (كتاب القضاء والشهادات والدعوى) *

لايعتمدعلي انخط ولايعمسل مه فلايع ل بمكتوب الوقف الذيء لمه خطوط القضاة الماضن لان القاضي لا مقضي الامائحة وهي المدنة أوالاقرار أوالنكول كإفي وقف الخانية ولوأحضرا لمذعى خطاقرا رابلذعي عليه لاحداف انهما كتب وانمياعياف على أصلالمال كمافي قضاءاكخياسة وفيسوعا لقنية اشترى مانوتا فوحديعد لقيضء ليامه مكتو ماوقف على معصد كذالا برده لانهاء لامة لاتبني الاحبكام علمها اه وعلى هــذالااعتىنار نكتامة وقف على كتاب أومصحف اه وقــدنقلناه في كتاب البيدع وكتاب الوقف (نم قال) قات الافي • سئلتين الاولى كناب أهل انحر ب بطلب الامان الى الامام فانه يعمل به وشدت الامان محامَّله كما في سيرا تحالية وعكن امحياق البراآت السلطانسية مالوظا ثف في زمانساان كانت العلة امه لامزور وان كانت العله الاحتماط في الامان عجعن الدم فلا الثبيانية يعل مدفتر السمسار والصراف والساع كإفي قضاء انخانية وثعقبه الطرسوسي بأن مشايحنا ردواعلي الامام مالك في عمله ما كخط ليكون الخط يشدمه الخط فسكنف عملوايه هذا ورده اين وهمان علمه بأنه لا كتب في دفتره الاماله وعليه وتمامه فسهمن الشهادات وفي اقرار البزازية ادعى مالافقال المذعى علمه كل مابوحد في تذكرة المدعى مخطه فقدالتزمته لأسكون قراراو كذالوقالما كان في حريد مَك فعدلي الااذا كان في المجرندة شيء معلوم أوذ كرالمدعى شدامعلوما فقال المدعى علمه ماذكرنا كان تصديقالان التصديق لايلحق بالمجهول وكذا اذا أشارالي المجريدة وقالمافها فهوعلى كذلك يصم ولولم يكن مشارا اليه لا يصم العهالة اه وقد نقلناه في كتاب الاقرار (ثمقال) من عليه حق اذا امتنع عن قضائه فانه لا يضرب ولذا قالوا ان المديون لايضرب في الحبس ولايقيد ولايغل فلت الافي ثلاث اذا امتنع عن

الانفاق على قريمه كماذ كروه في النفقات واذالم يقسم بين نساله ووعظ فلم يزجع كذا في السراج الوهساج من القسم واذا امتنع عن كَفْسارة الظهار مع قُدرتُه كماصرحوامه فيمامه والعله انجامعة أن انحق يفوت التأخير فهالان القسم لايقضى وكذانفقة القبريب تسقط يمضي الزمن وحقهافي انجماع بفوت مالتأخ سر لاالىخلفا۔ وقدنقلنا ، في كتاب النكاح وكتاب الطلاق (ثم قال) لايحلف القاضى على حق مجهول فلوادعى على شريكه خيانة مهمة لم يُحلفه الأفي مسائل الاولى اذا اتهما لقاضي ومي اليتيم الشانية اذا اتهم متولى الوقف فانه يحلفهما نظرا للبتيم والوقف كمافى دعوى انخانية الثالثة اذا اذعى المودع على المودع حمانة مطلقة فانه محلفه كإفي القنمة الرابعة الرهن المجهول انخامسة في دعوى الغصب السادسة في دعوى السرقة وهي الثلاث التي تسمم فهما الدعوى بجعهول فصارت ستة اه وقد نقلنا هذه المسائل في أبوابها (ثم قال) الفضاء يقتصر على المقضى علمه ولايتعدى الى غسره الافي خسة ففي أربعة يتعدى الى كافة النياس فلاتسمع دعوى أحدفيه بعده فيالحرية الاصلية والنسب وولاء العتاقة والنكاح كافي آلفتاوي الصفرى اه وقد نقانيا. في كتاب العنق وكتاب النكاح الشمقال) والقضاء بالوقف بقنصر ولابتعدى الهال كافة فتسمع الدعوى بالملك في الوقف المحكومته كإفيالخيانية وحامع الفصوليناه وقدنقلناه فيكتاب الوقف إثم قال) وفي واحدة يتعدى الى من تلقى المقضى عليه الملك منه فلواستعنى المسعمن المشترى بالمدنة والقضاء كان قضاء عليه وعلى من تلقى الملك منه فلو برهن الماثع بعده على الملك لم يقبل ولواستحقت عن من يدوارث بقضاء ببينة ذكرت انه ورثها كان قضاء عملى سائر ورثة الميت فلاتسمع بينة من وارث آخر كما في الهزازية وفي شرح الدرر والغرر انملاخ سرؤفي ماب الاستحقاق والحكم مامحرية الاصلمة حكم على المكافة حتىلا تسمعدعوى الملكمن أحدوكذاالعتق وفروعه وأماا كحكرفى الملك المؤرخ فعسلى المكآفة من التاريخ لاقبله يعنى اذاقال زيدا يكرانك عبيدى ملمكتك منسد خسمة أعوام فقال كرآني كنت عدد بشرمآ كمني منذسته أعوام فأعتقني وبرهن عليه الدفع دعوى زيدتم اذاقال عرولكرائك عسدى ملكتك منذسه فأعوام وأنت ملكى الآن فبرهن عليسه تقبل ويفسخ الحكم بحربته ويحدل ملكالعرو يدل عليهان قاضيخان قال فأول البيوع في شرح الزيادات مسائل الباب على

قسمين أحدهما عتق في ملك مطلق وهو بمنزلة جربة الاصل والقضاءيه فضاءعلى كافة الناس والثاني القضاء بالمتق في المك المؤرخ وهوقضاء على كافة الناس من وقت التياريخ ولا يكون قضا قيله فايكن هذا على ذكرمنك فان الكتب المشهورة غالبة عن هذه الفائدة اه وهاهنا فائدة أخرى هي أنه لا فرق في كونه على الكافة بس أن يكون ببدنة أو بقوله أناح اذالم دستى منه افرار مالرق كاصرح مه في الهم المرهاني اه وقد نقلناه في كتاب السوع وفي كتاب العتق (ثم قال) اختلاف الشاهدين مانع من قبولها ولايدمن التطابق لفظا ومعني الافي مسائل الاولى في الوقف يقضى أقلهم اكافي شهادات فتح القدر معز ما الى الخصاف الثانية فيالمهراذا اختلفا في مقداره يقمني بالاقلُّ كما في البزازية الثالثة شهيد أحدهمانالهمة والاخو بالعطبة تقبل الرابعة شهدأ حدهما بالنكاح والاتحر بالتزويج وهمافىشر حالزيلبي اكخامسة شهدانله عليهألفا والاسخرأنهأقر له بالف تقدل كافي العدة السادسة شهدانه أعتقه بالعرسة والا خر بالفارسة تقسل بخلاف الطلاق والاصم القبول فيهما وهي السابعة واجعوا أنهالا تقبل في المهذف كذافي الصرفية وقد نقلنا هذه المسائل في أبوابها (ثمقال) وذكرت فى الشرح سستة عشراتكر فالمستثنى ثلاث وعشرون تمرأيت في الخصاف في باب الشهادة بالوكالة مساثل تزادعلها فلتراجع وقدد كرت في الشرح ان المستثنى ائتان وأربعون مسئله وسنبينها مفعلة بوم آلموت لايدخل فحت القضآء وبوم القتل يدخسل كذافي البزازية والولوانجيسة والفصول وملهسمافروع الافي مسسئلة في الولواعجية فان يوم القتل لا يدخه فيها وهي مستلة الزوجة ألتي معها ولدفانه تقبل بينتها بتمار يخمنا قض الماقضي مهمز يوم القتسل وفي القنمة من باب الدفع فى الدعوى ذكر مسئلة الصواب فهاان وم الموت يدخل في ت القضافار جمع الهاان شئت رذ كرمسائل في المخزانة في آلدعوى في ترجه آلموت فلتراجع وقد أشبعناال كالام عليه سافى الشرح من باب دعوى الرجلين شاهدا يحسبة اذا أخر شهادته بغيرع فرلاتقبل لفسقة كافى القنية الى احدالشر يكين المسارةمع شريكة فلاجبرعليه الافى جداريتهين لمماوصيان ويخاف مقوماه وعمان فى تركه مررا فان الآى من الوصد بين يحدير كافى الخسانيدة وينبغى ان يكون في الوقف كذلك اله وقد نقلنا في كتأب الشركة (ثم قال) الشهادة بالمجهول فمرصحيحة الافي ثلاث اذاشهدوا انه كفل بنفس فلأن ولانعرفه واذاشهدوا مرهن لأسرفونه أو بغصب ثئء مهول كافى قضاءا تخنانية الشبهادة برهن مجهول مخمعة ادالم يعرفوا قدرماره نعليه من الدين كمافى القنبية اه وقــُدْنَقَلْنَاهُ المسائل في أبوابها (ثمقال) للقسامي أن يسأل ءن سدب الدين احتياطا فان أبي المخصم لاجبر كمااذاط أبمنه الخصم اخواج دفترا محساب أمره بانواجه ولايحره كذا فى انحانية قضاء القياضي في موضع الاختلاف حائز لافي موضع المخلاف وعيل الاول فعمااذا كان فسه اختلاف السلف والشاني مالس فعه واغماه وحادث كذافى التتارخانية ومنهممن فرق بينه ـ حابأن للأول دَاملًا دُون الثاني كلمن قمل قوله فعلمه المس الافي مسائل عشرة في القنمة الوصى في دعوى الانفاق على البتيم أورقيقه وفىبدع القاضي مال البتيم وادعى اشتراط البراءة منكل عيب واذا أدعىء لى القــاضي اجارة مالى الوقف أواليتيم وفيمــا اذا ادّعي الموهوب له هلاك العمن أواختلفا في اشتراط العوض وفي قول العسدللسا ثع أنامأذون وللابق مقدداوا المتزى لابنه الصغير واختلف مع الشفيع وفيمااذا أنكرالات شراءه لنفسه وادعا ولاينه وفعا بدعه المتولى من الصرف اه وقد نقلنا هذه المسائل فيأبوابها (نمقال) المقضى عليمه في حادثة لاتسمع دعواه ولابينته الااذا ادعى تلقى الملك من المدعى أوالنتاج أو برهن على ابطال القضاء كاذكره العمادى والدفع بعدالقضاء بواحدهم آذكر معيم وينتقض القضاءيد فكايسهم الدفعرقيله يسمع بعبده لبكن بهذه الثلاث وتسهم الدعوى بعدالقضاء مالنكول كإفي الخانية التناقص غرمقمول الافيا كان عل الخفاء ومنه تناقص ألوصي والناظر والوارث كمافي الخسآسة اله وقد نقلناه في كتاب الوصية (ثم قال) الشهادة اذابطات فى المعض بطلت فى الكل كما فى شهادات الطهيرية الااذا كان بينمسلم ونصراني فشهدنصرانيان عليهما بالعتق فانها تقبل في حق النصراني فقط كمافى العتاق منهااه وقدنقلنا في كتاب العتق (ثمقال) بينة النفي غبر مقبولة الافيءثمر فمبااذاعلق طلاقها ملي عدمشئ فشهدا بالعدم وفيميااذا شهداانه أسمله ولمستثن وفعما ذاشهمدا انهقال المسيمان الله ولم بقل قول النصارى وفيماأذاشهدا ينتأج الدامة عنده ولمتزل على ملمكه وفعما أذاشهدا مِخَاعِ أُوطِلاقَ وَلَّمْ يسدَ بَنْ وَفَي آاذا أَمِّن الامام أهدل مُديسُة فشهدا ان هؤلاء

لميكونوا فيهاوقت الامان وفيما إذاشهدا أن الاجدل لميذكر في عقدال وفي الارث اذا قالوالاوارث لدغيره وفعثا اذاشه دا انهاأ رضعت الصغير ملين شأة لابلين نفسها كمافي حامع الفصولين وتقمل بينة النفي المتواتر كمافي الظهسرية والبزازية وفياعيان المداية لافرق سأن معمطيه علم الشاهدأ ولافي عدم القبول تيسيراذكره فيةوله عبيدة وانام محجالعام فشهدا بنعره فيالكوفة لمبعثق بناه على الدنفي معنى عمني الدلم يحج القضاء مجول على الصحة ما أمكن ولا سنقض الشك كذافي شهادة الظهيرية الفتوى على عدم العل بعلم القاضي في زماننا كما في حامع الفصولين الفتوي على قول أبي يوسف فها يتعلق بالقضاء كمانى القندة والبزازية لا موزالا حقياج ما الفهوم في كالرم الناس في ظاهر الذهب كالادلة ومأذكره عجد في السرالك سرمن حواز الاحقياج به فهو خلاف ظاهر المذهب كما في الدعوىمن الظهيرية وأمامفهوم الرواية فحية كافي غاية السمان من اثج الحق لاسقط بتقادم الزمان قدذفاأ وقصاصا أوأمانا أوحقالعيد كذافي لعان أمجوهرة اذاستل المفتىءن شئ فانه يفتي على العمة جلاعلى الكمال وهوو حودالشرائط كذا في صلح البزازية المفتى المائية على القع عنده من المصلحة كذا في مهر البزازية وبتعين الافتاء في الوقف ما لانفع له كما في شرح المجمع والحساوي القدسي اه وقسد نقلناه في كتاب الوقف (ثم قال) يقبل قول الواحد العدل في احد عشر موضعا كافى منظومة النوهسان في تقويم المتلف وفي انجرح والتعديل والمترجم وفي جودة المسلم فيه ورداءته وفي الاخمار بالفلس بعدمضي المدة وفي رسول القاضي الحالمزكي وفياثبات العيب وفيرؤية رمضان عندالاعتدال وفي احمارالشاهد مالموت وفى تقدىرأرش المتلف اه وقدنقلنا بمضهذه المسائل في الواجم الشمقال) وزدت أخرى يقدل قول آمين القاضي اذا أخسره بشهادة شهودعلى عين تعدر حضورها كإفي دعوى القنسة بخلاف مااذا يمثه لتحامف المخدرة فقآل حلفتها لم يقدل الانشاهد من معه كما في الصفرى الناس أحوار بلاسان الافي الشهادة والقصاص واتحدود والدمة اه وقدنقلناه في كتاب انحنا مات وفي كتاب انحدود (ثمقال) اذا أخطأ النامي كان خطاؤه على المفضى له وأن تعمد كان عليه كذا فىستراكخانية وتميامه في قضاءا كخلاصة لاتسمع الدعوى بعدالابراء العام نحو لاحق لى قبله الاضمان الدرك فانه لا يدخل مخلاف الشفعة فاتها تسقط به اه

وقد أهلناه في كتاب المكفالة وكتاب العتق (ثمقال) وما اذا أبرأ الوارث الوصى عامامأن أقرأنه قمضتركة والده ولم يمق لهحق فهماالااسة وفاه ثمادعي في بد شدينامن تركة أبيه وبرهن تقبل وكذا اذا أقرالوارث اله قبض جمع ماعلى الناس منتركة أبيمه ثماديميءلى رجل دينا تدهع كذافي الخيانية وبحث قيد الطرسوسي بحثارة ابن وهيان الرابعة صائح أحدالورثة وأبرأعاما تمظهرشي من النركة لم يكن وفت الصلح الا مصمح جواز دعواه في حصيته كذا في صلح البزازية وقدنقلناً وفي كتاب الأقرار وفي كتاب الصلح (ثم قال) الخيامية الابراء العمام في ضمن عقد فاسد لا يمنع الدعوى كافي دعوى البرازية وقد ذكرنا بعده أم أنالابراءعن الربا لايصم فتسمع الدعوى بهوتقبل المينة اهوقد نقلناه في كتاب البيوع (ثمقال) وفي اليتيمة لوقال لاحق لوبي هذه الضيعة ثمادعي ان الدذر له تسمع (ثمقال) لوقاللا-ق لى فى هــذه الضمعة ثم ادَّعى انهاو قف عليه وعلى أولاده ففيه اختبالاف المتأخوين وفي اليتيمة مات أيضاءن ورثة فاقتسموا التركة م وأبرأ كل واحدمنهم صاحبه من جيع الدعاوى ثم ان واحدامن الورثة اعلى المتوعلى تركة المبت تسمع اه وفي قسمة القنية قدها أرضا مشتركة وأقركل واحدمته ماانه لادعوى أهاعلى صباحيه وزرع نصيبه ثمأراد أحده ماالفسخ بالغين فله ذلك ان كان الغين فاحشاء ند مهض المشايخ اه وقد نقلناه في كتاب القسمة (ثمقال) وفي الحارات البزازية ان الابراء العلم الما يمنع الدالم يقربان المستن للذعى فان أقربعده أن العسن للدعى سلهاله ولاعنعه الارآء وفي دءوى الفنية أن الابراء العسام لايمنع من دعوى الوكالة وفي الرابيع عشرمن دعوى البزازية أبرأه عن الدعاوي ثمادي عليه بوكالة أووصا بةصم آه وقد نقلنا . في كتباب الوكالة وكتاب الوصية (ثمقال) أقرأنه له ثمآدعي شراء، بلاتار يخ بقدل مخلاف مالوقال لاحق لى قدله ثماديهي لا تسمع حتى يعرهن أنه حادث بعدالابراء والفرق في جامع الفصولين ثم اعلم ان قولهم لاتسمع الدعوى بعدالابراه ثمادعي بعدهما أندأ قريعدهما أنلاشئ لهفي ذمته فانه تسمع دعوا ووتقبل بينته ولاعنعهاالا براءالعام لانهاها ادعى بماسطل بعده لاقبله وقول قاضي خان فى الصلح اله لوبرهن بعده على ا قراره قبله بأنه لاحق له لم تقبل ولوبرهن بعده على

إقراره دمده أنهلاحق له وانه مبطل فهماا دعى تقبل اه مدل على ماذكرناه من أن اقراره مددالامراء العاممطل والكن في حامع الفصولين من التناقض كفل عنه بألف لرخيل بدعيه فيرهن البكفيل على اقرآ رالمتكفول له وهو يجعد بأنها قيار أوثمئ خرلا تقبل ولوأ قربها الطالب صندالقاضي مرثأ واغبالا تقبل المبنة على الاقرار لانها تسمعند معة المدعوى وقد بطلت هنا للتناقض لان كفالته أقرار بحمتها اه وقدنقلناً في كتاب الحكفالة (نم قال) وانظرماً كتينا وفي المداينات في مسئلة د وي إلر ما بعد الابراء وآخر ما في أنجب المغريد ل على ان التناقض من الاصبل معفورً عنه حيث قال و مقال له اطلب خصمك تفاصمه اله تسمم الشهادة مدون الدعوى فياكدا لخالص والوقف وعنق الامة وح متها الاصلية وفيما تجعض لله سعانه وثمالي كرمضان وفيالطلاق والاملاء والظهار وتمامه فيشرح ان وهمان اه وقد نقلنا هــذه المسائل في أبوابها (ثم قال) دفع الدعوى مصيح وكذا دفع الدفع ومازادعلمه يصم هوالختار وكإيصم الدفع قبل اقامة البينة يصم يعدها وكما يصم لاعج يصموه ده الافي المستنكة الخنمسة كما بيناه في الشرح وكما يصم عنسد الحاكم الأول يضم مندغيره وكما يصم مند الاستمهال يضم بعده هوالمختار الأفي ثلاث الاولى اذاقال لى دفع ولم يمين وجهه لا يلتفت اليه الثانية لوسنه لكن قال سنتي مه غاثمة عن الملالم مقبل الثالثة لو من دفعا فاسدالم يقبل ولوكان الدفع صحيحا وقال منتى حاضرة في أاصرعهله الحالجانس الثاني كذا في حامع الفصولين والامهال هو المفتى به كذا في البزازية وعلى هذالوا قربالدين وادعى أيفائه أوالابراء فان قال بنني بالمصرلا يقضى عليه بالدفع والاقضى عليه الدفع بعدا كحكم صحيح الافي المسئلة الخمسة كإذكرته فيالشرح أقير بالدين بمبد الدموي ثمادعي آمفيائه لممقيل للتنباقين الااذا ادعىا بفيائه بعيدالا قراريه والتفرق في الجيلس كيذا في حامع الفصولين الدفع من غيرا لمدعى عليه لايصم الااذا كان أحدالورثة لاينتسب أحد خصماعن أحد قصدا بغير وكالة ونيابة وولاية الافي مستلتين. الاولى أحد الورثة ينتصب تحصما من الساقين الثانية أحدالموقوف عليهم ينتصب خصما من الساقى كـذاحرره ان وهمان عن القنمة الاصور المقاضي تأخر الحكم سد وجودشرائطه الافاثلاث الاولى رحاءالصفر سنالاقارب الشانية آذا اسقهسل لمدعى الثالثة إذا كانت عندور سه المقاء أسهل من الاسداء الافي مسئلتين

أذافسق القياضيفانه ينعزلواذاولى فاسقايهم وهوقول البعض وجوابهني النهاية والمعراج الثانية الاذن الاكبق معيج واذآ أبق المأذون صارمجمورا علمه ذكره الزيامي رجمه الله سبعانه وتعالى في القضاءاه وقد نقلناه في كتاب الاذن والحبر (مُمَال) من على اقراره قبلت بينته ومن لافلا الإاذا ادعى ارمًا و فقة أوحضانة فلوادعي انه أخوه أوجده أوابن ابنه لايقبل بخلاف الابوة والمنوة والزوجية والولاء بنوعيه وكفذامعتق أسه وهومن مواليه وقيامه فياب دعوى النسب من المجامع اه وقد نقلناه في كاب الاقرار (غ قال) لا تقبيل شهادة كافرعلى مسلم الاتبعا أوضر ورة فالاول اثبات توكيل كافركا فرابكا فرن مكل حق له بالكوفة على خصم كافر فيتعدى الى خصم مسلم آخر وكذاشها دتهما على مبد كأفر بدين ومولامه ملم وكذاشهادته ماعلى وكيلكافر موكله مسلم وهذا بخسلاف العكس في المسئلة ين الكونها شهادة على المسلم قصد او فيما سبق ضهنا اله وقد نقلناه في كتاب الوكالة (ممال) والثاني في مسئلة ين في الا يصا مهد كافران على كافرانه أومي الى كافرفا حضرمسلبا علمه حق للت اه وقد نقلناه في كتاب الوصيمة (مُقال) وفي النسب شهددا أن النصراني ان المت فادمي على مسلم معنى وتمامه في شهادات انجامع لايقهني القاضي لنفسه ولالمن لا يقبل شهادتدك الافى الوصية لوكان القاضى غريمميت فاثبت أن فلافا وصيده صع وبرئ بالدفع السه بخلاف مااذادفع له قبل القضاء امتنع القضاء وبخلاف الوكالة عن غائب فانه لا يحوز القضاء بهاآذا كان القاضي مدون الغائب سواء كان قبل الدفع أو بعده وتمامه في قضاء الجمامع اله وقد تقلناه في كتاب الوكالة وفي كتآب الوصابة (نم فال) أمين القياني كالقاضي لاعهدة عليه بخلاف الوصى غانه تُلْحَقه العهدة وَلُوكَان وصي القاضي فبين وسي القياضي وأمينه فرق من هـ ذه ومن أخرى هي ان القـاضي محمورعن التصرف في مال البتيم مع وجود وصى له ولو كان منصوب القياضي مخدلافه مع أمينه وهومن بقول له القياضي جملتك أمينا في بيع هـ ذا العبد واختلفوا فيمــا اذاقال بـع هـ ذا المعبد ولمرزد والاصمانة أمينه فلا تلعقه عهدة وقد أوضعناه في شرح المكنزومعم البزازي من الوكالة الله تلحة ـ ١ العهدة فليراجع اله وقد دنقلناه في كتاب الوصايا وكتاب المجروالاذن (ثمقال) ينصب القاضي وصيافي مواضع اذا كان على الميت دين

أوله أولتنفدذ وصة وفعمااذا كانالمت ولدصغير وفعمااذا اشترى مزمورثه شبثا وأرادرده يعبب يعدموته وفعااذا كان أبوالصغيرمسرفأميذرا فينصبه للعفظ وذكر فيقسمة الولوائجية موضعا آخر ينصبه فسه فالبراجيع وطريق نصيمان شهدواءنه دالقاضي ان فلانامات ولم ينصب وصيا فلونمسيه ثم ظهر لليت وصي فالوصى وصى المت ولايل النصب الأقاضي القضاة المأمور مذلك اه وقدد نقلناه في كال الوصاما (ثمقال) لايقل القاضي المدية الامن قريب محرم أوعن حت عادته مه قبل القضاه بشرطان لايزيد ولاخصومة لهما وزدت موضعين من تهذب القلانسي من السلطان ووالى الملدو و جهيه ظاهرفان منعها اغياهو للغوف من مراعاته لاجلها وهوان راعى المك ونائسه لمراعى لاجلها ادائدت افلاس الحبوس بعدالمدة والسؤال فانه بطاق بلا كفيل الافي مال الستم كافي المزازمة وأتحقت مه مالي الوقف وفعيا إذا كان رب الدين غاثيا الاهو زقضاء القاضي لمن لاتقبل شهيادته له الااذاورد عليه كتاب قاضي لمن لا تفسل شهاديه له فانه يحوزله القضاء بهذكره في السراج الوهاج للقاضي ان يفرق بين الشهود الافي شهادة النسام قال في الملتقط حكى أن أم شيرشهدت عنسدا تحساكم فقال فرقوا ومنهيما فقالت لدمير لكذلك قال المته سنحانه وتعالى ان تضل احبداههما فتذكراحداهما الاخرى فسكت الحساكم شاهدالزوراذاناب تقبل توبتسه الااذاكان عدلاءنا مدالناس لمتقبل كذافي الملتقط قضا فالامسر حائزمع وجود قاضي الملد الاان يكون القاضي مولى من الخليفة كذا في الملتقط المحكم كالقاضي الافىأربعة عشرمس شاةذكرناها فى شرح الكنز وفسه ان حكمه لايتعدى الافي مسئلة وذكرا مخصاف في ماب الشهادة مالوكالة مسئلة في اختلاف الشاهدين خالف المحكم فمهما القاضي كل موضع تصري فمه الوكالمة فان الولى ينتصب خصماً عن الصغيرفيه ومالاف الفانتصب عنه في التفريق بسيب الجب وخسار الملوغ وعدم المكفاءة ولا ننتصب عنه في الفرقة بالاباء عن الاسلام واللعبان كذا في المحيط اله وقد نقلناه في كتاب النكاح وكتاب الطلاق (غرقال) ولانقنام المينة على مقرالا في واوث مقر بدن على الميت فتقام المينة للتُعذى وفي مدعى علبه أقر بالوصا ية فمرهن الوصى وفى مدعى علمه فأقر بالوكالة فشنتها الوكمل دفعا المضررةال في حامد ما لفصول من فه فه الدل على جواز اقامتها مع الاقرار في كل

روضع بتروقع الضررمن غبرالمقرلولاها فمكون هذا أصلاه مرأن راده كتبته فىالتمرح من الدعوى وهوالاستحقاق تقيل البينة يدمع الأقرار المستمنق علمه ليتمكن من الرجوع على ماشعه ولا تسمع على ساكت الاقي مسئلة ذكرناها فى دعوى الشرح بمرأيت خامسا في القنسة معزيا الى حامع البرعزي لوخوه م الاب عق عدلى الصبي فأقرلا بخرج عن الخصومة ولكن تقيام البينية علمه اقراره بخلاف الوصى وأمن القاضي اذا أقرخرج عن الخصومة اله ثمرأيت سادسافي القنية لوأقرالوارث للوصي لهفانه باتسهم البينة عليه مع اقراره تمرأيت سابعافي احارة منمة المفتى آحردامة بعينها من رجل ثمن آحر فاقام الاول المينمة فان كان الأخر حاضرا تقدل علمه المدنة وانكان مقرأ عما مدعمه هذا المدعى وان كان غائب الانقدل اه وقدنة لناهده المسائل في أنواجها ونقلناها كلهافي كتاب الأقرارأيضا (ثمقال) كتمـان الشهـادة كسرة وحرم التأخـــر بعـــد الطلب الافي مسائل ان مكون عا خواعن الذهاب وفيمسا إذاقام الحق يغسره الاان يكون أسرع قبولا وان مكون الحاكم حائرا وان يخبره عدلان عارسقط الشهادة وان يكون معتقد القاضي خلاف معتقد الشاهد وان معلم ان الفاضي لا بقله الفياسق اذاتا بتقمل شهادته الاالمحدود في القذف والمعروف بالكذب وشاهد الزوراذا كانعدلاعلى مافي المنظومة وفي انخسانية القبول لاتقيل شهادة الفرع لاصله والاصل لفرعه الااداشهدا تجدلان ابنه على ابنه شهادة الفرع على أصله حائزة الااذاشهد على أسه لامه أوشهدعلي أسه بطلاق ضرة امه والام في فد كاحه اذا تعارضت بينة الطوعمع بينة الاكراه فيينة الاكراه أولى في المسع والاجارة والصلح والاقرار وعندع مرالبينات فالقول لمدعى الطوع كااذا اختلف افي صة بهبع وفساده فالقول لمسدعي الصمة واذا اختلف المتبيآ يعان تحالف اوتفاسضا الافي مسئلة مااذا كان المسم عسدا فحلف كل يعتقه على صدق دعواه فلاضالف ولأفسخ ويلزم البيبع ولايمتق واليمنء ليما لمشترى كماني الوقعات اه وقد آه في كتاب السُّوع ونقلنــا معضــه في كتاب الاحارة وكتاب الصلح وكتاب الاقراروكتاب العتق (تمقال) القضا مجوزتخم يصه وتقييده مالزمان والمكان واستفناء بعض الخصومات كإفي الخلاصة وعلى هذالوأمر السلطان بعدم سماع الدعوى بعد خسة عشرسنة لا تسمم ولا عب عليه سعاعها الرأى الى القامي

في مسا ثر في السؤال عن سيد الدين المدعى وليكن لا حسر على مانه وفي طلب المحاسبة بين المدعى والمدعى عليه فان امتنع لاجبر وهماني أتحانبة وفي التفريق بن الشهود وفي السؤال عن الزمان والمكآن وفي تحليف الشاهد أن رآه حاز كأفي المبرفية وفعااذانا عالاب أوالوميء فبارالم غبرفالرأى اليالقياضي في نقضه كافي روع الخانية أه وقد نقلنا هذه في كتأب السوعوفي كناب الوصايا (مُ قَالَ) وَفِي مَدَة حدس المديون وفي تقييد المحموس أذا عَمْف فراره وفي حدس المديون في حديب القامي واللصوص اذا خيف فراره كإفي حامع الفصولين وفي سؤل الشآهيدين الاعباناذا أتهمه وفعيااذا تصرف النياظر عبالانحوز كسيع الوقف أورهنه فالرأى للقباضي انشاء عزله وانشاء ضم المه ثقة بخلاف العباجز فانه يضم اليه ثقة كافي القنية اه وقد نقلنا هذه في كتاب الوقف (مُمَال) من سعىفي نقص ماتم من جهته فسعمه مردودعلمه الافي موضعين اشترى عبداوقيضه ثمادعى ان البائع باعه قبله من فلان الغائب بكذا وبرهن فانه بقسل وهب مارية واستولدهاالموهوسله ثمادعي الواهب انه كان درها أواستولدها وبرهن تقبلو يستردها والعقركذافي يوعا مخلاصة والمزازية وفي فنم القدىر نقلاعن المشايخ التناقض لانضرفي انحرية وفرومها اهروظ هروان المائم اذا ادعى التهد سرأوالاستملاد تسمع فالمسة في كلام الفتاوي مشال وفي دعوى المزازية سوي بنندعوى المائم آلتدسروالاعتاق وذكر خلافا فهما وزدت علم مامسائل الاولى ماعه ثمادعي الله كان أعتقه الثانية اشترى أرضائم ادعى أن ما ثعها كان جعلها مقبرة أوصعبدا الثالثة اشترى عبدائم اذعى أن المأثع كان أعتقه الراءمة باع أرضائم ادعى انها وقف وهي في بيوع الخساسة وقضائها وقصل في فتم القدير فــه في آخر ما ب الاستحقاق فالمنظرعة وفصل في الظهيرية فمه تفصملا آخرور جمه فظاهرماني ألعهادمة ان المجتمد القبول مطلقا الخسأمسة باع الاسمال ولده ثما دعى انه وقع بغين فاحش السادسة الوصى اذاباع ثمادهي كذلك السابعة المتولى على الوقف كذلك الثلاث في دءوى القنية (ثم قال) وكذا كل من باع ثمادعى الفساد وشرطا العماهى التوفيق باله ليكن عالمانه وذكرفيه اختلافا ومن فروع أصل المشلة لوادي البائع افه فضولي لم يقبل ومنه الوضمن الدرك ثم ادعى المسعلم قبلاه وقدنقلنا ذلكفي كتاب المبوع ونقلنا بعض هذه المسائل أيضا

في أبوابها (ثمقال) لا يشترط في صحة المدعوى بسان السبب الافي دعوى المين كافى دعوى البزازية لاتثبت السدفي العقار الابالمينة أوعلم القاضي ولايكني ادق لعقة الدعوى الأفي دعوى الغصب كافي القنسة أوالشرا منسه كافي البزازية الشهادةان وافقت الدعوي قيلت والألا الافيةمسائل ادعى دينايسيم هداىالمطلفلوكانالمشهوديهأقل اذعىانه تزوحهافشهدا أنهامنكوحته اذعى ملكامطلقا بلاتاريخ فشهدامه بتساريخ على المختار اذعى أنشاء فعل كغصب لفشهدابالاقرارية ادعىألفا كفآلةعن فلان فشهذايه كفالةعنآخر لك مين بالشراء من رجل لم يعينه فشهدا بالمطلق ادّى ما كامطلقا فشهدا وقال المدعى هولى بذلك الساماتعي الايفاء فشهدا بالايراء أوالتعليل ادعى هدامالصدقة كمافي التلخيص وماقملهامن اكخلاصة وفتح القدومر وقد ينافى الشرح ثلاثة وعشرين مسئلة فالبراجع الامام يقضى بعلم آلافي حدّ القذف والقصاص والتعز بركذافي الولواتجمة وفي التهدنيب يقضى القاضي بعلم في الحدود والقصاص القاضي اذا قضي في مجتهد فيه نفذ قضاؤه الافي مسائل نص أصحابنا فيها على مدم النفاذ فلوقضي ببطلان الحق بضي المدة أو بالتفريق المعزءن الانفياق غاثبا على الصيم لاحاضرا أوبعه نكاح مزنية أبيه أوابنه عند أبي يوسف رجه الله سبحانه وتعالى أوبعه نكاح أمر زينه أوبنتها أوبنكاح المتمية أو بسقوط المهر بالتقادم أو بعدم تأجيل العنين أو بعدم صدة الرجعة بلارضاهاأوبعدم وقوع الثلاث على الحبلي أوبعدم وقوعها قبل الدخول أوبعدم الوقوع على انمحيائض أوبعهدم وقوع مازادعلى الواحدة أوبعدم وقوع الثهلاث بكامة أوبعدم وقوعه على الموطوءة عقبه أوبنصف انجهاز لن طلقهآقدل الوطء لللهر والقعهزأو بشهادة بخطأ بيه أويشاهدو بمن أوفي انحدودوالقصاص شاهدعلى صكلامذ كرمافيه الاأله يعرف خطه وخاتمه أو يشهادة من شيد قضة مختومة من غيران تقرأعليه ويقضاءالمرأة في- دّأو بقودأو في فسامة بفتل أوبالتفر تق سنالزوجتن بشهادة المرضعة أوقضي لولده أورفع اليه حكم صبي أوعبد وكافراوا نمحكم بمحرسقيه مفسد يستحق أى انجرأ وبصة بيدع نصدب اأ ن قن حرره أحددهما أو ببيرع متروك التسمية عمدا أو بسرع أم الولد على الاظهر وقيل ينفذ على الاصم أوببطلان عفوالمرأة عن القود أوبعية ضمان الخلاص أو بزيادة أهــلالمحلة في معلوم الامام من أوقاف المسجد أوبحل المطلقة ثلاثا بمجرد عقدالثاني أوبعدم ملك المكافرمال المسلم باحرازه بدارهم أوبيع درهم بدرهمين يدابيدأ وبصة صلاة المحدث أوبقسامة على أهل الحلة يتلف مآل أوجدالقذف بألتعر يضأوبالقرعة فيمعتق البعض أوبعدم تصرف المرأة في مالها بغيراذن زوجهالم ينفذني الكله فداما حررته من الميزازية والعمادية والصيرفية والتنارخانية اه وقدنقله اهذه المسائل في أبواجها (ثم قال) الشاهد اذاردت شهادته لعلة ثمزالت العلة فشهدفي تلك الحسادثة لم تقبل الاأر بعة العمد والكافر على المسلم والأحمى والصمى اذاشهدوا فرددتم زال المانع فشهدوا تقسل كذا فى الخلاصة وسواء شهد عندمن رده أوغيره وسواء كان بعدسنين أولا كافى القنمة للغصم أن بطعن في الشباهد بن شلاقة انه ما عبد ان أو محدود ان أوشر ، كان في المشهود مه كذافي المخلاصة القضاء الضمني لاشترط له الدعوى والخصومة فاذا شهداعلى خصم يحقوذ كروا اسمه واسمأ سهوجده وقضى بذلك الحق كان قضاه ضمناوان لمركن في حادثة النسب وقدذ كوالعادي في فصوله فرءين مختلفين حكاوذ كرأن أحدهما يقاسءني الاسحووفرق بينهما في حامع الفصولين فالينظر وهومن مهمات مسائل القضاء وعلى هذا لوشهدا أن فلانة زوجة فلان وكات زوجها فلانافى كذاعلى خصم منكر وقضى بتوكيلها كان قضاء بالزوجية بينهما وهـى حادثة الفتوى اه وقد نقلناه في كتاب النكاح وكتاب الوكالة (نم قال) ونظيره مافى اتخلاصة في طريق الحكم شيوت الرمضانية أن يعلق رجل وكالة فلان مدخول رمضان ويدعى عقاعلى آخرو يتنازعا فيدخوله فتقوم المسنة على رؤماه فشت رمضان ممن شوت التوكيل اله وقد نقلنا ، في كتاب الصوم (ممقال) وأصل القضاه الضمني مأذكره أصحاب المتون من أنه لوادعى كفالة على رجل عمال ماذنه فأقربها وأنكر الدين فعرهن على الكفيل بالدين وقضى عليه بها كان قضاء عليه قصدا وعلى الاصيل الغائب ضمنااه. وقد نقلناه في كاب الكفالة (تم قال) وله فروع وتفاصيل ذكرناها في الشرح قال في خزانة الفتاوي ا ذامات القاضي انعزل خلفاؤه ولومات واحدمن الولاة انعزل خلفاؤه ولومات اكخا فيقد لاستعزل ولاته وقضاته اه وفي الخلاصة وفي هداية الناطفي لومات القاضي انوزل خلفا و موكذا موت أمرا الناحية بخلاف موت الخليفة السلطان اذا وزل القاضي انعزل النائب

بخلاف موت القاضى وفي المحيط اذاعزل السلطان القياضي انعزل نائمه مخلاف ماادامات القاضى حمث لا ينعزل نائمه هكذا قبل ويندغي أن لا ينعزل الناثب يعزل القياضي لانه فائب السيلطان أوفا تب العيامة الاترى أنه لا ينعرل عوت القاضي وعليه كثيرمن المشايخ اهروفى الهزازية مات الخليفة وله أمراء وعيسال فالسكل على يته وفي الحيطمآت القباضي انعزل خلفاؤه وكذا أمراء الناحية يخلاف موت انخلىفة وإذاءزل القساضي ينعزل ناثمه وإذامات لاوالفتوي على إنه لاسعزل بعزل لقاضى لانه نا تسالطان أوالعامة ويعزل السلطان ناتسا لقياضي لاسوزل القاضياه وفي العمادي وحامع الفصولين كمافي اكخلاصة وفي فتاوي قاضي خان واذامات اثخليفة لاينعزل قضاته وعساله وكذالوكان القاضي مأذونا مالاستخلاف واستخلف غبره فممات القاضي لاينه زل خليفته اه فقررون ذلك اختلاف المشايخ في انعزال النَّاتُ يَعزل القاضي وموته وقول البزاري الفتوي على اله لا ينعزل بعزل القياضي مدل على أن الفتوى على أنه لا ينعزل عوته ما لا ولى ليكن علام مأنه نائب السلطان فيددل على ان النواب الآن ينعزلون بعزل القساضي وموته لانهم نواب القاضى منكلوجه فهوكالوكيل معالموكل ولايفهم أحدالا تنانه نائب السلطان ولهذاقال العلامة بنالغرس وناثب القاضي في زماننا ينعزل يعزله وعوته فانه ناشه من كل وجه اه فه وكالو كيل مع الموكل لكن جعل في العراج كونه كوكيل فأضى القضاة مذهب الشافعي وأجدوعندنا انماهونا ثب السلطان وفي التنارخاسة ان القاضي الماهورسول عن السلطان في نصب النواب ا ه و في وقف القنهة لومات القياضي أوعزل يدقي مانصمه على حاله ثمر قم يدقي قيميا اه وفي التهريذيب وفي زماننالما تعذرت التركيمة بغلمة الفسق اختيار القضاة استحلاف الشهود كماختارهان أبى لدلى محصول غلمة الغاناه وفي مناقب الكردري في باب أبي يوسف اعلمان تقليف المدعى والشاهدأ مرمنسوخ باطل والعل بالنسوخ مرام وقد ذكرفي فتاوى القباعدي وخزانة المفترين ان السلطان اذا أمرقضياته بتعليف الشهود يحسعلى العلماءأن ينصحوا السلطآن ويقولوالدلا تكلف قضائك أمراان أطاعوك يلزم منسه سخنط انخسالق وان عصوك يلزم منسه محفطك الى آخرما فهسا لايصهرجو عالقاضيءن قضائه فلوقال رجعت من قضائي أو وقعت في تلميس الشهودأوأ بطآت حكمي لم يصع والقضاء ماض كافى انخانية وقيده وفي انخلاصة

لماذاكان معشرا تطالعتة وفي الكنز بمااذا كان بعدد عوى صحيحة وشهاد مستقمة اه آلافي مسائل الاولى اذا كان الفضاء بعله فله الرجوع عنه كماذكره ان وهمأن مستنبطامن تقسد الخلاصة بالمينة الثبانية اذاظهر لهخطاؤه وحب علمه نقضه مخلاف مااذاته دلرأى الجمهد الشالثة اذاقضي في عمرد فيسم مخالفا اذهمه فله نقضه دون غسره كافى شرح المنظومة أمرالقا ضيحكم كقوله سلم المحدودا ليالمدعي والامر يدفع الدين والامر بحيسه الافي مسئلة في العادية والبزازية وقفعل الفيقراء فاحتباج بعض قرابة الواقف فأمرالقياضي أن بصرف شيءمن الوقفاليه كان منزلة الفتوى حتى لوأرادأن بصرفه الى فقيرآ خرصواه وقدنقلناه في كتاب الوقف (ثم قال) فعل القاضي حكم منه فلىس له أن تزوج المتمة التي لاولى لهامن نفسه ولاابنه ولامن لاتقمل شهادته له وأمااذا اشترى القاضي مال المتم لنفسه من نفسه أومن وصى أقامه فذكور في حامع الفصولين من فصل المرف الومى والقاضى في مال اليتم فقال لم يحز بيدع القائمي ماله من يتم وكذا عكسه وأماماا شتراهمن وصيه أوباعه من يتيم وقبله وصيه فانه يجوز ولووصيامن حهة القاضي اه ولويا ع القاضي ما وقفه المريض في مرض موته بعد موته لغرمائه مظهرمال آخراليت لم يبطل البيع ويشترى مالفن أرضا توقف بخلاف الوارث اذاما عالثاثمن وندعدم الاحازة عآمه بشري يقمه الثلثين أرضا توقف لان فعل لفاتي حكم يخلاف غدره كإفي الظهيرية من الوقف الافي مسئلة مااذا أعطى رامن وقف الفقرآء فالدليس بحكم حتى كان له أن يعطى غيره كافي حامترالفسولين وفعااذا أذن الوليالقياضي فيتزويج الصغيرة فزوجها القياضي كان وكملا فلايكون فعله حكاحة فورقع عقده الى عنالف كان له نقضه كذافي القاسمة فالمستثنى مسئلتان اله وقدذ كرناهذه اسائل في أبوابها (عُقال) فقولهم ان فعله حكم يدل على ان الدعوى اغاهي شرط للمكالةولى دون الفعلى فلتنسه لهوقد ذكرناه فى الشرح اذاقال المقر لسامع اقرأره لا تشهدعلي وسعه أن يشهدعليه كافى الخلاصة الااذا قالله المقرله لا تشم دعليه عما أقر فينتذ لا يسعه كافي حدل التتارخانية من حيل المداينات (مُ قَالَ) واحتلفوا فيما أذارجه المقراه وقال المانهيتك لعذروطلب منه الشمادة قبل شهدوقيل لابشهد يحلف القاضى غريم المبتيان الدين واجب

لكعلى المت وماأمرأته منه ولوكان ثابتا ماقرا رالمر يض فى مرض موته كافى التتارخانية من كتاب المحيل الممايحوزاقامة البينة على المسخراذ الميعلم القاضي أنهم سخروان علم يه فدلا اثبات التوكيدل عند دالقداضي بلاخصم حائزان كان القاضيءرف الموكل ماسمه ونسبه اله وقد نقلناه في كتاب الوكالة (ثم قال) لاينعزل القاضي طاردة والفسق ولاينعزل والى انجمعة مالعطم بالعزل حتى يقدهم الثَّاني اه وقدنقلناه في كتاب الصلاة (ثمقال) واختلف المشايخ في القاضي الاان مكون فيالمنشوراذا أتاك كتابي فقدء زلتك فلاسعزل الابه طلب من القاضي كتابة بحية الابراء في غيبية خصوه لم يكتب له عنيد أبي بوسف خلافا لهمد واعلى انه يكتب لهجة الاستمفاء ولماحة الطلاق قال القامي قضدت عليك سينة أواقراريقيل مرسل القاضى الى المخدرة للدعوى والهدن إيمنعلى الصي في الدعاوى ولو كان مجمور الاعضره القاضي لعماعها ومحلف العدد ولومحم وراويقضي بذكموله ويؤاخ ذبه بعدالمتق اهم وقد نقلناه في كتاب الاذن والحير (مقال) الاصم اله لا يحلف على الدين المؤجل قبل حلول لاجــل اه وقد نقلنــا. في كتاب المداينات (ثَمَقَالَ) لايقبــل قول أمين القياضي انه حاف المخدرة الانشاهدين القضاء يتخصص بالزمان والمكان فاذا ولاه قاضاه كأن كذالأبكون قاضاني غسرهوفي الملتقط وقضاءالقساضي فيغسر مكان ولايته غيرصييج واختلفوا فعمااذا كأن العقارلا في ولايته واختمار في المكنز عدم صحية قضائه ومعمع في الخلاصة الصعة واقتصرقاضي خان عليه والخلاف اغما هوفي العقار لافي العرس والدس كافي المزاز مة وفي القنمة قضي في ولايته ثم أشهد على قضائه في غير ولايته لا يصم الاشهاد اه ولا تقدل شهادة من قال لا أدرى أمؤمر أنا أولاللشك فيالاعبان وكـذا امامته كذا فيشهادات الولوانجمة اه وقر نقلناه في كتاب الصلاة (غمال) تقبل الشهادة حسبة بلادعوى في طلاق المرأة وعتنى المسرأة والوقف وهلال رمضان وغسره الاهللاللفطر والاضحى والحدودالاحدالقذف والسرقة واختلفوافي قموله بالدعوى فيالنسكافي الظهيرية من النسب وجزم مالقبول النوهبان وفي تدبيرا لامة وحرمة الصاهرة واتخلع والالداء والظهار ولاتقمل فيعتق العمد مدون دعواه عنده خلافا لهما واختلفواعلى قوله فيانحر يةالاصلية والمعتمدلا والنكاح بثبت بدون الدعوى

كالطلاق لانحسلالفيزج وحرمته حقالله سبمانه وتعالى فجباز ثبوته منغير دەوى كذافى فروق الىكرايىسى من النكاح اھ وقىدىقانىـاھذەالمسائل في أبوابها (نم قال) المشهود عليه شي انكان حاضراً كفت الاشارة اليه وان كان غائبا فلايدمن تعريفه ماسمه وأسهو حده ولاتكفي النسمة الى الفخذ ولاالى المحرفة ولايكني الافتصارع ليالاسم الاان يكون مشهو راوتكني النسمة الي ازوج لان القصود الاعلام ولايدمن بسان حليتها ويكفى في العبد اسمه واسم مولاء وأب مولاه ولابدمن النظرال وجههاني التعريف والفتوى عـلى قولممـأ انه لايشترط في الخبر للشاهد باسمها ونسبها أكثر من عدلين لانه أيسر والقاضي هوالذي يتطر الى وجه المرأة ويكتب حبلاها لاالشاهدالكل في المزازية لااعتمار بالشاهد الواحسد الااذا اقاميه وأراد أن يكتب القياضي اليآخوانه مكتب كافي المزازية وذكرفي القنسة في ماب ماسطل دعوى المدعى قال معت شيخالاسلام القاضيء لاءالدين المروزي يقول يقع عندنا كثيرا ان الرجل يقر على نفسه على في صل و يشهد عليه ثم يدعى ان بعض هذا المال قرض و معضه رباوخن نفتى انأقام عسل ذلك بينسة تغيلوان كان متناقضالانانعسلم انه مضطر الى هــذاالا قراراه وقد نقلنــاه في كتاب الا قرار (نم قال) وقال في كتاب المدامنات قال استاذنا وقعت واقعة في زماننا ان رجلاكان يشترى الذهب الردئ زمانا الدينار بخمسة دوانق م تنسه فاستعلمتهم فابر وره عمايق لمرعلسه حال كون ذاك مستها كافكتن أنا وغيرى اله سرأوكتب ركن الدين الزافعاني الابراء لايه مل في الريالان رده محق الشرع وقال به أحاب نجه مالدين المحلمي معلام ذا التعليل وقال هكذاسعيته عن ظهيرالدين المرغيناني قال رضي الله تعسالي عنسه فقرب منظنيان المجواب كذاك معتردد فكنت أطلب الفتوى مه لا محوجوا بي عنيه فعرضت هدده المسئلة على عبلاء الاغمة الجناطي فأحاب انه يدرأ انكأن الابراء يمدالهلاك وغضب منجواب غسرهانه لايبرأ فازدادظني بصحة جوافى ولم أمحه ويدل على معتمه ماذكره المزدوى في غناء الفقهاء من جلة صور البيع الفاسد جلة العقود الربوية علا العوض فهاما لقيض قال رضي الله تعالى عنمه فاذاكان فمل الرماعملوكاللقابض القيض فأذا استهلكه على ملكه ضمن منه قلولم يصع الابرا وردمنه فيكون ذاك ردضهان مااستهلك لاردعن مااستهلك

وبردضمان مااستهلك لايرتفع العقدالسيابق بل يتقررمفيد الللك في فضل الربإ فلأيكن في رده فاثدة نقض عقد دالر ما فكيف محب ذلك حقب اللشرع وانما الذي وحقاللشرع ردءين الرياان كان فالممالا ردضهمانه اه وقد نقلناه في كتاب بيوع (ثمقال) وقدافتيت أخذامن الاولى بان الثمود اذاشهدوا ان لمنص لاحقيقة له والمافعـــلمواطأة وحبــلة تقيل الامحوزاطــلاق الهموس الأمرضا خصمه الااذا ثدت اعساره أوأحضرا لدن للقاضي في غيبة خصمه تصرف القاضي على الاوقاف منى ملى المصلحة فساخر تجعنها منه ماطل وقدد كرنامن ذلك أشباءني القواعد وممامدل علمه الملوعزل النالوا قف عن النغار المشروط له ووله غبره بلاخيانة لمزمهم كإفي فصول العمادي من الوقف وحامع الفصولين من القضا ولومن للناظرشيئا معلوما وعزل نظرالثاني ان كان ماعينه له يقدرآ جرمثله أودونه أحرا والثاني عليه والاجعل لهأجر المثل وحفظ الزيادة كمافي القنمة وغيرها ومنهاجرمة احداث تقريرفراش للمعديفرشرط الواقف كإني الذخبرة وغبرها وقدذ كرنافي القاعيدة انخامسة ان من اعقدعيلي أم القاضي الذي لدس شرعي لمعذرج عن العهدة ونقلنا هناك فرعا من فتاوي الولوائجي ولابعيارضيه مافي القنية طالب القيم أهل الحلة ان يقرض من مال المعجد للامام فأتى فأمره القاضي به فأقرضه تممات الامام مفلسالا يضمن القيم اه لانه لايضمن بالاقراض باذن القاضى لان القاضي الاقراض من مال المهيد 🗚 وقد نقلنياه في كتاب الوقف (مُقَال) وفي الكافي من الشهادات الاصم ان القاضي اذاعم ان الحضرم عنرا لانقوزاقامية البينة علييه ولايجو زائسات الوكالة والوصاية بلاخصه حاضراه وقد نقلناه في كتاب الوكالة وكتاب الوصية (ثم قال) لا تقبل شهادة الغفل ويقبل اقراره كمانى الولواعجية اه وقد نقلناه في كتاب الاقرار (ممقال) شهداعلى اله مات وهي امرأته وآحران انه طلقها فالاولى أولى تنسازعا في ولاءرجه ل بعمده فرهن كلانه أعتقه وهو علكه فالمراث سنهما كالو برهناعيلي نسب ولدكان اوأى بينة سيقت وقضي بهالم تقبل الاخرى استمل الشهوديالبياح حن الثمن فقالوالانعلم لاتقمل ومالنكاحءن المهرفقالوالانملم تقمل كمافي الصبرفمة الاصير انهلايفتي بجوازتحمل الثمهادة على المتنقسة واجعواعلى انهلا يتحماهامن ورآء جداركذا فىالمجتى وفىالبزاز يةشهدا بطلاقأ وعتاق وقالالاندرى أكان فيصمة

ومرض فهوعلى المرض ولوقال الوارث كانهذى بصدق حتى يشهدا انهكان صحيح المقدل وفي الخزانة قالا هوزوج الكنري ليكن لاندري البكبري يكلفه قامة المبنية إن الكبرى هذه شهيدا أنهاز وحت نفسهامنه وقالا بعدماشهدا بالتزو يجلانعلم هلهي في الحسال امرأته أملاأوشهدا أندباع منه هذا العينولا ندري مل هو في ملكه في الحال أولا يقضى النكاح واللك في الحال بالاستعمال والشاهدفي المقدشاه دفي امحال وفي البزازية معزيا الى الجامع الشاهدعاين دامة تتمع دامة وترتضع منهاله ان يشهد بالملك والنتاج اه لا يحلف المدعى اذاحاف المدعى عأميه الافي مسيثلة ذكرناها في الدعوى من الشرحة ن المحمط وقال فسه انهامن خواص هذا المكتاب وغراثه فيحب حفظها اللعب بالشطر نجلا نسقط العدالةالانواحدمن خسرا لقسمارعليه وكبثرةا كحلفعلسه واخراج الصلاة عن وقتها بسدم واللعب مدع لي الطريق وذكرشي من الفسق علمه كما منهاه فىشرحالكمنز الدعوى على غيرذي المدلا تسمه مالافي دعوي الغصب فيالمنقول وأمافي الدوروالعقارفلا فرق كمافي أيتمية شهادةالزو جءبي زوجته مقدولة الابزناها وقدقذفها كإفي حدالقذف وفعياا ذاشه دعيلي آقرارها بأنها أمة رجل بدعها فلاتقدل الااذا كان الزوج اعطاها المهروالمدعى مقول أذنت لهافى النكاح كافى شهادات الخانسة تفسل شهادة الذي على مثله الافي مسائل فهااذا شهد نصرانهان على نصرال انه قداسل حساكان أومسافلاسلى علسه مخلاف مااذا كانت نصرائمة كافي الخلاصة الااذاكان ستاوكان له ولى مسلم يدعيه فانها تقسل للارث ويصلى عليه بقول ولسه كافي نية وفيمااذاشهدواعلى نصراني ميتبدن وهومديون مسلم وفيمااذا شهدا عليه بعين اشتراهامن مسلى وفعمااذا شهدأر يمة نصباريء لي نصراني انه زني عسلمةالااذاقالوا استكرهها فتحدالرحل وحده كإفيالخيانيةاه وقدنقلناه فيكاب أتحدود (ثمقال) وفيمااذا ادعىمسلمعبدافى يدكافرفشهدكافران انهعبده قضى به فلأن القامى المسلمله كافى البدأ ثع لاتقبل شهادة الانسان لنفسه الأفى مسئلة القياتل اذاشهد بعفو ولى المقتول وصورته في شهادات انخيانية ثلاثة قتلوا رجلاهدا ممشهدوا بعدالتوبةان الولى عفى عناقال الحسن لاتقيل شهادتهم الاأن يقول النان منهم عنى عناوعن هذا الواحد فني هـذا الوجه قال أبو بوسف تقيل

وقالواحد وقال المحسن تقبل في حق الحكل اه وقد نقلنا وفي كاب الجنامات (تمقال) وكتينا في قاعدة اليقين لا مزول مالشه كأن من أ قاف تحم انسان وادَّعي تة فللشهود أن شهدوا انه ذكمة على اعمال كافي المزازية وعلى هدا فرعت لورا واشخصا ليس عليهآ ثارمرض أقر بشئ لممأن يشهدوا أندا قروه وصيج وكذاعكسه لورأوه فىفراش أوبه مرض ظاهرفلهمأن يشهدوا انه كإن مريضكا عدامكال لكن لوقال لممأنا صيع هلهمان يشهدوا بعصته أويحكوا قواه فان ظهرلهمما بدل على مصته شهدوا جآوالا حكروا قوله وينبغي أن يسألهم القساضي هل ظهرعليهمايدل على مرضه فان أخبر وديه لم يعل باخداره أنه محيم والاعمل به وهي الفنوي وفيجنايات المزازية شهدواعلى رجل انهجرحه ولمرزل صاحب شحتى مات يحمكم به وآن لم يشهدوا انه مات من جراحته لانهم لاعلم لحميه وكذا لايشة ترط في الحائط الماثل أن يقولوا مات من سقوطه لان اضافة الاحكام الى السدب الظاهرلازملا لى سدب يتوهم الاترى أنه لاتخب القسامة في ميت بحلة على ية ملتوية اه وقد نقلناه في كتاب انجنا بات (نم قال) تقيل شهادة العتيق لمهتقها لافي مسئلة مااذاشهدامالفن عنداختلافهما كإفي انخلاصة وتقبل عليه الا في مسألة ذكرناها في الشرح قال في بسط الانوار للشافعية من كتاب القضاء مالفظه وذكر جماعة من أصاب الشافعي وأبي حنيفة اذالم يكن القاضي شئ من بيت المال فله أخذعشرما يتولى من أموال اليتأى والاوقاف ثم بالغ في الانكاراه ولمأرهذا لاصحابنا لكن في اتخبانية ذكرالعشرللتولى في مسئلة الطاحونة للاتحليف مع البرهان الافي ثلاث ذكرناها في الشرح دءوي دين على الميت وفي استحقاق المبيم ودموى الأبق لاتحلف بلاطل المدعى الأفيأر بعملي قول أبي وسف كورة فيمنظومةان وهمان فيالوقف وطلاق الزوجة وتعلمتي طلاقها وحرنة الامة وتدبيرها واتخلع وهلال رمضان والنسب وزدت خسةمن كالمهمأيض حدالزناوحـدالشرب والابلاء والظهاروحومة المصاهرة والمرادنالوقف الشهادة بأصله وأمابريته فلاوعلى هــذالا تسمع الدعوى من غيرمن له انحق فلاجواب لمـ فالدعرى حسبة لاتحوز والشهادة حسبة بلادعوى حائزة في هذه المواضع فليعفظ ثمزدتسادسة منآلقنية فصارتأر بعسة عثيرموضعا وهىالشهادة علىدعوى

مولاه نسبه ولمأرصر يحاجر حااشا هدحسية من غيرسؤال القاضي واعلمان شاهد سمة اذا أخرشهادته الاعتذر يفسق ولا تقبل شهادته نصواعله في الحدود وطلاق الزوحية وعتق الامية وظاهرما في الفنية انه في السكاروهي في الظهيرية واليتمة وقدألفت فهارسالة ولناشاهد حسبة ولدس لنامدع حسبة الافى دعوى الموقوف عايمه أصل الوقف فانها تسمع عند البعض والفتوى على الهلاسمع المدعوى الامن المتولى كإفى السنزازية من الوقف فأذا كان الموقوف علسه لاتسمم دعواه فالاجنى بالاولى وظاهركالامهمانهالا تسمعمن غبرالموقوف عليه اتفاقأ اه وقدنقلناهذه المسائل في أبوابها (مقال) وهل يقبل تحريح الشاهد حسبة الظاهرنع لكونه حقالله سجانه وتعالى لايحال بينا المولى وعبده قبيل نبوت عتقهالافي ثلاث مذكورة في منية المفتى اه وقد نقلناه في كتاب العتق (ثم قال) ولاصال بين المنقول وبين المدعى عليه الافي موضيعين منهاأ بضا لايلزم المدعى بيان المدب وتصم بدونه الافي الماليات ودعوى الرأة الدبن عملي تركه زوجهما والثانية فيجام مالفصولين والاولى في الشرح من الدعوى الشهادة بعرية العبد بدون دعوا ولا تقسل منسد الامام الافي مسئلتين الاولى اذاشهد ابحريته الاصلية وأمهحية تقيدل لابعدموتها الثانية شهدابأنه أوصى لهناعتاقه تقيلوان لمبدع العددوهمافى آخوالعمادية والاولى مفرعة على الضعيف فان العصير عنده اشتراط دعواه في المارضة والاصلية كاقدمناه ولاتسمع دعوى الاعتاق من غيرالعمد الإنى مسئلة من باب المصالف من الهيط باع عيدًا ثم ادعى على الشرى الشراء والاعتاق وكان فى يدالبائع تسمع فيهما وان كآن فى يدالمشترى تسمع فى الشراء فقط ولا بشترطا صعة دعوى الحرية الاصلية ذكراسم أمه ولااسم أبيه ولااسم أبي أمه مجواز أن بكون والاصلوأ ورقيقة صرحه في آحوالعمادية وعامع الفصولين وكذافي هادة صرية الاصل كافي دموى القنية اله وقد نقلناه في كتاب العتق (نمال) القضاء بعدصدوره صححا لاسطل بالطال أحدالااذا أقرالقضي له ببطلانه فاله يبطل الافي المقضى بحريته اه وقد نقلناه في كتاب العتق (نمقال) وفيما اداظهر الشهود مبيدا أومحسدودين فيقدني بالبينة فانه يبطل القضاء لكونه غيرصهم يعلف المنكر الافي احدى وثلاثين مسئلة بيناها في شرح الكنز اذا ادعى رجلان كل منهماعلى ذى البداستعقاق مافى بده فأقر لاحدهما وأنكر الاستوام يستعلف

لمنكرمنهما الافى ثلاثة دعوى الغصب والايداع والاعارة فانه يستعلف لانح بمداقراره لاحدهما كإفى الخاشة مفصلااً ه وقد نقلناه فى كاب الغصب وكاب الامانات (ثم قال) فى اتخلاصة كل موضع لوأ قربه يلزمه فاذا أنكره يستعاف الافى ثلاث وذكرها والمواب الافي أربع وثلاثين وقسدذ كرتها في الشرح يحوزقضا الامسرالذي يولى القضاة وكذلك كمايته اليالقاضي الاأن وبحكون القاضي منجهة الخليفة فقضا الاميرلا محوز كذافي الملتقط وقدأ فتدت بأن تولية صرقاضه العبكرفي قضمة عصرهم وجودقاضه اللولمامن السلطان ماطلة لانه لم مفوض المه ذلك ذكرالصدرالشهم دفي شرح أدب الفاضي ان المولى لا مكون قاضا قدل وصوله الى محلته فقتضاه حواز قدول المدية قدل الوصول مطلقا وعدم حوازاستنامته مارسال فائه له في على فضائه وعلى القضاة الا تن على ارسيال نائب حسن لتولمة في ملد السلطان والظاهرانه ماذن السلطان وحمنيذ لا كلام فيه حادثة ادعى انه غرس أثلافي أرض مدودة تكذا من مدة ثمانية عشرسنة على ان الارض ان ظهر لها ما لك دفع أجرتها وان المدعى علمه يتعرض بغسر حق وطالمه مذلك فأحاسالمدعي علمسه بأنالا ثل المذكور غرسه مستأح الوقف له فأحضر المدعى شاهدن شهدا بأنه غرسه في المدة الذكورة وزاد أحدهما بأنه واضم يدوعليه فحكم القاضي بالمكالذعي ولم يطلب المبنة من المدعى عليه فــ ثات من الحكم فأجبت بأنه غير صحيح لان المدعى لم يسن فها انه خارج أوذو يدوعل كالامطابقة بن الدعوى والشهادة والحاصل أن القاضي ستأنف الدعوى كرالمدعىان المدعى عاميه واضع المدوانه خارج وصدقه المدعى علمه على وضعالسد أوبرهن عليه ثميرهن على الغرس وشهدا على مليق الدعوي ملاسمن الناظرالبرهان فأن برهنء بي ماادّ عي قدم برهان الخيار بجلان الغرس مما متكر و وايس كالنتاج وانذكرا لمدجى انهواضع اليدوان الناظر المدعى عليه يعارضه ويرهن فيرهن الناظره لى غراس المستأجرة دم برهان الناظر لكونه خارجا وهل الثرجيج لبينة الناظر لكونها تثبيت الغرس بمنق والاولى تثبته غصبا فات لاترجيح مذلك تممسئلت لوأرخاني الغرس فأجبث يتقديم بينة انخسار جالاا ذاسبق تاريخ ذَى البدنيقدم لان الغرس بمسايت كررٌ وقال الزَّيلِي المه بمنزلة الملك المطلق وهذاً حكمه ثمرأيت في غصب القنبة لوغرس المسلم في أرض مسبلة كانت سبيلا اه

فقتضاه اندبكون الاثل وقفااذا كانت الارض وقفاعلى أبناه السبيل وظا مافى الاستعاف انه لوغرس فى الوقف ولم يغرسُ له كانت ملكالاوقف أوذ 🗪 فيخزانة المفتدين من الوقف حكم مااذا غصب أرضاو بني فيهما أوغرساه وقسد نظناه في كتاب الوقف وكتاب الغصب (ثمقال) ولاتصالف اذا اختلفا في الاجـل الافيأجل السلماه وقد نقلناه في كتاب البيوع (مُمَقَال) د موى دفع التمرض موعة عسلي المفتي به كافي دعوى البزازية ودعوى قطع النزاع لا كمآني فتساوى قارئ المداية اختلاف الشاهدين مانع الافي احدى وولا ثين مسئلة ذكرناها فالشرح اذاأ خسرالقاضي بشئ حال قضائه قبل منه الااذا أخسر ما قرار رجل عد وعامه فيشر - أدب القضاء الصدر الشهد لاتهم الدعوى بدن على المث الاعلى وارثأومي أومومي له فلاتسمع على غريم له كافي حامع الفصول بالااذا وهب جبيع ماله لاجنسي وساءله فانهآ تسمع عليه الكونه ذايد كآفى خزانة المفتين المدعى عليسه اذادفع دعوى المدعى الملك من فلان بأن فلانا أودعسه ا ماه اندفعت المدعوى بلابينة آلاني مسشلتين الاولى اذاادعي الارث منه فلاتندنع يخلاف دغوى الشراء منسه الثمائمة آذا ادعى الشراء منمه وقال أمرني مالقمض منسك لمتندفع والفرق في فروق الكرابيسي دعوى القضاء والشهادة عليمه من غير تسميمة الفياضي لا تصبح الافي مسئلتين الاولى في الشهادة بالونف أى أن قاضما من قضاة المسلمن قضى بعدة معت اه وقد نقلناه فى كتاب الوقف (مُقال) الشائية الشهادة بالارث أي بأن قاضيامن القضاة قضى بان الارثياء صف وهيما في الخيزانة ودعوى الفيهل من غي سان الفاعل لا تسمع الافي أربعة مسئلتي القضاء والثالثة الشهادة مانه اشتراه من وصده في صغره صححة وان لم يعوم الرابعة الشهادة مان وكمله ماعه من غبرسيانه والبكل منخانة المغتبين الخامسة نسبة فعل اليمتولي وقف منغير بان من نصبه على التمين اه وقد نقلنا ه في كتاب الوقف (ثم قال) السادسة منعدل الى وصى بتيم كذاك و يمكن رجوع الاخرة بن الى الاولى اه وقد نقلنا هدنه المسائل في أبواجها ماب الوكالة والوقف والوصايا (ثمقال) القضاء بالحرية قضاء على الكافة الااذا قضى بعتق عن ملك مؤرخ فأنه يكون قضاء على المكافة من ذلك التاريخ فلا تسمع فيه دعوى ملك بعد و تسمع قبله كاذكره منلا

سروفي الدرروالغرر اله وقدنفلناه في كتاب العتني (ثمقال) الاجلالفيالسلم فلدعيه اه وقدنقلناه في كتاب البيوعُ (ثم قال) طلب الشراء عنعدعوى الملك وكذا الاستيداع الالضرورة كإاذا خاف من الغاصب تلف العن فاشتراها أوأخذها وديعة ذكره العمادى في الفيسول وفي مامع الفصولين لكن ة بنسغى اه وقدنقلناه في كتاب الاقرار (ثمقال) الجَهالة في المسكوحة نترالصة وفىالمهرانكانت فاحشة فهرالمثل والافالوسط كحميد وفىالبيم في المسع أوالثمن تمنع الصحة الااذا إدعى حقافي داروادعي الاسترحف عليه في دار خى فتىاهما الحقين المجهولين فانهما ثروفي الاحارة تمنع الصية في العين أوفي مرة كهذا أوهذا وفي الدعوى تمنع الهجة الافي الغصب والسرقة وفي الشهادة كذاك الافهما وفيالرهن وفيالاستحلاف تمنعه الافيست هذه الثلاثة ورعوى انةمهمةعلىالمودع وتعلمف الومىءنداتها مالقاضيله وكذا المتولى وفي الأفرارلاتمنعه الافى مسئلةذكرناها فى بايه وفى الوصية لاتمنعها والبيان المالموصى أووارته وفيالمنتيق لوقال اعطواف لاناش شاأو خأمن مالي أعطوه ماشاه واوفي الوكالة فأن في الموكل فيه وتفاحث منعت والافلا وفي الوكيل تمنع كهذا أوهذا وقدز لاوفى الطلاق والعتاق لاوعليه السان وفي الحدود تمنع كهذازان أوهذا اه وقد:قلنها هذه المسائل في أبوابها (نُمْ قال) لا يجوزلا دعى عليه الانسكار اذا كان عالمها بانحق الافي ده وى العيب فان البائع انسكاره ليقيم المشترى البينة عليه ليقكن من الردعلى باثمه وفي الوصى اذاعلم بالدين ذكره مأني بيوع النوازل اه وقد الله على كاب البيوع وفي كاب لوصايا (مُقال) إذا أقام الخيارج بينة على والافي مستثلتين ذكرهمها في خوانة الاكل من دعوى النسب الاولي لوكان النزاع في عبد و فقيال الخارج اله ولد في ملكي وأعتقته وبرهن وقال ذواليدولد فى ملكى فقط قدم عـلى ذى آليد بخلاف مااذا قال انخار جه ديرته أوكاتبتــه فانه لايقدم الثانية لوقال اكنار جولدفي ملكي وهوابني من أمتي هذه قدم على ذي البد أذابرهن الخارج وذوا البدعلي نسب صغير قدم ذوا البد الافي مسئلتين في الخزانة الاولى لو برهن الخيارج على انه ابنه من الرأته هذه وهما حران واقام ذواليد بينة انه ابنه ولم ينسبه الى أمه فهولله ارج الثانية لوكان ذوا البدذميد

وانخيار برمسانا فسيرهدن الذمي شهودمن الحكفار وبرهدن انخيارج قسدم الخيار جسواءبرهن بمسلسنأو بكافرين ولويرهن البكافر بمسلين قدمعلي المسبلمطلقا لأيقدم المسلم على المكافر ولاالكتابى على الجوسي في الدعاوي الادءوى النست كافخوانة الاكل اذاشهدواله مانه وارث فلان من غيربيان سميه لاتقبل الااذاشه بدوامان فلاغا القاضي قضي مانه وارثه فانه بقبل كإفي نزانة الأكلآ خوالدعاوى اذاشهدواله بقرابة بانه أخوه أوعه أوان عه لابدان مستواناته لاسه وأمه أولاسه أوأمه الانى الاننوالاب والامكا فالخزانة المحة بدنية عادلة أواقرار أونكول عن عمن أو عين أوقسامة أوعلم القاضي بعدةواسة أوقر سة فاطمة وقدأوضحناه فيالشرحمن الدعوى الاان الفتوى على قول مجدا لمرجوع اليه انه لااعتبار بعلم الفاضي وفي جامع الفصواين وعلمه الفذوي وعليه مشامحنها كإفي المزازية من المهاثل المخمسة من الدعاوي القول قول الاسانه أنفق على ولده الصغيرميرالهن ولوكانت النفقة مفروضية ما لقضاءأو مغرض الابولو كذبسه الام كأفي تفقيات الخيانية عضلاف مالوادعي الانفاقء ليازوحة وانكرت وعلى هذا مكران مقال المدبون إذا ادعى الإيفاء لانقال قوله الافي مسئلة اله وقد نقلناه في كما ب الطالاتي وكاب المدامنات (ثمقال) اذاتنــازعرجلان فيءىنذكرالعــادىأنهــاءلىستـوثلاثمنّوحها وقلت فيالشرح إنهاءلي حسمانة واثنيءثس النصديق اقرارالافي المدمود كما في الشرح من دعوى الرجاين اله وقد نقلناه في كاب الاقرار وفي كاب لدود (ثمقال) لايقضي القرينة الافي مسائل ذكرتها في الشرح من مات الفسالف القاضي اذاحكم في ثبئ وكتب في السحيل ععل كل ذي حية على هته اذاكانت له وخسمن السعلات لا معلى القاضيكل ذي عدة على حتمه النسب وانحكم شهادة الفابلة وفسخ النكاح بالعنة وفسخ السع بالاباق وتفسيق الشاهد كذافى الخلاصة من كتاب الحاضر والسجلات اله (يقول عامعه) وهذه هى المسائل المجموعة المحقة مكتاب القضاء والشهادات والدعوى (قال المؤلف ف القاعدة الاولى لاثواب الابالذية مانصه) وأما القضاء فقالوا الدمن العبادات فالثواب علمه متوقف علمأ وكذا اقامة امحدودوالتعاز بروكل مايتعاطاه المحكام والولاة وكذا تعمل الشماد: وأدأوها اه (وقال في القاعدة الشانية

الامور مقاصدها في ضابط فيما اذاعن وأخما أمانصه) وعلى هذا الشاهداذ فتكرما لايحتاج اليه فاخطأ فيه لايضره فالنفاز ية لوسألهم الفياضي عن لون اللدامة فذكروالوناثم شهدوا عندالدعوى وذكروالوناأخ بقدل والتناقض فيمه لا يعتب السه لا يضراه (وقال في القاءدة المالية اليقين لايزول الشكمن تُ الأصل مقياء ما كان على ما كان مانصه) ومن فروع ذلك مالو كان لزيد على مثلافيرهن عروء لى الاداءأوالايراء فيرهن زيده لى ان له عله ألف مل حتى سننوا انهـاهادئة بعـدالادا أوالابراء ! هـ (ثمقال) ادعـــالمرأة موصول النفقة والمكسوة المقررتين في مدة مديدة والقول مقاؤه حمافى ذمته كالمدنون اذا أنكرأوا دعى دفع الدن وانكرالدائن الخروق د تقلنا نفسة هدفه العمارة في كتاب الطلاق وفي كتاب المديم للناسبة فراجعها (وقال في حث الأصل بقياء ما كان على ما كان مانسه) اختلف التبيا بعان في الطوع فألقول لمن مدعمه لانه الاصل وان مرهنا فمستة مدعى الاكراه أولى وعلمه الفتوى كافى البزازية ولوادعي الشترى ان اللهم محمميته أوذبيحه الجوسي وأتكر المائع لمأرهالآن ومقتضى قولهمالقول لمدعىالمطلان لكونه منكرا أصل لسنمآن نقدل قول المشتري وياعتداران الشاة فيحال حبائها محرمة فالمشترى مَمْسَكُ بِأُصْلَالَهُمْ يَمْ الْحَانِ يَصْغُقُ زُوالُهُ ۚ اهَ وَقَدَنَقَلَنَـا ۚ فَى كَتَابِ البيوع أيضا (ثمقال) *قاعدة الاصل براءة الذمة * ولذا لم يقبل في شغلها شاهدوا حدولدًا كان القول قول المدعى عليه لموافقته الاصل والبينة على المدعى لدعواه ماخالف الاصل فاذااختلفاني قمة المذلف والمغصوب فالقول قول الغارم لان الاصل البراءة عمازاد آه وقدنقلناه في كتان الغصب (ثم قال في قاعدة ماثدت سقم ن لايرتفع الابيقين مثله والمراديه غالب الظن مانصه) وهنا فروع لم أرها الآن الاول لوكان عليه دين وشك في قدره وينبغي لزوم المراج القدر التيقن اه وقد تقلناه في كتاب المداينات (ثمقال) وفي البزازية من القضاء اذا شك فيمــايدعي عايه بنبغي أنبرض خصمه ولاتعلف احترازاءن الوقوع فيالحرام وان أبي خصمه الاحلفه ازأ كبررأيه ان المدعي محق لاتحلف وان انه مبطل ساغ له الحلف اه ﴿وَالَّ فَي قَاعِدَةُ الأَصِـلَ العَدَمُ مَا نَصِهُ ﴾ ولوادَّعَتَ المَرأَةُ النَّفَقَةُ عَـلَى الزوج بعد فرضهافادعى الوصول الهاوأ نكرت فالقول لماكالداث اذا أنكر وصول الدين

ولوادعث المرأة نفقة أولادها الصغار بعد فرضها فادعى الاسالانفاق فالقولله معاليمين كأفي الخيانية والثانية خرجت عن الفياعدة فليتأمل اه وقدنة لذاه في كتاب الطلاق (مُم قال) و منه الوائع تلفاني قيض المدع والعن المؤرة فالقول لمنكره وهي في الحارة التهدفي اله وقد نقلناه في كتاب البيوع (مُقال) ومنها لوثدت عليه دين باقراره أو سينة فادعى الادا وأوالابرا وفالقول للدأش لان الاصل العدم أه (ثُمَقَال) ومنهالواختلفاني قدم العيب وأنكره المائع فالقول له واختلف في تعلمله قي لان الاصل عدمه وقيل لأن الاصل لزوم العقد ومنها لواختلفاني اشتراط اتخمار فقمل القول لمن نفاه جملابأن الاصل عدمه وقيل لمن ادعاه لانه ينكرلزوم العقدوقد حكمينا القولين في الشرح والمعتمد الاول اه وقد نقلناه في كتاب البيوع (ثمقال) ومنه الواختلفا في رؤ ية المسيع فالقول المشترى لان الاصل عدمها ولواختلفا في تغيير المسم بعدرؤ يته فللما أع الخوقد نقلنا بقيته فى كماب البيوع فراجمه (وقال في قاعدة الاصل اضافة الحادث الها قرب أوقاته مانصه) ومنها ادعت أن زوجها أمانها في المرض وصارفارا فسترث وقالت الورثة أبأنها في الصة فلاترث كان القول قولها فترث اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق (ثم قال) وغرج عن هذا الاصل مسئلة الكنزمن مسائل شقي من القضاء وانماتذى فقالت زوجته أسلت بعدموته وفالت الورثة أسلت فسلموته فالقول لمممان الاصلالمذكور يقتفى ان يكون القول لماويه قال زفرواغا نوجواعن هذه الغاعدة فيهالاجل تعكيم الحال وهوان سبب الحرمان ثابت ف المحال فيثبت فيمامضي اه (مُمال) ومُمافرعته على الاصل في التمة وغيرها لوأقرلوارث تممات فقال المقرله أقرفي العدة وقالت الورثه في مرضه فالفول قول الورثة والبينة بينة المقرله وان لم تقميينة وأرادا ستحلافهم فلهذلك اله وعما فرعته على هذا الاصل قولم لومات مسلم وتحته نصرانية فياءت مسلة بعدموته فقالت أسلت قدل موته وقالت الورثة بعدموته فالقول لهم ذكره الزيلعي في مسائل شيمن القضاء ومماخرج عن هذا الاصل لوقال القاضي بعد عزله لرجل أخذت منك ألفا ودفعتها الحذ يدقضيت بهاعليك فقال الرجل أخذته اظلما بعد العزل فالصيم ان القول القاضى مع ان الفعل حادث فكان بذبني ان يضاف الى أقرب أوقاته وهو وقت العزل وبهقال المعض واختياره السرخسي أبكن المعقد الاول

لان القاضي أسنده الى حالة منافية للضمان وكذلك اذازعم المأخوذ منه انه فعله قبل التقليد القضاء اه (ممال) وخرج منه أيضاما لوقال العيد لغيره بعد المتق قطعت ندك وأنا عسد وقال المفسرله بل قطعتها وأنت حكان القول العمد وكذا لوقال المولى اسدقدأعتقه قدأخذت منكغلة كلشهرخسة دراهموأنت عمد الالمعتق أخسذتها يصدالعتق كان القول قول المولى (نم قال) وكذا الوكيل كالمسع اذا فال بعت وسلت قبل العزل وقال الموكل بعسدا لعزل كان القول للوكمل انكات المدم مستها كاوان كان فالم المالقول قول الموكل اه وقد نقلناه في كتاب الوكالة (ثُمُوَّالُ في الفـائدة الثالثة في الاستحماب مانصه) وفي ا قرارا لبزازية صب دهنالانسان عنسدالثمود فادعىماليكه الضميان وقال كانت نحسةلوقو ع فأرة فالقول للصاب لانكاره الضمان والشهود شهيدونء لي الصب لاعبلي عبدم النجساسة وكذلك أتلف محسم طواف فطولب بإلضمسان فقسال كأن ميتة فاتلفتهسأ لايصدق والشهودأن يشهدواانه تحسمذكي بعسكما تحسال قال القساضي لايضعن فاعترض عليه عسثلة كتاب الاستعسان وهوان رجلالوقنل رجلاوفال كان ارتد أوقنه أبي فقتلته قصاصا أولارد ذلا يسهم فأحاب وقال لانه لوقيه ل لادي الي فتم ما المدوان فانه يقتل ويقول كان القتر لذلك وامرالدم عظيم فلايهمل بخلاف الفانه بالنسسة الىالدمأهون حتى حكم فيالمالهالمكول وفيالدم محدس حنى يقرأو يحاف واكتنى بيمين واحدة في المال ويخمسين يمينا في الدم اه (وقال فى القاعــدة الرابعة المشقة **غيلب ا**لتيسيرمانصه) ووقفنــاعزل الوكيل على علم دفعاللمرج عنبه وكذا القياضي وصاحب وظيفة ومنيه إماحية النظر للطيدب وللشاهد وعندا كخطبة والمسيد اه وقدنقلنا بعضه فيكتاب النكاح وكتاب الوكالة وكتاب العتق (ممقال) ومنه اسقاط الام عن الجتهدين في الخطاء والتيسير علمهمالا كتفاعالظن ولوكلفوا الاخبذباليقين لشق وعسر الوصول البه ووسع أبوحنه ففي باب القضاء والشهادات تديرا فصيح تولية الفادق وقال ان فسقه لأيعزله وانما يستعقه ولموجب تزكية الشهود حلامحال المسلين على الصلاح ولم يقبل أتجرح الجردفى الشاهد ووسعأ يوييف فى الفضاءوفي ألوقف والفتوى على قوله فيما يتعلق بهما فوزلاقها ضي تلقين الشاهد وجوز كتاب القاضي الى القــاضىفىغيرسفرولم يشترط فيهشيثــابمــآشرطهالاماماه (وقال) فىالثانية

٤.

مأأبيم للضرورة يتقدر بقدرهاو ينبغيان يخرج على هذه القباعدة الشهبادة على الشهادة اذا كان الاصل مريضا فصع بعد الاشهاد أومسا فرافقدم ان يبطل الاشهاد على القول مأنها لاتحوز الالموت الاصل أومرضه أوسفره اه (ثم قال في الثالثة الضررلامزال مالضررمانسه) ومن فروعها عدم وجوب العمارة على الثمر مك واغما بقيال لمريدها أنفق واحبس المنالي استيفاء قمة البنياء أوما أنفقته فالاولان كان بفسراذن القاضي والشاني ان كان باذنه وهوالمعتمد وكتبنا في شرح المكنز في مسادَّل شِتى من كتاب القضاء ان الشر وكُ عدم علمها في ثلاث مسائل اه وقد تقلنها هذه المبارة في كتاب الشركة أيضا (قال في تنبيه يقعمل الضررانخ أصلدفع ضررعام وعليه فروغ مانصه) ومنها بيع مال المدون المهبوس عندهما لقضاء دينه دفعا لاضررعن الغرمآء وهوالمعتمد آه وقدنقلنا هذه العسارة في المحرايضا (ثم قال) ومنها منع اتحاذ حانوت الطبخ بين البزازين وكذاكل ضررعام كذا في المكافي وفيده وتماميه في شرح منظومة ابن وهسان من الدعوى اه وقد نقلناه في الحظر (ثم قال) ومنها حس الاب اذا امتنع عن الانفاق على ولد م يخلاف الديون اله أي فان الاب لا تحسن في دين ولده آه (قال في القاعدة السادسة العادة محكمة مانصه) ومنه قبول الهدية للقاضي عن له عادة بالأهداءله قدل توليشه يشرط ان لايز بدع لى العبادة فان زاد علمهارد الزائد اه (وقال في المعث الثاني من القاعدة السادسة العادة عكمة مانصه) ومنها المطالة في المدارس الهان قال وقداختلف في أخذا لقاضي مارتب له من بدت المسال يوم بطالت ه فقسال في الحسط انه يأخسذ يوم البطسالة لانه يستريح للمومالثياني وقبل لا بأخيذ اه وفي المنية القياضي يستحق البكفاية من بدت المسالي فى وم البطالة عدلى الاصفروا ختاره في منظومة اين وهيان وقال اندالاظهر اه وقد نقلنا بقيته في كتاب آلوقف فراجعه (ثم قال) الثالث لم أر عاذا تشت العادة بالأهداء للقاضي المقتضية للقبول اه (وقال في فصيل تعارض العرف مع اللغةمن المجعث الرادع العرف الذى تعمل عليه الالفاظ اغساه والمقسارن والسابق دون المتأخرمانصه) وكذا الدعوي لا تنزل على العادة لان الدعوى والاقرارا خسيار عاتقدم فلايقسده العرف المتأخر بخلاف العقدفانه ماشره للمال فقمده العرف قال في البزازية من الدعوى معز ما لى الملامشي اذا كانت النقود في الملد يختلفه

حدها أروج لاتصح الدهوى مالم ببيزاه وقدنقلنا تمهام هذه العبارة في الاقرار فراجعه (مُقَالَ في الْبحث الرابع مانه م) لو كان البتيم في بادوماله في بلدآ ترفهل النظرمليه لقاضي بلداليتيم أولقاضي بادماله صرحوا بالاول اهوة دنقلناه فى كتاب الوصايا وفى كتاب الوقف (ثم قال) وقد اختلفوا فع با اذا كان المقار لافى ولاية القباضي وتنازعا فيه عندقاض آخرفتهم من لم يصيح قضاءه ومتهم من نظر الى التداهى وانترافع واختلف التصيم في هذه المشلة اله وقد نقلنا هذه المسئلة ائلمنثورة أيضااه وقدنقاناه في كتاب الوقف أيضا (ثمقال في المقاعدة الأولىالاجتهاد لاينقض بالاجتهاد مانصه) ومنهــالوحكم القآضي برد شهادة الفاسق ثمتاب فأعاده المتقبل وعلاها بعضهم بأن قبول ثهادته بعدالتو به يتضمن نقض الاجتماد بالاجتماد وأصله كماني الخلاصة من ردت شهادته اعلة غرالت غم أعادهافى تلك اتحادثه لم تفيل الافي أربسة الصي والعيد والكافروالاعبي اه (يةول حامعه) وقوله فادعاها أي عندالقاضي الأول أمالوكان مندقاض آخرفانه يُقبل كما أفاده الجموى اله (ثم قال) وعلى هذامسئلة في الشهادات شهدت عا ثفة بقتله يوم النحر يمكة وطائفة بموته بالمكوفة لغتسافان قضى بأحدهما تبل حضورالانوى لْمُتَعَسِّرِالْمَانِيةِ لاتصال القضاءِبِها اه (ثمقال) ومنهالوحكم الحياكم بنيَّمُ تغيرا جنهاده لاينقض الاول ويحكم في المستقبل عمارآه ثانيا ومنها حكم القاضي فى المسائل الاجتمادية لا ينقض وهومهني قول أصحابنا في كتاب القضا واذارفع اليه حكم حاكم امضاه ان لم يخالف الكتاب والسينة والاجاع وقيد بينياشم وما اءومعنى الامضاء في شرح الكنز وكتبنا المسائل المستثناة في النوع الثاني اه قال) شماعه الم المنصمة ماستثنى من هداه القاعدة أعنى الاجتماد لا ينقض تهاد مسئلتين احداهه انقض القسمة اذاظهرفها غيين فاحش اليان قال كالوظهر خطأ القاضي بفوات شرط فانه ينقص فضاؤه الثانية اذارأي الامام شيثائم مات أوعزل فللثانى تغييره حيث كان من أمورا لعامة وانجواب ان هذا حكم مدوره لي المصلحة فإن رأها النّاني وجب اتباعها (تنبيهات) الاول كثر في زماننا وقبدله ان الموثقين يكتبون عقب الواقعية عندد القاضي من بيع ونكاح واجارة وونف وا قرار وحمكم عوجيه فه-ل عنع النقض لورفع الى قاص آخر فأجبت مرارا بأنه انكان فى عاد ته خاصة به ودعوى صعيعة من خصم على خصم منعه والافلا

مكون حكاصها تمسكاه اذكره العمادى في فصوله وتبعه في جامع الفصوا - بن والكردري في فتاواه المزازية والعلامة قاسم في فتاواه من أن شرط نفاّة القضاء في المجتردات مان مكون في حادثة ودءوي فان فات هـذا الشرط كان فتوى لاحكاوزاد العلامة فاسمأن الاجاع طيه فقال ولوقضي شافعي بموجب سعالعقار لامكون قضاء مانه لاشفعة للعارولوكان القاضي حنفيالا بكون وأوضه بامثالة الثأنى لوقال الموثق وحكم بموجده حكماصيحا شرعيا مستوفما شرائطه الشرعمية فهل مكتفيه فأحبت مرارا بأنه لامكة في به ولايد من سان تلك ادئة والدعوى وكيفيسةانحكم لسانىالملتقط منكابالشهساداتولو كتب في السحل مدت عنديء الثبت مه انح وادث المسكمية إنه كذالا يصيم مالم د. من الامرعلى التفصيل م قال وحكى انه استقضى قامى عند بخارى كان تكتب الامام الحلواني في عساضرهم لافأ وردوا عليه اجوبته في مجدلات كتبت تلك النسطة بعينها بنع فقال انكم لاتفسرون الشهادة وقدلك القاضيءلي السفدى وقبله شيخناأ بوعلى النسفي وكانالا يخفى علمها وأماأنت وأمثالك لأتثق بالوقوف على حقيقة ذلك فلابدمن التفسير وعن السيد الامام أبي شعياع قال كنا نتساهل فيذلك كمشانخنا حتى طالمتهم بتفسسرالشها دة فلريأ توابها صحيحة فتحقق عندى ان المواب هوالاستفساراه وفي الخلاصة من كاب المساخر والسعيلات ـل في الهـاضر والسعبلات أن تبـالغ في الذكروا لبيان بالمسريح ولا يكتـفي ال عنى قبل لا يكتني في الهضر أن يكتب حضر فلان وأحضر معه فلانا فادعى الذي حضرعليه وليكن بكتب ويذا الذي حضرعل هذا الذي أحضروالي أن قال وكذالا يكتفي يذكرقوله فشهدكل واحدمنهم بعدا لاستشها دمالم يذكر وى المدعى هـذا الى أن قال و مكتب في المعيل حركم القياضي ولفظة امهاولا مكتفى عما وكتب ثبت صندى على الوحمه الذي تثبت به اتحوادث انحكممة الخ وحكى فهماوا قعة الحلواني مع قاضي عندسة الي أن قال والمختار في هذا الباب أن يكتفي به في السجلات دون الما ما مرلان السجل لا مردمن رآخوفلابكون فىالتدارك فرجاه الثالث اندلافرق بين امحكم بالصةوبين - كما الوجب اعتبار الاستواء في الذرط السابق فان وقع التنازع بن الخصمين

فى أقصة كان اتحكم بهامعيما وان لم يقع بينه ماتناز ع فيها فلا وكذا المحكم بالموج ن وقع التنازع في موجب خاص من مواجب ذلك الشي اله بدالوقف وماتضمنه من صحة الشروط فليس للشافعي انحيكر بإبطاله باعتسار باالغلة لمأوالنظرأوالاستبدال ه وقد نقلنا هذه العبارة أيضافي كاب الوقف (ثَمُقَالُ) الرابع بينا في الشرح حكم ما ذاحكم هول ضعيف في مذهبه أو مرواية حوع وعنها ومااذاخالف مذهبه عامدا أوناسيا انخامس ممالا ينفذالقضاءيه اقضى يشئ مخالف الاجاعوه وظاهر وماخالف الائمة الاربعة يخالف الإجاء مه خلاف لغرمم فقد مرح في القرير ان الاجماع إنعقد على عدم سالف الزربعسة لانضباط مذاههم وانتشارهسا وكثرة انساعهم كنص الشيار عصرّح به فيشرجي الجيم للصينف واسملك نفالجمعوهوابزالساعاتي (نمقال) وصرحالسبكي اشرط الوآقف فهومخالف للنص فهوحكم لادليل عليهسواء كان نصمه في الوقف نصاأ وظاهرا اه وبدل علمه قول أصحابنا كإفي المدايدان تحكماذا كانلاد لمرعلمه لاسفذوعبارته أو مكون قولالادليل علمه وفي يعمني نسخ القدوري بان اله آخره ويدل عليه أيضاماني الذخسرة والولوا تجيبة وغسرهما منآن القباضي اذا قررفرا شاللسعيد مغترشرط الواقف لمصل له ولأعسل للفراش ولاالمعلوم آه وبهذاعهم حرمة أحداث الوظائف وأحداث المرتبات بالاولى لالقاضي اذاوا فق الشرع نفسذوالاردعليه والله سيمانه وتعسالي أعلم انحلال وانحرام غلب الحرام الحلال مانصه) و تَقْدة بديد خل في هذه القاعدة مااذا ع بين حلال وحرام في عقد اونية و يدخل ذلك في أبواب الى أن قال ومنها الأهدا.

قالوالا أهدى الى القاضي من له عادة مالا هداء له قبل القضاء وزاد مرد القاضي الزاثد لاالكل كإفي فتح القدمر فلم يتعداله انجائز وظاه ركلامه انه زادفي القدروأ مااذا زاد في المعنى كا ن كان عادته اهدا ، ثوب كتان واهدى ثوما ومرالم أره الان لامهاينا وينبغي وجوب رداليكل لايقه درمازارني قيمته لعدم تمزهها من الجسائز إثمقال) ومنهاماب الشهادة فاذاجمع فهابين من تحوز شهادته ومن لاتحوز فغي الطهبرية منهارجلمات وأوصى لفقراء جبرانه بشئ وأنكر الورثة وصبته على الوصية رجلان من جيرانه لهما أولادها ويجقال مجدلا تقبل شهادتهما لانهما شددالاولادهما فعباعض أولادهما فيطلت شهادتهما فيذاك فإذا يطلت فيحق الاولاد بطلت أصلالان الشهادة واحدة كالوشهداعي رحل انهقذف أمهما وفلانة لاققيل شهادته بماوذ كرمجد في وقف الاصل اذا وقف على فقراه حسمانه فشهديذلك فقسران من جبرانه حازت شهادته ماقال الفقيه أبوالله ثماذ فىالوقف قول أبى يوسف أماعلى قىاس قول مجد فدندفى أن لا تقدل فى الوقف أيضا لان عندأى وسف محورًان تممل الشهادة في المعض وتمقى في المعض وعلى قول مجيدلا تقبل أصلاو محتميل أن مكون ماذكر في الوقف مجولا على مااذا كانواقلملا محصوناه وفيالقنسة أخوأختادما أرضا فشمهدزوجها ورجل آخوترد شيادتهما فيحق الاخت والاخ لان الشهادة متى رديعضا ردكلها وفي روضة الفقهاء اذاشهد لمن لاتحوز له الشهادة ولغسره لاتحو زلمن لاتحوزله الشيهادة بالاتفياق متلف في حق الا تنوفة مل تمطل وقسل لا تمطل اه وكدينا في شرح الكنزان رة العدولاتقيل اذا كانت لاجل الدنياسواه كانت على عدوه أوعلى غيره بناه انهافسق وهولا يتصزى ومن هذا القسل اختلاف الشاهد سمانع من قمولها سدهماطانق الدعوي والاتخرخالفها وكتينا فيالفوائد المستثني مزذلك ماذا امتنع القضاء للمعض امتنع للماقين كمافي شهسادات البزازية اه وله فاذا امتنع القضا السعض الخأي مأنّ فضي لابنه وأجنبي (ثم قال في قاعدة اذا تعارض المآنع والمقتمى فاله يقدم المانع مانصه) وقدر حُوا المانع على المقتضي فيحبسةلة السفلار جسل والعلولات خرفان كلامنهما بمذوع من التصرف في ملكه تحق الآخر فلكه مطلق له وتعلق حق الآخريه مانع اله وقد نقلناه فى كتاب المشركة ﴿ وَقَالَ فِي الْقَاعَـ دَوَالَ إِنَّهِ قَالِمَ تَابِعٌ فَي بِعَدْمِنِ لَا تَجُوزُ جازته ابتداءوخوزا فتهاءمانصه) ومنهالقاضىاذا استخلف معان الامام لميوله الاستخلاف لمصزومع هذالو حكم خايفته وهو بصلح أن بكون قاضيا وأجازالقاضي أحكامه بجوزاه (مُمَّقال) ومنه القاضي لوقضي في كل أسبوع بومين بأن كان له ولاية القضاء في يومين من كل أسبوع لاغير فقضي في الايام التي م يكن له ولاية القضاه فاذا جاءت فو بدله وأجازماقطي جازت اجازته اه (ثم قال فائدة) ظفرت عسشلتين يغتفرني الابتداء مالايغتفرني الانتهاء عكس القاعدة المشهورة الاولى يصم تفليد الفاسق القضاء ابتداء ولوكان عدلاا بتداء ففسق انعزل عند يعص لمشايخ وذكرابن المكال ان الفتوى عليه اه (وقال فى القياعدة الخيامية رف الامام على ألرعية منوطا المصلحة ما قصه) بتنييه به أذا كان فعل الامام منيا على المصلحة فيميا يتعلق مالامو والعنامة لم ينفذ أمره شرعا الااذا وافقه فان خالفيه لم ينفذولم ـ ذا قال الامام أبو يوسف في كتاب الخراج من ماب احداء الموات واسس اللامام أن يخرج شيئا من يدأ حدالا بعق تابت معروف أه وقد نقلنا هذه العمارة في كتاب المجهاد (وقال في تنسه تصرف القاضي فيماله فعله من أموال المتامي والتركات والاوقاف مقيدما لصلحة فان لم يكن مينيا عليها لم يصم مانصه) وفي قضاء الولوالجية رجل أومى الى جل وأمر وأن متصدّق من ماله على فقراه المدة كذا بجائة دينار وكان الوصي بعيدامن تلك البلدة وله بتلك البلدة غريم له علمه دراهم ولم يحد الوصى الى تلك الملدة سييلافا مرا لقدامي الغريم أن يصرف ماعليه من الدراه ـ مالفقراء فالدين عليـ م باق وهومنطوع في ذلك و وصية الميت فاغذ اه وبهذاصهان أمرالقامي لاينفذ الااداوافق الشرع اه وقد نتلباهذ والعيارة فى الوصية (وقال فى القاعدة السادسة المحدود تدرأ بالشيرات مانصه) ومما بني على انها تدرأ بهاانها لاتثبت بشهادة النساء ولابكتاب القياضي الي القياضي ولا بالذمادة على الشهادة ولا تقبل الشهادة بحدمتقادم سوى حدالقذف الاافدا كان أبعدهم عن الامام ولا يصم اقرار السكر ان بالمدود الخالصة الاأنه يضمن المال ولايسقطف فبهالانه لرجا النكول وفيه شبهة حتى إذا أنكر القذف تركءن غهر يمين ولاتصع الكفالة بالحدودوالقصاص ولوبرهن القادف يرجابن أورجل وأمرأتين عَلَى اقرار المقذُّوف الزنا فلاحد عليه الله فلو يرهن يُثلَّانه عَلَى الزناحـــد وحدوااه (ثمقال) ويسقط القطع بدعواه كون المروق ملكه وان لمشدت وهوالاص الظريف وكذا اذاادى انالموطون زوجته ولم يعلم ذلك بتنبيه يقبل قول المترجم في اعجد ود كفره افان قبل وجب ان لا تقبل لان عبارة المترجم بدل عن عبارة العبلى والحدودلاتثبت الابدال الاترى أنه لايثبت بالشهادة على الشهادة وكتاب القاضي الحالقساضي أجسب يأن كلام المترجم ليس ببسدل عن كلاما أهبى لكن القياضي لايعرف لسانه ولاية ف عليه وهيذا الرجل المترجم فه ورقف عليه في كانت عسارته كعمارة ذلك الرحيل لامطر بق المدل مل بطريق الإصالة لانه بصارالي الترجة عندالهزعن معرفة كلامه كالشهادة يصار البهاعندعدم الاقرار اله (ثمقال) وكتبنافي الفوائدان القصاص كامحدود الافيمسائل الاولى عوزالقضاء بعله فيالقصاص دون انجسدود كإفي انخلاصة الثانية اتحدودلاتورت والقصاص موروث الثالثة لايصط العفوفي اتحدودولوكان حدالقذف بخلاف القصاص الرابعة التقادم لاعنع من الشهادة بالقتل مخلاف امحدودسوى حدالقذف انخامسة يثبت بالاشارة والمكتابة من الانوس مغلاف الحدود كافي المدامة من مسائل شني السادسة لاتحوز الشفاعة في المحدود وقحوز فيالقصاص السابعة المحدود سوى حدالقذف لاتتوقف على الدعوي بخيلاف القصاص فانه لابد فمه من الدعوى وتنبيه والتعز بريثيت مع الشبهة ولمداقا لوا يثبت بمسايئيت مدالمسال ويحرى فيسه أتحلف ويقضى فيه بالنبكول والبكغارات تُمنت معها الخ فراجعه وقد نقلنا بقيته في كتاب انحـدود (وقال في القياعدة السابعة الحركا يدخل تحت البدمانصه) ونرج عن هـ نمالقاعدة قول أصابنا اذاتنازع رجلان في امرأة وكانت في ست احده ماأود خل ما احدهما فهو الاولى لـكونه دليلاعلى سبق عقـده والاولى ان يقال ان الزوجة في بدالزوج لما قدمناه ولقولم بمق ماب القبالف ان القول قوله فيميا يصلح لمهامعللن مأنهيا فىمدالز وبجفهبي ومافى مدهاني مده فيقبال فيأصل القاعدة آلحرلا مدخه لرتعت بدأ حدالاالزوجة فانها تدخل في يدزوجها والله سبعانه وتعالى اعلم غمرأت في جامع الفصولين من التساسع عشرمانصسه ام أمَّ في دارر حِيل مدعى انهساام أنه وخارج يدعياوهي تصدقه فالقول لربالدارفقدصر حبأن اليدتثد على الارة محفظ الداركم في المتاع اه (وقال في القساعدة الشانية عشر لا ينسب الي ساكت قول مانصه) وخرج من هُـدُه القاعدة مسائل الم أنقال الرابعة والعشرون

كوته عندبيعزوجته أوقريهعقارا اقراربأبه ليسلهعلي ماأفني يهمش سمرقند خلافااشا يخ بخارى فينظرا لفتي انخسامسة والعشر ونرآه يبسع عرضا أودارا فتصرف فيسه المشترى زمانا وهوساكت تسقط دعواه اه وقدنقلناه فى مسائل شى أيضا (ثمقال) وزدت أخرى على خلاف فها سكوت المذعى عليه ولاعذر بدانكار وقيل لاويحس وهي في قضاء الخلاصة اه (ثم قال) تم رأيت أخرى كتبتها في الشرح من الشهادات سكوت الزكى عند سؤاله عن الشاهد تعديل اه (وقال في القاعدة الرابعة عشر) ماحرم أخذه حرم اعطاؤه الافي مسائل الرشوة مخوف على ماله أونفسه أوليسوى أمره عندساطان أوأميرا لاللقاضي فانه يحرم الإخهذ والإعطاء كإيدناه في شرح الكنزمن القضاء اهم وقد نقلناذلك فى المخطرأيضا (ممقال) وتنبيه ويقرب من هذا قاعدة ما حرم فعله حرم طلمه الافي مسمئلتين الاولى ادعى دعوى صادقة وأنكر الغريم فله تحليفه ا ﴿ وَقَالَ فى القاعدة السادسة عشر الولاية الخاصة أولى من الولاية العامة مانسه وفي القنية لايمك الفاضي المصرف في مال اليتيم مع وجود وصيه ولو كان منصوبة وعلى هذالا يملك القاضي التصرف في الوقف مع وجودنا ظره ولومن قبله اله وقد مُقاناذلك في كتاب الوقف و في كتاب الوصية أيضا ﴿ وَقَالَ فِي القَاعِدَةُ التَّاسَفَةُ عشراذا اجتمع الماشر والمتسدب أضيف الحركم الى الماشرمانسه) ولاضعان على من قال تزوجها فانه احرة فظهر بعدالولادة انهاأمة اه (ثمقال) وخرج عنهامسائل الىأن قال الشابية لوقال ولى امرأة تزوجها فانهاحرة الثالثة قال وكيالهاذلك فولدت ثمظهرانهاأمة الغيير رجيع المغرور بقيمة الولداه وقدنقانا ذلك في كتاب الكمَّالة (وقال في الفن الشَّالتُّ في أحكام الناسي مانصه) وقالوا تلم حاربة متنقبة أوثو بامافوفا فظهرا بهما كه بعددالكشف قسل بعذراذا ادعاه للعهل في موضع انخفاء وقب للاوالمعتمد الاول وقالوا بعب ذرالوارث والوصي والمتولى بالتناقض للعهسل وقالوا اذاقملت الخاءثم ادعت الثسلاث قمله تسمع فاذا برهنت استردت البدل العهل في معله ولوقد لا الكتابة وأدى السدل تم آدعى الاعتماق قبله تسمع ويسترداذا يرهن وقالوا اذاباع الاب أوالوصي ثمادعي انه وقع بغسن فاحش وقال لمأعلم تقبل وقالوافي باب الاستعقاق ولايضرالتناقض فى أنحرية والنسب والطلاق كهاأو ضحناه في البحر من ماب المتفرقات أه وقد نقلناه

فى كاب الاقرار ونقلنا هذه المسائل في أبواجها (وقال في أحكام الصبيان مانصه) وليس هومن أهـ ل الولا مات فلا يلي الان كاح ولا القضاء ولا الشهادة مطلقا اه (ثمقال) وتصم سلطنته ظاهرا قال في البزازية مات السلطان واتفقت دعيته على ا سلطنة أن صفيرله بنبغي أن يفوض أمورالتقليد اليواني ويعدهذا الوالي نفسه تممالان السلطان لشرفه والسلطان بالرسم هوالابن وفي الحقيقة هوالوالي لعدم صحة الاذن بالقضاء والجعة عن لاولاية له أه وقد نقلناها في كاب الصلاة أنسا كمافعـــلـصاحـــالدرفىأول.بالـامامــة (ثمقال) وفىالاسعاف وفىالملتقط ولا تصرخصومة الصي الاأن يكون مأذونا بالخصومة اه (ثمقال) وفي الملتقط ولا تصم الخصومة من المي الاأن يكون مأذونا اه وقد نقلنا ه في كاب الاذن وانحر (وقال فمه أيضا) ولوكان مأذونا فماع فوجدا اشترى به عبدالا محلفه حتي يدرك كأفي العدة اه وقدنقلناه في كتاب الاذن والحير (ثمقال) ولوقال السلطان لصى اذاأ دركت فصل الناس الجعم حاز وفي البزازية السلطان أوالوالى اذاكان غيريا لغ فملغ محتاج الى تقلم دحيديدا ﴿ وَقَدْ نَقَلْمَا ذَلْكُ فِي كَابِ الْصَلَاةُ أَيْضًا ﴿ ثُمُّ قال) ولوادّ عي على صبى مجمور ولا بينة له لا محضره الى ما ب القاضي لا نه لوحلف فنكا لا يقضى علمه كذافي المدةاه وقد نقلناها في كاب الاذن والحرابضا (وقال فى أحكام الصبيان أيضامانصه) لوكان مأذونا فباغ فوجـد المسترى به عيبا لا ي الله عنى بذرك كما في المدة اله في وقد نقلنا ، في كاب البيوع (وقال في أحكام السَّران مانصـه) وقدمنافي الفوائد اله من محرم كالصَّاحي الافي ثلاث الردة والاقرار باتحدود اكخـالصة والاشهـادعلىشهادة نفسـه اه (وقال فيأحكام العبيدمانسه) ولا يحوز كونه شاهدا ولامزكياء لانية اه (ثمقال) ولاكاتب حكم ولاأُمْيِنا كِسَاكُمُ وَلَاأَمَاماأُعظمُ ولاقاضياً ﴿ ثَمْقَالَ ﴾ ولا يلى أثرا عاماالانسابة ءن الامام الاعظم فله نصب القياضي نسابة عن السلطان ولوحكم بنفسه لم يصع ولو أذن لعبد مبالقضاء فقضى بعسد حتقه جاز بلاتج ديداذن 🐧 (ثم قال) ولا تسمع الدعوى وألشهادة عليه الابحضورسيده ولايحبس فى دين اه وقد نقلنا هافى كتاب الاذن والحجر (وقال في أحكام الاعي مانصه) ولايصلح الشهادة مطلقاء لي المعتمــدوالقضاءوالامامة العظمى اه (وقال في أحكام النقدوما يتعين فيــه ومالايتعينمانصه) والصيم تعينه في الصرف الى أن قال وفيما اذا تبرين بطلان

الفضا فلوادعىء لى آخرمالاوقيضه ثمأ قرانه لمبكن لهءلى خصمه حق فع لى المدعى ردعين ما قبض مادام قاممااه (وقال في بعث ما يقبل الاسقاط من الحقوق مانصه) وأماحق المعالبة برفع جذوع الغيرا الوضوعة على حائطه تعديا فلايسقط بالابراه ولابالصلح ولابالمغو ولابالسيع ولأبالاجارة كاذكره البزازي من فصل الاستعلاف اله وفدنقاناذاك في كتآب الغصب أيضا (وقال في بحث السياقط لا يعودمانصه) وقدوقعت حادثة الفتوى أبرأه عاماتم أقريعاه بالمال المراعنه فهل بعود بعدسقوطه فأجبت بأنه لا بعود المافي حامع الفصوابن برهن أنه أبرأني منهذه الدعوى ثمادعي المذعي فانساانه أقرلي مالمال بعدابراني فلوقال الدعي علمه ابرأني وقملت الابراء أوقال صدقت فيه لأبصح هسذا الدفع يعدي دعوى الاقرار ولولم يقسط الدفع لاحقسال الرد والابراء مرتدبالرد فيبتي المسال علسه اه وفي التتارخانية من كأب الاقرارلوقال لاحق في علمك فأشهد لي علمك مألف درهم فقال نعملاحق لك على ثم أشهدان له عليه ألف درهم والشهود يسهمون هذا كله فهذا بأطل ولايلزمه شئ ولايسع الشهود أن يشهدوا علمه اله وقد نقلتها في كتاب الاقرارأيضا (نم قال) وفرعت على قوله مان الساقط لا يعود قوله ماذا حكمالقاضي بردشهادة الشاهدمع وجودالاهلية لفسق أولتهمة فانهلا يقيل بعد ذلك في تلك أنحادثة اه (وقال في أحكام الخنثي مانصه) ولوقال المشكل أنا ذكرأوأ ثيل قبل قوله اه وقدذكرناهافي كتاب النكاح (تمقال) ولوشهد شهود أنهذ كروشهودأنه أنى فانكان يطلب مراثا قضيت بشهادة من شهدانه غلام وأبطلت الاخرى وانكان رجل يدعى انه امرأته قضيت بشهادة أنه أنثي وأبطلت الاخرى وانكان امرأة تدعى أنه زوجها أوقفت الامرالي أن ستدمن وان لم يطلب الخنثي شداولا بطلب منه شئ لاأ قبل واحدة بهماحتي يستمين أه (وقال في أحكام الانثي مانصه) ولا تقدل شهادتها في الحدود والنصاص اله (ثَمْقَال) وهي على النصف من الرجل في الارث والشهادة اله (ثمقال) ولاينبغي ان تولى القضاء وان صم منها في غير المحدود والقساص اه (ثم قال) ولا تكاف الحضور الدعوى اذاكانت مخدرة ولاللهين بل مصرالها القاضى أو ببعث الها نائبه يحلفها بحضرة شاهدين ويقبل توكيلها بلارضا الخصم انكانت مخدرة اتفاقا اه وقدنقلناه في كتاب الوكالة (وقال في أحكام الهارم مانصه) وتختص

الاصول والفروع من بين سائرا لمحارم بأحكام الى أن قال ومنها لا يقضى ولا يشهد أحدهماالل خرآه (ثمقال) ونختص الاصول بأحكام الى أن قال ومنه الوادعي الاصل ولدحارية ابنه يثدت نسبه والجداب الاب كالاب عندعدمه ولو- كالعدم الاهلمة بخلاف الفرع أذا اتسى ولدحارية أصدله لم يصم الابتصديق الاصل اه وقـدنقلناها في كتاب النكاح و في العتق أيضا (ثم قال) ومنهـالايحبسبدين الفرع والاحداد وانجدات كذلك اه (وقال في أحكام غيبوبة المحشفة مانسه) وبترتب علمها وجوب الغسل الىأن قأل واستحقاق العزل عن القضاء والولامة والوصاية وردالشهادة لوكان زنااه (وقال في أحكام العقودمانصه) وجائزمن الحانه من الشركة الى أن قال والقضاء وسائرالولا مات الاالامامة العظمي اه (ثم قال) " تَندَهُ * من انجا تُزمن انجانبن تولية القضاء فللسلطان عزله ولو بلاجفَة كما في الخلاصة وله عزل نفسه ولو الاجنعة اه (وقال في أحكام الفسوخ مانصه) حجود ماء_دا النكاح فسخ له آذا ـاعدمصاحبه علمـه واختلفوآني جمعودالموصي للوصيمة اهم وقد نقلناه في كتاب البيوع وفي القضاء وفي كتاب الوصية أيضا (وقال في أحكام الكتابة مانصه) وأماالاً قرار بها فغي اقرار البزاز يُمَّا كُتُبُّ كَامًا فمه اقرار بين بدى الشهود فهذا على أقسام الاول ان يكتب ولايقول شيئا واله لا كرون اقرارا فلا تحل الثهادة مانه اقرارة اللااطي النسفي ان كتب مصدّرا مرسوما وءلم الشاهدحل له الشهادة على اقراره كمالوأ قركذلك وان فم يقل أشهد على مه الخ وةدنقلنا بقيته في كتاب الاقرارفراجه (ثمقال) وذكرالقــاضي ادعى عليه مآلا وأخرج خطافقال الدخط المدعى عليه بهذا المال فانكرأن يحكون خطه فاستكتب فسكان سنا تخطين مشاجسة ظاهرة دالة عسلي انهما خط كانب واحد لايحكم عليه بالمال في الصيم لانه لايز بدعلي ان يقول هذا خطى وأناحر رته لكن لدس على هذا المال وثمة لابو حب كذاهنا الافي ما دكارا لعامة والصراف والسهسار اه وقوله العامة صوامه الماعة كافي شرحها (ثم قال) وكتمنا في القضاء من الفوائدانه بعمل بدفترالساع والسمسار والصراف فانخط فمه هيمة وفي كأب ملك الكفار بالاستئمان حتى لووجدر فى فى دارنا فقال انارسول الملك لم يصدق الا اذا كان معه كذامه كلف سرا كانسة فعمل بهاوأ مااعم ادار اوى على مافى كأبه والشاهدع ليخطه والقاضي على علامته عندعدم التذكر فغسير حائزعند

لامام وجوزه أنوبوسف للراوي والقاضي دون الشاهد وجوزه مجـ د في الكل ان تيقِن مه وان لم متذكر توسعة على الناس وفي الخلاصة فالشمس الاتَّمة الحلواني ينمغيان يفتي بقول مجدوهكذا في الاجناس اه (ثمقال) وفي المتغي بالمعهة من رأى خطه وعرفه وسعه ان شهداذا كان في حوزه ويه نأخل اله ومحوز الاعتمياد على كتب الفقه المصحبية قال في فتح القدير من القضاء وطريق نقل المفتي هي زماننا عن المجتم دين أحداً مرين امان مكون له سندفيه المهاو بأخذه من كاب معروف تداولتيه الابدى نحوكتب مجيدين المسن ونحوها من التصانيف المشهورة اه ونقبل الاسبوط عن أبي اسحاق الاسفرائيني الاجباع على حواز النقل من السكتب المعتمدة ولايشترط اتصيال السيندالي مصنفها الهرو يحوزا تمياد على خط المفتى أخذامن قولم معو زالاعتمياد على اشارته فاليكتابة أولى وأما لدءوي من البكتاب والنهبيادة من نسخية في بده فقال في الخاذبة ولوادعي من المكتاب تسمع دعواه لا بدعسى لا يقدر على المدعوى الكن لا مدمن الاشهارة في موضعها وفي البتهة ستل عن وكمل عن جاعة بالدعوى لاشماء عن نسخة بقرأها معض الموكلين هدل يسمعها القداضي قال اذا تلقنها الوكمل من لسان الموكل سيم دعواه والالآ اه وفي شهادات البزاز بة شهدا حدهما من النسخة وقرأه بلسانه وقرأالشاهدالثانيمنها وقرأغبرالشاهدأ بضامعه مقارنا لقراءته لايصيرلانه لايتمين القبارئ من الشاهدوذكر القاضي أدعى المدعى من الكتاب يسمع اذا أشارالي موضعها اه وفي الصرفية شهدا بالكتابة فطلب القاضي إن بشهدوا انحب وهذااصطلاح القضاة وفي المتمة سئل على سأجدعن الشاهداذا كان اصف حدودالمدعى حن انظرفي الصك وان لم ينظر فيه لا بقدرهل تقسل شهادته فقال اذاكان منظره معقله ومحفظه عن النظرفلا بقبل وأمااذا كان يستعين به نوع استمانة كقارئ القرآن من المصف فلابأس به ١٥ (وقال) وأما الوصية ماليكتابة فقيال فيشهادات المحتبي كتب صكايخط بده اقراراء بال أووصية ثم قاللا تنواشهدعلى منغيران يقرأه وسعهان يشهداه وفى اتخانمة من الشهادات رجل كتب صك وصية وقال الشهوداشهدوا بمافيه ولم يقرأ وصيته علمهم فقال علماؤنا لايحوز الشهودان شهدواهافيه وفال بعضهم وسعهم ان بشهدواوا العيم انهلا يستهمواغ أيحل لهم ان يشهدوا باحدى معنان ثلاثة أماان يقرأ الكتاب

علمه مأوكتب المكتاب غبره وقرئءايه بين يدى الشهودوه ميعلون بمافسه ويقول لهماشهدواعلى عمافيه أويكتب هوبين يدى الشاهذوالشاهد يعلم ويقول اشهدواء لي عمافيه وتمامه فيها اه وقد نقلناه في كتاب الوصة (وقال في أحكام الاشارة مانصه) وأمايينه في الدعاوي ففي ايمــان نؤانة الفتاوي وتعلمف الاغرسان بقالرله علمك عهدالله ومشاقه مانكان كمذافيشريه نع ولو حلف مالله كانت اشارته اقرارامالله تعالى اه ﴿ وَقَالَ قَمْ لَهُ لِكُمَّا نَصُهُ ﴾ و مزاد علماالشهادة فلاتقبل شهادته كإفي التهذيب اهروقد نقلنا قبة ذلك في مسائل شَتَى تَمَعَالِلتُونَ ﴿ وَقَالَ فِي حِثَالَةُ وَلَ فِي المَلْكُمَانِكُ } وَالْدَيْنِ الْمُسْتَغُرُقُ لِمُرْكَةُ وتنعملك الوارث فأل في حامع الفصولين من الفصل انتامن والعشرين لواستغرقها الدن لاعلكها بارث الااذا أبرأ المتغرعه أوأداه وارثه بشرط التبرع وقت الادامأ مالوأداه من مال نفسه وطلف بلاشرط التسعرع أوالرجوع بحسله على المت دن فتصمر مشغولة مدينه فلاعلكها فلوترك الماوقذاودمنا مستغرقا فأداه وارثه ثمأذن للقن في التجارة أوكاته لم يصح اذلم علمكه ولا ينفذ بيب عالوارث القركة المستغرنة بالدين وانما يبيعه القياضي أهم (ثم قال) والوارث استخلاص التركة يقضاء الدن ولومستغرفا اه وقدذ كرنا بقيته في الفرائض (ثمقال) ثم اعلمان ملك الوارث بطريق الخلافة عن المت فه وقلم مقام كانه حى فيرد المدع بعيب الى انقال و يصع اثمات دين المتعلم اله وقد نقلنا ه في الفرائض أيضاً وفي كاب الوسية وفي كَابِ البيوع (وقال في بعث القول في الدين مانصه) ومنها صعة الابراء عنه في الابراء عن الاعدان والابراء عن دعوا ها صحيح ف الوقال ابرأتك عن دعوى هذا آلمين صح الابراء فلاته معدعواه بها بعده ولوقال برثت من هذه الدار أومن دعوى هذه لم يسمع دعواه ولا بينته ولوقال أبرأنك عنهاأ وعن خصومتى فيها فهوباطل ولدان يخاصم وانماأ برأهءن ضمانه كذانى النهاءة من الصلح وفي كافي الحما كممن الاقرار لاحق لى قيله بيرأمن العين والدين والكفالة والاجارة واكحدوالقصاص اه ومهعم اله يبرأمن الاعيان في الابراء العام اه وقد نقلنا بقية ذلك في كتاب الصلح فراجعه (وقال في بعث اجتماع الفضيلة والنقيصة مانصه) "خاةـة " لآيقـدمأحدفي النزاحم على الحقوق الاعرج ومنه السبق كالازدحام علىالدعوى والافتسا والدرس فاناستووافى المجئأ قرع بينهـم اه

(وقال في بحث القول في ثمن المثل مانصه) ومنها قيمة ولدالمغر وراتحرفني الخلاصة متسرقيمته بوم الخصومة وافتصرعليه وحكاه في النهاية ثم حكى عن الاسبيجابي إنه مريوم القضاء والظاهرانه لاخملاف في اعتبار يوم الخصوم يقومن اعتمر يوم لقضا وفأغاء عدوبناه على ان الفضا ولايتراجى عنها ولهذاذ كرالز والعيأ ولااعتما يوم المخصومة وثانيا اعتباريوم القضاء ولمأرمن اعتسريوم وضمه اه وقد نقلنا. في كتاب الكفالة (وقال في بحث الفول في أجرة المثل مانصه) ومنهـا يسقمني القاضى على كتابة المحاضر والسعيلات أجرمثله اه (ثم قال) الرابع اذا وجب أحرا اثمل وكان متفاوتامنه ممن يستقصي ومنهممن يتساهل في الاحر تيجب الوسط حتى لوكان أجرالمثل اثني عشمر عند بعضهم وعند المعض عشرة وعندالمعض أحد أحدعشر يخلاف التقو يملواختاف المقومون في مستهلك فشهدا أنان ان قيمته عشرة وشهدا ثنيان أن قيمته أقبل وجب الاخد ذيالا كثرذ كره الاقطع فيهاب السرقة اه وقد نقلنا بقيته في كتاب الاجارة وفي كتاب الغصب (وقال في بحث أحكام المعجد مانصه) و يستعب عقد النكاح فيه وجلوس الفياضي اه وقد نقلنا بقبته في كتاب الصلاة (وقال) في بحث مآا فترق فيه المدبر وأم الولد ثلاثة عشركافي فروق الكراسسي لاتضمن بالغصب وبالاعتاق والسع الفاسد ولابحوزالقضاء بسعها بخلافه آلخ وقدنقلنا بقيته في كتاب العتق فراجمه (وقال في تُمَاافَتُرَ قَ فَيْمُهُ الأَمَامُةُ الْعَظْمِي وَالقَصْلَةُ مَانْصَهُ) يَشْتُرُطُ فِي الْأَمَامُ أَن يَكُون ابخلاف القاضى ولابحوز أهدده في عصرواحد وحاز تعدد القاضي ولوفي مرواحد ولاينمزل الامام بالفسق بخلاف القاضي على قول *ما افترق فمه اء والحسمة والقاضي معاع الدعوى عوما والمعتسب فعما يتعلق ببغس أوتطفيف أوغش ولايسمع البينة ولايحلف بهماا فترق فيدالشهادة والرواية بشترط المددفع ادون الرواية لآتشترط الذكورة في الرواية مطلقاوتشترط في الشهادة مدود والقصاص تشترط انحرية فبهادون الرواية لاتقب لالشهادة لاصله وفرعه ورقيقه بخلاف الرواية للعسالمانح كم بعلمه في انجرح والتعديل في الروامة اتفاقا بخ لنف القضاء بعلمه ففيه اختلاف والاصع قبول انجرح المهم من العالميه بخلافه فيالشمادة لاتفيل الشهادةعلى الشهادة الاعند تعذرالاص ليخللف واية اذاروى شيئاتم رجمع عنه لايعمل به بخلاف الرجوع عن الشهادة قدل

الحكم لاتقدل شهادة الهدود في قذف معدالتوبة وتقدل روايته اه (وقال في عشما افترق فيه الوكيل بالمدع والوكيل بالقبض مانصه) وتقبل شهادة الوكيل بالقبض بالدين لاالوكيل بالسعمه اه وقد نقلنا بقيته في كتاب الوكالة (وقال في بحث ماا فترق فيه الوكيل والوصى ما نصه) وفي ان الوصى اذا باع شيئًا من التركة فادعى المشترى انه معسب ولابينة فانه محلف على البتنات بخلاف الوكدل فانه يحلف على نفي العلم وهي في القنية أه وقد نقلنا و في كتاب الوكالة (تمقال) ولاعلك الوارث سم التركة لقضاء الدس وتنفيذ الوصية ولوفى غسة الوصي الايأمر القان وهي في الخيانية اه وقد نقلناه في كتاب الوصياما (وقال في آخرفن الفرق وانجمع مانصه) وفائدة والفسق لاعنه أهليمة الشهادة والقضاء والامرة والسلطنة والأمامية والولاية فىمال الولدو التوليبة على الاوقاف اه وقد نقلنا مقسمه في كتاب الوقف وكتاب المحر (ثمقال) ولمأرحكم شهادة السفيه ولاشك اندان كانمضعا لماله في الشرفه وفاسق لا تقسل شمادته وانكان في الخدم تقبل وان كان مغفلالا تقبل شهادته لكن هل المراد مالمغفل في الشهادة المغفل في الحرقال في الخانمة ومن اشتدت غفلته لا تقمل شهادته اه وفي الغرب رجــ لل مغفل عــ لي اسم المفعول من التغفيل وهوالذي لا فطنة له وفي المصماح الغفاة غيبة الشئ عن بال الانسان وعدم تذكره له اه والطاهر ان المغفل في الحرغره في الشهادة وهوأنه في الحرمن لاستدى الى التصرف الراج وفي الشهادة من لابتذكر مارآه أوسمعه ولاقيدرة له على ضبط المشهوديه اله وقد نقلنا بقية ذلك في كتاب الحجر فراجعه (ثم قال) ، فائدة بدذ كرا لا في من القضاء فيشرح مسلم الفرق بين علم القضاء وفقه القضأ وفرق مابين الاخص والاعم ففقه القضاء أعملانه العمم بالاحكام الكلية وعملم القضاء الفقه بالاحكام الكلية مع العلم بكمفدة تنزيلها على النوازل الواقعة ومن هذا المهنى ماذكره ان الرفيق أمر فر نقبة أستفتى أسدن الفرات في دخوله المحام مع جواريه دون ساتر له ولمن فأفتاه بانجوازلانهن ملكه وأحاب أبوهورز عنع ذلك وقال انحازله النظراليهن ولمن النظراليه لمصرلهن نظر بعضهن لمعض فأهمل أسداعها ل النظر في هـــدُه الصورة انجزئية فأبعتبرها لهن فيما بينهن واعتبرها أبومحرز والفرق المذكور هوأيضا الفرق بينء لم الفتيا وفقه الفتيا ففقه الفتيا هوالعلم بالاحكام الكامة

علمها هوالعلم بتلك الأحكام مع ترتدم اءلى النوازل ولماولي الفقيه ال والقسر وان ومحل تحصيله في الفقه واصوله شهيرا به وفصــل بينهمّدخلمنزله مقبوضًا فقالك له زوحته للماعسرعلى عمامالقضاء فقالت لهرأ بنالفتها علمك سهلة اجعل الخصمين ألاك قال فاعترت ذلك فسهل على ١٥ (ثم قال) ﴿ فَانَّدُهُ * ذَكُوالا مَّدَى انشروط الامامةالمتفقءلمهائمانية الاجتهادفيالاجكاماالشرعية وانبكون مرا مآمرا محرب وتدسرا تحبوش وان مكون له قوة محبث لا تهوله اقامة الحدود برب الرقاب وانصاف المتللوم من الغالم وان مكون عدلا ورعاما لغاذكرا حرانا فذ كم مطاعاقادرا عـلى منخرج عن طاعته وأماالمختلف فمهافكونه قرشــه وهاشيا ومعصوما وأفضل أهل زمانه اه (ثم قال) * فإندة * اذاً ولى السلطان مدرسا بأهل لمتصهر توليته الى أن قال وقد قالوا في كتاب القضاء لو ولي السلطان قاضيا سق انعزَل لانها اعتمد عدالته صارت كانهامشر وطة وقت التولية قال ابنالكال وعلسه الفتوى اليأن قال وقيدمناءن رسالة أبي بوسف اليهارون نالامام لسريله أن مخرج ششامن مدأحد الابحق ثابت معروف وعن فتاوى قاضى خان أمرالسلطان انمسا شفذاذا وافق الشرع والافلا ينفذاه وقد نقلناً بقيتمه في كاب الوقف فراجه (ثمقال) «حادثة «ستلت عن مدرسة بهاصفة لايصلى فيهاأحد ولايدرس والقاضي حااس فيهاللم كإفهل له وضع غزانة بها محفظ اضروالسولات النفع العام أملا فأجبت ماتجوازا عدامن قولهم لوضاق الطريق علىالمسارة والتسجد واسع فلهمأن يوسعوا الطريق من المسجدومن قولهم لورضمأ ثاث بيته ومتاعه في المحبِّد للغوف في الفتنة العامة حاز ولو كان الحموب ومن قولهم بأن القضاء في الجمام ع أولى وقالواللناظر أن يؤجوفناه المقبارلي تعبر وا لمصلحة المسجد ولهوضع السرر بالآجارة ولاشك ان هـذه المسفة من الفناء وحفظ لاتمن النفع العام فهم حوز واجعل معض المحد حمار بقاد فعالا ضرر العام وااشغاله مامحموب والاثاث والمتساع دفعا للضررا لخساص وجوز واومنع النعل على رفمه وصرحوا بأن القضاء في انجهام مأولي من القضاء في بيته وصرحوا بأن القياضي يضع قطره عن بمينه اذا جلس فيسه القضياء وهوما فسه السهالات والمحاضروالوثائق فجوزوا اشفآل بعضهابهافاذا كثرثوة مذرحالها كليوممن

ميت القاضي الي الجامع دعت الضرورة الى حفظها بدا ه وقد نقلنا ه في كتاب الوقف وفى كتابالصلاة (ثم قال) «فائدةِ » معنى قولهم الاشبه انه أشبه بالمنصوص رواية والراجح دراية فتبكروكالفتويءلميه كذافي قضاءا لىزازية 🐧 (ثم قال)*فائدة " اذايعال الثبئ يطلهافي ضمنسه وهومعني قولههم اذايطل المتضمن بالكسر يطل المتضمن بالفتح قالوالوأبرأه أوأقرله ضمن عقدفا سدفه حدالابراء كإفي البزازية اه د الهذا ، في كتاب الصلح (مُ قال) وقالوالواش ترى يمينه بمال لم يُحزف كان له قلت لآن النُبرا ولمأنطل بطل ما في ضعنه من اسيقاط عينه (ثُمُ قَالَ) * فَأَنَّدَة * يَقْرِبُ مِن هَذُهُ القَاعِدَةُ قُولُمُ الدِّني عَلَى الفَاسِدُ فَاسِدُو يَسْتَثْنِي مَنْهُ ثلة الدفع الصيح للدءوى الفساسدة صيم عسلى المختار وقيسل لالان البناء عسلى د فأسدد كره البزازي في الدعوى اه (ثم قلل في فن الالف ازمانسه) «القضاء «أى بيع يجيرالقاضي عليه فقل بيع العبد المسلم للكافر والمصف المماوك لكا فراه وقدنقلنا في كتاب البيوع (ثمقال) أي قوم وجبت عليهما ليمين فلماحلف واحدمنهم سقطت عن الساقين فقل رجل اشترى داراما بهاني سكة بدكان قدعيا في سكة غيرنا فذة فأرادأن يفقرما ماالي تلك السكة فحديد الجيران ولامينة حلفوافان نكاواقضي له بفنح الماب وآن حلف واحد فلاعهن ملي الباقىلان فائدته النكول وقدامتنع انحكم به محلف المعض ذكره العماديءن فتاوى أبي الليث اه (ثم قال في فن الالغازمانصه) بدالشهادة بدأى شهودشهدوا على شريكان فقدلت على أحدهما دون الاسخو فقل شهود نصارى شهدوا على نصرانى ومسلم يعتق عيدمشترك أى شهود تقيل شهادتهم ولايعرفون المشهود علمه فقل في الشهادة ملى الشهادة أي شاهد حازله المحمَّان فقل إذا كان اتحق يقوم يغسره أوكان القاضي فاسقاأ وكان يعلم انه لايقدل شهادته أي مسلمن لمتقىل شهادتهما نشئ وشهد نصراندان بضده فقملت فقل نصراني مأت وله ابنان ان شهددا بناه انه مات تصرانها والنصرانهان شهددا انه مات مسلسا قسل النصرانيان اه (وقال في فن الإلغار في بعث الوديعة مانصه) أي رجل ادعى وديعة فصدقه المذعى عليه ولميأمره القاضي بالتسليم اليه فقل اذا أقرالوارث بأن المتروك وديعة وعلى المتدس لم يصم اقراره ولوصدقه الغرماء فمقضى القاضى دس ايت ويرجم الذعى على الفرماء لتصديقهم وكذافي الاجارة والممارية والعارمة

والرهن اه وقدنقلناه في كتاب الامانات (وقال في فن انحيل في بحث المداينات بعد كالرمطو يلمانصه) ونظرفيه بأنالشاهدأن يشهدوان قاللهالمقرلا تشلهد وجوابه ان عله فعينا ذالم يقسل له المقرله لا تشهد عسلى المقرأ ما اذا فال له لا يسعه الشهادةا، وقـدنقلناه في كتاب المداينات فراجعه (وقال أيضـا في فن أتحيل مانصه) *الثامن عشر في منع الدعوى * اذا ادعى شيئا بأطلافا كم . له لمنع المين أن يقربه لأبنه الصغيرا ولاجني وفي الشاني اختلاف أويهره لغره خفية فيعرضه المست مرالبيه فنساومه الذعي فيبطل دعواه ولوادعى عدم العلميه ولوصيغ الثوب فساومة بطلت ولوقال لمأعلم أو يبيع المذعى عليه ممن يثق به ثم يهمه للدعى ثم يستحة ه المشترى بالبينة اله وتقلناه في كتاب الاقرار (وقال في الفن السادس فن الفروق في بحث النكاح مانصه شبت بدون الدعوى كالطلاق والملك مالسم وضوء فلا والفرق أن النكاح فسه حق الله سعدانه وتعالى لان الحل واكرمة فسمحقه تعالى مخلاف المك لانه حق العداه وقد نقلناه في كتاب النكاح وقوله شت مدون الدعوى أي مالشهادة حسمة (وقال أحوا أواف في تكله لافن السادس فن الفروق مانصه) بركتاب امحدود بوحد الزناوا لشرب والسرقة يبطل بالتقادم وحدالقذف والقماصلا والفرق أنحدا القدنى والقصاص يتوقف على الدعوى فيعمل التأخير في الشهادة على عدم الدعوى مخلاف التأخير فعما عددا السرقة فانه محمل على صغينة جاته على الشهادة لعدم توقفهماعلها وحدالسرقة وانتوقف علهالكن ضهنالااللانه بتأخره الدعوي معد مضمرة تارك العسمة فتمكنت التهمة في الدعوى الخوقد نقلنا رقمة في كتاب أمحدود فراجعه (ثمقال أخوا لمؤلف في تـكمانه للفن السادس في كتاب اللقطة مانصه) أتانان ربطتا فى موضع واحــدايلا فولدتاذ كراوأنثى أواحداهما بغلا والاخرى جشافاذعي كل واحدهم ماالنفل أوالذكرفهو بينهما والثاني لبدت الماللانه لقطة والاغصة على هذااه وقدنقلناه في كتاب اللقطة (وقال اخو المؤلف في تحكلته الفن السادس فن الفروق) * كتاب القضام القاضي لا علك الاستخلاف الامالاذن يخلاف المأمور ماقام ية المحمسة والفرق تحقق الضرورة فىالثاني ثجوازأن يسبقه حدث قبل الصلاة بخلاف الاولءاه وقدنقلناه في كتاب الصلاة (ثمقال) وكذاومي الميت يملك الايصاء بلاأمر بخلاف الوكيل

والفرق تعذرالاذن منالمت يخلاف الموكل اه وقد نقلناه في كاب الوصية وكمات الوكالة (ثمقالأخوا لمؤلف في تكلمنــه للفن الســادس فن الفروق في كتاب الوديعة مانصه) أخذت منك الني درهم ألفا وديعة والفاغصرا وهلكت الوديعة وبقيت المفصوبة وفالرب المال بل المالك المغصوبة فالقول له ولوقال أودعتني ألفاوغصمتك ألف فهلكت الودسة وهذه المغصوبة فالقول لاقر والفرق انهفى الاول أقربسب الضمان وهوالاخذ ثمادى نووجه عنه وفي الثاني لم يقربا لضمان وانماأقر بفعل الغميروهوالايداعاه وقدنفلنامني كتاب الامانات (ثمقال أخوالمؤلف في الفن السادس فن الفروق) ﴿ كَتَابِ السُّهَادَة ﴿ شَهِــدُوا عُلَيْهُ انْ زيدا أقرضه ألفا وقضي بهافيرهن على الدفع قبل القضاءلا يضمن الشاهد ولوعلى الامراء قسل القضاء ضمن والفرق إنه في الاول لم يظهر كذبهم مجواز إنه أقرضه ثم أبرأه وفي الشاني ظهرلانهم شهدوا عليه مالالف في انحسال وقد تسين كذبهم ارتهناعيناوةبضاهافشهدا للدعى بهاتفيل ولوانكر الرهن فشبهد الراهنان لاتقيل والفرقانه في الاول لم عرّالانفسهما مغمّا ولادفعا عنهما مغرما ولاأبطلا حقا أوجياه للغبر وفيالثاني سعياني ايطال مائم منجهتهما وهوملك اليدوا محبس والله سبعانه وتمالى الموفق اه (ثم قال أخوا لمؤلف في الفن السادس فن الفروق) « كتاب الدعوى» المدعى مأذا كان دين الا يصم الابعد بيسان القدروا مجنس والصفة بخلاف العين لان التعريف فيها حاصل بالآشارة وفى الدين بالبيان ادعى ألفافقال ماكاناك على شئ تط فلما ترهن برهن المدعى عليه على القضا والابراء تقيل ولوزاد ولاأعرفك لاتقيل في رواية الجامع وقال القدوري تقيل إيضار الفرق على ما في المجامع وهوالاظهران التنا قض ظهر في الكلام الثاني دون الاول لي علىك ألف فقال أن حلفت أدّ بترافيك فأدّ إها إن دفعها على الشرط كان لوأن ستردوالالا والفرق ان الاداء بالشرطلا بكون اقرارا وبدونه بكون اقرارا أوهمة فلايسترداختلفا في الاعسار فالاضم إن القول رب الدن فيما اذا كان المدعى به يدل مالكالقرض وان لميكن كالدية فالقول لادبون والفرق ان مدله في الاول قائم غالبا بخ - لاف الثاني اذلا مدل له ادعى عداني مدعد أودمنا أوشرا فالعمد الخصم ألاان يقرالمدعى انه مجمور والفرق انهاذا كان محمور افلايدله وانكان مأذوناله يد وقدنقلنا ، في كتاب الاذن والحجر (ثمقال) ادعى مملوكا فقال المملوك أنا

علوك فلانفان طاء المملوك يدنة الدفعت خصومته فان طاء القرله فلاسدمل له على العبد الابيدنة يقيمهالان الغائب ماصارمقضيا عليه اه (وقال أخوا لمؤلف أيضافي الشكمة لذا لمذكورة في كتاب الكفالة مانصه) كل من أقدر بكفالة أوحقلامحس أولىرة بخلاف مالوثدت بالمدنة والفرق أن ثمنته ظهر بخللف الاقرار اله وقدنقلناه في كتاب الكفالة (وقال المؤلف في الفن السابع فن أنح-كايات مانصه) وخرج الامام الحبستان فلسارجيع مع أصحابه اذا هوياين أبي ليلى راكب على بغلته فتسايرا فراعلى نسوة يغذبن فسكتن فقال الامام أحسنتن فنظران أى ليلى الى قطره فوجد فضية فهاشهادته فدعاه ليشهدني تلك القضية فلماشم داسقط شهادته وقال قلت للغندات أحسنتن فقال متى قلت ذلك حين سكنن أم حين كن يغنىن قال حين سحك تن قال اردت بذلك أحسنتن بالسكوت فامضى شهـادته اه (وقال المؤلف في الفن الشـاني في كتاب الزكاة مانصه) الفقيه لا يكون غنيا بكتبه الحساج الهاالافي دن العياد فتماع لقضاه الدن كذا في منعاومة الن وهيسان اه وقد نقلنا. في كتاب الحجر والآذن وفي كتاب المداينات (وقال أيضافي كتاب الزكاة مانصه) الولدمن الزمالا يثبت نسبه الزانى فى شئ الافى الشهادة لا تقبل شهادته للزانى وفي الزكاة اله (وقال في كتاب الججمانصه) ولاتقيل بينة الوارث انهكان يوم النحر بالكوف ة الااذا يرهنواعلى اقرارِهانهُ لم يحج اهـ (وقال في كتاب الطلاق مانصه) السكران كالصاحي الاني الاقرارما تمدودا تخسألمة والردة والاشهاد على شهادته كذافي خلع انخسانية اه وقدنفلناه في كتاب المحدود وفي كتاب المجهاد (ثمقال في كتاب الطلاق أيضا مانصه) ولدالملاعنة لاينتني نسبه في جميع الاحكام من الشهادة اله (وقال) فى كتراب العتق اذا وجبت قمة على انسان واختلف المقومون فانه يقضى بالوسط الااذا كانبه على قيمة نفسه فانه لا يعتق حتى يؤدى الاعلى كافي الطهير مذاه قَالُ فَسَهُ أَيْضًا) للدرقي زمن سعايته كالمكاتب عنده فلا تقمل شهادته أولاه كأفي البزازرة من العتق في المرض وجنبا بتسه جناية المبكات كإفي السكافي وفسرعت عليه لا يجوزند كاحه مادام يسعى وعندهما حرم ديون في المكل اه وقد نقلناه ف كتاب النكاح وكتاب الجنايات (وقال في كتاب الحدودمانمه) قال له يافاسق مُ أرادا ثبات فسقه بالبينة لم يقبل لأنه لا يدخل عت الحكم كذ اف القنية اه

إنم قال في كتاب الحدود مانمه) علق عتى عبده على زناه فا دعى العبدوجود الشرط حلف المولى فان نكل عتق واختلفوا في كون العسد فاذفا كافي قضا والولوا بجسة اله وقدنفلناه في كتاب العتق (وقال في كتاب الوقف مانصه) يصم تعليق التقر مرفى الوظائف أخد ذامن جواز تعليق القضاء والامارة بجامع الولاية فلومات الملق يطل التقر برفاذاقال القاضي انمات فلان أوشغرت وظيفة كدافقد قررتك فيهاصم وقدد كره في أنفع الوسائل تفقها وهوفقه حسن وفي فواثد صاحب الهيط الرمام والؤذن وقف فلم يستوفيا ختى ماتاسقط لانه في معنى الصلة وكذا القياضي وقسل لايسقطلانه كالاحق اه ذكره في الدرروالغرروخ مي المعمة تلخيص القنمة بانه بورث قال عنسلاف رزق القاضي اله (وفال الواف في الفن الثاني أول كتاب البيوع في بحث الحمل مانصه) ولا يتبع أمه في شي من الاحكام بعد الرضع الافي مسئلة وهي مااذا استعقت الام بدنسة فانه بتبه هاولدها وبالاقرارلا كافي المكنز اه (ثمقال) الذرع وصف للهذروع الافي الدعوى والشهادة كدافي دعوى البزازية اله (تُمَقَالُ أَيضًا في السَّوع) اذا اختلف التما معان في الصدة والمطلان فالقول الدعى المطلان كافي المزار ية وفي العدة والفسادالقول لدعى السحة كذافي الخانية والظهيرية الافي مسئلة في اقالة فتع القدير لوادعى المشترى انه باع المبسع من ألبائم بأقلمن الفن قب ل النقد وادعى المائع الافالة فالقول للشترى معامة يدعى فسأد العقدولوكان على القلب تحالفا اه (تَمْ قال) يشترط قيام المسمع عند الاختلاف القيالف الااذا استمالكه في مد البائع غيرالمستري كما في الهداية اله (وقال في كتاب الكفالة في صدا الهرور لأبوجب الرجوعمانصه) وكذالواخس رجل انهاحرة فتزوجها تمظهرت مملوكة فلارحوع بقيمة الولدعلي الهنمرالافي ثلاث الاولى اذا كان بالشرط كالوزوجه امرأة عبلى انها حوة ثما سقة قت فالدمر جيع على الخبر بميا غرمه للسقعيق من قيمة الولد الثانية ان يكون في ضمن عقد معاوضة فيرجع المشترى على البائع بقيمة الولداذا استعق بعدالاستيلادوبرجع بقيةالبناءلو بنىالمشترى ثماستعقتالدار بعدان يسلم البناء له الخ وقد نقلناه في كتاب البيوع وفي كتاب النكاح (وقال فى كتماب الكفالة أيضامانهم) لايلزم أحداً احضاراً حدف لا يلزم الزوج احضاراً لزوجة الى عاس القاضي اسماع الدعوى عليها ولاعنعها منها الافي

مسائل الحان قال الثالثة سعيان القاضي خلار حلامن المعونين حبسه القاضي يدن عليه فارسالدينان بطلب الرهيان باحضاره كإفى القنسة الراده ةادعى الاب إبنته منالز وجفادى الزوجانه دخلج اوطاب من الاب احضارها فان كانت تخرج في حواقعها أمرالاب القامي ماحضارها وكذالوادعي الزوج علهها ششاآخر والاأرسل الهما أمننا من أمنائه ذكره الولوانجي اه وقدنفانهاه فى كتاب النكاح (وقَّال في كتاب الكفالة مانصه) القياضي يأخيذ كفيلامن المدعىعليه بنفسه أذابرهن المدعى ولمتزك شهوده أواقام واحذا أوادعى وقال ودي حضور و بأخذالم دعي كفيلامن المدعى عليه باحضارالمدعي بهولا يحبر عطياء كفسل بالمبال ويستثني من طلب كفسل تنفسه اذا كان المدعى علمه وصياأ ووكيلاو لم يثبت المدعى الوصاية والوكالة وهماني أدب القضاء للغسأف وما اذا ادعى بدل الكتابة على مكاتبه أودينا غسرها ومااذا ادعى العبد المأذون الغسر المدبون على مولا ودينا بخلاف مااذا ادعى المكاتب على مولاه أوالمأذون المدبون فانه بَكُفُلَ كَــذَا فِي كَانِي الْحُــاكُمُ هِ ﴿ وَقَالَ فِي كَتَابِ الْوَكَالَةُ مَانُصُــهُ ﴾ الشيء المفوض الى اثنين لاعلكه احدهما كالوكماين والوصيين والناظرين والقاضين والحكمين الخ اله (وقال في كتاب الاقرار مانصه) الاقرار لا بحامع المينة لانها لاتقام الاعلى منكرالافي أرسع في الوكالة وفي الوصابة وفي اثبات الدين على المت وفي استعقاق العن من المشترى كافي وكالة الخاسة له (وقال في كتاب الاقرار) المقراذاصارمكذما شرعابط اقراره الحانقال ومنهمافي الجامع ادعى عليه كفالةمعينة فأنكرفيرهن المدعى وقضىء لى الكفيل كان له الرجوع على المدنون ان كان مأمره اه وقد نقلناه في كتاب الكفالة (تمقال) وخرج عن هذا الاصلمستلتان الى ان قال الثانية اذا ادعى المدنون الايفاء أوالابراء على رب المال فجيد وحلف وقضي له بالدين لم يصرال غر ممك ذياحتي لو وجديبنة تفديل اه (ثمقال) وكذا في نزانة الاكلمسئلة في الوصية من كماب الدعوي وهي رجل ماتعن ثلاثة أعسد ولهان فقط فادعى رحل اناانت أوصي له معدمة الله المفانكرالان وأقر بأنه أوصي له بعيديقال لهيز يمغ فيرهن المدعى قضي له المولا يبطل اقرار الوارث بيزيغ فلواشترا والوارث بيز ينغ صع وغرم قيمته للوصى له ثمذ كر بعد هذامسئلة تخالفها فلمراجع اه وفد نقلنا ه في كتاب الوصاما

وقال أيضافى كتاب الاقرارمانصـه) الاقرارهجة قاصرة على المقر ولايتعدى الىغىروالى انقال الافي مسائل الى انقال واذا ادعى ولدامته المسعة وله أخ ثدت وثعيدي الي حرمان الاخومن المراث ليكونه للاين وكذا الميكاتب إذا إدعى مه صحت ومترا نه لولده دون أخمه كافي الحامع اه (وقال أيضاً) أقر مالرق ثماد عي اتحر به لا تقبل الا بعرهان كــذا في البزازية وظاهر كلامهمان القاضي لوقضي بكونه عملو كاثم برهن عدلي انه حوفانه يقدل لان القضاء لملك بقيل النقض لعدم تعديه كإفي البزاز بذبخيلاف مالوحكم بالنسب لانه هردموى أحدفه لغسراله مكوم له ولاسرهانه كإفي البزاز بقلما قدمناان لمثله وحكميه بطريقه لمتصهر عواه بعدذلك انهان لغيرا لعمدالمقروهي تصلح وي سشل على سأجد عن رحل مات وترك مالا فاقتسمه الوارثون ثم مامرحل ي ان هـ ذا المت كان أبي وأثبت النسب عند القاضي بالشهود أن أماه أقرأنه وقفي القيامي له شوت النسب و يقول له الوارثون بين أن هـذا الرحـل الذي مات نسكم أمك هل مكون هـ ذا دفعا فقال ان قضى القاضي مثبوت النسب ـمه وبنوته ولاحاجة الحالزيادة اله وقدنقلنا بعضه في كتاب العتق (وقال في كتاب الصلح مانصه) الحق اذا أجله صاحبه فانه لا يلزم وله الرجوع في ثلاث مسائل المان قال استمهل المدعى عليه فأمهله المسدعى صيح وله الرجوع اه (وقال في كتاب الصلح أيضامانمه) الصلح عقـ ديرفع النزاع الى إن قال و يصم حلف المدعى عليه دفعاللنزاع باقامة البينة ولو برهن المدعى بعده على أصل المدعوى لم يقبل الافى صلح الوصى عن مال اليتيم عسلى انسكاراذا صسائح على بعضه ثم اتقدل ولو ملغ الصي وأقامها تقدل ولوطلب عنسه لاعلف كإفي ادعى دسافاقريه وادعى الانفياء أوالابراء فأنكر فصالحه مثم برهن عليه تقبللان الصلوه نباليس لافتداءا أعين كبذا في العمادية من العباشر ولو برهن المدى عليه على أقرار المدعى انه مسطل في الدعوى فان كان عـلى ا قراره قبلالصلح لميقبل وان بعده يقبل ولو برهن على صلح قبله بطسل الثسانى اذالصلح بعدالمطم باطل كافي العمادية اه (وقال) في كتاب الدايسان اذاقال

الطالب لمطلوبه لا تعلق لى عليك كان ابراء عاما كقوله لا حق لى قبله ا (وقال فيه أيضاً) ﴿ هَبِهُ الدِّينِ كَالابِراء منه الافي مسائل الى أن قال ومنها لوشهدا حدُهما بالهبية وألاحتمر بالابراءففهها قولان قيهل لايقههل وبيهانه فيالعشر سءمن حامع الفصولين ﴿ وَقَدَنْتُلْنَامُ فِي كُاتِ الْهُمَةَ ﴿ وَقَالَ أَيْصَا فِي كَاتِ الْمُدَايِنَاتُ ﴾ القول للملك في حمة التمليك إلى أن قال ولوادّ عي المشهري الدلال من الاحرة فالقول للشترى اله وقد نقلناه في ك ولوادعى الزوج ان المدفوع من المهروقالت هدية فالقول له الافي المهيأ للاكل كذا في حامع الفصولين اهم وقد نقلناه في كاب المدكاح (وقال أيضا في كاب المداينات) الابرا العام عنع الدعوى بعق قضاء لا ديانة اذا كان بحث لوعلم علمه من ايحق لم مرأ كذا في شــ فعة الولوانجمة لـكن في نزانة الفتاوي الفتوي عـ لي انه بسرأقضاء ودمانة وان لم معلميه اهر عمقال فمه أيضا) اذا ثعارضت منسة الدين وبينة البراءة ولم يعلم التاريخ قدمت بينة البراءة واذأ تعارضت بينة البيع وبينة إِهة قدمت بينة السم كذا في الهمط من ماب دعوى الرجاس أه (وْقَالْ فَي كَابِ حارة) اختلفصاحب الطعام والملاح في مقدداره فالقول لصاحبه ويأخدذ الاحرمحسا بدالاأن تكون الاحرمسلماله اختلفاني كونهامشغولة أوفارغة يحكم تحيال اذااختلفاني صمتها وفسادها فالقول بذعي الصحة قال الفضلي الااذا ادعى المؤجرانها كانت مشغولة لهمالزر عوادعى المستآج أنها كانت فارغة فالقول للؤجركمافيآخراجارة البزازيةاه (ثمقال فيه) اختلفافيانخشبوالآجروالغلق والمسزاب فالقول لساحب الدارالافي اللمن الموضوع والساب والاجروامجص والجذع الموضوع فانه للستأجراه (وقال في كتاب الآمانات مانصه) الامانات تنقلب مضمونة بموتءن تحهدل الافي ثلاث اليأن قال والقياضي اذامات محهلا أموال المتامى عندمن أودعها اه وقدنقلنا ه في كتاب الوصايا (وقال فيه أيضاً) كل أمن ادَّى اسال الامانة الي مستحقها قبل قوله كالمودع اذا ادَّى الردُّوالوكُّ مل الخراذا ادعى الصرف الى الموقوف علم موسواء كان في حما أوبعدموته الافي الوكمل يقيض الدن اذا اذعى بعدموت الموكل انه قمضه ودفعه له في حياته لم يقسل الابسنسة بخلاف الوكيل بقيض العيين والفرق في الولوائجية القول للامين معراليميه بالااذا كذبه الظاهر فلايقسل قول الوصي في نفقة زاقدة

خالف الظاهر وكذا المتولى اه وقد نقلناه في كاب الوقف وكاب الوكالة وكاب الوصايا (وقال فمه أيضا) الامن اذاخلط بعض أموال الناس ببعض أوالامانة بمياله فأنه ضامن الهرأن فال الافي مسائل لايضمن الامن ماتخلط القياضي اذاخلط ماله عال غــــره أومال رجل بمـــال آخرا هانخ فراجعه (وقال فيه أيضا) تحايف الامن عنددَ عوى الردأو الهلاك قبل لنفي آلتهمة وقبل لأنكار والضمان ولاشت الرديمينه حيتي لوادعي الردعيلي الوصي وحلف لم يضمن الوصي الهر وقيد نقلناه في كتاب الوصاما وكتاب الوكالة (وقال أيضافي كتاب الامانات) ادعى المودع دفعهاالي مأذون مالكها وكذباه فالقول له في براءته لا في وحو ب الضمان علمة المأذونله بالدفعاذا ادعاه وكذباه فانكانت أمانة فالقولله وان كانمضمونا كالغصب والدن لاكافي فتاوى قارئ الهدامة اه وقد نقلنا وفي كتاب الوكالة وكتاب الغِصب وكتاب المداينات (وقال فيه أيضا) القول للودع في دعوى الردوالملاك الااذاقال أمرتني مدفعها ألى فلإن فدفعتها المسه وكذبه رجها في الامر فالقول إجماوا لمودع ضامن عند فأصحابنا خلافالا سأبي لملي كذافي آحرالوديعة من الاصل لمجداه وقد نقلنا ، في كتاب الوكالة (وقال فمه أيضا) المودع اذا قال لاأدرى أيكمااستودعني وادعا هارجلان وأبي أن يحلف لهـماولا بدنة بعطها لهمانسفين ويضمن مثلها بينهما لانه أتلف مااستودع بجهلها ه (وقال في كتاب الحجروالمأذون) ولايصم اقرارالسفيه ولاالاشهادعليه اه وقدنقلناه فى كتاب الاقرار (وقال فسه أيضًا) * وقعت حادثة ﴿ حِرالقاضي على سفيه ثما ترعي الرشيد وادعى خصمه بقاءه على السفه ومرهنا فلمأرفيه نقلاصر محاو رنسغي تقديم بدنية المقاء على السفه لماني المحمط من المحر الظاهر زوال السفه لان عقله عنعه عنسه ذكر فىدلىل أبى بوسف على ان السفه لا يخدر الاجدرالقاضى وقال الزيامي وغره فى أب التَّحَالَف إذا اختلف الزوحان في المهرفضي ان برهن فان برهنا في شهـ دله مهرا لمتسل لمتقبل بينته لانها للاثبات فكل بينة شهد لها الظاهر لم تقبل وهذا بدنة زوال السفه شهدلما الظاهر فلم تقبل اله وقد نقلناه في كتاب النكاح (وقال فى كتاب الشفعة) الابراء العنام من الشفيع ببطله اقضاه مطلقا ولا يبطلها دبانة ان لم يعلم بهااه (ثم قال فيه أيضا) أنكر المشترى طلب الشفعة حين علم فالقول لهمع يمينه على نفى العلم ادعى الشفيع على المشترى انه احتال لابطاله المحلف فان

تبكل فله الشفعة وفي منظومة اين وهيان خلافه اشترى الابلابنه الصيغه عُمَّاختَاف مع الشَّفيع في مقدداراً الثمن فالقول للأب بِلاعيناه (ثَمَّ قَالَ فيه أيضاً) لهدعوى فيرقمة الداروشفعة فمها يقول هذه الدارداري وأناأ دعما فان وصات الى والافأناء لي شفعتي فيهااه (وقال في كتاب الغصب) اذا تصرف في ملك غيره تمادعي الدكان باذله فالقول للسالك الااذا تصرف في مال الرأته فساتت وادعى الله كان باذنها وأنكر الوارثون فالقول الزوج كذافي القنية اه (ممقال فيه أبضا) والعقارلا يضمن الافي مسائل الى أن قال وآذار جمع الشّاه دبه بعدا لقضاء اه كذافى قضاه الخاسة (وقال في كتاب الرهن مانصه) القول لمنكره مع اليمين وفي تعين الرهن ومقدد ارمارهن به للرتهن اختلف الراهن والمرتهن فهماما عيه العدل الرهن فالقول الرثهن وان صدق العدل الراهن كااذا اختلفافي قمة الرهن معدهلاكه ولومات في مدالعد لفالقول الراهن ولوكان رهنا عثل الدن فماعه العدل وادعى المرثهن المناهم بأقلمن قيمته وكذمه الراهن فالقول الرأهن بالنسبة الى المرتهن لا العدل اله (وقال في كتاب المجنأ بات) أذاقال المجروح قتلني فلان ثم مات لم يقول قوله في حق فلان ولا يدنة الوارث أن فلانا أخو قتله بخلاف مااذاقال جودنى فلان عمات فرهن ابنسه ان فلانا آخر جرحه يقل كافى شرح المنظومة أه (ثمقال فيه أيضا) الحدود تدرأ بالشبرات فلاتثبت معها الافي الترجة فانها تدخل في امحدودمع ان فيهاشيه كافي شرح أدب القاضي اه وقدنقلناه في كتاب امحدود (وقال في كتاب الوصايا) الأشارة من الناطق باطلة في وصية وغيره الافى الافتاء والاقرار بالنسب والآسلام والمكفر كافي التلقيم اه وقد نقلنًا ، في كتاب المجهاد وكتاب الأقرار (وقال أيضًا في كتاب الوصايّ) المعتنى فى مرض الموت كالمكانب فى زمن سعايته الى أن قال ولوشهد فى زمن السعامة لم تقمل كافى شهادات الصغرى الخ وقد نقلنا بقيته فى كتاب الجنايات فراجعه (وقال فيه أيضا) الوصى اطلاق غريم الميت من المحبس ان كان معسر الاان كان موسرا لأعلك القاضى التصرف في مال اليتيم مع وجود وصمه ولو كان منصوبه كافي سوع القنية اه وقد نقلناذ لك في كتاب الغصب (وقال في كتاب الفرائض) والدية تورث اتفاقا واختلفوا في القصاص فذكر في الاصل اله يورث ومنهم من جعله

لاورثة ابتداء و محوزان يقال لا يورث عنده خلافالهما أعذا من مسئلة لو برهن أحد الورثة على القصاص والباقى غيب فلابد من اعاد تعاذا حضر واعنده خلافاله ما كذافى اليتمة اهر وقال فيده أيضا المجدالف الله من ذوى الارحام وليس كاب الاب الى أن قال ولواد عى نسب ولد حاربة الن ابتته لم شدت بلا تصديق اهر وقال فيده أيضا للومات المستأمن فى دارنا عن مال و ورثته فى دارا محرب وقف ماله حسقى يقدموا فاذا قدموا فلابد من بدنة ولواهد ذمة ولابد أن ية ولواولا نمل له وارثا غيرهم و يؤخذ منهم كفيل ولا يقبل كتاب ملكهم ولو ثدت انه كتابه كذا ومستأمن فتح القديراه وقد نقلناه فى كتاب المجهاد (قال صاحب الاشداه) فى مستأمن فتح القديراه وقد نقلناه فى كتاب المجهاد (قال صاحب الاشداه)

* (كتاب الوكالة) *

الاصلاان الموكل اذا قيدعلى وكهله فان كان مفدد! اعتبره مللقا والالاوان كان نافعامنوجه ضارامنوجه فانأ كده بالنفياعتىر والالا وعليه فروع منهسا مخيارفياعه بفيره لمينف ذلانه مفيد بعيه من فلان فياعه من غيره كذلك وهدما في المحيط ومن هدا النوع بعده بكن مل يعدرهن بعد بنقد مخلاف دهه نسشة له سعه نقدا أولاته ع الابنسشة له سعه نقدا بعه في سوق كذا فباعه في غيره نفذ لاتبعه الافي سوق كذالا ونظيره بع يشهودلا تبعيم إلايشهود ولاعضالفة معالنه بيالافي قوله لاتسعالا بالنسيئة وفي قوله لاتسط عثي تقيض المنكافي الصغرى فله الخالفة بخلاف لا ثبيع حتى تقبض لان التسليم من الحقوق وهـى راجعة الى الوكدل فلاعلك النهابي الوكدل علك الموقوف كالنافذولاينهيما وتمامه في ذكاح الجمامع وقوله بنهيما بضم أوله من أنهبي ينهى نهاية أى لاينهى العقيدا اوقوف الوكآلة في لايخترج بهءن الوحكالة (ثَمْقَالَ) وَالْوَكُمْلُ مُصَدِّدُقَ فِي مِرَافَتُهُ دُونَ رَجُوءً لِهُ فَالْمُهُ أَفِياً وَأَمْرُهُ انْ ي بهاء مداويز بدمن عنه ده الي جسمانة فاشترى وآدعي الزيادة وكذبه مرتحالفاو يقسم الثمن اثلاثاللة وفدر يخلاف شراء المعدنة حال قدامها بهاوتمامه فى انجامع لا يصع عزل الوكيه لنفسه الابعلم الموكل الاالوكيه ل بشراء شئ بغير أو بييم ماله ذكره فيوصانا الهداية قلت وكذاالو كيل بالنكاح والطلاق والعتاق فانحصر في الوكيــ ل بشراء معين والخصومة الايحــ يرالو كيل اذا المتنع

عن فه ل ما وكل فيه لـ كمونه مشرعا الافي مسائل اذا وكله في دفع عين وغاب لـ كمر لايجب عليه الجل اليسه والمفصوب والامانة سواه وفيمااذا وكله بتسع الرهن سواء كأنت مشروطة فيسهأ ويعده وفيمااذا كان وكيسلا بالخصومة بطلب المسدعي وغاب المدعى عليمه ومن فروع الاصل لاجبرعلى الوكيل بالاعتاق والتدبير والكثابة والهسة من فلان والسيع منه وطلاق فلانة وقضاء دين فسلان اذا غاب الموكل ولاحيرالو كمل بغيرأ برءلي تقاضى الفن والهاميل الموكل ولايحيس الوكيل مدين موكلته ولوكانت وكالته عامة الاان ضعن لأيوكل الوكيل الأماذن أوتعم تفويض الاالوكيل بقبض الدين له ان يوكل من في عياله بدونهما فير الديون بالدفع اليه والوكيل بدفعا لزكاة اذا وكلءيره ثموثم فدفع الاسترجاز ولايتوقف كافي أضحية اتخانية آلوكيل بالشراء اذادفع القن من ماله فانه يرجع على موكله مه الا فيما اذا ادعى الدفع وصدقه الموكل وكذبه السائع فلارجوع كمافي كفالة المخانية وكمدل الاب في مال ابنه كالاب الافي مسئلتين من بيوع الولوانجية اذا ماغ وكيل الأب لابنه لم يحز بخلاف الآب اذا باع من ابنه وفي الذآباع مال آحــ د لابنين من الاتنو يحوز بخـ لاف وكيله اه وقد نقلناه في كتاب آمجر والاذن وفى كتاب البيوع وفى كتاب الوصاما وقوله اذاماع وكيل الابلابنيه أي وكان الآب غاتبا (ثمقال) المأموربالشراءاذاخالف في انجنس ففذ عليه الافي مسدّلة فى بيوع الولوالمجيدة الاسيرالمسسلم في دارا كحرب اذا أمرانسانامان يشدتر مه مألف درهم فالفق الجنس فانه مرجع عليه مالالف الوكمل أذاسمي لدالموكل الثمن فاشترى بأكثرمنه نفذعلي الوكدل الاالوكدل بشيرا الاسيرفانه اذااشتراه بأكثر لزمالا ممرالمهمي كما في الواقعات اله وقد نقلناه في كاب الكفالة (نم قال) الوكالة سرعلى ألمجلس بخلاف التمليك فاذاقال لرجل طلقهالا يقتصر وطلقي نفسك رالااذا قال آن شدَّت فيقتصر وكمـذا طلقها ان شأت كما في انحنانية اه وقد نقلناه في كم اب الطلاق (مُ قال) الوكيه ل عامل لغيره فتي كان عاملا لنفسه بطلت ولذاقال فيالكنزو بطل توكمله الكفيل عيال الافي مسئلة مااذا وكل المديون بابرا ونفسه فانه صعيم ولذالا يتقيد بالجاس ويصم عزله وانكان عاملا لنفسه مع للف ما اذا وكله بقيض الدين من نفسه أومن عبده لم يصبح كافي البزازية الوكدل اذا أمسك مال الموكل ونقد من مال نفسه فانه يكون متعدما فلوأمسك

دينيا رالموكل وباع دينياره لم يصمح كماني الخلاصة الافي مسائل الأولى الوكيال بالانفاق على أهله وهي مسئلة الكنز الثيانية الوكيل بالانفاق على بنيا وداره كافي الخلاصة اه وقد نقلناه في كاب الطلاق (ثم قال) الداللة الوكيل بالشراء اذا أمسك المدفوع ونقد من مال نفسه الرابع فالوكدل بقضا الدس كدلك وهمافى الخلاصة أيضا وقيدالثالثه فهاعااذا كانالمال قاعماولم سنف الشراء الى نفسه الخامسة الوكيل باعطاء الزكاة اذا أمسكه وتصدق عاله نأو باالرجوع أخراً كافي القنية اه وقد نقلنا . في كتاب الزكاة (ثمقال) السادسة ابراء الوكيل بالبيع ااشترى عن المن قبل قبضه وهبته صحيح عند أبي حنيفة وأماحط الكل عنمه فغرصيم عندهما خلافالهمد كذاني حسل التتارغانية ومماخرج عن فولم محوز التوكيل بكل ما يعقده الموكل لنفسه الوصى فان له أن يشترى مال البتيم لنفسه والنفعظ اهرولا محوزان يكون وكدلافي شرائه الغسركافي بيوع البزازية اه وقد نقلناه في كتاب الوصايا وقوله يعقده الموكل الخ بغنم الكاف على صيغة اسم المفعول (تم قال) الآمراذ أقيدالفعل يزمان كسع هذاغدا أواعتقه غدا ففعلها لمأمو ربعدغد حاز كذافى ججاكانية من ملك التصرف في شئ ملكه فى بهضمه فلووكله بيسع عبده فساع تسفه صعء ندالامام وتوقف عندهما أوفى شراء عددن معيدين ولمسم تخذا فاشترى أحدهما صع أوفى قبض دينه ملك قيض بعضية الااذانص على أن لا يقيض الاالمكل معما كافي المزازية واذا وكله بشراء عدد فاشترى نصفه توقف مالم بشترالما في كافى السكنز ألو كيل اذا وكل بغيراذن و تعميم وأجاز ما فعله وكيله ذفذ الاالطلاق والعتاق التوكيل بالتوكيل صعيح فاذآ وكله أن يوكل فلانافي شراء كذاففه ل واشترى الوكيل رجم بالثن على المأموروهوعلى آمره ولايرجنع الوكيل على الاسمرابتداه كذافي فروقي الكرابيسي اه الوكدل اذا كانت وكالته عامة مطلقة ملك كل شي الاطلاق الزوجة وعتق العمد ووقف المنت وقد كتدت فهارسالة المأمور بالدفع الى فلان اذا ادعاه فكذبه فلان فالقول له في براءة نفسه الااذا كان غاصيا أومديونا كافي منظومة ابن وهدان اه (يقول حامعه) قال الحوى لم يوجد هذا الاستثناء في منظومة ابن وهبان واغماهي مطلقة أه وقال همة الله هذا الاستثناء الذي ذكره المصنف رفى الوهبانية والماهوفي شرحها أى البيرى اه (ثمقال) صاحب الانساء

بعث المدون المال على مدرسول فهلك فأنكان رسول الدائن هلك علمه وانكان رسول المدون هلك عليه وقول الدائن استبهامع فلان ليس رسالة له منه فاذا هلك هلك على المدون يخلاف قوله ادفعها الى فلان فانه ارسال فاذاهلك هلك على الدائن ويبانه فيشرح المنظومة اه وقد نفلناه في كماب المداينات وكماب الامانات (يقول حامعه) وقوله بخلاف قوله ادفعها الى فلان الخ عدارة النزاز به بخلاف قوله أدفعالدىنالى غملامى أوغلامك الخ والمرادبا لمنظومة منظوم ة النسفي كإني أبي السعودوذ كره أيضا في المزازية من الوكالة أول فصل في المأمو ريدفع المال (ثمقال)لا يصمح توكيل محهول الالاسقاط عدم الرضا بالتوكيل كإبيناه في مسائل شنى من كتاب ألقضاء من شرح الكنز ومن التوكيل الجهول قول الدائن لمدونه من حاءك بعلامة كذا أومن أخذ اصداك أوقال لك كذا وكذافا دفع مالى علمك المهام يصمح لانه توكيل مجهول فلايعرأ بالدفع اليه كمافي الفنية الوكيل بقبل قولة بهمنه فيمايدعه الاالوكمل بقيض الدن آذا ادعى بعدموت الموكل انهكان قيضه في حماته ود فعه المه فانه لا مقمل قوله الأسينة كما في فتساوي الولوانجي من الوكالة وقد ذ كرناه في الأمانات اله وقد نقله اه في كتاب الداينات (ثمقال) والاقيما اذا ادعى يعدمون الموكل المه اشترى لنفسه وكان الهن منقودا وفيميا اذاقال بعد عزله بعتمه أمس وكذبه الموكل وفيمااذاقال الوكيل بعدموت الموكل بعتمه من فلان بألف درهم وقبضتها وهلكت وكذمه الورثة في البيدع فاله لا يصدق ان كان المسم فأعما يعمنه يخلاف مااذا كان مستهلكا الكارمن الولوانجمة من الفصل الرادم في اختلاف الوكدل مع الموكل و في حامع الفصولين كماذ كرنا في الا ولي قال فلوقال كنت قيضت في حياة الموكل ودفعت اليملم يصدق اذ أخرع الاعلك انشاه ه فكان متهما وقد يحث أنه ينه في أن يكون الوكدل بقيض الوديعة كذلك ولم يتنمه المفرق مه الولوانجي معتهما بأن الوكيل مقيض الدس مريدا محاب الضمان على المت اذالدون تفضى بأمثاله المخلاف الوكدل بقيض العدين لانه مريدنفي الضمأن عن نفسه اه وكتمنا في شرح الكنز في بأب التوكيل ما لخصومة والقبض مسئلة لايقمل فهاقول الوكيل بالقمض اندقمض وفي الواقعات الحسامية الوكيل بقمض القرض اذاقال قمضة وصدقه المقرض وكذبه الموكل فالقول الوكل اه وقد نقلناه في كتاب المداينات (ثم قال) اذامات الموكل بطلت الوكالة الافي الذوكيل

فى البيد عوفاء كما في بيوع البزازية اذا قبض الموكل الثمن من المشترى صحراستعسانا الافي الصرف كافي مندة المفتى الوكمل اذا أحازفع للفضولي أو وكل الااذن وتعميم وحضره فانه ينفذى لى الموكل لأن المقصود حصول رأيه الافي الوكيل بالطلاق والعتاق لان المقصود عبارته واتخاع والكتابة كالمدع كافي منسة المفتى الشئ الفوض الى اثنا بن لا علم أحده ما كالوكمان والوصيين والناظر بن والقاضيين والحكمين والمودعين والمسروط لمما الاستمدال أوالادخال والاخراج الافيمستنكة فمساذا شرط الواقف النظرله والاستبدال مع فلان فان لاواقف الانفراددون فلان كمافى الحانبة من الوقف اه وقد نقلنه آهذه المسائل في أبوابها (يقول حاممه) وقوله والمودعين يصم على صيغة اسمالفاعل والمفعول والاولى على صديغة اسم المفعول تأمل مع صعة الحمكم في الاثنين (ثم قال) الوكيل لا يكون وكيلا قبل العلم بالوكالة الافى مسئلة مااذا علم المشترى بالوكالة ولم يعلم الوكيل الباثع بالوكالة كمافي البزازية وفي مسئلة مااذا أمرالمودع المودع بدفعها الى فلان فدفعها له ولم يعلم بكونه وكيلاوهي في الحالية بعلاف ما أذا وكل رجلا بقيضها ولم يعلم المودع والوكمل معامالوكالة فدفعهاله فأن الماك عنسر في تضمين المهماشاء أذاها كت وهي في انخانية أيضااه وقدنقلناه في كتاب الامانات والله سيميانه وتعالى أءلم (يقول حامعه) وهذه هي المماثل المجموعة اللحقة بكتاب الوكالة (قال المؤلف في القاعدة الأولى لا ثواب الامالنية مانصه) وأما الاقرار والوكالة فيصان مدونها اه (وقال في قاعدة الاصل اضافة الحادث الى أقرب أوقاله في عث ماخرج عنه مانصه) وكذا الوكيل بالسيع اذاقال بعث وسلت قبل العزل وقال الموكل بعمداله زلكان القول للوكيسل انكان الممدع مستهلكا وانكان قاتما فالقول قول الموكل اه وقد نقلناه في كتاب الدعوى (وقال في قاعدة الاصل في الابضاع العريم مانصه) ثم اعلم ان البضع وان كان الاصل فيه الحظر يقدل في حله خبرالواحدقالواله شراءأمة لزيدقال بكر وكانى زيد بيبعها وبعدل لم وطؤها وكدفا لوحاءت أمة فالتارجل ان مولاى معثني البك هدية وظن صدقها حلله وطؤها ولمأرحكم مااذاوكل شعف افي شراء حارية ووصفها فاشترى الوكمل حارية بالصفة ومات قب ل ان يسلمها الى الموكل فقتضى القواعد حرمتها على الموكل لاحتمال أنه اشتراهالنفسه لان الوكيل بشراء غيزالمعين لهان بشتر يهلنفسه وانكان شراء

لوكيلا الجسارية بالصدفة المعينة ظاهراني الحل لكن الاصدل التحريم ويأ الرجوع الى قول الوارث لانه خامفته وله نظائر في الفقه اه وقد نقلنا هذه العه في الحظراً يضا (وقال في القاعدة الرابعة المشقة تحلب التسمير ما نصه) ووقفنا عزل الوكمل على علمه دفعالله رج عنه وكذا القياضي وصاحب وظلفة اه وقسد نقلنــاه في كتاب القضاء (وقال في القــاعدة الرابعــة التابـع تابـع في م في التابيع مالا يغتفر في غييره مانصه)ومنه فضولي زوجه امرأة برضا هاثم از و ج بزوجه امرأة وقال نقضت النكام لمنتقض ولولم ينقضه قولا وليكن المها بعد ذلك انتقض الذكاح الاول اه وقد نقلنا هافي كاب ﴿ مَمَّ قَالَ فِي حَدْثُ مِن لَا تَحُوزُ احَازَتِهِ التَّذَاءُ وَتَحُوزُ انْتِهَا مَانُصُهُ ﴾ ومَا أتي مه خلمفته و وكدل الوكيل كذلك فتسكون احازته في الا ، الأحازة في الانتبداء اله (وقال في القاعدة السادسة الحدود تدرأ بهاتمانصه) ومنهااله لابحوزالتوكمل ماستمفاءا كحدودوا ختلف فى التوك ل ما الماتها ١٨ وقد نقلنا ذلك في كتاب الحدود أبضا (وقال في القاءرة أنهة عشر) لاينسب الى سباكت قول فيلو رأى أحندا بدعماله فسكت كن وكبلابسكوته اه وقد نقلناها أيضافي البيوع فراجعه (ثم قال) هــذهالقاعدةمسائل الى أن قال السابعة سكوت الوكيل قبول ومرتد (ثمقال) السائعة والعشرون سكوت الموكل حين قال له الوكدل دشرام صةأولى من الولاية العامة مانصه)الثانية السفلي وهي ولاية الو ة وللوكل عزله ان علم وللوكيل عزل نفسه بهلم موكله اه (وقال في الفن الث في أحكام الناسي مانصه) والثالث انجهل في دارا محرب من مسلم لم بهاجر شكاح الولى وجهـ لمالوكمل والمأذون بالاطلاق وضده اهم (ثمقال) ولوباع الوكيلة. للعلم بالوكالة لم يجزالبيع اه (ثمقال) ومما فرقوابه بينالعلم وانجهل مأفى وكالة أثخانية الوكيل بقضاء الدين اذا دفعه الى الطالب بعدما وهب الدين من المديون قالوا انء لم الوك ل ما له به ضمن والالا ولود فع الى الطااب بعث له

ردّته قالوا انءلم الوكيل طريق الفقه ان الدفع الى الطالب بعدر ته لا يحوز ضمن مادفعه والالاولودفع بعدمادفع الموكل فعن أبي يوسف الفرق بين العملم والجهل والمذهب الضمان مطلقا كالمتفاوضين اذا أذن كل واحدمنه مالصاحمه بأداءالز كاة فأدى أحبدهماعن نفييه وعن صاحبه ثم أدى الثانيءن نفسه وعن به فانه يضون مطلقااه وقد نقلناها في كمات الشركة أيضا (ثم قال) والمأمور بقضاءالدس اذا أدى الامر بنفسسه ثم قضي المأمو رفاته لايضمن اذالم يعلم بقضه لموكل قالوآهذا على قوله ما أما على قوله فيضمن على كل حال ا ﴿ (ثُمَّ قال) وَفَى وَكَالُةُ لمنية أمرر جلابسع غلامه عاثة دينار فياعه بألف درهم ولم يعلم الموكل بماباعه فقال المأمور بعت الفلام فقال أخرت حاز السيع وكذافي النكاح وأن قال فدأجزت مأأمرتك مهلمحزاه وقدنقلناهافي كتاب النكاح أيضا (ثمقال) وفي عامع الفصولىن وكله يقمض دينه فقيضه بعدابراء الطالب ولم يعبلم فهلك فى يده لم يضعن ولاضمانعلى الموكل اه (وقال في أحكام الصيبان مانصه) ويصم توكيدله اذا كان يعقل العقدو بقصده ولومجهوراولاتر جمع المحقوق المه في نحو سعبل الىالموكلوكذافىدفع الزكاة والاءتمارلنية الموكلاه وقدنقلناهافي كتاب لزكاة (وقال في أحكام السكران مانصه) الثالثة الوكدل ما المدع لوسكر فدساع لم ينفذع في موكله اه (وقال في أحكام العبيد مانصه) ولا ترجع الحقوق الله لو وكيلامحجورا اه (وقال في أحكام النقدوما يتعين فيــه ومالا يتعبن مانصــه) ولايتعين فى النذروالوكالة قبل التسايم وأما بعده فالعَــامَة كذلكَ اهُ وقد نقلنا هُ في كتاب الاعمان والنذور (وقال في جيث ما يقدل الاسقاط من الحقوق ما نصه) وأمامالدس بلازم من العقود فلانتصف بالاسقاط كالوكالة اه (وفال في أحكام الأنثى مانصه) ويقمل توكملها بلارضاءا كخصران كانت مخدرة اتفاقا اه وقد نقلنا ه في كتاب الدعوى (وقال في أحكام العقودمانسـ هـ) و حائز من المجــانبين الشركة والوكالة اه (وقال في بحث القول في الدين مائصه) ولواعطى الوكيل مالميسع للأثمرالثمن مماله قضاءعن المشبتري ولي أن مكون الثمن له كان القضاء على هـ ذا فاسداوير جمع الما تع مـ لي الأثمر بما أعطاه وكان الثمن على المشترى على طاله اه وقدنقاناه في المداينات (ثمقال) وفرّع الامام الاعظم على عدم صحة غليكه منغ مرمن هوعليه انه لووكاه بشراءعه دعياءاته ولم بعين المسعوالباثع

يصم التوكيل وصمح ان عين أحدهما واجمواعلى انه لو وكل مديونه بأن يتصدق أيه فانه بصم مطلقا اله وقد نقلناه في الزكاة وفي كتاب المداينات (ثمقال) ولووكل المستأبر بأن يعمرا لعين من الاجرة يصمح وقدأوضمناه فى وكالة الجمر اله نقلناه في المداينات وكتاب الاجارة (وقال في بعث القول في الشرط والتعليق مانصه) * فاثدتان * من ملك التنجيز ملك التعليق الاالوكيل مالطلاق علك التنَّجيز ولاعلك التعليقالخ وقدنقلنا بقبته في كاب العتق وكتاب الطلاق فراحعيه (وقال في الفر التالث أيضافي جدم الف ترق فيسه الوكيل بالبيع والوكيل بُقَهِضَا لَدَينَ) صَحَابِرًا • الْأُولِ مِنَ الْثَمْنِ وَحَطَّهُ وَضَمَنَ ۚ وَلَا يَصْحُمُنَ الْثَانَى الْمَ وَقَد نَقَلْنَا مَفِي كُتَابِ الْمَدايِنَاتُ (ثُمُ قَالَ) صحم من الأولِ قَبُولِ آتِحُوالَة لامن السَّانِي وصم من الاول أخذار هن لأمن الثاني اه وقد نقلناه في كتاب الرهن (ثم قال) وصممنهما أخذالكفيل وصع ضمان الوكيل بالقبض المديون فيه ولايصع ضمان الو كَيل في السيم للشيري في النمن اه وقد نقلناه في كتاب الكفالة (تم قال) ادة الوكيل مالقيض بالدين لاالوكيل مالسيع به اه وقد نقلناه في كتا ادات (ثمقال)وللشترى مطالبة الوكيل بمادفعه لداذا الطمالموكل بعدفسم المدم بخدار بخلاف الوكيل بالقبض ألثمن ولأبصح نهدى الموكل المشترى عن الدفع الى الوكد-ل بالسيع بخلاف الوكيل بالقبض آهم (وقال في بحث ما افترق فيــة **لو**كيل والوصى) عملك الوكيل عزل نفسه لا الوصى بعُد القيول لايشترط القيول فىالوكالة ويشترط فى الوصاية ويتقيدالوكيل عباقيده الموكل ولايتقيدالوصى ولايسقى الوكيل أحرة على عمله بخلاف الوصى وقد نقلنا ، في كتاب الاجارة (ثم فال) ولا تصم الوكالة بعدا الوت والوصاية تصم وتصم الوصاية وان لم يعلم بها ألوكالة ويشترط فى الوصى الاسلام والحرية والسلوغ والعقل شترط فى الوكيل الاالعقل واذامات الوصى قيل تمام المقصود نصب القاضى وصهالمت بخيانة أوتهمة يخلاف الوكيل وفيان الوصي اذاماع شيئامن فادعىالمشترىانهمعيب ولابينة فانه محلفء لى المتات يخلاف الوكيل فانه صحاف على نفى المهمرهي في القنية اه وقد نقلنا ، في كتأب الدعوى (ثم قال) ولوأ وصى لفقراء أهل بلخ فالافضل ألومي أن لا يجاوزاهل بلخ فان أعطى في كورة

اخري جازء لى الاصم ولوأومى بالتصدق على فقرا الحساج يحوزان يتصدق على غــيرهم من الفقراء ولوخص فقال لفقراءهــذه السكة لمُحْزَ كذا في وصابا خانة الفتين وفي الخيانية لوقال للهء لي ان أنصدق على جنس فتصدق على غبره لوفعه لذلك بنفسه حاز ولوأمرغيره بالتصدق ففعل المأمورذلك ضعن المأمور اه وقدنقاناه في كتاب الامانات (ثم قال) وهذا بمباخالف فمه الوصي الموكمل ولواستأ والمرصى الومي لتنفيذ الوصية كانت وصية لهيشرما العمل وهي في اكنانية ولواستأجرا أوكل الوكمل فانكان على عمل معلوم صحت والافلااه وقدنقلناه في كتابـالاجارة (ثمقال) ويجمّعان في ان كالرمنهــماأمن مقمول القول مع اليمـين ويصحابراؤهـما عمـاوجب بعقدهما ويضمنان وكذا يصم عطهـما وتأحيلهما ولآيصيم ذاكمنه مافيمالمجب يعقدهما اهر وقد نقلناه في كتاب الوصا باونقلنا بعضه في كتاب المداينات (وقال في فن الحيل مانصه) السايع عشرفي الاحارات اشتراط المرمة على المستأحر مفسدها وامحملة أن ننظرالي قدر ماعتاج السه فيضم الىالاجرة ثم يؤمرا لمؤجر بصرفه الهافيكون المستأجر وكسلا بالإنفاق واذا ادعىالمستأجرالانفاق لميقمل منهالابجحة ولوأشهدله المؤجران قوله مقمول بلاهجة لم يقمل الاجها والحملة أن يتعل المستأحرله قدرا لمرمة ويدفعه الي المؤحرثمالمؤحريد فعالى المستأحرو بأمره بالانفاق في المرمة فيقيل بلابيان أو يحعل مقدارهافي مدعدل الخوقد نقلنا بقيته في كتاب الاجارة فراجعه (ثمقال) الماسع ر في الوكالة انحسلة في جوازشراء الوكمل المعــــن لنفســــه أن شـــتريه بخيلاف جنس ماأمريه أويأ كيثرهماأمره أويصرح بالشراء نفسه بحضرة الموكل و يوكل في شرائه الحسلة في محسة امراء الوك ل عن الثمن اتفاقا انه اما ان مدفع له الوكيل قدرالثمن ثم يدفع المشترى الثمن لداه وقد نقلنا . في كتاب المداينات (ثم قال) أرادالو كبلاأنه إذا أرسل التساع للوكل لا يضهن فامحه له إن بأذن له في ومنَّه وكذا لوأرادالابداع يستأذنه أوبرسله الوكيل مع أجيرله لان أجير الوحد من عياله وبرفع الوكيل الامرالي القــاضي فدأذنه في آرسالهــا اله وقــدنقلنــاه في كتاب مَانَآتُ (وَقَالَ فِي الْفِنِ السَّادِسِ فِنِ الْفِرُوقِ فِي بِعِثُ الزِّكَاةِ مَانِسَهُ) الوَّكِيلَ بدفعهاله دفعهاالى قرابته ونفسه وبالمسعلامجوز والفرقان مبنى الصدقة على المسامحة والمعاوضة على المضايقة اه وقد نقلناه في كتاب الزكاة (وقال أيضا

فى فن الفروق فى بحث الطلاق مانصه) للوكل عزل وكيله بالطلاق ولو وكلها بطلاقها لالانه تماسك لهااه وقدنقلناه في كاب الطلاق (وقال أخوا اؤلف في تكملته للفن السادس فن الفروق مانصه) *كتاب الوكالة *الوكيل بشمرا شيَّ بعينه لواشتراه لنفسمه لايصيم الااذاخالف فيالثمن الىخدير أوالى جنسآ خرغ برالذي سميا. كمل بنتكاح امرأة يعينهااذاز وجهامن نفسه صح لانه فيهسفبر ومعير اه نَعْلَمْنَاهُ فِي كَتَابِ المُمَالَ (ثَمْقَالَ) قَالَ لِهُ اشْتَرْعَمْدُزِيدِ بِينِي وَ بِيمُكُ فَقَالَ ل له آخر كذلك فقال نع فاشتراه كان بين الاتمرين دون المشتري فلولم بشتر حتى لقمه ثالث فقال كذلك فأحامه أيضافه وللأكمرين الاولين ولوكانا حاضرين علما بذلك كان بين المشترى والثالث لان وكالتهما ارتدت الماعلما كالوقال لات اشترلى عبدفلان ثم وكله آخر بشرائه فان قبل الوكالة لابحضرة الاول فهوللاول وان يحضرته فهوللثاني والفرق ماقلنا اه وقد نقلناه في كتاب الشركة (ثمقال) التوكيل بغير رضاءا كخصم لايجوزء ندالامام الاان يكون الموكل مسافرا أومريضا أومخدرة الكناغالايصم اذالم يكن الموكل حاضرا بنفسه فانكان حاضرافاي الخصم التوكيه للايسمع منه والفرق انهاذا كان غائبا تتحقق تهمته من التلبيس بخلاف مااذا كانحاضراً والله الموفق اه (وقال أخوا لمؤلف في التسكيلة المذكورة من كتاب القضاء مانصه) وكذاوصي الميت علك الايصاء بلاأمر بخلاف الوكيل والفرق تعـذرالاذن من المت بخلاف الوكل اهم وقد نقلنـا ه في كتاب القضاء والوصية (وقال الوالف في كتاب الزكاة مانصه) المأمور بأداء الزكاة إذا تصدق بدراهم المأمورقاءة كانعلى نية الرجوع وكانت دراهم المأمورقاءة اه (وقال في كتاب الشركة مانصه) اختلف رب المال مع المضارب في التقييد والاطلاق فالقول للضارب وفي الوكالة القول للوكل اه وقددنقلناه في كتَّاب المضاربة (وقال في كتاب البيوعمانصه) من باع أواشترى أوآجرملك الاقالة الافي مسائل الحانقال والوكيل مالشراء لاتصم اقالته بخللافه مالسيع تصم ويضمن والوكيل بالسلمعـ لى خلافه اه (وقال أيضافي كتاب البيوع) ولووكله بطلاق زوجته مُعْزِزْ أَفْمُلْقُهُ عَلَى كَانْنُ لِمُعْلَقُ الْهُ وَقَدَ نَقَلْنَاهُ فِي كَتَابِ الطَّهِ لَا فَ (وقال أيضافي كتاب البيوع مانصه) الشراء اذاوجد نفاذا على المساشر فذعليه فلايتوقف شراء الفضولي ولاشراء الوكيل الخالف ولااجارة المتولى أجيرابدرهم ودانق بل

ينفذعلهم اه وقد نقلنا بقيته في كتاب الوقف وكتاب الوصية (وقال في كتابه القضاءوالدءوى في بعث الابراء العام مانصه) وفي دعوى القنية أن الابراء العمام لاءعمن دعوى الوكالة وفي الرابع عشرمن دعوى البرازية ابرأه عن الدعاوي ثم ادعىءلمه يوكالةأووصاية صم اه وقدنقلناه في كتاب الوصية (وقال فيه أيضا مانصه) لاتقبسل شهادة كاقرعلى مسلم الاتبعا أوضر ورة فالاول أثبات توكيسل كافركافرا كافرس نكل حق له بالمكوفة على خصيرله كافر فشعدى الى خصم مسلمآ خروكذاشهادتهماعلى عدد كافريدن ومولاممسلم وكذاشها دتهماعلي وكيلكا فرموكله مسلم وهذا بخلاف العكس في المشلتين الكونها شهادة على المسلم قصداوفيماسيق ضمنااه (ممقال فيهمانمه) لايقضى القاضى لنفسه ولالمن لاتقسلهمادته لهالافى الوصية لوكان القساضي غريم ميت فأثدت ان فلانا وصيه مع وبرئ بالدفع اليمه بخلاف مااذا دفع له قيرل القضاء امتنع القضاء وبخلاف الوكالة عن غائب فانه لا محوز القضاء بها ذا كان القاضي مددون الغائب سواء كان قبل الدفع أوبعده وتمامه في قضاءا نجماهم وقد نقلناه في كتاب الوصاية (وقال في كتاب القضاء أيضا) ولا تسعم البينة على مقرالا في وارث مقر بدين على الميت فتقام المينة التعدى الى ان قال وفي مذعى عليه أقريالو كالة فيثبتها الوكيل دفعا للضرر أه (وقال فيه أيضا) القضاء الضمني لا يشترط له المدعوي والخصومة الى ان قال وعلى هـ ذالوشهدا ان فلانة زوجة فلان وكلت زوجها فلانافي كذاعلى خصرمنكر وقضي تنوكملهاكان قضاءبالزوجسة بدنهسما وهبي عادثةالفتوي وقدنقلنا في كتاب النكاح (وقال فيه أيضا) اثبات التوكيل عند القاضي بلاخصم جائزان كان القاضى عرف الموكل باسمه ونسيه اه (ثم قال أيضا) ولا يجوز اثبات الوكالة والوصاية بلاخصم حاضراه وقدنقلناه فى كتاب الوصايا (وقال في كتاب القضاه أيضا مانصه) ودعوى الفعل من غير بيان الفياعل لا تجمع الافيأر سهة الى أن قال الراحة الشهادة مأن وكداه ماعه من غير سهانه اه (وقال فيه أيضاً) المجهالة في المنكوحة تمنع العقة الى ان قال وفي الوكالة قان في الموكل فيه وتفاحشت منعت والافلاوفى الوكبلة نع كهـذا أوهذا وقبــللااه (وقال في كتاب الافرادمانصه) الاقرار لا يجامع البينة لانها لا تفام الاعلى منكر الأفى أربع فى الوكالة وفى الوصاية الخ اه (وقال في كتاب الاقرار أيضا) من ملك الانشآء

ملك الاخباركالوصي والمولى والمراجع والوكيل بالبيع ١٨ (وقال في كتاب الهبة مانصه) تملسك الدين من غيرمن علمه الدين ماطل الااذا سلطه على قدضه وم ى دين غيره عدلي ان يكون له الدين لم يحز ولو كان وكيد لا بالمسع كا في حامع واين اه (وقال في كتاب المداينات)و يفرّع على ان الديون تقضي بأمثالها ساثل الحانقال ومنها الوكسل مقيض الدين اذا ادعى معدموت الموكل انهكان قيضه فيحياته ودفعيه له فانهلا يقبل قوله الاسدنة لانهير يدامحات الضميان على يت بخــلاف الوكدل بقيض العين كما في وكالة الولوانجية اه (وقال فيه أيضا مانصه) الابراءعن الدس فيه معنى التملسك ومعنى الاسقاط الى أن قال ولو وكل دبون بابراء نفسه قالواصم التوكيل نظرا الي حانب الاسقاط ولونظراني حانب التمليك لم يصم كالووكله بان يبيع من نفسه والتشكل بأنه عامل لنفسه وهو براءة نفسه والوكمل من يعمل لغيره وأحيناءنه فيشر حاليكنز فيمات تفو يض الطلاق (وقال أيضافي كتاب المداينات) الوكيل بالابراءاذا أبرأولم ضف الي موكله ذافي الحزانة اه (وقال في كتاب الامانات) اذا تعدى الامين ثم أزاله لايزول الضمان كالمستعبر والمستأج الأفي الوكيل بالبيع أو بالحفظ أو بالاحارة أو بالاستثَّحار اهم وقد نقلناه في كتاب الاحارة (ثم قال فيه أيضًا) والوكيل بقبضالدين بعده مودع فلايملك الثلاثة كمافى جامع الفصولين اه أى الايداع والاجارة والاعارة (ثمقال فيه) ولاأجرالو كبل الآبالشرط وفي حامع الفسوالنّ كمل مقمض الوديعة اذامج فماأح المأني بها عاز بخلاف الوكمل مقمض الدين لا يصم استشماره الااذاوقت له وقتااه (وقال في كتاب الامانات أيضاً) كل أمن ا دعى ايصال الامانة الى مستحقها قبل قوله كالمودع اذا ادّعى الردوالوكيل والناظر اذا أدعى الصرف الى الموقوف علمهم وسواء كان في حماة م الافيالو كمل مقمض الدس اذا ادعى معدموث الموكل انه قيض لم تقبل الابيدنة مخلاف الوكدل بقيض العين والفرق في الولوا لحمة القول للأمين معالم عن الااذا كذبه الظاهر فلايقيل قول الوصى في نفقة زائدة خالفت الظاهر وكذاالتولياه وقدنقلناه في كتأب الوقف وكتاب الدعوى وكتاب الوصايا (ثمقال) الاميناذاخلط بعض أموال الناس ببعض أوالامانة بمـــالهـ فانه ضامن

الى انقال والمعساراذ اخلط أموال الناس وأثمان ماماعه ضعن الافي موضع جرت العادة بالاذن بالخلط الخفراجعه (وقال فيه أيضا) المأذون له في شئ كاذبه امانة وضمانا ورجوعا وعدم رجوع ونرج منهم سشلتان المودع اذا أذن انسانافي دفع الوديمة الى المورع فدفعها له ثم استعقت سينة بعد الهلاك فلاضمان على المودع وللسفع تفهين الدافع كافى جامع الفصولي اه وفد نقاناه في كتاب الغمب (تَمْ قَالَ فَيْهُ) تَعَلَّمُ فَالْأُمْنُ عَنْدُدَ ءُوَى الرَّدَا وَالْهَلَاكُ قَيْلُ لَنْفَى الْتُمْمَة وقيمل لانكارها المهمان ولايثنت الردبيينه حتى لوادعي الردعلي الوصي وحلف لم يضمن الوصى كذافي وديه ـ له المسوط اله وقد نقاناه في كتاب الوصا باوكتاب الدعوى (وقال في كتاب الامانات أيضا) ادعى المودع دفعها الى مأذون مالكها وكذباه فالقولله فيبراءته لافي وجوب الضمان علمه المأذون له بالدفع اذا ادعاه وكذباه فان كانت امانة فالقولله وان كان مضمونا كالغصب والدين لاكما فى فتاوى قارئ الهداية اه وقد نقله اه فى كتاب الدعوى وكتاب الغضب وكتاب المداينات (وقال أيضافي كتاب الامانات مانصه) وفي وكالة البزارية المستبضع لاءاك الابضاع ولاالايداع والأبضاع المطلقة كالوكالة القرونة بالمشيئة حتى اذادفع لد توبا وقال له اشتركى بد توباصم كااذاقال اشترلى بدأى توب شنت وكذلك لودفع اليه بضاعة وأمره ان يشتري له ثوماصم والبضاعة كالمضار بة الاان الصارب علاث البدع والمستمضع لاالااذا كان في قصده ما يعلم أنه قصد الاسترباح أونص على ذلك الم وقد نقلناه في كتاب الضارية (وقال فيه أيضا) القول المودع في دعوى الردوا له الا اذا قال أمر تني بدفعها الى فلان فدفعتها اليه وكذبه ر بهـافىالامرفالةوللر بهاوالمودعضامن عنـدأصحابنا خلافا لاسَ أَبَّى لَمْ لَكُذَا في آخرالود بعدة من الاصل لهـمد آه وقد نقلناه في كتاب الدعوى (وقال في كتاب الشفعة) يصع الطلب من الوكيل بالشراء ان لم يسلم أى الدارالي موكله فان لم يصم و بطأت وهوالمختبار والتسايم من الشفيع لد صحيح مطلقا اه (وقال فيه أيضاً حط الوكيل بالمدع لا يلقعق فلا ظهر في حق الشفعة اه وقد نقلناه في كتاب البيوع (وقال في كتاب الوصايا) وفي الملتقط أنفق الوصى على الموصى في حماته وهومه تقل الاسان يضمن ولوأ نفق الوكدل لا يضمن اله (يقول عاممه) وقوله بضمن أى يضمن الموصى ماأنفقه الوصى وقوله لايضمن أىلايضمن الموكل

ماأنفقه الوكيل حكدا في شرحها (وقال فيه أيضا) الومى اذا أبرأهما وجب بعقده صع و يضمن الااذا أبرأ من كاتبه عن بدل المكابة وكذا الوكيل والاب اه وقد نقلناه في كتاب العتق (ثم قال فيه أيضا) قال القاضى جعلتك وكيلافي تركة فلان كان وكيد للافيهما ولوقال فلان كان وكيد للفيهما ولوقال جعلتك وصيافى المكل اه (وقال في كتاب الفرائض) الارث يحرى في الاعيان وأما المحقوق فنها ما لا يحرى فيه كمه في الشفعة الى أن قال والوكالات والعوارى والودائع لاتورث اه (قال صاحب الاشباه)

*(كتاب الاقرار)

المقرله أذا كذب المقر بطل اقراره الافي الاقراريا محرية والنسب وولا والعتاقة كافى شرح الجمع معلال بأنها لاتحتسمل النقض ومزاد الوقف فان المقوله اذارده ممصدقه صم كإفى الاسماف والعلاق والنسب والرق كإفى البزازية اه وقد نقلنا هذه المسائل في أبوابها (ثم قال) الاقرار لا يجامع البينة لانها لا تقام الاعلى منكرالافيأر بم في الوكالة وفي الوصامة وفي اثبيات الدَّين على الميت وفي استَّققا في المدين من المشترى كما في وكالة الخاسة اله وقد نقلنا هدد والمسائل في أنواجها ونقلناها كالهافى كتابالقضاءأيضا (ثمقال) الاقرارللجهول بإطلالافى مسئلة مااذاردالمشترى المبيع بعيب فبرهن الباشع على اقراره انه باعه من رجل ولم يعينه قبل وسقط عنى الردكاني سوع الذخيرة آه وقد نقلنا منى كتاب السوع (نَمْ قَالَ) الاستِّعْبَارَا قَرَارُ بِعَـدُمُ المُلْكُ لِهُ عَلَى أَحَدَالْ قُولِينَ الْاَأْذِا استأجِرْ لُمُولِي عبده من نفسه لم يكن اقرار المحرية مكافى القندة اه وقد نقلناه في كتاب الاحارة وفى كتاب العتق (ثم قال) اذا أقر بشئ ثم ادّى الخطأ لم يقمل كماني انحــانية الااذا أفريالطلاق بناءء للماأفني بدالمفتي ثم تبين عدم الوقوع فالدلايقع كماني حامم الفصولين والثمنية اه وقيدنقلناه في كتاب الطلاق (ثمقال) اقرار المكرماطل الأاذا أقرآلسارق مكرهافقد أفتى بعض المتأخرين بصحته كذافى سرقة الظهيرية اه وقدنقلناه في كتاب اتحدودواأسرقة (ثمقال) الاقرار اخبار لا انشاء فلا عطمت له لو كان كاذبا الافي مسائل فانه انشاء مرتد بالرد ولا نظهر في حق الزوائد إلمستهلكة ولوأقرتم أنكر محلفء لي أنه ما أقربنا وعلى أندا نشاه ملك

لكن الصيم قدايفه على أصل المال من ملك الانشاء ملك الاخباركالوصى والولى والمراجع وآلو كيل بالبيمع ومن له الخيار وتفاريعه فأعان المجامع أه (بقول جامعه) وقوله كالومي أي الومي للمت فانه لوأ قر مالاستدفاء من مــ د يون المت صع مخلاف وصي القياضي وقوله والولى أى في النكاح فانه لوأ قرالولي الني كام على الصغيرلم يجزالا بشهودا وتصديقه بعدالبلوغ عندالآمام وقالا يصدق كذافي شرحها (ثمقال حب الانسباه) قلت في الثمر ح الافي مسئلة استدانة الوصي على البِتْمُ فانه علك انشاءها دون الاخبار بها اه وقد نقلنا هذه المسائل في أنوابها (ثمقال) المقرله اذاردالا قرارثم عادابي التصدريق فلاشئ له الافي الوقف كإبي الاستعاف فيادالاقراربالوففاه وقدنقلناه في كتاب الوقف (ثمقال) الاختلاف في المقريه عنم العمة وفي سيه لا أقريعين وديعة أومضارية أوأمانة فقال المسلى ودمعة لكزلي علمك ألف من غن مسع أوقرض فلاشئ له الاأن معودالي تصديقه وهومصر ولوقال لهأ قرضتكها فله أخذهالا تفاقهماعلي ملكه الااذا صدقه خلافالاى يوسف رجمه الله سيعانه وتعالى ولوأ قرانها غصب فله مثلها للرد في حق العن كذا في اتجامم المكسر المقراذ اصار مكذبا شرعا بطل اقراره فلوادعى المشترى الشراء يألف والماتع بألفتن وأقام المينة فان الشفسع يأخذها بألفينلان القاضى كذب المشترى في اقراره وكذا إذا اقرالم شرى مأن المسع للمائع ثم استعق من يدالمشترى بالبينة بالقضاء له الرجوع بالشن على بالنَّمه وان أقرابُه للبائع كذا فىقضاءا كخلاصة ومنهمانيا مجمامعا دعىءلمه كفالةمعينة فأنكر فيرهن الذعى وقضى على الكفيل كان له الرجوع على المدنون اذا كان يأمره وغرج عن هذا الاصل مسئلتان في قضاء الخلاصة محمعهماان القاضي اذاقضي ماستصاب اكمال لامكون تكذساله الاولى ان المشترى لوأقران البائع أعتق العيدقيل البيع وكذبهالماثم فقضي بالثمن على المشتري لم يبطل قراره بالعتق حمتي يعتق علمه الثانية اذا آدعى المدنون الايفاء أوالابراء على رب المال فيعدو حلف وقضى له بالدين لمبصرا لغريم مكذباحتي لووحديينة تقيل وزدت مسائل الاولى أقرالمشتري بالملك لاما ثعرصر محساثم استحق بدينة ورجيع بالقن لم يبطل اقراره فلوعاد البه يوما من الدهرفانه رؤم بالتسليم البه الثانية ولدت وزوجها غاثب وفطم يعبد المدّة وفرضالقاضيله النفقة ولهابينة ثمحضرالاب ونفاه لاعن وقطع النسب ولهما

أختان في تلخيص الجامع الكبيرمن الشهادة وعلى هذا لوأ قريحترية عبد ثم اشترا. عتقء لميه ولامرجع بالتمن أو يوقفية دارثم اشتراها كالايحني ومستثلة الوقف الأسعاف فاللوافر بأرض في يدغيره انهاوقف ثما شتراها أرورتها اه وقدد كرفى البزازية من الوكالة طرفامن أثل المقراذا صارمكذبا شرعاوذكر في خزانة الاكل مسئلة في الوصيمة كاب الدعوى وهي رجلمات عن ثلاثة أحسد وله الذفقط فادعى رجل أن المتأوصى له بعدد يقال له سالم فأنكر الابن وأقر بأنه أوصى له بعدد يقال له يز به غفيرهن المدعى قضي له بسسالم ولا يبطل اقرار الوارث بزيد غ في لواشه تراه رث بنزيغ صح وغرم قيمتـه للوصىله اه وقـدنقلناه (ثمقال) ثمذ كربعده امسئلة تخالفهما فلتراجع قدل فوله وكذا * مرة على المقرولا يتعمدي الي غيره فلوأ قرا الوَّحرأ ن الدارلغم ولا تنفسخ الل لوأقرت الزوجة بدن فلدائ حسماوان تضررالزوج ولوأقسر المؤحومد منالاوفاء له الامن غن العسين فسله بيعهما لقضيائه وان تضرر تئاحر ولوأقرت محهولة النسب بأنهاابنة أبزوجها وصددقهاالاب انفسخ كاحسنهما يخلاف مااذا أفرت بالرق ولوطلقها تنتس بمدالا قرار بالرق لمعلك له واذا ادّى ولدأمته المبعة وله أخ ثدت نسبه وتعدى الى حرمان الاخمن إث لكونه للإن وكذا المكاتب اذا ادعى نسب ولدرة في حداة أخسه صعة إثهلولده دون أخسه كافي انجسامع باع المبيع ثمأقران البيسع كان تلجشمة وصدقه المشترى فله الردعلى بالتعه بالعيب كافى اتجامعاه وقد نقلنا هذه المسائل في أبواجها (ثمقال) الاقرار بشي محسال باطل كآلوأ قرله بارش بده التي قطعها انةدرهم ويداه صحيحتان لمبلزمه شئ كمافي التتارخانية من كتاب انحمل وعلى أمتدت سطلان اقرارانسان قسدرمن المهام لوارث وهوأزيد من الفريضة الشرعية ليكوع امحالا شرعامثلالومات عن ابن وبنت فأقرالا منان التركة بينهما بالسوية فالاقرار باطل لماذكرنا والكن لايدمن كونه عمالامن كل وجه والافقىدذكر فيالتتارخانيةمن كتاباكيلانهلواقران لهذا الصغيرعلى الف درهم قرض أقرضنيه أوغن مبيع باعنيه صحالا قراره عان الصدي ليسمن أهل البيع والقرض ولأيتصوران منه لكن اغمآ يصع باعتباران هذا المقرعل اشبوت

الدين للصغير عليه فى المجلة اه وانظرالى قولهمان الاقرار للحمل صحيح إن بين سببا صائحا كالمراث والوصية وان بنءمالا يصلح كالبيع والقرض بطل أحكونه محالا علك الاقرار من لاعلك الأنشاء فلوأراد احدالدا تنسن تأجيل حصته في الدين لمشترك وأمي الاتنولم بحز ولوأقرأنه حنن وجب وجب مؤجلا صحواقراره اه وقد نقلناه في كتَّاب المداينات (ثمَّقال) ولاءلكالمقذوفالعفوعنالقاذف ولو قال المقذوف كذت مبطلا في دعواي سقط الحسار كإفي حيل التقارخانية من حيل المداينــات 🗚 وقدنقلناه في ڪتاب انحدود (يثرقال) وفرعت عليه لوأقر المشروطة الربيعانه يستفقه فلان دونه صح ولوجه له لغيره لم يصع وكذا الشروط له النظرعلي هذا اه وقد نقلناه في كتاب الوقف (غُرقال) وعلى هـــذالوقال المريض فيمرض الموت لاحق لىعلى فللان الوارث لا تعمم الدعوى ملسه من وارث آخروهي الحميه لة في ايرا المريض وارثه في مرض موته بخلاف ما أذا قال ارأنه فانه يتوقف كافى حمل الحاوى القدسى وعلى هذالوأ قرالمر مض بذلك حنى لا تسمع الدعوى علسه شئمن الوارث فكذا ادا أقرلعض ورثسه كافي البزازية وعلى هذايقع كثبراان البنت فيمرض موتها تقربان الامتعة الفلانية ملائا بهالاحق لهافيها وقداجت فيهامرارابالصة ولاتعمع دعوى زوجها فههامستندالما في التتارخانية من مات اقرارالمر يضمعز ما الى العدون ادعى على رحله مالا وأثدته وأبرأه لاتحوز براءته ان كان عليه دين وكذا وأبرأ الوارث لاعدوزسواه كانعلمه دس أولا ولوانه قال لم يكن لى عدلي هذا المطلوب شئ ممات حازا قراره في القضاء اهم وفي السيزازية معزياالي حسل الخصاف قالت فيه لدس لى على زوجي مهرأ وقال فمه لم مكن لي على فلان شئ بسرأ عندنا خلافا للشافعي ا ه وفهاقدله وابرا الوارث لا محوزفه فال فيهلمكن في عليه شئ ليس لوار ثه أن مدعى علمه مشافى القضا وفي الدمانة لا محوز هذا الاقرار وفي المجامع أقرالان فيه انه ليس له على أبيه عشى من تركة أمه صع بخد لاف مالو أبرأه أو وهيه وكذا لوأمر يقمض ماله منه اهم فهذاصر يحفما قلناه ولاسافيه مافي البزاز يةمعز الىالذخيرة وقولهافسه لامهرلي علمة أولاشئ لي عليه أولم يكن لي عليه مهرقيل لا يصم وقيل يصم والصيم اله لا يصم اله لان هـ ذا في خصوص اله راطه ورانه عايه غالبا وكالرمناني غبرالهر ولاينافيه أيضاماذ كرفي البزازية بعده أيضاادعي

عليه مالا وديونا ووديعية فصالح معالطالب على شي يسيرسرا وأقر الطالب في العلانية انه لم يكرله على المدعى عليه شي وكان ذلك في مرض المدعى ثم مات ليس لورثته ان يدعوا على المدعى عليه وان يرهنوا على انه كان لمورثنا عليه أموالا لكنه بهذاالاقرارة صدحماننالا تسمع وانكان المدعى عليه وارث المدعى وحرى ماذكرنا فيرهن بقيسة الورثة على ان أيآنا قصد حرما نناج ذا الاقرار وكان عليه أموال تسمع لكونه متهماني هذا الأقراراة قدم الدعوى عليه والصلح معه على يسم والكلام عندعدم قرينة تدلءلي النهمة ولاينا فيه أيضامآني البزازية أقرفيا بعبدلام أتهثم أعتقه فانصدقه الورثة فيه فالعتق باطل وان كذبوه فالمتق من الثلثاه لانكلامنا فعمااذانفاه مناصله بقوله لميكن لها ولاحق لى وأمامجرد الاقرار الوارث فوقوف على الاجازة سواء كان بعين أودين أوقيض دين منه أوابراه الافى ثلاث لوأقر ماتلاف وديعته المعروفية أوأفر يقيض ماكان عنده وديعة بضما قبضه الوارث بالوكالة من مدمونه كذافي الخيص الجامع وينبغي ان يلحق ة اقراره بالامانات كلها ولومال الشركة أوالعارية والمعنى في السكل انه لس فيه ايثارالبعض فاغتنم هذا القسر يرفانه من مفردات هذا الكتاب وقدظن كثهر الاخبرة له بنفل كلامهم وفهمه أن النفي من قبيل الاقرار الوارث وهوخطاء كما سمعته وقدظه رنى أن الاقرارمنها بان الشئ الفلاني ملك أي أوأى وانه عندي عاربة عنزلة قولمالاحق لى فيمه فيصم وليس من قبيل الاقرار بالعين الوارث لانه فيمااذاقال هـ فالفلان فليتأمل وبراجع المنقول وفي جنايات البزازية ذكر بكراشهدا لمجروح ان فلانا لم يكن جرحـ قومات المجروح منسه ان كان جرحه معروفاعندا كحما كموالناس لأيصح اشهاده وان لميكن معروفاعندا كحماكم والنساس يصم اشهاده لاحتمال الصدق فان يرهن الوارث في هـذه الصورة ان فلاتا كان جرحه ومات منسه لم يقبل لان القصــاصحق الميت الخ اله وقد نقلنــاه.فى كتاب.الجنامات (ثمقال) ونظــيرهمااذاقال.المقــذوف.لم يقــذفني فلان ان لم يكن قــ ذف فلان معروفا يسم ع اقراره والالا اه وقد نقلناه في كتأب اتحــدود (ثمقال) الفعل فيالمرض أحط رتبة من الفعل في الصمة الافي مسئلة اسنادا لناظرالنظرلفيره بلاشرط فانه في مرض الموت صحيح لافي الصمة كهافي اليتيمة إ وغيرها اه وقد نقلناً ه في كتاب الوقف (ثم قال) وفي كافي آمجا كم من باب الاقرار

فى الضارية لوأ قرالمضارب يربح ألف دره مفى المال ثمقال غلطت انها خسمائة لم تصدق وهوضا من الماأ قرية اله وقد نقلناه في كاب المضاربة (نم قال) اختلفا في صحون الاقرار الوارث في الصعة أوفي المرض فالقول لن ادعى أنه في المرض أوفى كونه في الصغرأ والملوغ فالقول لدعى الصغر كذا في اقرارا لمزازمة وكــذا لوطاق أوأعتق ثم فال كنت صغيرافا لغولله وان أسندالي حال أنجنون فانكان معهوداقسال والالا اه وقد نقلناه في كاب الطلاق وكاب العتق (ثم قال) مات المقرله فبرهن وارثه على الاقرار ولم شهدوا ان المقرله صدق المقرأ وكذبه مقل كإفى القنية أقرفي مرض موته يشيئوقال كنت فعلته في الصحة كان عنزلة الاقرار في المرض من غسر اسناد الى زمن الصحة قال في الحسلاصة ولوأ قرفي المرض الذي مات فيه انه ماع هـ ذا العيد من فلان في صحته وقيض الثن وا دعي ذلك المشهري فانه بصدق في السع ولا بصدق في قبض المن الابقدر الثاث وفي العمادية لانصدق على استىفا آالمن الاان يكون العيد قدمات قدل مرضه اه وتمامه فيشرح منظومة الناوهمان مجهول النسادا أقرمالرق لانسان فصدقه المقرله صعروصارعيده انكان قمل تأكدح يتهمالفضاء أمادمد قضاء القاضي علمه صد كأمل أوبالقصاص في الاطراف لا يصم اقراره بالرق بعد ذلك واذا صم أقرأره بالق فأحكامه بعده في الجنايات والحدود أحكام العبدوة عاده في شرح المنظومة وفي المنتقي بصدق الافي خسة زوجته ومكاتبه ومديره وأم ولده ومولى عتقه أقربالرق ثمادعي الحرية لاتقدل الابرهان كذافى البزازية وظاهر كالإمهمان القاضى لوقضى بكونه مملوكا ثم برهن على انه وفانه يقد للان القضاء بالملك يقبل النقض لعدم تعديه كافي البزازية بخلاف مالوحكم بالنسب فانه لايسمع د وى أحد فيه لغيرا له مكوم له ولا برهانه كافى البزاز يه الماقد منان القضآء بالنسب ممايتعدى ١ه وقد نقلناه فى كتاب العتق (ثمقال) فعلى هذا لوأ قر عدالجهول انهابنه فصدقه ومثله بولدائله وحكميه بطريقه لمتصم دعوا ه بعد ذلك أنه ابن لغير العبد المقسر وهي تصلح حيدلة لدفع دعوى النسب وشرط في التهدد في المولى وفي البقية من الدعوى مثل ملى في أحد عن رجل مات وترك مالا فاقتسمه الوارثون ثم جاء رجل وادعى ان هـ ذا الميت كان أى وأثبت النسب عندالقاضي بالشهودان أباءأ قرانه ابنه وقضى القاضي له بشوت

ننسبو يقول له الوارثون بين ان هذا الرجل الذي مات نكرامك هل يكون هذا دفعا فقال ان قضى القاضي مثبوت النسب ثدت نسمه وبنوته ولاحاجة الى الزيادة اه وقد نقلناه في كتاب الدعوى (نمقال) جهالة المقرة ع صدة الافرارالافي ستلة ما اذا قال لك على أحدنا ألف درهم وجدع بين نفسه وعبد والافي مستلتين فلا يصم ان يكون مديونا أومكاتما كذافي الملتقط الاقرار بالمجهول صعيم الااذاقال على عبدأودارفانه غيرصه يم كافي البزازية (غ قال) على من شاة الي بقرة لا بلزمه ا كان به نه أولا آه اذا أقر بمعهول لزمه سانه الااذا قال لاأدري له على ا سأوربع فانه يلزمه الاقل كإفي المزازية اذا تعدد الاقرار عوضعين يلزمه الشهشان الآفي الاقرار مالقته لوقال فتلت ابن فلان ثمقال فتلت ابن فلان وكان له ابنان وكذا في المدد وكذا في التزويج وكذا في الا قراد بالجراحة فهـي ثلاث كما فى اقرارمنيسة المفتى اه وقد نقلنا مفى كتاب المجنايات وكتاب النكاح (ثمقال) اذا أقر بالدين بعد الابراءمنه لم يلزمه كما في النتارخانية الااذا أقر لزوجته بمهر بعيد هبتهاله المهرعلي ماهوالمختار عنددالفقيه وبحمل زيادةان قيلت والانسه خلافه لعدم قصدها كافي مهرالبزازية واذآ أقربان لمتافي ذمتمه كسوة مأضية فني فتاوى الهداية انهاتلزمه ولكن يذبني القباضي ان يستفسرهما اذا ادعت فان ادعتها بلاقضاء ولارضاه لم يسمعها للهقوط والاسمعها ولايستفسرا لمقراه يعني فأذا أقربأنها فيذمته جلءلي انهسا يقضاء أورضاء فيلزمه اللهم الااذاصدقت المرأة انها بغيرقضا أورضاء يعد اقراره المطلق فينبغي ان لايلزمه اه وقد نقلناه فى كَابِ الله كاح وكمَّابِ الطلاق والله سبعيانه وتعالى أعلم ا ه (يقول حاممه) وهذ. هى المسائل المجموعة الملحقة بكتاب الافرار (قال المؤلف في القاعدة الاولى لانواب الابالنيةمانصه) وأماالاقرار والوكالة فيصان مدونها أى النية وكذا الايداع والاعارة وكـذا القـذف والسرقـة اله (ثمقال في أواحرا لقـاهدة الثـانيـة الامورعة اصدهافي الفروع مانصه) ولوكر رافظ الطلاق فان قصد الاستثناف وقع الكل أوالتوكيد فواحدة دبانة والكل قضاء وكذا اذا أطلق ولوقال أنت طالق واحدة في اثنتين فان نوى مع اثنين فثلاث دخل بها أولا والافان نوى وثنتين فثلاث انكان دخل بها والافواحدة كااذانوى الظرف أوأطاق ولونوى الضرب والحساب فكذلك وكداني الاقرار اه (وقال في قاعدة الاصل براءة الذمة

انصه ولوأقر بعق أوشئ قبل تفسيره بجاله قيمة والقول للقرمع بينه ولابرد عليه مالوأقر بدراه مفانهم قالوا يلزمه ثلاثة دراه ملانهاأقل الجمع معان فيه اختسلافافة يسلأ قله اثنان فينهن انجهمل علسه لان الاصل الراءة لانا نقول المشهورأنه ثلاثة وعليه يبني الاقرار اه ﴿وَقَالَ فِي قَاعَـدَةُ الْأَصَـلُ الْعَـدُمُ مانصه ولذا قال في الكَنزوان قال أخـ ذتُ مَنكُ أَلْفًا وديعة وهلكت وقال أخمذتهما غصبافهوضامن ولوقال أعطيتنيها وديعمة وقال غصبتنيهالا اهروقد نقلنا بقيته في كتاب الغصب (نم قال) ومنها لوقال غصبت منك الف ورجت فيهاءشرة آلاف فقال المغموب منه بلكنت أمرتك بالتحارة بها فالقول للكاك كافي اقرار الرازية يعني لقسكه بالاصل وهوعدم الغصب اه وقد نقلناه في كتاب الغصب (وقال في فاعدة الاصل اضافة المحادث الى أقرب اوقاته مانصـه) ومنهالوكان في يدرجل عدفقال رجل فقأت عينه وهوفي ملك البائع وقال المشترى فقأتها وهوفى ملكى فالقول للشنرى فيأخذ أرشه اه (وقال فى قاعدة الاصلاصافة الحادث الى أقرب أوقاته مانصه) ومما فرعته على الاصل مافى التمدة وغيره الوأقر لوارث غمات فقال المقرله أقرفي العصمة وقالت الورثة فى مرصه فالقول قول الورثة والمينة بينة المقرله وان لم تقميينة وأرادا ستحلافهم فله ذلك اه (مُ قال) ونرج عنه أيضامالوقال العبدلغيره بعدالمتق قطعت يدك وأناعب وقال المقسرله بلقطعتها وأنتحر كار القول للعسدوكذالوقال المولى لعبدقد أعتقه قدأخذت منك غلة كل شهرخسة دراهم وأنت عدفقال المهتق أخذتها بعدالهتق كان الغول قول المولى اه وقد نقلناه في كتاب الغصب (ثمقال) وكذا الوكيل بالبيسع اذاقال بعت وسلت قيــ ل العزل وقال الموكل بعد العزل كان القول الوكيل انكان المسعمسة لكا وان كان قاعما فالقول قول الموكل وكذافي مسئلة الغلة لايصدق المولى في الغلة القائمة اه وقد نقلناه في كتاب الغصب (ثمقال) ومماوآفقالاصلمافىالنهاية لوأعتق أمته ثمقال لهاقطعت مدك وأنت أمنى فقالت هي مل قطعتها وأناحرة فالقول لها وكذافي كلشي أخذه منهاء ندابي حنيفة وأيى يوسف ذكره قبيل الشهادات وتحتاج هذه المسائل الى نظردقيق الفرق بينها وفالجمع من الأفرارلوأ قرم بي أسلم بأحدد المال قبل الاسلام أو باتلاف خربعد أومسم بمسال حربي في انحرب أو بقطع يدم متقه قبل العتق فكذبوه فىالاسناد أفتى مجديعدم الضمان في الكلوقالا بضمن اه وقد نقلنا هذه العيارات في الجنامات أيضا (وقال في قاعد ة الاصل في السكارم الحقيقة مانصه) ومنهالوقال هذهالدارلزبدكان اقرارابالملكله حتىلوادعي انهامسكنه لم يقب ل وفي البزازية قوله فلان ساكن هذه الذارا قراراً بكونها له بخلاف زرع فلان أوغرس أوبني واذعيانه فعلذلك بالاسوفهوللقراه (وقال في خاتمة ف فواثد في تلك القاعدة أعنى المقين لايزول بالشك الي أن قال في الفياثدة الشيانية مانصه) وحاصله ان الظن عند ألفقها من قبيل الشك لانهم يريدون به الترددين وجودالثيئ وعدمه سواءاستويا أوترجح أحدهما ولذاقالوافي كتاب الاقرارلوقال لى ألف في ظنى لا يلزمـه شي لانه لآشك اه (ثم قال في الفـائدة الثــالثـة فيالاستفعاب مانصه) وفي اقرارالبزازية صب دهنالانسان عندالشهودفادّعي مالكه الضمان وقال كانت نحسة لوقوع فأرة فالقول الصاب لانكاره الضمان والشهوديشهدونء لى الصب لاعلىء كم النجاسة وكذلك أتلف محمطواف فطولب بالضمان فقال كانت مبتة فأتلفتها لابصدق وللشهود أن شهدواانه محمذكى محدكم الحال قال القاضى لايضمن فاعترض علمه مسئلة كأب الاستحسان وهولوان رجلا قتل رحلاوقال كان ارتدأو قتل أبي فقتلته قصاصاأ ولاردة لايسمغ فأجاب وقال لانه لوقيل لادى الى فنخ ماب العدوان فانه يقتل ويقول كان الفتل لذلك وأمرالدم عظيم فلايم حل يخلاف المال فانهما لنسمية الى الدم أهون حتى حكم فيالمال بالنكول وفيالدم محسرحتي رقر أومحلف واكتفى بمن واحدة فيالمال وبخمسن عينافي الدم اه وقد نقلنا بعضه في كتاب الغصب ونقلناه في كتاب المجنايات (وقال في القاعدة السادسة العادة محكمة مانصه) وكذا لفظ الناذر والموصى واتحسالف وكذا الاقار يرتدني علمه أي العرف الافهما مذكر وسيماني قىمسائل الايمان 🗚 (قال فى فصل تعارض العرف مع الشرع من المحت الراسع العرف الذي تحسمل عاسه الالفاط انمياه والقيارن والسيارق دون المتأخر مانصة) وأماالاقرارفهوا خيارعن وجوب سابق ورعيا يقدم الوجوب على العرف الغالب ولذالوأ قريدراهم مفسرها انهاز يوف أوينهر جة يصدق ان وصل وان أقريألف من ثمن متاع أوقرض لم يصدقءنيدالامام إذاقال هي زيوف وصيل أوفصل وصدقاءان وصلوان أقر بألف غصباأ ووديعة ثمقال هي ربوف صدق

مطلقا وكذا الدعوى لاتنزل على العادة لان الدعوى والاقرارا خماريم. فلارة مده العرف المتأخر يخلاف العقد فانه ماشر وللعال فقيده العرف فال فى البزازية من الدعوى معزيا إلى اللامثى اذا كانت النقود في السلد مختلفة أحدها أروجلا تصم الدعوى مالمسن وكذالوأ قريعشرة دنانسر حروفي الملدنةود عنلفة حرلابصم بلابيان بخلاف السعفاله ينصرف الى الاروجاه وقد أوسعنا الكلام على ذلكَ في شرح الكنزمن أول السيع اله وقد نقلنًا يعضه في كتاب البيع وكذاب الدعوى (قال في القاعدة النافة قاذا اجتمع الحلال والحرام غلب رام الحلالمانصه) ومنها الاقرار قال الزيلى فيمالوا قريعين أودين لوارثه ولاجني لم يصيح في حق الاجندي أيضا اله وفي المجمع من الاقرار لوأقرلوا رثمع أجنسي فتسكأذبا الشركة فهوصيم في الاجنسي اه (وقال في القساعدة الرابعية التمانع تابع مأنصه ومنها يصح الاقراراه أى انجل ان بين المقرسساصا كحما و ولدلاً قل من سنة أشهراه (ثم قال في القاعدة المذكورة) ومنها يصمح الا قرار به وان لم يبين له سبياا ذا جاه ث مدلا قل المدة في الادمى و في مدة يتصور عنداً هل الخبرة في المهائم اله (وقال في القاعدة السادسة الحدود تدرأ مالشهات مانصه) ولا يصم اقرارالسكران امحدودا مخيالصة الاأنه يضمن المبال أه وقد نقلناه فمه في كتاب الحدودأيضا (وقال في القياعدة الحيادية عشرالسؤال معاد في المجواب مانصه) وفي اقرار القنية قال لا تنولى علمة كذا فادفعه الى فقال استهزا ونعم أحسنت فهوا قرارعليه ويؤاخذيه اه (وقال في القاعدة الثانية عشر لا ينسب الى ساكت قول مانصه) وخرج عن هذه القاعدة مسائل الى أن قال الثامنة سكوت المقرله قبول ويرتديرده اه (ثمقال) الثامنة عشرسكوت القن وانقياده عندبيعه أورهنم أودفه مجنأية اقرار برقمه انكان يعقل بخلاف سكوته عندا حارته أوعرضه البيبع أوتزويجه اه (ثم فال) الرابعة والعشرون سكوته عنديب زوجتــهأوقر يبهعقــارا افرار بأبه ليسلهعلىماأفـــىي. مشايخ مهرقندخلافا المشايخ بخارى فينظر المفتى الخامسة والمشرون رآه يبيع عرضا أودارا فتصرف فيه آلشمترى زمانا وهوسا كث تسقط دعوا هاه وقد نقلنا ذلكأ بضافي مسائل شتى كمافعل فى الكنز والتنوير (وقال فى الفن الثالث فى أحكام النَّاسى وإنجاهل ما نصه) وقالوالواستام حارية متنقبة أوثوبا ملفوفا فظهرانه ملكه بعدالكشف

فيل يعذراذا ادعاه للعهل في موضع الخفاه وقيدل لاوالمعتمد الاول وقالوا سذر الوارث والوصى والمتونى التناقض آلعهل وقالوا اذاق لمت الخاع ثما دعت المداث قبله تمهم فاذابر هنت استردت البدل للجهل في عدله راونبل المكابة وأدى البدل مادعى الاعتاق قبله تسمع وسترداذابرهن وقالوااذاباع الاب أوالوصى مأدعى انه وقع بغين فا - ش وقال لمأعلم تقبل وقالوا في باب الاستعقاق ولا يضرالتناقض فى اتحرية والنسب والطلاق اله وقد نقلنا ، في كتاب الدموى (مُ قال) وفي اقرار اليتيمة سيئل على من أحد عن رجل اقرأت لفلان عليه حنطة من سلم عقداه بينهما ثمانه قال بعد ذلك سألت الفقهاء عن العقد فقالوا هوفا سد فلا يحب على شئ والمقر معروف الجهل هـ ل يؤاخذ ما قراره فقال لا يسقط عنه الحق بدَّعوي الجهل اه (وقال قسله) اذا أقر بالطلاق الشلاث على ظن صدق المفتى بالوقوع ثم تسه من خطاؤه بافتا الاهدل لم يقمد مانة ولا يصدق في الحكم اه وقد نفلنا هافي كتاب الطلاق أيضًا (وقال في أحكام السكران مانصه) وقدمنا في الفوائد المدمن محرمكالصاحى الافى ثلاث الردة والاقراريا كحدودا نخالصة والاشهادعلى شهادة نفسهاه (وقال في أحكام العبيد مانصه) ولاينفذا قراره بمال مأذونا كان أومكاتسا الأباذن مولاه الااذا أقرا لمأذون على يده ولو بعد حجره وكذا اقراره بمجناية موجبة للدفع أوالفداء غيرصميم بخلافه بحدّارة وداه وقد نقلناه في كتاب الاذن والحجر (وقال في بعث الساقط لايعود مانسه) وقد وقعت حادثة الفتوى ابراه عامائم أقريعده بالمسال المبرأعنه فهل يعود بعذ سقوطه فأجبت بأنه لا يعود الفاحامع الفصولين أى من العاشر برهن الدابراني من هذه الدعوى عمادى المدعى ثانياانه أقرلي بالمبال بعيدامرائي فلوقال المدعى عليه ابرأني وقيلت الايراء أوقال صدَّقت فده لا يصم هـ ذا الدفع بعني دءوي الاقرار ولوام بقله يصم الدفع مقسال الردوالابرا مرتدبالر دفيهقي آلمسال عليسه اه وفى التتارخانية من كتاب الاقرارلوقال لاحق لى علمك فأشهد لى علمك بألف درهم فقال نعم لاحق ال على مُ أشهد أن له علمه ألف درهم والشهود يسمعون هـ ذا كله فهذا ما مل ولا يلزمه شئ ولا يسع الشهود أن يشهدوا عليه اه وقدنقلناه في كتاب الدعوى أيضا (وقال آخراً حكام الهارم مانصه) ، فائدة ، يترتب على النسب اثنا عشر حكم الى أن فألروءدم محةالوصية عندالمزاحة ويلحق بهاالاقرار بالدين في مرض موته 🛮 🛋

(وقال في أحكام الكتابة مانصه) وأما الاقرار بها فني اقرار المزازية اقرار سندى الشهود فهذاعلي أقسام الاول أن مكتب ولايقول شأوانه لايكون قرارا فلاتحل الشهادة بأنها قرار قال القاضى النسفى ان كتب مصدرا مرسوما وعلم الشاهد حلله الشهادة على اقراره كمالوأقر كذلك وان لم يقل اشهدهلي يه فعلى هــذا اذا كتب الغائب على وجه الرسالة أما بعد فلك على "كذا يكون افرارا لاناليكتاب منالفياثب كالخطاب من المسامير فيكون متبيكاما والعامة على خلافه لان المكتابة قد تكون للغيرية وفي حق الاخرس يشترطأن يكون معنونامصدراوان لميكن الحالغائب الثاني كتب وقرأعندالشهود لممأن يشهدوامه وان لم يقل اشهدوا على الثالث أن يقرأ هذا عندهم غيره فيقول الـكاتب اشهدوا على بمافيه الرابع أن يكتب عندهم ويقول اشهدواعلى بمافيه ان علوام افيه كان اقراراوالافلا ١ هـ وقدنقلنا بقيته في كتاب الطلاق وكتاب الدءوي والعتق (ثمقال) وفي احارة العزازية أمرالصكاك مكتابة الاحارة وأشهداً ولمرعمر العقد لأسْعَقَدْ بَخَلَافُ صَلَّ الأَقْرَارُ وَالْمَهُرِ آهِ وَقَدْنَقَلْنَاهُ فِي كَابِ الْآحَارَةُ (ثُمَّ قَالَ) واختلفوا فيمالوأمراز وجبكتب الصك بطلاقها فقيل يقعوهوا قرارمه وقمل هوتوكيلولايقع حتى يكتب وبهيفتى وهوالصيم فى زماننا كذا فى القنية وفيها معده وقسلامةم وانكتب الااذانوي الطلاق اهر وقد نقلنا وفي كاب الطلاق (مُقَال) وأما الوصية مالكتابة فقال في شهادات المجتبي كتب صكابخط يده اقرارا عال أورصية تم قال لا تراشهد على من غير أن يقر أه وسعه أن شهدالخ وقد نقلنا بِهُ يَتُهُ فِي كُتَابِ الوصا ما فراجِمه (وقال في عِثْ القول في الدين ما نصه) وفي كافي انحا كهمن الاقرارلاحق لى قبله سرأمن العينوالدين والكفالة والأجارة وانحد والقصاص اهم ومدعلمانه يترأمن الاعيان في الابراء العيام اهم وقد نقلنا بقمة ذلك في كتاب الصلح فراجمه (ثم قال) ثم قال فيها اى القنية لوقالت المهرالذي على زوجى لوالدى لايحوزا قرارها بداه أى ولا بعتىر تما كالمدم الاضافة اله شرح وقد نقلناه في المداينات (وقال في بحث اجتماع الفضيلة والنقيصة مانصه) ومنها أنفد مالدين المقربه في الصحة وما كان معلوم السبب على الدين المقربة في المرضاه (وقال في آخرا لفن الثالث مانصه) وفائدة واذا بطل الشي بطل مافي ضمنه وهومعني فوله مادا بطل المتضمن بالكمتر بطل المتضمن بالفتح فالوالوأبرأه وأقرله ضمن عقد فاسدفسدالابراء اه وقد نقلناه في كتاب الصلح (وقال في فن الالغازفي بعث العتق مانصه) أي رجل أقربعتق عبده ولم يعتق فقل اذاأ سنده الى حال صاء اله وقد نقلناه في كاب العتن (وقال في فن الالغازمانصه) «الاقرار» أي اقرار لامد من تكراره فقل الاقرار بالزنا والاقرار بالدين على غيرظا هر الروامة ذكره امن الشحنة والثانى من أغرب مايكون والطاهر الهلاوجودلتلك الرواية اله (مُمَال في فن الالغازف بعث الوديمة مانمه)أي رجل ادعى وديعة فصدقه المدعى عليه ولم يأمره القاضى بالتسليم اليه فقل أذاأ قرالوارث بإن المتروك وديعة وعلى المتدين لم صع اقراره ولوصد قه الغرماء فيقضى القاضي دين الميت ويرجيع المدعى عملى الغرماء لتصديقهم وكمذافي الاجارة والمضاربة والعمارية والرهن أه وقد نقلناه في كاب الامانات ونقلناه في السائل في أنواجها (وقال في فن اتحيل مانصه) * الشاحن عشر في منع الدعوى * اذا ادى شيئًا باطلافا تحملة لمنع العنان يقربه لأبنه الصغيرا ولاحنى وفي الثاني اختسلاف أو يعبره لغيره خفية فبعرضه ألمستعبر للبيع فيساومه المدعى فتبطل دهواه ولوادعى عملم العلميد ولو صبغ الموب فسأومه بطلت ولوقال لمأعلم الخوقد نقلنا بقيته في كاب الدعوى (وقال في الفن السادس فن الفروق في بحث ألعتق مانسه) ﴿ أَعْتُقُ أَحِدُ عَدُونُهُ مُ قال لمأعن هذا يعتق الاتنو وكذا في المطلاق بخلافه في الأقرار فاله لا يتعين الاتنو لأن السان واجب فهما فكان تسسنا اقامة له اله وقد نقلناه في كتأب العتق (وقال أخوا لمؤلف في تكملته للغن السادس فن الفروق في بحث اللقيط مانصــه) لوكان اللقيط امرأة أفرت بالرق لرجل وصدقها كانت أمة له غيرانه لأ يقبل فولمياً فىحقالزوج حثى لايبطل نكاحه ولوأقرن انهما ابنةأب الزوج وصدقها الاب ثبت النسب ويطل النكاح والفرق ان الاينية تنافي النكاح التداء وبقاء والرقالا ينافيه ولوطلقها واحدة وأقرت بالرق صارطلاقها ثنتتن ولوكان طلقها المنتن عما أقرت مملك رجعتها والفرق انها مالاقراريه بعد مالثنت نتريد الطال حق ابت له يخلاف مالوكان معدر جعة لان حق الرجعة لاسطل بهذا الاقرار ولو كانت معتدة فأقرت مالرق بعدمضي حسنتين كان لدان يراجعها في الثالثة ولو أقرت في المحيضة الاولى فتركها حتى مضت حسضتان لا يتمكن من الرجعة والفرق ان اقرارها غيرميطل ههنا وقته وميطل في الفصل الاول والله تعالى الموفق اهوقد

نقلناه في كتاب اللقيط (ثم قال أخوا لمؤلف في الهن السادس فن الفروق) ﴿ كَتَابِ الاقرار وقال لغبره لي مليك ألف فقال ذلك الغريرا كحق أوالصدق أوقال حقاحقا أوصدقا صدقا كان اقرارا ولوقال المحق حق والمدق صدق لا والفرق انه صدقه في الأول دون الثاني كتب بخطه حقاء لي نفسه أو أملاه وقال اشهدوا على مه حاذا قراره وان لمية رأه علم مولم ماحرهم مالشهادة لا يكون اقرارا والفرق ان ألكتاب محتمل فاذأأم زال الآحتمال فانكتب لنفسه لامكون اقسرارا اه (وقال أخوالمؤلف في السكلمة المذكورة في كتاب الوديعة مانصه) أخذت منك ألفي درهم ألفاود بمة وألفاغص ماوهلكت الوديعة وهذه المغصوبة وقالرب للسال بل المالك المغصوبة فالقول له ولوقال أودعتني ألفاوغ صبتك الفافه لكث الوديعة وهدده الغصوية فالقول للقر والفرق انه في الاول أقر يسدب الضمان وهوالاخدذثمادى نروجه عنه وفي الشاني لم يقرما لضمان واغدا أقر مغمل الغسر وهوالابداع اه وقد نقلناه في كتاب الامانات (وقال أخوا الواف في التكملة المذكورة من كتاب الأكراه مانسه) ولوأكره ليقر بحد أونسب أوقطع لا يلزمه اه وقد : هلناه في كتاب الاكراه (وقال المؤلف في الفن الثاني في كتاب العالاق مانصه السكران كالصاحى الافي الاقرار مامحدود الخالصة والردة الخوقد نقلنا بقيته في كتاب المحدود (وقال أيضا في كتاب الطلاق ما نصه) آستثناء الكل من الكل ما طل وفرّع عليه في النهامة من مسادّل شتى من القضاء المه لوأ قر بقيض عشرة دراهم جماد وفال متعسلاالاانها زيوف لم يصح الاستثناء لانه استثناه الكل من الكل كالوقال له على مائة درهم ودينا رالآماثة درهم ودينار لايصم اه (وقال في كَابُ العتقمانصه) المتقلّا يصم اقراره بالرق قلت الافي مسئلة لو كان المعتق مجهول النسب وأقرله بالرق لرجل وصدقه المعتق فانه يبطل اعتاقه كافي اقرار التلف م اه (وقال أول كتاب البيوع في بعث الحمل مانصه) ولا فرديحكم مادام متصلا فللبياع ولايوهب الافي مسائل احدى عشرة يفرد فهافى الاعتاق والتدبير والوصية والاقرار اه (وقال في أول كتاب القضاء مانصه)وفي اقرار البزازمة ادعى مالافقال المدعى عليه كل مابوحد في تذكرة المدعى ا يخطه فقد التزمته لا يكون اقرارا وكذالوقال ما كان في ح يدة ل فعلى الااذا كان في المجريدة شي معلوم أوذ كرالمدى شيثا معلوما فقال المدعى علمه ماذ كرناكان

قصديقالان التصديق لايلحق بالمجهول وكذا إذا أشارالي الجريدة وقال ماؤم فهوعـلى كـذلك يصمح ولولم بكن مشارا اليـه لا يصمح للجهالة اه (وقال في كتاب القضاء أيضامانصه) لآتسمع الدعوى بعد الابرا العام نحولاحق لي قبله الاضمان الدرك فأنه لامدخل فمهالى آن قال ومااذا أبرأ الوارث الوصى ابرأعامابان افرأنه قبض تركة والده ولم يبق له حق فيها الااسة وفاه ثم ادعى في يدالوصي شيئامن كة أسه ومرهن تقمل وكهذا إذا أقرالوارث انه قمض جميع ماعيلي الناتسمن كةأبيه ثمادعى على رجل دينا تسمع كذافي انحانية ويحث فيه الطرسوسي بحثا رده ان وهمان الخفراجعه وقد نقلناه في كتاب الصطر (ثم فال فيه رمد ذلك مانصه) وفي أجارات البزازية ان الابراء العسام اغسا عنع اذآلم يقر بأن العن للدعي فان أقر بعدة أن العين للدعى سلم اله ولا عنعه الابراء آه (مُقال) أقرأنه له مُ ادعى اله شراه الاتاريخ وقبل بخلاف مالوقال لاحق لي قبله ثم ادعى لا تسمع حتى ومرهن الله حادث بعدالا براءو الفرق فى حامع الفصولين ثم أعلمان قولمم لاتسمع المدموي بعد الابرا الهاما الابحق حادث يعده يفدح واسحاد ثة أقرأن في ذمته لفلان كذا وأبرأه عاما مُ ادعى بعده حاانه أقر بعدهما ان لاشي له في ذمته فانه تسمع دعواه وتقسل بينته ولاعنعها الامراءالمام لانهاغا ادعى عماييطل معده لاقدله وقول قاضيخ ان في الصلح اله لو برهن بعده على اقراره قسله بأله لاحق له لم يقدل ولو ن يعده على اقرآره بعده انه لاحق له وانه ميطل فيما دعى يقيل اه يدل على ماذكرناهمن اناقراره بعدالا براءالعام ميطل ولكن في عامع الفصولين من التناقض كفل منه بألف لرجل يدعيه فبرهن الكفيل على افرار آلمك فول له وهو يحجدانها فحارا وغمن خرلانف لولوأقر بهاالطالب عندالقاضي برثاوانا لاتقىل المدنة على الاقرار لانها تسمع عند صعمة الدعوى وقد بطلت هنا للتناقض لان كفالته اقرار بصحتها اه (وقال فيه أيضامانصه) من عمل اقراره قبلت بينته ومن لأفلا الااذا ادعى ارثا أونفقة أوحضانة فلوادعى انه أخوه أوجده أواس ابنه لايقيل بخلاف الابوة والمنوة والزوجية والولاء بنوعيه وكذامعتن أبيه وهومن مواليه وتمامه في بابدءوى النسب من المجامع اله (وقال في كتاب القضاء أيضامانمه)ولا تسمع المدنة على مقرالا في وارتَّ مقر بدين على المت فتقام المِدِّئة لأتعدى وفي مدعى عليه أقر بالوصاية فبرهن الوصى وفي مدعى عليه أقر بألو كالة

يثبتها الوكيل دفعاللضرر قال فيحامع الفصولين فهذا يدلءلي جوازاقامتها معالاقرارفي كلموضع يتوقعالضررمنغسرالمقرلولاها فبكون هذا أصلا اه تمرأيت وابعما كتبته في الشرح من الدعوى وهو الاستحقاق تقيل البينة به مع افرارالمستعق علمه ليتمكن من الرجوع على ما ثعه ولا تسمع على ساكت الافي بملةذكرناهافي دعوى الشرح تمرأيت خامسافي القنيبة معز بإالى جامع البرعزى لوخوصم الاب بحق على الصيى فأقرلا يخرج عن الخصومة ولمكن تقسآم عليه معاقراره بخلاف الوصي وأمينا لفاضي آذا أقرخر جعن انخصومة اه تسادساً في القنية لواقر الوارث للوصى له فانها مسمع المنشة عليه مع افراره يت سابعا في احارة منية الفتى أجرداية بعينها من رجل ثم من آخر فأقام الاول المننة فانكان الاكرحاضرا تقبل علمه المينمة وانكان مقرا ممايدهمه همذا المدعى وانكان غاثبالا تفسل اه (ثمقال أيضا في كتاب القضاءمانصه) اذا تعبارضت بينة الطوعمع بينسة الاكراه فيينسة الاكراه أولى في السع والاحارة والصلح والاقرار وعند مسدم السان فالقول لمسدى الصحةاه وقدنقلناه في كتآب البيوع (وقال فيـه أيضـامانصـه) وذكر فى القنيسة في بأب ما يبطل دعوى المدعى أقال معمت شيخ الاسلام القياضي علاالدين المروزى يقول يقع عندنا كشرا أن الرجل يقرعلى نفسه مال فيصك ويشهد عليه مميدعى ان بعض هدف المال قرض و بعضه رباو غن نفتى ان أقام على ذلك بينة تقبل وان كان متناقضا لانانعم انه مضطر الى هذا الاقراراه (وقال فيه أيضا) لا تقبل شهادة المغفل و يقبل اقراره كما في الولوا مجية اه (وقال فيه أيضا) طلب الشراء بمنع دعوى الملك وكذا الاستمداع لاللضرورة كمااذاخاف من بتلف العنن فاشتراها أوأخذهاوديعة ذكره العمادي في الفصول وفي حامع الفصولين ليكن بصيغة يذبغياه (وقال ذيه أيضا) المجهالة في المنكوحة تمنَّع الصحة الىأن قال وفى الافرار لائمنه له الافي مسئلة ذكرنا هافى بامداه (وقال فيه أيضاً) التمديق اقرارالافي اتحدود كمافي الشرح من دعوى الرجابن الهـ (وقال فى كتاب الصلح مانصه) طاب العلم والابراء عن الدعوى لا يحسكون أقرارا ومالب الصلح والابراء عن المال يكون أقرارا اه (وقال في كاب المسة عليك الدين من غيرمن عليه الدين باطل الااذاسلطه على قيضه الى أن قال وليسمنه مااذا أقرالدائنانالدين لفلان واناسمه عارية فيه فهوسيم ليكونه اخدارا لا تمليكاو يكون القرولاية قبضه كافي البزازية اه (وقال في حكتاب المداينات) اذا أقربان دينه لفلان صفي وجل على أنه كان وكيلاعنه ولهذا كان حق القبض المقرو يعرأ المديون بالدفع الى ايهما كان كافي الخلاصة والبزازية الافي مسئلة هي مااذا قالت المرأة المهرالذي لى على زوجي لفي لان أولوالدى فانه لا يصم كافي شرح المنظومة والقنية وهوظ المراهدم المكان جله على انها وكيلة في سبب المهركالا يعنى والحيدلة في ان المقدرلاء مدذكور في فن والحيدلة في ان المقدرلا يصم قدمة ولا ابراؤه منه بعددا قدراره مدذكور في فن الحيدل منه اه وقد نقلناه في كاب الشكاح (وقال في كاب الحيد المالات (وقال في كاب المحيد الشهادات (وقال في كاب الوصايا) الاشارة من الناطق باطلة في وصية وغيرها الافي الافتاء والاقرار بالنسب الوسايا) الاشارة من الناطق الملة في وصية وغيرها الافي الافتاء والاقرار بالنسب والاسدلام والكفرك ذا في الملة على وقد نقلناه في كاب المجهاد وكاب القضاء والاسلام والكفرك ذا في المله على المالة في وصية وقد نقلناه في كاب المجهاد وكاب القضاء والاسلام والكفرك ذا في المله الماله في وقد نقلناه في كاب المجهاد وكاب القضاء والاسلام والكفرك ذا في المالة في وقد نقلناه في كاب المهادات (وقال في المناه في المناه في المالة في وسية وقد نقلناه في كاب المهادات (وقال في كاب القضاء والاسباد) الاساد)

* (كتاب الصلح)*

الصلح عن قرار بيع الافي مسئلتين في المستحق الاولى ما اذا صالح من الدين على عبد وقبضه ليس له ان يسعه مراجعة بلابيان الثانية لوتسادقاء لى ان لادين بطل الصلح وفي الشراء بالدين لا ه ويزاد ما في الجمع لوصائحه عن شاة على صوفها يجزه يحيزه أبو يوسف ومنعه مجدوالمنم دواية وعلى صوف غيره الا يجوزا تفاقا كافى الشرح مع ان بيع الصوف على ظهر الغنم لا يجوزا ه وقد نقلناه في كتاب البيوع (م قال) المحق اذا أجله صاحبه فانه لا يلزم وله الرجوع في ثلاث مسائل في شفعة الولوا عجمية أجل الشفي ع المشترى بعد الطلبين الم زخم وله الرجوع استمه له الم المحتم عليه فأمه له المراة العند ين زوجها بعد المحول صعم وله الرجوع استمه له المدعى عليه فأمه له المدعى مع المودع بعد دعوى الملاك اذلا نزاع اه وقد نقلنا هذه المسائل في أبوا بها (م قال) الصلح عقد يرفع النزاع المانات (م قال) و يصعم بعد حلف المدعى عليه دفعا النزاع باقامة في كتاب الامانات (م قال) و يصعم بعد حلف المدعى عليه دفعا النزاع باقامة في كتاب الامانات (م قال) و يصعم بعد حلف المدعى عليه دفعا النزاع باقامة المينة ولو برهن المدعى بعد معلى أصل الدعوى لم يقبل الافي صلح الوصى عن مال المينة ولو برهن المدعى بعد المينة ولو برهن المدعى بعد ما يعضه ثم وجد البينة قانها تقبل ولو بلغ الصى المينة ولو برهن المدعى بعد على بعضه ثم وجد الميندة فانها تقبل ولو بلغ الصى المينة على المكاراذ اصالح عدلى بعضه ثم وجد البيندة فانها تقبل ولو بلغ الصى

واقامها تقىل ولوطل يمنه لامحلف كإفي القنية اه وقد دنقلنا وفي كتاب الوصاما (ثمقال) الشانية ادعى دينافأ قربه وادعى الايفاء أوالابراء فأنكر فصائحه م برهن عليه تقبل لآن الصلح هناليس لافتداءاليمن كذانى العمادية من العاشرولو يرهن المدعى عليه على أقرا والمدعى انه مبطل في الدعوى فان يرهن على اقراره قبل الصلح لمبقبل وانبعده يقبل ولوبرهن على صطح قبله بطل الثاني اذا لصطربعد الصلم باطلكا في العمادية اله وقد نقلناه في كتأب الدعوى (ثم قال) آلصلم عن أسكار بعدد عوى فاسدة فاسدكافي القنية ولمكن في المداية في مسائل شيم من القضاءان المطرعن انكار حائز بعددوي محهول فلصفظ ومحمل على فسادها دعى لالثرك شرط الدعوى كمإذ كره فىالفنمة وهوتوفدق منف ومقال الافى كذاوالله سبعانه وتعالى أعلم صطح الوارث مع الموصى له بالمنفعة صيح لابيمه وكذاصل الوارث مع المومي له يجنن الأمة صحيح وان كان لاعوز بيعة وبيانه في حيد لآلتتارخانية اه وقد نقلناه في كتاب السوع (ثم قال) طلب الصلح والابراءء فالدعوى لايكرون اقرارا وطلب الصلح والابراء عن المال يكون ا قراراً اه وقد نقلناه في كتاب الاقرار (مقال) الصلم عن المكارعلي شي الما مرفع النزاع فى الدنيالاف العقى الااذا قال صاعمت ف على كذا وامرأتك عن الماقى الصرادا كانعن مال عنفمة كان احارة ولوكان على خدمة العيد المدعى الااذا صائحه عدلى غلته أوغلة الدارفانه غبرحائز كثمرة النغل كإني اكخلاصة اذا استعنى المصامح عليه رجيم الحالدعوى الااذا كان بمسالا يقدل النقض فاندمر جديم بقيتسه كالقصاص والعتق والنكاح وانخلع كإفي انجامع الكيير الصلم عائزع دعوى المنافع الافي دعوى اجارة كما في المستميني لايضم الصلم عن المحدولا بسقط به باذا كان قبل المرافعية كمافي اثخانية أهم وقيد الحدود(ثمقال)مالح الهبوس ثم ادعى انه كان مكرها لم يقبل الااذا كان في حيس الوالى لان الغالب حبسه ظلما كافي البرزية المطيقيل الاقالة والنقض الااذاصالح عن العشرة على خسة كافي القنية ادعى فانكر فصالحه مم ظهر بعده أنالشئ عليه بطل الصلم كماني العمادية من العاشر والله سبحــانه وتعالى أعلم اه (يتول حاممه) وهذرهي المسائل المجموعة الملحقة بكتاب المطر (قال المؤلف فى الفاعدة الرابعة المشقة تحاب التيسيرمانهه) فمهل الامرياباحة الانتفاع علك

الغير بطريق الاحارة والاعارة الي ان قال وياسقاط يعض الدين صلحة ابرا وتحاجه افتداه بمينه جوزنا الصلح على انكارا (وقال) في القاعدة الخامسة تصرف الامام على الرعية منوط بالمصلحة وقد صرحوابها في مواضع منها في كتاب الصلرفي مسئلة صطوالا مامءن الظلة المنية في طريق العامة وصرح يه الامام أبو يوسفٌ في كتاب الخراج في مواضع اه (بقول جامعه) قال شار-ها نقلا عن انحــانيـة بعدقوله فيطريق العبامة مانسه فانخاصه الامام فصائح على ان يعطي صاحب مصلحة المسلمن في ان يأخه في المسلمة مال المسلمين حاز ذلك اذا كانت الظالة لا تضر بالعامة لان الامام علك الاعتماض فعما مكون للعمامة اداكان أخذالعوض مصلحة لهماه وذكرذلك في الخانمة في ما المطوعن المقار وقد تغلنابعض ذلك في كتاب الجنايات أيضا (نمقال) وفي صلم اليزازية له عطاء فى الديوان مات عن ابنين فاصطلها على ال يكتب في الديوان اسم أحدهما ويأخذ العطاء والاستنزلاشي لهمن العطاء ويبدله منكان له العطاء له مالا معلوما فالصطر بإطلاو يردبدل الصلم والعطساء للسذى جعل الامام العطساء له لان الاستحقاق للعطاء باثبات الامام لادخل فيه لرضاء الغبر وجعله غبرأن السلطان ان منعحق المستحق فقدظلم مرتبن فى قضية حرمان المستعنى واثباث غيرا لمستعنى مقيامة اه نقلنا ذلك في كتاب الجهادأيضا (وقال في الفن الثالث في أحكام النقدوما نه ومالاًية وين مانصه) والعميم أمينه في الصرف الى ان قال وفي الدين المشترك فيؤمر بردنصف ماقدص على شريكه اه وقد نقلناه في كتاب المداينات (وقال في بحث ما يقدل الاسقاط من المحقوق مانسه) وذكر في الكتاب اذا أوصى لرجل بثلث ماله ومات الموصى فصائح الوارث الموصى له من الثلث على السندس حازالصلح اه (وقال في أحكام العقودمانسة) هي أقسام لازم من المجانبين البيع الى آن قال والصلح اه (ثم قال) " تسكميل "الباطل والفاسد عندنا فى العبادات مترادفان الى ان قال وأما فى الصلح فقالوامن الفاسد الصلم عن المكار بعدد عوى فاسدة والصلح الماطل المطعن الكفالة والشفعة وخيارا المتق وقسم المدرأة وخيار الشرط وخيار البلوغ مفيها يبطل الصلح ويرجع الدافع بما دفع كُـذافى حامع الفصوليناه (وقال في بحث القول في الملك مانصه) والدين

المستغرق بمنع جوازالصلم والقممة أي في التركة فان لم يستغرق فسلا ينسفي ان يصائحوامالمَيقضوادينه ولوفعلواحاز اه وقدنتا الجميته فىالفرائض(ثمَّقال) الثانية عشرالمك أمالاهن والمنفعة معاوهوالغالب أولاء سنفقط أوللنفعة فقط كالعبد المومى عنفعته أبدا ورقبته الوارث الي ان قال و يصورا لصلح مع الموصى له على شي وتبطل الخ وقد نقلنا بقيد في كتاب الوص الما فراجعه (وقال في بعث القول فى الدين مانصه) ومنها معه الابراء عنه فلا يصع الابرا عن ألاعيان والابراء عن دعواهامعيم اه وقدنقلناه في كتاب المداينات (تم قال) فلوقال ابرأتك عن دعوى هـــــــــــ العين صح الابرا فلا تسمع دعواه بها بعده ولوقال برثت من هذه الدار أومن دءوي هذه لم تحمع دعواه ولابتنته ولوقال ابرأتك عنهاأ وعن خدومتي فبهافهو باطلوله ان مخاصم والماأبرا وعن ضمايه كذافي النهاية من الصلم وفي كافي الحاكم من الاقرارلاحق لي قبله سرأمن الوين والمدين والكفالة والاحآرة والمحدّوالقصاص اه ويه علمانه يترأمن الاعبان في الابراء العام اه وقد نقلناه في كتاب الاقرار (ثمقال) لكن في مداينات القنية افترق الزوحان وأبرأ كل واحد منهما صاحبه منجميع الدعاري وكان لازوج بذرفي أرضها وأعيان قائمة فالمصاد والاعمان القاغةلاتدخل في الابراء عن جيم الدعاوى اه ومدخل في الابراء المام الشفعة فهومسقط لماقضاء لادمانة ان لم يقصدها كمافي الولوا مجدة وفي انخسانية الابراء عن المين المغصوبة ابراء عن ضمانها وتصييراً مانة في بدالغاصب وقال زفرلا يضيم الابراء وتبتي مضمونة ولوكانت العسن مستهاكة صمح الابراء وبرئ من قيمتها آه فقولهم الابراء عن الاعيان باطل معنّاه انهالا تبكونه أكاله بالأبراء والأفالابراء عنهالسفوط الضمان معيم أوصملء لى الامانة الثالث قبول الاجل فلايصم تأجيل الاعدان لان الآجل شرع رفقا القصمل والعدن حاصلة اله وقد نقلناه في كتاب المداينات وفي كتاب الدعوى بعضه (نم قال) المشانية مافي الذمية لانتمين الامالقيض ولذالو كان لممادين بسبب واحد فقيض أحدهما نصيمه فان لشر يكه أن يشاركه و يصم تفريعه عـ لى ان مافى الذمـ ة لا تصم قسمته اه وقد نَفَلناه في كمّا بالمداينات (وقال في آخوالفن الثانث مانصه) ، فاثدة ، اذابطل الشئ بطلماني ضهنه وهومهني قولهم اذابطل المتضهن بالكسر بطل المتضهن بالفتح فالوالوأبرأ أوأفرله ضمنء قددفا سدف دالابراء كمانى البزازية اه وقد نقلناه

في كتابالدهوى وفي كتاب إلاقرار (نمقال) وخرج عنهاماذ كروه في البيوع الىأن قال وماذكروه في الشفعة لوصاعح الشفيع عمال لم يصع لكن كان اسقاطا الشفعة معان المتضمن الرسقاط صلعه وقد بطل ولمسطل مآفي ضمنه اه وقد نقلنا بقيته في كتاب الشفعة فراجعه (وقال في فن الالغازمانصه) «الصلح» أي صلح لووقع فانه يبطل حقالمصائح وبردائخهم البدل اليه فقل الصلمءن الشفعة آه وقد نَقاناه في كتاب الشفعة [ثم قال في فن أنحيل ما نصه) م انحــادي والعشرون فى الصلح * مات وترك ابناوزوجة ودارافادّ عي رجل الدارفصا محساء على مال فان الحاءعلى غدرا قرارفالمال علهرماا ثمانا والدار يسهما اثمانا والافالمال عليهمانصهان كالدار والحيلة في جعل الاقرار كغيره أن يصاع أجنى عنهما على اقرارعلى أن يسلم فسالفن وأوسيعة أغسان أويقرا لمسدعي بأن فمسالفن والساقي اللان اه (وَقَالُ أَخُوا لمُؤْلِفُ فِي تَدَكِيلُمُهُ لا فَنِ السَّادِسُ فَنِ الْفُرُوقِ مَا نُصِهُ) * كَاب الصُّلم " صَاكِمه عَنَ الفُّ درهم على ما نَّه رقبضها ثم استحقت المائية أو وجدها وقة يرجع عليه بمائة سواء كان الصلح عن اقرأر اوانكار ولوصا محممن الدراهم ملى دنانبرفا سقعقت بعدالا فتراق بطل الصلم والفرق انه في الاول حط وفي الشاني صرف قضاء زبوفاءن جياد قائلا أنفقها فان لمترج ردها فلمترجله أنبردها ولووجدالمسيع عيبافقال لهيعه فان لم يشتررده فعرضه على البسع لم يكن له رده والفرق أن المقبوض في الاول ليس عين حقه الابرضاه فان لم يرض كان متصرفا في ملك الدافع برضاه أما البيع فصين حقه وقد تصرف فيه فيبطل حقمه في الردّاه وقد نقلناه في كتاب البيوع وفي كاب المداينات (مُقال) صامحت المنكوحة زوجهامن النفقة على دراهم حاز ولوكانت مانةلا والفرق انالكني حقالله تعالى وفيحال قسام الذكاح حقها فكذآ النفقية وكذا لونشزت المنكوحة سقطت نفقتها بخلاف المتوتة حال العدة اه وقد نقلناه في كتاب المملاق (وقال المؤلف في كتاب البيوع في بعث الاءتبار للعني لا الالفاظ مانصه ولوصائحه عن الف على نصفه قالوا أنه أسقاط الباقي فقتضاه عدم اشتراط القيول كالابراء وكونه عقد صلح يفتضي القبول لان الصطركنه الايجاب والقبول اه وقد فقلناه في كتاب المدآينات (مُقال أيضافي كاب البيوع مانسب) كل عقد أعيدوجددفان الثانى باطل فالمطريعدا لصلح باطل كمأني جامع الفصولين اهوقد

نقلنا بقيته في كتاب السكاح (ثمقال فيه) المحقوق المجردة لايجوزالاعتياض عنها كمن الشفعة فلوصآلح عنه بمال بطأت ورجع به ولوصا كالمخارة بمال لقفناره بطل ولاشئ لهما ولوصامح احدى زوجتيه بممال أنترك نوبتها لميلزم ولاشئ لماه وقدنقلناه في كتاب النكاح وكتاب الشفعة (وفال في كتاب الكفالة مانصه) التأخيرعن الاصيل تأخيرعن الكفيل الااذاصاع المكاتب عن قتل العديالم كفله انسان معزال كاتب تأنوت مطالبة المصالح الى متق الاصدل وله مطالمة الكفدل الآن كذا في انحسانية ١٥ وقد نقلناه في كتاب العتق وفي كتاب الجنامات (وقال في كتاب القضاء في بحث الابراء العمام مانصه) ومااذا أبرأ الوارث الومى أبراعها مأن اقرأنه قمضتر كةوالده ولمين فله حق فيها الااستوفاه ثمادعى فى يدالومى شيئامن تركة أبيه وبرهن تقيل وكذااذا أقرالوارث الهقيض جسعماع في الناسمن تركة أبيه ثم ادعى على رجل ديسًا سمع كذا في الخالية وبحث فيسه الطرسوسي بحثارته ابن وهبان الرابعة صائح أحد الورثة وابرأهاما تمظهرشي من التركة لميكن وقت الصلح الاصح جوازد عواه في حصته كذاف صلح البزازية انخامسةالابرا العام في ضمن عقد فاسد لا عنع الدعوى كما في دعوى البزازية الخ فراجعه وقدذ كرنابعضه في كتاب الاقرار (ثم قال أيضافي كتاب القضاءمانصه) اذا تعارضت بينة الطوع مع بينة الاكراه فبينة الاكراه أولى فى البيع والاجارة والصلح والاقرار وعند عدم البيان فالقول ادعى الطوع اه وقد دنقلناه في تتاب البيوع (وقال في كتاب الفرائض مانصه) خال الشيخ عدالقادرف الطمقات في آب الممزة في أحدد قال الجرحاني في الخزانة قال أبو العماس الناطفي رأيت يخط أعض مشاحنا في رجيل حدل لأحدا شه دارا بنصامه على أن لا بكون له بعدموت الاب مراق حاز وأفتى به أبوجه فرمجد تن الهان أحد أصابع دن شعاع البلني وحكى ذاك أصاب أحدين الحارث وأبوعر والطبري اه وقد نقلناه في كتاب الوصايا (قال صاحب الأشباه)

*(كتاب المفارية)

اذافسدت كان للضارب أجرم اله أن على الافي الوصى بأخذ مال اليديم مضاربة فاسدة فلاشي له اذا عمل كذا في أحكام الصغار اله وقد نقلناه في كتاب الوصايا

(ثم قال) اذا ادّى المضارب فسادها فالقول السال أوعكسه فالمضارب فالقول لمدعى الععية الااذاقال رب المال شرطت لك الثيلث وزيادة عشرة وقال المضارب انشلت فالقول للمسارب ولوقال ربالمال ثلث الربح ألاعشرة وقال المضارب النلث فالقول إسالمال كمافى الذخسيرة من البيوع للضارب الشراء لاالاخدنا لشفعة فلاعلكه الامالنص كمافى المزازية اه وقد نقلناه في كتاب الشفعة (مُقال) وللضارب البيع بالنسيئة الاالى أجل لابييع اليم التعبار وعلاث البيع الفاسدلا الباطل لايتعاوز المضارب ماءينه لهرب المال الااذاقيد عليه وروق مخلاف التقيم ديالملد والااذاقيد بأهل بلدكاهل البكوفة فلايتقيه بهم بخلاف المعين منهم المضاربة تقبل الققييد بالوقت فتبطل عضيه تصرف أولا كإفي الهداية يصع عي رب المال مضاربه الااذا صارالمال عروضا اذاقال له اعل برأيك م قال له لا تعل برأيك مع نهيه الااذا كان بعد العل أمالقها منهاء فرع - ل نهده الااذا كان بعد الشراء والله سجانه وتعالى أعلم اه (بقول طِمعه) وَهذه هي المسائل المجموعة الملقة بكتاب المضاربة (قال المؤلف في قاءدة الاصل المدم فيها فروع مانصه) ومنها القول قول الشريك والمضارب انه لم يربح لان الاصل عدمه وكذالوقال لمأر بحالا كذالان الاصل عدم الزائد وفى المجمع من الاقرار وجملنا القول للصارب آذا أني بالفين وقال هما أصل وربح لار بالمال اه لان الاصلوان كان عدم الربح الكن عارضه اصل آخروهو ان القول قول القايض في مقدار ما قيضه وكذا في مقددار رأس المال اه وقد نقلنابعضه في كتاب الشركة (ثم قال بعددلك) وكذا أي القول للضارب فى قدروأس المسال لان الاصل عدم الزيادة وكذا فى أنه مانها وعن شراء كذالان الاصلءهمالنهي ولوادعىالمالكانهأ فرضوالا خرأنها مضاربة القول فهما قول الاسخدلانهما اتفقاعلى جوازا لتصرف له والاصل عدم الضمان اه وقد نقلنا رقبته في كتاب الغصب (وقال في الفن الثالث في أحكام النقدوما يتعين فمه ومالايتمين مانصه ويتعين في الامانات والهية والصدقة والشركة والضاربة (وَقَالَ فَيَأْحُكُمُ الْعَقُودُمَانُصُهُ) وَجَائِزُمُنَ الْجُبَانِدِينَ الشَّرَكَةُ وَالْوِكَالَةُ والمضاربة اه (وقال في بحث الكلام على أجرة المثل مانصة) ومنها اذا فسدت المضارية فللعاملُ أجرمثلُ جمله الافي مسئلة ذكرناها في الفوائد اه (وقال في فن الالغازمانصه) بالمضاربة وأى مضارب يغرم ما أنفقه من عنده فقل اذاليه ق من مالهافي مده شي اه (وقال أيضافي فن الالغازمانصه) يا الوديعة يأي رجل ادعى ودسة وصدقه المدعى علمه ولم يأمره القاضي مالتسليم المه فقل اذا أقر الوارث مأن المتروك وديعة وعلى الميت دين لم يصهم اقراره ولوصدقه الغرماء فيقضي القساني دن المت ومرجع المدعىء له الغرماء لتصديقهم وكذافي الإجارة والمتسارمة والعارية والرهن وقدنقلناه فى كتاب الاقرار (وقال أخوا الوَّلف في تَكْلِمُه للهُرْ. دس فرالفروق) ﴿ تَمَابِ المَصَارِبَةِ ۗ لاَ تَحْوِزُ بِغَيرِ الدراهِ مِوالدنانير مكيلا الى الثن لاالى العرص حتى لويباءه مالمكمل أيضالا تحو زالمضاربة وفي حق حواز المدعربالكمل خلاف عندالامام حازلا عندهما والدراهماذا كانت ودسة أوغصا حازت المضارمة بهاولو كانت دسالا ولوأم الغيران يقبض الدين ويعل لمازية حاز بالاجباع والفرقان الدين اق ملى المشارب فلاتصم المضارمة لأن الدبون تقضى بأمثاله افيشترط القيض لثبوت الملك لاداش يخلاف الغصب والود بعة لأنهما على ملائر سالمال ذكرنص مسرب المال دون نصده حاز وعلى القلسلام وزقياساوهو زاسقسانا والفرق على القياس إن السكوت عن نصيب دب المال لاعنم استحقاقه لانه غماه ملكه أماءن نصيب المضارب فينعالهُ هالهُ والله سبعيالهُ ونعالى المونقاه (وقال في كتاب الشركة مانصه) تآف دب المسال مع المضارب في التقييد والاطسلاق فالقول للضارب وفي الوكالة القول للوكل اهم وقد نقلنــا ه في كتاب الوكالة (وقال المؤلف في الفن الشافي من بالبيوع في عِث الاعتبار للعني لا الفاظ مانمسه) ولوشرط رب المال للضارب كل الربيح كان المال قرضا ولوشرط لرب المال كان بضاءة اله (وقال في كتاب الاقرارمانصه) وفي كانى انحــا كممن باب الاقرارفي المضاربة لوأقــر المضارب بربح ألف درهه مقااسال ثمقال غلطت انهساخه مائة كم يصدق ومو ضامن المَّا قَرْبِهِ اه (وقال في كتاب الامانات) اذا تعدى الأمين ثم أزاله كابزول الفعسان كالسستعمر والمستأج الافي الوكدل بالمسع اليمان قال والمضارب والمستبضم اه (وقال في كتاب الامانات أيضا) وفي وكالة المزازية الستبضع لاءلك الأبضاع ولاالامداع والأبضاع المعاقة كالوكالة المقرونة بالمسيئة حتى

اذادف على قوبا وقال له اشترلى به قو ماصع كاذاقال اشترلى به أى توب شتت وكذنك ودفع اليه بضاعة وأمره أن يشترى له قوباصع والبضاعة كالمضاربة الاأن المضارب علا السبع والمستمنع لا الااذا كان في قصده ما يعلم المه قصد الاسترباح أونص على ذلك الهوق مدة المناه في كتاب الوكالة (وقال في كتاب المحدور والمأذون) الاذن بالقبارة لا يقيم المائن المناذ كان الاتذا كان الاتذا مضاربا في نوع واحد فأذن لعبد المضاربة فلنه يحكون مأذونا في ذلك النوع خاصة وقال والمرتبسي الاصم عندى التعمم كافي الطهيرية الهر قال ما حب الاشباه)

• (كاب المبة) •

بمقالمشغول لاتحو زالا في مسئلة ما اذاوهب الاب لولده الصغير كافي الذخيرة قدول الصى الساقل المسنة صعيم الااذاوهب له أعى لانفع له وتلحقه مؤنسه فان قبوله للْ ويردَّالىالوا هـ كما في الذخيرة عَلَيْكُ الدين من فَـ يرمن عليه الدين ما ما ل الااذ ا ر عجلى هــذا الاصلالوتضي دين غييره على أن يكون له الدين لمعيز ولوكان ملامالمسع كإفي حامع الفصولين ولدس منسه مااذا أقر للدائن ان الدين لفلان وان اسمه حارمة فسه فهو صعيم الكونه اخسيارالاتمليكا ويكون للقرولا به قبضيه كمافي المزازية اه وقدنقاناه في كاب المداسات ونقلنا فعضه في كاب الوكالة وفي كتاب الاقرار وفي كتاب النبكاح (ثمقال) والحدة قبل القبض تبكون محازا من الاقالة في السيم والاحارة كمافي احارة الولوالجية اه وقد نقلنا مني كان السوع وكتاب الاحارة (تُمَوَّال) لاجبرعلي الصلات الافي مسائل منها نفقية الزوجيَّة والثانية المستن الموصى بهاجب على الوارث دفه هاالى الموصى له يعدمون الموصى معانهلصلة الثالثة الشفعة يحبب على المشترى تسليم الغقار الى الشفيدع مع انهاصلة مترصة وكذالومات الشفسم بطلت الشفعة كذافي شرح أدب القضآة للصدر شهيد من النفقات قات الرامة مال الوقف محب على الناظر تسلعه الى الوقوف ماند صلقصفة ان لمكن في مقاللة هر والافقيه شائنتها اه وقد تقلنا هذه المسائل في أبواجها (مُ قال) والله سبصانه وشمالي أعلم اله (يقول جامعه) لمُمهى المدائل المجموعة الملققة بكتاب الهبة (قال الثاف في الفاعدة الاولى

لاثواب الأبالدية مانصه) وأماالهية فلاتتوقف على النية قالوالو وهب مازحاصت كافى البزازية ولكن لولقن الهبة ولم يعرفها لم تصح لالاجل ان النية شرط لماوانما هوافقد شرطها وهوالرضاء وكذالوأ كره علمهالم تصميخ للف الطلاق والعتاق فأنهما يقدمان بالتلقين عن لا يعرفه حالان الرضاء ليس بشرطهما وكذالوا كره علهما يقعان آه (وقال في قاعدة الاصل العدم مانصه) وفي البزازية دفع لآخر عيناثم اختلفا فقسال الدافع قرض وقال الاتخوهدية فالقول للدافع آهم لان مدعى الممة مدعى الامراء عن القيمة مع ان العين متقومة بنفسها اه وقد نقلنا بقيته في كتاب الغصب (وقال في القماء مدة الثانية اذا اجتم المحلال والحرام غلب الحرام الحلال مانصه) وتمة ومدخل في هذه القاعدة ما أذاجع بين حلال وحرام في عقد أونية ويدخــل ذلك في أبواب الى أن قال ومنها الهـــة وهي لا تبطل بالشرط أُسدُ فَلَا يَتُّعَدَى الْيَ الْمُحَاثِرُ آهِ ﴿ وَقَالَ فَيَ الْقَاعِدَةُ الثَّالِثُهُ الْآيِثَارِ فَي القرب مكر وه ما نصه) ثمراً يت في الهية من منية المفتى فقير محتاج معه دراهم فأرادأن يؤثر لفقراه على نفسه ان علم انه يصبر على الشدة فالايثار أفضل والافالانفاق على نفسه أفضل اه وقدنقلناذلك في الحظراً يضا (وقال في القاعدة الرابعة التابع تابع مانصه) ومن فر وعها المهل يدخل في يسع الام تبعا ولا يفرد بالبيسع والهمة كالبيسة اه (وقال في القاعدة الثانية عشر لاينسب الى ساكت قول مآنصه) وخرج من هذه القاعدة مسائل كثيرة بكون السكوت فهارضاه كالنطق اليأن قال كخامسة سكوت المتصدق علمه قمول لاالموهوب له السادسة سكوت المبالك عند قبض الموهوب له أوالمتصدق عليه اذن اه (وقال في الفن السال في أحكام المديمانمانمه) واذا أهدى المني شي وعلم اندله فليس الوالدين الاكل منه لغبرحاجة كمافى الملتقط اه (ثمقال) ويصم قبضه للهبةاه وقدنقلناهــا فى كتاب الاذن والجرأيضا (وقال في أحكام العبيد) ولايماك وان ملكه سيده (ثمقال) واعتاقه ماطل الى أن قال وكذا وصيته وهنته وصدقته وترعه الااهداءاليسيرمن المأذون والمحاماة البسرة منهاه وقد نقلناها في كتاب الاذن وانجر (وقال في أحكام النقد ومايته بن فيمه ومالا يتعين مانصه) ويتعمين فى الامانات والهبة والصدقة اله (وقال في بعث ما يقبل الاستقاط من الحقوق مانصه) وقالوا-ق الرجوع في الهبة لم يسقط به حتى لوقال الواهب أسقطت حتى

فى الرجوع فى الهبة لم يسقط كافى هبة البزازية اه (وقال فى أحكام المحارم مانصه ومنهاان المحرمية مانعة من الرجوع في الهبة أه (وقال في أحكام العقود مانع هيأ قسام لازم من انجسانه بن البيتع الى أن قال والهمية بعد القيض و وجودمانم بن الموانع السمعة (هـ (وقال في محث القول في الملك مانصه) وفيه مسائل الاولى العدد وقبله خسراذن السدعلكه السدد بلااختياره اه كالوهوب اذارجه الواهب فيه اه أى فانه لايضم الرجوع الابتراضهما أوبحكما تحساكماه شرح (ثمقال) الثالثة عشرة للشالهية والصدقة بالقيض ويستقرا للك في المسة يوجودمانع من الرجوع من سيمة معلومية في الفيقه وفي الصدقة عـاذ كرناه في أصل اللكاه (وقال في مجث القول في الدين مانصه) انحكم الرابيع لايصم تمايكه من غديرمنَ هوعليه الااذا سلطه عدلي فيضه فيكون كملافا يضاللوكل ثم لنفسمه ومقتضاه صحةء زله عن التسليط قدل القيض وفى وكالة الواقعات انحسامية لوقال وهمت منك الدراهما لتى لى على فلان فاقيضها فقيضمكانهادنا نيرجازت لانه صارا تحق للوهوب له فلك الاستبدال& وهو مقتض لعبدم محة الرحوعءن التسليط اه وقدنة لناه في كتاب المداينات (نم قال) وفي هسة البزازية وهب لددينا على رجل وأمره بقمضه حازاستم بأمرهلا وبيعالدين لايجوز ولوباعه من المديون أورهبه جاز والبذت لووه مهرهامن أبيهآ أولابنها الصغيرمن هذا الزوجان أمرت بالقبض صحوا لالالانه ماعلى المطلوب فرضي جازئم رقم لا خريخلاف و واعطى الوكدل ما اسم الا و القن من ماله قضاء عن الشترى على أن يكون القن له كان القضاء على هذا فاسدا وترجع الباثع على الأشريما أعطاه وكان الثمن على المشترى على حاله اله (ثم قال) فهالوقالت المهرالذي على زوجي لوالدي لا يحوز اقرارها مه ولا يعتبر قليكا لعدم الاضافة اله شرح وقد نقلنا ، في المدَّ أينات (وقال في عدما يقدم عند اع من غیرالدیون مانصه) ولووهب لهمأی لنالاً ته فی سفر جنب وحائض يميت قسدوما ويكفى لاحسدهم قالوا الرجل أولي به لان الميت ليس من أهل القبول

الهمة والمرأة لا تصلح لامامة الرحال قال مولانا وهدندا المجواب اغدا يستقيم على قول من يقول ان همة المشاع فعيا محتمل القعمة لا تفيد الملاث وان اتصل به القيض كذافى فتاوى قاضى خان آه وقد نقلنا بقيته في كتاب الطهارة (وقال فيعث ماافترق فيه الهمة والابراء) يشترط لهـاالقيول بخلافه له الوجوع فيها عندعدم المانع مخلاف مطلقا اه وقد نقلناه في كتاب المداينات (وقال في فن الالغيار مانصة عدالهبة وأي أب وهب لابنه وله الرجوع فقل اذا كان الابن م اوكالاجنى أى سوهوب وجسدفع غنه الى لواهب فقل السلم فيه اذاوهبه رب السلمن المسلم المالية ودرأس المال اه وقدنقلناه في كتاب البيوع (ممال في فن ولمانصه) * النسالث عثير في الهية * أرادت هدية المهرمن الزوج على اتهاان لمصت من الولادة بعود المهرعليه فاعجلة أن يتبعها شأمسة ورا يحقد اوالمهرفاذا ولدت تتطراليه فترده بخيارال ؤيةوانماتت فقيديرئ الزوج وهكذا فعن له دين وأرادالسفرعلي أنه أن مات بمرأ المدون والافهوعلي حاله يغمل فلك أهروقد أَهُ لَمَاهُ فِي كُمَّا بِالدَّابِينَاتِ (ثَمُ قَالَ) قَالَ لِمَا اللهِ مَهْدِيثِي صداقَكَ اليوم فأنت طالق فانحيلة أن تشترى منه ثو بالملغوفا بمهرها ثهترده يعداليوم فيبتى الهرولايحنث اله وقد نقلناه في كتاب الطلاق (وقال في الفن السادس فن الفروق في جث النسكاح مانعه) للأسقيض صداقها قبل الدخول وهي بكرما لغةلاقيض ماوهيه الزورجوكما ولوقعش لهاكان له الاسترداد والفرق انها تسقى من قسن صداقها فكان اذنا دلالة يخلافهافي الموهوب اه وقدنقلناه في كتاب النكاح (وقال أيضا في الفرالسادس في جث الطلاق مانصه) يتم الطلاق والعتاق والابراء والتدبير والنكاح وان لم يه منه المعنى بالتلفين مغللف البياع والمسة والاحارة والاقالة والفرق ان تلك لقة بالالفاظ بلارضاه بخلاف الشانية اه وقد نقلنا مفي كأب الطلاق (وقال خوالولف في تكماته للفن السادس فن الفروق من كاب الاكراممانسه) أكره على بيع أوشرا الكنه المطائعا جازالبيع وفي الهبة والصدقة لايحوزاه والفرق انه عقد لازم والرجوع بعدالنفوذلا يصم والهبة غيرلا زمة فليأ أمكن الرجوع بعدالعقدفلا نلاينفذعندعدم الرضاه أولى وقد نفلنما بقيته في كالمالا كراه فراجعه (وقال المؤلف في الفن الشاني في كاب النكاح مانعده) يتعقد النكاح بماأ فأدملك الدين للمسال الافي لفظ المتعشفا فديف دملك المهن حسكه

في هبية الخانسة حتى لوقال متعتك هذا الثوب كان هية مع ان النيكاح لا ينعقد مه اه (وقال في كتاب العتق مانصه) التكام بمالا يعه لم معناه يلزمــه حكمه فوالطلاق والعتاق والنكاح والتدبيرالافي مسائل البيع وانخلع على العميم فلا مازمه المال والاحارة والمسة والابراء عن الديناه (وقال المؤلف أول كتاب لببوع في بعث الحمل مانصه) وفي فتح القدير بعدما أعتق الحمل لاء لام وتقور ومستها ولاتعوزه بتها بعد تدبيرا محل على الاصع كذافي المسوط نقلناه في كتاب المعتق (ثم قال) وكذالايتسمها في حق الرجوع في الهمة اله (يم قانى) ولايفرد بحكم مادام متصلافلا يساع ولابوهب اهر (وقال أيضافي كتاب ثالاعتبار للمني لاالالفاظ مأنصه ولورهب الدين النعليه كان ابواءللمني فلايتوقف على القبول على الصيم اه وقد نقلناه في كتاب المداينات ل في المجعث المُسَدِّدُ كُورِما نصبه ﴾ وينهقد أي البيع بافظ الهيسة مع ذكر ل اله (شمقال) ونوج عن هذا الاصل مسائل منها لا تنعقدا لهمة مالسب عبلا ثمن اهم (ثمقال في المبعث المذكور) وفي الهمة شرط الموض نظروا اليجاند اللفظ البتدا والى حانب المعني فسكانت بيماانتهاء فتثبت أحكامه من الخمارات ووجوب الشفهة اله (وقال أيضافي البيوع مانصه) التخلية تسليم الافي مسائل الخان قال الثالثة في ألممة الفاسدة اتفاقا الرابعة في المبة الجب ثرة في رواية اه (وقال قى كتاب الكفالة فى بعث الغـرورلا يوجب الرجوع الافى ثلاث مانصـ م كون في عقد يرجه نفيه الى الذافع كالوديعية والاحارة -كت الوديعة أوالمين المستأجرة تم استحقت وضمن المودع والمستأجرفاتهما بانعلى الدافعريماضعنساه وكذامن كانءمنساه وفي العسارية والمبة لارجوع القمضكان لنقسه وتمامسه في انخسانية في فصل الغرورمن البيوع اله وقد لاف الشاهدين مانعمن قبوله اولايدمن القطايق لفظاومعني الافي مسائل الحان قال الشاللة شهد أحده ما بالهمة والا تنو بالعطية تقيل اه (وقال فيه المائصه كلمن قبل قوله فعليه المين الافي مسائل عشرة في القندة الى ان قال وفيمااذا ادعى الموهوب لده لذك العدين أواختلفا في اشتراط العوض اه وقال فيه أيضا) من سعى في نقص مائم من جهته فسعيه مردود عليه الافي موضعين

الىانقال وهب حارية واستولدها الموهوب لهثم ادمى الواهب انه كان دبرهما أواستولدهاو برهن تقيل ويستردهاوا لمقركذاني بيوع اكخلاصة والبزازية اه وقد نقلناه في كتاب البيوع (وقال في كتاب المداينات مانصه) هية الدين كالأبراء الافي مسائل الحان قآل ومنها توقفها على القبول على قول بخلاف الأبرا ومنها مدأحدهما بالمية وألائخربالايرا ءفغيها قولان قيسللايقيسل وبير تالمهرمن الزوج لايضع قال استناذنا وله ثلاث حسل احدا هما شراءشي بمنزوجها بالمهرقيسل المبة والشانيسة صلحانسان معهساه نالمهر يشئ والتالثة ممة المرأة المهرلان صغيراما قبل المسةاه وفي برة نظرنذ كره فى أحكام الدين من الجمع والفرق اه وقد نقلن اه في كتاب النكاح وكتلب المحوالة (وقال في كتاب الأجارة) داري لك هسة احارة أواحارة همة فهي احارة اله قال شارحها أي كل شهر بكذااه (وقال في كتاب و والمأذون مانصه) العدد المأذون المدنون اذا أوصى به سمد و رجل ثم مات ولم يحزا لغسر يمكان ملكا للومي له اذا كان يحزج من الثلث و عليكه كإيلكه الوارث والدين في رقبته ولو وهيسه في معته فللغر يم إيطاله او يبيعه القساضي هسا عنثمنه فللواهب سحذا في نؤانة المفتيين من الوصايا اه وقيد نقلنياه فى كتاب الوصايا (وقال في كتاب الشفعة مانسه) هي يسع في بعض الاحكام الافي الغرو وللعبرفلوا ستحق السيع بمدالناء فلارجوع للشترى على الشفسع كالموهوب لموالمالك القديم واستيلاد الاب بخلاف السائع الخ فراجعه (وقال في كتاب الشفعة) همة بعض الفن تظهر في حق الشفيع الااذا كانت بعد القبض اه وقد نقلناه في كتاب البيوع (وقال في كتاب الغصب) الخشب اذا كسره الغاصب فاحشالا علمكه ولوكسره الموهوب له لم ينقطع حق الرجوعاه (وقال في كتاب الصيد) أسبابه الملك ثلاثة مثبت لللك من أصله وهوالاستبلاء على ألمياح وناقل السع والممة وهوهما وخلافة كلك الوارث الى ان قال وأما الثاني فشرما وجودالملك في الهــل الخ فراجعه (وقال في كتاب الجنامات) هيــة القصاص لغسرالقماتل لاتجوزلآنه لامجرى فيه القليمك كمذافي أجازة الولوانجسة آه

(قالصاحب الاشياه)

(كتابالمداينات)

مه مسائل «الابرامعن الدن» إذا قال الطالب لمطلوبه لا تعلق في عليك كان ابراء عاما كقوله لاحق لى قبله اه وقد نقلناه في كتاب الدموى (ثمقال) الااذا طالب الدائن الكفيل فعال لهطالب الاصدل فقال لاتعلق ليعلسه لم يبرأ الاصدل وهوالمختساركما فيالقنمة الابراء يرتدمال دالافي مسائل الاولي اذاأبرأ الميتال المحال فردهلامرتدكمافي العزازية الثبالقةاذا أبرأالطالب الكفيل فرده فمرتد كإذكروه في الكفالة وقيــــل برتد الرابعـــة اذا قــــله ثموره لم يرتد كماذ كره الزيلجي من قال) الابراء لا يتوقف على القبول الافي الايراء عن بدل الصرف والسلم كما في المدائع أه وقد نقلناه في كتاب السوع (ثم قال) الابراء بعد قضاء الدن صحيح لأن الساقط مالقضاء المطالسة لاأصل الدين فيرجع المديون عسأ داه اذا أبرأه براءة اسقاط واذا أبرأه براءة استيفاء فسلارجوع واختلفوا فيمااذا أطلقها كذافي الذخبرة من البيوع وصرحيه النوهيان في شرح المنظومة وعلى هذا لوعلق طسلاقها بإرائهاءن المهرم دفعه لمسالا يبطل التعليق فاذا ابرأته براءة اطروقعورجْععالهما اه وقدنْقلنـاهْفي كتابِالطلاق (تمقال)وحكى في المجمع خلافا في صحة ابرا المحتمال المسل بقيدا كحوالة فابطله أبو يوسف بنياه انهآنقل الدين ومعجمه مجسد شاءعلى انهسانقل المطسألسة فقط اهروقسد اه في كتاب امحوالة (ثمقال) وفي مداينا شالقنسة تنزع بقضا مدين عن و يفرعء لي ان الديون تقضي بأمثاله المسائل منهالوه للث الرهن بعد الابراءمن الدس فانه تكون مضمونا يخلاف هلاكه بعدالا بفساءذ كروالزبلهي اهوقد نقلناه في كتاب الرهن (يقول عاممه) وقوله يكون مضمونا صوابه لا يكون مضمونا كافى شرحها (م قال) ومنها الوكيل بقيض المدين اذا ادعى بعد موت الموكل انه كان قبضه فىحياته ودفعه لمفانه لايقيل قوله الآبيينة لامه مريدا يحاب الضمسان

على المت بخلاف الوكمل بقمض العبن كمافي وكالة الولواعمية اه وقد نقلسا مفي كتاب الوكالة (مُحَال) هسة الدَّين كالابرا منه الآفي مسائل منهـ الووهب لهتال الدين من الهال عليه رجع مدعلي الهيل ولوأ برا ، لم يرجع ومنها الكفالة كذلك الله وقدنقلناه في كتاب الكفالة والحوالة (ثرقال) ومنها توقفها أى الهبة على القبول على قول بخلاف الابراء الهروقد نقلنا وفي كتاب الهبة اله ونمقال) ومنه الوشهد أحده حاياله سنة والاستوبالام انففيها قولان قيسل ل و بيانه في المشرين من حامع الفصولين اه وقد نقلنا ه في كتاب المية اب الدعوى (ثمقال) الابراء عن الدين فيه معنى التمليك ومعنى الاسقاط فلا م تعليقه بصريح الشرط للاول تحوان أديت الى غيد أكبذا فأنت برىءمن ا قى واذا ومستى كان , و يعيم تعليقه عنى الشرط الشانى نعوقوله أنس رى من بكذاءليان تؤدىالى غدا كذا وتمسام تفسار يعه في كتاب المصلح من بإب المصلح عن الدين وللأول يرتد مال دولات في لا يتوقف على القيول و يصمع الإيراعين المجهول الثاني ولوقال الداش لمديونية ابرأت أحدكالم يعه للشاني ذكره في فتم لمسرمين خسارالعمب ولوأبر أالوارث ملديون ورثه غسرطام عوته ثمان متتا فبالنظرالى اله اسقاط بصمروك ذابالنظرالي كونه تمليكا لان الوارث لوباع عنسا قبلاله لمبجوت المورث ثم فالهرء وتدصم كماسر حوابه فهنا بالاولياه وقد تقلناه في كتاب البيوع (ثمقال) ولووكل المديون ما مراء نفسه قالواصم الموكيل نظرا لى مانب الاسقاط ولوظ برالى مانب القلسك لم يصم كالووكاسه مان مديع ل الغميره واجينا عنه في شرح الكنزمن بال تفويض الطلاق اه وقد لنساه في كتاب الوكالة (ثم قال) كل قرض بونفه احوام فكره المرتهـن سكنى الدار المرهونة ماذن الراهن كلف الظهيرمة الهروقد نقلنا في كتاب الرهن (ثَمْ قَالَ) وماروى عِن الامام رضى الله تعالى عنمه انه كان لايقف في ظلَّ دارمديونه فذلك لميشت كذافي كراهمتها القول الماك في حهة القلك فلوكك عايد ديسان منجنس واحد فدفع ششافا لتعين الدافع الااذا كانامن ين لم يصم تعيدنه من خلاف جنسه ولو كلن واحدا فلدى شاوقال مذا ونستفه فائ كان التعيين مفسندا بأن كان أخدهما حالا أومه رهن أوبه كفيل

الأتخرلاصع والالا اه وقدنةانساه في كتاب الرهين وكتاب الكفالة قال) ولوادَّعي الشــتري ان المــدفوع من الثمن وقال الدلال من الاجوة فالقول المشترى ه وقد نقلناه في كتاب البيع وكتاب الاجارة وكتاب الدعوى (ثم قال) ولوادي الزوج ان المدفوع من المهروقالت هدية فالقول له الافي الهيأ للأكل كذا في جامع الغصولين اه وقدنة لمناه في كتاب النكاح وكتاب الدعوى (ثم قال) كل دىنأجلهصاحبه فانه يلزمه تأجيله الافى سمعة الاولىالقرض الثانية الثمزعند الاقالة الثالثةاأثمن بعدالاقالة وهمافي القنمة الرابعة اذامات المديون المستقرص فأحل الدائن الوارث الخسامسة الشفسع اذا أخسذ الدار مالشفعة وكان التمن حالا فأجله المشترى السادسة بدل الصرف السابعة رأس مال السلم آخرالدينين قضاءالاول عليه ألف قرض فباع من مقرضه شيأ بألف مؤجلة ثم حلت في مرضه وعلسه دبن تقع المقساصة والمفرض اسوة للغرماء كذافي المجسامع القرض لاملزم تأجيله الآفى وصمية كاذكر ره قبيل بإب الربا وفهما اذاكان مجعودا فانع يبازم تأجيله كافى صرف الظهيرية وفهااذا حكممالكي بلزومه بمد نبوت أصل الدين عنده وفهمااذاأحال القرص بهعلى إنسان فأحله المستقرض كذافي مداسات القنية الوكيــلىالابراء اذا أبرأ ولم يضف الى موكله لم يصم كذافي امخزانة اه وقــدنقلناه فى كتابالوكالة (ثمقال) الابراءالعــام،ينعالدهوى بحق تضــاه لاديانة اذا كان مجيث لوعلم عاله من الحق لم يبرأ كذا في شفه ه الولوا تجمية الكن فى نزَّانة الفتـــاوى الفتـوى عـــلى الله يعِرأ قضاء وديانة وان لم يهـــلم يهـ اه وقد نقلناه فى كَابِ الدعوى (ثم قال) وفي مداينات الفنية أحالت انسانا على الزوج على أن يؤدّى من المهر تم وهبت المهرمن الزوج قبـــل الدفع لا يصم قال أســتاذنا وله نلاثحيل احداهاشراء شئملفوف مززوجهابالمهرقبلآلمية والثانية صلم ان معهاءن المهر بشئ ما فوف قبل الهية والثالثة هية المرأة المهرلان صغيرة. قبل الهمة اهروفي الاخبرة نظرنذ كره في أحكام الدين من امجه عروالفرق أهروقد نقلناه في كتاب النكاح وكتاب الهبة وكتاب الحوالة (ثمقال) الدن آلمؤجل اذا قضاه قمل حلول الاجل معمر الطالب لان الاجل حق المدس فله أن سد قطه هكذاذكره الزيلعي في المحكفالة وهي أيضافي الخيانية والنهاية وقد وقعت عادثة علمه زمشروط تسليمه في يولاق فلقيه الدائن في آلمه يد فطاب تسليمه فيــه مسقطاعنه

مؤنة انجل الى بولاق فقتضي مسئلة الدين أن صيرعلي تسلمه مالصعمد ولكن نقل فىالقنية قواين فيالسلم وظاهرهما ترجيح الهلاجبرالاللضرورة بأن يقيم المبديون بتلك البلدة اه وقد نقلناه في كأب البيوع (ثمقال) وقدأ فتيت به في الحادثة المذكورة لانه وان أسقط عنه مؤنة انجل الى بولاق فقدلا بتيسر له برقى الصمعيد اذا أقربأن دينه لفلان صم وحل على انه كان وكيلاعنه ولمذا كان حق القيض للفرويس المديون بالدفع آلى أمهما كان كإفي انخلاصة والبزازية الافي مسئلة هي مااذاقالت امرأة المهرالذي لى على زوجى أفلان أولوالدي فاندلا يصم كما في شرح المنظومة والقنمة وهوظاهرلعدمامكان جلهعلى انها وكملة في سدآلمه ركمالا يخفي والحيلة فحان المقرلا يصعرقه ولاإمراؤه منه بعدا قراره مذكورة فيانحمل منه وقد نقلناه في كتاب الذكاح وفي كتاب الا قرار (ثم قال) وفي وكالة البزازية للزوج علمادن وطلت النفقه لاتقع المقاصة مدين النفقة الارضا الزوج عنلاف سائرالك يون لان دمن النفقة أضعف قصار كاختلاف الجنس فشامه مااذا كان أحد المحقين جيدا والاجنورديثالا يقع التقاص بلاتراض اه وقد نقلناه في كاب الطلاق (مُقَال) عندر جل وديعة وللودع عليه دين من جنس الوديعة لم بصرقصاصا ن حدى محمداو بعد الأجماع لآتصر قصاصامالم يحدث فيه قبضاوان في يده بكني الاجتماع بلاتحب ديدقبض وتفع المقماصة آهر وقد نقلناه في كتاب الامانات مُمَّقَالَ) وحَكُمُ المُفْصُوبِ عند قمَّامه في يدرب الدين كالوديَّعة اه وقد نقانا. فى كتاب الغصب (ثم قال) اذا تعارضت بينة الدين وبينة البراءة ولم يعلم التاريخ قدمت بينة البراءة واذا تعارضت بينةالبيء وبينة البراءة قدمت بينة البسع كذا فى المحيط من بأب دعوى الرجلين اله وقد نقاناه في كتاب الدعوى (يقول جامعه) وهذه هي المسائل المجموعة المحقة بكتاب المداينات (قال المؤلف في قاءدة ماثبت يهقن لامرتفع الاسق سمثله والمرادمه غالب الظن مانمه) وهنافرو علمأرها الاكن الاوللوكان عليه دين وشك فى قدره يذبنى لزوم آخراج القدر المتيقن اه وقد نقلناه في كتاب القضاء (وقال في قاعدة الاصل العدم مانصه) وفي البزازية دفم لأخوعينا ثم اختلفا فقال الدافع قرض وقال الاخوهية فالقول الدافع اه لان مدعى المب يدعى الابراء عن القيمة مع ان العين متقومة بنفسها اله وقد نقلنا هذه العبارة في كتاب الهية ﴿ وَقَالَ فِي الْقَبَاعِدَةُ الرَّابِعَةِ مِن الْخَبَامِيةِ الْحِبَاجِةِ

تنزل منزلة الضرورة الخمانصه) وفي القنية والبغية يحوز للحبّاج الاستقراض بالربح وقدنقلناه في كتاب البيع (يقول جامعه) وقوله الاستقراض بالربح أي ستقراص بشرامني سهر بنمن غالى الترامي من القرض ليتوصل مه إلى الربح مآحر أخذه حرم اعطاؤه وقوله مدع العينة أي لماني الفنية لايأس بالسوع التي االغاس المقعوز مزاله ماقالء منالاتمة الكراءيسي هي مكروهة وذكرا لمقالي في امكروهة عندمج دوعند الامام وأبي توسف لايأس به قال الزنجرلي خلاف مجدفى المقديعد القرض أمااذاماع تمدفع الدراهم فلامأس مدمالا تعاف الهكذا رِحها ﴿ وَقَالَ فِي الْبِعِثُ الثَّالَتُ الْعَادَّةُ الْمُطْرِدَةُ هَلَّ تَنزَلُ مَنزَلَةُ الشَّرَطُ ما نصه ﴾ منهالو عوت عأدة المقترض برداز مدمما فترض هل بحرم اقراضه تنز ملا لعادته منزلة ا ه وقد اقلناه في كتاب المدع (يقول حاممه) وقوله هل محرم في حاشية أبي السعودنقلاعن البيرى نعرصرم الطاهرما في شرح الطحاوى للاستيماني حست قال لواعلى سعائخ رأواز بالايفتي بانحل فهذاصر يجنى المسئلة بأيد بحرم اه يق دون المتأخرماً نصه)* تنبيه * هل المعتبر في بناء الاحكام العرف العــام قرض ألفا داستأ والمقرض تحفظم آة أوملعقة كالشهر يعشرة وقعتمالاتزيد الأحرففها ثلاثة أقوال حفة الاحارة بلاكراهة اعتبار العرف خواص مخاري والععةمما إكراهة الاختلاف والفسادلان محة الاجارة بالتعارف العام ولم يوجد وقمدأفتي الاكامر بفسادها اه وقدنقلناه في كتاب المسع وفي كتاب الاحارة (وقال في القاعدة الرابعة التابيع تابيع مانصه) وخرج عنما المفا مالوقال المدنون كت الاجـل أوأ بطلته أوجِّعات آلمـال حالافانه يبطل الاجل كمافى اكخــانية وفيرهامع أنهصفة للدين والصفة نابعة لموصوفها فلاتفردبحكم وممسايخرج عنها ط الدائن الجودة فانه يصم لانها حته كافى الخسانية اهـ وقدد كرنا بقية هذه ارةفى كتاب الرهن فراجعه (وقال فى القاعــدة الخيام

بالشئ قبلأوانه عوقب بحرمانهمانصه) وخرج عنهامسائل انى أن قال الثالثة لوقتل صاحب الدين المديون حل دينه اله وقد تقلنا ذلك أيضا في كتاب المجنامات ر وقال في القياعدة السابعة عشر لاعبرة بالظن البين خطاؤه مانصه) ولوظن أن عَلَيه دينا فبان خلافه رجع عاادي اه (وقال في الفن الثالث في احكام النَّاسي مانصه ومن مدآثل النسمان لونسي الدبون الدين - تي مات فانكان عن مسع أوقرض لم يؤاخ فدهوانكان غصا يؤاخذنه كذافي الخانية اه وقد نقلنا هــذه العبارة في الغصب (وقال في أحكام النقدوما يتعمى منه ومالا يتعمن مانمه) والصيم تعينه في الصرف الى ان قال وفي الدن المشترك فيؤمر بردنصف ماقدضْ عدلي شريكه اه وقد د نقلناه في كتاب الصلح وكتاب البيوع (وقال في يحثما يقبل الاسقاط من الحقوق مانصه) ومنها الدين يسقط بالابراء (وقال في أحكام العقود مانصه وحائز من المجانبين الشركة الحان قال والقرض اه (رقال في بحث القول في المائه مانصه) السادسة اختلفوا في القرض هـل علكه المستقرض بالقبضأو بالتصرف وفائدته مافيالسزازيةباع المقرضمن المسيتةرض البكرالمستقرضالذي في بدالمستقرض قبل الاستهلاك لايحوزلانه صارملكا للستقرض وعند الشاني معوزلانه لاعا كمه المستقرض قبل الأستهلاك وبسع المستقرض محوزا جماعاوفيه دليل على اله علك بنفس القمض وان كان مما لايتمين كالنقدين يجوز بيم مافى الذمة وانكان قائما في يدالمستقرض ويحوز للقرض التصرف في الكرا الستقرض بعدالقيض قبل الكيل بخلاف المبيع أه فلمتأمل في منــاســمة التعامل للعــكم اه وقــدنقلنا ه في كتاب السمع (تم قال) التاسعة اختلفوا فيوقت ملك الوارث قيال في آخر جزومن اجزاء حياة المورث وقيل عوته وقدذ كرناهمع فاثدةالاختلاف فيالفرا ثضمن الفوائد والدين المستغرق المتركة يمنع ملك الوارث قال في جامع الفصول بينمن الفصل الشامن والعشرين لواستغرقها الدس لاءلكها مارث آلااذا أمرأ الميث غرعمه أوأداه وارثه بشرط التمرع وقت الاداء أمالوأداه من مال نفسه مطلقا بلاشرط التمريج أوالرجوع محب له عدلي المت دس فتصرم شغولة مدينه فلاعلكها فلوترك أبنا وقناو دبنا مُسْمتغرقا وأداء وارثه ثمأذنالةن في العيارة أوكاتب لم يصم اذلم عليكه ولاينفذ بياء الوارث التركة المستغرقة بالدين واغسا ببيعه القاضى والدين المستغرق عنع

موازا اصطروا لقمعة فان لم يستغرق فلاينسفي ان يصامحواما لم يقضوا دينه ولوفعلوا ازولواقتسموهائم ظهردن محسط أولاردت القسمة والوارث استغلاص التركة مقضاء المدس ولومستفرقا وهنسامستلة لوكان الدين للوارث والمسال مفعصرفيه سل يسقط الدين ومايا خدد ممراث أولاوما أحدث ددينه قال في آخرال بزاز ، ق استغراق التركة بدين الوارث اذا كان هوا لوارث لاغيرلا يمنع الميراث اله وقـــد نقلنا بقيته في كاب الفرائض (ثم قال فيه أيضا) الحيادية عشر في استفرار الملك الحان قال ولافرق بيز الدين وألعين وجيع الديون بعدار ومهامستقرة الادتن السل لقبوله الفسخ بالانقطاع الخ وقد نقلناً بقيته في كتاب البيوع (وقال في بحث القول في الدين) وعرفه في الحاوى القدسي ما نه عسارة عن مال حصك مي عدث فىالذمة ببيع أواستهلاك أوغيرهما وايفاؤه واستيفاؤه لأيكون الابطريق صة عندا في حنيفة مشالهاذا اشترى ثوبا بعشرة دراهم صاراله وب ملكا للشترى وحدث بهذا الشراءفي ذمته عشرة دراهم ماكالسائع فاذا دفع المشترى عشرة الى المائم وجب مثلها في ذمة البائم دينا وقد وجب البازع على المسترى عشرة يدلاءن الثوب ووجب للشترى على الماثم مثله يدلاءن المدهوعة السه فالتقياقصاصا وتفرعء ليمان طريق ايفائه آنما هوالقياصة الدلوأبرأه عنه بعدقضائه صمور جمعالمديون علىالدائن بمبادفعه وقدذ كرناه فىالمداينات من قسم الفوائد واختص الدين بأحكام منها جواز الكفالة بهاذا كان دينا صحيحا وهومالا يسقط الامالاداء أوالايراءولا يحوز ببدل الكتامة لانه بسقط مدونهما بالتبعيز ومنهاجوازالرهن بهالخ وقدنقلنا بقيته في كاب الكفالة وفي كتاب الرهن فراجمه (تمقال) ومنها معة الابراء عنه فلايصم الابراء عن الاعيان والابراءعن دعواها صييماه وقدنقلنا بقيسة ذلك فى كتاب المسلم فرآجمه (نم قَالَ) الشيال قبول الأجهل فلا يصم تأجيه لا الاعدان لأن الأجهل شرع رفقياً للقصيل والمين حاصلة اه وقد نقلناه في كتاب الصلح أيضا (تم قال) يو فوائد ي والقرضوا لفن يعدآلاقاكة ودس الميت وماأ خذيه الشفيع العقاركما كتبنساه فى شرحالكنزعند دقوله وصع تأجيل كلدين الاالقرض وليس فيدد بلابكون الامؤجلاالاالدية والمسلمفيه وأمابدل الكتابة فيصع عندنا عالاومؤجلااه وقد للناه في كتاب البيوع وكتاب العتق وكتاب الشفعة وكتاب المجنامات (تم قال) الثانية مافى المذمة لاشعين الأمالقيض ولذالو كان لهمادين دسد واحد فقيض احدهما يبه فان لشر يكه أن مشاركه و يصم تفريمه على أن ما في الذه و لا تصم قسمته وَقَد نَقَلْنَاهُ فِي كَتَابُ الْصَالِمُ تِمَالِلْتُونَ (مُهَال) الثَّالِيَّة الاجـلُ لا يعـل أبل وقته الاان عوت المديون ولوحكاما للعاق مرتدامدادا كحرب ولايعيل عوث اش وأما الحرى اذا استرق وله دين مؤجل فنقول بسفوط الدين مطلقا لابسقوط الاجل فقط كماقال الشافعي وأمااتجنون فظها هركلامهم انه لانوجب أتحلول لامكان القحصيل بوليسه الرابعة امحال يقسل التأجيل الاماقسدمنساه يلة فيلزوم تأجيه لاالقرض شيئان حكم المالكي بازومه بعد ماثدت عنده لالدين أوان ييل المستقرض صاحب المال عدلي رجل الى سنة أوسنتمن هو يحسكون المال على الحتال عليه الى ذلك الوقت وعندا لشافعية المحال أبكه بصداللزوم الااذانذران لايطاليسه مهالايعدشهرأ وأوصى بذلك وشرط جسل القبول والافلاسم والمال حال وشرطه أيضاان لايكون عهولا الة فاحشة فسلامع التأجيل الحمه بألر يح وعبى المطسرو يصم الحا الحصاد والدياس وانكان البيع لايجوز بفن مؤجل اليهافي الاصم كمذافي الفنيدة يه قال الدائن للدون اذهب واعماني كل شهركذ افليس بتأجيل لانه أمر بالاعطاء انحكم ازابع لأيصم تمليكه منغيرمن هوعليه الااذا سلطه على قبضه فتكون وكملاقا يضاللوكل ثملنقسه ومغتضاه حصة عزله عن التسليط قبل الفمض وفى وكالة الواقعات انحسامية لوقال وهيت منك الدراهم التي له على فلان فاقيضها ضمكانها دنا نبرحازت لانه صارا محق للوهوب له فلك الاستبدال اه وهو مقتص لعدم معة الرجوع عن التسليط اله وقد نقلنا مني كتاب المبة (نم قال) وفي منية المني من الزكاة كوتصدق بالدين الذي على في لان ملى زيد بنية الزكاة وأمره بقيضه فقيضه اخرأه اه وقد نقلناه في كتاب الزكاة (م قال) وفي هية البزازية وهباله ديناء ليرجل وأمره بقيضه مازاسقسانا وان لميامر ولاوبسع الدين لا صور ولو باعد من الديون أو وهمه حازاه وقد نقلناه في البيوع (م قال) والبنشالو وهبت مهرها من أبيما أولا بنها المفرمن هذا الزوج ان أمرت بالقيض مع والالالا ندهمة الدين من غيرمن عليه الدين اه وفي مدآينات الفنية قبض

ينغسيره ليكمون لهماء لحالمطلوب فرضى جازثم رقسم لاسخر بخلافه ولوأعطى وكيل بالبيع للاتم المفن من ماله قضاء عن المشترى على ان يحون القن له كان خضاءعالى هدذا فاسداوم جبع البسائع على الاسمر بمسأأعطاه وكان الثمن على لمشترى على حاله اه وقد نقلَنا وَفَى كتاب الوكالة (ثم قال) ثم قال فيه الوقالت المه ر قال) ونوج عن تملك الدين لفيرمن هوعلمه امحوالة فانها كذلك مرجعتها كما أشارًا المه الزيامي منهـا اه وقد نقلناه في كتاب الحوالة (ثمقال) وَحَرْجُ أَيْضًا فى َتَابِ الوصية (ثم قال) فالمستثنى ثلاث وفرع الامام الاعظم عــلى عِدم صحة | من غيرمن هو عليه انه لو وكليه شراء عبد عياعليه ولم ده من المسع والمائع لم يصيرالتوكمل وصحانء تناحدهما وأجموا على انهلو وكل مديونه بان يتصدق عاعليه فانه يصم مطلقًا اله وقد نقلناه في كتاب الزكاة مُ قَالَ) ولووكل المستأجر بأن يعمر العين من الاجرة يصم وقد أوضعناه في وكالة لَجراهُ وقدنقلناه في كتاب الوكالة (وقال في أحكام السفرمانسه) وقديمه لى المديون الاماذن المدائن الااذا كان المدين مؤجلا اه وقد نقلناه في المحظر (وقال في محدما افترق فيه الهرة والابرام) يشترط له القبول بخلافه لم الرجوع دعدم المانع يخلافه مطلقااه وقد نقلناه في كتاب المنة (وقال في جث ما فترق فيه الوكيل بالبيع والوكيل بقيض الدين مانصه) صفح ابراء الاول من الثمن وحمله وضمن ولا يصمح من الثانى آه وقد تقلناه في كتاب الوكالة (وقال في بعثما افترق فيه الوكيل والوصى مانسه) و يصمح ابرا وهما جما وجب بعقد هما ويضمنان وكذا يصمحطهما وتأجيلهما ولايصم ذلك منهما فيمالم بسببعة مدهما اه وقد نقلناه في كتاب الوكالمة (وقال في فن انحيـ ل من بعث الميـ ف مانصه) أرادت هبة المهرمن الزوج على انهاان خاصت من الولادة يعود المهرعا به فانحيلة أن مسعها شيئا مستورا عقدارا الهرفاذا ولدت تنظراليه فترده بخيارالرؤية وانماتت فقدبرى الزوج وهكذافين لهدين وأرادالسفر على المان مات يرأ المدون والافهوعلى حاله يفعل ذلك اه وقد نقلنا ه في كتاب الهبة (وقال في فن الحيل

في الرابع عشر في البيع والشراء ما نصمه) لم يرغب في القرض الابر بح فا تحيله أن شترى منسه شيأ فليلابقدرمراده من الربح ثم يستقرض اه وقد نفلناه في كتا. بيوع (وقال في فن الحيل ما نصه) والسادس عشر في المداينات والحملة في الرأه المدون الراماطلا أوتأحد له كذاك أوصلمه كذلك أن قرالداش مالد س لرحل يثق مهو مشهدأن اسمه كان عارية و موكل بقدضه ثم يذهما الى القاضي ويقول المقرله انه كان لى ماسم هـ ذا الرجـ ل عـ لى فلان كذا وكذا فعقرله مذاك فعقول المقرله للقانى امنع هدذا المقرمن قمض المال وان محدث فمه حدثا واحرعامه في ذلك فيعدرالقاني عليه وعنمه من قسفه فاذافع لذلك تمأيرا أوأجل أوساع كان باطلا واغساا حتيج الدحرالة اضي لانالقره والذي علث القمض فلاتفيذا تحملة فتنمه فانه مغفل عنم تمقال المخماف بعده وقال أبوحنية فيحوز قمض الذي كان باسعهااسال بعداقراره وتأجسله والراؤ وهستد لانه لالرى المحرحائزا المحسلة في تعويل الدس لغسر الطالب اما الاقرار كماس، ق أواعموالة أوأن يسمر جل من الطاأب شأيمياله عبلى فلانأو يصائح عمياعلى المطلوب يعيده فيحسك ون المدين احب العد اذا أراد المدون التأجيل وخاف ان الدائن ان أجله يكون وكملا في المديم فلا يصير تأجيله دهـ د العقـ د فالحملة ان يقرأن المال حـ من وجب كان وُحِيلًا إلى وقت كذا إذا أراد أحدالشر بكهن في دين إن يؤجه ل نصيبه وأبي لا خراج زالابرضاه فاعمله ال يقرأن حصته من الدين حديد وجب كان مؤجلا الى كذا ولوأراد المدون التأجيل وخاف ان يحكون الطالب أقر تالدين لغمره وأخرج نفسه من قدضه فاتحدله ان يضمن الطااب العالوب مامدركه من درك من قسله من اقرار تلحثة أوهسة أوتو كمل وغليك وحدث احدثه يمطل مدالتاجيل الذى استحقه فهوضامن حتى بخلصه من ذلك أو مردعلمه ما ملزمه واذا احتال يهذا ثم فاهرانه أقر مالمال قيسل التأجيل وأخذالما لأمنسه كان له حق الرجوع على الطالب فيكون عامه الى أجله وحيدلة أخرى أن يقرا لطالب يقيض الدن بتار يخمعين ثم يقر المعالوب بعسده بيوم يمشل الدين لاطالب مؤجلا فاذاخافكل لدمن صاحبه أحضرالهم ودوقالوالا تذمو دواعلمنا الابعدة راءة المكتاس فأذا أقرأحدنا وامتنع الاتخرفلا تشهدوا على المغر ونظرفه مان للشاهد أن يشهد وانقالله المقرلا تشهد وجوابه انعدله فيمااذالم يقدله المقرله لاتشهدهلي

المفرأمااذاقال لهلاء يسعه الشهادةاه وقدنقلناه في كتاب الشهادات والدعوى (ثمقال) المحيلة في تأجيل الدين بعدموت من عايه فانه لا يصم اتف اقاعلي الاصم أن يقرالوارث بأنه ضمن ماءلي آلميت في حياته مؤجلاا لي كذّا و يصدنه الطالب انه كان مؤجلاعليهما ويقرالطالب ان الميت لم يترك شيئا والافقد حل الدين بموته إلوارث بالبينع لقضاءالدين وهذاعلي ظاهرالر وابتةمن أن الدين اذاحل غوت لمديون لايحل على كفيله اهـ (وقال في فن الحيل في بعث الوكالة ما نصه) الحيلة ــة ابرا الوكيل عن الهن الناح الما أن يدفع له الوصكيل للدرا لهن بطر أقى الهية ثم يدفع المشترى المفناله اه وقدنقلنا آنى كتاب الوكالة (وقال في الفن ادس فن الفروق في جث الطلاق مانصه) يقع الطلاق والعتماق والابراء والتدبير والنكاح وان لم يعلم المعنى بالتلقين بخلاف البيع والمبة والاحارة والاقالة والفرق ان تلك متعلقة بالالفاظ بلارضا مخلاف الثانية اه وقد نقلنا ه في كتاب الطلاق (وقلل أخوا الوَّاف في تكمل علانه العن السادس فن الفروق في كتاب الصلح مانصه) قضاه زيوفاعن جياد قائلا أنفقها فان لمترج ردها فلمترجله أن يردهآ اه وقد نقلنا بقيته في كتاب الصلح فراجمه (وقال الوَّاف في الفن الثاني من كتاب الزكاة مانصه) الفقيه لايكمون غنيا بكتبه المحتاج البها الافي دين العباد فتباع لقضاء الدين كذا في منظومة الن وهمان اله وقدنقاناه في كاب القضاء وفي كتاب الحَجْر والاذن (وقال في كتاب العتق مانصه) المتكام بما لا يعلم معنا . يلزمه حكمه فى الطلاق والعتاق والنكاح والتدبير الافى مسائل البيع والخلع على الصيية فلايلزمها المسال والاجارة والهمية والابراء عن الدس كاني ذكاح آلاسا نمة اه (وقال في كتاب البيوع من بحث الاعتبار للعني لا الالف اظمانهــه) ولو وهب الدين لمن عليه كان ابرا اللعدى فلايتوقف على القبول على الصيم اه وقد نقلناه في كتاب الهبـة (ثم قال في المجمد المذكور مانصـه) ولوصائحه عن ألف على غه قالوا أنداسقاط للساقي فقتضاه عدم اشتراط القبول كالابراء وكونه عقد سلم يقتضىا اقبول لان العطر كنه الايجباب والقبول اه وقد نقلنا في كتاب العَلْمِ (وقال في كتاب المكفَّالة مانصة) ولوكان الدين مؤجلافكفل به فات الكفيل حلموته علمه فقط فللطااب أخذهمن وارث الكفيل ولارجوع الوارث ان كانت الكفالة بالامر- ق مل الاجل عندنا كذافي المجمّعا ه (وقال في كتاب

القضاء) الاصمحانه لا يحلف على الدس المؤجل قمل حلول الاجل اه (وقال فمه أيضامانصه) القول قول الاب اله أنفق على ولده الصغيرمم اليين ولو كانت النفقة مفروضية بالقضاءأو بفرض الابولو كذبته الام كمافي نفقات انحيانية هغلاف مالواته عي الانفياق على الزوجة وأنكرت وعلى هذاءكن أن مقال المدبون ذَا ادَّ عِي الْأَيْفَاءُ لَا يَقْمُلُ قُولِهُ الْأَفِي مُسَمِّلُهُ أَهُ وَقَدْ نَقَانَاهُ فِي كَتَابُ الطَّلَاق (وقَال فى كتاب الوكالة مانصه) بهث المدنون المال على يدرسول فهلك فان كان رسول الدائن هلك علمه وانكان رسول المدنون هلك علمه وقول الدائن العشيما مع فلان لس رسالة له منه فاذا هلك هلك على المدون عظاف قوله ادفعها الى فلان فانه ارسال فاذاهلك هلاء على الداش وسانه في شرح المنظومة الايصهرتو كمل مجهول الالاسقاط عدم الرضاما لتوكمل كإييناه فيمسائل شتي من كتآب القضاه من شرح المكنز ومن التوكيل الجهول قول الدائن الموند من حاوك بعلامة كذا أؤمن أخذأصبعك فادفع مالى عليك اليه لم يصع لانه توكيل مجهول فلا يعرأ بالدفع المه كافي القنمة الوكدل بقبل قوله بهينه فيمايدهيه الاالوكيل بقيض الدين اذا ادّى ىعدموت الموكل انه كان قبضه في حي الاسنة كمافى فتاوى الولواتجي من الوكالة وقدد كرناه في الامانات اه (ثمقال) وفي حامع الفصولين كإذ كرنافي الاولى قال فلوقال كنت قيضت في حدياة الوكل ودفعته اليه لم يصدق اذ أخسرهم الاعلاث انشاء فكان متهما وقد يحث بأنه تنمغيأن يحكون الوكمل بقمض الود بعمة كذلك ولم تتنمه لما فرق مه الولوا مجي ابأنالوكيل بقيض الدين بريدا يحاب الفميان على المت اذالديون تقضى بأمثالما يخلاف الوكمل بقمض العن لانه سرمدنني الضمان من نفسه اله وكتمنا في شرح الكنزفي ما التوكيل ما مخصومة والقدض مسئلة لا هدل فيها قول الوكدل بالقيضانه قبض وفي الواقعات المسامية الوكمل يقيض القرض أذاقال قيضته وصدقه المقرض وكذبه الموكل فالقول للوكل اه (وقال في كتاب الاقرارمانصه) علك الاقرار من لاعلك الانشاء فلوأ رادأ حدد الدائنة من تأجيل حصته في الدس المشترك وأبي الاتخراميز ولوأ قرأنه حسن وجب وجب مؤجلامه اقراره اه (وقال في كتاب المبقمانسه) عَلَمْكُ الدين من غير من علمه الدين ما طآل الااذ اسلطه على قبضه ومنه لو وهبت من ابنها ماعلى أبيه له أفالمعتمد العمة للتسليط ويتفرع

على هذا الاصل لوقفي دين غره على أن يكون له الدين المعزولو كان وكيلامال كإفى جامع الفصولين ولنس منه مااذا أقرالدائن ان الدين لفلان وان اسمه عارية فيه فهوصميم لكونه اخبارالاتمليكاو يكون للقرولاية فيضمه كإفي الهزازية اه (وقال في حَمَّاب الامانات) المأذون له بالدفع اذا ادما ، وكذبا ، فان كانت أمانة غالقول له وان كان مضمونا كالغصب والدن لا كافي نشاوي قارئ الهداية اله وقد نقلناه في كتاب الوكالة وكتاب الدعوى وكتاب الغصب (وقال فيه أيضا) والودفعها المودع الى الوارث بلاأمر القاضي ضمن اذا كانت مستفرقة بالدين ولميكن مؤتمنا والافلا آلااذاد فع لمعضهم ولوقفي المودع بهادين المودع ضمن على الصيم ولايرأمديون المت بدفع الدين الى الوارث وعلى المت دين اهر وقد نقلناه في كاب الوصايا (وقال فيه أيضا) مات رجل وعليه دين وعند و ديعة بغير عينها فجميع ماترك بن الغرما وصاحب الوديعة بالحصص كذافي الاصل أيضااه وقد نقلنا في كتاب الوصايا (وقال في كتاب القعمة) تنتقض القعمة بظهوردين أووصية الااذاقضى الورثة الدين ونفذوا الوصية ولأبدمن رضاء الموصى له بالثلث وهـــــدّا لذا كانت بالتراض أمااذا كانت بقضاء القاضى لاتنتقض تنتقض بظهور وارث واختلفوافي ظهورا اوصىله اه وقدنقلناه في كتاب الوصاما (وقال في كتاب المخطر) الغشروام فلامحو زاعطا الزيوف لدائن ولاالعروض المغشوشة ملاسان الافي شراء الاسترمن دارا كحرب الشائمة في اعطاء الحمل بحور له اعطاء الزيوف والستوفة اه وقد نقلناه في كتاب البيع (وقال في كتاب الجنايات) القماص يعب لليت ابتداء ثم ينتقل الحالوارث الى أن قال وتقضى ديونه منه لوا تقلب مالا اه (قالصاحب الاشباه)

* (كابالاجارات)

وفي ايضلح المكرماني من باب الاستصناع والاجارة عندنا تتوقف على الآجازة فان اجازه المالك قبل استيفاء المعقود عليه فالاجراء وان كان بعد مفلا وان كان بعد المحتفظ المعض فالحكل للمالك عند المي يوسف وقال محدد المماضى للغماصب والمستقبل للمالك اهم الغصب يسقط الأجرة عن المستأجر الااذا أمكن اخراج الغاصب بشفاعة أوجماية كافي القندة والتتارخانية اهم وقد نقلناه في كتاب

لغصب (ثمقال) القبكن من الانتفاع بوجب الاحرالافي مساثل الأولى اله إذا كانت الاحارة فاسدة فللصب الاجتماعة الانتفاع كافي فصول العمادي وظاهرما في الاسمعاف اخراج الوقف فقعب أحرته في الفاسدة ما لقبكن الثانية اذا متأجردانة الركوب خارج المصرفسماءنده فلاأحركاني انخائمة بخسلاف مااذا استأح هاللركوب فيالمصر فحدسها عنده ولمركبها الشالثة إذا استأجر ثوباكل بوم كه سـ نهن من غيرادس إحب أحرما دهد المدة التي لولسها لتخرق كإفي و يتفرع على الثانية انهالوها يكت في زمان ام يا كها عنده تضونها لانه لمالم مسالا حراره كرزماذونا في امساكها عبلاف مااذا استأحرها للركوب في المصرفه لمكت يعسدا مساكها كإفي فيروق المكرا بيسي الزيارة في الاحرة من المستأخر من غدمرأن يزيد علمه احدفان معهد مضى المدة لم يصهر وانحط والزيادة فيالمدة حائز وانزيدعلي المستأحرفان فرالملك لمرتقبل مطلقا كمالورخصت أوغلت وهوشامل لمالى اليتم يعمومه وانكانت العثن وقفافان كانت الاحارة فاسدة أجرهاالناظر بلاعرض على الاول اذلاحق له ليكن الاصيل وقوعها صحيحة مأجرة المثلفاذا ادعى رجل انهابغن فاحش رجه مالقاضي اليأهل البصرة والامانة فان أخدروا انها كذلك فسضهاوالوا حديكني عندهما خلافالهمد كإفي وصايا اتخانيمة وانفعالوسائل وتقيسل الزمادة ولوشهدوا وقت العقدانها بأجرة المثل كمانى أنفع الوسسائل والافان كانت اضرارا وتعنتالم تقسل وانكانت لزيادة أحوالمسل فالمتتارقىولمسا فيغسضها المتولى وعضسه القاضي وان امتنع المتولى فسضها الفاضي ر ره في أنفع الوسائل ثم يؤ حرها القاض جمن زاد فان كانت دارا أو جانوتاء رضما وإة لم تصم احارتها لغسرصاحب الزرع الكن تضم الزمادة من وقتهاعلى المستأجر وأمآالزنادة على المستأحر بعدمانني أوغرس فانكان استأجرمشا هرة فانها توجراغيره اذافرغ الشهران لميقبلهاوالبناء يتملكه الناظر بقيمته مسقعق القلع الوفف أو بصر محتى يخلص بناؤه وانكانت المدة باقيدة لميو جواف يره واغانقه عليه الزيادة كالزيادة وبهازرع وأمااذازاد أبرالمثل في نفسه من غيران بزيد عليه

أحدفلامة ولى فعضها وعليه الفتوى ومالم يفسخ كانء لى المستأجر المسمى كمافي بعضمه فى كتاب الوقف (نمقال) المنافسخ العقديد لد تعميل البدل صعبداكان المقدأ وفاسدا فللمعل ميس المدل حتى يستوفى البدل ذكره الزيامي في البيع الفاسدمصرحا أنالستأجرحيس آلعين حتى يستوفى ماعجله ولايخيالف مافي آخر احارة الولوانجسة لانه فهمااذا كانت العسن في مدالمؤجر وماذكره الزيلعي اغماهو فهمااذا كانت في بدالمستآحر وقد صرح به في الإحارة الفاسدة من حامع الفصولين الاحارة عقدلازم لايثفسخ بغيرعذ رالااذا وقعت على استملاك عين كآلاستسكمات فلساحب الورق فمنخهآ بلاعد ذروأصله في المزارعة لرب البذرالة سخدون العامل ومناعذارهاالمجوزة الفسخ الدىنعلى المؤجرولاوفاءلدالامن ثمنها فآله فسضهاضمن ذا كانت الاحرة المحلة تستغرق قمتها الايصير الاستتحارين ثمين علمه كغسل الميث وحبله ودفنه والأحازت صماستصارة لمسيان الاسر والمدة والغاصب ثمملك نفيذت اه وقد نقلناه في كتآب الغصب (ثم قال) استأجر أرضالوضع شيكة الصيدحاز وكمذا استثعارهار بقالمروران بنزالمذة استأجر مشغولا وفارغا صعرفى الفسارغ فقط آحرها المستأحرمن المؤحرا يصع استأجر مرانى مسلما الخدمدة لمعز ولغيرها حاز كالاستقع ارليكتابة الفناء أوليناء سعة أوكندسة استأح المصدله أوليعتطب أولدستسقي حازان وقت استأجرت زوجها لغمزرجلها لميجز استأبوشياة لارضاع ولده أوجديه لميحز استأبوا ليماثق سننة لمجز اضافة الاجارة لىمنافع الدارجائزة دفعداره الى آخرارمها ولاأجوعليه فهسىعارية المستأجرفاسداآذا آحصصاحازت وقيسللا استأجردراهم ليعمل فمها كل شهر بكذا فهجي فاسمدة ولاأحرو يضمنها ولولنزين بهما حازت ان وفت ولا ارة الشصر والكرم بأجوعل ان مكون الفراه وكذا أليان الغنم وصوفها ستاح الفصر مطلقا فال خواهر زاده لفسائل إن يقول بالجواز وينصرف الي كاشتراط طعام العدد وعلف الداية وتطبين الداروم متها وتغليق الماب وادخال المناج المستأج لايجوزالا تتجارلا ستبغاء امحدوالفصاص استعان

رفي السوق لتسعمتاعه فطاب منه احرافالعبرة لعادتهم وكذالوأ دخل رجلا في حانوته المعمل له استأجر شيئا لينتفه مخارج المعرفا نتفع به في المصرفانكان نثويا وجب ألاجر وانكان دامةلا ساقيةا ولمركبها فعليه الاجرالا لعذربها الاجبر البكاتب ادا أخطأ في المعفن فان كان الخطباء في كل و رقبية حبير ان شاءأ خيذه واعطاء أحرمثمه وانشاه تركه علمه وأخذمنه القهية وانكان في المعض فقط أعطباه بحسابه من السهى استخدمه بعد جحدها وجب الاجر وقيمته لوهلك عل أحدالاجبرين فقط فانكاناشر كمين وحبلهما كله والافلاءامل النصف قصم الثوب المجمودفان قبله فله الاحر والافلاوكذا الصباغ والنساج لايسقيق الجناط أحوالتفصيل بلاخساطة الصعرفي بأحواذاظهرت الزيافة في الكل استرد الاجرة وفي البعض بعسابه دفع المؤجرة المفتاح فسلم يقدرعلي الفتم لضياعهان أمكنه الفقم بلاكلفة وجب الابر والافلا آوت دارها من روجها ثم سكنا فها فلأجر مندلني على كذافله كذافهو ماطل فلأأجلن دله اندلاتني على كذا فلك كذا فسعله فله أحراش للثبي لاجله وفي السيرال كميرقال أميرالسرية من دلناعلى موضع كمذافله كمذا يصم ويتعين الاجوبالدلالة فيجب الاجركم أفى النزازية وظاهره وجوب المسمى والظاهروجوب أجرالمه لماذلاعقدا حارةهنسا وهـ ذا مخصص لمسئلة الدلالة على العموم لكونه بين الموضع اجارة المنادى والسمساروا كمام ونعوها حائزة للعاجمة السكوت في الاحارة رضاء وقعول قال إلراهي لاأرضي بالمهمي وانمأ أرضى مكذا فسكت الميالك فرعى لزمته وكذالوقال الساكن اسكن بكذا والافانتقل فسكن لزمه ماسمي الاحوة الارض كالخراج على المعقد فاذا أستأجرها للزراعة فاصطلم الزرع آفة وجب منه لماقبل الاصطلام وسقط مابعدده لايلزم المكارى الذهاب معها ولاارسال غدلام معها واغماص الاجر بتفايتها استأجره كحفر حوض عشرة في مشرة وبن العبه في فحفر خسب ة كانلەردىمالاجرلانالعشرة في العشرةمائة وانخمسة في الخمسة خ ووز فسكان ردع آلعمل استأج وكحفر قبر فففره فدفن فيه غيرميت المستأجر فلأجراء بعكذآولك كذافياعه أجرالمشل متى وجب أجرالشل وجب اكتراها عشلمايت كأرى الناس ان متفاوتا لم تصم والاصحت دارى الث قا جارة أواجارة هية فهيي اجارة اه وقد نقلناه في كتاب الهية (مُقال)

جرتك بغيرشي فاسدة لاعارية اه وقد نقلناه في كاب الأمانات (ثم قال) أجر القصارأمين لايضمن الامالتعدى والقصارعيلي الاختلاف في المشترك عدم اشتراط الضمان عليه أمامعه فيضعن اتفاقا المستأجر اذابني فوسا بلااذن فان أبن فله رفعه وان بتراج افلا لاخمه أن على الحمامي والثما بي الأعما يضمن به المودع اه وقد نقلناه في كتاب الامانات (نم فال) تفسد اجارة امحمال الطعام ببيان المدة وكبذا بشرط الورقء لى البكاتب شرط الجميامي أن أحرزمن لُ محطوط عنه صحيح الاان يحط كذا وتفسد شرط كون مؤنة الردع لي المستأجرأوباشتراط خواجهآ أوعشرهاعلىالمستأجرو مردها مكروبة أجرة جمال منطة القرض على من استأجره الااذا استأجره المقرض باذن المستقرض امتنه عن العمل في اليوم الشاني أجسره نزح بدت الخلاء لاعب على المؤجرول كن يختر المستأجرال مب وكذا اصلاح أايزاب وتطيين السطح ونعوها لان المالك لاعيم على اصدالح ملحكه واخراج تراب المستأجرة لمه وكذاسته ورماده لا تفريغ المالوعة ردالمستأجرعلى المؤجرواجب فيمكان الاحارة الصيمان الاحارة الاولى اذا انفسفت انفسضت الشأنية الاحارة من المستأخرا ومن مستأجره للؤحر لاتصير ولاتنقض الاولى النقصان عن أجرالمثل في الوقف اذا كان يسبرا حائز اله وق نَقَلْنَاهُ فِي كَتَابِ الْوَقِفِ (ثَمَقَالَ) آخِرِهَا ثُمَ آخِرِهَا مِنْ غُــــرَهُ فَالثَّانِيةُ مُوقُوفَةُ عَلَى احازة الاول فأن ردها بطأت وان أحازها فالأحرة له استأجره لعمل سنة فضي نصفها بلاعم ل فله الفسخ المنط الاحارة عوت المؤجر العاقد انفسه الااضرورة كوته في يق مكة ولاقاضي في الطريق ولاسلطان فتهقى الى مكة فيرفع الامرالي القاضي لالاصط لات والورثة فيؤجرهالهان كان أمينا أويد مهامالقيمة فانرهن ستأجرعلي قبض الاجرة للاياب ردعليه حصقه من الثمن وتقبل البينة هنا يلاخم لانه سريد الاخذ من غن ما في يده واذا أعتق الاجير في اثنا الدَّة يخبر فان فسعنها فللموتى أجرمامضي وان أجازها فالاجركله للولى ولو بلغ اليتيم في اثنا أثم المبكن له فسخاحارة الوصى الااذا آخراليتيم فسله فسعها آجرالعد فمسمه بلااذن تمأعتني نفذت وماعل فيرقه فلمولاه وفيعتقه لهولومات في خدمته قبل عتقة ضمنه اه وقدنقاناه فى كتاب الغمب (ثمقال) مرض العبدوسرقته واباقه عذرالمستأجر في فسعها وكذا اذا كان عله فاسد الاعدم حذقه ادّى نازل الخيان وداخل

انجهام وساكن المعذ للاستغلال الغصب لم يصدق والاجر واجب اهم وقدنقلناه فى كتاب الغصب وكتاب الوقف (ثمقال) اختلف صاحب الطعام والملاح فى مقداره فالقول لصاحبه ويأخذ الأجر بحسابه الاأن يكون الاجرمسلاله اختلفا في كونهامشغولة أوفارغة يحكما لحال اذا اختلفاني صهتها وفسادها فالقول الدعى الععة قال الفضلي العاذا ادعى المؤجأنها كانت مشغولة له بالزرع وادعى المستأجر أنها كانت فارغمة فالقول للؤجر كمافي آخراجارة البزازية اه وقد نقلناه في كتاب الدءوى (ثمقال) آحره المستأجر بأكثر بمااستأجر لا تطب له الزيادة ويتصدق بها الافى مسئلتين أن يؤجرها يخلاف جنس مااستأجروان يعل بهاعملا كمناء كذا فى المزازية اختلف أفى الخشب والاتر والغاق والمزاب فالفول لماحب الدارالافي اللبن الموضوع والباب والآجروا بجص والجذع الموضوع فانه للسيتأجر اه وقدنة لنباه في كتاب الدعوى والله سبعيانه وتعيالي أعلماه (يقول جامعه) وهذه هي المسائل المجموعة الملحقة بكتاب الاحارة (قال المؤلف في القاعدة الاولى لا ثواب الابالنية مانصه) وأما الماملات فأنواع فالبيع لا متوقف علم اوكذا الاقالة والاحارة الخوقد نقلنا بقيته في كتاب السوع فراجعة (وقال في القاعدة الثانية الامور عقاصدها في الخامس في بيان الاخلاص مانه م) ورأيت فرعافي بعض كتب الشافعية حكاه النووي فيمن قال له انسان صل الظهر واك دينارفصلي بهدفه النية انه تجزئه صلاته ولايستقى الديناراه ولمأرمشله لامعابنا وينبغي عدلي قواء حناأن يكون كذلك أماالا جزاء فكاقدمناان الرماء لايدخمل الفرائض فيحق سقوط الواجب وأماعدم استحقاق الديسارفلا نأدأه الفرائض لامدخل تحت عقد الاحارة الاترى الى قوله ملواستأ والاب ابنه للغدمة لاأجرله ذكروفي المزازية لان امخدمة عليه واجبة بل أفلى المتقدمون بأن العمادات لاتصح الاحارة عليها كالامامة والاذان وتعليم القرآن والفقسه واحسكن المعتمسد ماأفتى به المتأخر ون من الجوازاه وقدنقلنا بعضه في كتاب الصلاة (وقال في قاعدة الاصل العدم مانصه) ومنها لواختلفا في قيض المسع والعين المؤجرة فالفول لذكره وهي في احارة التهذيب اله وقد نقلناه في كتاب البيوع (وقال فى القاعدة الرابعة المشقة تحلب التيسيرمانصه) ولفقد ماشرعت الاجارة له لوجعل

لمنافع أجرة عندا تحادا تجنس قلنا لا يحوز وقلنا الاحارة على منفعة غيرمقصودة العبر بنالي وزال ستغناء عنها بالعارية كإعلم في الحارة البزازية اه (مُ قال) القاعدة يمة من الخياء ــة الحياجة تنزل منزلة الضرورة عامية كانت أوخاصية ولهذا جوزوا الاجارة على خلاف القياس للعاجة ولذافلنالاتحوزا حارة بيت يمنافع بيت لاتحاد جنس المنفعة فلاحاجة بخلاف مااذا اختلف اه (نم قال) ومنهآجواز الاستصناع للصاجة ودخول انجمام معجهمالة مكثه فيهأ ومايستعله من مائهم وشربة السقا اه وقد نقانا ذلك في البيوع أيضا (وقال في القاعدة السادسة المادة محكمة مانصه)ومنه احارة الغائرا هـ (ثم قال) ومنها في استثمجار الكاتب قالوا انحبرعليه والخياط قالوا انخيط والابرة عليه جملاما لعرف وينبغي أن يحسكون الكحلء لي الكممال للعرف ومن هـ فما القبيل طعام العيد فانه على المستأج بغلاف علف الدامة فانه على المؤحر- في لوشرط على الممتأجر فسدت كما في المزازمة بخلاف استثجارا لظلر يطعامها وكسوتها فانهمائز وان كانجهولا للمرف ويغرع على ان علف الدابة على مالكها دون المستأجران المستأجر لوتركها الاحلف حتى مآتت جوعالم يضمن كافي البزازية اه (مُقال) المجعث الثالث العادة المطردة هل تنزل ونزلة الشرط قال في احارة الظهيرية والمعروف عرفا كالمشروط شرطا اه وقالوافى الاحارات لودفع ثوما الى خياط اليخيطه أوالى صماغ المصغه ولم يمين له أجرا ثم اختلفاني الاجروء حدمه وقدجرت عادته بالعمل بالاجرة فهمل ينزل منزلة شرط الاجرة فيه اختلاف قال الامام الاعظم لاأجرله وقال أبو يوسف ان كان الصانع مريفاله أى معاملاله فله الاجروالافلا وقال عدانكان الصانع معروفا بهـذه الصنعة بالاجروقيام حاله بهاكان القول قوله والافلااء تبيارا للظاهرا لمتباد قال ياجى والفتوى على قول عمداه ولاخصوصية امانع بلكل صانع نصب نفسه العمل بأجرفان السكوث كالاشتراط ومن هذا القييل نزول انخسان ودخول اعمام والدلال كافي المزازمة ومن هذا القسل المدللا ستغلال كافي المتقط ولذا قالوا المعروف كالشروط فعلى المفتى مه صارت المادة كالمشروط صريحااه (تمقال) وحين تأليف هذا الهل ورده لي سؤال فين آجره طبخ الطبخ السكر وفيه فع ار اذن للستأجرني استعماله فتلفت وقد دجري العرف في المطابخ بضمانها على المستأجر مبت بأن الممروف كالشروط فصاركا نه صرح بضمانها عليه والعارية اذا

شترط فهاالضميان علىالمستعير تصيرمضحونة عندنا فيرواية ذكروالزيلهي فىالعبارية وخرمهه فيامجوهرة ولم يقبل فيرواية لبلان نقبل بعده فرع البزازية عن البنابيع (ثمقال) أماالوديعة والعين المؤجرة فلايضمنان محال اله ولكن فى البزازية قال أعربي هـ ذاعـ لى انه ان صَاع فأناصُـامن له فأعاره فضاع لم يغمن وقد منقلنا ذلك في كتاب الامانات أيضا (ثم قال في اثناء تحهيز الاب ينته مانصــه) كمن دفع ثوما الى قصــارليقصره ولم يذكرا لاجرفانه يحمل على الاحارة بميني على القعارف ذكره في الاحارات وفي احارة منية المفتي دفع غلامه الى حاثك مدة معلومة ليتعلم النسبح ولم يشترط الاجرعلي أحد فطاعلم العمل طالب الاستاذ الاحرمن المولى والمولى من الآسستاذ منظر الى عرف أهل تلك البلدة في ذلك العمل فان كان العرف يشهد للاستاذي حكم بأجرمثل ثعليم ذلك العل على المولى وان كان بشهد للولي فمأحره ثل ذلك الغلام على الاستاذ وكذالود فم ابنه اه ومما بنوه على العرف ان أ كثراً هـل السوق اذا استأجر واحارسا وكره الساقون فان الاجرة تؤخذمن الكل وكذافي منافع القرية وتمامه في منهة المفتى وفه الودفع غزلاالي مائكُ لينسمه مالنصف جوزه مشايخ بخارى وأبوالليث وغسره للمرف آه (وقال فى المجعث الرابع العرف الذي تحمل عليه الالفاظ اغماهوا لمقارن والسابق دون المتأجرمانصه) * تنسه * هل المحترفي بنا الاحكام العرف العام أومطاق العرف ولوكان خاصأ المذهب الاول الى أن قال ويتفرع على ذلك لواستقرض ألفا واستأجر المقرص كحفظ مرآة أوملعقة كل شهر يعشره وقيمتها لاتزيد عبالي الاحر ففها ثلاثية أقوال صهة الاحارة ملاكراهة اعتدارا لعرف خواص مغاري والصدم مالكراهة للإختلاف والفسادلان صحةالاحارة بإلتمارفالمام ولهيوج لدوقدأ فتيالا كابر يفسادهــا ٨١ وقــدنقلناه في كتاب المداينــات (ثمقال) وفي اجارة البزازية وفي اجارة الاصل استأجره ليحمل طعامه يقفيزمنه فالاجارة فاسدة ويجب أجر المثل لا يتحاد زيه المهمي وكذا اذا دفع الي حاثك غزلامه مي على أن ينسحه مالثاث ومشايخ بلخ وخوارزم أفتوابج وازاجآرة انحساثك للعرف ومهأفتي أنوعه لي النسفي يضاوالفتوى على جواب الكتاب لانه منصوص عليه فبلزم ايطال النصريه اه (ثمقال) وفيها أى البزازية من البيع الفاسد في الكَّلامُ على بيع الوفام في القول

السادس من أنه صحيح قالوا تحساجة الناس اليسه فرارامن الرياف بلخ اعتاد واالدم جارة وهى لاتصم في الكرم وبخاري اعتادوا الاجارة الطويلة وهي لاتمكن في الاستثجار فاضـطروا الى بيعها وفاءوماضاق على الناس أمرالاا تسع حكمه اه وقد دنقلناه في كتاب البيوع (وقال في القياعدة الثيانية اذا الجمع الحيلال والحرام غلب الحرام الحلال مانسه) * ثقة * يدخل في هذه القاعدة ما اذاجع بين حلال وحرام في عقد أونية ويدخه لذلك في أبواب الى أن قال ومنها الاجا كالميء لاشتراكهما فيأنه حاييطلان بالشرط الفاسداه وقد نقلناه فيكتاب وع (ثمقال) وصرحوا بأنه لواستأجردارا كل شهر بكذا فانه يصعرفي الشهر الأول فقط ولمأرألا تنحمماأ ذااستأجرنسا جالينسج لهنو بأطوله كذا وعرضه كذا مز بادة أرنقص هل يستحق بقدره أولا يسقق أصلااه (ثم قال) ومنها الواقف أنلا يؤجر وقفهأ كثرمنسنة فزادالناظرعليها وظاهركالامهم الفسادق جدع المدة لافيمازادعلى المشروط لانها كالسع لايقيل تفريق الصفقة وصرحيه في فتاوى قارئ المداية م قال والعقداذ افسد في بعضه فسد في جمعه وقد نقلنا هذه الممارة في كتاب الوقف أيضا ونقلنا بعضه في كاب البيوع (وقال فى قاعدة إذا تعارض المبانع والمغتضى قدم المبانع مائسه) وكذا تصرف الراهن جرفى المرهون والعسين المؤجرة منع كحق المرتهن والمستأجر وانمساقدم اكحق هناعلي الملك لانهلا يفوت به الامنفعة مآلتاً خيروفي تقديم الملك تغويت عين على الآخراه وقدنقانا همذه الممارة في كتاب الرهن أيضا (وقال في الفن الثمالت فى أحكام الصبيان مانصه) وتصمح الاجارة لهاه (وقال في بعث ما يقبل الاسقاط من أتحقوق مانصه) وأماحق الآجارة فدنسغي أن لا يسقط الامالاقالة اه (وقال في أحكام العقودمانمه) هي أقسام لازم من انجانبين البييع الى أن قال والأجارة بثلة ذكرنا هافي الفوائد منها اه (ثم قال) * تسكميل * آلبا مال والفاسد عندنا ات مترادفان الىأن قال وأمانىالاجارة فتماينــان قالوالاصب الاجر ف اطله كااذا استأجراً حدالشريكين شريكه محل طعام مشترك ويجب أجر المثل في فاسده (وقال في أحكام الفسوخ مانصه) وحقيقته حل ارتباط العقد اذا انعسقد البيع لم يتطرق اليه الفسخ الاباحد أشياه خيارالشرط الى أن قال وظهور لمبيع مستأجرا أومره وناالخ وقد نقلنا بقيته في كتاب البيوع (وقال في أحكام

الكتابةمانصه) وفياجارة البزازية أمرالصكاك بكتابةالاجارة وأشهداولم المقدلا ينمقد نخلاف صك الاقرار والمهراه وقد نقلناه في كاب الاقرار وفي كاب النكاح (وقالُ في عِثْ القولُ في الملاء ما نصه) الخامسة لا يملك المؤجر الاجرة بنفس الديقد وأنما علكها مالاستيفاه أوبالقكن منه أومالتجيل أوبشرطه فلوكانت دا فأعتقه آلمؤ حرقسل وحود واحدمهاذ كرناه لمنفذعتقه لعدم الملك وعلى هذالاعلك المستاحر المنافع مالمقدلانها تعدث شيأفشا وبهذافارقت المسعفان لاتصم اجارته من الترجراه وقد فنقلنا بعضه في كتاب السوع وقوله فهوع لى ملك المؤجر لعله غهمي أي المنافع (ثمقال) الثانية عشرا لمك المالامين والمنفعة معاوهوا لغسالب أولاسدين فقطأ ولأنفعة فقط كالعبدا لموصى عنفعتسه أبدا ورقبته للوارث وايس لهشئ من منسافعه ومنفه سته للوصي له الحاأن قال وليس للومي له الاجارة الخ وقد نقلنا بقيته في كتاب الوصيا بإفراجه (نمقال) * تنسيه ، _دعلت ان الموصى له وان ملك المنفعة لا يؤجر وينسغي ان له الاعارة وأما المستأجرفيؤجرو يعبرمالاعنتلف باختلاف المستعمل آهر وقدنقلنها بقسة ذلك في كَابِ الامانات فراجعه (مُمَال) وأمااجارة المقطع ما أقطعه الأمام فافتى الملامة قاسم سقطاو بغا بصتراقال ولاأثر محوازا نواج الامام لهفي الناه المدة كإلاأثر تجوازموت المؤجرفي اثنيائها ولالكونه ملك المنفعة لافي مقابلة مال فهو نظيرالمستأجولانه ملكمنفعة الاقطاع يقما بلة استعداده اساأعدله لانطيرالمسته باواذا مات المؤجر أوأخرج الامام الارض عن المقطع تنف هزالا حارة لانتقال الملك الىء بمرالمؤ حركالوا نتفسل الملك في النظائرالتي خرج علمها حارة الاقطباع وهي احارة المستأج واحارة العبدالذي صولحء ليخدمته مدةمه لوم الموقوف عليه الغلة واسارة العبدالمأذون مايحو زعليه عقد الاسارة من مالى الخيارة واحارةأمالولد آه وقدألفت رسالة فيالاقطأعات وأغرى وسميتهاالصفة المرضية فىالاراضى المسرية وفيمسأأفتى بهالعلامة فاسبم التصريح بإن للامامان مخر جالاقطاع عن القطع متى شاء وهوم عول على ما اذا أقطعه أرضا عامرة من مدت المال أماآذا أقطمه مواتا فأحياه ليس له انواجه عنه لانه صارما لكالارقبية كاذكره أبو يوسف فى كتاب الخراج 🐧 وقىدى فانساه فى كاب امجهاد (وقال

ف بحث القول في الدين مانصه) ولووكل المستأجر بأن يعمر العن من الاجرة يم وقد أرضهناه في وَكالة البصر اه وقد نقلناه في كَابِ الوكالة (وفال في عَنْ الكلام في أجرة المثل ما تصب في مواضع أحده الاحارة في صورمتها سدة ومنهالوقال له المؤجر بعدانفضا المدةان فرغتها الموم والافعلسك كلشهركذا وقبل عب المسمى ومنهالوقال مشترى المين الاجيراع لكاكما كنت ولم يعمله بالاجرة بخلاف مااذاعم فانديب ومنهالوهل في شيئا ولم يستأجره وكان لمانع معروفا بتلك الصناءة وجب إجرالتل على قول مجدويه يفتي ومنها في غصب المنافع اذا كان المغصوب تمال يتيم أووقفا أومعدا للاستغلال على المفتى به وقد مقلسا ذلك في كاب الغصب (عمقال) وليس منها مااذاخالف والعبتمعان اه (ثمقال) ومنهااذا انقضت مدة الاحارة وفي الارض زرع ترك يأجرالمسل الى أن يسقصد اله (ثمقال) «فروع «الاول قولم في الزرع يعد انقضا مدة الاحارة يترك بأجرا لمثل معناء مالقضاء أوالرضاء والافلا أجركاني القنمة الثباني إذا وجب أجرالشل وكان هنباك ممهى في مقد فاسدفان كان معلومالأ مزادعليه وينقصمنه وانكان يهولا وجدما لغاما بلغ الثالث معب أجرائل من جنس آلدراهم والدنانير الرابع اذا وجب أجراكل وكان متفاونامنهمن يستقمي ومنهم من بتساهل في الأجر يجب الوسط حتى لوكان أجر لثل اثني عشرعند بعضهم وعنداليعض عشرة وعنداليعض أحدعشر وجد يخلاف النقويم لواختلف لقومون في مستهلك فشهد اثنيان أن قعته عشرا وشهدا ثنسان أن قيمته أقل وجب الاخذمالا كثرذ كره الاقطع في ماب السرقة وقمدنقلنساه في كتاب الغصب وفي كتاب امحمدودوالسرة الشهادات والدعوى (ثمقال) اكخسامسأجرالمثل فى الاجارة الفاسدة يطيم وانكان السبب حراما والكل من المقنية وقدمنا حكم زيادة أجرا لمثل في الفوائد اه (وقال في محث ماافترق فيه الاجارة والبسع) التافيت يفسد، ويصيمها وعلك العوض فيه بالعقد وفيهالاالابواحدمن أربعة وتفسخ بالاعذار بخلاف ونفسخ حادث بخلافه وتنفعن بموت أحدهمااذا عقدها لنفسه بخلافه واذاهلك الثمن قبل قبضه لايبطل البيع واذاهلكت الاجرة العين قبله الفهضت أه وقد

ولايسقىق الوكدل أجرة على عمله بخلاف الوصى اه وقد نقلناه في كتاب الوكالة (ثمقال) ولواستا جرالمومي الوصى لتنفيذ الوصية كانت وصية له يشرط العمل وهي في الخيانية ولواستاج الموكل الوكدل فان كان على عمل معلوم صحت والافلا ه وقدنقلناه في كتاب الوكالة (وقال في آخرفن الفرق وانجمع مانسه) ، فائدة ، اذايطل الثيئ يطهل مافي ضعنه وهومعني قوله ما ذايطه ل المتضمن بالهكرسر بطهل المتضمن بالغتم المان قال وقالواكماني انحزانه لوآ مرالموقوف علمسه ولممكن ناظرا حتى لم يصم وأذن السماء أحرف العمارة فانفق لم يرجع على أحدف كان متطوط فقلت لان الاجارة لمسالم تصم لم يصم مافى ضمنها اله وقد نقلناه فى كتاب الوقف (شمقال)وخرج عنهاماذكروه فى البيوع لوباعه المُصاروآجره الاشعسار طاك أوتركهامع بطلان الاجارة فقتضى القاعدة ان لا بطمت السوت الاذن ضهن الاجارة اله وقد نقلناه في السوع (وقال في فن الالغاز في محث الوقف مانصه) أي وقف آجره انسان ممات وانفعفت فقل الواقف اذا آجره م ارتدثم مات فانه يصيرما كالورثته وتنفسخ بموته اه وقد نفلناه في كتاب الوقف (ثم قال في فن الألفازمن بعث الاجارة مانصه) خاف المستأجر من فسيخ الاجارة مأقرارا لمؤجر مدمن ماانحسلة فقل ان مجعل للسنة الاولى قلملامن الاحرة ومجعل لْلاخبرة إلاّ كَثْراْه (وقال أيضافي فن الْأَلْغازمانصه) ﴿ الوديْعَة ﴿ أَيُّ رَجِلَ آدْعِي الوديعة وصدقه المدعى عليه ولم يأمره القاضى بالتسليم اليه فقل اذا أقرالوارث بأن التروك وديعة وعلى المتدين لم يصع افراره ولوصدقه الغرماء فيقضى القاضى دين الميت ويرجع المدعى على الغرّماء لتصدية هم وكذا في الأحارة والمضاريةوالعارية والآهناه وقدنقلناهني كتاب الاقراد (ثمقال فيفن لمانصه) والسابع عشرفي الاجارات واشتراط المرمة على المستأجر يفسدها والحيلة ان ينظرالي قدرما يحتاج اليه فيضم المالاجرة ثم يأمره المؤجر بصرفه اليها فمكون المستأجر وكملامالانفاق وإذا ادعى المستأجرالانفاق لمتقمل منه الابحقة ولوأشهدله المؤجران قوله مقبول بلاهبة لميقبل الابها وانحيلة ان يعجل المستأجر له قدر المرمة ويدفعه الى المؤجر ثم المؤجر يدفع الى المستأجر ويأمره بالانفاق فى الرمة فيقبل بلابيسان أويميعل مقدارها في بدمدل اه وقد نقلنسا ه في كتاب

لوكالة (ثمقال) ولواسـتاجرەرصـة بأجرة معينــة وأذن4وب العرصة في لمناء من الاجر جازواذا انفق في المناء استوحب علمه قدرما أنفق فملتقمان صاو مترادًان الفضيلان كان والمنياء للؤحر ولوأم و بالمنيا فقط فسني المفوا قسال للأحجر وقسل للمستأجر امحالة فيجوازا جارة الارض المشغولة عالز رعمن المستأجرأ ولائم يؤجره وقيده بعضهم بمااذاكان أماآذا كآن بسعهزل أوتلجئة فلاليقائه علىملك البائع وعلامة كون بقمته أو بأكثرأو سقصان يسبر اشتراط خواج الارضءلي الرمة واكحسلة ان مزيد في الاحرة بقدره ثم يأذن به ما تقدم في المرمة اشتراط العلف أوطعام الغلام عــلي المستأجرغير الحيلة ما تقدم في المرمة الاجارة تنفسخ بموت أحده ماواذا أراد المستأجران تنفسخ بموت المؤجر بقرا المؤجر بأنه الستأجر عشرسنين بزرع فيهاماشا وماخرج فهوله و بقر أنه آجوهالرجل من المسلمن و بقرالمستأخر بأنه استأخرهالرجل من آلمس فلاتبطل بموت أحدهم اواذا كان فى الارض عن نفط أوقد وأرادان تكون الستأجر يقربها انهاللسة أجرعشرسنن ولهحق الانتفاع عشرسندن فيجوزاذا آجرأرضه وفيها نخل فأراد ان مجعل الثمر للستأجريد فع النخيل الى المستأجر معاملة على أن ارب المـّال حِزْأُمنِ الفَّ جَزُّمنِ الْمُرةِ والماقى للسَّتَأْجِرِ ﴿ وَقَالَ فِي الْفِي السَّادِسِ فِن وق في بعث الطلاق ما نصه) يقم الطلاق والعتاق والابراء والتدبير والنكاح معلم المعنى بالتلقين بخلاف المبع والهمة والاحارة والاقالة والفرق أن تلك ل أخوالمؤاف في تبكيلته لافن السادس فن الفروق مانصـه) * كتاب الإجارة به حردامة المركماالي وقت موته لاحوز ولوز كيهاالي هذا الوقت حوز والفرق ان التأبيد يبطل الاحارة بخلاف النُّكاح الله وقد نقلنا في كتاب النكاح (ثم فال) أنهدم حاثط الدارا لمؤجرة لاعلك الفسخ بغيبة المالك بخلاف مالوانه دمت كالها والفرقان انهدام الحبائط لامفؤت المنفعة مزكل وجه بخلاف الدكل قال ران قتلت هذا الفارس فلك كذا فقتله فلاشئ له ولوقال كل من قطع رأسه فله كذافقطع فله ماسمى والغرقانالقتلجهادوالاستثعارعلىه لابحوز بخلاف لقطع اه وقدنقلناه في كاب الجهاد (مقال) مات أحد المتعاقدين وفي الارض

رعيبتي بالمهمى ولوانقضت المذة يبتي بأجرا لشمل حتى يحز والفرق انه فى الاول اصتاج الى القيديد ليقاء المدة وفي الثاني اذا جدر تحدد بأحالثل استأحودامة مركبه أخارج المصرفيسه افي بيتسه فهلكث ضمن ولوليركها في المصر لا يضمن والفرق ان هـذا الحيس في الإول لابوجب الاجرف لم يكن مأذونا وفي الثاني بوجيه فكانماذونا ١٨ (وقال اخوالؤلف في التكلة المذكورة في كاب العارية مأنصه) ينتعاردابة الى موضع لايركب في الرجوع ولواستأجرها الى موضع له أن والفرق ان ردالمستعار على المستعير وردالمستأ وعلى صاحبه أهوقد مَّلنَاه في كَتَاب الامانات (وقال المؤلف في الفن الساسع فن المحكايات مانصه) جلس أبو بوسف للتدريس من غيراعلام الامام الاعظم فأرسل اليه أبوحنيفة علافسأله عن مسائل خسمة الاولى قصار جعد الثوب وحاءمه مقصوراهل تحق الاجرأملا فأحاب أوويف يستحق الاحرفقال له الرجل أخطأت فقال مقق فقال أخطأت ثم قال له الرجل ان كانت القصارة قيل الجود استعق والالااه (وقال المؤلف في الفن الثاني في كتاب الج مانصه) يصم استضارا كاج عن الغير وله أجرمثله اه وقوله يصم استشجار الحاج الخصوابه لا يصم كافي شرحها (وقال في كتاب الطلاق مانصه) المعاق بالشرط لاين مقدسب المعال والمضاف بنعقدالي أن قال الافي مسئلتين الى أن قال الثانية قال الفقيه أبوا للمث والاسكاف لوقال آجرتك غدا أواذا جامغد فقد آجرتك صحت معان الاجارة لايصم تعليقها وتصع اضافتهااه (ثم قال فيه وأيضا) وفي الخيانية تصع اضافة فسخ الاجارة المضآفة ولا يعم تعليقه اه (وقال في كتاب العتق مانصه) التأقيت الى مدة لاىعىش الانسآن الهاغالما تأبيدمعني في التدبيره المختار فيكون مديرا مطلقا وفي الاجارة مفسدالي نصوما ثتي سنة الافي النكاح فتأفدت فيفسد اله وقد نقلناه ف كتاب النكاح (وقال أيضافي كتاب العتني مانصه) المتكام بمالا يسلم معناه يلزمه حكمه في الطلاق والعتاق والنكاح والتذبير الافي مسأئل البيع واكتلُّع على الصير فلا يلزمها المـال والاجارة اله (وقال في كتَّاب الوقف) الناظر اذا آجرتهمات فأنالاجارة لاتنفسخ الااذا كان هوالموقوف عليه وكانجب الربع له فانها تنفسخ عوقه كاحرره آن وهمان معز ما الى عدة كتب ولكن اطلاق المتون عنالفه اه (تمقال) اقالة الناظر عقد الاجارة حائزة الافى مسئلتن الاولى

أذاكان العافد ناظرا قبله كافهم من تعليلهم الثانية اذاكان الناظر تجل الاجرة کمافیالننیةوه شی علیه مان و هبان اه (نم قال فیه آیضا مانصه) ا جارة الوقف ل من أحرة المشال لا تحوز الا إذا كان أحد لا مرغب في احارتها الامالا قل وفيما أذا كان النقصان يسمرا أه (نم قال فيه أيضاً) شرط الواقف يعب اتباهه الى أن قال الافي مسائل الى أن قال الثانية شرط أن لا يؤجر وقفـه أ كثر من س والناس لامرغيون في استثم اره سنة أوكان في الزيادة نفع الفقراء فللقاضي المنالفة دون الناظراه (نم قال في كتاب الوقف أيضاما نصه) آعلم أنه قد كثر في زماننا مقىلاومراحاقاصدىن بذلك لزوم الاجروان لمتروء عاءالنيل ولاشك ارة المراعى أى الـكلاوا نحسلة في ذلك أن ســ تأجرالارضَ فيها فسطاطه أواجعهما حظيرة لغنمه ثم يستبيج الرعى وذكرالزياعي انحيلة أن يستأخ هــالايقاف الدواب أومنفوــة أخرى اه قراجعــه (ثمقال في كتاب الوقف أيضامانصمه) وتخلية البعيدباطلة فلواستأجرقرية وهو بالمصرلم بصم تخليتهاء لي الاصبح كافي الخانية والطهيرية في البييع والاحارة بييع وهي كثيرة الوقوع في احارة الآوقاف فينمغي للتولى أن يذهب الى آلة رية مع المستأجر فعيل بينه نمأأوىرسلوكيلهأر رسوله احياء لمال الوقف اه وقد نقلنا وفي كتاب البيوء فالأيضا) الدوروا كوانيت المسبلة في يدالمستأجر يمسكه ابغين فا المئسل أوضوه لاء لذرأهل الحلة بالسكوت عنه اذا أمكنهم رفعه وعيب على كمأن يأمره مالاستعبار وأحواشل ويحبء لميسه تسليم زودالسنين المياضية ونوكان القيم ساكأمع قدرته على الرفع الى القساضي لاغرامة عليه واغ لمستأحروا ذافافرا لناظرهمال الساكن فله أخذا لنقصان منه فمصرفه مُودَمَانَةُ كَذَا فَى القنية اله (وقال فيه أيضا) انجـامكية في الاوقاف لهاشه وشبها لصلة وشبه الصدقة فيعطى كل شبه مايناسيه فاعتبرنا شبه الايرة في اعتبار زمن المباشرة وما يقابله من المعلوم والحل للإغنياء الخفراجيه (ثم قال أيضامانصه) لاتنفسخ الاجارة بوت المؤجر للوقف الافي مسئلة بين مااذ اكجرهما

الواقف ثم ارتدثم مات المطلان الوقف مردته فانتقلت الى ورثته وفيما ذاا آح أرضه ثموقفهاعــلى مدين ثممات تنفسخذ كرمان وهمان فى آخرشرحه الناظرادا آحر انساناتم هربومال الوقف عاسة لم يضمن كمافى التتارخانية الخ فراجعه (وقال فىأول كتابُ البيوع فى بحثُ الحمل ما نصه)و بتم مها فى الرهن فاذا ولدت المرُهونة كانرهناه مهابخلاف المستأجرة اله (ثمقال) ولايتبعها فى السكفالة والاجارة (نمقال) ولمأرالات حكم الاحارة له وينبغي فيسه المحدلانها تحوز للعدوم فالحل أولى اه (وقال فيه من عث الاعتبار للمني لا الالفاظ مانصه) وتنعقد الاحارة بةوالقلبك كإفيالخيانية ويلفظ الصلوعن المنافع ويلفظ العبارية اله (وقال فيه أيضا مانصه) الثمراء اذاوجد نفآذا على الماشر نفذ عليه فلايتوقف شراءالفضولي ولاشراه الوكسل الخالف ولااحارة المتولى أجر اللوقف مدرهم ودانق بل ينف ذعام م والومى كالمتولى وقيسل تقع الاجارة لليتيم وتبطل الزيادة كافي القنمة الافي مسئلة الامر والقاضي اذا استأ وأحمرا مأ كثرمن أحوالثل فأن الزيادة باطلة ولاتقع الاحارة له كافي سسرا كخيانية اه وقدد نقلناه في كتاب الوقف وَكَابِ الوصدية (ثم قال أيضافي البيوع مانصه) العقود تعتمد معتها بالايفيدلايضع فلايعم بيع رهم بدرهم استوبا وزناوص فة كافى الذند برة ولا تصمّ احارة مآلا يمتساج اليه كسكني دار بسكني دار اه (ثم قال في كاب السوع في بعث كل عقد أعد وجدد فإن الثاني ما طل الافي مسائل مأنصه) وأماالاجارة بمدالاجارة من المستأجرالاول فالثانية فسنخللاولى كافى الهزازية اله (ثمقال فيه أيضا) من ماع أواشترى أوآجر ملك الاقالة الافي مسائل الى أن قال والمتولى على الوفف لو آحرالوقف ثم أقال ولامصلحة لمتحزعلي الوقف ا ه وقد نقاذاه في كتاب الوقف (ثم قال أيضافي كتاب البيوع مانصه) العقد الفاسداذ المعلق مه حق عبدلزم وارتفع الفساد الافي مسائل آجرفاً سداما مجرالمستأج صعيعا فللاول نقضها والمسترى من المكر ولوياع صيحافلا مكره نقضه والمشترى فاسدا اذا آجر فللبائع نغضمه وكذا اذازوجآه وقد نقلناه في كتاب النكاح ونقلنا بعضمه فى كتاب الاكراه (وقال فى كتاب الـكفالة فى بحث الغرورلاتوجب الرجوع الافى ثلاث مانصه) الثالثة أن يكون في عقد مرجع نفعه الى الدافع كالوديعة والاحارة حبتي لوهلكت الوديعة أوالعسن المستأحرة نماستحقت وضمن المودع

والمستأجرفانهما سرجعان على الدافع بمماضمناه وكذامن كان بمعناه وفي العاربة والمبةلارجوعلان القمض كان لنفسه وتميامه في انخيانية في فصل الغرورمن السوع اه وقدنقلناً م كتاب المهـ ة وفى كتاب الامانات (وقال في كتاب القَضاءَمانصه) كل من قبِل قوله فعليه اليمين الافي مُسائل عشرة في القنية الي أنَّ قالواذا ادَّعيْ عــلى الغــاضي اجارة مال الوقف أوا ليتيم 📭 (ثم قال فيه أيضــا مانصه) ولاشهع البينة على مقرالافي وارث متربدين على الميت فتمام المينة للتعدى الىأن قال ثمرأ يتسايعا في احارة منية المفستي آحداية بعينها من رجل ثممن آخرفأقام الاول المدنة فان كان الآخر حاضرا تقبل علمه والمدنية وان كان المدعى وانكان عائد الانقدل المرقال في كار القضاء الضا مانصه) اذا تعارضت بينة الطوع مربينة الأكراه فدينة الأكراه أولي في المسع والاجارة والصلح والاقرار وعندعدم البيان فالقول لمدعى الطوع اه وقد نقلنآه في كَابِ البيوعُ (وقال فيه أيضاً) المجهالة في المُدُوحة تمنع الصحة الى أن قال وفي الأحارة تمنع الصمة في العن أوفي الاحرة كهذا أوهذا اه (وقال في كتاب الاقرار مانصه) الاستثمارا قرار بعدم الملك له على أحدالة ولين الاأزا استأح المولى عده من نفسه لم مكن اقرارا بحربته كافي القنية اه وقد نقلناه في كتاب العتق (وقال في كتاب ألا قراراً دضامانهم) الاقراريجة قاصرة على المقرولا يتعدى الى غره فلوأقرا لمؤجران الدارلفيره لاتفصخ الاجارة الافى مداثل لوأقرت الزوجة مدس تنحيمهاوان تضررالزوج وتوأقرالمؤجر بدين لاوفاءله الامن نمن العمن فأب هالفضائه وان تضرر المستأجراه (وقال في كتاب الهية مانصه) والهية قبل *غن تبكون مح*ازا عن الاقالة في السع والإحارة كما في احارة الولوا كحية اهر وقد نقاننا ، في كاب السوع (وقال في كتاب آلم اينات مانصة) ولوادي المسترى ان لمدفوع منا^اغمنوقالالدلال.منالاجرة فالقولللشـــترى اهـ (وقال في كتاب مانات) اذا تعدى الامن ثم أراله لايرول الضمان كالمستعبر والمستأحرالا فى الوكيل بالسيع أوبا تحفظ أوبالاجارة أوبالاستثماراه وقد نقلما وفي كماب الوكالة (ثَمْقَالُ فَبِهُ أَيضاً) الوديعة لاتودع ولاثمارولا تُؤْجِرُ ولا تُرهن والمستأجر بؤجر ويعارولابرهن والعارية تعمار ولاتؤجرقيل يودع المستأجر والعارية اذتصم اعارتهماوهي أقوى من الابداع وقيل لالان الأمين لا يسلهما الى غيرعياله واغما

مازت الإعارة لاذن المعبر والمؤجرالإطلاق في الانتفاع وهومعدوم في الايداع فان قدل اذا أطارفقد أودع قلنساخهني لاقصدي والرهن كالود بعة لابودعولا بعار ولايؤجر وأماالوصي فيملك الايداع والاجارة دون الاعارة كمأنى وصابآ أتخلاصة وكذا المتولى على الوقف والوكيل بقيض الدين بعده مودع فلاعلك الثلاثة كماني حامع الفصولين العامل لغيره امانة لاأجرة له الاالوصى والتساظر فيستعقان بقدر أحرة المثل اذاع للااذا شرط الواقف للناظر ششاولا يسقعقان الامالعمل فلوكان الوقف طاحونة والموقوف علومه يستغلها فلاأحرلانا ظركاف الخيانية ومن هنيا معلمانه لاأجرالنسافارفي المسقفاذا أحيل عليسه المستحقون ولاأحرالوكيسل الابالشرط وفي عامع الفصولين الوكيل بقيض الوديعة اذاسمي لمأ والياني بهاجاز بغسلاف الوكيسل بقيض الدين لابصم استثعاره الااذاوةت له وقتساوفي البزازية لوجمل للكفيل أجرالم يصع وذكرالزيلهي ان الوديمة بأجرمه ونة وفى الصيرفية من أحكام الوديعة اذا استأجر المودع المودع مع الخلاف الراهن اذا استأجراً أرثهن اه (وقال في كتاب الامانات أيضامانسه) المأذون له في شي كا ذنه امانة وضمانا ورجوعا وعدم رجوع ونرج عنهم شلتان الحان قال المانية حاممشترك بنائنين آجركل واحتمنهمآ حصته لرجل نمأذن أحدهما مستأجره بالعمارة فعمر فسلارجوع للستأجرعلى الشريك الساكت ولوجم رأحد الشريكين المهام بالاذن شريكه فانه يرجع على شريكه بعصته كذاني احارة الولوا لجسةً [هـ وقد نقلنا وفي كتاب الشركة (وقال أيضافي كتاب الامانات) للعبر ان سـترد العـارية متىشـاءالافيمسائل لواسـتعارأمـةلارضاع ولده وصا**ر** لايأخدالا ادمها لهالرجوع لاالردف لهأجرالله أبالها الفطام ولورجع في فرس الغبازى قدل المدة في مكان لا يقدر على الشراء أوالبكرا وفه أجرائسل وهما في اكخسانيسة وقيمسااذا استعارأرضا للزراعة وزرعهالمتؤخذمنسه حتى تصصدولولم يؤقت وتترك بأجر اه (وقال فيه أيضا) المأذون له بالدفع اذا ادعاه وكذباه فان كانت امانة فالقولله وانكان مضمونا كالغصب والدس لاكافي فتساوى قارئ الهداية ومن الثابي مااذاأذن المؤج للستأجر بالتعميرمن الاجرة فلابدمن السيان وهي في أجكام العمارة من العمادي استأج معيرا الي مكة فهو على الذهاب دون لجئ ولواستمار بعيراه هو عليهما كافي اجارة الولوا بجية اه (وقال فيه أيضا العارية

كالاحارة تنضع موت أحدهما كافي المنية اه (وقال في كاب الحروا الأذون مانصه) المأذون اذا تحقه دين بتعلق بكسبه ورقبتــه الااذا كان أجيرا في المديم والشرافكافي احارة منية المفتى آه (وقال في كتاب الشفعة مانصه) باعماني المارة الغبر وهوشفيعها فان أجازالميع أخسدها مالشفعة والابطلت الاحارة انردها كُـذافيالولوانجــة اله وقدنقلناه في كتأب المموع (وقال في كتاب الغصب مانصه) منافع الغصب لا تضمن الافي ثلاث في مال البتديم ومال الوقف والمعدد للاستغلال منبآ فع المد للاستغلال مضمونة الااذا سكن بتأو بلملك أوعفد كمدت سكنه أحد الشر بكن في الملك أما الوقف اذا سكنه أحدهما بغراذن لاتخرسواءكان موقوفا للسكني أوللاستغلال فانه يحب الاجر ويستثني من مال البتيم مسئلة سكنت أمه معزوجها فيداره بلاأجرليس لهماذلك ولاأحرعلهما كمثذافي وصاما القنمة الاتصبرالدا رمعدة لهما حارتهاا فماتصره بحدة اذاسكها لذلك أواشتراهاله وباعداد السائم لاتصبر معمدة في حق المشترى الغاصب أذا آجرمامنسافعسه مضهونة من مال وقف أويتيم أومعسد للاستغلال قعدلي المستتأجر المسمى لاأحرالثسل ولايسازم الغياصب أحرالشسل اغيام دماقيضيه مين السكني بتأو يلء قد سكني المرتهن لواستأحرها سنة بأحرمة لوم فيتكنها منتهن ودفع أجرتهم اليسله الاسترداد والتغريج على الاصول يقتضي أن لدذك اذألم تسكن معمدة لدكونه دفع ماليس بواجب فيسترده الاا ذادفع على وجه المسة تهالكه المؤجر آجرالَفضولي دارا موقوفية وقمض الاحزير جالمستأج عن المهمدةانكانذلكأجرالمسل وبرده الميالوقف آجرهاالغاصب وردأجرتهما لكُ مطمعه لان أخذا لاح والحازة اله وقد نقلنها ه في كتاب الوقف (وقال في كتاب الغصب أيضا) حفرقيرا فدفن فيه آخرميتا فهوعلى ثلاثة أوجه فان كان في أرض بملوكة للحسافر فللمالك الندش عليه واحراجيه وله التسوية والزرع فوقها وانكان فيأرض مساحة طعن الحسافر فيمة حفره من دفن فيه وانكان فيأرض موقوفة لا يحكيره انكان في الارض سعة لان الحافرلا بدري بأي أرض عوت ذكرهذهالغم وعالثلائة فيالواقعات انحسامية من الوقف وينبغي ان يحكون الوقف من قسل آلمها - فيضمن قعة الحؤر و عيمل سكوته عن الضهان في صورة الوقف عليه فهي صورتان في أرض مملوكة فللمالك الخسار وفي مساحة فله

تضمين قيمة انحفر اه وقد نقلناه في كتاب الصلاة وكتاب الوقف (وقال في كتاب الحظراستخدام اليقيم بلاأجرة حوام ولولاخيه ومعلم الالأمه وفيماأذا أرسله معلمه لاحضارشريكه كافي القنية أه (وقال في كتاب الرهن) فاذا آجره المرثهن لانطب له الاجر أذن الراهـن للرئهـن في الاحارة فالجرنوج عن الرهـن ولا يعود الا يراذارهن العيز عندا استأجر على دين له صع وانف هف اله (نم قال فيه أيضا) واذا أذن له في السكني فلارجوع له ياجرة اه (وقال في كتاب الجنايات) قطع الجسام محما من عنده وكان غير حاذق فعمت فعليه نصف الدرة اه (وقال في كتاب الوصاما) وصي القاضي كوميي الميت الافي مسادل الي أن قال الرابعة لومى الميت ان يؤجر الصي تخياطة الذهب وساثرالاعمال يخلاف وصي الفياضي كمافي القنية اه (وقال فيه أيضا) تبرع المريض في مرض موته اغيام نفذ من الثلث عند عدم الاجارة الافى تبرعه بالمالات فعناف ذمن جيم المال كذافى الفتاوى الصغرى وظاهرمافي تلخيص انجمامع الكبيرمن الوصاما بخالفه وصورها الزيلعي كتاب الغصب بأن المريض اعارمن أجني والمنصوص علمه المه اذا آمر بأقل من أحرالشل فاله ينفذ من الجميع وقال الطرسوسي انها خالفت القواعبة ولدس كإقال فان الإحارة والإعارة سطّلان عوته فيلااضرارعل الورثة بعدموته للانفساخ وفي حياته لا المك لهم ماه وقد نقلنا ه في كتاب الاملنات (وقال في كتاب الوصايا أيضا) الغلام اذالم يكن أبوه حاثم كافليس لمن هو في هرو تعليمه الحياكة لانه يعير بهلواللا مولاية اجارة ابنها ولوفي هرعتمه اه (وقال في كاب الفرائض) ومي المت كالاب الافي مسائل الى ان قال الرابعة للاب الأكل من مال ولده عندد الحساجة والوصى بقدر عله اه (مُ قال) العساشرة لايستخدمه بخلاف الاب اه وقد نقلناه في كتاب الوصايا (قال صاحب الاشداه)

* (كاب الامانات) *

من الوديعة والعارية وغيرهما الامانات تنقلب مضمونة بموت عن تجهيل الافى اللاث الناظرا ذامات مجهد لا فلات الوقف والقاضى اذامات مجهلا أموال البتامي عندمن أودعها والسلطان اذا أودع بعض الغنيمة ثم مات ولم يسن عندمن أودعها كذا في فتاوى قاضيخان من الوقف وفي الخلاصة من الوديعة وذكرها الولوا لجي

وذكرمن الثلاثة أحدالتفاوضن اذامات مجهلاولم يسن حال المال الذي في يده ولميذكرالقساضي فصارالمستثني مالتلفيق أريعية وزدت علمها مسائل الاولى الوصى اذامات مجهلافلاضمان عليه كافى جامع الفصولين التانية الاساذامات محهلامال ابنه ذكره فهماأيضا الثالثة اذامات الوارث محهلاما أودع عندمورثه الرابعة اذامات مجهلالماالقته الريح فيهيته الخامسة أذامات محهلالماوضعه مالكه في بيته بفريرعلم السادسة اذامات الصي محه للماأودع عنده محبوراوه فده الثلاثة في تلغيص امجهامع البكبيرالغة للأملي فصارا لمستثني مشرة هذه المسائل في مواضعها (نم قال) ومعني موته محهلا ان لابيين حال الامانة وكان يعلم إن وارثه لا يعله افان بينها وقال في حياته وددتها فلاتحهيل انبرهن الوارث على مقالته والالم يقسل قوله فان كان يعلمان وارثه يعلها فلاتعهل ولمذاقال فىالبزازية والمودع اغما يضمن بالتعهدل أذا لم يعرف الوارث الوديعة أمااذاعرف الوارث الوديعة والمودع يعلم انه يعلم ومات ولم سن لميضمن ولوقال الوارث أناعلتها فانكرالطالب ان فسرها وقال هي كذاوكذا وهلكت صدق اه ومعنى ضمانها صرورتها دساني تركته وكذالوادعي الطالب التجهيل وادعى الوارث انهسا كانت فالمحمة يوممات وكانت معروفية ثم هلكت فالفول الطالب في الصيم كافي البرازية تارم العارية فيما ذا استمار جدد ارغير ولوضع جددوء ووضعها عما عالمعيرا مجدد ارفان المشترى لا يقدكن من رفعها وقيل لايدمن شرط ذلك وقت السيم كذا في القنيمة اذا تعدى ىن ثم أزاله لايز ول الفعان كالمستعبر والمستقاح الافي الوكه ولماله مع أومائحفظ أومالاجآرة أومالاستنجسار والمضسارب والمستبضع والثريك عنسآنا أومفاوضة والودع ومستعسر الرهين وهبي فيالفصول الاالاخسرة فهبي فى المسوط اه وقد نقانا هذه السائل في أبوابها (مُقال) الوديدة لاتودع ولا تعارولا تؤجر ولاترهن والمتأجر بؤحر ويعار ولاسرهن والعارمة تعارولا تؤجر قيل بودع المستأجر والعارية اذتصم اعارتهما وهي أقوى من الابداع وقدللان الامسن لايسلهاالي غسرعماله واغاحازت الاعارة لاذن المعسر والمؤجر لاطلاق الآنتفاع وهومعتدوم في الابداع فأن قبل اذا أعار

فقدأودع فلناضمني لاقصدى والرمنكالوديعة لابودع ولايعار ولايؤج ولابرهن وأماالوصي فعلك الايداع والاجارة دون الاعارة كماني وصاما الخلاصة وكذا المتولىء لي الوقف والوكيل مقيض الدين بعده مودع فلاعلك الملائة كإفى جامع الفصولين العامل لغسره أمانة لاأجرة له الاالومي والناظر فيسقعةان بقيد رآبو المثلاذاع يلاالاادا شرطا واقف للناظرهما من غلة الوقف ولايسقعقان الامالهل نلوكان الوقف طاحونة والموقوف علمه يستغلها فملاأحر للناظر كافي الالحانية ومن دنايعلم أنه لاأحرلذاظر في المسقف آذا أحمدل علمه -قعقون ولاأجر للوكيــل الامالشرط وفىجامع الفصواين الوكيــل يقبض الوديعة اذاسي لهأ والبأتي بهاجاز بخلاف الوكدل يقيض الدن لايصم استتحاره الااذاونت له وفتا وفي المزازمة لوجعل الكهمل أحرالم يصح وذكرالزيلعي ان الوديعة بأحمضمونة وفي الصبرفية من أحكام الوديمة اذآ استأحرا لمودع المودع صميخلافالراهراذا استأجرا لمرتهن اهوقد نقلناه فده المسائل فىأبوابها كل آمنادِّعيا بصال الامانة الم مستعقها قبل قوله كالمودع اذا ادَّعي الردوالو كيل والناظراذا أذعى الصرف الى الموقوف عليهم وسواء كأن في حياة مستحقها أو بعد موتدالافي الوك. ل مقمض الدين اذا ادعى بعد موت الموكل انه قمضه ودفعه له في حساته لم يقدل الابيدنة بخلاف الوكمل بقيض العدين والفرق في الولوا كجية القول للامن مع المين الااذا كذره الطآهر فلا يقمل قول الوصى في نفقة زائدة خالفت الظاهر وكذا المتولى اله وقد نقاناه فدالما ثل في أبواجا كال الوقف وكاب الوكالة وكتاب الوصاما وكتاب الدعوى (ثمقال) الامين اذاخلط بهض أموال الناس سعض أوالامانة عماله فانه ضمامن فالمودع اذا خلطها عماله يحدث لاتتمزضهنها وكذالوأنفق مصها فرده وخلطه بهاضمنها والعامل اذاسأل الفقراء شبأوخاط الاموال ثمدفعها ضمنها لارماجا ولاتحز تهمعن الزكاة الاأن بأمره الفقراء أولامالاخمذ والمتولى اذاخاط أموال أوقاف مختلفة يضمن الااذا كان ماذن القاضى والسمسارا ذاخلط أموال الناس وأثمان ماماعه ضمن الافي موضع جرت العادة بالاذن باتخاط والومى اذاخاط مال المتيم عاله ضعنه الافي مسائل لأيضمن الامن ما كالع كالقاضي اذاخاط ماله عال غسره أومال رجل عال آخروالمولى اذاخاط مال الوقف عسال نفسه وقيسل يضمن ولوأ تلف المولى مال الوقف ثم وضبع

له لم يبرأ وحيلة براءته انفاقه في التعمير أوان يرفع الامرالي القهاضي فينص لقاضي من يأخذه منه فيبرأثم برده عليه أه وقد نقلنا هذه في الوابها كتاب الوقف والوكالة والوصاما وكماب الدعوى وكماب الغصب وكماب الزكاة (نمقال) الامين كت الامانة عنه مده لم يضهن الاإذاب قط من مده شيء علم افها بكت سة وفي السزازية الرقيق اذا اكتسب فاشترى شديثًا من كسمه وأودعه كمت عندالمودع فانه يضمنه لكونه مال المولى مع أن العسديدا لوأودعشـيأوغاب فليس للولىأخـذه المأذون له في شئ كآ ذنه امانه وللمستمق تضمن الدافع كمافي حامع الفصول بنء وقد دنقلناه في كتاب الوكالة ب الغصب (مُقال) الثانية جمام مشترك بن اثنين آجركل واحدمهما ل ثمأذن أحدهما مستأحره بالعمارة فعمر فسلارجوع للسستأجرعلي ريكه بحصته كذافي احارة الولوانجية اه وقد نقلناه في كتاب الشركة وكتاب ارة (نمقال) لايجوزللودع المنع بعدا لطلب الافي مسائل لوكا نت سيفا فطاره مرب مه ظلما ولو كانت كما ما فيمه اقرار بمال الهيره أوقيض كما في الحانية المودع اذا أزال التعدى زال الضمان الااذاكان الايداع مؤقتا فتعدى بعده ثمأزاله لممزل الغمان كذافي حامم الفصولين المودع اذا بحدها صمنها الااذاهلكت ل النقدل كافي الاجنباس الوديعة امانة الآاذا كانت بأجرة فمضمونة ذكره الزيلعى وتقدمت للعمرأن ستردالعمارية متى شاه الافي مسائل لواستعارأمة لارضاع ولده وصارلا يأخله الاثديهاله الرجوع لاالرد فله أجرالمثل الى الفطام مم في فرس الفيازي قسل المدة في مكان لأ يقدره لي الشراء أو المكرا. دولولم يؤقف وتترك بأحراه وقد نقلنــاذلك في كتاب الاحارة (تمقال) ارية على المستعيرالا في عارية الرهن كما في المسوط آه وقد تقلناه الرهن (ثمقال) تعليف الامين عند دعوى الردأ والهـ لاك قمل لنفي تهمة وقيل لانكاره الفمان ولايثبت الردبيبنه حتى لوادعي الردعلي الوصي

وحلف لم يضمن الوصى كذافى وديعة المسوط اه وقد نقلناه في كتاب الوصايا وكتاب الوكالة (ثمقال) لوردالوديعة الى عبدربها لم يرأسواء كان يقوم علمها أولاوهوالصيح واختلف الافتهاء فيمااذاردهما الىبيت مالكها أوالى من في عماله ولود فعها المودع الى الوارث بلاأمر القسامي ضعن اذا كانت مستغرقة مالَّد بنولْم ، وحكن مؤتمناً والإف لا الااذاد فع المعضم بم ولوقضي الودع بمادين المودعضمن عدلي الصيم ولايبرأمد يون آلميت بدف عالدين الحالوارث وعلى المت دين اله وقد نقلنا وفي كتاب الوصاياوفي كتاب المدابنات (ممقال) ادعى المودع دفعهاالي مأذون مالكها وكذماه فالقول لهفى براءته لافى وجوب الضمان المأذون له بالدفع اذا ادعاه وكذناه فانكانت امانة فالقول له وان كان مغهونا كالغصب والدس لأكافي فتاوى قارئ الهداية اهوقد نقلناه في كتاب الوكالة وكتاب الدهوي وكتاب الغصب وكتاب المداينات (ثم قال) ومن الثماني مااذا أذن المؤجر للمستأحرا لتعميرمن الاجرة فسلايدمن السيان وهي في أحكام العمارةمن العمادي استأجر معبرا اليمكة فهوعلى الذهاب دون المجثي ولواستعار بعمرا فهوعلمهما كمافي احارة الولوا كجمة اله وقد نقلناه في كتاب الاحارة (ثم قال) وفي وكالة البزازية المستمضع لاعلك الابضاع ولاالابداع والابضاع المطلق كالوكالة المقرونة بالمسيئة حتى آذاد فع المه الفاوقال له أشترلي به تومامع كااذاقال اشترلى به أى توب شئت وكذاك لودفع اليه بضاعة وأمره ان يشترى له ثوباصع والبضاعة كالمضاربةالاان المضارب علك بيعمااشتراه والمستبضملا الااذاكان فى قصده ما يعلم الله قصد الاسترباح أونص على ذلك اه وقد نقلنا ه في كتاب الوكالة وكتاب المضاربة (ثمقال) الآعارة كالاجارة تنفسخ بموت أحدهما كافى المنية اه وقدنقلنا وفي كتاب الأحارة (ثمقال) القول الودع في دعوى الردوا لملاك ألا اذاقال أمرتني مدفعهاا لي فلان فيد فعتمااليه وكذبه ربيها في الام فالقول لربيسا والمودع ضامن مه عندأصحا بناخه لافالان أبي لهلي كذافي آنوالود بعة من الاصل لمحمداه وقـدنقلناه في كتاب الوكالة وكتاب الدعوى (نمقال) المودعاذا قال لأأدرى ايكما استودعني وادعاها رجلان وأبي ان محلف لهما ولابينة مطها لهمانصفين ويضمن مثلها بينه مالانه أتلف مااستودع بجهله اه وقدنقلناه فى كتاب الدعوى (ممقال) ماترجل وعليه دين وعنده وديمة بغيرعينها فحميه ماترك بينالغرما وصاحب الوديعة بانحصص كذا في الاصل أيضا اه وقـدَنقلناه في كتاب المداينات وكتاب الوصايا والله سبعــانه وتعالى أعلم اه يقول عاممه) وهدده هي المسائل المجموعة المحقة بكتاب الامانات (قال في عدة الاولى لاثواب الامالنية مانصه) وأماالا قراروالوكالة فيصان مدونها وكــذا الايداع والأعارة أه " (ثمقال) ` وأما الضمان فهــل يترتب في شيُّ بمعرد النية من غيرفعل فقالوا في الحرم اذاليس ثويا الى ان قال وقالوا في المودع اذالدس بُوبِ الوديمة ثم نزعه ومن نيته ان يعود الى ليسه لا يبرأ عن الضمان ا ﴿ وَمُ قَالَ فِي القياعدة الثانية الامور عقاصدها من العياشر في شروط النسة في الراسع ان لا رأتي عناف بس الندة والمنوى مانصه) وامانية الخيانة في الوديعة فلم أرها صرَّعة لكن في الفتاوي الظهر مة من جنامات الاحرام ان المودع أذا تعدى ثم أزال التعدى ومن نيته ان يعود اليه لامز ول التعدى اه (وقال في قاعدة الاصل ألمدم مانصه ولذا قال في الكنز وأن قال أخذت منه كألفا وديعة وهلكت وقال أخذتها غصبافهوضامن ولوقال أعطىتنها وديعة وقال غصبتنهالا اه وقد نقلنا بقيته في كتاب الغصب (وقال في القاعدة السادسة العادة تحكمة في المحث السالث العادة المطردة هل تنزل منزلة الشرط مانصه) وحدين تأليف هذا المحسل وردء لى "سؤال فيمن آجر طبخ الطبخ السكر وفيه فحسار أذن للسستأحر يىاستعماله فتلفت وقدجرىالعرف في المقابخ يضمانهماعلى المستأجر فأجمت مان المعروف كالمشروط فصاركانه صرح بضمائها عامه والعارية اذا اشترط فهما الضهان على المستعبر تصيرمضمونة عندنا في رواية ذكره الزيلعي في العمارية وخرميه فيانجوهرة ولميقل فيرواية لسكن نقال بعده فرع العزازية عن الينابيء تمقال أماالوديعة والعمن الوجرة فلايضمنان بحمال آه ولكن في الزارية ذلك فى كتاب الإجارات أيضا (وقال في القاعدة الثانية عشر لا ينسب الى ساكت قول مانصه) وفي عارية الخيانية الاعارة لا تشدت بالسكوت اهم (وقال في القاعدة التاسعة عشراذا اجتمع الماشر والمتسدب أضيف المحكم الى المساشر ماتصه وخرج عنهامسائل الاولى لودل المودع السارق على الوديعة فانه يضعن لترك الحفظ اله (وقال في الفن الثالث في أحكام النقد وما يتعين فيله وما لا يتعين مانصله)

ويتعن في الامانات اهم (وقال في بحث ما يقبل الاستقاط من الحقوق ما نصمه وأماماليس الازم من العبة ودفلامتصف بالاسبقاط كالوكالة والعبارية وقبول الوديمة اهـ (وقال في أحكام العةودمانصـه) وحائزين انجــانـيـن الشركة اليه أن قال والمارية والابداعاه (وقال في بحث القول في الملك مانصه) وفي المداية من النفقة لوأنفق المودع على أبوى المودع بالااذنه واذن القاضي ضمنها تم اذاخمن لمرجع علهما لانه لمآ ضمن ملكه بالضمان فغله رأنه كان متبرعا وذكرالزيلعي أنه مالضمان استندملكه الى وقت التعدى فتمن انه تبرع علمكه فصاركاا ذاقضي دن المودع بهااه وقد القلنا بفيته في كاب الغصب وفي كماب الطلاق (ثمقال) منها الغاسب اذا أودع العسن تم هلكت عند المودع تمضمن المالك الفساسب فلارحو علهء ليالمودع لانه ملكها مالضمان فصارم ودعامال نفسه اهروقد نقلنا بقيته في كتاب الغصب (نم قال) به تنبيه به قدعات ان الموضى له وان ملك المنفعة لايؤجر وينسغي ان له الاعارة وأما المستأحرف وبور ويعسر مالاعتلف ماختلاف المستعل والموقوف عليه السكني لايؤحرو يمهر والشافعية جعلوا لذلك أصلا وهوان من ملك المنفعسة ملك الاحارة والاعارة ومن ملك الانتفاع ملك الاعارة لاالاحارة ومحملون المستعمر والموصى له مالمناهدية ماله كاللانتفياع فقط وهذا يقفر ج ملى قول الكرخى من ان العطورة الماحة المنافع لا قايكها والمذهب عندناانها تمليك المنافع يغرعوض فهي كالأحارة تمليك المنافع واغمالاعلا المستعبر الاحارة لانه ملك المنفعة بفسرعوض فلاعلك أن علكها سوض ولانه لوملك الأحارة الكأ كثرهم املك فانه ملك المنفعة بغيرعوض فتملكما نظيرماملك ولانه لوملكها لازم أحدالامرين الغبرانجيا ثزين لزوم العاربة أوعدم لزوم الاحارة وهـذانالتعلىلان يشهلان الموقوف علمه والمستعر ومما سواءعلى الراج فعلك الموقوفء لمهالسكني المنفعة كالمستعبر وقدل اغسأأ بيجله الانتفاع وهوضعيف بأنله الاعارة وغمامه في فتم القدر من الوقف اه وقدد نقلناه في كتاب الوقف و الله العضه في كاب الاجارات وفي كاب الوصية (وقال في أحكام السفرمانسه) وعنص ركوب البعر بأحكام اليأن فالوضمان المودع لوسافريها فيالبعش رَكَذَا الوصى اه وقـدنقلنا مَنى كتاب الوصـية (وقال فَى فن الالغــازمانــــه) « الوديعة « أي رجل ادَّ هي وديمة فصدقه المَّذَ عي عليه ولم بأمره القاضي بالتسليم

آليه فقلاذا أقرالوارث أنالتروك وديعة وعلى الميت دين لم يصع اقزاره ولوص الغرماء فيقضى الفاضي دين المبت ويرجع المذعى على الغرما التصديقهم وكذا فى الاحارة والمضاربة والعاربة والرهن آه وقد نقلناه في كاب الدعوى وكاب الاقرار (ثمقال في فن الالغازمانصه) والعارية وأي مستعرماك المنع بعدا لطلب غقل اذاطلب السفينة في لجة البعر أوالسيف ليقتل مدظل أوالظثر بعدما صار المسى لا يأخذالا وربه أوفرس الغازى في دارا كمرب أوعارية الرهن قبل قضاه الدن أى مودع ضمن بالهلاك فقل اذا ظهر مستحقه أى مودع لميخالف وضين فق ل اذا أمر وبد فعها الى بعض ذريته فدفعها اليه بعدموته اه (وقال في الفن المذكور في محث الغصب مانصه)أى مودع يضمن بلانعد فقل مودع الغاصب اه وقدنقلناه في كتاب النصب (وقال في فن الحميل في بعث الوكالة مانسه) أراد الوكيل انه اذا أرسل المتاع للوكل لأيضعن فامحملة أن يأذن له في يعثه وكذ الوأراد الابداع يستأذنه أويرسلهالوكيل معأجبرله لأنالاجيرالوحدمن عياله أويرفع كيل الامرالي ألقياضي فيأننه في ارسالمها اه وقد نقلناه في كتاب الوكالة (وقال أخوا لمؤلف في تسكيلته للفن السادس فن الغروق مانصه) - كتاب الوديعة .. أنفق بعض المحنطة المودعية ثم ردّه المالساقي فهلك ضمن الساقي ولولم ردّفهن المأخوذ فقط والفرق ان المردود لم يخرج عن ما لكه فخاطمه يوجب الاستهلاك فالماق بخلاف مااذا لمرد أخد تمنك الني درهم الفاود يعدة والفاغصما وهلكت الوديعة وهذه المغصوبة وقال رب المال بل المالك المعصوبة فالقول له ولوقال أورعتني ألف وغصتك ألفا فها كمت الوديعة وهـ ذه المغصوبة فالقول للقر والفرقانه فىالاول أقريسد الضمان وهوالاخدذ ثمادي نووجه عنه وفي الثانى لم يقربالفحان واغما أقر يفعل الغيروه والايداع اه وقد نقاناه في كتاب الدعوى وفى كتاب الاقرار وفى كتاب الغصب (ثمقال أخوالمؤلف في التكيلة المذكورةمانصه) ﴿كتاب العارية ﴿ السَّمَعَارُدَانِهُ الْيُ مُوضِعُ لانركُمْ فىالرجوع ولواستأجوها الى موضعاه أن يركب والفرق ان ردا لمستعارعلى المستعير وردالمستأجرعلى صاحبه آه وقدنقلناه في كتاب الاجارات (ثمقال) للستميرأن مسرالااذاعن نفسه والفرق ان الاعارة مطلقة والمطاق يجرى على اطلاقه وفي الثاني مقيدة فتبقى على التقييد ثم في المطلقة لواركيما غيره تعين حتى

وركبهو بمدضعن عندفخرالاسلام وقال خواهرزاده والسرخسي لايضهن عملا مالاطلاق قال محسالط الساعارة الثوراءم فأخده في غيبته من بيتمه فعطب لايضمن ولومن زوجته ضمن والفرق ان اعارة الدواب لاتكون للنساء وقد مدالقاطع للاحازة وهوفعلها استعاردامة الىمكان فحاوزه ثمردها الممكانها فهاسكت ضمن ولورك الوديعة غمرة هاالى مكانها فهاسكت لايضمن والفرق ان مذالمودع كسدمولا كذاك المستعرر والله الموفق اه (وقال المؤلف في كتاب الوقف كلمن بني في أرض غيره بأمره فالسَّا الما الكها ولو بني لنفسه والأأمره فهوله ولدرفعه الاأن يضرمالارض وأماالمناءفي أرض الوقف الخ اه فراجعه لمنقلناه في كتاب الغصب (وقال أيضا في كتاب الوقف مانصه) وإذا قلنا بتضمين النساظرا فاصرف لمسمم الحساجة الى التعره سلم جمع علم معساد فعه أتكونهم فبضوامالا يسقعقونه أولآلم أره صريحالكن نقبأوا في ماب النفقات ان . و دع الغائب إذا أنفق الود معة على أبوى المودع بغيرا ذنه واذن القامي فأنه يضعن واذاضهن لانرجع علهما لاغدا اضهن تدمن ان المدفوع ملكه لاستنادملكه الى وقت التعدى كمانى الهداية وغبرها اله وقدنقلنا مقى كتاب الطلاق إوقال أيضافي كتاب الوقف مانسمه وكذا لابردمااذا أذن القاضي بالدفع الى زوجة الغائب فلماحضر يحدالنكاح وحلف فانهذكر في العتاسة ان شاءضمن المرأة وان شامخهن الدافع ومرجع هوأحلى المرأة اه لانه غيرمتعد وقت الدفع وانماظهر الخطأق الاذن واغماد فعربنا على صدادن القاضي فكان لدارجوع علم الانه وانملك المدفوع بالضمان فليس عدرع اه وقد نقلناه في كتآب الطلاق (وقال في كتاب البيوع في بعث الاعتبار للعني لا الالفاظ مانصه) وخرج عن هذا لمسلئل متهالآتنعقدالهبة بالبيسع بلاغمن ولاالعاربية بالاجارة بلآأجرة اه ل في كتاب الكفالة في بحث الغرورلابوجب الرجوع الافي ثلاث مانصه) الثالثة أن يكون في عقد مرجع نفعه الى الدافع كالود يعمة والاحارة حتى لوهلكت الوديعة أوالعسن المستأجرة ثم استعقت وضمن المودع والمستأجرفانهما مرجعان على المدافع بساخهناه وكذاما كان معناه وفي المارية والهيسة لارجوع لان القيض كان لنفسه وتمامه في الخائمة من فصل العرور من السوع اه وقد فقلناه في كتاب الاجارة وفي كتاب الهية (وقال في كتاب القضاء مانصة) لا بعلف

القباضي على حق محهول الى أن قال الافي مسائل الى أن قال السالية إذا ادِّعي المودع على المودع خيانة مطلقة فانه يحلفه كماني القنية اه (وقال فيه أيضا) اذا ادَّعَى رجيلان كُل منهماعلى ذى البداسققاق مافىده فأقرلاحدهما وأنكر الآخرا يسقعلف للنكرمنهماالافي ثلاثة دءوىالغصب والايداع والاعارةفانه يستحلف للنكر بعدا قراره لاحدهما كمافي اكخبانية مفصلااه وقدنقلناه في كتاب الغصب (وقال فيده أيضا) المجهالة في المنكوحة تمنع العجة الي أن قال وفى الاستحلاف تمنعه الافيست هذه الثلاثة ودعوى خيالة مهمة على المودع اه (وقال في كتاب الوكالة مانصه) بعث المديون المال على بدرسول فهلك فأنكان رسول الدائن هلك عليه وانكان رسول المدون هلك عليه وقول الدائن ادعث بهامع فلان لدس رسالة منه فاذاهلك هلك على آلمد مون يخلاف قولداد فعها الى فلان فأنه ارسال فاذا هلك هلك على المداش وبيانه في شرح المنظومة اه (وقال في كتاب الوكالة أيضامانهه) الشي الفوض الى اثنين لا يعلكه أحدهما كالوكيلين والمضاربين والوصيين والناظرين والقاضيين والمحكمين والمودعين الخ اه (ثم قال فيه أنضامانصه) الوكدل لأمكون وكملاق لاهم لمالوكالة الآفي مسهدُّلة مااذاعلم المشترى بالوكالة ولم يعلم الوكيل البائع مالوكالة كافي المزازية وفي مسئلة مااذا أمرا الودع المودع بدفعها الى فلان فدفعها له ولم بعد بكونه وكيلاوهي فيالخانية بخلاف مأاذاوكل رجلابقيضها ولميعلم المودع أوالمودع والوكيل معما مالو كالة فدفعهاله فأن المالك مخير في تضمين أيهما شاءاذا هاكت وهي في الخانية أيضًا اه (وقال في كتاب الصلح مانصه) الصلح عقدير فع النزاع فلايصهم المودع بمددعوى الملاك اذلانزاع اه (وقال في كتاب المداينات) عندرجل وديعة وللودع عليه دين من جنس الوديعة لم تصرقصا صابالدين حتى يجقعا أى الدائن والمودع وبعد الاجتماع لايصير ذلك قصاصاما لم عدث فيده قيضًا وان في يده بحكفي الاجتماع بلائع للمن وتقع المقاصة اله (وقال فيه أيضاً) آجرتك بغير شئ فاسدة لأعارية اه (وقال في كتاب الاحارة لأضمان على اتحمامي والشابي الابمايضمن به المودع اله (وقال في كتاب الحجر مانصه) الصى المجورعليه مؤاخذيا فعاله فيضمن مأأتلفه من المال واذاقتل فالدية على عاقلته ألافي مسائل لوأتلف مااقترضه وماأؤدع عنده بلااذن وليه

وماأعيرله ومابيع منيه بلااذن ويستثني من ايداءيه مااذا أودع صي مجهور مثله وهيملك غبرهما فللمالك تضمين الدافع أوالا تخذ قال في حآمم الفصولين وهىمنمشكلات امداع الصي قلت لااشكال لانه اغالم مضمنها المسي للتسليط من مالكها وهنا لم يوحد كالاغنفي اله وقد نقلنا يهضه في كتاب الغمب وفي كتاب الجنامات (وقال في كتاب الغصب) لاصو زالتصرف في مال غــــره بغير أذنه ولاولاية الافي مسائل الهان قال الشانسة إذا أنفق المودع على أبوى المودع هد مراذنه وكان في مكان لا عكن استطلاع رأى القاضي لم يضمن استعسانا اه وقدنقلنا ه في كتاب الطلاق (وقال فيه أيضا) والمقارلا يضمن الافي مسائل اذاهده المودعالخ (وقال فيسه أيضا) لا موزد خول بيت أنسان الاباذنه الافي الغزوكافي منية المفتى وفعااذاسقط ثويه في بدت غيره وخاف لوأعله أخدد كافي الوديعة اله (يقول حامعه) وقوله كإفي الوديعة أي كإمحوزله دخول بنت المودع مغيراذنه اذا أنكرها اه من الشرح وقيد نقلنها و في كتاب الحظر (وقالَلَ فى كتاب الوصايا) تبرع المريض في مرض موته اغلينغذ من الثاث عند عدم الاجازة الافى تبرعه بالمنسآفع فانه نا فذمن جميع المسال كذا في الفتاوي الصغري وظهاهرمافي تلخنص انجسآهم الحسك مرمن الوصا باعتبالفه وصورها الزيلعي في كتاب الغصب بأن المريض اعارمن أجنى والمنصوص عليمه أنه اذا آجر بأقل من أجرا لشل فانه ينفذ من المجميع وقال الطرسوسي انها خالفت القواعد ولدس كماقال فان الاعارة والاحارة يبطلان عوته فلااضرارعلى الورثة بمدموته للانفساخ وفي حياته لاملك لهم فافهم اله وقد نقلناه في كتاب الاجارة (وقال في كتاب آلفرائض) الارث يجسرى فى الاعيان وأماا يحقوق فنهامالاُعــــرى فبسه كحقالشفعة الحانقال والوكالات والعوارى والودائع لأتورث اه (قالصاحب الاشياه)

* (كتاب الحجر والمأذون) *

المحبور وليسه بالسفه على قوله ما المفتى به كالصفير في جبيع أحسكامه الافى السكاح والطملاق والمتأثى والاستيلاد والتدبير و وجوب الزسكاة والجج والعبادات وزوال ولاية أبيه وجده وفي صفاة راره بالعقويات وفى الانفاق وفي

صحة وصاياه بالقرب من الثلث فهوكالبالغ في هذه وحكمه كالعيد في الكفارة فلا يكفرالابالصوم حتى لوأعتق عن كفارة ظهاره صيع أى صيع العتق ونف ذولا يجزئه عنهاو يصوم لهاوة المه في شرح منظومة الن وهمان وأماا قراره ففي التنارخانية انهصيمءندأبى حنيفة لاعندهما اه يعنى بناءعلى انجريالسفه الصى المحجور عليه مؤاخذما فعاله فيضفن مااتلفه من المسال واذا فتسل فالدية على عاقلتسه الافي باثل لوأتلف ماا قترضته وماأودع عنسده بلااذن ولبه وماأعبرله ومابيه عمنه بلااذن ويستثنى من ايداعه مااذا أودع صدى محبور مثله وهي ملك غديرهما فللمالك تضهدن الدافع أوالا تحد قال في حامع الفصولين وهي من مشكلات ايداع الصي قلت لااشكال لانه اغمالم يضمنهما الصي للتسليط من مالكهاوهذا لموجد كالا يخفي اه وقد نقلنا . في كان الامانات وكان الغصب وكاب انجنا يات (ثمقال) الاذن في الاجارة اذن في التجارة وعكسه كذا في السراجية لا يصم الاذن الآبق والمغصوب الجحود ولابينة ولايصسر محجورا بهما على الصيم أذن لعبده ولم يعدلم لا يحون اذناالا اذاقال بايعواعبدى فانى قد أذنت له فى آلعيارة فَيَا يَعُوهُ وَهُولًا يُعْلِمُ مِخْلَافُ مَااذَ قَالَ بَا يَمُوا ابْنِي اذَاقَالُ لَهُ آجِرَ فَسَكُ ولم يقلمن فلان أوقال بعثو بي ولم يقل من فلان كان اذناما المجارة كذافي الخانية والام بالشراء كذلك كذافي الولو انجية فلوقال اشتر ثوبا ولم يقل من فلان ولاللبس كان اذناوه وجادثة الفتوي فلهفظ الاذن بالتحسارة لايقدل التخصيص الااذا كان الاكن مضارما في نوع واحد فأذن لعمد المضاربة فانه يكون مأذ ونا في ذلك النوع خاصة وقال السرخسي الاصم عندى التعيم كإفى الظهيرية اه وقد نقانا ه في كتاب المضاربة (ممقال) اذارأى المولى عبده يبيدع ويشترى فسكت كان مأذونا الااذا كان المولى فأضبا كإفي الغاييرية السفهة آذاز وجت نفسهامن كفؤصير فان قصرت عن مهرمثلها كان للاولما الاعتراض ولواختلمت من زوجها على مالوقع ولايلزمها ولايصم اقرارالسفيه ولاالاشهادعايه اه وقدنقلنا هذه ااسا ثل في أبوابها من كاب النكاح وكاب الطلاق وكاب الاقرار وكاب الشهادات وقوله وقع أى ويكون رجعيا كافي شرحها (ثمقال) ولودفع الوصى المال الى

ليتم بعد بلوغه سفيها ضمنه ولولم يحجر عليه اه وقد نقلناه في كتاب الوصاما قَالٌ) ولوجرالق أضى على سفيه فأطلقه آخر جازا طلاة ـ م لان المجرليس بقضاء ولايحوزائهاك تنفدذا تحرالاول خلافا للغصاف ووقف المحدور علمة مالسهفه ماطل واختلفوا فعااذاوة مماذن القاضي فصعه البلني وأبطله أبوالقاسم اه وقد نقلناه في كتاب الوقف (ثم قال) ولا يصيرالسفيه محمدورا عليه بالسفه عندالثماني فلابدمن حجرالقماضي ولايرتفع عنمه أنحجر بألرشد ولابد من أطلاق باضي خلافالمجدفهما ولاشه ترط حضرته لععة انحرعلمه كافي نوانة المفتمين ووقعت حادثة حجرالقاضي على سفيه ثما تعي الرشدوا ذعي خصمه بقاءه على السفه وبرهنا فلمأرفيسه نةلاصريحا وينبغى تقديم بينة البقاءعلى السفه لمسافى الحيطمن انجرالظاهر زوال السفه لان عقله عنعه عنه ذكره في دلسل أبي بوسف عبلي ان السفيه لاينععر الاسجعرا لقاضي وقال الزيلعي وغيره فيماب القيالف إذا اختلف الزوجان فىالهرةضى لمن برهن فان برهنا هن شهيدله مهرا لمثل لم تفدل سنته لانهيا للاثبات فسكل بينة شهدلهسا الظاهرلم تقيل وهنابينة زوال السفه شهدلهسا الغاهر فلمتقبل اه وقدنقلناه في كتاب الشهادات والدعوى وفي كتاب النـكاح (ثمقال) المأذون اذائحقه دن يتعلق مكسمه ورقمته الااذا كان أجسرافي المسعوا اشراه كمافى احارة منية المنتى اه وقد نقلناه في كتاب الاجارة (ثم قال) العبد المأذون المدبون أذا أوصى بهسيده لرجل ثممات ولمعزا اغريم كان ملك كاللوصي له اذاكان يخرجهن الشلث وعلكه كإعلكه الوارث والدين في رقبشه ولو وهبه في معتمه فللغريم ابطالها وببيعه القاضي فحافضل عن ثمنه فللواهب كذا فيخزانة المفتسن من الوصاياا، وقد نقلناه في كتاب المب وكتاب الوصايا (ثمقال) المأذون لا يكون مأذونا قبل العلميه الافي مسئلة مااذا قال المولى لاهل السوق بايعوا عبدي ولم يعبلم العبدوالله سبحانه وتعالىأعلماه (يقول حامعه) وهذه هي المسائل المجموعة الملحقة بكتاب المجروالاذن (قال المؤلف فى القاءدة الرابعة المشقة تحباب التيسير مانصه) السبب السابع النقص فانه نوع من المشقة فناسب المتحفيف فن ذلك عـدم تـكليف الصي والمجنون ففوض أمر أموالهما الى الولى اه (وقال في تنسه يتعمل الضروا كخاص لدفع ضروعام وهذامقيدلة ولهما اضرولايرا لءثله وعليه فروع مانصه) ومنه اجوازا مجرعلى البالغ الماقل الحرعند أي حنيفة رجه الله

سجانهوتعالىقى ثلاث المفتىالمساجن والطبيبانجاهل والمكارىالمفلسدفعا الضررالهام ومنها جوازه على السفيه عنده ماوعليه الفتوى لدفع الضرر المام ومنهابيه مال المدبون المحبوس عنسدهمالقضاء دينه دفعالاضر رعن الغرما وهو المعتمداه وقدنقلناهد فالعبارة في كتاب القضآء أيضا (وقال في آخرالقاعدة ا(ابعة التابع تابيع مانصه) ﴿ فَانَّدَة ﴿ فَافْرَتْ عِسْمُلَّتِينَ يَعْتَمْرُ فَي الْأَبْدَا عَمَالًا يَعْتَفْر فى الانتهاء عكس القاعدة المشهورة الى أن قال النانية لوأين المأذون المحصر ولوأذن للا بق مع كما في القضاء من المعراج وقيده قاضي خان عافي يده اله (وقال فى القياصة الثانية عشر لاينسب الى ساكت قول مانصمه ولو رأى القياضي الصي أوالمعتوه أوعب فهماييدع ويشترى فسكت لايكون اذنا في التجارة اه (مُقَال) واذارأى عبده بيبع عينا من أعيان الما لك فسكت لم يكن اذناذكه يلعى فى المأذون اه (مُمَوَّالُ) ونوج عن هذه القاعدة مسائل كثيرة يكون المكوت فمهارضاء كالنعاق الىأن قآل المادسة عشرسكوت المولى حن رأى . ه بيسع و يشتري اذن في التجارة السابعة عشرلو حلف المولى لا يأذن له فسكت حنث في ظاهر الرواية اله (يقول جامعه) وقوله فسكت أى حين رآه يبيع ويشترى كمافىشرحها وقد نقلناهافى كتاب الايمان(تمقال)الثامنة والعشرون سكوت ولى الصدى العاقل اذاراً وبديع ويشترى أذن اه (وقال في القاعدة السادسة عشرالولاية انخساصة أولى من الولاية العامة مانصه أ ضابط الولى قد يكون وليافىالمشال والنسكاح وهوالاب وانجدوقديكون وليانىالنكاح فقط وهو ثرالعسبات والام وذوواالارحام وقسد يكون فىالمسال فقط وهوالوصى الاجنى فظاهركلام المشبايخ أنهامراتب الاولى ولاية الاب وانجدوهي وصف ذاتي لهما ونقل اس السكى الآجماع على أنهما لوعزلا أنفهه مالم ينعزلااه وقد نقلنا ذلك في كتاب النكاح أيضا (وقال في الفن الثالث في أحكام الناسي مانصه) والثالث انجهل في دارا كرب من مسلم لم بها جروأنه يكون عذرا ويلحق مد جهل الشفيع وجهل الامة بالاعتماق وجهل المكربذ كاح الولى وجهل الوصحيل والماذون بالاطلاق وضده اه (ثمقال في أحكام المديبان) ويقبل قوله في المدية والاذن اله وقد نقلناها في الحظراً يضا (ثم قال) والمجرعانيه في الاقوال كلها الإفي الافعال فيضمن ماأتلفه الافى مسائل ذكرناها فى النوع الثانى من الفوائد فى الحجر

 وقال وفي المنقط ولا تصبح خصومـة الصـــى الا أن يكون مأذونا بالخصومة اهـ وقدنقلنا هافى كتاب الفضآء (ثمقال) ونوكان مأذونا فباغ نوجدا لمشترى به عيبالا يحلفه حتى يدرك كإفي الهدرة اله وود فالمناها في كتاب البيوع أيضا وفى كتَّابالقضاء (نمقال) ولوادَّعىعلىصـبى محمور ولابينة له لابيرضرها لى باب القسامي لانه لوحلف فنكل لايقضى عليه كذاني العدة اه وقد نقلناها فى كتاب الفضاءأ يضا (ثم قال) وتتوقف عقوده المنرددة بـين النفع والضرر على الحازة وليه ويصم قبضه الهية ولايتوقف من أقواله ما تمدض ضررا ومنه اقراضه واستقراضه لومحدورا لالومأذونا وكفالته ماطلة ولوءن أبيمه وصحتله وعنه مطلقا اه وقدنقلنا هافى كتاب الكفالة أيضا ونقلنا بعضهافى كتاب الممة (وقال في أحكام العبيد مانصه) ولاينف ذا قراره بمال مأذونا كان أومكاتبا الاماذن مولاه الااذا أقرا لمأذون عافى يده ولو بمدهره وكذا اقراره بجناية موجبة للدفع أوالفدا ،غيرصيم بخلافه بعدد أوقود اه وقد نقلناه في كتاب الاقرار وفي كُتَّمَابِ المجناً مات وفي كِتابِ المحدود (مُ قال) ولا تصم كفالته حالة الاباذن سُنده اه ونقلناها في كتاب الكفالة (ثمقال) وبباع في دينه اه (ثم قال) ولاتسمع الدعوى والشهادة عليمه الابخضور سيده ولآيحيس في دين أه وقد نقلناها في كتاب القضاء (نم قال) واعتاقه بإطل الى ان قال وكذا وصيته وهمته وصدقته وتبرعه الااهدا البسرمن المأذون والحباياة اليسيرة منه اه وقد نقلناها في كتاب الهبة أيضا (وقال في أحكام الانثي مانصه) وتزيد في أسباب البلوغياكين وانحمل اه (وقال في أحكام المحارم مانصه) واختص الاب وانجمد بأحكام منهاولاية المال فللولاية للام فيمال الصغيرالا الحفظ وشراء مالابدالصغيرمنه اه (ثمقال) وفائدة ويترتب على النسب اثناء شرحكما الى ان قال وولاية المال اه (وقال في بحث القول إفى الملك مانصه) قال في فتح القدير الملك قدرة يثبتها الشارع ابتداءءلي التصرف فخرج نحوالوكيل أهرو ينبغي ان يقال الالمانم كالمحمور عليه فانه مالك ولا قدرة له على التصرف اه (وقال) في عشما افترق فيه الحيض والنفاس مانصه) ويكون به البلوغ والاستبرأ وون النفاس اه (يقول جامعه) أى فان البلوغ في صورة النفاس مضاف الى الحيل لاالى النفاس وقد نقلنا وفي كتاب الطهارة (وقال في آخرفن الفرق والجميع مانصة)

فائدة به الفسق لاعنع أهاسة الشهادة والقضاء والامزة والسلطنية والامامية والولاية فيمال الولدوالتولية عبلي الاوقاف ولانحيل توليته كإكندنياه في الشرح واذافسق لابنعز لأرانميا يسقعقيه عويني اندبحب عبزلدأو بحسن عبزله الاالآب السفيه فانه لاولاية له ملى مال ولده كإفي وصايا انخانية وقست عليه النظر فلا برله فيالوقف وان كان إس الواقف المثير وطله لان تصرفيه لنفسيه لاينفذ كدف يتصرف فى ملك غديره ولا يؤتمن عدلي ماله ولهذا لايدفع الزكاة بنفسه ولا سنفق على نفسه كإذ كروه في محله فكمف يؤتمن على مال الوقف ا ه وقد نقلنيا بقسته في كاب الوقف وكتاب الشهادات (مُقال بعد ذلك مانصه)م اعلم ان السفه لأستازم الفسق المافي الدخيرة من الحرالسفيه المبذر المضيع لماله سواء كان فى الشربان جمع أهمل الشرب والفسقة فى داره و يطعمهم و يستقيهم و يسرف فىالنفقة ويفتَّح بابانجـائزة والعطاءعليهـمأوفىانخير بأن يصرف مالدفى بنــا، المساحد واشساه ذلك فيحدر علمه القاضي صيانة الماله اه وذكر الزياجي ان السفسه من عادته التسذير والاسراف في النفقية بأن يتصرف تصرفالالغرض أولغرض لايعده العقلاء من أهل الديانة غرضامثل دفع المال الي المغني واللماب وشراءا نمجسام للطهارة بثن غال والغهن في التجارات من غير مجدة وأصل المسامحات فى التصرفات من البروا لاحسان مشروع والاسراف وامكالاسراف في الطعام والشراب اهروالغفلة من أساب المحرعند هيما أيضا والغاف لمن ليس عفسد ولا يقصده ليكن لايهتدي الحالتصرفات الرامحية فيغين في الساعات لسلامة قلمه ذكره الزيلهي رجمه الله ثعالى أيضا ولمأرحكم شهادة السفمه ولاشك انهانكان مضيعالماله فياأشرفهوفاسق لاتقه ليشهادته وانكان فيالخسر تقسل وازكان مغفلالا تقمه لي شهادته ليكن هيل المراد ما لمغفل في الشهادة المغفيل في الحرقال في اكخانسة ومناشتدت غفلته لاتقىل شهادتهاه وفيالمفرب رجل مغفل على اسم المفعول من التغفسل وهوالذي لافطنسة له اه وفي المصماح الغفلة غسر الشيءن بالالنسان وعدم تذكره له والظاهران الغفر ل في المحرغ روفي الشهادة وهوأمه فيانجرمن لايهتدى الى التصرف الرابح وفي الشهادة من لايتذكر مارأه أوسمه ولاقدرة له على ضمط المشهوديه اه وقد نقلناه في كاب الشهادات (وقال أخوا لمؤلف في تكملته للفن السادس فن الفروق في كاب الدعوى

انصمه) ادى عبدافى يدعبدأ وديناأ وشراء فالعسد خصم الاان يقر المدعى انه محمور والفرقانه اذاكان محمورافلايدلهوانكان أذونا لهيداه وقدنقلناه في كتاب الدعوى (وقال المؤلف في الفن الشاني أول كاب الركاممانصه) الفقيه لامكون غنما يكتمه الممتاج البهاالافي دين العساد فتداع لقضاء الدين كمذافي منظومة النوهان اه وقد فقانساه في كاب الفضاء وفي كتاب المداسات (وقال فى كتاب العتق مانصه) المديراذاخرج من الثلث فانه لاسماية علمه الااذا كان مدسفها وقت التذبير فائه يسعى في قيمته مديرا كافي الخانية من الحجر وفيمااذا قتر سيده كافي شرحنااه وقد نقلناه في كناب المجنايات (وقال في كتاب الشركة) ولواختاف الولى مع غرماه العبد فالقول لهـم اهـ (وقال أول كتاب السوغ في عِثْ أَحَكَامُ الْحَمَلُ مَا نَصِهُ) هُوتَاسِعُ لامه في أحكامُ الْمَثَقُ الْحَانُ قَالَ وَفَيْ الْدَنّ اعمع أمه الدين اه (يقول حامعة) أى اذا كانت مأذونه مدنونة (وقال في كتَّابُ المدوع في بحث العبرة للعني لا الالفاظ مانصه) ولوقال لعمده ان أديت الى ألف فأنت حركان إذناله في القيارة وثعلق عتقمه بالإداء نظر اللعني لا كتابة فاسدة اه وقد نقلناه في كتاب العتق (ثم قال أيضا في كتاب السوع مانصه) من ماع أواشترى أوآ مرمك الاقالة الافى مُسائل اشترى الوصى من مد تون المت دارا مسرين وقعتها خسون لم تصح الاقالة اشترى المأذون غلاما بألف وقيمته ثلاثة آلاف لم اصم ولا على كان الرد بالميب و على كانه بخيار شرط أور و يداه وقد نة انماه في كتاب الوصية (ثم قال أيضافي كتاب البيوع مانصه) لا نصم الاحازة معده لاك العن الآفي اللقطة وفي احازة الغرماء بيسع المأذون المدنون بعد هلاك المَن (ثمقال أَتَضافي كتاب البيو عمانصه) الريَّا حرام الافي مسائل الميان قال وسالمولى وعده اه (وقال في كتأب الكفالة في عث الغرو رمانصه) واذا قال لاهل السوق ما ووالني فانى أذنت له في القدارة فظهر انه اس غسره وحموا علمه للغرور وكذا اذاقال بالعوا عسدي فقدأذنث له فسأيعوه وتحقه دين فظهر انه عسد الغير رجعوا عليه أذاكان الاب مراوالا فيعد العتق وكذا اذاظهر حوا أومدبراأومكاتبا ولابدفي الرجوع من اضافته البه والامر بمبايه ته كذاني مأذون السراج الوهاج اه (وقال في كتاب القضاء مانصه) كل من قب ل قوله فعلمه الهين الآفى مسائل عشرة فى الفنية الى ان قال وفى قول العبد المائع أنا مأذون

(ثم قال فيه أيضامانصم) البقاء أسهل من الابتداء الافي مسملتين الى ان قال الثانية الأذن للآبق صعيم واذا أبق المأذون صار محمورا عليه ذكره الزيامي في القضاء اله (وقال فيه أيضامانمه) أمين القاضي كالقاضي لامهدة عليه لاف الوصى فأنه تلعقيه العهدة ولوكان وصى القياضي فيدين وصى القياضي ذهومن أخرى همران القساضي مجعو رعن التصرف في مال ا يا (ثم قال أيضا ما نصه) القاضي اذا قضي في حِتْهد فيه نفذ قضاؤه الافي مسائل ن قان أوا كمسلم صحير سفيه اه (ثم قال) أو بعدم تصرف المرأة في مالمها بغير اذنزوجها لم ينفذ اه (ثم قال في كتاب القضاء أيضامانصه) لا يمن على الصي فىالدعا وى ولوكان محمور الاعضره القاضي لسمياعها وبصاف العيد ولومحمورا ويقضى بنتكوله ويؤاخذيه بعدالعتق اه (وقال في كتاب الوكالة مانصه لالإب في مال ابنه كالاب الافي مسئلتين من بيوع الولوا عجمة اذاماع وكيدل (وقال في كتاب الوصايا) ومي الفاضي كومي الميت الافي مسائل الي نة ومى القاضي اذا جعل وصياعند موتدلا يصيرا لثماني وصيا بخلاف المت كما في المتمة وفي الخزانة وصى ومي القاضي كوصيه اذا كانت الوصية اه وبه بيحصل التوفيق اه (يقول جامعه) وقوله كوصيه أي كومي المت كما فىشرحها (ثمقال فيه أبضا) الرصى يملك الايصاء سواءكان وصى المت أوا لَقاضي ا كَافَ آنخُــانية اه (وقال) في كتابّ الفرائض انجــدكالابّ الافي احدى ومسئلة الحان فال انخسامسة لومات وترك أولا داصغارا ومالافالولاية للام وهوكومي المبت بخلاف الجداه وقدنقلناه في كتاب الوصايا (وفال فيه أيضيا

انجدالفاسد من ذوى الارحام وليسكاب الاب ف الايلى الانكاح مع العصبات ولاعلك التصرف في مال الصغير اله وقد نقلناه في كتاب الوصام (قال صاحب الاشباه)

* (كتاب الشفعة) *

إيسع فيجدع الاحكام الافي ضمان الغرو وللجبر فلواستحق المبدع بعدا أمناه فلارجوع للشترىءلي الشفيع كالموهوب لهوالمالك القديم واستملاد الاب يخلاف المائع أه وقد نقلناه في كتاب المكفالة وكتاب الحبة (يقول جامعه) وقوله فلا رجوع للشترى الخصواله العكس كمافي شرحها (ثمقال) فرؤية المشترى ورضاه بالعبب لايظهرفي حق الشفيع كالاجل وبردهاء لمي المائع لاتسم الشتري ودلت المسئلة على الفسخ دون العول قال الاستيجابي والعويل أصع والالبطلت به اه وقد نقلناه في كتاب السبوع (ثمقال) المعلوم لا يؤخر للوهوم فلوقطع عمني رجلين فضراحدهماا قتصله وللا خرنصف الدية ولوحضرا حدالشفيعن قضى له بكلها كَدَّافَيْجِنَا بَاتْشُرْحِ الْمِجْمِعِ اللَّهِ وَقَدْ نَقَلْنَاهُ فِي كَتَابِ الْمُجْنَابَاتُ (ثُمُقَالُ) باع مافى اجارة الغيروهو شفيعهافان أجازالسع اخذها بالشفعة والابطات الاحارة ان ردُّهُ اكذا في الولوا بحيةً أه وقد نقاناً ، في كتاب السوع وكتاب الاجارة (ثم قال) الابداذا اشترى دارالابنه الصغير وكان شفيعها كأن له الاخذبها والوصى كالاب ا هُ وقد نقلناه في كتاب الوصايا ﴿ (ثَمْقَالَ) آذا كانت دارالشفيع ملازقة لمعض المسم كانله الشفعة فيالازقه فقط وان كان فيه تفريق الصفقة الفتوى على جواز بيعدو رمكة و وجوب الشفعة فهما آه وقد نقلناه في كتاب السوع (مُ قَالَ) يصم الطلب من الوكيل ما اشراء ان لم يسلم أى الدارا لى موكله فأن سلم لم يصم وبطلت وموالخته اروالتسليم من الشغيه على معيم مطلقا اه وقد دنقلنا. في كتاب الوكالة (ثمقال) ممع بالبيع في طريق مكة بطلب طلب المواثبة ثم يشهدان قدروالأوكل أوكتب كتاما وأرسله والابطلت تسليم الجارمع الشريك صحيح حتى لوأسلما اشريك لم يأخذا نجسار سلام الشفيع على المشترى لآيبطلها هو المختآر الابراءالعام من الشفيع يبطلها قضا مطلقاً ولا يبطلها ديانة أن لم يعلمها اذاصنع المشترى البناء فجساءا لشفيسع فهومخبران شاءاعطاه مازادا أصنع وانشساء ترك كذا في الولوا كجية وفيه نظر آخرا اشفيغ انجار الطلب لكون القاضى

أهافهومه فرور وكذالوطاب من القاضي احضاره فامتنع فاخر اليهودي اذاسهم بالبدع يوم السبت فسلم يطلب لم يكن عسدرا تعليق ابطالم ابالشرظ كرااشترى طلب الشفعة حين علم فالقول لهمع يمينه على نفي العلم ادعى الشفير على المشترى انه احتال لا بطالم المحلف فأن تكل فله الشفعة وفي اشترى الاب لابنه الدغيرثم اختلف مع الشيفييع في مقدار الفن وقد نقلناه ذه المسائل في كتاب الدعوى (ممقال) ض الثمن تظهر في حق الشفيـع الااذا كانت بعدالقبض اه وقد أقلنا ه في كتاب وكَابِ السوع (ثمقال) حط الوكمــلىالســعلايلقحق فلانظهر فيحق نقلناه فی کتاب الو کالة وفی کتاب السوع (نمقال) له دعری فى رقبة الداروشفعة فها يقول هذه المدارداري وأناأ ذعهافان وصلت الي والافأنا على شفعتى فها اه وقد نقلنا ذلك في كتاب الدعوى (تم قال) استولى الشفدع علما يلاقضاء ان اعقد قول عالم لا يكون ظالما والأكان ظالما وفيجنا مات الملتقط وعن أبي حنيفة رجمه الله سيعانه وتعمالي أشياء على عددالر ؤس العيقل والشفعة وأحوالقسام والطريق اذا اختلفواف هوالله سيحانه وتعمالي أعمل اه وقد نفلناه في كتاب انحنا بات وكتاب القيمة (يقول حاممه) وهذه القاصدة أعنى اليقين لامز ولها اشك الى أن قال في الفائدة الثالثة في الاستحصار مانصه) وبما فرع عليه الشقص اذابيه من الداروطلب الشريك الشفعة فأنكر الطال فيما في مده فالقول له ولا شفعة له الاستنبة اه (وقال في القاعدة الثانية عشرلا ينسب الى ساكت قول) وخرج عن هـ ذه القاعدة ثل يكون السكوت فهمارضاء كالنعاق الى أن قال انخيامسة عشرسكوت فيع حين عسلم بالبيع اه (قال في الفين الثنالث في أحصكام الناسي مانصه) والثالث انجهل في دارا محرب من مسلم ليهاجر واله يكون عذراو يلحق به جهلاالشفيم اه وقد نقلناه في كتاب النكام وكتاب العتق (يقول حامعه) وفوله ويلحقته أى مامجه-لالذي يكون عددرا جهل الشفيع بالبيم فابه يكون نرافى عدم سقوط الشفعة اذ البيع قدينى كذافى شرحها (رقال فيعث مايقبل الاسقاط من الحقوق ما نصه وصرحوا بأن حق الشفعة يسقط بالاسقاط

ه (وقال في جث القول في الملك مانصه) الثانية لا يدخل في ملك الأنسان شيَّ بغسراختياره الاالارث اتفساقا الىأن قال والشفيسع اذاة لكبالشفعة دخل الثمن في ملك المأخوذ منه جبرا اه (نم قال) الرابعة عشرة لك العقار للشفيع بالاخذ التراضي أورقضاه القباضي فقهلهمالاملائله فلاتورث عنيه لومات وتبطل اذاماع وقيد نقلناه في كتاب الفرائض (وقال في بحث القول في الدين ه فواتد الاولى لدس في الشرعد نالا يكون الاحالا الارأس مال السلم نقال وماأخذيه الشفيه العقاراه وقدنقلنا بقيته في كتاب السوع وكتاب ينات ﴿ وَقَالَ فِي بِحِثْمَا افْتُرَقَ فَيْهِ البِيعِ الْفَاسِدُ وَالْحَقِيمِ مَانِصَهِ ﴾ ولاشفعة فيه بخلاف العيم اله وقد نقلناه في كتاب البيوع (ثم قال آخرف الفرق والجمع مانصه) منالدة ما اذا يطل الذي بعال ما في ضعنه وهوم عنى قولم ماذا بطل المتضمن مالكسر بطل المتضون بالغفرالي أن قال وخرج عنها ماذكروه في البيوع الي أن قال وماذكر وهفى الشفعة لوصاتح الشفيع عمال أيصح لكن كان استقاطا الشفعة مع الالتضمن الاسقاط صلحه وقد بطل ولم يبطل مافي ضعنه وقالوالو باع شفعته بمال لم يصم وسقطت فقد بطل المتضمن ولمسطل المتضمن اه وقد نقلنا بعضه في كتاب ملح وفى كتاب البيوع (م قال) وقالوا الكفالة بالنفس منزلة الشفعة على الصيم فلا يعد المال وتسقط اه وقد نقلناه في كتاب الكفالة (وقال في فن الالغازق بعث الصلح مانصه أى صلح لو وقع فافه ببطل حق المصالح ويرد الخصم لبدل اليه فقل الصلم عن الشفعة أه وقد نقلناه في كتاب الصلم (ثم قال يضافي فن الالغازمانصه) والشفعة وأي مشترسل له الشفيع ولم تبطل فقل هو الوكيل بالشراء اه (ثم قال في فن المحيل مانصه) و العشر ون قوالشفعة وانحيلة أن يهب الدارالشة ترى م هو يهيه قدرالنن وكذا الصدقة أو يقر ال أرادشراء ها بها مُ يَةُ رَالًا خَرِلُهُ بِقَدَرُهُمُما أُو يَتَصِدَقَ عَلَيْهِ بِجِزْءَهُمَا بِلَى دَارَا تُجِـارِ بِطَرِيقَه مُ يَسِعِه الباقي اه (وقال المؤلف في كمّاب البيوع في بحث الاعتبار للعني لا الا لفاظ مأنسه) وفيي الهبية شرط العوص نظروا الي حانب اللفظ ابتداءوا في حانب المعني في كانت سعاانتها فثنت أحكامه من الخمارات ووجوب الشغعة اه (ثمقال فيه أيضا) الحقوق المجردة لامعوزالاءتماض عنها كحق الشفعة فلوصائح عنمه بمال طلت ورجعيه اه (ثمقال أيضافي كتاب البيوعمانصـه) للإيجوز

تفريق الصفقة على البائع الافي الشفعة ولهاصورتان في شفعة الولوانجية اه (مُمْ قَالَ أَيضًا فِي البيوع مَا نصه) المشترى اذا قبض المبيع في الفاسد ماذن با ثعه مُلْكُه و يَشْتُ لَهُ أُحْكَامَ الملكُ كُلُهُ اللَّافِي مَسَائُلُ الْيَأْنَ قَالَ وَلَا شَفَعَة تَجَارِهُ لُوكَان عقارااه وقدنقلنا بقيته في كتاب النكاح (وقال في كتاب القضاء مانصه) كل من قسل قوله فعليه العسين الافي مسسائل عشرة في القنية الى أن قال والاب فىمقـدارالثمناذا اشـثرىلابنه الصغيرواختلفمعالشـفيـعوفيـااذا أنـكر الابشراء لنفسه وادعاء لابنه اه (مُقال فيه أيضاً) لا تسمع الدّعوى بعدالابراء المام نحولاحق ني قدله الاضمان الدرك فانه لايدخل يخلاف آلشنعة فانها تسقط مه اه وقد نقلناه في تتاب الكفالة (وقال في كتاب الاقرارمانسه) المقرادًا صارمكذ باشرها بطل اقراره فلوادعي المشترى الشراء بألف والماثع بألفين وأغام السنة فأن الشفسع مأخذه المألفين لان القاضي كذب المشترى في اقراره اه (وقال في كتاب الصَّلَّم مانصه) الحق اذا أجله صاحبه فانه لا يلزم وله الرجوع فى لاثمسائل في شفعة الولوانجية أجل الشفينع المشترى بعد الطلبين للإخذصم وله الرجوع اه (وقال في كتاب المضاربة مانصه) المضارب الشراء لاالانعد مالشفعة فلاعلكه الابالنص كافي البزازية اه (وقال في كتاب المهدة مانصه) لاجبرعلى الصلات الافي مسائل الى أن قال الثالثة الشفعة يجب على الشترى تسايم العقاراني الشفيع معأنها صلة شرعيمة ولذالومات الشفيع بطلت الشفعة آم (وقال في ﴿ حَيْمَ الْفُرَانُ مِنْ إِلَّا لَا رَبُّ مِعْرِى فَى الْاعْبِ أَنْ وَأَمَّا الْحُقُّوقَ هُهُما مُالايحرى فيه كمق الشفعة اله (قال صاحب الاشباه)

* (كتاب القدمة)

الغرامات ان كانت محفظ الاملاك فالقسمة على قدر الملك وان كانت محفظ الا نفس فهى على عددالرؤس وفرع عليها الولوا مجى فى القسمة ما اذا غرم السلطان أهل قرية فانها تقسم على هذا وهى فى كفالة التتارخانية وفى فت وى قارئ الهداية اذا خيف الغرق فا تفقوا على القا وبعض الامت مة منها فألقوا فالغرم بعدد الرؤس لانها محفظ الانفس اه القسمة الفاسدة لا تفيد الملك بالقبض وهى تبطل بالشروط الفاسدة يجوز بناء المسجد فى الطريق العام ان كان واسعا لا يضرو كذا لاهل الفاسدة

المحلة أن يدخلوا شيئا من الطريق في محلتهم وفي دورهم أن لم يضر ولد بنا عظلة في هوا الطريق الله يضرلكن اذا حوصم قبل البناء منع منه وبعده هدم وقد نقلناه في كتأب الجنامات ونقلنا بعضه في كتاب الوقف (ثمقال) المشترك اذا انهدم فأى أحدهما أهارة فان احتمل القيمة لاجبر وقسم والابني ثم آجره ليرجيع بني أحدثهما يغسراذن الاسترفطات أحدهما رفع بنساله قسم فان وقع في نصيب الماني فهما والاهدم اه وقد نقلناه في كتاب الشركة و بعضه في كتاب الغصب (برقال) له التصرف في ملكه وان تأذى حاره في ظاهرالر واية وله أن يجعسل فهاتنو راوجماما ولايضعن ماتلف به اه وقدنقلناه في كتارالغصب وكتاب اتجنايات (نمقال). تنتقض القعمة بظهوردين أووصية الااذاقضي الورثة الدس ونفذوا الوصية ولايدمن رضاء الموصى لدما لثلث وهذا اذا كانت مالتراضي القضاه القاضي لاتنقض تنقض ظهور وارث واحتلفوا في ظهورالموصيله اه وقدنقاناه في كتاب المداينات وكتاب الوصية والله سجانه وتعالى أعــلم اه (يقول حامعه) وهذه هي المسائل المجموعة الملحقة بكتاب القسمة (فأل المؤلف في تنسيه يصمل الضروا تخاص لد نع ضروعام) وعليه فروع الحان فال ومنها طلب صاحب الاكثرالقعة وشريكه بتضررفأن صأحب التكثير بجياب عالى مدالاقوا للانضرره فيعدم القسعة أعظهمن ضررشر بكهبها اه (وقال في القياعيدة الأولى الأجتهاد لا ينقض الاجتهاد مانصه) ثما علم أن يعضهم استثني مزهذه القاعدة أعني الاحتهادلا ينقض بالاحتهاد مسئلتين احداهما نقض القسمة اذاظهر فهاغس فاحش فانها وقعت باحتماد فسكمف سقض عثله والجواسان نقضها لفوات شرطها في الابتداء وهوالمعادلة فظهرانها لمتكن صححة من الابتبداء فهوكالوظهر خطاءالقاضي بفوات شرط فاندينقض قضياؤه اه (وقال في الفن الشالث في أحكام الصيبان مانصه) ولا يدخل في الغرامات السلطانية كافي قسمة الولوا تجيسة اه (وقال في أحكام العبيدمانصه) ولا يجوزا كوندشا هدا الى ان قال ولاقاء عا ولا مقوما اه (وقال في أحكام الأنثى مانصه) ولاتدخل النساء فى الغرامات السلطانية كافى الولوا بجية من القحمة اله (وقال في بعث القول في الملك مانعه) ولواقتهموا أى التركة ثم ظهردن عبط أولاردت القسمة اه وقـدنقلنا بقيته في الفرائض (وقال في بحث الكلام في أجرة الثال |

مانصه) ومنها القسام لولم يستأجر بمعين فانه يستحق أجرم الهاه (وقال في فين الالغاز مانصه) بالقسمة بالى شركاء فيها يمكن قسمته اذا طلبوها لم تقسم فقل السكة الفسرالناف فقدة ليس لهم ان يقتسه وهاوان أجعوا على ذلك اه (وقال في الفن الثنافي في كتاب البيوع مانصه) الموقوف يبطل بموت الموقوف على الحارته ولا يقوم الوارث مقامه الافي القسمة الولوا نجية اه (مقال فيه أيضاً) الموقوف على المعداد أجازه نفذ ولارجوع الافي مسئلة في قسمة الولوا نجية اذا أجازه الفر على مانصه وفي قسمة الولوا نجية اذا أجازه الفر على مانصه وفي قسمة القسمة المناف كتاب الدعوى في مسئلة العلم مانصه وفي قسمة القنية قسما أراداً حدهما الفسمة بالغين فله ذلك ان كان الغين فله مانسه وفي جنايات له على صاحبه و فررع نصيده ثم أراداً حدهما الفسمة بالفين فله ذلك ان كان الغين فلسمة واجرة القسام والطريق اذا اختلفوافيه اه وقد نقلناه في كتاب المنافعة واجرة القسام والطريق اذا اختلفوافيه اه وقد نقلناه في كتاب المنافعة واجرة القسام والطريق اذا اختلفوافيه اه وقد نقلناه في كتاب المنافعة وأجرة القسام والطريق اذا اختلفوافيه اه وقد نقلناه في كتاب المنافق كتاب الوصايا) وقد عة الوصى مالامشتركا بينه و بين الصغير ويقول جامعه)

* (كتابالزارعة والماقاة) *

(قال المؤلف في بعث المكلام على أجرة المثلمانسه) ومنها اذا فسدت المساقاة والمزارعة كان للعامل أجره أله (وقال أخوا لمؤلف في تكملته للفن السادس مانسه) * كتاب المزارعة «شرائط جوازها على قول من جوزها سنة بيان الوقت خلافا لمشايخ بلخ ومن بكون البزرمنه وجنس البزر ونصيب من لابذراه والتغلية بين الارض والعامل وان بكون الخارج مشتركا دفع أرضه مزارعة لبزرعها ببذره قرطما فاخرج منه امن عصفر فهوالزارع والقرطم لرب الارض فهوفا سدو كذلك فرطما فاخر عها حنطة وشعيرا على ان الجنطة لاحدهما والشعير للا تخروكذلك كل شي له نوعان من الربع كبذرالكنان والكتان والمدة وبذرها بخلاف الحب مع المتن اذا شرط لصاحب السذر والحب بينهما والفرق ان هذه الاشياء تبع غير مقصود أما بذرالكتان فقصود والحب بينهما والفرق ان هذه الاشياء تبع غير مقصود أما بذرالكتان فقصود

كالكتان (يقول جامعه)

*(كتاباحبا الموات والشرب)

فأل المؤلف في قاعدة هل الاصل في الاشساء الأماحية حتى يدل الد منذهب الشانعي أوالقرح حتى يدل المدليل على الاباحة ونسبه الشافعية الى أى حنيفة ماتصه) ومنها أذا لم يعرف حال النهرهـ لـ هومناح أومملوك ومنها لودخل يرحه جيأم وشك هيل هومياح أوتملوك ومنهامسيثلة الزرافة ومذهب الشافعي الفاثل مالاماحة امحل في البكل اله ﴿ وَقَالَ فِي الْفِي الْمُالِثُ فِي أَحْكَامُ الصدان مانصه) ۗ ولوملاء كوزامن حوض ثم صبه فيه لم يحل لاحدان يشرب منه (، قول حامعه) وفي أحكام الصغار الاستروشني من مسائل الكراهمة الات أوالام اذاأم ولده الصغير لينقل المساءمن اعجوض الي منزل أسهود فعراليه البكويز فنقلقال بعضهم الماءالذيفي الكوز يصبرملكالصسيحتي لامحل للار شريه الاعنبد اتحاجبة لان الاستخدام في الاعبان المساحة مأمله ل وقال بعضههم ان كأن الكوز ملكا الأب مسداً عالما ملكا للأب ويسترالان محرزاالماء لاسه كالاحدر اذا جل الماء في كو زالمستأمر مكون محر زالاستأمركذا هذا اه (وقال في بحث ما يقسل الاسقاط من الحقوق مانصه) لوقال الوارث تركت حق لمسطل حقمه ادالملك لاسطل بالترك واكحق سطل مدحتي إن أحسد الغمانيين لوقال قبل القسمة تركت - في بطل حقه وكذا لوقال المرتهن تركت حقى في - بس الرهن يطل كبذا في حامع الفصولين وظهاهره انكل حق يسقط بالاسقاط وهو أيضاظاهرماني الحانسة من الشرب ولفظها رجل له مسلوماه في دارغيره فماع صاحب الدارداره مع المسيل ورضي به صاحب المسيل كان لصاحب المسلأن بضريه مذاك في الثمن وان كان له حق احراء المهاء دون الرقبة لاشي له من الثمن ولا مسلله على المسل بعد ذلك كر جل أوصى رجل بسكنى داره فاتا الوصى واع الوارث الدارورضي به الموصى له حاز البينع و بطل سكناه ولولم يسع صاحب الدار داره ولكن قال صاحب المسيل ابطات حقى في المسيل فان كأن له حق اجراء الماء دون الرقبة يطلحقه قياساعلى حق السكني وانكان له رقبة المسيل لا يمطل ذلك بالابطال وذكرفي الحكتاب اذا أوصى لرجل بملث ماله ومات الوصى

فصائح الوارث الموصى له من الثلث على السدس جاز الصلح وذ كر الشيخ الأ لمعروف بخواهرزاده انحق المومىله وحق الوارث قبل القسمة غ وط بالاسقاط اه فقدعلمان حق الغسانم قدل القعمة وحق انحدس للرهن وحق المسيل المجردوحق المومى له بالسكني وحق المومى له بالثلث قدل بالهض ذلك في كتاب الرهن وفي كتاب الوصيمة وفي كتاب الجهادوفي كتاب الفرائض أيضا فراجعه (رقال في بحث القول في الملكمانصه) وفيـــه سائل الاولى أسماب القلك المعا وضات الماليمة الى ان قال والاحماء اه (غ قال) الشانية لا يدخل في ملك الانسان شئ بغراختياره الاالارث ا تفياقا الى ان قال وكذاغاء ملكه من الولدوا لمتمار والماء النماسع في ملكه وما كان من انزال الارضالاالككا دوائحشىش والصيدالذى ماض في أرضها ه وقدنقلنا ه في كاب يدآه (يقول حامعه) وقوله الاالكالاالخ صوابه حتى الكلا وانحشيش الخ كذا في شرحها (وقال في بحث القول في ثمن الثل مانصه) أما ثمن المثل فذ كروه في مواضع منها بالالتهم قال في الكنزواذا لم يعطه الابنمن المثل وله ثنه ملايتهم والا تهم الحان قال ويتعن ان لا يعتبر ثمن المثل عند الحاحة لسدالرمق وخوف الملاك ل الشرية الى دنا نير فيعب شراؤها على القادر باضعاف فيتها احداء ه اه وقد نقلنا وقيته في الطهارة وفي الحظر (وقال في فن الالغازفي بحث الكراهية مانصه) أي ماء مسل لا يحوز الشرب منه فقل ماه وضع الصي فيه كوزامنَماء اهُ وقد نقلناه في المخطر (وقال أخوا لمؤلف في تكملته للفن السادس فن الفروق مانصم) * كتاب الشرب * رجل له مهرمن مرغظيم بين قوم ولكل م-ركوة وأرادان يفتح كوة أعلى منكوته و يسدهده الكوة ليسله ذلك ولو كان له طريق في سكة غيرنا فذة ويابداره أسفل فأرادان يفتح ماما أعلى منذلك كاناله والفرق ان البكوة العلسا تأخذأ كثرمم ادا فتعدى الىأرض حاره لايضمن وان سقماغبر معته والفرقان الزائدءلي العادة تعبة رجل المي شياة ميتبة في نهرطا حونة فسال ما الى الطاحونة فخر بتهاانكان النهرغير محتاج الى الكراء في الاضمان

عليه والانعليه المنعمان والفرق انهاذا كانلايحتاج الى الكراء لايضاف الى الملقى بل الى سيلان المساء بخبلاف المحتاج اله وقد نقلناه في كتاب الغصب (وقال المؤلف في كتاب البيوع من الفن الشماني مانسه) المحقوق المجردة لا يجوز الاعتماض عنها الى ان قال وفي بيع حق المسرور في الطريق روايتان وكذا بيع الشرب والمعتمد لا الا تبعاله (قال صاحب الاشباه)

* (كتابالاكراه)

يه المكره يخالف السع الفاسد في أربع ميوز بالاحازة بخلاف الفاسد وتنتقض تصرف المشترى منه وتعتبرالقهة وقت الاعتاق دون الغيض والثمن والمثمن أمانة في يدالمكره مضمون في غيره كذا في المجتبي اله وقد نقلناه في كتاب البيع وكتاب العتق (نمقال) أمراتسطان أكراه وان لم يتوعده وأمرغره لاالآن والمبدلالة الحالانه لولمة شدل أمره بقتدله أويقطع بده أويضريه ضربا عناف ملى نفسه أوثلف عضومنه كمافي منية المفنى أحرى الكفرعلي لسانه يوعيد للمساوقيد كفرويا نتام أتداه وقدنقلناه في كتاب المجهاد وكتاب الطلاق (نمقال) أكره ما لقتل على القطع لم يسعه اله وقد نقلناه في كتاب الحنامات (مُقال) أكره الهرم على قتل صدفاني حتى قتل كان مأجورا اله وقد نقلناه في كتاب الج (مُقالُ) أكره على العُفوعن دم العمد لم يَفْعَن الكرم أه وقد نقلناه في الجنايات (ثم قال) أكره على الاعتاق فله تضمين المكره الااذا أكره على شرآء من يعتق عليه ما أيمن أو ما لقرابة اه وقد نقلنا ، في كتاب العنق (ثم قال) اذا تصرف المشترى من المكر وفانه يفسخ تصرفه من كتابة واحارة الاالتديير والاستيلاد والاعتاق اه وقدنقلنا مفي كتاب البيع وكتاب العتق (ثم قالُ) أكره على الطلاق وقع الااذا أكره على التوكيل مه فوكل اه وقد ذفلناه في كتاب الطلاق (نمقال) أكره على النكاح أكثرمن مهرا لمثل وجب قدره وبطلت الزيادة ولأرجوع عملي المكره بشئ اه وقد نة لناه في كتاب النكاح والله سبمانه وتعالى أعلم اه (يقول جامعه) وهذه هي المسائل المجموعة المحقة بكتاب الاكراه (قال المؤاف في الفاعدة الاولى لانواب الامالنية مانصه) وأما في المبادات كلها فهي شرط معم الاالاسلام فانه يصبح بدونها بدليل قولم مإن

لام المكره صحيح ولايكون مسلما بجبرد نيسة الاسلام بخلاف الكفر كإسابينا في عث التروك وأما الكفرفيشترط أدالنية لقولهم ان كفر المكره غيرصيع وقد نقاناه في كتاب الجهاد (وقال في القاعدة الثانية الامور عقاصده عامانه في ولوأ كره على السحود لللك القتل فان أمروه مه على وجه العمادة فالافض في كتاب المحظر فراجعه (وقال في القاعدة الخياء سة الضرر مزال مانصه) الاولى مرورات تبيج المحظورات ومن ثم جازا كل الميتة عند المخصة واساغة اللقمة بالخر والتلفظ بكامة الكفرللا كراه وكذا اتلاف المال اه (ثمقال) فانه-مقالوا لوأ كره ملى قتل غيره بقتل لا مرخص له فان فعل أثم لان مفسدة قتل نفسه أخف من مفسدة قتل غيره اله (وقال في بحث اذا تعارض مفسد تان روعي أعظمها ضررا مارتكاب أخفه مامانصه) وذكرالزياهي من آخركاب الاكراه لوقيل له لتلقين نفسك في النارأومن الجمل أولا فتلنك وكان الالقاء بحيث لا ينجومنه ولكن فيه فوع خفة فله الخياران شاء فعل وانشاء لم يفعل وصبرحتي يقتل عند ابي حنيفة لانهابتلى ببليتين فيختارماه والاهون في زعمه وعند هما يصبر ولايفعل ذاكلان الفعل سعى في اهلاك نفسه فيصير تحساميا عنه وأصله ان الحرق اذا وقع بنة وعلم انه لوصير فيه محترق ولووقع في الماه غرق فعنده يختار أمهم اشآه ما يصنير اه وقدنقاناهذه في كتاب الحظرايضا (ثمقال) ثماذا ألقي ه في النارفا حترق فعلى المكره القصاص بخلاف مالوقال لتلفين نفسك من ى مسئلة الفتل ما لمثقل اه وقد نقلنا ه في كتاب المجنامات (وقال أخوا لمؤلف في تكلمته الفن السادس فن الفروق مانصه) * كَأْبِ الا تَراه * أَكُرهُ عَلَى بيع أوشرا أكمنه سلمطائعا جازالبيع وفيالهبة والصدقة لايحوز والفرق أنه عقد لازم والرجوع بعدالعقود لابضح والمبة غير لازمة فلماأمكن الرجوع بعدالعقد فلا تُلاينفذ عند عدم الرضاء أولى أه وقد نقلناه في كاب البيوع وكاب الهبة (ثمقال) ولوأ كرهء لى العلاق والعتاق فطاق وقع ولوأ كرهء لى الاقرار بَهِ مَالاً يُقع اه وقد نقلنا ه في كتاب الطلاق وكتاب المَّتَق (ثم قال) ولوأكره ايقر بحدأونسبأوقطعلايلزمـه اه وقدنفاناه في كتاب انحدودوالاقرار (ثم

قال) ولوأ كرهت على الارضاع يثبت حكم الارضاع اله وقد نقلناه في كاب المنكاح (ثم قال) ولوأ كره على الاسلام سع الهوقد نقلناه في كاب المجهاد (وقال المؤلف في كاب السير والردة من الفن الثاني ماقصه) كل مسلم ارتدفانه بقتل ان لم يتب الاالمرأة ومن كان اسلامه تمعا والصبى اذا أسلم والمكره على الاسلام اله (وقال في كاب الدوع ماقصه) المعقد الفاسداذ المعاق يعد حق عسد لزم وارقفع الفساد في كاب الدي مسائل آجو فاسدافا جوالمستأج صحيحا فللا قر ل نقضها والمشترى من المكره لوماع صحيحا فللمكره نقضه اله وقد نقلناه في كاب الاجارة (وقال في كاب الخصب) الاحمود الخصب الاحمود الخواجه (وقال في كتاب المجارة المان الاحمود على المكره دية المحكره على المتاب المناز المقالة المناز ال

*(كتاب الغصب)

المغصوب منه مخبر بين تضمين الغاصب وغاصب الغاصب الافي الوقف المغصوب الخاصب وقيمة أكثر وكان الثاني أملاً من الاول فان المتولى الخافي الشانى كذا في وقف الخاسة اه وقد نقلنا ، في كتاب الوقف (ثمقال) اذا تصرف في ملك غسره ثما دعى انه كان ما ذنه فالقول المالك الااذا تصرف في مالى امرأته في الدن والدعى أنه كان ما ذنها وأنكر الوارث فالقول المزوج كذا في القنية اه وقد نقلناه في كتاب الدعوى (ثمقال) من هدم ما شط عرب فانه يضمن نقصانها ولا يوم بعارتها الافي حائط المسجد كافي كراهدة الخانية اه وقد نقلناه في كتاب الوقف (ثمقال) الاجازة الانلحق الاتلاف فلوأ تلف مال غيره متعدما فقال المالك أخرت أورضيت لم يبرأ من الضمان كذا في دعوى المزازية الاثمر المورع بدا اخبره المورع بدا اخبره كاثره عدا لغير فالامراك أو بقتل نفسه مفان الاثمر يضمن الااذا أمره ما تلاف مال كاثره عدا الغير فالانه أمره علاف مال غيرسيده فان المفهان الذا أمره ما الرابعة اذا كان المأمورة بدا اخبره يرجع به على الاثمر المحالة المره بعفر ما الفسي ويرجع به على الاثمر المخاصة اذا أمره بعفر ما الفسيرة أتلفه ضمن الصيرة الموسية ويرجع به على الاثمر المحالة المناقدة المره بعفر ما الفسيرة أتلفه ضمن الصيرة ويرجع به على الاثمر المنافدة المره بعفر ما الفسيرة أتلفه ضمن الصيرة ويرجع به على الاثمر المخاصة اذا أمره بعفر ما الفسيرة أتلفه ضمن الصيرة عبرة عبه على الاثمر المخاصة اذا أمره بعفر ما الفسيرة أتلفه ضمن الصيرة ويرجع به على الاثمر المخاصة اذا أمره بعفر ما المنافذة المره بعفر ما بعدول المنافذة المره بعفر ما المنافذة المره بعفر ما بعدول المنافذة المرافدة المنافذة المرسوب المنافذة المنافذة المرافدة المنافذة المرافدة المنافذة المرافدة المنافذة المرافدة المرافدة المنافذة المرافدة المنافذة المنافذة المرافدة المنافذة المنا

في حائط الغسر ففعل فالضمان على انحسافر ويرجيع بدعلى الاسمروة الفصولين وزدتاذا أمرالاب ابنه كمافى القنيةاء وقدنقلناه فى كتاب انجنايات (ثم فال) لا بعوزالتصرف في مال غيره بغيرا ذنه ولا ولا بدالا في مبياة ل في السراحية يحوزلاولد والوالدالشراءمن مال المرمض مايحتاج النه بغيراذنه الثانية اذا أنفق لمودع ءللى أبوى المودع بفيراذنه وكان في مكان لا يمكن استطلاع رأى القاضي وردّوا المقبة الىالورثة أوأغي عليه فانفقواءايه من ماله لمضمنوا ذبح أضية غسره بلاأمره فىأمامها لميضمن أطلقه في آلاص ل وقيده بعضهم بحااذا أضعمها للذبح ه وقدنقلناذلك في كتاب الذمائح والاضعية (ثمقال) وكذا لووضعةدرآنيسه نحمعلى كانون ووضعا نحطب فأوقدغ يرءوطبخه وكذالولجشن سمله فيزورق وربط انجمارف آقه وكذالوح لحله الساقط في الطريق فتلف وكذالوأعانه فىرفع انجرة فانكسرت وكذالوفتم فوهة الارض فسقأها اصاحمها ومنهاا وامرفيقه لاغمائه اهر وقدنقلناه في كتاب المج (نمغال) وسقىأرضه بعدبذرا لمزارع وليس منها لمزالشاة بعد تعليقها للتفاوت كلمن أحكام المرضي منحامع الفصولين أآسا شرضامن وان لميتعمد بالالذا كان متعدافلو رمي سيمامن ملكه فأصاب إنسانا ضمنه ولوحفر كه فوقع فهاا نسان لم يضمنه وفي غبرملكه بضمنه اه وقد نقلناه في كتاب ت (مُهال) ولوأرضعت الكيرة الصغيرة لم تضمن نصف مهرا اصغيرة ادرآن تعلمالنكاح وتكون الارضاع مفسداله وأن تكون الهسر والجهلءنه دناءهتىرلدفعالفسادكافيرضاع الهداية اهروقسد نقلناه في كتاب النكاح وكتاب الطلاق (م قال) والعقار لا يضمن الافي ما الله اذا جده المودع واذاباعه الغاصب وسله وأذارجع الشاهديه بدالقضاء كافى عامم الفصولين اه وقد نقلناه في المسائل في الواج اكتاب الامانات وكتاب يع وكتاب الشهادات (نمقال) منافع الغصب لا تضمن الافي ثلاث مال

المتم ومال الوقف والمعد الاستغلال منافع للعد الاستغلال مضمونة الااذا سكن بتأويل ملك أوعقد كمدت سكنه أحدد الشريك نفي الملك أماالوقف اذ أسكنه أحدهماما لغلمة بغيراذن الاتخرسواء كان موة وفالسكني أوللاستغلال فانه يجب الاجر ويستثنى من مال اليتيم مسثلة سكنت أمّه مع زوجها فى داره بلاأجر لمسألهما ذلك ولاأح علمها كذافي وصابا القنمة الاتصر الدارم مدة الاستغلال احارتهاانما تصرمعدة أذابناها لذلك أواشتراهاله وماعدادا امائع لاتصرمعدة في - في المشترى الغاصب ادا آجرما منافعه مضم ونه من مال وقف أويتم أومعد للاستغلال فعلى السستأخر المعمى لاأجواللسل ولايلزم الغساصب أجراللال أغسامرة بضيه من السكني بثأو ملء قدسكني المرثين لواستأجرهاسنة بأحرمعلوم فسكنها سنتهزود فعأجرته ماليس له الاسترداد والتخريج على الاصول يقتضي ان له ذلك اذالم تبكن معدة له الكونه دفع ماليس بواجب فدسترده الااذادفع على وجه الهبية فاستهلكه المؤجر آحرالفضوتي داراموقوفة وقمض الاجرخرج المستأجرعن العهدة ان كان ذلك أحرالمثل ومردّه الى الوقف آجرها الغاصب وردأ حرتم الله الك ثعلمب لدلان أخذالا حرة احازة اه وقدنقلنا ه في كتاب الوقف و كتاب الاحارة (ثم قال) الليم قيمي قال للغاصب ضم بهاأنت فان هليكت قبل التضعية ضمنها وان بعده لأ اهُ وقدنقلنا.في كتاب آلاضعيـة (ثمقال) الاَجْرُقَيْمَى وكذاالمُحْمُ أمره أن ينظرا لى خابيته فنظرفسال الدم فها من أنفه ضمن نقصان اكحل الخشب اذا كسره الغياصب فاحشيالاعليكه ولوكسره الموهوب له لمينةطع حق الرجوع وقد نقلناه في كتاب الهمة (ثم قال) عثر في زق انسان وضَّعه في الطريق ضمنه الااذاوضعــه لغبرضرورة اه وقدنفلناه في كتاب انجنامات (ثمقال) لامحوز دخول مت انسان الاماذنه الافي الغزو كإفي منية الفتي وفعما اذابيقط ثويه في مدت غيره وخاف لوأعله أخذه كإفي الوديعة الهر وقد نقلناه في كتاب الامانات وَكَتَابِالْحُظُرُ (مُهْقَالُ) حَفْرُقَبُرَافُدُفُنَ فَيْمَا ٱخْرَمِيتَا فَهُوعَلَى ثَلَاثُةُ أُوجِه فأن كأن في أرض ملوكة للما فرفلهما لك النيش علمه واخراجه وله التسوية والزرع فوقها وانكان فيأرض مساحة ضمن الحسافر قعسة حفره من دفن فمسه وان كآن في أرض موقوفة لا يكروان كان في الارض سعة لان الحافر لايدري بأى أرض يموت ذكره ـ ذه الفروع الثلاثة في الواقعات الحسامية من الوقف

وينبغي ان كحون الوقف من قسل المساح فيضمن قعمة الحفير وبحمه ا سكوته عن الضمان في مورة الوقف علسه فهي صورتان في أرض مملوكة فللمالك الخمار وفي مماحمة فله تضمن قمة الحفر اه وقد نقلناه في كتاب الصللة وكتباب الوقف وكتاب الاجارة والله سبعباله وثعبالىأعلم اه يةول حامعه) وهذه هي المسائل المجموعة المحقة لكتاب الغصب (قال المؤلف فى قاعدة الاصل برا قالذمة مانصه) فلوا ختلف انى قيمة المتلف والمغصوب فالقول قول الغارم لان الاصل البراءة عمارادا ه وقد نقلنا بقسته في كاب القضاء (قال فى قاعدة الاصل العدم مانصِه) ولوادى المالك انها قرض والا تنو انها مضارية القول فههاقول الاتخذلانهماا تفقاعلي حوازالتصرف لهوالاصلءدم الضمان ولذا فال فياليكنزوان فال أخبذت منك ألفاود بعة وهليكت وقال أخذتها غصما فهوضامن ولوقال أعط تنهاو دسة وقال غستنها لا اه وفي البزاز بة دفع لات عبناثم اختلفافقال الدافع قرض وقال الاستوهية فالفول لادافع اهر لان مدعي الهبة يدعىالابراءعن القيمة معان المين متقومة بنفسها اه وقدنقلناه لذه **اثل في أبوابها من كاب المضاربة وكان الاقرار وكاب الهسة وكاب الامانات** (ثمقال) فىالقاءدةالمذكورة ومنهالوقال غصدت منك ألفاور بحت فهها عُشرة آلاف فقيال المغصوب منه مل كنت أمر تك ما لقيارة بها فالقول للبالك كافى اقرار المزازية بعني لقسكه بالاصل وهوعدم الغصب اه وقد نقلناه في كاب الا قرار (وقال في قاعدة اضافة الحوادث الى أقرب أوقاتها في بحث مانوج عنه مانصه) وكذالوقال المولى لعبد قد أعتقه قد أخذت منك غلة كل شهر خسة دراهم وأنت عدد فقال الممتق أحذتها بعد المنق كان القول قول المولى اهرم قال) وكذافي مسئلة الغلة لا يصدق المولى في الغلة القائمة ومما وافق الاصل ما في النهاية لواعتق أمته مُ قال لها قطعت بدك وأنت أميتي فقيالت هيريل قطعتها وأناحرة فالقول لهاوكذافى كلشئ أحدذه منهاالخ وقدنقلنا بقيته فى كتاب الاقرار (وقال في الفــا ثدة الثــالثة في الاستنصــابّ مانصــه) وفي اقرار البزاز يةصب دهنالانسان عند الشهودفادي ماليكه الفعيان وقال كانت فعسة لوقوع فارة فالقول للصاب لانكاره الغمان والثهود شهدون على الصب لاعلى عدم النجياسة وكبذا لوأتلف محيم طواف فطولب بالضميان فقال كانت ميتة

فاتلفتهالا يصمدق وللشهودان يشهدوا المدنحمذكى بحكما محمال قال القاضى لايضمن فاعترض مليه بمسئلة كماب الاستحسان الخ وقد دنفلنا بقيته في كتاب الاقراد (وقال في تنبيه يقمل الضررا مخاص لدفع ضررعام وعليه فروع مانصه) ومنهالوغصب ساجة أى خشبة وأدخلها في بنائه فان كانت قيمة البناء أكثر غلكها صاحمه مالقيمة وانكانت فيمتها اكثرمن قيمته لم ينقطع حق المالك منهما ومنهالوغمس أرضا فبني فسهما أوغرس فانكانك قيممة آلارض أكشرقلع ضهن له قيمتها ومنهالوا تتلعت دحاجية لؤلؤة سَظَراني أكثرهما قعية بنصاحب الاكثرقيمة الاقل وعبلي هذالودخل فصيل غيره فيداره فيكبر باولممكن اخراجه الابهدم المجدار وكمذالوأ دخل المقر رأسه في قدرمن اس فتعذر اخراجه هكذا ذكرامهابسا كإذكره الزيلع في كاب الغصب وفصل الشافعية فقيالوا إن كان صاحب البعهية معها فهومفرط مترك الحفظ فانكانت غييرمأ كولة كسرالقدروعليه ارش النقص أومأ كولة فني ذبحها وحهان وان لميكن معهافان فرط صاحب القدركسرت ولاارش والافله الارش و منهان يلحق عسئلة المقرة مالوسقط دساره في مصرة غيره ولم عنوج الأبكسرها ومنها حواز دخول ست غرواذا سقط متاعه فيه وخاف صاحبه انه لوطليه منه لا ومنها و وقد نقلنا ذلك في المحظر أيضا (ثم قال) ومنها جوازشق بطن الميتة لاخراج الولداذا كانمرجي حماته وقدامر مهأ بوحنيفة فعاش الولد كمافي الملتقط قالوا بخلاف مالوا بتلع الولوة فاتفاغه لايشق بطنسه لان حرمة الادمى أعظمهن وممة المال وسوى الشافعية مدنهما فيجوازالشق وفيالتهذيب القبلانسي من الحظر والاماحية وقعمية الدرة في ثركته وان لم تبرك شيئالاصب شئاه (ثم قال فى القاعدة الرابعة التابع تابع في بحث يغتفر في التابيع ما لا يغتفر في غيره مأنصه) ومنهالوغصب قنيافايق مزيده وصمنيه المبالك ملكه الغاصب ولوشراه ق لمصراه وقد نفلناها في كأب السوع أيضا (وقال في القياعدة العاشرة الخراج بالضمان هوحديث صبير رواه احد وأبودا ودوا لنرمذي والنساءي وابن ماجه وان حبان من حديث عائشة مانصه) وهنا سؤالان لم أرهما لا سعابنا الى ان قال الشانى لوكانت الفلة مالضهان لزمان تكون الزوائد للغاصب لان ضهانه أشدمن ضمان غيره وبهذا احتج لاي حنيفة في قوله ان الغاصب لا يضمن منافع

الغصب وأحيب بأنه صلى الله تعالى عليه وسلم قضى بذلك في ضعان الملك وجعل حهلن هو مالكهاذا تلف تلفء لي ملكه وهوالمسترى والغاصب لاعلك رِد و أناكراج هوالمنافع جعلهالمن عليه الفحان ولاخلاف ان الغاصب كخلاف ذكره الاستوطى اه وقدة غلننا ذلك في كتاب السوع أيضا فراجعه مَنْهِ لِكَ (ثُمَّةَالَ) وقال أبو يوسف وعم رفيا اذا دفع الاصيل الدين الى الكفير ل الاداه عُذَه فرج الكُفيل فيه وكان عما يتعين آنّ الربح معامب له واس أسماني فتم القدر ميآتحديث وقال الامام يرده على الاصيل في رواية ويتصدق به فى رواية وقالوا فى البيع الغساسد اذا فسفخانه يعايب للهسائع مارج لاللشترى اصل إن الخيث أن كان لعدم الملك فأن الربح لا بطسب كما أذار بح في المعسوب مانة ولافرق ومزالمتعن وغسره وانكان لفسأد الملك طأب فمسألآ يتعين لأفعا يتعنن ذكروالز يلعي في السم الفياسداه وقد نقلنا يعض ذلك في كتاب الميوع وفي كتاب الكفالة أيضا [وقال في القاعدة النانية عشر لاينسب الماساك قول مانصه) ولوراي غيره يتلف ماله فسكت لا يكون أذنا با تلافه اه (وقال فها ابضا) ولوسكت عن وما وأمته لم يسقط المهر وكذاءن قطع عضوه أخذا من سكوته ه وقد نقانا ، في كان النكاح وكتّاب المجنايات (ثمقال) وخرجون هذه القاعدة مساثل كثسرة مكون السكوت فيهيارضا كالنطق الحان قال الناسمة والعشرون سكوته عندرؤ يةغيره بشق زقة حتى سال مافيه رضاء (وقال في القياعدة التاسيمة عشراذا اجتمع المياشر والمتسب أضيف الحكم الىالمساشرمانسه) ولايضهن من دلسارةا على مال انسان فسرقه اله وقد الما في مسائل شـتي أيضا كافي الننوس (ثم قال) وخرج عنهـامسائل الى ان قال الخامسة الافتساء بتضمن الساعي وهوقول المتأخر من آغام ـ ة الفساد اله (مُ قال) يرتكيل يضاف الحكم الى حفر البير وشق الزق وقطع حيل القنديل بل وفقع بابالقفص على قول مجدوعندهمالاضمانكرل تسدآلمند وتمامنه في مرحناعلى المناراه وقد نقلنا ذلك في الجنامات أيضا (وقال في الفن السالت في أحكام النامي مانصه) ومن مسائل النسيان لونسي المدنون الدين حتى مات فان كان عن مبيع أوقرض لم يؤاخ فيه وان كان عميا يؤاخذ مه كذا في الخانية اه

وقد نقلناه في المدابنات (مُقال) وقالوافي كتاب الخصب ان الجهل مكونه مال الغير برفع الاثم لاالضمان اه ﴿ (وقال في أحكام الصبيان مانسه) ولا يداوى الاماذن وايم اله وقد نقلناها في المجنايات أيضًا (وقال في أحكام السكران مانصه) الرابعة غصب من صاحورده عليه وهوسكران اه (يقول جامعه) أى فانه لايبرأ من الضمان كذا في الشرح (وقال في أحكام العبيد مانصه وأمره صدورا تلاف شي موجب الضمان عليه وأمرعد الفيريا تلاف مال غررمولاه موجب للضمان على الأسمر مطلقا يخلف انحر الااذا كان سلطانا ويغمن بالغصب بخـلاف المحرولوصغيرا اه وقدنقاناه في انجنامات (وقال في عث الاحكام الاربعة مانصه) والاستنادوه و ان يثبت في الحــــال ثم ستند وهودائر سنالتسس والاقتصار وذلك كالمضمونات تملك عند أداءالضمان مستندا الى وقت وجود السب اه (وقال في أحكام النقد وما يتعن فيه ومالا يتعين مانصه) ويتعين في الامانات الى ان قال والغصب أه (وقال في جيث ماية لالسقاط من الحقوق مانصه) وأماحق المطالمة مرفع جذوع الغير الموضوعة على حائطه تعد ما فلايسقط مالابر أءولاما لصلح ولا بالعفو ولا بالميع ولابالاحارة كاذكر والمزازى من فصل الاستعلاف أه وقد نقانا ذلك في كتاب الدعوى أيضا (وقال في جث النام كالمستيقظ في بعض المسائل مانصه) الثامنة اذا انقلب النائم على متاع وكسره وجب الضمان اه (مُقال) العاشرة من رفع النائم ووضعه تحت جدار فسقط علمه انحدار ومات لا مازمه الضمان اه وقد نقلنهاها في انجنا مات أيضا (وقال في أحكام الذمي مانصه) ولا يحد بشرب انخمر ولابراق علسه بل تردعلسه اذاغصدت منه ويضمن متلفها لهالاان بظهر سعها بن المسلمن فلاضمان في ارا فتهاأو يكون المتلف المامرى ذلك بخدلاف اللاف خرالمدلم فانه لا بوجب الضمان ولوكان المتلفذه سأو ينمغي ان يكون اظهاره شربها كاظهاره بيعهاولمأره الاكناه وقدنقلنا بعضه في كتاب امحدود (ثم قال) وتنسه الاسلام يحب ما قمله من حقوق الله تعالى دون حقوق الادمس كالقصاص وضمان الاموال اه (وقال في عث القول في الملك مانسه) وفيه مسائل الاولى أسمات القلك المعاوضات المالمة الحانقال والغماص اذافعل بالمغصوب شيئسا أزال بداسمه وأعفام منافعه ملكه واذاخاط المثلي بالمثلي بحيث

ا يقرما حكه اه (ثم قال) الحادية عشر في استقرار الملك المان قال وأما الملك في المفصوب والمستهلك فستندعندنا الى وقت الغصب والاستهلاك فاذاغب المفصوب وضمن قيمته ملكه عند دنا مستندا الي وقت الغصب وفائدته تملك كسأب ووجوب البكفن ونفوذ البيء ولايكون الولدله والقعقيق عندناآن اءمالقهد لاحكاثا متاما لغضب مقصودا ولذلك لاعلك الولد يخلاف الزيادة التصلة كذافي الكشف من مأب النهبي وفي المدامة من النفقية لوأ نفق المودع عدلي أنوى المودع بلااذنه واذن القياضي ضعنها ثماذا ضمن لمرجع علمه مالآنه لمساخمن ملسكه بآلضعهان فظهرانه كان متبرعا وذكر الزيلعي انهمالضمان استندملكه الىوقت التعدى فتسن اله تبرع عمليكه فص كانه قضى دنن المودع بهااه وقد نفلناه في كتاب الطلاق وفي كتاب الامانات (مُقال) وفي شرح آلز مادات لقاضى خان من أول كاب الغصب الاصل الاول ان زوال المنصوب من ملك المالك مندأدا والضمان عندنا يستندالي وقت الغصب في حق المالك والفياصب وفي حق غيره مها يقتصر على التضمين الااذا ثعلق مالاستنباد حكمشرى عنعنهام ان تحصل الزوال مقصورا على اتحسال فعنشذ ستند فيحق الكل لان الزوال في حق المالك والغاصب استندلا الكون الغصب سيماللك وضعاحتي يستندنى حق البكل يل ضرء رة وجوب الضمان من وقت الغصب فسلا يظهر ذلك في - ق غيره ما الااذا ا تصل مالاستناد حكم شرعى لان حكم الشرع يظهر فيحق الكل فيظهر الاستناد في حق البكل ثم ذكر فروعا كشرة على هـ ذا الاصل منها الغاصب اذا أودع العين م هلكت عند المودع مم ضمن المالك الغاصب فمدلارجوع لهءلى المودع لأنه ملكها مالضمان فصار مودعامال نفسه اله وقد نقلنا وفي كتاب الامانات (ثم قال) وفيه اذا غصب حاربة وأودعهافا بقت فضمنه المالك قعتها ملكها الفاصب فلواعتقها الغياصب مع ولوضمنها الودعفاعتة مالمعز ولوكانت مرمامن الغاصب عتقت عليه لاعلى الودع اذاضهم الان قراواله مانعلى الغاصب لان المودع وان مازته مسنه فله الرجوع عاضمن على الغاصب وهوا اودع لكونه عاملاله فهو كوكيل مراء ولواخنار المودع بعد تضمينه أخذها بعد عوده امن الاياق ولا برجيع على الغياص لم يكن له ذلك وان ه لمكت في مده و و من الا بأق كانت اما نة

وله الرجوع على الغاصب على ضمن وكدف اذاذه مت عنها والودع حسماعن الغاصب حتى بعطيه ماضعنه المالك فان هلكتما عمس هلكتما لعمة والنهبت عشها بعد انحيس لم يضمنها كالوكيل مالثهر اولان الفياثت وصف وهولا بقايله ثبيج واكن يتخبرا الغاصب انشاء أخذها وأدى جدع القيمة وانشاء ترك كافي الوكيل مااشراءوان كان الغاصب آجرها أورهنهافهو والوديعة سواءوان أطارها أووهبها فأن خمن الغساصب كان الملك له وان خمن المستعير أوا اوهوب له كان الملك لهما لانهما لايستو جيان الرجوع على الغاصب فكان قرار المهمان علمها فمكان الملكية لما ولوكان مكانهه مآمشترى فضمن سلت انجار مةله وكخذا غاصب الغاصب اذاخهن ملكهالانه لامرجه عدلي الاول فتعتق عليمه لوكانت محرما منه وانضمنها الاول ملكهافتعتق علمه لوكانت عرمه ولوكانت أجنيسة فللاول الرجوع يماضهن على الثاني لأنه ملكها فيصيرا لثاني غاصبا ملك الاول وكذالوأبرأه المالك بعدالتضمن أووهماله كان له الرجوع على الشاني واذا ضمن المالك الاول ولم يضمن الأول الشانى حدي ظهرت الجمارية كانت ملكا للاول وانقال افاأسلها للشاني وأرجع علىه لم يكر له ذلك لان الثاني قدرعلي ردالعين فلاميوز تضمينه وانرجع الأولءلي الثاني تمظهرت كانت الشاني وتمام التفريعاتفيه اه (وقال في محد القول في ثمن المثل مانصه) ومنها المغصوب القيمي اذاهلك فالمعتبرة يته يوم غصيه اتفاقا ومنها المغصوب المثلي اذا انقطع قال أبو-نيفة تعترقيمته يوم الخصومة وقال أبو يوسف يوم الغصب وقال مجدنوم الانقطاع ومنهاأ الملف بلاغصب ثعتمر قمته نوم التلف ولاخ للف فده اه (نمَّ قال) ومنها فيمة الصدالمتاف في الحرم أوالاح ام فغ الكنز في الثاني بتنويم عدائن في مقتله أوأقرب موضع المه ولميذ كرالزمان واظاهر فهما بوم قُتله كَافِي المُدَّلَفِ الهُ وقد نَفَانساه فَي كَابِ الْمُجَ (وقال في بحث المكلام في أَجْرَة المثلمانصم) ومنهافي غصب المنافع اذا كان المغصوب مال يتم أو وقفا أومعدا الاستغلال على المفتى ما م وقد نقلناه في كاب الاحارة (مقال) الرابع اذا وجب أجراائل وكانمتفا وتامنهم من يستقمى ومنهممن يتساهل فى الاجر بجب الوسط حتى لوكان أجوالمثل اثني عشر عند بعضهم وعند المعض عشرة وعند المعض أحدعشر وجب أحدعشر بخلاف التفويم لواختلف المقومون في مستهلك فشهد

إثنيان انقمته عشرة وشهدا ثنان ان قمته أقد ل وجب الاخذبالا كثرذكره الاقطع في ما المرقة اله وقد نقاناه في كاب الاحارة وفي كاب الحدود والسرقة وفي كأب الدعوى وفي النهادات (وقال في عدماا فترق فيه المدبروام الولد) فلاثة عشركاني فروق الكرا مسي لاتضمن بالغصب وبالاعتاق والمسعالفاسد ولاعبو زالقضاء مسعها بخلافه الخوقد نقلناه في كأب العتق (وقال في فن الالغباز مانصه) والغصب أي رجل اسم لك شداً فازمه شدان فقل اذا استهلك أحد مصراحي الباب أوزوجي خف أي غاصب لاير أعالرد على المالك فقل اذا كان المالك لا يعقل أى مودع يضمن بالاتعد فقل مودع الغاصب اه وقد نقلناه فى كتاب الامانات (وقال أبضا في فن الالغازمن بحث الكراهية مانسه) أيَّ رجله ـ دم دارغيره بغيرا ذنه ولم يضمنها فقدل اذا وقع الحريق فى محلة فهدمها لاطفياته باذن السلطان اله وقد نقلناه في انحظر (وقال أخو الوُّلف في تكماتمه للفن السادس فن الفروق في كتاب الحوالة مانصه) احاله يغصب فاستحق مطلت وان هلكلا والفرق ان الاستعقاق معسله كان لم مكن و ما له ملاك ينتقل الى الضمان اه وقد نقلنا ، في كتاب الحوالة (وقال أخوا لمؤلف في تكلمة الفن السادس فن الفروق مانصه) عكاب الغصب عقصب خرا وخلاها ثم أتلفها خهن ولوجلدميتة ودبغه مم أتلفه لايضمن والفرق أن الخمرمال في الجملة حتى لوأتلف خرذى ضمنه وجلدالمته لمسءال واغاصارمالا هعله والانسان لابضمن فمله عض ذراع غرم فذب يده فسقطت اسنان العاص وذهب يحم ذراعه فديةالاسنان هدرو يعنمن ارش الذراع - ولوسلس على ثوب رجل وهو لايعلم فقام فانشق ثويه ضمن آلشاق النمف والفرق ان انجانى فى الأول كلاهما وفى الشانى انجسالس جان لاغيرا لكن الضم مع فعدله فعل غيره فتلف بهما فيضمن المتلف نصفه اله وفد نقلناه في كتاب أتجنايات (غقال) تخلل المخمر في يد الغاصب فانخلله ولوتخلل بصيره انخل قيسل هوكذلك وقال أبوالليث هو بيتهم أعلى قدر خامها وهوا العيركانه ما خلطا وبعدالتخلل ولوصب على خرغيره خلاكان اكنل منهدما اتفاقا والفرق انه أذا تخلل بنفسده نشأمال في مده فكأن ملوكاله مغلاف مالومب علسه الخللان التخلل مضاف الى السيب فصاركانه كان خلا في تلك الحالة اختاط مع خل آخر ف كان بينه مااه (وقال أخوا لمؤلف في التكملة

لمذكورة في كتاب الوديعة مانصه) أخذت منك الني در هم الف وديمة والف غصاوهلكت الوديعية وهدنا لغصو بة وقال رب المال بالمالك المفالف الغصوية فالفول له ولوقال أودعتني ألفها وغصمتك ألفها فهاحكت الودهمة المفصوبة فالقول للقسر اهم وقبد انتلنبا بقشبه في كتاب الامانات فراحمته (وقال أخوا لمؤلف في التكلية المذكورة من كاب الشرب ما نصمه) رجل ألقى شاةميتة فينهرطا ونة فسال الماءمنها العالطا حونة نفرج اان كان النهرغم عتاج الىالكراء فلاخمان علسه والافعله الضمان والفرق انهاذا كأن لايمتاج الى الكراء لايضاف الى الملقى بل الى سيلان الما يضلاف المحتاج اله وقد وَمُلْنَاهُ فِي فِصِيلُ الشَّرْبِ ﴿ وَقَالُ المُؤْلِفُ أُولَ كُنَابِ الْمُجِمَانُوسِهِ } صَفَّانَ الفعل بتعدد يتمدد الفاعل وضمان المحالا فلواشترك محرمآن في قتل صيبه تعدد المجزاء ولوحلالان في قتل صدا كحرم لا كضمان حقوق العباداه (وقال في كتاب النكاح ملفصه) المولى لا يستوجب على عبد مدينا فلامهران زوج عبده من أمته ولاضمان عليه ما تلاف مال سده اه (وقال أيضا في كاب النكاح مانصه) ولوزوج بنته وسلهاالاباليالزوج فهربت ولاتدرى لابلزم الزوج طلبها كذا في الملتفط اله (ثم قال فيه أيضا) يحبس من خدع بنت رجل أوامرأ ته وأخرجها منبيته الىأن يأتى بها أو يعلم موتها كذا في الملتقط أه وقد اقلناه في كتاب المجنايات وفي كتاب السكفالة (وقال في كتاب العتق) إذا وجبت قيمة على انسان واختآف المقومون فالمهيقضي بالوسط الااذا كاتبه على قيمة نفسه فاله لايعتق حتى وَدِّي الا على كافي الفاهرية أه (وقال في كتاب اكحدودمانصه) وجل خرع امرأة انسان وأخرجها وزوجهام غره أوصعرة يحدس الى أن محدث توبة أوعوت لاندساع في الارض مالفساد كذافي قضاما لولوا بجسة اه وقد فقلناه في المجنامات (وقال أول كتاب الوقف مانصه) كل من بني في أدض غيره بأمره فالسناء لمقالكها ولودي لنفسه ملاأمره فهوله ولدر نعمالا أن يضر مالارض وأما البناء في أرض الوقف الخ 🐧 فراجعه وقد قلنا ه في كتاب الأمانات كالعبار مة (وقال في كتاب الوقف مانصه) وقالوافي كتاب الغصب أن المضمونات علكها الضامن مستندا الى وقت التدى حتى لوغيب الغاصب العن المعصوبة رضمنه المالك ماكها مستندا الى وقت الغصب فينف فبيعه السابق ولواعتق العبد

اخصوب مدالتضمين فذولو كان عرمه عتى عليه كابينا ، في النوع الثالث من عدالك اه (وقال في كاب البيوع مانصمه) بيع الفضولي موقوف الافي ثلاث فساطل الىأن قال وفعسا داراع عرضامن غاصب عرض آخرالسالك مد وِهِي فَي فَعَ القدر إِهِ (وقال في كتاب القضاء مانصه) لا يحاف القاضي على حق محهول الى أن قال الأفي مسائل الى أن قال الخسامية في دءوي الغصب الم (وقال فيه أيضا) الشهادة بالجه ول غيرصيحة الافي ثلاث الى أن قال أو بغصب شَيْ بِجهول كَمَا فَي قَصَا الْحَالِيةَ اه (وقال في كتاب الفضاء أيضًا) يقبل قول الواحد العدل في احد عشر موضعًا كما في منظومة ان وهدان في تقويم المتلف اله (وقال فيمه أيضا) اذا ادهى رجلان كل منهما على ذى البداسة عقاق مانى يده فأقرلا حدهما وأنكرالا تنرلم يستعلف للنكرمنهم االافى ثلاثة دعوى الغصب والايداع والاعارة فانه يستحاف للنكر بمداقراره لاحدهما كافي الخانية مفصلا اه وقد نقلناه في كاب الامانات (وقال فيه أيضامانهه) وحادثة وادعى أنه غرس أثلافي أدض محدودة الى أن قال ثمرايت في غصب القنية لوغرس المسلم في أرض مسلة كانتسسلا اه فقتضاه أن يكون الاثل وقفااذا كانت الارض وقفاعلى السدمل وظاهر مافي الاسمعاف أنه لوغرس في الوقف ولم بغرس له كانت هامكاله لاوقفاوذ كرفي خزانة المفتهين من الوقف حكم مااذاء صب أرضاويني فيهسأ أوغرساه وقدنقلناه في كتاب الوقف (وقال فيه أيضا) انجهالة في المُبكُّوحة تمنع العمة الى أن قال وفي الدعوى تمنع العمة الافي الغصب والسرقة وفي الشهادة كذلك الافهما وفيالرهن وفي الاستعلاف تمذمه الافيست هـ خمالمثلاثة الخ إه وقد نقلناه في كاب الحدود (وقال في كاب المداينات) عندرجل وديمة والودع عليه دين من جنس الوديعية لم صرفصاصا بالدَّين حتى محتما و رويدالاجمَّاع لايصيرقصاصامالم يحدث فيسهقيضا وإن في يده يكفى الاجقساع بلاتحد يدقدض وتقع القاصة وحكم المغصوب عندقيامه في يدرب الدين كالوديمة اه (وقال فى كاب الاحادة) وفي ايضاح الكرماني من ماب الاستصناع والاحارة عندنا تتوقف على الاحازة فان أحازها المالك قدل استفاءا لمقود علمه فالاحله وانكان بعد وفلا وإن كان بعيدا ستيفا المعض فالبكل للبالكءند أبي بوسف وقال مجيد الماضي للغاصب والمستقبل للمالك اه الغصب يسقط الاحرة عن المستأحر الا اذا

أمكن انراج الغاصب بشفاعة أوجماية كافي القنية والتتارخانية اه (وقال فيه أينا) آجرانعاصب مملك نفذت اه (وقال فيه أينا) آجرالعبد نفسه بلااذن ثم أعتق نف ذت وماجل فر وقده فلولا وفي عتقه له ولومات في نعدمته قيسل عتقه ضيداه الممقال فدأيضا) ادعى نازل الخان وداخدل الحام وسأكن المد الاستغلال الغصب لم يصدق والأجرواجب اله وقد نقلناه في كماب الوقف (وقال في كتاب الامانات مانصه) المأذون له في شي كا كنه أمانة وضمانا ورجوعاً وعرم رجوع وخرج عنمه مسئلتان المودع اذاأذن انسانافي دفع الوديعة الى المودع فدفعهاله غماستعقت بدنة بعدالهلاك فلاخمان على المودع وللسعق تضهين الدافع كافي حامع الفصولين اه وقد نقلناه في كتاب الوكالة (وقال أيضافي كتاب الامانات) الامن الذاخلط بعض أموال الناس بيعض أوالامانة عله فانه ضامن والمودع أذا خلطهاء اله عيث لا تقيرضمنها وكذالوا ففي بعضها فرده وخلطه بها ضمنها والعمامل اذاسأل لأفرة راءشما وخلط الاموال تمدنعها ضمنهالاربابهما ولاتحزئهم عن الزكاة الاأن بلمره الفقراء أولامالا خدف والمتولى اذا خلط أموالي أوقاف محتلفة يغمن الااذا كانساذن الفاضي والسمساراذا خلط أموال الناس وأثمان ماباعه ضمن الافى وضع جرت العادة بالاذن بالخلط والوصي اذاخلط مال المتيم عساله ضهده الافي مسائل لا يضون الامن ما كلط كالقاضي اذا خلط ماله عسال عده أومال رحل عال آخر والمتولى اذاخلط مال الوقف عال نفسه وقبل بضمن الخفراجعه (وقال فيه أيضا) المأذون له في الدفع اذا ادعاه وكذباه فانكانت أمانة فالقول لهوان كان مضمونا كالغصب والدن لأكافى فتاوى قارئ المدامة له وقد نفلناه في كتاب الوكللة وكتاب الدعوى وكتاب المداينات (وقال في كتاب الحرمانصه) الصدى المحور عليه مؤاخد فبأفعاله فمضمن ماأتلفه من المال واذا قتل فالدية على عاقلته الافي مسائل لو الف ما اخترضه وما أودع عنده والااذن وليه وماأعيرله وماسيع منه ولااذن الخاه وقد اقلنا بقيته في كاب الامانات وكاب الجنامات (وقال في كاب القيمة) بن أحدهما أي الشريكين بغيراذن الأخر فطلب أحدهمار فع بنائه قسم فان وقع في نصيب الباني فبها والاهدم له التصرف فى ملكه وان تأذى حاره في ظاهر الرواية وله أن يعمل فها تنور او جاما ولا يضمن ما تلف بداه وقد نقلنا بعضه في كتاب الشركة (وقال في كتاب الجنا بات) لكل

أحدالتعرض على من شرع جناحانى الطريق ولا يأغون بالسكوت عنه يضمن المداشروان في من شرع جناحانى الطرق المحديد ففقاً عينا والقصارافا دق في حافوته فانهدم حافوت جاوه لااعتبار برضاه أهل الحلة في السكة النافذة حفر بثرافي بوية في غير مرالناس لم يضمن ماوقع فيها اه (وقال في كاب الوصايا) الوصى اذا خلطمال الصغير بماله لم يضمن منها أى القنية أيضا للوصى اطلاق غريم الميت من المحبس ان حكان معسرالا ان كان موسرا لا بملك القيامة الميضمين في مال المتيم عوجود وصيمه ولوكان منصوبه كافي بيوع القنية لا يضمن في مال المتيم عوجود وصيمه ولوكان منصوبه كافي بيوع القنية لا يضمن الوصى ما أن قه على وليمة ختان المتيم اذا كان متعارفالا سرف فيه ومنهمن شرط اذن القاضى وقبل بضمن مطاقا كافي غصب المتيمة اه (قال صاحب الاشباه)

* (كتاب الصيد والذبائع والاضعية) *

لصيدمباح الاللتله ي أوحوفة كذافي البزازية وعلى هذا فاتخاذه حرفة كصيادي عن حرام أسماب الملك ثلاثة مندت لللك من أصله وهوا لاستبلاء على المباح وناقل كالمسم والهمة ونحوهما وخلافة كملكالوارث فالاقل شرطه خلوالهلءن الملك اه وقد نقلنا ، في كتاب البيوع وكتاب الهمية وكتاب الغرائض (ثمقال) فلواستولى على حطب جعه غديره من آلف ازة لم علك ولا يحدل للفتش ما يحده الملائمريف ولوأرسل انسسان ملكه وقال من أعدده فهوله لاعلك بالاستبلاء فاصاحبه أخدده معدوحتي قشورالرمان الملقاة اكررالمحتارأنه بملك قشورالرمان ولوألتي بهيمته المبتة فجاءرجل سلخها وأخذجلدها فلمالكها أخذه فلور نغهردله مازادالدماغان كان عاله قيمة اله وقد نقلناه في كاب اللقطة (تم قال) ستملاء فسقمان حقيق وحكمي فالاقول بوضع البد والثاني بالتهيئة فاذا نصر الشكة لاصيدملكما تعقل بخلاف مااذا نصبما للحفاف واذانص الفسطاط فتعقل الصيديه ملكه لونصباله ولولم ينصبها فتعقل الصيدبها فأخذه غره فان الاول لوكان بعث لومديده أخذه ملكه فمأخذه من الثاني والافلا ولوحفر بترالصيد المذئاب وغاب فقدم آخرميتة لصدها فوقع الذئب في المئرفه وكما فره وما تعسل فى أرضه فهوله وان لميهة هالانه من انزالم الصلاف النعبل والطسي اذا تكذير أوباض الصيد فانه لا يكون اصاحبه الابالتهيئة مالميكن قريبامنه محيث لومديده لاخذه ولو وتع في حروم النارين فأخذه عبره فهوللا خذالاأن بهي هروله وأماالثاني فشرمه وجود الملك فيالهدل فلاصوز بسع ضربة القانص والغائص القدم الملك اهم وقد دنقلناه في كتاب السع وكتاب الهية (ثم قال) لا تحل ذبيعة المحترى اذاكان أبوه سنداوانكان جبر بآحلت ستمكة في ممكة فان كانت صحيحة حدلا والالالا نهامك تقذرة وان وحدفها درة ملكها حدلالوان وحدخاتما أود سنارامضر وبالاوهو لقطفله ان بصرفهاعلى نفسه بعدا التعريف انكان عناجا وكدندانكان غنياءندنا اه (يقول جامعه) وقوله وكذاانكان غنياالخ صواله لاانكان غنيا كذا في شرحها (مُقال) أرسات المحكمة في الماء العبس فكبرز فيهلا بأس بأكلهاللجيال ومحل أكلهاا نكانت محروحة طافثة اشتري سمكة مشدودة بالشكمة في المياء وقيضها كذلك فحاءت ممكة فالتلمتها فالمتلعة للمائع وانشدودة للسترى فاركانت المتلعة هي المشدودة فهما للشترى قمضها أُولا آه وقدنقانــامِفي كتابااسِيع (ثمقال) ذبح لقدوم الامير أوواحد من العظماء يحرم ولوذ كرالله سبعيانه وتعالى والضيف لا النثر على الامبرلانحوز وكذا التقاطه وفي العرس حائز اهم وقد نقلناه في كتاب اللقطة (ثم قال)العضو المنفصل من انحى كمنته الامن مذبوح قسل موته فيصل أكله من المأكول كمافي منية الفتى اه (يقول جامعه) وهذه هي المسائل المجموعة المحقة بكتاب الصيد والذما تح والاضعمة (قال المؤلف في القاعدة الاولى لا ثواب الامالنية مانصة) وأماا أضاما فلابدفها من النية الكن عندالشرا ولاعنيد الذبح وتغرع عليه انه لواشتراها بنسة الاضحمة فذبحها غره بلااذن فان أخذها مدوحة ولم بضمنه اجزأته والأضمنه لاتحزته كافي أضعية الذخيرة وهذا اذا ذيحها عن نفسه أماارا ذيحهاعن مالكها فلاضمان علسه وهل تنعين الاضعسة مالنة قالوا انكان فقدرا وقداشتراها بنيتها تعينت فليسله بيعهاؤان كان غنيالم تتعن والصيرانها تتمن مطلقها فيتصدق بهاالغني بعدأ مامهاحة ولكن لدان يقيم غمرها مقامها كإفي المداثع مزالاضعمة قالواوالمدايا كأنضامااه وقد نتلف بعضه في كتاب الجج (وقال في القياعدة الثيانية الامور بمقاصدها) والذبح قيد يكون للاكلُّ فيكون مباحا أومندو باأوللاضحية فيكون عسادة أولةدوم أمسيرفيكون حراما أ وكفراعلي فول اهم (ثم قال) في القاعدة الثانية الأمور بمقاصدها في اتخامس

في سان

فى بيان الاخلاص مانصـه) ولكن ذكروا فى كتاب الاضعية ان البـ دنة تحيزي عن سبعة ان كان البكل مربدين الفرية وان اختلفت جها شهاءن أضعمة وقران ومتعة قالوا فلو كان أحدهمم يدامح الاهله أوكان نصرانيا لمقيزون وا وعلاوا بأن الموض اذالم يقم قرمة خرج المكلءن أن يكون قرمة لان الاراقمة تحرم وصرحفي المزازية منألفاظ التكفرأن الذبح للقادم منج أوغز وأمسر أوغيره محدل المذبوح مستة واختلفوافي كفرالذابح فالشيخ السفكر دري وعمد الواحدالدرنى امحديدى والنسنى وانحاكم على أنه يكفروا لفضلي واسماعيل الزاهد على أنه لا يكفراه (وقال بعدذلك في آخرا لفاعدة المذكورة في الفروع مانصه) س الخطيب فقيال المحدلله ان قصيد الخطية معت وان قصد المحد للعطاس لم تصم ولوذ بح فعطس فقال امحدلله ف كذلك اه (وقال في قاعدة هل الاصل فىالاشياءالآماحة حتى مدل الدليل وهومذهب الشافعي أوالقحريم مانصه) ومنها اذالم يعرف حال النهرهل هومساح أوبملوك ومنهالودخل برجه حسام وشكهل هومباح أومملوك ومنهامس ثلة الزرافة ومذهب الشافعي القائل مالاماحة اكحل فالكلوأمامسئلة الزرافة فالمختارعندهم حل اكلها وقال الاسيوملي ولميذكرها أحدمناا الكية واكحنفية وقواعـدهمةفتضىحلها اهم (وقال في خاتمة فيهما فوائد في تلك القاعدة أعنى اليقين لامزول مالشك مانصه) السادسة رمي صيدا فحرحه ثم تغدت عن عينه ثم وجده منة أولا يدرى سدت موته محرم مع وجودا لشك كرنشرطفي الكنزنحرمته أن يقعدعن طلمه وشرط قاضي خان أن يتوارى عن روواليه بشرمافي الهدامة والمعتمد الاقلاه (فالفي القاعدة السادسة العادة كممة مانصه) الثانى تعليم الكلب الصيد بقرك أكله للصيد بإن بصبرالترك عادةُ له وذلك بتركه للـ كل ثلاث مراتُ اله ۚ (وقال في الفاعدةُ الثانيةُ اذا اجتمع ا محرام والمحلال غلب المحرام المحلال مانصه) ومنها من أحداً بويه مأكول والاتنو غيرمأ كول لايحل أكلمه على الاصع فاذا نرى كلب على شاة فولدت لا يؤكل الولد واذانزى حمارعلي فرس فولدت بغلالم يؤكل والافهلي اذانزي عملى الومشي فنتج الانحوزالاضعمة مه كذافي الفوائد التاجمة ومنها لوشارك الكاب المعلم غبرالمعلم أوكاب مجوسي أوكاب لمبذكراسم الله تعالىءا به عدا حرم كمافي الهداية ومنها

مافى صيدا كخسانية مجوسي أخذبيد مسلم فذبح والسكين في مدالم الملايحل أكله لاجتماع الهرم والمبيع فبحرم كالوعجز مسلم عن مدّة وسه بنفسه فأعانه على مدّه مجوسي لأميل كله آه (نم قال) ومنه لوكان بعض الشجرة في الحدل و بعضها فىاكحرم ومنهالوكان بعض الصيدفي اكحل وبعضه في اكحرم والمنقول في الثمانية كانقله الاستعابي أن الاعتبارلة والمه لالرأسه حتى لوكان قالما كالحلوراسه في المرم فلاشئ نقتله ولا يشترط أن يكون جسع قواعمه في المحرم حتى لوكان يعضها نقلناهذه في كتاب الج (مُمقال) ومنه الورمي صيد افوقع في ما . أوعلى سطح أوجبل الارضابة داءفانه يحللانه لايمكن الاحترازعنه فسقطاعتهاره وخرج عن هذه القياعدةمسائل ألاولىمن احبدأبويه كتابي والآخرمجوسي فانه يحبل نكاحه وذبيحته وبمعل كتابياً هـ وقد زقلنا رقية هذه العيارة في كتاب النكاح (ثم قال) الرابعة لوسقي شاة خرائم ذجهامن ساعته فانها تصل ملا كراهمة ذكره في المزازمة ومةتضي القساعدة القعريم ومقتضي الفرع انه لوعلفها علفا حراما لميحرم لينهأ وتجهها وان كان الورع الترك مم قال في البرازية بمده ولو بعد ساعة ألى يوم تعل مم الكراهةاه وقدنقلناه ذهالعبارة فيانحظرأ يضا (وقال فيالفن الثالث في أحكام الناسي مانصه) وقد جمل له أي النسمان أصلا في المحر مرفقال اله ان كان مع مذكر ولاداعى له كاكل المصلى لم يسقط لتقصيره بخلاف سلامه فى القعدة أولامه معداع كاكل الصائم سقطأ ولا فأولى كترك الذابح التسمية اه وقد نقانا ذلكُ في كَابِ الصـلاة أيضا ﴿ وَقَالَ فِي أَحَكَامُ الصِّيبَانُ مَانِصَهُ ﴾ واختلفوا فيوجو صددقة الفطرفي مآله والأضعمة والمعقد الوجوب فمؤديما الولى ويذبحها ولايتصدق شئمن مجها فيطعه منه ويتناع له مالما في ماته في عنه وقد نقلنا يعض ذلك في كتاب الزكاة (نمقال) وتحل ذبيحته بشرط أن يعقل التسمية ويضه بطها بان يعرف ال الحل لايحصل الابها كذا في الكافى ويؤكل الصيد برميه اذا سمى الله (وقال في أحكم العبيد مانصه) ولا أضعية ولاهدى عليه اه ونتلناها في كتاب الج أيضا (وقال في أحكام الاعمى مانصه) ولمأرحكم ذبحه وصيده وحضانته ورؤيته الماشتراه بالوصف وينبغي أن بكره ذبحه اه وقد

نقانا بعضه في البيوع وفي العلاق (وقال في بعث النَّاثُمُ كَالسَّدَيْمُ فَايُعضُ المسائلمانسه) السابعة الصيدالرمى اليه بالسهماذا وقع عندنائم فسأت من تلك الرمية يكون حراما كما ذا وقع عند اليقظان وهوقاد رعلى ذكاته اه (وقال في أحكام الانثىمانصه) والتنحية بالذكر أفضل منها اهم (وقال في أحكام الذمي ما نصه) * تنبيه آخر *اشترك المهود والنصاري في وضع انجزية وحل المناكحة والذبائح وفيالدية وشباركهم الجوس فياتجزية والدمة دون الاتخرين واستوى أهل الدَّمة فهماذكراه وقد نقاناها في أبواج امن انجنا مات وغيرهما (وقال في أحكام اتجان مانمه) ومنها ان ذبيحته لاتحل قال في المنتقط عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم انه نهدى عن ذبا مح الجن اه (وقال في بعث القول في الملك مانصه) ـ ـ مُسائلُ الاولى أسياب القلاء العاوضات المالية الى أن قال والاستيلاء على المباح اه (ثمقال) الشانية لايدخل في ملك انسان شي بغيرا حتياره الاالاث ا تفاقا الى أن قال وكدا غما ملكه من الولدو القمار والماء النابع في ملكه وما كان من انزال الارض الاالكلاوا عشيش والصيد الذي باص في أرضه وقد نقاناه في كتاب الشرب (يقول جامعه) قوله الاالككال الخصوابه حتى الكلا الخ كذافي شرحها (وقال في بعث ماءنع الدين وجوبه ومالاً عنع مانصه) العائبرالاضعية يمنعها كمايمنع صدقة الفطراء وقدنفلناه في كتاب الزكاة (وقال في أحكام السفرمانصه) ومنها سقوط المجمة والعيدين والاضعية وتكبير التشريق اله وقد نقلناً فيته في كتاب الصلاة (وقال في آخرالفن الثـالث في قاعدة اذا أنى بالواجب وزادعليه هل يقع الكل وأجبا أم لامانصه) ثم رأيتهم قالوا في الاضعمة كإذكره النوهمان معزيا آلى الخلاصة الفني اذا ضعى بشاتين وقعت واحبدة فرضاوالاخرى تطوعاوقيـــلالاخرى محم 🗚 (وقال فى فن الالغــاز مانصه) ، الاخصية ، أى والذبائح ، أى مسلم عاقل ذبح و مي ولم تحل فقل اذاسمي ولمرديه التسمية على الذبيحة آى رجل ذبح شاة غيره تعديا ولم يضمن فقل شاة الاضمية فيأيامهاأوتصاب شدهاللذ بحاه (وقال في الفن السادس فن الفروق في بحث المج مانُّصه) ولوغلطوا في وقت الوقوف فلااعادة وفي الصوم والاضعية أعادوا والفرق أن تداركه فىامحج متعذروفى غيره متيسراه وقد نقلناه فى كتاب محج (وقالأخوا اؤُلف في تبكهاتم للفن السادس في كتاب اللقطة مانصه) سيب

دابته فأصلحها رجدل كانلاسالك أن يأخدنهما الااذاقال جعلتها لمن يأخذهما والفرق أنهاذاقال ذلك فقدما كمهاله وقدأ تفق عليها فيكانت هذما لنفقة عوضا فنع الاسترداد نثر السكرفوقع في عرر جل وأخذه غره لا يكره اذالم يكن أعد جرو لذلك كالووضع الشبكة لاللصيد فتعقل بهاصيد كان أن أخذه ولونصم الاجل الصد كان لصاحمًا اه وقدنقاناه في كتاب اللقطة (ثم قال) أتانان ربطتا فى موضع واحداللا فولد تاذ كراوأنثى أوأحدهما بفلا والاخرى جشافادعى كل واحمد منهمها المغسل أوالذكر فهويدنهما والثماني لمدت الممال لايه لقطة والأضمة على هذا اله وقدنقلناه في كتاب اللقطمة (وقال أخوا الوَّاف فى تسكيلته للفن السادس فن الفروق مانسه "كتاب الصيد والدبائح " الحامة اذاطارت ان كانت تهدى الى منها فرماه الاتحل وان كأنت لاتهتدى فرماهاتحل والفرقأنه قادرعلى ذكاة الاختسارتم لاهنا كافررمى دحاجمة يسهمه وذبحها مسلمان كان الاول مزهقالا ثؤكل ولولم بكن مزهقا تؤكل والفرق أن الموت بضاف الي الاول في الاول والي الثاني في الثـاني قال الجدلله لعطاسه وذبح لامحبل وانخطس اذاعطس فقال انجدلله مقتصراعلمه جاز والفرق ان الواجب عند الذبح التسمية على المذبوح ولمتوجد وفي الجمعة مجردالذكروقدوجداه (يةول حامعه) وماذكررواية عرأى حنيفة رجه الله فلامنا فاةبين ماهنا وماتقدم في فروع القاعدة النانية الامور بمقاصدها اه وقد نقلناه في كتَّابِ الصلاة (ثمقال) سميَّ على سكِّين ثم أخذ غيرها وذبح بها حلت ولو سمى على سهم وأخد ذغيره ورمى به لا على والفرق ان التسمية في الأول وقعت على المدبوح وفي الثاني على السهم لأعلى المرمى اليه لعدم القدرة عليه (كتاب الاضعية) هي واجمة على الاغنياء المقين دون المسافرين والفرق إن السفرحال المشقة وفقدالاموال والاضعبة مؤقتة فتفوت مخلاف حال الاقامة لانه زمان سعة في الاحوال والاموال ضعوائم تسن بالبرهان ان هذا الموم يوم التاسع قبل أعادوا الاضحسة ولووقفوا فشهيدوا انه الماشرلاتفسل والفرق ان التدارك عمكن في الاضعية دون الججاه وقد نقلناه في كتاب الجج (ثم فال) تجب الاضعية وصدقة الفطرفي مال الصغر مخلاف الزكاة والفرق أن الزكاة عمادة من كل وجه كالصلاة وهيءن الصي مرفوءة بخلاف الاغمية وصدقة الفطرلانهما مؤنة من وجه ونفقة

من وجه وأذا جازالا كل منهـا ووجيت صدقة الفطرعن عبد. اه وقد نقانــا. فى كتابالزكاة (نمقال) موسراشنرىأضعيته في أيام المخرفلم يضع حتى افتقر للشرع فأذا افتقرذهب الموجب والوجوب على المعسم بالنيذر ومالشراء كالنباذر فلذا نقمت واجبة بعدأ مام النعرو يتصدق بعينهاأو بقيتها اشترى شاة الماتت أوضلت فانكان فقيرالاتح علمه أخرى وانكان غنيا وجب عليه أخرى ه (رقال المؤلف في الفن الثاني في كتاب الزكاة مانصه) دفعها لاخته المتزوجة ان كان زوجهامعسرا جازوان كان موسراوكان مهرها أقلمن النصاب فكذلك وانكان المعل قدره لمتحزومه يفتى وكذافي لزوم الاضية اه (وقال في كتاب الجج ماقصه) وعنابن المسيب كان اذا دخل العشرلا يقلم اظف اره ولا يأخذ من شعر رأسه قال ابن المسارك السنة لا تؤخر وبه أخذ الفقيه اله (وقال أول كتاب البيوع في بحث الجمل مانصه) هوتا بـعلامه في أحكام العنق الي أن قال وحق الأضفية أو (ثم قال) ولايتذكى ألجنين بذكاة أمه اه (وقال في كتاب القضاء) القاضي اذا قضى ذفضاؤه الافيمسائل اليان قال أوسم ممتروك التعمية عامدا وقد نفلناه في كتاب السع (وقال في كتاب الغمَّب) لا يحوز التصرف في الغرو بغيرا ذنه ولاولا بة الاقىمسائل الى ان قال ذبح شاة تصاب شدها لم يضمن ذبح أضحية غبره بلاأمره في أيامها لم يضمنه أطلقه في الآصل وقيده بعضهم بمساذا أضع وها للذبح اه (وقال فيه أيضامانه ه)قال للغاصب ضع بهاأنت فان هلكت قبل التضية مممها وان بعد ولااه (وقال في كتاب الفرائض) المت لاعلا بعد الموث الااذانصب شبيكة لاصيد ثممات فتعقل الصيدفه بالبعد الموت فالهجلكه ويورث عنه ذ كره الزياجي من المكاتب اه (فال ساحب الاشباه)

* (كتاب الحظر والاباحة)*

ليس زمانشازمان اجتنباب الشبهات كافيه أى في كتاب المحظر والاباحة من الخمار والاباحة من الخمار والاباحة من الخما والتجنيس الغشراء الاسترمن دارا محرب والثمانية في اعطاء المجول عبو زله اعطاء الزيوف والستوقة وهما في واقعات المحسامي من شرا الاسير اه

وفـدنقلنـاه.فىكـتاب.البيـع وكتاب.الــداينات (نمقال) الفتوى.فىحق انجهاهل منزلة الاجتهاد في حق الهته بد كذا في قضاء أنحاذية اه وقد نقلناه في كتاب القضاء (غرقال) المحرمة تتعدد في الاموال مع العلم بها الافي - في الوارث فانمال مورثه حلال لهوان علم صرمته منه من الخانية وقيده في الظهيرية بأن لا بعيل أرباب الأموال من قبل مدغيره فسق الا إذا كان ذا علو شرف 🛥 ذا في مكفرات الظهير مقومد خسل السلطان العسادل والامبرقت ذي الشرف مكره معاشرةمن لايصالي ولو كانت زوجته الثاذا كان الزوج لايصلي لمتكره للرأة معاشرته كدنداني نففات الظهيرية اله وقد نقلناه في كتاب النكاح وكتاب المثلاق (ثمقال)اكخلف في الوعد حرام كذا في أضعية الذخيرة وفي القنية وعد. ان يأتيه فـ لم يأته لا يأم ولا يلزم الموعد الااذا كان معلقا كافى كفالة المزارية وفي إبسم الوفاه كماذ كره المزيلعي اه وقدد الفلناه في كتاب الاعمان وكتاب السم (مُقَالَ) استَضدام اليتم بلاأجرة حرام ولولا خيه ومعلم الآلامه وفيما إذا أرسله مُعلَّه لأحضارشر بِكه كَمَافَى القنبة اله وقد نقلناه في كتاب الاحارة (ثمَّ قال) لدس انحر مرامخااص موامصلي الرجل الالدفع قل أوحكة كافي انحداد من غاية البيان ولايحوزا تخالص في الحرب عنده ماحره على البالغ فعله حرم عليه فعله بولده الصغير فبلاهوزان نسقيه خراولاان ملسه حريرا ولآان بخضب بده محناءأور جيله ولا احلاس الصغسرلغبائطأ ويول مستقيلا أومستذبرا الخلوة بالاحندسة حرامالا ة مدىونة هربت و دخلت خرعة وقعما اذاكانت عجوزا شوها ءوفعا اذاكان بينهماحائل فيبيت الخلوة بالحرم مباحة الاالاخت من الرضاع والصهرة الشامة من مات على المكفر أبير لعنه الاوالدى رسول الله صلى الله عليه وسلم لتبوت ان الله سبعيانه ونعالى احتاه ماله حتى آنه مائه كذافي مناقب الكردري استماع القرآن أفضل من قراءته كذا في منظومة الن وهمان اه (يقول حامعه) وهذه هم المسائل المجموعة الملحقة بكتاب الحظر والإماحية ﴿ وَالْ المُؤْلِفُ فِي الْقَاعِدُةُ الاولىلانواب الابالنية مانصه وعلى هذاسائرالقرب لابدفيها من النية بعنى توقف حصول الثواب على قد فدالتة رب بها الى الله سجانه وثعالى من نشرالعلم تعليمارا فتاء وتصنيفا اه (ممقال بعدد لك فيها) وأمالها حات فانها تحتلف صفاتها باعتبارماقصد دتلاجه فادا قصدبها التقوى على الطاعات أوالتوصل

لها كانت عيادة كالاكل والنوم واكتساب المال والوط في (م قال فىأخرهـا) ﴿ وَأَمَاالُـنُرُ وَكَ كُثُرُكُ المُنهَى عَنْـهُ فَــذُكُرُ وَهُوَالْاصُولُ فِي هِـثُ ماتغرك مه انحقيقة عندالكالرم على حديث انما الاعمال مالنيات وذح في نية الوضوء وحاصله انترك المنهى عنه لايحتاج الى نية للخروج عن عهدة المنهي وامائحصول الثواب فانكان كفاوهوان تدعوه النفس اليه قادراعلي فعله وكف وفامن رمه فهومثاب والافسلاثواب على تركه فلايثاب على ترك الزنا (وقال فى القاعدة الثانيــــة الامور بمقاصدهامانمــه) وذكرقاضيخان ان بيـــع يرجن يتفذه خرا ان قعديه التجارة فسلايمرم وان قصديه لاجل التغور وم وضكذا غرس الكرم على هذا اله وعلى هذاعصر العنب بقصد الخلية والخمرية والهجرفوق ثلاث دائرمع القصدفان قصدهجرا لمسلم حرم والافلا اه (مُقَالُ بعد ذلك ما نصه) وقال قاصيح أن الفقاعي اذا قال عند فتح الفقاع للشترى سلى الله على مجدة الواسكون آغها وكهذا الحارس اذافال في الحراسة لآآله الاالله بعنى جعلها للاعلام بأنه مستدقظ الى آخرماذ كره وقد تقدمت بقية عدارته هذه في مجهاد فراجمه (نمقال) بعد ذلك وفيها أى اكنانية اذاقال المسلم للذمي أطال الله بقال قالوان نوى بقليمان بطيل بقاء لعله ان يسلم أو يؤدى المجزية عن تسة رجــل أمــك المحصف في بيته ولا بقرأقالوا ان نوى بدا يخر والبركة لا أمَّة حىله الثواب مرقال أى في الخانمة رجل مذكر الله تعالى في محاس الفسق قالوا ان نوى ان الفسقمة المستغلون بالفسق وابا المستغل بالتسبيح فهو أفضل وأحسن وانسج في السوق ناو ما ان الناس يشتغلون بأمور الدنيآ وأنا أسبح الله تعالى في ذَا الموضع فهوأ فضــلمن ان يسبح وحده في غــيرالسوق وان سبح على وجــه الاعتبار يؤجرعلى ذاك فان سبع على آن الفاسق يعمل الفسق كان آثم ما (ثم قال) أى في الخانية ان مجد السلطان فان كان قصده التعظيم والتحيية دون المسلاة لايكفرأصله أمرالملائكة بالمحبودلاكم وسعبوداخوة يوسفعليهما اصلاة والسلام ولوأكره على السحودللك بالغتل فان أمروه به على وجه العبادة فالافضل الصبر كره على الكفروانكان للتحية فالافضل العجود آه وقدنقلنا يعضه

في كتاب الأكراه (مُ قال) وقالواالا كل فوق الشيع حرامُ بقصد الشهوة وان قصيدالتقوى على الصوم أولا جل الضيف فمسقعت (ثم قال بعد ذلك) وفي التتبارخانسة من الحفار والاماحة اذا توسدا لكتاب فان قصدا كحفظ لا يحسكره والأكره وانغرس فيالمحدفان قصدالظل لاتكره وان قصدمنفعة أخرى كرهاه وقد نقلناه في كتَّاب الوقف (ثم قال) وكتَّابة اسم الله تعالى على الدرهمان كان يقصد العلامة لايكره وللتهاون يكره وانجلوس على حوالق فيه مصحفان قصدا كحفظ لا مكره والامكر واه بقول حامعه قوله ولاتهاون مكره صوابه مكفو (وقال في القاعدة الثانية الامورعقاصدهأمن الاصيل الثياني من التاسع وهوانه لا يشترط مع نية القلب التلفظ في جدع العبادات) الى ان قال وخرج عن هـ ذا الأصـل مسائل الىانقال ومنها حديث النفس لا وأخذيه مالم بتكامأو يعمل يه كذاني حديث مسلم وحاصل ماقالومان الذي يقمع فيالنفس من قصدالعصمة على خسرمراتب الهباجس وهومايلتي فهما ثم حرمانه فيها وهوا كخاطير ثم حديث النفس وهومايقع فهامن النرددهل يفعل أولاغمالم وهوترجيح قصدالقعل ترالعزم وهوقوة ذلك القصدوا نحزميه فالمباحس لايؤا خذيها حباعالانه لدس من فعله وانمياهوشي وردعلمه لاقدرةله فيه ولاصنع واكخاطرالذي بعده كان قادراعلي دفعه بصرف الهاجس أقرل وروده وليكنه هووماهده منحدث النفس مرفوعان بالمحدث الصيم فاذا ارتفع حديث النفس ارتفع ماقدله بالاولى وهدده الدلاث لوكانت في الحسنات لم تكتب له بها أحرامه م القصد وأماالهم وقد ، من في الحد ، ث ان المم " نة والهم السيئة لا يكتب سئة وينتظر فان تركها لله تعمالي كتدت حسدنة وان فعلها كتبت سيئة واحدة والاصم في معناه أنه يكتب علمه الفعل وحدهوهومعنى قوله واحدةوان المم مرفوع فأمآالعزم فالمحققون على أنه يؤاخذبه ومنهممن جمله من الهم المرفوع وفى البزازية من كتاب الكراهية هم عَمَّصِيةً لا يَأْمُ أَن لم يَصْفِم وَرَمُهُ عَلَيهِ او أَن عَزِم يَأْمُ الْمُ الْمُرْافِهِ لَ الْمُ الْفُعَلِ بالْمُ وأَرْح الاأن يكون أمرا يتم بجه رَّداله زم كالـكه راه ﴿ مُقَالَ فِي الهَـاهُ رَفَّى شروط النهة الاول الاسلام مانمه) ، فائدة ، قال في الماتقط قَال أبوحنيه فه أعدلم النصر اني الفقّه والقرآن لهله يَهتدى ولايمسَ المحف وان اغتسل ثم مس فلا بأس مها ه (ثم قال في آخر القاعدة الثانية الأمور عقاصدها في خاتمة مانسه) وتحرى هذه القاعدة

فىخاتمة فى العروض فإن الشعرعند أهله كالرمموزون مقصوديه ذلك اماما يقع موزونا اتفاقالاعن قصدمن المتكلم فاندلا يسمى شعرا وعلى ذلك خرج مايقع في كالرم الى كقوله تعالى لن تنالوا البرحتي تنفقوا بماتحبون أو رسوله كقوله صلى الله تعــالىعلىه وسلم هـل أنت الاأصبـع دميت وفىسبيل الله مالقيت. هـ (وقال فى قاعدة الاصل في الأ بضاع القريم مانصه) مم اعلم ان البضع وان كان الاصل فمه انحظر ية مل في حله خبرالوا حدقالو الهشراء أمـ ة زيدقال بكر وكاني زيد مده ويحل له ومأؤها وكذالوحاءت أمة فالتارجل ان مولاى بعثني المك هدية وظر هاحل وطؤها ولمارحكم مااذا وكل شعنصافى شراء حاربة ووصفها فاشترى الوكيل حارية بالصفة ومات قدل أن يسلما الى الموكل فقتضى القاعدة حرمتها على الموكل لاحقال أنه اشتراها لنفسه لان لوكيل بشراء غيرالممين له أن يشتريه لنفسه التحريم وينسفىالرجوعالىةولالوارثلانه خلىفته ولهنظائرفي الفقه اهوقد المارة في كَابِ الوكالة أيضا (وقال في القاعدة الرابعة المشقة تعلب سرمانمه) واعلمان أسماب المخفف في العمادات وغيرها سبعة الى أن قال الثانى المرض ورخصه كثيرة التيم عندا مخوف على نفسه اتى أن قال والتـــداوى بالغباسات ويامخرعلي أحدالقولين واختارقاضي خان عدمه واساغة اللقمة بهااذا غصاتفا قاواباحة النظر للطبيب -تى للعورة والسوء تين اه (ثم قال) وأكل المتة ومال الغيرمع ضمان الدرل اذا اضطراه أي ساح ذلك (مقال) وابس الحرىرللمكة والقتال!ه أى ياحذلك (ثمقال) ومنهاماحةالنظرللطبيب وللشأهدوء نبدأ كخطبة وللسمداه وقد نقلناه في كتاب النبكاح (وقال في آخو القاءدة المذكورة) السادس ثخفيف ترخيص كصلاة المستمجمرهم يقية المنجو وشرب الخرللغصــة ((وقال في بحث السبب السابع النقص ما نصه) ` وعــدم تكامف النساء بكثيرهما وجبء لى الرحال كالجماعة والجعمة والجهادوا بجزية وتممل العقل على قول والصيم خلافه واباحة ابسائحرير وحلى الذهب اه (وقال في أول القامدة الخامسة الضرر بزال مانسه) وفي البزازية من كاب كراهمة ماع أغصمان فرصاد والشمترى اذا ارثني لقطعها يطلع على عورات إن يؤمر بأن يخبرهم وقت الارتفاء لدية تروامرة أومر تبين فان فعل والارفع

للماكم أجنعه من الارتقاءاه (ثمقال) الاولى الضرورات تبيم الهظورات ومن ثم حازأ كل المتة عند المخصبة واساغة اللقمة مامخر والنلفظ بكآمة البكفرللا كراه وكذا اتلاف المال وأخذ المال من المتنع من أداء الدين بغيرا ذنه ودفع الصائل ولوأدى الى قتمله وزادالشافعية على هذه القياعدة شرطع دم نقصانها أي الضرورة قالواليخرج مالوكان الميت ندافانه لاصل أكله للضطرلان حرمته أعظم فى نظرالشارع من مهجة الضطراه (ثم قال) فى الثانية ما أبيم الضرورة يتقدر بقدرها ولذافال فياعان الظهرمذان الممن الكاذبة لاستاح الضرورة واغا ساحالتمر مضاه عنى لاندفاءها مالتحر مض ومن فروعه الضطرلايا كلمن المية الاقدرسد الرمق اه (ثمقال) والعديب المايتطرمن المورة بقدر الحاجة اه (ثمقال في الشانية الضررلانزال مالضررمانصه) ولاياً كل المضطرط علم مضطرآ نو ولاشيثا من مدنداه (وقال في تنبيه يتعبدل الضررا مخياص لدفع ضرر عام وعليه فر وعمانصه) ومنها التسعير مندته دى أرباب الطعام في سعة نفين فاحش ومنها بيع طعام الحتكر جسراعاته عندانحاجة وامتناعه عن السع دفعالاضرراء ومنهامنع اتخاذحانوت للطبخ بتن المزازين وكذاكل ضررعام كذآ فىالـكافىوغىره اه وتدنقلناه فى كتاب آلدعوى (ثَمْقَال) ومنهاجوازدخول يت غره اذاسقط متاعه فمه وخاف صاحمه أنه لوطلمه منه لاخفاء اه وقد نقلنا ذلك في الغصب أيضا (ثم قال) ومنها مسئلة الغافر بحنس دينه اه (وقال معد ذلك في بحث اذا تعارض مفسدتان روعي أعظمهما ضررا بارتكاب أخفهما مانصه) ومن هـ ذا النوع لواضطر وعنسده مبتة ومال الغييرفانه بأكل المبتية وعن يعض أميحا بنسامن وجيد طعام الغيمرلاتها حله المتة وعن ان مهياعة الغصب أولي من الميتة و به أخذا الحماوي وخبره السَكَّرْخي كَذَا في البِّزازُية اله (ثم قال) وأصله ان الحراق اذا وقع في سفينة وعلم أنه لوصير فيه يحترق ولو وقع في الماء غرق فعنده يختارأ يرماشاء وعندهما يصمراه وقدنقلنا بقيته في كاب آلا كراه أيضا (وقال في عددره المفياسد أولى من جلب المصامح مانسه) وقد تراعى الصلحة لغارتها على المفسدة الىأنقال ومنه الكذب مفسدة محرمة ومتى تضمن جلب مصلحة تربوعليه جاز كالكذب للاصلاح بين الناس وعلى الزوجة لاصلاحها ومذا النوع برجع الى ارتكاب أخف المفسدتين في الحقيقة اله ﴿ وَقَالَ فِي الْقَاعِدُ وَالَّهِ الْعَادِيُّ الْعَادِيُّ ا

محكمة مانصه) ولاخصوصة للربا وافساالعرف غيرمه تبرقي المنصوصء فى الناهيرية من الصلاة وكان مجدين الغضل يقول السرة الى موضم نبات الشعرمن العانة لس بعورة لتعامل العالى الابدا عن ذلك الموضع عند الاضعارا وفىالنزعءنالمادةالظأهرة نوع رجومذاضيف وبعيدلآن التعامل يخلاف النص لاَ يَعْتَمُرُ اه بِلْفُطُه وقدنقانا هذه العيارة في كَتَابِ الصلاة (ثُمَّقَال) والاكل من الطعام المقدم ضيافة بلاصر يح الاذن أه أى يعبور ذلك (ثم قال في فصل تعارض العرف مع اللغة من المجت الثالث مانصه) وفي الملتقطمن البيوع وعن أبي القاسم المد فأرالا شياء على ظاهر ماجرت به العادة فان كان الغيال الحلال فى الاسواق لاعب السؤال وان كان الغالب اعمرام في وقت أوكان الرجل ماعد المال من حدث و جده ولا بتأمّل في الحرام والحلال فالسوّال عنه حسن اه (وقال في الفصل المذكورمن المبعث الرابع مانصه) وقد اختافوا فيما اذاكان المقارلافى ولامذالقاضي وتشازعافيه عندقاض آنو فنهممن إيصم قضاءه ومنهم من نظر الى التداعى والترافع واختلف التصيم في هذه المسئلة اهر وقد نقانا هذه ا استلة في كاب القضاء أيضًا (مُ قال تنبيه هل المعتبر في بنسا والاحكام العرف العام أومطاق المرف ولوكان خاصا المذهب الاقلمانمه) وذكرفها من كتاب الكراهية قبيلالقرى لوتواضع أهـل بلدةعـلى زمادة فيصفحاتهم التي بوزنهما الدوا هم والابريسم على مخالفة سائر البلدان ليس لممذلك اه (وقال في القياعدة الثانية اذا اجتم الحلال واعمرام علم الحرام العلالمانصه) ومنه الواختاطت اليخالمذ كآة عساليم الميتة ولاعلامة غمز وكانت الغلية للينة أواستو مالم يحزتناول شئ منها ولا بالضرى الاعتدالخصة وأمااذا كانت الغابة للذكاة فاند عوز والتحرى الواشتلط ودك اليتسة بالزيت وخوه لم يؤكل الاعنسدالضرورةوا لمسسئلتان من فصل اشتماء القملة ومقتضى الثانمة المدلوا ختلط لمن يقر رابن أتانأ وماء ويول عدم جوازالتناول ولامالقرى اه (يمقال) وخرج عن هذ وبعضهانجسا والاقدل فجس حائزو بريق ماغلب حلى ظنه امه نجس مع ان الاحتياط يق الكلويتيم كمااذا كان الاقلل طاهرا عملا الاغلب فهما التسالثة بتهادفى ثياب مختلطة بعضها نجس وبعضهاطاه رجائز سواء كأن الاكثرنج

ولا والفرق بن الشاب والاواني أنه لاخلف لما في سترا العورة وللوضوء حاف في التطهير وهوا الميموهذا كله حالة الاختيار وأماحالة الضرورة فيقترى الشرب لتفاقا كذا في شرح الجمع قبيل التهماه وقد نقلناه في كتاب الطهارة (ثم قال) وينبغي أن يلحق عسنلة الآواني الثوب المنسوج محته من ويروغيره فيعل ان كان اكحر مراقل وزناأ واستو بابخلاف مالذا زادوزنا ولمأره الآس وفي الخلاصة من الغرى في كاب الصلاة ولواختلط أواني أمعامه إلى السيفر وهم غيب أواختلط رغيفه بأرغفة غيره قال بعضهم يغرى وقال بعضهم لايضرى وبتربص حتى يميئ أمصامه وهذافي مالة الاختيار وفي حالة الاضطرار مازالتحرى مطلقا اه (مُقَالً) الرابعة لوسق شاة خوامُ ذبحها من ساءته فانها على بلا كراها ذكره في السرازية ومقتضى القاعدة التحريم ومقتضى الفرع الهلوعلفه اعلفا حرامالم يحرم لينها وتجمها وانكان الورع الترك ثمقال في البزازية بعدده ولو بعد ساعة الى وم تحل مم الكراهة اه وقد نقلناهذه العيارة في كاب الذبائع أيضا (م قال) الثامنة اذا كان غالب مال المهدى حلالافلاياس بقبول هديته وأكل ماله مالم يتبين انه من مرام وان كان غالب ماله الحرام لا يقلها ولا يأ كل الااذا قال انه حلال و رئه أواستقرضه قال الالماوكان الامام أبوالقاسم امحساكم باخذجوا ثزالسلطان والحيلة فيه أن يشترى شيئاء المطلق ثم ينقده من أى مال شاه كذار واه الشاني عن الامام وعن الامام ان المسلم علمام السلطان والطلة يتعرى فان وقع في قلمه حله قبيل وأكل والالالقوله عليه الصلاة والسلام استفت قلمك الحديث وجواب الامام فين فيه ورعوصفاء قلب ينظر بنورالله تسالى ويدرك بالفراسة كداني البزازية من الكراهة اه (غرقال) العاشرة قال في القنية من الكراهية غلب علىظنه إن أكثر ساعات أهل السوق لاتعلوءن الفساد فانكان الغيال هو الحرام تدنزه عن شرائها ولكرمع هـ فدالواشترا ها يطيب له اه وقدمنه أوعن الملتقط في المجث الثمالت من قاعدة اعتبار العرف اه (ثم قال) ولا باس بشراء جوزالد لال الذي يعد الجوزف أخذ من كل الف عشرة وشراء محم السلاخين اذا كان المالك راضابذلك عادة ولايموزشراء بيض المقسام ين المكسرة وجوزاتهم اذا عرفانه أعذها فمارا اه وأمامسنلة الخلط أي خلطمال الغبر عماله فذكورة باقسامها في البزازية من الوديعة وأمامستلة ما اذا اختلط الحلال بانحرام في الملد

الله يحوز الشراء والاخد الاان تقوم دلالة على اله من الحرام أه (وقال في القاعدة الثالثة الايثارق القرب) قال الشافعية الايثارق القرب مكروه وفي غيرها محدوب قال الله تعالى ويؤثر ونءلى أنفسهم ولوكان بهم خصاصة اه (ثَمْ قَالَ) وَقَالَ الشَّيخِ أُبوعِمْ فَي الفروق من دخل عليه وقت الصلاة ومعهما عَيْرُفيه لطهارته وهناك منحتاجيه للطهارة لمحزله الاشار ولوأرا دالمضطر اشارغيره بالطعام لاستمقاء مهيعته كان له ذلك وانخاف فوت مهيعته والفرق ان انحق فىالطهارة تفه تعالى فدلا بسوغ فيه الاشار وانحق في حال المخمصة لنفسه اهرود نقلنا بقيسة ذاك في كتاب الطهارة وكتاب المسلاة أيضا رغم قال وكره إيشار الطالب غروبنوبته غبره في القراءة لأن قراءة العلم والمسارعة اليه قرية والايثار بالقرب مكر وماه (مُمَقال) مُمرأيت في الهية من منية المنتي فقير محتاج معه دراهم فأرادان يؤثرالفقراء على نفسه إن عمرانه بصبرعيلي الشدة فالإبثارا فضل والافالانفاق ملى نفسه أفضل اه وقد نقلنا ذلك في كال الهمة أسفا (وقال في القاعدةالسادسةاتحدودتدرأ بالشبهات مانصه) ومنهاأى الشبهة شرب انخمر للتداوى وان كان المعقد عمر عمر اهر وقد نقلنا هذه في كاب المحدود أنضا (وقال قى القاعدة النائمة عشر لاينسب الى ساكت قول مانصه) ونرج عن هذه القاعدة مسائل ألحان قال الرابعة والعشرون سكوته عنديه مزوجته أوقربيه عقمارا اقرار بأنه ليساله على ماأفتي بهمشا يخسعر قند خلافا آشا يخ بخارى فينظر المفتى الخامسة والعشرون رآه يسمعوضا أودارا فتصرف فعه المشترى زمانا وهوساكت تسقط دعواه اه وقد تنقلنا ذلك أيضافي كاب الاقدراروفي كاب الدعوى أيضاللمناسبة (نمقال) ثمزدت الحرى القراءة على الشيخ وهوساكت ينزل منزلة نطقه في الأصم أه (ثم قال) في القاعدة الشاللة عشر الفرض أفضل من النفسل الافي مسائل الاولى أبرا المعسر منه دوب أفضل من انظهاره الواجب الثانية ايتداء السلام سنة أفضل من رده الواجب الثالثة الوضوء قبال الوقت مندوب أفضل من الوضوء يعد الوقت وهوا لفرض اه وقد نقلنا ذلك في كتاب الطهارة أيضا (وقال في القاعدة الرابعة عشرما حرم أخذه حرم اعطاؤه) كالربا ومهرالهي وحلوأن المكاهن والرشوة وأجرة النافحة والزامر الافي مسائل الرشوة لخوف على ماله أونفسه أوليسوى أمره عندد الطان أوأم يرالا القاضي فانه يحرم

الاخد ذوالاعطاء كإبيناه فيشرح المكنزمن القضاءاه وقد نقلنا ذاك في كاب الفضاء (ثمقال) وفك الاسر واعطاه ثي ان بخاف هموه ولوخاف وصي صبي ان يستولى غاصب على المال فله أداء شي ليعلمه كافي الخلاصة اله وقد نقلنا ذلك في كاب الوصية أيضا (ممال) وهل يسلدنع المدقة أن يسأل وعنده قوت بومه ترددالا كلفي شرسها لمشارق فسهفة تضي أصل القاعدة الحرمة الاان يقال أن الصدقة هناهمة كالتصدق على الغني اه وقد نقلنا ذلك في كاب الزكاة أيضا (وقال في القاعدة التاسعة عشراذا اجتم الماشر والتسد أضبف الحكم الى المناشرمانمه) ولا يضمن من دل سارقاعلى مال انسان فسرقه اله وقدد كرناها فى الغصب أيضا (وقال في الغن الثالث في أحكام الصديبان مانصه) وتصع عبلااته وان لمضب عليه واختلفوافى ثوابها والمعقدانه فه وللعلم ثواب التعليم وكذا جُمِيع حسناته أهُ وقدنقلناها في كتاب الصلاة أيضا (ثم قال) وتقبل روايته وتصم الاحازة له أى في انحديث و يقبل قوله في المدية والأذن أه وقد نقلناها فى كتاب الاذن والحجرايضا (نم قال) وثنب أذن البنت الطفل مكسروه قياسا ولا بأس يهاستحسانا كمانى المُلتَقَط الله (ثمقال) ويُعِل بقول الميزفى المعاملات كهدية ونحوها اه (مقال) وبجبردسلامه اه (مقال) وليس كالسالغ في النظر إلى الاجنبية والخلوة بهافيجوزله الدخول على النساء الي خبسة عشم سنة كـذا في المتقط ٨١ (ثم قال) والصبية التي لا تشتهـي يجبوز السفر بها بغير عرماه وقدنقلناهافي كأب النكاح (نمقال) ولايجوزللولى البهاسه اتحرير والذهب ولاان سقيه خراولاان يحلسه للبول والغائط مستقيلا أومستدس ولأ ان يخضب بده أورجله بالحنساء (وقال في أحكام العبيدمانصه) وعورتها كالربط وتزادا ليطن والظهر وميرم نظرغسرم الىءورتها فقط وماعداهاان اشتهى اه وقد دنقلنا ذلك في كتاب الصلاة أيضا (ثم قال) ويصل سفرها بغير عرم اه وقدنقلناهافي الطلاق (وقال في أحكام الحنثي مانصه) ولا يلبس حريرا وحليا اه (غقال) ولايخلويه رجل ولاامرأة ولايخلو برجل ولاامرأة ولايسافر الانا الابحرمُ أه (مُقَالً) وحاصله اله كالانثى في جديم الاحكام الافي مسائل لإيلبس مريراولاذه باولافضه اه (مقال) ولايخه آو بامرأة اه (مقال في أحكام الانتي مانصه عنالف الرجل في ان السنة في عانته النتف ولايس ختام ا

واغما هومكرمة ويسنحاق محيها لونيت وتمنع من حلق رأسها اله (غقال) وبدنها كلهعورة الاوجهها وكفيها وقدميها على المعقدوذ راعيها على المرحوح وصوتها عورة في قول اه وقد نقلناه في كتاب الصلاة (م قال) و يكره لما الجام فى قول وقيل الاان تلكون مريضة أونفسا والمعقدلا كراهة مطلقااه (ثرقال) ولانسافرالابزوج أوهدرم اه (نمقال)و يساح لماخضب يديه اورجايها بخلاف الرجسل الالاضرورة اه (مُمَّالُ) وَلاَتَبَنَّدا الشَّابَةُ بِسُلَّامُ وَتُعْزِيةُ وَلا تجاب لوسلت ولاتشمت وتحرم الخلوة بالاجنبية ويكره الكلام معه أواختلفوافي جوازكونهانبية واختارق المساسرة جوازكونهانسة لارسولة لان الرسالة مسنمة على الاشتهار ومبنى حالما على الستر بخلاف النبوذاه (وقال في إحكام الذمي مانصه) ولا ينع من ليس امحرير والذهب اه (نمقال) وفي الكنز و بقبل قول الكافر في أتحل والحرمة وتعقسه الزيابي بأندسه و ولا يقدل قوله فيهسما له الله يقسل فيهما ضمن المعام للت لامقصود اوهومراده كا أفصع مه في المكافى اه (نمقال) ولايبدأ الذمى بسلام الانحاجة ولامزاد في انجواب على وعلمك وتبكره مصافحته ويحرم تعظيمه ويكره للسلمان يؤجرنفسه منكافراهص العنبوقىالملتقط كلشئ أمنع منه المسلم أمنع منه الذمى الاانجر وانخنز مرولايكره عمادة جاره الذى ولاضيافته اه (وقال في أحكام الجان مانصه) ولآخدلاف في انهم مكلفون مؤمنهم في الجنة وكافرهم في النار واغا ختلفوا في ثواب الطائعين ففى البزازية معز ماالى الاجناس عن الامام ليس للعن ثواب وفي النفاسير توقف الأمام في ثواب الجن لانه حاء في القرآن فير-م يغفرلكم من ذنوبكم والمغفرة لاتستلزم الاثابة لانه سترومنه المغفر للبيضة والاثابة مالوعد فضل قالت المعتزلة أومدظالهم فيستحق العقاب ويستحق النواب صامحهم قال تعالى وأماالقاسطون فكانوا مجهم حطبا قلناالثواب فضل من الله تعالى لابالا ستحقاق فان فيل قوله تعالى فيأى آلاء وبكاتكذبان بعدعد نع المجنة خطا باللثقلين ودماذ كرت قلنا ذكر واان المراديانتوقف التوقف في المأكل والمشرب واللاذ لاالدخول فمه كالملائكة السلام والزيارة والخدمة والملائكة يدخلون علمهم كلياب اه (ثمقال) ومنها قبول رواية المجنى ذكره صاحب آكام المرحان وإذا أجاز الشيخ من حضرد حل الجن كافي نظيره من الانس وأمار واية الأنس عنهم فالظافر

منعها اهدم حصول الثقة بعدالتهموذ كرالاسيوطي اله لاشك في جواز روايتهم عن الانس ما سمعوه سوا علم الانسى بهمأولا (مرقال فوائد) الاولى الجهورعلى انه لميكن من انجن نبي وأما قوله سبعانه وتعالى ملمعشرا تجن والانس ألم يأتكم رسل منكم فتأولوه على انهم رسل عن الرسل سعموآ كلامهم فانذروا قومهم عن الله تمالى ودهب الضاك واس عزمالي اله كان منهم سي تمسكا محمد دت وكان النسى يبعث الى قوممه خاصمة وليس الجسن من قومه ولاشك انهم أنذروا فصوائهم هاءهم أنداء منهم الثانية قال البغوى في تفسير الاحقاف وفهه دليل على أنه صلى الله ثعبالي علمه وسلم كان معوثا الى الانس وانجن جمعا قال مقاتل لم يدمث قبله نبي الى الانس والجن واحتلف العلما في حكم مؤمني الحِن فقال قوم لا ثواب لهم الا ألنجاة من النار واليه ذهب أبوحنيفة وعن الليث ثوابهم أن صاروا من النيارة يقال لم كونواتراما كالمهائم وعن أبي الزناد كذلك وقال آخرون شابون كما يعما قبون وبه قال مالك وابن أبي لملي وعن الضحاف انهم يلهمون التسبيح والذكر فيصيبون من لذته ما يصيبه بنوآدم من نعيم الجنة وقال عربن عبدالعزيزان مؤمني انجن حول انجنه في ومنها ولدسوافها الثالثة ذهب الحيارث المحاسي إن الحن الذبن بدخلون المحنة بكونون يوم القهامة نراهم ولاتر وناعكسما كانواعليه في الدنيا الرابعة صرح ان عد السلام بأن الملائكة في آنج نة لا مرون الله سجعانه و ثعبالي قال لان الله تعبالي قال لا تدركه الانصبار وهويدرك الابصار وقدداستثني نه وؤمنوا الشرفيقي على هومه في الملائكة قال في آكام المرحان ومقتضى هذا ان الجن لابر ونه لأن الاتهة باقيسة على المعوم فيهمأ بضااه ولم يتعقد الاسيوطى وفى الاستدلال على عدم رؤ ية الملائكة والجن مالا بة نظرلانها لا تدلء لى عدم رؤية أصلافلا استثناء قال السضاوي لا تدركه الابصارلا تحمط مه واستدل المعتزلة بهذه الاسته على امتناع الروية وهوضعف اذايس الادراك مطاق الرؤية ولاالذني فى الآية عام فى الآوقات كلها فلعله مخصوص ببعض انحسالات ولافي الاشخساص فانه في قوة قولنا لا كل يصير يدركه مع ان النفي لا يوجب الامتناع اله (وقال في أحكام الهارم مانصه) وأحكامه أى الحرم صريم النكاح وجواز النظر والخلوة والمسافرة الاالحرم من الرضاع فانا يخلوة بهامكروهة وكذابالصهرة الشابةاه وقدنقلنا يعضه في كتاب المنكأح

فكالاجنى على المعتمدلكن الزوج يشارك الهرم فى هدده الثلاث والنساء الثقات لايقمن مقام الزوج والهرم في آلسفر اه (ثم قال) وتختص الاصول باحكام الىانقال ومنمالاتج وزمسافرةالفرع الاباذن أصله دون عكسه اه تُمْقَالُ) ومنهالا تَحُوزًا لمسافرة الاماذنه_مان كان الطريق يخوفاوا لافان لم يكن ملتحيافكذلكوالالا اه (ثمقال) ومنهاكراهة هجهبدوناذن منكرهه من أنويه ان احتاج الى خدمته اله ﴿ وقد نقلناها في كتاب انجح ﴿ ثُمَّ قَالَ ﴾ ومنها جوازتادبب الاصدل فرعه والظاهرعدم الاختصاص بالآب فالام والأجداد وانجدات كذلك ولمأره الآن اه وقد نقلناه في انحدووالتعاربروفي كتاب الجنايات (وقال في أحكام الاشارة مانصه) الاشارة من الاخرس معتبرة وقائمة مقام العمارة في كل شئمن بيع واحارة وهمة ورهن ونكاح وطلاق وعتاق وابرا وقصاص الافي امحدود وتوحد قذف وهذا بماخالف فمه القصاص الحدود وفى رواية ان القصاص كاتحد ودهنا فلا ثبت بالاشارة وتمسامه في الهدامة وقسد مرقى الهدامة وغبرها على استشناءا كحدود اه وقسد نقلناه في كتاب اكحــدود إثمقال) و مزادعلهماالشهادةفلاتقيلشهادته كمافىالتهذيب اه وقدنقلناه في كتاب الشهادات (ثم قال) فغلا هراة تصارالمشايخ على استثناء أمحدود فقط سلامهمالاشارة ولمأرالاكن فهانةلاصريصا آه وقدنقلناه في كتاب انجهاد (ثمقال) وكناية الاخرسكاشارته واختلفوافي أنعدمالقــدرةعـلى الكنابة شرط للعمل بالاشارة أولا والمعقم دلا ولذافي الكنزذكره بأوولابذ فياشارة الاخرس من أن تسكون معهودة والالا تعتبر وفي فتم القدير من الطلاق ولا مخفى ان المراد الاشارة التي يقع بها طلاقه الاشارة المقرونة بتصويت منه لأن العادة منه ذلك فكانت سانا آسا أجله الانوس اه وقد نقلناه في كاب الطلاق (مُمَال) وأمااشارة غيرالانوس فان كان معتقل السان ففيه اختلاف والفتوى على اندادادامت العقلة الى الموت صورا قراره مالاشارة والأشهاد علسه ومنهم من قذرالامتدادبسنة وهوضعيف وان لميكن معتقل اللسان لم تعتبرا شارته مطلقا الافىأربع فىالكفروالاسلام والنسب والفتوىكمانى تنقيمالهبوبي ويزاد أخذامِن مسئلة الافتاء بالرأس اشارة الشيخ فى رواية كحــديث وأمان الـكافر

عذامن النسب لانه يحتاط فيسه كحقن الدم ولذائبت بكتاب الامام كما فدّمناه اه وقد نقلناذلك أيضافي كتاب المجهاد (ثمقال) أوأخذا من الكتاب والطلاق اذا كان تفسر المهدمه كالوقال أنتطالق هكذا وأشار شلاث وقعت صلاف مالوقال أنت طالق وأشار بثلاث لم يقع الاوا حدة كماعلم فى العلاق ولمأرالا ت حكم أنت مكذامشيرا بأصابعه ولم يقل طالق اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق (ثم قال) مزادأ يضاالاشارة من عرم الى صيدفة تله يحب الجزاء على المشسر أه وقد نِقْلْنَاهُ فِي كَالِهُ عِجْ (وقال في بحث القول في ثمن المثل مانصــه) منهاما ب التجم قال في الكنز وان لم يعطه الابثن المثل ولدثمنه لا يتم موالا يتيم ألى ان قال ويتعين ا نالا يعتبر غن الشلء ندامح اجة اسد الرمق وخوف الهلاك ورعا تصل الشرمة الى دنا نير فيحب شراؤها على القادر بأضعاف قيمتها احداء لنفسه اه وقد نقلناً . في الطهارة وفي كتاب الشرب (وقال في أحكام السفرمانصه) ومن أحكام السفر حرمتمه عدلي المرأة بغسر زوج أومحرم ولوكان واجيا ومرثم كان وجود ددهماشرطالو حو بالجوعلها الىأن قال ويستثني من حرسة خروجها الا أحددهما هجرتهامن داراتحرب الى دارا لاسلام ومن أحكامه منع الولدمنسه الايرصاء أيويه الافىالجج اذااستغنيا عنه وخرعه على المديون الاياذن آلمدائن الااذا كانمؤجلا اه وقد نقلنا بقيته في كتاب المج ونقلنا بعضه في كتاب الملتا ينسات (مُقَالَ) ويختصركوبالبعربأ حكام منهاسقوط الججادًا غلب الهلاك وتحريم السفرفيه اله وقدنة لمنابعضه في كتاب المج (وقال في تحثما افترق فيه الحيض والنفاسمانصه) ويكون به البلوغ والآستراء دون النفاس اه وقد نقلناه فى كاب المهارة وفى كاب النكاح (وقال في آخر الفن الثالث في قاء دة اذا أني بالواجب وزادهليه هل يقع البكل واجباأم لامانهم ولمأرحكم مااذاوقف بعرفات أزيدمن القدرالواجب أوزادعلي حالمما في نفقة الزوحة أوحيشف عورته في الخلازائداء لى القدرالهة اجاليه هل يأثم على الجميع أولا اه وقد نقلناه في كتاب المج وفي كتاب الطه لاق وفي كتاب الطهارة (مُقال) وفائدة * تعلمالعلم يكون فرضعين وهو بقدرما صتاج السه لديشه وفرض كفاية وهو مازاد عليه لنفع غيره ومندوما وهوالتصرفي الفقهه وعلم القلب وحراما وهوعلم الفاسفة والشعبذة والتنعيم والرمل وعلوم الطمائعيين والسحرود خيل

فىالفلسفةالمنطق ومنهدذاالقسم علمائحرف والمويسقي ومكروهاوهو أشعارا لمولدس من الغزل والمطالة ومباحا كاشعارهما اتى لاستخف فهما اه المُ قال) * فأنَّدة * ذكرا لمزازى في المناقب عن الامام المِعاري الرجل لا يصير عدمًا الملاالاان يكتب أريدام الربع مشل أربع مع أربع في أربع مسداريع ربع على أربع عن أربع لاربع وهذه الرباعيات لآتم الاباربع مع أربيع اتمت له كلها مآنت هليه أربع وأبتلي بأربع فأذا صرأ كرمه الله تعالى بأربع في الدنيا وأثابه في الاستخرة بأربع أما الاول فأخيار الرسول صلى الله لى عليه وسلم وشرا تُعه واخبارا لصابة ومقاديرهم والتابعين وأحوا لهم وساثر اءوتوار يخهم معار بعاسماء رحالهم وكاهم وأمكنتهم وأزمنتهم كادبع ممدمع اتخطية والدعاءم التوسل والتسمية مع السورة والتكبيرمع الصلاة معآر ببعالمسندات والمرسلات والموقوفات والمقطوعات فيأر يبع فيصغره في ادراكه فيشيامه في كهواته عندأر بم عندشغله عند فراغه عند فقره عندغناه بأر بعما بجبال بالعسار بالبلدان بالبرارى على أربع على المجارة على الانزاف على الجَلُود عَسَلَيَ الا كَتَافُ الْيَالُوةَ تَ الذي يَكُن نَقَلُهَ ٱلْيَالُاوِرَاقَ عَن أُرْبِع عن من هو فوقه ودونه ومثله وعن كناب أبيه ا ذاعلم انه خطه لار بعلوجه الله تعالى ورضاه وللعمل بعنان وافق كاب الله ولنشرها سنطالهما ولاحمآءذكره معد تملايتم لدهد ذه الأشياء الابأر بعمن كسب العبددوهي معرفة الكتاب والصرف والنحو معأر بعة منعطاءالله تعالى الصحة والقدرة وانحرص والاشباءهانءليهأر يسعالاهل والولد والمسأل والوطن وابتلى بآربيع بشمياتة الاعداء وملامة الاصدقاء وماءن انجهال وحسدالعماء واذا أكمه الله تعالى فيالدنيا بأربع بعزالقناعة وهيبة النفس ولذة العلم وحياة مد واثابه في الا تخرة بار منع ما آشفاعة لمن أرادمن اخوامه و مطل العرش يوم لاظه لاظه له والشرب من الكوثر وجوارا لنبيه ن في أعلى عليه ين فأن لم يطق احتمال هذه المشاق فعلمه ما لفقه الذي عكن تعلمه وهوفي ستهقار سأكن لاتحتاج الى بعداسفار ووط و ما دوركوب بحار وهومع ذلك ثمرة الحديث وليس ثواب الفقيه وعزه أقل من ثواب الهدد ف وعزه اله (ما ثدة) قال في آخر المستصفى اذا لمكناهن مددهينا ومدهب عنالفينا فىالفر وع يحب عليناان نجيب ان

مذهمنا صواب متمل انخطأ ومذهب مخالفينا خطأ يحتمل الصواب لانك لو قطعت الفول الماصم فوانا انالجتهد مخطئ ويصيب واذاس ثلناءن معتقدنا تتقد خصومنا في العقائد محس علمنا ان فتول الحق ما نحن علمه والساطل ماعليه خصومنا هكذا نقلء رمشايخنااه (ثم قال) ﴿فَاتَدَهُ ﴿قَالَ بِعَضَالُمُ الْمُعَالِحُ العلوم ثلاثة علم نضبع ومااحترق وهوعلم النحووعلم الاصول وعلم لانضيج ولااحترق وهوعه البيان والتفسيروع لمنفج واحترق وهوعلم الفته والحديث آه (فائدة من المجوهرة) قال مجد ثلاث من الدناءة استقراض الحنزوا لجلوس على ما أعمام والنظرق مرآ ةانجيام (فائدة من المستظرف) ليس في انحيوان من يدخل الجاة الاخسة كابأصاب الكهف وكبش اسماعيل وناقة صالح وحارع ربروبراق النبي صــ لى الله تما لى عليه وسلم (فائدة منه) المؤمن يقطعه خَسة ظلمة الغَّفلة وْغَيم الشُّكُ وريح الفتنة ودخان انحرام ونارا لموى (فائدة في الدعاء برفع الطـاعون) سـثلثءتــه فيطاعونسنةتسع وسـتبن وتسعمائةبالةــاهرة فأجبتباني رە صرىھىلولىكەن صرح فى الغيابة وءُـزاه الشمنى الهياباً نەاذا ئۆل مالمسلَّىن نازلة فنت الامام فيصبلاة المهير وهوقول الشوري وأجيد وقال جهو رأهيل محديث القذوت عندالنوازل مشروع في الصلوات كلها اه وفي فتح القديران شرعية القنوت النازلة مسقرلم ينسم وبه قال جاءة من أهل الحديث وجلواعليه حديث أبي جعفر عن أنس مازال تقنت حتى فارق الدنيا أي عندالنوازل وما ذكرنامن اخبارا مخلفا ويفيد تقرره الفعلهم ذلك بعده صلى الله تعالى عليه وسلم وقد قنت المديق رضي الله تعيالي عنه في هارية الصابة مسيلة وعند محار رة أهل الكتاب وكذلك قنت عررضي الله تمالي عنه وكذلك قنت على رضي الله تعالى عنه في محارية معاوية وقنت معاوية رضى الله تمالى ءنه في محاريته اه فالقنوث ءندنا فى النازلة نابت وهوالدعاء أى برفعها ولاشك ان الطاعون من أشد النوازل قال فالمصباح النازلة المصيبة الشديدة تنزل بالناساء وفالقاموس النازلة ـ دردة اه وفي الصاح النازلة الشديدة من شدائد الدهر تنزل بالنياس اه وذكرفي السراج الوهاج قال الطعاوي ولا مقنت في الفعر عندنا في غير ملية فان وقعت بلية فلابأس به كمافعل رسول الله صلى الله تعالمه عليه وسلم فاندقنت شهيرا فيها يدعوعلى رعل وذكوان وبني محيان ثمتركه كذافي الملتقط اه فان قلت هللهصلاة قلت هوكالخسوف لمافى منية المفتى قبيل الزكاة وفي الخسوف والظلة فىالنهار واشتدادالم بموالمطر والثلج والافزاع وعموم الامراض يصلون وحدانا اه ولاشك أن الطاعون من قبيل عوم الامراض فيسن له ركعتان فرادي وذكر الزيلعىفى خسوف القمرانه يتضرع كلواحدانفسه وكذافي الظلم اروالريح الشديدة والزلازل والصواعق وانتشارا ليكواكب والضوالماثل باللبل والثلج والامطار الداءة وعوم الامراض والخوف الغيالب من العدو وضو ن الأفراع والاهوال لان كل ذلك من الآمات الخوفة اه عاع للدعاء مرنعه كإيفعله الناس مالقآهرة ما كيسل يوقلت هوكيسوف ل في خزانة المفتمن والصلاة في حسوف القمر تؤدّي فرادي وكذلك والريح والفزع ولايأس أن يصلى فرادى ويدعون ويتضرعون اليأن يزول ذلك 🗚 فظاهره انهم يجتمعون للذعاء والتضرع لانه أقرب الى الاجامة وانكانت الصدلاة فرادى وفي المجتبي في خسوف القدير وقسل المحساعة حائزة عندنالكنها لست سنة اه وفي السراج الوهماج بصلي كل واحمد لنفسه فى خسوف القمر وكذا في غدير الخسوف من الافدراع كالريح الشديدة والغلمة ثلة ومنالعدة والامطارالدائمة والافزاع العالية وحكمها حكم خسوف ركذافي الوجيز وحاصله ان العبدينيني له ان يفزع الي الصلاة عندكل حادثة مكانعليه الصلاة والسلام اذاحزيه أترصلي اه وذكرشيخ الاسسلام العيني زروغ مرذلك من النوازل والاهوال والافسزاع اذاوقعت مساواوح لواوتضرءواوكذلك فياتخوف الغالب من العدو اه فقد صرحواما لاجتماع والدعاءادموم الامراض اه وقد نقلناه في كتاب الصلاة (ثمقال) وقسد ح شارحوا البخارى ومسلم والمتسكام ون على الطاءون كابن هُر بأن الوياءاسم لكل مرض عام وانكلطاعون وماء ولمس كل وماء طهاعونا ابنايالمرض العام بمنزلة تصريحهم بالوباء وقدعات انديشعل الطاعون ومد علم جوازالا جمقاع الذعاء برفعه الكن يصلون فرادى ركعتين وينوى ركعتي رفع الطاعون وصرحابن عبر بأن الاجقاع للدعاء يرفعه بدعة وأطال الكاذم

يهوذ كرشيخ الاستلام العيني في شرح البخساري سيبه وحكم من مات مه ومن أقاء والدوصابرا محتسا ومنخرجمن للدهوفيها ومندخلها وبذلك عمران أصحابنا لواالكادم على الطاعون وقدأوسع الكادم فيه الامام الشبلي قاضي القضاة من انحنفة كاذ كره شيخ الاسلام النجر في كاله المسمى سدَّل الما عون في فوائد عندهمان حكمه حكمالصيم وأماا كحنفية فلم ينصواعلى خصوص المسثلة ولكن واعدهم تقتفى أن يكون آلم كم كاهوا لمصم عندالمالكية هكذا قاللى جاعة من علماتهم اله قلت الها كانت قواعد مااند في حكم الصيم لانهم قالوافي اب طلاق المريض ثوطلق الزوج وهومحصور أوفى صف الغذال لأبحكون في حكم براث لزوجته لان الغيالب المسلامة مخلاف من مارز رجلا أوقدم ل بقوداورجمفانه في حكم المريض لان الغيالب الهيلاك اله وغامة الام ونأن يكون من نزل سادهم كالوا ففين في صف القتال فالحاقال حساعة الاس هران قواعدنا تقتضي أن يكون كالصيع يعني قبل نزوله بواحد لم يطعن من أهـل البلدالذي تزل بهمالطاعون اله وقدنة لنـا.في كتاب العلاق (مُ قال) وقدد كرشيخ الاسلام النجرف ذلك الكتاب السئلة الثالثة ستنبط من أحدالا وجه في التهيئ الدخول الى ملد الطاعون وهومنه التعرض الى لاء ومن الادلة الدالة عـلى مشروعيــة الدواء القورزقى أيام الوياء من أموز أوصىبها حدذاق الاطهاء مثل اخراج الرملومات الفضلسة وتقلسك الغ ماضة والمكث في انجهام وملازمة السكوت والدعة وان لا يكثر من الم الموا الذي هوعفن وصرح الرئيس أبوعلى ان سينا بأن أول شي يسدأ مه في علاج العاعون الشرط ان أمكن فيسمل مافيه ولايترك حتى صهد فتزد أدسمت فان احتيج الى مصه مالمحمة فليفعل بلطف وقال أيضا عالج الطاعون عما يقيض مغموسة فيخل وماءأودهن وردأودهن تفاح أودهن آس بعالج بالاستفراغ أوبالفصد عاصمله الوقت أوبو جرما يخرج أتخلط ثميقه ل

عملى القلب بالحفظ والتقوية بالمسردات والعطمرات ومجعمل عملي القلب م أدوية أصحاب الخفقان الجسائر * قات وقد أغفيل الاطساء في عصرناوما هنذا التبد بيرفوقيع التفريط الشديدمن تواطئهم على عندم التعرض بوافقه كاتفده ان الطعن يشراله م السكائن فيهيج في الميدن فيصدل إلى م ل اثرضرره الى القلب فيقتل ولذلك قال ان سيناء لماذكر العلاج والفصدانه واجباه كلامشيخ الاسلام وفىالسيزازية وإذاتزلزات هجب له الفرار آلي الصرا ولفوله تعسأني ولاتلقوا بأمد وكم كةوفيه قيل الفرارعما لايطاق من سنن المرسلين اهروهو يغيد جواز الفرارمن الطاعون اذانزل ببلدة وانحديث في الصعدن يخيلافه وروى العلائي فى فتا واه انه صلى الله ثعالى عليه وسلم مربه دف ما ثل فأسرع المشي فقيل له ا ثفر من قضا الله فقال عليه للسلام فرارى الى قضاء الله تعالى أيضا اه نقل الامام ة * كلانسان غرالانساء عليم السلام لم بعلم ماأواد الله تعالى في أول شرح البحية للعراقياه (ثم قال) «فائدة»، ثلاثة لا يستحاب دعا وُهم رجل لق فلا يطلقها و رجل أعطى ماله سفها ورجــل دا ش ولم يشهد رالهيط (فائدة)كل شئ يستل عنه العيديوم القيمة الاالعلم فان الله سبعانه لايسأل عنه لانه طلب من نبيه أن يطلب الزيادة منه فقال تعالى وقل رب ردنى على افكيف يسأل عنه كذافي الفصوص اله (مَ قال في فن الالغاز مانصه) مة به أى اناء من غيرا لنقد ن حرم استعماله فقبل المخد الآدمى أى انا مباح الاستعمال يكره الوضو منه فقل ماعينه لوضوئه دون غيره وقد نقاناً م في كتاب الطهارة (نم قال) أي مكان في المسجد تـكر ه اله في كتاب الشرب (مُمَّقَال) أي رجل هـ دم دارغيره بغيراذنه ولم يضمنها فقل اذا

وقيراعمر مق في عجلة فهدمها لاطفائه ماذن السلطان اه وقــدنقلناه في كتاب الغصب (مُقَالَ فَي فَن الحيل مانصه) والخامس عشر في الاستبراء الحملة في عدم لزومهأن نزوجها البائع أولاممن ليس تحشه حرةثم يبيدهاو يقبضها ثم يطلفها قبل ول ولوطلة هاقدل القيض وجبءلي الاصم أويز وجهاالمشترى قبل القيض لك ثريقيضها فيطلقها ولوخاف ان لا يطلقها جعل أمرها بيده كالــاشاء وانمــا ماواختلفوا في كراهة الحمل لاسقاطه اه (وقال اخوا لمؤلف في تسكيلته ادس فن الغروق في كتاب الاداب مانصه في يكره دخول انجنب المسعيد كرودخول الشرك والفرق ان منع الجنب منيه داع الى التعلهم وفي منع الشهرك تمعدله من الاعبان فسلاء: فراه وقد نقلناه في كتاب العاهارة `(ثم قال) التوسديال كتاب مكروه الااذاقع فسدائحفظ والغرق الضرورة اهراوقال في الفين السيابع في اتحكامات مانصه) وسيثل الامام عن قال لاارجو اتجنبة ولاأغاف النبارولاأخاف الله تعيالي وآكل المبتة وأمصلي ولاقراءة ويلاركوع وحجود وأشهريها لمأره وأبغض انحق وأحب الفتنة فقال أصحامه أمرهذا الرجل مشكل فقال الامام فذارجل مرجوالله تعالى لاانجنة ويخاف الله ثعالى لاالمنار ولا يخاف الظلم من الله تعالى في هذا مه ويا كل السهك والجراد و يصلى على الجنازة و شهدىالتوحد دو سغض الموت وهوحق ومحب الميال والولدوه ما فتنة فقام ل وقدل رأسه وقال أشهداً نك للعملم وعاءا ه وفي آخوا لفتا وي الظهمر بة مُلِ الأمام أبو للكرمج دين الفضل عن يقول أنالا أخاف النيار ولاأرجو الحنة وانمياأخافالقه تعالى وأرحوه فقيال قوله لاأخاف النيار ولاأرحوالجنية غلط فان الله تعالى خوّف عماده بالنار بقوله تعالى وانقوا النارالتي أعدت للكافرين ومن قملله خف عما مح وَّفِكُ اللَّهُ سِمِهَانِهُ وَتَعَالَى فَقَمَالُ لِأَخَافُ رِدَالْذَلِكُ فَقَهُ كَهْرِ اهِ وَقَدْذُ كُرْنَا هُ فِي كُنَّاتِ الْجِهِيادِ (وَقَالَ أَنْشَا فِي الْفُنِ السادِعِ مَا نُصِيهِ) وحدكى الخطمب الخوارؤمي ان كاب الروم أرسيل الى الخليفة مالاخ طاعبلي مد رسوله وأمروان سأل العلاءعن تلائمسائل فانهم أحاوك ابذل المأل لمموان لم عيبوك الماب من المسلمن الخراج فسأل العلماء فلم يأت أحديماً فيه مقنع وكان الامام اذذاك صبياحا ضرامع أبيسه فاستأذفه في جواب الرومي فسلم يأذن له فقسام

واستأذن من الخليفة فأذن له وكان الرومي على المنعرفة الله أسائل أنت قال نعم قال انزل مكانك الأرض ومكانى المنسرفنزل الرومى وضعد أبوحنيفة فقيال سل فقال أي شي كان قدل الله تعالى فقال هل تعرف العددقال نعم قال ما قدل ـدقال هوالاول لدس قبله شي قال إذالم مكن قبيل الواحد المحيازي اللفعليه كيف يكون قدل الواحد الحقيقي شئ فقسال الرومي في أي جهة وجه الله الىفقــال1ذا أوقــدت.سراحافالىأى حهــة نورەقال:اك نور سـتـوى.فـ انجهات الاردع فقال اذاكان النورالجسازي المستعارالزائل لاوجه له اليجهسة فنورخالق السحوات والارض الساقي الدائم الفيض كمف يكون لهجهمة الرومى يماذا يشتغل الله تعالى فال اذا كان على المنسرمشه مثلك أنزله واذا كان على الارض موحــد مثلي رفعه كل يوم هو في شأن فترك الميال وعادالي الروم احتساج الامام رضي امله تعساني عنسه الي المساء في طريق المج فساوم اعراب اقرية مانفلم يبعه الابخمسة دراهم فاشتراه بهائم قالله كيف أنت مالسو مق قال أريده فوضعه بن يديه فأكل ماأرا دفه طش فطلب الماء فلم يعطه حتى اشترى منه شربة ة دراهم اه وقد نقلناه في كتاب البيوع (ثم قال وصية الامام الاعظم أبي منيفة لا في يوسف بعد أن ظهر له منه الرشيد وحسن السيرة والاقسال على الناس فقالله بايعةوب وقرالسلطان وعظممنزلته وآماك والكذب بنيدمه والدخول عليمه في كل وقت ما لم يدعك محاجة علية فانك ان أحكثرت المه الاختلاف ثهاون مك وصغرت منزلتك عنده فيكن منيه كإأنث من النار تنتفع بها وتتباعدولاتدنومنها فان السلطان لابرى لاحدمابرى لنفسسه واياك وكثرة الكلام سنبديه فانه بأخذعليكما قلته لبرى من نفسه بين يديه حاشيته انه أعلم منك وانه تخطئك فتصغر فيأعن قومك ولتكن اذادخلت علسه تعرف قدرك ك ولاتدخل علمه وعنده من أهل العلم من لا تعرفه فانك ان أدون حالامنه لعلك ترتفع علمه فمضرك وان كنت أعلمنه لعلك تنحط عنه فتسقط مزءمنالسلطان واذاعرض، لمك شدمًا من اعم ان تعلم أنه يرضاك و يرضى مذهبك في العلم والقضاما كيلاتحتاج الي ارتسكاب مذهب غيرك في الحر كمومات ولاتواصل أولماء السلطان وعاشيته مل تقرب ليبه فقط وتباعدعن حاشيته ليكون مجدك وحاهك باقيا ولاتتكام بين يدى

العامة الاعمائه يلعنه واماك والكلام في العامّة والقمارالاعمارجم الحاله لركي لا يوقف على - مِنْ و رغمتك في المال فانهم يسد بشون الفن مِنْ ويعتقدون مالك اتى أخدذ الرشوة منهم ولاتضك ولاتتدسم بين يدى العامة ولاتكثرا لخروجالىالاسواق ولاتكام الراهة بنفاغهم فتنة ولايأسان تكام الاطفال وعسم رؤسهم ولاغش في قارعه الطريق مع المشايخ والمامة فانكان قدمتهم ازدرى ذلك بعلك وان أحرتهم ازدرى بكمن حست أنهم أسن منكفان النبي ملى الله تعمالي عليه وسلم قال من لم يرحم صغيرنا ولم يوقر كبيرنا فليس منما ولأتقدعملي قوارع الطريق واذادعاك ذلك فاقسدفي المحدد ولأتأكل في الاسواق والمسلجد ولاتشرب من السقامات ومن أيدى السقائين ولاتقعدعلى الحواندت ولاتلبس الديباج والحملي وأنواع الابريسم فان ذلك يفضي الي الرعونة ولاتكثرال كلام في بيتك معامر أتك في الفراش الأوقت حاجتك الها مقدر ذلك ولاتكثراسها ومسها ولاتقربها الابذكرالله تعالى ولاتنكام بأمر نساء الغسريين مديها ولابام الجواري فانها تنسط البكفي كلامك ولعلك اذا تكاحت عن غرها تكامت عن الرحال الاحانب ولا تتزوج امرأة كان لما المدل أواب وأم أومنتان قدرت الابشرط أن لايدخل عليها أحدمن أقاربها فان المرأة اذا كانت ذامال يذعى أبوها انجمع مالهاله والدعارية في يدها ولا تدخل بيت أجها ماقدرت والاكان ترضى التزف فيبت أبويها فانهم ياخذون أموالك والمعون فهاغاية العامع واماك ان تتزوج بذات النين والمنات فانها تدخرج يع المال لهم وتسرق من مالك وتنفق علم مان الولد أعزعلها منك ولاتهم سنام أتين في دار واحدة ولاتتزوج الابعدان تعلم انك تقدرعلي القيام بجميع حوافحها واطلب المها أولاثما جمع المال من الحلال ثم ترقيح فانك أن طامت ألمال في وقت التعلم عجزت عنطاب أأهم ودحاك المال الى شرآء الجوارى والغلمان وتشتغل بالدنسأ والنساه فبدل تحصيل العلم فيضبع وقتك وتعمم عليك الولدو يكثرعيالك فتعتاج الىالقبام بمصامحهم وتترك العلم وأشتغل بالعلم فيء نفوان شسابك ووقت فراغ قلبك وخاطرك ماستغل بالمال اعتمع عندك فان كثرة الوادوااء ال شوش البالفان جعت المال فتزوج وعامل بتغوى الله واداء الامانة والنصصة مجمع الخاصة والعامة ولا تستخف بالناس و وقراف لئ ووقرهم ولا تمكر معاشرتم-م

الادهدأن دعاشر وك وقا بل معاشرتهم مذكر المسائل فاندان كان من أهله اشتغل بالعلروان لمكن من أهله أحسك وأباك أن تكلم العامة بأمرالدين في الكلام غانهم قوم يقلد ونك فيشم تغلون بذلك ومن حادك سمتفتيك في المسائل فلا تحب الاعن سؤاله ولاتضم اليه غيره فانه شوش علسك جواب سؤاله وان بقيت عثم سنبن بلاكتب ولاقوت فلاتعرض عن العلم فانكاذا اعرضت عنه كانت معيشتك حننكا وأقبل للممتفقهتك كانك اتختذت كلواحدمنهما بنساو ولدالتزيدهم برغبة فىالعلم ومننافساكمن العامة والسوقة فلاتنافسه فانه يذهبماء وجهك ولأتخشمن أحدعندذ كرائحق وانكان سلطانا ولاترض لنفسك من العبادات الايأ كثرتمها يفعله غبرك ويتعاطاها فان العامة اذالم بروامنك الاقدال علمانأ كثرهما يفعلون اعتقدوا فسك قلة الرغسة واعتقدوا أنعلك لاستفعك الامانفعهما كهلى الذي همفمه واذادخلت الدة فمهاأهل العرفلا تتخذها لنفسك يلكن كواحدمن أهلهم ليعلوا المثالا تقصدحاههم والايخرجون عليك بأجعهم ويطعنور فىمذه بمكوالعامة يخرجون عليك ويتطرون اليمك بأعينهم فتصير مطه وناءنده دم بلافائدة وان استفتوك في المسائل فلاتنبأ قشهه م في المنساظرة والمطارحات ولاتذكر لهمشيئاالاعن دايل واضع ولاتطعن في أساندتهـم فأنهم تطعنون فمك وكن من الناس على حيذر وكن قه تعلى في سرك كما أنت له فيعلاننتك ولايصلم أمرالمالمالابعـدأن يمعــلسره كعلانيته واذاولاك السلطان عملافلاتقيك ذلك منه الابعد أن تعلم انه الهاط وليك ذلك لعملك واماك ان تدكلم في مجاس النظرء لي حوف فان ذلك يورث اتخال في الالف اظ والله كمن فى اللسان وأ ماك أن تكثر الفصل فاله عن القلب ولاعش الاعلى طمأندنة ولاتكن يحولاقي الامور ومن دعاك من خلفك فلاقصه فان الهمائم تنادي من خلفها واذاتكامت فلاتكثرصماحك ولاترفع صوتك واتخذلنفسك السكون وقلة الحركة عادة كي يقعق عنه دالناس ثباتك وأكثرذ كرالله ثعبالي فعيا من الناس ليتعلوا ذلك منك واتخذ لنفسك وردا خلف الصلوات تقرأ فيه القرآن وتذكرالله تعماني وتشكره على ماأودعك من الصبر وأولاك من النع وانخذ لنفسك أبإمامعدودة منكل شهرتصوم فيهاليقتسدى غيرك يك وراقب نفسك وحافظ على الملم لتنتفع من دنياك وآخرتك بعلك ولاتشتر بنفسك ولاتسع بل

اتخدذك غلامامصلحا يقوم بأشغالك وتعتمد علمه في أمورك ولا تطمئن الى دنساك أوالىماأنت فسه فان الله تعسالى سسائلك عدن جسع ذلك ولاتشستر الغلبان المردان ولاتطهم من نفسمك التقرب الحالسه لمطان وان قربك فانه ترفيع اليك الحوائج فانقت أهانك وان لمتقسم عابك ولاتتبع الناسف خطآماهم بلاتبع فىصوابهم واذاعرفت انسانا بالشرفلاندكره بهبل بمنسه خسرآ فاذكرمعه الافي ماب الدس فانك ان عرفت في دسه ذلك فاذكره كبلايتموه ويحذروه قال عليه الصلاة والسلام اذكرواالفاجر بذره النباس وان كان ذاحاه ومنزلة والذي ترى منه انخال فىالدين فاذكر ذلك ولاتسال من حاهه فان الله ثعبالي معينيك وناصرك وناصر الدين فاذافعات ذلك مرة هابوك ولم يتجاسرا حدعلى اظهارا لمدعة في الدمن واذا رأيت من سلطانك مالا يوافق العلم فاذ كرذاك معطاعتك الماه فان يده أقوى من مدك تقول له أنامط بع لك في الذي أنت فيه لانك سلطان سلط على غيراني أذ كر من سيرتك مالايوافق العملم فاذا فعلت مع السلطان مرة كفاك لانك اذا واظمت علمه ودمت لعلهم مقهر ونك فيكون فى ذلك قع للمدين فاذا فعلت مرة أومرتين معرف منسك الحهد في الدين والحرص في الامريآ لمعروف فأذا فعل ذلك مرة أخرى فادخل علمه وحدك فيدار وانعهه في الدين وناظره ان كان متدعا وان كان سلطانافاذ كرله ماصضرك في كاب الله تعلى وسنة رسول الله علمه الصلاة والسلام فان قدل ذلك منك والافاسأل الله تعالى ان صفظك منه واذكر الموت واستغفر لاستاذك ومن أخدت عنهم العلم وداوم على التلاوة واكثر من زيارة موروالمسايخ والمواضع الماركة واقب لرمن العمامة ما عرضون علماتهمن رؤ باهم فى النبي صلى الله عليه وسلم وفي رؤيا الصامحين في المساجد والمنازل والمقاس ولأتحالس أحسدامن أهل الاهوآه الاعبلي سدل الدعوة الى الدن ولا كمترا للعب والشتم واذا أذن المؤذن فتأهب لدخول المتحد كملايتقدم علملك المامة ولاتخذدارك فىجوارالسلطان ومارأيت على طرك فاستره عليه فانه امانة ولا تظهر اسرار الناس ومن استشارك في شئ فأشر عليه بما تعلم انه يقربك الى الله تعالى واقبل وصيتي هذه فانك تنتفع بهافي آولاك واخراك أن شاءالله تعالى واياك والبخل فانه يبغض به الره ولآتك ملماعا ولاكذابا ولاصاحب

تخالمط مَل احفظ مر وْمُلَّا فِي الأموركاها ﴿ وَالدُّسْ مِنَ النَّمَابِ الْمُمْضُ فِي الْأَحُوالَ كلها وأظهرغنيالقلب مظهرامن نفسك قلة امحرص والرغمة فىالدنبا وأظهرمن نفسك الغنى ولاتظهر الفتمروان كنت فقيرا وكن ذاهمة فان من ضعفت همة عفت منزلته واذامشدت فى الطريق فلاتلتفت عينا وشمالا بل داوم النظر الى الارمن واذاد خلت المحيام فسلائسا وى النساس في أجرة اعجام والمجلس لاارج علىما يعطى العامة لتظهرمر وتشبينهم فيعظمونك ولاتسلمالا متعة الى امحاثك وسائرالصناع بلااتخذلنفسك ثقبة يفعلذلك ولاتميا كمرىاكمهات والدوانق ولاتزن الدرآهم بل اعقدعلى غيرك وحقر الدنيا المقرة عندأهل الملم فان ماعند الله تعالى خبرمنها وول أمورك غسرك ليمكنك الاقسال على العلم فذلك احفظ تحساجتك واماك ان تكام الجسانين ومن لا يمرف المناظرة والحجة من أهل العلموالذن بطلمون انجياه ويستغرقون بذكرالمسائل فهياءين النياس فانهيم بطلون تخصلك ولاسللون منك وانعرفوك على انحق واذادخلت على قوم كارفلاترتفع عليهما لمبرفعوك لثلايلحق بكمنهمأذية واذاكنت في قوم فسلا تتقدم عليهم فى الصلاة مالم يقد موك على وجه التعظيم ولاتدخل امحمام وقت الظهيرة أوالغداة ولاتخرجا لىالنظارات ولاتحضرمظالمالسلاطين الااذا عرفت انك اذاقلت شسشا منزلون على قولك مالحق فأنههم ان فعلوا مالاعول وأنت عندهم ربمالاتملك منعهمو يظن الناس الأذلك حق أسكوتك فيمسآ بينهم وقت الاقدامءايه واياك والغضب فىمجلس العلم ولاتقصء لى العامة فأن القاص لابدلهان يكذب واذا أردت اتخاذ مجلس العلملا حدمن أهل العلم كأنكان مجلس على صفة من العلم وليس هوعلى تلك الصفة فانكان يصطر للفتوى فاذكر منه ذلك لا ولا تفعدا مدرس من مدمك مل اترك عنده من أصحبا مك لعنبرك مكمفية كلامه وكمةعلمه ولانحقرمحالس الذكر أدمن يتخبذ محاس عظمة بحاهك وتزكيتك لهمل وجه أهدل محلتك وعامتك الذين تعتمدعا يرممع واحدمن أصابك وفوض أمرالمناكع الى خطيب ناحيتك وكذاصلاة أنجنا تروالعبدين ولاتنسنيمن صانج دعائك واقبل هذه الموعظة مني وانماأوصك لمصلحتك ومصلحة المسلين آه (وقال في الفن الثاني في كتاب الطهارة مانصه) المرقة اذا

أنتنت لا تتنجس لكن في القنية والطعام اذا تغير واشتد تغيره ننجس وحرم واللبن والزيت والسعن اذا أنتن لا يحرم أكله اه (وقال في كتاب السلاة) وضع المقلمة على المكتاب مكر وه الالاجل المكتاب في وضع المتعف في المتاب المكتاب المنكاب النكاب المسترى اذا قد ولا يمل لما وصل شعر غيرها بشعرها اه (وقال في كتاب البيوع ما نصه) المشترى اذا قد من المبيع في الفاسد باذن با تعه ملكه و بثبت أحكام الملك كلها الافي مسائل لا يحل له أكله ولا السه ولا وطؤه الوجاد ية ولو وطئها ضعن عقرها اه وقد نقلت احداهما في الولواعجية اشترى الاسير المسلم من دار الحرب ودفع حرام الافي مسئلتين احداهما في الولواعجية اشترى الاسير المسلم من دار الحرب ودفع المنانية يحوز اعطاء الزيوف والناقص في الجبايات اه (وقال في كتاب الغصب) المسانية يحوز اعطاء الزيوف والناقص في الجبايات اه (وقال في كتاب الغصب) لا يعوز دخول بيت انسان الاباذنه الافي الغز وكافي منية المفتى وفي الذاسقط في به في بيت غير وخاف لواعلم أخذ وكافي الوديعية اه وقد نقلناه في كتاب الامانات اه (قال صاحب الاشياه)

(كاب الرمن)

ماقبل البدع قبل الرهن الان أربعة بسع المساع جائرلارهنه بسع الشغول جائر لارهنه بسع المتصل بغيره جائرلارهنه بسع المعلق عتقه شرط قبل وجوده في غير المدبر جائرلارهنه كذا في شرح الاقطع اله وقد نقلناه في كاب البيوع (ثم قال) لا يحوز رهن البناء بدون الارض فاذا آجوه المرتهن لا يطب أه الأجر أذن المراهن لا يحوز رهن البناء في الرجن في الاجارة في حوالة معمن المرتهن المستأجر على دين المحصور انقسمت اله وقد نقلناه في كتاب الاجارة (ثم قال) أباح انف ع الاول اله وقد نقلناه في كتاب الاجارة (ثم قال) أباح انف ع الاول اله وقد نقلناه في كتاب الدوع (ثم قال) يكره المرتهن الانتفاع بالرهن الاباذن الراهن فاذا أذن له في السكني ف الارجو على بالاجرة اله وقد نقلناه في كتاب الاجارة (ثم قال) رهنه على دين موعود فد فع الم البيع وامتنع الحبر بالقساضي الرهن بغيبة الراهن اله وقد نقلناه في كتاب البيع (ثم قال) الا يبيع القساضي الرهن بغيبة الراهن اله وقد نقلناه في كتاب البيع (ثم قال)

موض على سوم الرهن اذالم سن المقدار لدس عضمون في الأصم الاحل في الرهن - الوارث اذاء رَّف الرهن لاالراهن لا سكون لقطية مل محفظيه الى ظهور وقدنقلنساه في كتاب اللقطة (نم قال) القول لمنكره مع اليمين وفي تعسنالرهن وفي مقيدا رمارهن مه اختلف الراهن والمرتهن فعياماع مدالعدل اله من فالقول للرثين وان صدق ألعدل الراهن كالذا اختلفا في قمة الرهن ١٠٠٠ لأكه ولومات في مداله حدل فالقول لا واهن ولو كان دهنيا مثيل الدين فهاعه بدل وادعى المرتهن اندماءه مأقل من قعمته وكسذيه الراهن فالقول لاسراهن مالنسمة الى الرتهن لا العدل اه وقد نقلناه في كتاب الدعوى (مُ قال) ماجازت الكفالة بهحازالرهن بهالافي دراة المسميحو زالكف الةبه دون الرهس وتحوز لى التكفيل والرهين وفي البكفالة المعلقة صورز أخذا الكفيل قيل وجودااشرط دونالرهن ذكره حافيا بضاح المكرماني اهوقد نقلنها وفيكاب كفالة والله سبعانه وتعالى أعلم اه (بقول حامعه) وهذه هي المسائل المجموعة الملعقة بكتاب الرهن (قال المؤلف في القياءدة الشانية إذا اجتمرا كحلال وانحرام غلب انحرام الحلال مانسه) ومنها لواستعار شيثا ليرهنه على قدر معين فرهنه يزاثد قال فياليكنز ولوعين قدرا أوحنساأ وبليدا نفالف ضمن المعيرالمستعيرأ والمرتهن واستثنى الشارح مااذا عسن له أكثر من قبمته فرهنه بأقل من ذلك عثل قبمته أوأكمه ثرفانه لامضمن ليكونه خسلافا الي خبراه (ثم قال في قاعدة اذا ثعارض المانع والمقتضى فانه يقدم المانع مانصه) وكنذا تصرف الراهن والمؤحرفي المرهون والعسين المؤجرة منع كحق المرتهن والمستأجر واغما قدم المحق هنماهم الملك لانه لايفوت به الامنفعته بالتأخير وفى تقسديم الملك تفو يتءسي على الاسنو اه وقد نقلنا هذه العبارة في كاب الاجارة (وقال في القاعدة الرابعة التابيع تا بسع مانصه) وخرج عنهاأ بضامالوقال المدبون تركث الأحل أوأبطلته أوجعلت لمال حالافانه سطل آلاجل كماف انخانية وغيرهامع انهصفة للدين والصغة تابعة لموسوفها فلاتفرد بحكم وممايخرج منهالوأ سقط الداش انجودة فانديصهرلانهاحقه كافى الاصل ومماخرج لوأسقط حقه فى حدس الرهن قالوا يصع ذكر والعمادي فى الفصول ومنها الكَفيل لوأبرأه الطالب صعمع ان الرهن والكفيل تابعان الدين وهوباق ووافقنا الشافعية فى الرهن والكفيل على الاصم وخالفونا فى الاجل

والجودة فارقين بأنشرط القاعدة انلابكون الوصف عماية ردما لعقد فان أفرد كالرهن والكفيل أفردما كحماه وقدنقلنا بعض هذه العمارة في كاب المداينات وفى كتاب الكفالة أيضا (وقال في القاعدة الثانية عشر لا ينسب الى ساكت قولمانصه)ولورأى الرتهن الراهن بيسع الرهن فسكت لا يبطل الرهن ولا يكون رضا في رواية اه (ممقال) وخرج من هذه القاعدة مدالل الى ان قال السابعة والثلاثون سكوت الراهن عندقهض المرثهن العين الرهونة اذن كمافي القنية اه (وقال في الفن الثالث في أحكام العبيدمانصه) و يكون رهنا اه (وقال في جث ماية مل الاسقاط مانصه) وكذالوقال آارتهن تركت حقى في حيس الرهن بطل كذا في حامع الغصول نو فصول العادى الى أن قال فقد علم ان حق الغانم قبل القيمة وحق أعيس للرمن وحق المسيل الجردوحق الموصي أمالسكني وحق المومى أه بالثلث قبل القمهة وحق الوارث قبل القمهة على قول خوا هر زاده يسقط بالاسقاط وقد نقلنا تمام ذلك في باب الشرب فراجعه (وقال في أحكام المقودما نصه) وحائر من احدا كاندين فقط الرهن من حائب الرئين ولازم من حانب الراهن بعدالةبضاه (نمقال) يتكميل والماطل والفاسدعندنافي العبادات مترادفان الى أن قال وأما في الرهن فقال في حامع الفصولين فاسده يتعلق به الضمان وماطله لانتعلق مه الضمان بالأجاع و علك الحيس للدين في فاسده دون باطله ومن الساطل لورهن شيئاما جرة ناشحة أومغنية اله (ثمقال) ولم يتضم الغرق بين الفاسدوالىاطل في الرهن والكفالة عباذ كرفليرا جيع في المكتب المطولة أه (وقال في بحث القول في الملكمانصمه) ولوجني المرهونَ على وارث السميد منسلا كمأره الآن ومقتضي ثبوته اللعني عابيه ابتبداء أن يكون الحكم مخالفا المالوجني على الراهن اه وقد تقلنا بقيته في كتاب الجنايات (وقال في مُعث القول في الدينُ مانصه) واختصالدين أحكامهنها جوازاا كمفالةيه اذاكان دينساصححاوهو مالايسقط الامالاداه أوالامراء ولايحوز بدل الكتامة لانه يسقط بدونهماما لتعمز ومنها حوازا لرهن مه فلاتصورا أكافه والرهن مالاعمان الامانة والمضونة بغسيره اكالمبيع وأماالمضونة بنفسها كالمغصوب وبدل اعجاع والرهن وبدل الصطعن دم العمد والمبيع فاسداوالمتبوض على سوم الشراء فتصم الكفالة واثرمن بهالانها ملحقمة بالدنون اه وقد نقلنها في كتاب الكفالة وفي كتاب

لمداينات (ثمقال) قالاالاسيوطي معز باالى السبكي في تـكملة شرح المهذر (فرع) حَدَثْ فِي الأعصارالقريبة وقف كتب اشترطالوا قف ان لا تعار الامرهر أولاثخرج من مكان تحسمها الامرهن أولا تخرج أصلا والذي أقول في هذّا ان ن لا يصم بهالانها غيرمضمونة في يدالموقوف قليه ولا يقال انها عارية أيضابل خذلهاان كان منأهل الوقف استحق الانتفاع ويده علما يدامانة فشرط أخذ الرهن علمها فاسدوان أعطاه كان رهنافا سداو يلاون في مدخازن الكتب امانة وانأريدم مدلوله لغمة وان يكون تذكرة فيصم الشرط لانه غرض صحيم واذالم يعلم مراد الواقف فيحتمل ان يقال بالمطلان في الشرط المذكور حدالا على المعنى الشرعى وبحته ملان يقال بالصمة حلاعلى اللغوى وهوالاقرب تصييسا للكلام ماأمكن وحمنئذلا يحوزا نواجها مدونه وان قلنما ببط لانه لمحزا نراجهامه لتعذره ولامدونه امالانه خلاف شرط الواقف وامالفسا دالاستثناء فيكانه قال لايخرج مطلقا ولوقال ذلك صج لانه شرط فيسه غرض صحيح لان اخراجها مظنمة ضياعها بل يحبء لى ناظر الوقف ان يمكن كل من يقد ـ د الانتفاع بتلك الكتب فى مكانها وفى بعض الاوقاف يقول لا يخرج الابتذكرة وهذا لا بأس يه فلاوجه لبطلانه وهوكما حلنساءلمه قوله الابرهن فيآلمدلول اللغوى فيصيرو يكون المقصود ان تحو مزالوا قف الانتفياع لمين يخرج به مشروط بأن يضع في خوانة الكتب مايتذ كرهونهاعارةالموقوف ويتسذكرا يخازن يهمطالمته فمنبغي ان يصيرهذا ومتى أخذه عــلى غيره فما الوحــه الذى شرطــه الواقف يمتنع ولانقول بأن هــذ. التذكرة تبقى وهنآ بللهان يأخ لندها فاذا أخذهاطا ليسه آنخازن بردالكتاب عاعليه انسرده أيضا يغبرطلب ولايمعدان محمدل قول الواقف الاسرهن على هذا المعنى حتى بصح اذاذ كره بلفظ الرهن تنز يلاللفظ على الصحة ماأمكن وحمذثذ يجوزاخراجه مااشرط المذكور ويمتنع بغسره ليكن لايثمت له أحكام الرهن ولا يستحق بيءه ولابدل المكتاب الموقوف آذا تلف بغد مرتفريط ولوتاف بتفريط ضهنه ولكن لايتعين ذاك الرهون لوفائه ولاعتنع على صاحبه التصرف فيه اه وقول أصحابنالايصحالرهن بالامانات شامل للسكتب الموقوفة والرهن بالامانات باطل فاذاهلك لميجب شئ بخلاف الرهن الفاسدفا ندمضمون كالصيح وأماوجوب اتباع

شرماه وجدله على المهنى اللغوى فغير يعيداه وقد نقلنا ذلك فى كتاب الوقف أيضا ﴿ وَقَالَ فِي بِحِثَ الْقُولُ فِي ثَمْنَ المُثَلِ ﴾ ومنها الرهن اذا هلك ما لا قل من قيمته ومن الدين فالمعتبر قيمته يوم الهلاك لقولهم أن يده ميدامانة فيه حتى كانت نفقته على الراهن في حياته وكفنه عليه اذامات كإذ كروالزيلهي اله (وقال في بحث ماافترق فيه حسى الرهن والمسعمانصه) لوكان المسع غائبالا ملزم المشترى تسلم الثمن مطلقها والرهن إذا كان غاثباءن ااصرو يلحق المرثهن مؤنة في احضاره لم ملزميه احضاره قبل أخذالدين والمرتبن إذا أعار الرهن من الراهن لمسطل حقه في المحس فله رده يخلاف السائع اذا أعارالمسع أوأودعه من المشترى سقطحته فلاعلك ردموهما في بيوع السراج الوهاج والبائع اذاقيض المن وسلم البيع للشترى م وجدفيه ز يوما او ينهر جــةوردها لدس له استرداد المبع وفي الرهن ســترده ولوقيضــه لمشترى باذن الساثع بعيد زقدالثمن وتصرف فسه مسيع أوهية ثم وجدالساثع وعدنقدالثمن زيوفالمس لهايطال تصرف المشترى يخلاف الرهر ذكره الاستبحابي في المموع وقاضي خان في الرهن اه وقد نقلناه في كاب الموع (وقال في بخث ماًا فترق فيه الوكيل بالبيدع والوكيل بقبض الدين ما نصــه) وصع من الاول أخذ الرهن لامن الشاني اه وقد نقلناه في كتاب الوكالة (وقال في فن الالف أزمانصه) «الوديعة» أي رجل إدعى الوديعة وصدقه المدعى علمه ولم يأمره القاضي بالتسلم المه فقلاذا أقرالوارث بأن المتروك وديعة وعلى المتدين لم يصح اقهراره ولو صدقه الغرما فيقضى القباضي دين الميت ويرجع المدعى على الغرماء لتصديقهم وكذافيالاحارة والمضبارية والعار بةوالرهرآه وقدنقلناه فيكتابالاقرار (وقال أخوا لمؤلف في تسكيلته لفن الحمل في عيث السكفالة مانصه) الرهن في كفالة النفس لا تحوز واتحدلة ان يضعن المال على اندان وفي يوم كذا فهو يرىء من المال و مرتهز بالمال اه وقد نقلناه في كتاب المكفالة (ثم قال الرابيع والعشرون في الرهن)اكميلة فى جوازرهن المشاعان ببيه ع منه النصف ياتخيارثم برهنه النصف ثم يفسخ البيبع المحيلة في جوازا نتفاع الرتهن بالرهن ان يستعبره أبعدا لرهن فلا بمطل بالعبارية وسطل بالاحارة ليكن يخرجون الضميان مادام مستعملاله فأذا فرغ عادالففان الحملة في اثمات الرهن عندالة اضي في غسة الراهن المعيه أنسان فيدفعه بانهرهن عنده ويثبته فيقضى القاضي بالرهنية ودفع الخصومة اه

وقال المؤلف في الفن الثاني أول كتاب البيوع في عث الحلم انصه) هوتا بع لامه فَي أحكام المتق الى ان قال والرهن اه (تُم قال) ويتبعها في الرهن فاذا ولدت المرهونة كان رهنا معهااه (وقال أيضافي كتاب البيوع مانصه) الجودة في الاموال الربوية هدر الافىأربع مسائل في مال المريض تعتسير من الثاث وفي مال البتيم وفى الوقف وفي القلب الرهدن اذا انكسرو نقصت قيمته فللراهن تضهين المرتهن باوتكونرهنا كإذكره الزيلعي في الرهن اه وقد نقلناه في كتاب الوقف وفي كتاب الوصية (وقال في كتاب الـكفالة في بحث الغرورلا يوجب الرجوع) الافي ثلاث الاولى اذا كان بالشرط الثانية أن يكون في ضمن عقدمه اوضة الملى آخوهمانصه وتفرع على الشرط الثاني مسئلتان في متفرقات سوع الكنرا شترني فاناعبدارتهني فأناعب ه وقوله في متفرقات بموع المكتر الماذ كردلك في المكنز فيماب الاستحقاق لافي متفرقات البيوع (وقال في كتاب القضاء مانصه) لايحلف القاضيء لي حق مجهول الى أن قال الآفي مسائل الى أن قال الرادمية الرهن المجهول اه (وقال فيه أيضا) الشهادة بالمجهول غير صحيحة الافي الاث الىأن قال واذاشهدوا يرهن لايعرفونه أو بغصب شي مجهول كإفي قضاء إكخانمة الشمادة برهن عهول صحيحة اذالم بعرفوا قدرمارهن عليه من الدين كافي القنمة اه (وقال فيه أيضا) المجهالة في المنكروحة تمنع الصحة الى أن قال وفي الرهن وفي الاستعلاف تمنعه اه (وقال في كاب المداينــآت،مانصه) ويفرع عــلي ان الدون تقضى بأمثاله امسائل منهالوه لك الرهن بعدالا براءمن الدين فالديكون مضمونا بخلاف هلاكه بعد الايفا و كره الزيلعي ا ه (يقول جامعه) قوله فانه يكون مضموناصوايه لايكون مضمونا كافى شرحها (وقالُ فيه أيضاً) كل قرض جرنفعا حرام فكره المرتهن سكني الدار المرهونة باذن الراهن كافي الطهيرية اه (وقال فيه أيض) القول للملك في جهة التمليك فلوكان عليه دينان من جنس واحد فدفع شيئا فألتعيين للدافع الااذا كان من جنسين لم يصيح تعيينه من خلاف جنسمه ولوكان واحدافادي شيئاوقال هذامن نصفه فان كآن التعمين مفيدا بأنكان أحيدهم حالاأومهرهن أومه كغيل والآخولاصح والالااه وقدنقلناه في كتاب الكفالة (وقال في كتاب الامانات) اذا تعدى آلامين ثم أزاله لايز ول الفيمان كالمستعير والمستأجرالافىالوكيل بالبيء عالى أن قال ومستعير الرهن اه (وقال فيه أيضا) الوديعة لاتودع ولا ثمار ولا تؤجر ولا ترهن والمستأجر بؤجر و يعار ولا يرهن الما أن قال والرهن حكالوديعة الابودع ولا يعار ولا يؤجر اه (وقال فيه أيضا) وفي المسرفية من أحكام الوديعة اذا استأجر المودع المودع صفي بخلاف الراهن اذا استأجر المرتهن اه (وقال فيه أيضا) مؤنة رد العارية على المستعبر الافي عارية الرهن كافي المدسوط اه (وقال في كاب الغرائض) الارث يحرى في الاعمان وأما الحقوق فنها ما لا يحرى فيه كمق الشفعة الى أن قال وحس المسع والرهن يورث اه (ثم قال فيه أيضا) ومى المت كالاب الافي مسائل الى أن قال الخامسة للاب أن يرهن مال ولده على دينه بخلاف الوصى اه وقد نقلناه في كاب الوصايا (قال صاحب الاشياء)

ه(كتاراكخنامات) ه

العباقلة لاتعقل العبهد الافي مسئلة مااذاعفا بعض الاواماء أوصائح فان نصييم الباقس ينقلب مالاوتتعمله العاقلة كافى شرحالمجه صلح الاولياء وعفوهم عن القاتل يسقط حقهم في القصاص والديد لاحق المقتول كذاف النيمة الواجب لايتقيد بوصف السدلامة والمساح بتقيديه فلاضمان لوسرى قطع القاضي الى النفس وكذالومات المعز روكذا اذاسري الفصيدالي النفس ولمصيا وزالمهتباد لوجويه بالمقدولو قطع المقطوع يده يدقاطعه فسرى ضمن الدبة لأنهمها ح فستقيد وضمن لوعزرز وجته فحاتت ومنه المرور في الطربق مقيديها ومنه ضرب الابابنه أوالامأوالومى تأديبك ومن الاول ضرب الابابنه أوالامأ والومى أوالمعلم باذن الاب تعليما فسات لاضمان فضرب التأديب مقسد بكونه مساحا وضرب التعليم لالكونه واجباومحله في الضرب العتاد أما غيره هوجب للضمان في الـكل اه وقد نقلناه في كتاب المحدود والتعزير (ثم قال) وخرج عن هـ ذا الاصل الثاني مااذا وملئ زوجته فأفضاها أوماتت فلاضمان عليه مع كونه مباحا اكون الوط وقد أخذموجيه وهوالمهرفلم يحبيه آخروتمامه فى النوزيرمن الزبلعي الجنابتان على شخص واحدفي النفس وفهما دونهالابتدا خلان الااذا كاناخطأ ولم يتخللهما بروفتجب دية واحدةذكره الزيامي القصاص يجب لليت ابتداء ثم ينتقل الى الوارث فلوقت لى العبد مولاه وله ابنان فعفا أحدثه ما سقط

الفصاص ولاشئ لغيرالعانى عنبدالامام وصمء فوالمجروح وتفضى دنونه منيه لوانقلب مالاوه وموروث ءلى فسرائض الله سبحاله وتعالى فسرته آلزوجان كالاموال اه وقد د نقلناه في كتاب الغرائض وفي كتاب المداينــأت (ثم قاًل) الاعتمار في ضمان النفس اعدد الحناة لا اعدد الجنامات وعلمه فرع الولوانجي فى الاحارة لوأمره أن بضرب عدده عشرة أسواط فضريه حدد عشرف أن رفع عنه مانقصته العشرة وضمن مانقصه الاخسير فيضمنه مضرو بالعشرة أسواط ونصف قمته دمةالفتل خطأأ وشمه عمدع ليي العاقلة الااذا ثدت ماقراره أوكان القتال في دارا كحرب الاسلام في دار الحرب لابوجب عصمية الدم فلاقصياص ولادية على قاتله همة القصاص لغرالقا تلاتحو زلانه لاحرى فسه المملمك كذا في اجارة الولوا تجيه اله وقد الله اله في كتاب الهمية (نم قال) لا يحب على المكره دية المكره على القتل إذا قتله الآخرد فعاعن نفسه اه وقد نقلنا وفي كتاب الاكراه (ثمقال) لكلأحدالتعرضء ليمن شرع جناحا في الطريق ولا يأثم ون بالسكوت عنه يضمن الماشروان لمبكن متعديا فيضمن المحيدا دا ذاطرق المحديد ففقاعينا والقصاراذاءق في حانوته فانهدم حانوت حارم الااعتمار برضي أهل المحلة في السكة النافذة حفر بثرافي برية في غير مرالنا سلم يضمن ما وقع فيها اله وقد نقلناهده المسائل في كاب الغصب (ثمقال) قطع الجام كما منعسه وكان غير حاذق فعميت فعليه نصف الدية أه وقد نقلنا ه في كاب الاحارة (م قال) مذهب الاصوابين أن الامام شرط لاستيفاء القصاص كامح دودو مذهب الفقهاء لفرق القصاص كانحدودا لافى خس ذكرناها في قاعدة المحدود تدرأ بالشهات وقدنةلمناهدُ والمسئلة والتي قبلها في كتاب انحدود (ثم قال) عفوالولى عن القاتل أفضل من القصاص وكذا عفوالمجر وح وعفوالولي يوجب براءة القياتيل في الدند اولا يراءن فتله كالوارث اذا أبرأا الديون برئ ولا يراءن ظلم المورث ومطله اذاقال المجروح قتلني فلانثم مات لم يقبل قوله في حق فلان ولا بينة الوارث ان فلانا آمر فتله يخللف ماا ذا قال جردى فلان ثم مات فبرهن ابنه ان فلاما آخر حرحه بقبل كافي شرح المنظومة اله وقد نقلناه في كتاب الدعوى (ثمقال) يصم عفوالمجروح والوارث قبل موته لانعقاد السدم لهما كافي البزازية انحدود تدرأ بالشبهات فلآتشدت معهاا لافي الترجة فانها تدخل في اتحد ودمع ان فيهاشبه مكافي

شرحأذبالقاضىاء وقدنقلناهفى كتابالدعوى وكتابا محــدودواللهسبعــانه وتعـالىأعلم (يقول_مامعه) وهذههيالمسائرالمجوعةالملحقة كتاراكخامات والقصاص ﴿ وَهُالِ المُؤْلِفُ فِي القَاعِدُ الأولَى ﴾ وأمَّا الفصاص فَتُوقَفُ عَلَى قَصْد القاتل القتل لتكن قالوالما كان القصد أمراما لمنساأ قهت الاسلة مقامه فإن قتله عها مفرق الاجزاء عادة كان عمدا ووجب القصاص فيه والافان قتله عهالا مفرق الاحزاء عادة الكنه يقتل غالبافهوشيه محدلاقصاص فيه عندالامام الاعظم وأما الخطأفأن بقصدمنا عافيصيب آدمها كإعلم في ماب الجنامات اله من القياعدة الاولى لاتوأب الامالنية (ثم قال في القاعدة الثانية الاموريمة اصدها في العاشر فى شروط النية الأولي الإسسلام الى أن قال الثاني القييزمانصه) ومن فروعه عد المسي والمحنون خطأ ولكنه أعممن كون الصي عمرا أولا أه (وقال في قاعدة الاصَّلانَ الله انحـادث الى أقرب أوقائه مانصه) كالجروح اذا لم ترلصاحب فراشحتى مات عال معلى المجرح ومنهالو كان في بدر حل مدفقال رحل فقأتءمنه وهوفي ملك الباثع وقال المشترى فقأتها وهوفي ملكي فالقول للشغرى فأخذ أرشه اه (ثمقال) وخرج عنسه أيضا مالوقال العسد لغرو بعدا لعتق قطعت مدك وأناعه مدوقا لالمقراء بل قطعتها وأنت حكان القول العمد وكذا لوقال المولى الممدقدة اعتقه قدأ خذت منك غلة كل شهر حسة دراهم وأنت عسد فقال المعتق أخذتها معدالعتق كان القول قول المولى وكذا الوكسل مالسع اذاقال وسلت قبل العزل وقال الوكل هدالعزل كان القول للوكيل أنكآن المسمع مستهلكاوان كان قائما فالقول قول الموكل وكذافي مسئلة الغلة لابصدق الموكي في الغلة القائمة ومما وافق الاصل ما في النها مقلواً عتق أمنه ثم قال لها قطعت مدك وأنت أمتي فقالت هيريل قطومتها وأناحرة فالقول لمياو كذافي كإرشي أخذه متنيا عندأى حندفة وأبي بوسف ذكره قسل الشهادات وتحتاج هدذه المسائل الينظر دفيق الفرق بينها وفي الجسم من الاقرار ولوأفر حرى أسلم بأخدا المال قسل الأسلام أوماتلاف خريء ده أومسلم بالحربي في انحرب أو بقطع يدمعتقه قبل العتق فكذبوه فى الاسنادأ فتي مجذبه دم الضمان في الكل آه وقد نقلنا مذه العبارات في كَابِ الاقرار أبضا (وقال في الفائدة الثالثة في الاستحماب مانصه) وفى أقرار البزازية صب دهنالانسان عندالشهودفادّى مالكه الضمان وقالْ

كانت نجسةلوقوع فأرة فالقول للصاب لانكاره الضمان والشهود يشهدون على الصدلاء للى عدم العجاسة وكذلك لوأ تلف محمطواف فطولب بالضمان فقال كانميتة فاتلفتها لايصدق وللشهودأن بشهدوا أنه تحمذكى بحركم انحال قال القاضي لا بضمن فاعترض علمه عسئلة كتاب الاستحسان وهولوأن رجلاقتل رحلافليا طلب منه القصياص قال كان ارتدأ وقتل أبي فقتلته قصاصا أولاردة لايسمع فأجاب وقال لاندلوقس لادى الى فتحراب المدوان فالمديقتل ويقول كان القتل لذلك وأمرالدم عظيم فلايهم ل بخلاف المال فانه بالنسمة الى الدم أهون كم في المال مالنكول وفي الدم محس حتى ، قرأ و محلف وا كتفي بعـ من الو مخمسين بمنافي الدماه وقـدنقلناه في كتاب الاقرار (وقال ث السدب الساسع النقص مانصه) وعدم تـكليف النساء بكثيرهما وحب على الرجال كانجماعة وانج مسة وانجهاد وانجزية وتحمل العقل عدلي قول والصحيم فهاه (وقال في بحثاذا ثعارض مفسدتان روعي أعظمهما ضررابار تكاتب أحفهما الخمانصه) ثم اذا ألتي نفسه في النارفا حترق فعدلي المكره القصاص يخلاف مآلوقال لتلةبن نفسه كنمن رأس الحدل أولا فتلنك مالسهف فالق نفسه فمات فهندأي حنيفة تحب الدبة وهيرمسالة القتل بالمثقل اهروقد نقلنا يقيته ف كتاب الاكراه (وقال في تنبيه يقعمل الضررا بخيا صلد فع ضررعام ما نصه) ومنهاوجوب نقض حاثط مملوك مال الى طريق العامة عدلي مألسكه دفعها للضرر العام اه (وقال في قاعدة اذا تعارض المسانع والمقتضي فانه يقدم المسانع مانصه) برحه حرحين عمدا وخطأ أومضه وناوهد راومات بهما فلاقصاص آه (وقال في القاعدة الرابعة التابع تادع مانصه) ومنهالا كفارة في قنــل الجل اله (تم قال في القاعدة المذكورة) ومنها الديورث فتقسم الغرة بين ورثة المجذين ادا بت طنها فألقته اه وقدنة اناه في كتاب الفرائض (وقال أول القياعيدة تخامسة) تصرف الامام على الرعية منوط مالمصلحة وقد صرحوايه في مواضع منهافى كتاب الصلح في مسئلة صلح الامام عن الفائة المبنية في طريق العامة وصرب به الامام أبويوسف في كتاب الخـراج في مواضع وصرحوا في كتاب المجنسايات أنّ الطان لا يصم عفوه عن قاتل من لاولى له وأغاله القصاص والصلح وعلله في لايضاح أنه نصب ناظراوليس من النظرالمستقى العفو اه وقد نقلناصدر

هذه المارة في كاب الصلوايضا (وقال في آخر بحث تصرف القاضي فيماله فعله في أموال البتامي والنركات والاوقاف مقدد بالصلحة فان لم يكن مدرا علم المرسم مانصه) وَلَمْذَاصِرُ وَا بَأْنِ الْحُمَانُطُ اذَامَالُ الْحَالَطُرُ بِقَ فَاشْهِدُوا حَدْعَلَى مَالِكُمْ ثم أبرأ. القاضي لم يصم كما في التهذيب وكذالا يصم تأجيل القاضي لأن الحق المس له كذافي عامع الفمولين اه (قال في القاعدة السادسة الحدود تدرأ بالشهات وهوحديث رواه الاسبوطى مانصه) وتنسه و القصياص كاكحدود في الدفع مالشهة فلاشت الاعباشت به اكحدود وممافرع علمه أنه لوذبح ناتمافقيال ذبحثه وهوميت فلاقصاص وتزجمت الدبة كإفى العمدة ومنها لوحن القائل بعدا كحكم عليه بالقصاص فانه ينقلب دية ولاقصاص بقتل من قال اقتلني فقتله واختلف فى وجوب الدية والاصمء دمه ولاقصاص اذاقال اقتل عمدى أوأخى أوانى أوأى الكن لاشئ في العمد وتحب الدية في غرو واستشى في خوانة المقتدين مااذاقال أقتل الني وهوصغير فاله يحب القصياص وتميامه في البزازية وتنسغي أنلاقه اصبقتر من لا يعلم أنه محقون الدم على التأسد أولا وفي الخياسة تلاثة قتلوا رجلاعدا ثمشهدوا بعدالتوية أن الولى عفاعنا قال الحسن لاتقبل شهادتهم الاأن يقول اثنيان منهم عفاعنا وعن ه ذاالواحد ففي هذاالوجه قال أبويوسف تقبل في حق الواحد وقال الحسن تقمل في حق الكل اه وكتنامستلة العفو في شرح الكنزمن الدعوى عندقوله وقدل مخصمه اعطه كفيلافليراجع وكتينا فى الفوآئد أن القصاص كالحدود الافي سمع مسائل الاولى عوز القضاء بعلمه فى القداص مون المدود كافي الخلاصة آلشانية المحدود لأتورث والقصاص بورث اه وقد نقانها هـ ذه المسَمثلة في كتاب الفرائض (ثم قال) آلئالثمة لايصم العفوفي الحدود ولوكان حدالقذف بخلاف القصاص الرابعة التقادم لاعنع من الشهادة مالقتل مخلاف الحدودسوى حدالقذف الخامسة مثدت بالاشبارة والمكتابة من الاخرس بخيلاف الحدود كمافي الميداية من مسائلشتي السادسة لاتحوزالشفاعة فياكحدود ونحوزفي القصاص السامعةا محدود سوى - دالقذف لاتتوقف على الدعوى بخلاف القصاص فانه لابدفيه من الدعوى والله سعمانه وتعالى أعلم آه وقد نقلنا ذلك في كتاب الحدود ا (مُقال) ومن العائب ان الشافعية شرماوا في الشهة ان تكون

قوية قالوا فلوقتل مسلمذه ما فقتله ولى الذمى فانه يقتل به وان كان موافقال أي أبي اه وقد نقلناذلك أيضافي كتاب اكحدود (يقول جامعه)وقوله فانه يقتل به مەفانەلايقىل بە (وْقال فى القاعدة السابعة) اكحرلايدخل تحت الدفلا يضمن بالغصب ولوصبيا فلوغمب صبيا فمات في يده فجأة أو بحمي لم يضمن ولامرد مالومات بصاعقة أونهشة حسة أو بنقله الى أرض مسدمة أوالى مكان الصواعق أوالىمكان تغلب فسه اعجى والامراضفان ديته على عاقلة الغاصب لانه ضمسان أتلاف لاخميان غصب وامحسر يضمن بالاتلاف والعسد يضمن بهسما والمكاثب كاثحرلا يضمن بالغصب ولوصغ مرا وتمامه في شرح الزيلعي قسل باب القسامة اه (نمقال) وأمالولدكانحرة ولمأرالاتن حكمماآذاوطئ عرة بشبهة فاحبالها وماتت بالولادة وينسغيءدم وجوب ديتها يخسلاف مااذا كانت أمة ومن فروع القساعدة لوطاوعته مرةعملي الزنا فلامهراكما كمافي انخسانسة ولوكان الواطئ صسأ فلاحد ولامهر وهدذا بمايقال لناوط خلاعن العمقر والعقر يخلاف مااذا طاوعتمه أمة لكون المهرحق السداه وقد زقلناه لذه في كتاب امحدود أيضا (وقال في القاعدة الثامنة اذا اجتمع أمران من جنس واحد و لم يختلف مقصود هما دخلأ حدهـما في الا تنوغا لبامآنصه ، ومن زني بأمـة فقتلها لزمه اكدوا لقيمة لاختلافه ماولوزني بحرة ففتلها وجب امحدمع الدية اه وقد نقلنا بقية هذه العيارةفي كتاب انحدود فراجعه (ثمقال) وأماانجنا لةاذا نعددت لقطعءضوه ثمقة له فانهالا تداخل فيها الأاذا كاناخطأن على واحد ولم يتخلله مايره وصورهاستة عشرلانه اذا تطعثم قتل فاماان ككونا محمدين أوخطأن أوأحدهما عمدا والا تخرخطأ وكل من الآر بعة اماعلي وأحدأ واثنين وكل من الثمانية اماان يكون الثانى قبل البرءأ وبعده وقدأ وضناه في شرح المذار في بحث الادا والقضاه اه (وقال في القاعدة العاشرة الخراج ما اضمان مانصه) قال السيوطي خرج عن هُمذا الاصل مسئلة وهي مالوأعتقت المرأة صدافان ولاءه يكون لا بنها ولوجني جنابة خطأفالعقل على عصلتها دونه وقد يحق مثله في بعض العصبات يعقل ولامرث وأمامنقول مشامخنا فهافكذلك قال فيالميداية وكذا الولاء لاين المعتقة حتى يرثها هودون أخيها لأنجنا بةالمعتقء لمي أخيه الانه قوم أيها وجنسايته كجنَّا يتهااه وقد نقلناه في كتاب العتق (وقال في الْقاعدة الثانية عشرلا ينسب

الىساكت قول مانصه) ولوسكت عن وطه أمنه لم يسقط الهر وكذاعن قطع عضوهأ خبذامن سكوته غنداتلاف ماله اه وقيد نقاناها في كتاب النكاح وكتاب الغصب ﴿ وَقَالَ فِي القَاعِدَةِ الْخِيامِيةِ عَشْرِمِنِ اسْتَعِمْ لِمَا أَمْنَ قَمِيلُ أُوانَهُ عوقب بحرمانه) ومن فروعها حرمان القاتل مورثه عن الارث اه وقد نقلنا ذلك في كتاب الفرائض أيضا (ثمقال) وخرج عنها مسائل الاولى لوقتلت أم الولد سيدها عتقت ولمتحرم الشانية لوقتل المدبرسيده عتق والكذه يسعى فيجيع قَهِمَّهُ لانهُلاوصِمَّةُ لقاتِلُ إِهِ وَقَدْ نَقَاءًا ذَلِكُ فِي كَابِ الْعَتِيُّ أَنْضًا ﴿ثُمُّ قَالَ الثَّالثَّةُ لوقتل صاحب الدين المدبون حل دينه اه وقد نقلنا أيضا ذلك في كاب المداينات (وقال في القاء ـ دة الساّدسة عشر الولاية الخاصة أو تي من الولاية العامة مانصه) وللولى الخياص استمفساه القصاص والصلح والعفويج انا والامام لاعلك العفو ولا بعارضه ماقال في المكنز ولا والمعتوه القودوالصطح لاالعفو بقتل وليه لانه فيما اذاقتل ولى العتومكاينه قال في المكنز والقاضي كالآب والوصي بصائح فقط أي فلا يقتل ولايعفواه (وقال في القاعدة الثامنة عشرذ كر بعض مالآيتحزأ كذكر كله مانسه) ومنها العفوعن القصاص اذاعفاعن بعض القاتل كان عفواعن كله وكذا اذاءفا يعض الاوالما مسقط كله وإن إنقلب نصيب الساقين مالا اه (وقال في القاعدة انتاسعة عشراذا اجتمع الماشر والمتسبب أضيف الحكم الى الماشر)فلاضمان على حافر المرتعد ماعاتلف مالقا عمروا ه (غ قال) ولاضمان على من دفع الى صى سكينا أوسلاحا ليمسكه له فقتل به نفسه اه (ثم قال) وخرج عنها مسائل الى ان قال السادس لودفع الى صى سكمنا المسكه له فو قُعت عالم فرحته كان على الدافع الضمان (فائدة) في مفرالبيّرة الآالولى سقط وقال اتحافر أسقط نفسه فالقول المافر كذافي التوضيح (تكميل) يضاف الحكم الى حفر البروشق الزق ونطع حبل القنديل وفاقا وفتم باب القفص على قول محدوء عدهما لاضمان كَالْ الله عَلَيْ الله عَل أيضًا ﴿ وَقَالَ فِي الْفُنِ السَّالَّ فِي أَحْكَامِ النَّاسِي وَانْجِـا هَلِ مَانْصُهُ } وَفَي وَكَالَة الولوانجسة اذاءفا بعض الورثةءن القبانل عبداغ قتله الساقي انء لم إنءنوا اليعض يسدقط القصاص اقتص منه والالالائن هذاعاً شدكل على الناس اه (وقال في أحكام الصديان مانصه) فلاته كايف عليه في شي من العبادات

حتى الزكاة عندنا ولايشئ من المنهيات فلاحدعليه لوفعـل أسما بها ولاقصاص علمه وعمدمخطأاه (ثمقال) ولايداوىالاباذنوليهاه وقدنقلناها فىالغصب أيضا (ثمقال) ولايدخل الصي فى القسامة والعاقلة وان وجدقشل افى داره فالدية عُـلَى عاقَلته كما فى المغرى اله (ثم قال) ولا يضمن الصــي بالغصب فلو غصب صدييا فسات عنده لم يضه نه الأأذا نقسله الي مسيعة أومكان الوماه أوامحي وقدستلت عنمن أخذان أنسان صغيراوأخر جهمن البلد هل يلزمه احضاره الىأبيه فأجمت بمافى الخانية رجل غصب صديا حرافغاب الصمىءن يدهفان الغاصب يحبس حتى يحتى الصي أو يعلم انه مات اه ولوخده عتى أخذه برضاه لم يفهم عماني الخانمة لأنه ماغضيه لانه الاخذقهرا وفي الملتقط من النكاح وعن مجدفهن خدع يذت رجل أوامرأته وأخرجها من منزله قال أحدسه أيداحتي مأتي بهماأو يعلموتها اه ولوقطع مارف صيم تعلم صحته ففيه حكومة عمدل لادية ولود فع سكينا الى صبى فقتل نفسه لم بضمن الدافع وان قتل غيره فالدية على حاقلة الدى و مرجهون بهاعلى الدافع و الذالوأ مرصيما بقتل انسان فقتله ولوأمرصيما بالوقوع من شحرة فوقع ضمن ديته ولوأرساه في حاجة فعطب ضمنه وكذا لوأمره بصمودشجرة لينقض ترتهاله فوقع وكذالوأمره بكسرا تحطب كذافي انحاسة وفيها أيضاصي ابن تسعسنين سقط من سطح أوغرق في ماء قال بعضهم لاشي على الوالدن لانه عن يحفظ أفسه وان كان لا يعقل أوكان أصغرسنا قالوا يكون على الوالدين أوء لي من كان الصدى في حجره الكفارة لثرك الحفظ وقال بعض ـم ليس على الوالدين شئ الاالاستغفار وهوالعيم الاان يسقط من يديه فعليه الكفارة ولوجه ل صيباعلي داية وقال امسكهالي وهي واقفة فسيقط ومات كان على عاقلة الذيحله الدية مطلقا وان سسرالصي الداية فوطئت انسانا فقتلتيه فالدية عيلي عاقلةالصى الاان مكون الصي لايستمسك علهافه درولوكان الرجل راكا فحمل امعيه فقتلت الدابة انسانا فانكان الصي لايستميك علمها فالدبة على عافلة الرجل فقط والافعلى عاقاته حااه (ثمقال) وفي الملتقطز وج ابنته من رجل وذهبت ولايدرىلايمبرزوجهاء لى الطاب أه (نمقال في أحكام العبيدمانصه) ولا يجو زكونه شأهدا الى أن قال ولاوليا في نـكأخ أوقودا ه (وقال في أحكام العييد أيضا) وكذاا قراره بحايده وجبة للدفع أوالفداء غيرضيم بخلافه بحد أوقود

 اه وقد نقلناه في كتاب الاذن والحجر (ثم قال) ولادية في قتله وقيمته قائمة مقامها كلاوبعضاولاتبلغها ولاعاقلة لهولاهومنهماه (ثمقال)وجنايته متعلقة برقبيته كديته اه (ثم قال) و يدفع في جنايته ان لم يفده سيده اه (ثم قال) ولاقصاص بدنه وبين الحرفي الاطراف تخلاف النفس وتحب الحصكومة بحلق تحسمه اه (مُقَالُ) ولايدخلف القسامة أه (مُقَالِي) ويضمن بالفصب بخلاف الحر ولوصفىرا اه وقدنقلناه في كتاب الغصب (وقال في أحكام الاعبي مانصه) ولادية في عينه وانما الواجب الحكومة اله (وقال فهما يقبل الاسقاط من الحقوق مانصه) ومنهاحتي القصاص يسقط بالعفو اه (وقال في بحث النائم كالمستيقظ في بعض المسائل مانصه) التماسعة الاب اذانام فحت جدار فوقع الابن عليه من سطح وهونالم فسأت الاب يحرم عن الميراث على قول المعضوه وأأصير العساسرة من رفع النسائم ووضعه تحتجدار فسقط عليه انجدار وماث لايلزمه الضمان اه وقد نفا اهافي الغصب أيضا (وقال في أحكام الحنثي مانصه) ولا قصاص على قاطم يده ولوجدا ولوكان الفاطع امرأة ولاتقطع يدهاذا قطع بدغميره جدا وعلى عاقلته ارشهااه (ممقال) واذاقتل خطأوجبت دية المرأة ويوقف الباقى الى التبيين وكذا فيمادون النَّفس اه (وقال في أحكام الانثي مانصَّه) يوهي على النصفّ من الرجل في الارث والشهادة والدية نفسا وبعضا اله (ثم قال) وتحب الدية بقطع تديها أوحلته بخلافه مراله حال فاكحكومة ولاقصاص قطعطرفها يخلآفه ولاقسامة علمها ولاتدخل معالعا قلة فلاشي علمهامن الدية لوقتآت خطأ علاف الرحال فان القاتل كاحدهما (وقال في أحكام الذي) يتنبيه عالاسلام عدماة له من حقوق الله تعالى دون حقوق الا دمين كالقصاص آه (مقال) والكفار يتعاقلون فيما بينهم وان اختلفت مللهماه (م فال) ، تنبيمه آخر، اشترك الهودوالنساري في وضع الجزية وحدل المناكحة والنبائح وفي الدية وشاركهم الجوس في الجزية والدية دون الآخرين واستوى أهل الدمة فيما ذكرو يقتل المسلمالذمي ودية المسلم والكافرسواء ولايقتل المسلم والذمي بمستأمن اه وقد نقلناها في أنوابها من كتاب النكاح وغيره (وقال في أحكام انجني) ومنها لايحوزقتل انجى بغرحق كالانسى قال الزيلى قالوا يندفي ان لاتقتل انحية ألبيضاه التي تشي مه تو ية لانهامن الح ان لقوله عليه الملاة والسلام اقتلواذا الطفيتين

لا يتروا ما كم وانحية الميضاء فأنه امن انجن وقال الطعاوي لا. أس يقتب البكل لانه عليه الصلاة والسلام عاهدا نجن أن لايد خلوا بيوت أمته ولانظهر واأنفسهم فاذاخالفوا فقد نقضواعهدهم فلاحرمة لهموالاولي هوالانذار والأعذارفيقال لهيأ ارجعي باذن الله وخلي مايريق المسلمين فان أبت قتلها والانذار انميا يكون خارج الصلاةاه وقدروى الزأى الدنسان عائشة رأن في بيتها حدة فأمرت مقتلها فقتلت فأتدت في تلك اللهاة فقيسل لمسالنها من النغرالذين استمعوا الوجي من الذي صلى الله تعلى علمه وسلم فارسات الى العن فاستمع لما أرد مون رأسا فاعتقتهم سَاكُينَ اهُ (وقال في أحكام المحارم مانصه) وتختص الاصول وأحكام الىأن فالومنها لايقتل الاصل بفرعه ويقتل الفرع بأصله اه (يرقال) ومنهالوورث على أبيه قصاصاسقط اه (ثمقال) وتحتص الاصول بأحكام الى أنقال ومنهاجوا زناديب الاصل فرعه والظاهر عدم الاختصاص مالات فالام والاجدادوانجدات كذلك ولمأره الاكناه وقد نقلناه في كاب انحدودوالتعزير وفي كتاب الحفاراً يضا (ثم قال) واختص الاب والمجد بأحكام إلى أن قال وفي الملتقط من النسكاح لوضرب المعسم الولدماذن الأب فهسلك لم يغسر م الأأن يضرب ضرما لايضرب مثله ولوضرب بإذن الامغرم المدية اذا هلك وأتجد كالاب عندفقد والافي ثنتيء شرة مسئلة ذكرناها في الفوائد من كاب الفرائض وذكرنا ما خالف فيهاا مجد الصيم الفاسداه (مُقال) «فائدة « يترتب على النسب اثني عشر حكم الى أن قال وتحمَّلِ الدية اه (ثمَّ قال) وسقوط القصاص! ه (رقال في أحكام الاشارة مانصه) ىن الاخرس معتسرة وقامَّة مقام العبارة في كل ثيمٌ من سبع واحارة و هيه والجدودالقصاص وفي رواية إن القصاص كامجدودهنه رة وتمامه في المداية وقدا فتصرفي المداية وغيرها على استثنا الخدود لنابقته فيمسائل شتى ونقلناه في كتاب المحدود ﴿ وَقَالُ فِي جَعْدُ الْقُولُ في الملك مانصه) وفيه مسائل الاولى أسماب التملك المعارضات الميالية الي أن قال ودية القتيل علكها أولائم تنتقل الى الورثة ومنها الغرة يملكها انجنسن فتورث عنه اه وقد زولنا وفي كاب الفرائض (مُمَال) الثانية لا يدخل في ملك الانسان

شي نغيرا عنساره الاالارث اتفاقا الى أن قال وأروش الجنايات اه (ثم قال) السابعة دية القتيل تثدت للقتول ابتداء ثم تنتقيل الى الورثة فهي كسائر أمواله فتقضى منه ديونه وتنفذوصا ما وولوأوصى بثلث ماله دخلت وعندنا القصاص بدل عنهافه ورث كسائرا مواله ولهذالوا نقلب مالا تفضى به ديونه وتنفذوها يا مذكره الزيلى في ماب القصاص فيما دون النفس وفيرعت على ذلك ولم أرمن فرعه لوقال اقتلني ففتله وقلنالا قصاص ما تفاق الروا مات عن الامام فلادية أيضالا فها تثبت للقتول وقدأذن في قتله وهوا حدى الروايتين وينبغي ترجيحها لماذكرنا ثمرأيت فى البزازية ان الاصع عدم وجوبها فظهر مأر جمته بعثا مرجحانق الافلله المحد ولوجني المرهون على وارث السدم ثلالم أروالا تنومقتضي ثدوتم اللحني علىه استداء أن يكون امحكم مخالفالم الوجني على الراهن اله وقد دقلناه في كتاب الرهن وفي كَابِ الفرائض وفي كَاب الومسية (نم قال) الثانية عشر الملك المالدين والمنفعة معاوه والغالب أوللعن فقط أوللنفعة فقط كالعمد الموصى عنفعته امدا ورقية ـ ١٨ اوارث وليس له شئ من منا فعه ومنفعت ١ الوصى له فادامات المومى له عادت المنفعمة للمالك الحأن قال ولوحنى الممد فالفداء على الفدوم فانمات رجعورتته بالفداء على صاحب الرقسة فان أى سع العسدوان أى الخدوم الفداء فداه المالك أودفعه ويطلت الوصية وارشى الجناية عليه للمالك كالوهوب له وكسبه ان لمتنقصه الخدمة فان نقصته اشترى بالارش خادم ان الغ والابسع الاول وضم الى الارش واشترى به خادم ولا قصاص على قاتله عداما لمعتمعاء لى قتله فان اختلفاضمن القاتل قمته فيشترى بها آخر الى أن قال بخلاف ما اذا قتل خطأ وأخذت قيمته شترى بهاعد دوينة قلحقه فيه من غير تحديد كالوقف اذا استدل انتقل الوقف الى مدله ذكره قاضيخ ان من الوقف وكالمديرا ذا فتل خطأ يشترى بقيمته عيدويكون مدبرامن غيرتد بيرانخ وقدة فلنا بقيته في كتاب الوصيايا فَرَاجِعِهُ ﴿ وَمَالَ فَيَحِثُ الْقُولُ فَيَالَدُسُ مَانُصُهُ ﴾ ﴿ فُوانَّدُۥ الْأُولَى لَيْسَ فَى الشرع دين لا يكون الاحالا. الارأس مال السلم الى أن قال ولدس فمد وين لا و السلم الى الأمؤجلاا لاالدية والمسلم فدءاه وقد نقلنا بقيته في كتاب السوع وكتاب المداينات (وقال في بحث ما يمنع الدين وجويه ومالا يمنع مانصه) التاسع الدية لا يمنع وجويها أه (وقال في بحث ما يثبت في ذمة العسر ومالا يثبث ما نصه) وما يكون الصوم

شروطاماعساره ككفارة الفطر فيرمضان وكفارة الظهار وكفارة القتــل ودم التمتع والقران فيفرق فيسه بينه ماأى سنالغني والفق يرفالاعتبارلاء ساره وقت ك فرما الصوم اله وقد نقلناً في كتاب الصوم والمج والطلاق (وفال في عث ما يقدم عند الاجتماع من غريرالديون مانصه ﴿ وَلَمْ أَرَالًا "نَ مَا ذَا اجقع قتل القصاص والردة والزناوينه في تقديم الفصاص قطعا لحق العهد اه دَنْقَلْسَا بَقِيتُهُ فِي كَارِ الْمُحَدُودُ فُرَاجِعِهُ ﴿ وَقَالَ فِي مُحَدَّا لَقُولَ فِي مُنَالِثُ لَ مانصه) ومنها العدد المجنى علمه تعتبر قمته يوم انجابة ومنها العدد اذاجني فاعتقه السمد غيرعا لمبهما وقلنما يضمن الاقل من قيمتمه ومن ارشمه همل الم وم الجناية أوقيمته وم اعتاقه اه (نمقال) ومنهاضمان جنين الامتقالوالوكان كرا وحدعلى الضارب نصف عشرقيمته لوكان حماوعشرقيمته لوكان انى كذا فى الكنروفي اكنانية وهمما في القدرسواء وظاهر كالرمهم اعتبارها يوم وضعه (وقال في أحكام انحرم مانصة) ولايقتل ولا يقطع من فعل موجبهم اخارجه والتجأ اليهاه وقدنقلنا بقيته في كتاب الحجوفي كتاب انحدودوا لسرقة (ثرقال) وهومساو لغسره عندنا في اللقطة والدمة على الفاتل فمه خطأ اه وقد زفلنها بقبته في كتاب مج وقال في آخر فن الفرق والمجمع في فائدة تعلم العلم بكون فرض عين مانصه وكذا النكاح يدخلها لاحكام انخسة وكذا الطلاق وكذا الفتل اه وقد نقلناه في كتاب النكاح (ثم قال بعد ذلك) وفائدة والعلم الشي بطل ما في ضمنه الى ان قال وقالوالوقال معتبك دمي مألف فقتله وجب القصاص كإفي خزانة المفته من ولايعتبر مانى ضمنه من الأذن يقتبله فانه لوقال اقتلني ففته له لاقصاص عليه ليطلانه فيطل مافى ضعنه اه (ثم قال في فن الالغازمانصه) *الجنا مات * أي حان اذامات المجنى علمه فعليه نصف الدية واذاعاش فالدية فقل اكمتمآن اذاقطع حشفة الصبي خطأ بإذنابيه أى رجل لوقطع أذن انسان وجب عليه خسمائة ديناروان قطع رأسه فعلمه خسون دينارا فقل آذاخرج رأس الولد فقطع انسان أذنه ولمعت فعلمه ديتها وانقطع رأسه فعلمه الغرة أي شئ في الإنسان تحب ما تلافه دمة وثلاثة أخاسها - لمالاسمنان اهم (وقال أخوالمؤلف في تبكم لته لافن السادس فن الفروق مانصه) "كَابِ الحدود يحد الرناوالشرب والسرقة يطل بالتقادم وحد القذف والقصاصلا والفرقان حدالقذف والقصاص يتوقف على الدعوى فيعمل

التأخير في الشهادة على عدم الدعوى بخلاف التأخير فعماعدا السرقة فاند يحمل عيلى ضّغنة جلته على الشهادة لعدم توقفهما عليها وحدالسرقة وان توقف علها لكن ضهنيالليال لانديتأ خبره الدعوى بعد تغييره تارك للمسمة فقيكنت التهمة فى الدَّعوى اله وقد نقلنا ، في كاب المحدود (ثَمَّ قال) أقرَّ عندالقباضي أربع مرات بالزنافأم مرجمه ففرأوأ نبكر يقبل اقراره وينفعه فراره يخه لاف مالوأقسر وبهر قةأوقه ذفأو قصاص والفرق انالاول محضحق الله ثعبالي فحرى فهيه الفضل ولاكذلك غيره اهم وقدنقلنا يقمته في كتاب انحدود (وقال أخوالمؤلف فى التسكيلة المذكورة مانصه بكاب السير ، مسلم قطعت بده عدا ثمارتد ثم مات على ردته أو كحق بدارا كحرب ثرحاً مسلماً غيات من ذلك فعيلى القاطع نصف الدية لورثته فان لم يلحق ثم أسلم ثم مأت فعليه دية كاملة وقال مجدوزة راصف الدية فيجمعهالان اعتراض الردة أوجب اهـ مدار انجناية فاذا أسلم لا يعود الضعان والفرق لهماان انحناية وقعت في محمل مصوم ولا كذلك اذا لم بعد اله وقد نقاناه في كتاب الجهاد (وقال أخوا لمؤلف في التكملة المذكورة في كاب الغصب مانصه) عض ذراع غيره فذك يده ف قطت اسنان العاض وذهب محم ذراعه فديةالاسنان هدرو يضمنارش الذراع ولوجلس على ثوب رجلوهو لايملم فقيام فانشق ثويه ضمن الشباق النصف اهروقيد نقلنا يقتيه في كاب الغصب فراجعه (مُقال)* كَتَابِ الْجِنَا مَاتُ هِلا تَقْطَعُ مِدَالْهُ مَذْ بِيدَالْعَبِدُ وتَقَطّعُ مِدَا ارأَةُ بِيد المرأة والفرق انبدل يدها لاعتلف وبدل بدالعمد عنتلف لان الواجب نصف قمتمه وهم يختلفه أقتسل المي فقتسله تعب الدية ولوقال اقطع مده فقطعها بحب القصاص والفرق اناتحق للإس في استيفا القصاص والدية فيصيرذ لك شهة في اسهاط القصاص فأماالامر بالقعام فالمستوفي الاب ولمبوجد منه اياحية فعجب القصاص قطع يدمسه فارتدومآت من القطع أوتحق بدارا محرب ثم عاد واسه ومات من ذلك فعلى القساطع نصف الدية ولولم يلحق حتى أسلم ومات تحب دية كاملة والفرق انه مالقضاء واللحاق انقطعت الدمراية الى السدفوجي نصف الدية بالاسلام واذالم يلحق لمهنقطع فصاركانه لمهزل مسلماحتي مات اه وقد نقلناه في كاب الجهاد (ممقال) رمى عبدافاعتقه المولى م أصامه السهم فعليه قيمة للولى عنددهما ولولم يعتقه فعليه القصاص والغرق ان الاعتاق قاطع السراية يخلاف

مااذالم يعتقه قطع اكحشفة خطأوجبكل الدية والقصاص فى العمد ولوقطع الذكر كله عداتحب الدية فقط والفرق انه عند قطع الحشفة عكن استيفاء القصاص وعند قطع الكل لاممكن لار الذكر يتشنج قطع منى رجابن عمدا فاقتص لاحدهماكان للاخردية المدولوقتاهما فقتل بأحدهما فلاشئ للاخ والفرق ان الاطراف وسلك بهامسلك الاموال واستنفاء أحدد المالسن لاعنع استمفاء الاسخر فأماالنفس فواحدة وفي استمفاه انحقين نضايق فنع استمفاؤه للأتخر خريه بايرة فسأت لايقتص ولوضريه بمسالة يقتص والفرق يبتني عسل الخطساه ولان الموت من غرز الامرة نادر مخلاف المسلة اصطدما فسأتا فلاشئ علمما ان وقعاعلي وحههما وان على قفاه ما فعلى عاقلة كل واحدد بة صاحمه ولو وقع أحدمماعلى قفاه والاكخرعلي وجهه فدية الذي وقع على وجهه هدر والفرق ان الذي سقط على و جهه سقط يفهل نفسه بخلاف مأآذا سقط على قفاه لانه ســقط بفعل صاحبه اه (وقال المؤلف في الفن الثاني أول كتاب الجج مانصه) ضمان الفعل بتعدد بتعددالفاعل وضمان المحل لافلوا شترك محرمان في قتل صد تعمد الحزاه ولوخ للان في قته ل صهدا لحرم لا كضمان حقوق العباد اه (وقال في كتاب النكاح مانصه) ما ثبت مجاعة فهو بينهم على سبيل الاشتراك الافي مسائل الىأن قال الثانية القصاص الموروث يشت لكما من الورثة على المكال حتى قال الامام للوارث المكسراستمفاؤه قمل بملوغ الصدغير بخلاف مااذا كافوا بالغسن فان ضرلاء لكه في غسة الآخرا تفاقالاً حمّال العفو الثالثة ولا ية المطالسة بازالة الضررالعام عن طريق المسلمن شبت لكل من له حق المرور على السكمال أه (ثمقال في كتاب النكاح مانصه) المولى لايستوجب على صدودينا فلامهر أن زوج عده من أمته ولا ضميان علمه ما تلاف مال سده ولوقتل العسد سيده وله ان فعفا أحدهما سقط القماص ولمعب شئ لغيرا لعاني عندالامام اه (ثم قال في كتاب النكاح مانصه) ولوزوج بنته وسلها الاب الي الزوج فهر أت ولاتدرى لايلزم الزوج طليها كذا في الملتقط اه (ثم قال أيضا في كتاب النكاح) يحبس من خددع بنت رجل أوامرأته وأخرجها من بيشه الى أن يأتى بها أو يعلم عَوْتُمَا كَذَا فِي اللَّهَ وَهُ لَهُ وَهُ دَنَةُ لَمَا الْهُولِ فَا كَالَّهُ الْكُفَالَةُ عَلَّمُ الْ وقال في كتاب العلاق مانصه) ولدالملاعنة لاينتني نسبه في جميع الاحكام من

لشهادةوالزكاةوالقصاص 🗚 (وقال في كتاب العتق مانصه) معتق البعض كالمكانب الافى ثلاث الىأن قال الثالثة إذا قتل ولم يترك وفاء لم يحب القصاص يخلاف المكاتب اذا قتمل عن غسر وفاه فان القصاص واجب ذكره الزيلعي في الجنايات اله (ثم قال في كتاب العتق أيضامانهه) والتوأمان كالولدالواحد فالثانى تبسع للاول فى أحكامه الى أن قال الافى مسـثماتين الاولى من جنــا مات المدسوط لوضرب بطن امرأة فالقت جندنين فخرج أحده سماقسل موتها والاتخر موتها وهــماميتان فغي الاول غرة فقط 🐧 (وقال في كتاب العتق مانصــه) لمبراذا خرجهن الثلث فانه لاسعاية عليه الااذ اكان السيدسفها وقت التبدوم فانه بدجي في قهته مدمرا كإني الخبانية من الحجر وفع بااذا قتل سمَّده كإني شرحنه وقد نقلناه في كتاب الحجر (ثمقال) المدبر في زمن سعايته كالمكاتب عنده فلاتقيل شهادته لمولاه كإفي المزازية من العتق في المرض وجنابته جنابة المكاتب كإفياليكافي وفرعت عليه لابحو زنكاحه مادام سعى وعنيدهم احرمذيون في الـكل اه وقـد نقلناه في كتاب النـكاح وكتاب الشـهادات (وقال في كتاب الحدودمانصه)مسلمدخلداراكربوارتكبمايوجب الحذوالعةوبة غرجم المنالم يؤاخذ به الافي القدل فقب الدية في ماله عدًّا أوخطأ اه (وَقَالَ أَيضًا في كتاب الحدودمانصه) رجل خدع امرأة انسان وأخرجها وزوجها من غره أوصغيرة يحبس الى أن يحدث تومة أويوت لائه ساع في الارض ما لفساد كذا فى قضاء الولوانجية اه وقد نقلنا. في الغصب (وقال أول كتاب البيوع ف بحث المجل مانصه) ولايتميع أمّه في انجنا مات فلايد فع معها الى ولها (هـ (ثم قال) ولا في حق وجوب القصاص على الام ولافي وحوب اتحد علما فلاتفتل ولاتحدا لاحدوضعها (ثمقال) ويرث و يو رث فان ما يحب فيه من الغرة يكون موروثا بن و رثته اه وقد نقلناه في كتاب الفرائض (ثم قال في كتاب البيوع أيضا مانصه) المحقُّوق المجردة لامحوزالاءتياض عنها الىأن قال وخرج عنها حق القصاص وملك السكاح وحقالرق فآنه محو زالاءتساضءنها كإذكره الزيلعي في الشفعة اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق وفي كتاب العتق (وقال في كتاب السكفالة مانصه) التأخير عن الاصدل تأخير عن الكفيل الااداصالح المكاتب عن قتل العديمال تم كفله انسان ثم عجزا أكاتب تأخرت مطالبة الصالح الىء قى الاصيل وله مطالبة الكفيل

لآن كذافي الخيانية اله وقدنه لمناه في كتاب العتق وفي كتاب الصلم (وقال أيضافى كتاب الكفالة مانصـه) الغرورلايوجب الرجوع فلوقال اسلك هذا المار بق فاله آمن فسلسكه فأخذه اللصوص أوكل هذا الطمام فاله ليسجمهوم فأكله فيات الاضمان اله (وقال في كتاب القضاء مانصه) يقبل قول العدل في أحدعشرموضعا الى انقال وفي تقديرارش المتلف اله (ثم قال فيه أيضا) الناس أحوار بلابيان الافي الشهادة وآلقصاص واتحدود والدية اه وقد نقلناه في كتاب اتحدود (وقال فيه أيضا) القاضي اذا قضى في مجتهد فيه نفذ قضا ومالا في ائل الى ان قال أوفى قسامة بقتل اه (ثم قال) أو ببطلان عفوالمـرأة عن القوداه (ثمقال) أرقسامة عن أهل المحلة بتلف مال اه (وقال في كتاب القضاء مانميه) لاتقيلشهادةالانسيان لنفسه الافي مسئلة الفياتل اذاشهد يعفوولي المفتول وصورته فيشهادات اتخانية ثلاثة فتلوار جلاعمداثم شهدوا بعدالتوبة إن الولى عفيا عنيا قال المحسن لا تقدل شهادته - مالاان يقول اثنيان منهم عفيا عنيا وعن هذا الواحد ففي هذا الوجه قال أبو بوسف تقيل في حق الواحد وقال الحسن تَقْبَلُ فِي حَيِّ الْحُكُمُ الْمُ وَالْمُولِمِهِ أَيْضَامَانِهِ ﴾ وفي جنايات البزازية شهدوا على رجل النهج حه ولمرزل صاحب فراش - تى مات محكم مه وان لم شمد وا اله مات من جراحته لانهم لاعلم لهم به وكذالا يشترما في اتحا ثط ألما ثل أن يقولوا مات من سقوطه لان اضافة الأحكام الى السدب الظاهرلازم الى سبب يتوهم الاترى انه لاغب القسامة في منت بجعلة على رقبته حية ملتوية 🛽 (وقال في كتاب الاقرارمانصـه) وفيجنا بات البزازية ذكر بكرأشهـ دالجروح أن فلانالم يكن مومات الجروح منه انكان وحده معروفاعند الحاكم والناس لايصم اشهاده وان لم يكن معروفا عند الحاكم والناس يصع اشهاده لاحتمال الصدق فانبرهن الوارث في هدذه الصورة ان فلانا كان حرحمه ومات منه لم يقيد للان القصاص حنى الميت الى آخره اه (وقال فيه أيضا) اذا تعدد الاقرار بموضعين يازمه الشيئان الافى الاقرار بالقتل لوقال قتلت ابن فلان ثقال قتلت ابن فلان وكان له ابنسان وكذا في العيد وكذا في التزو يج وكذا في الاقرار بالجراحة فهي ثلاثة كافي اقرارمنية المنتي اه وقدنقلناً مني كتاب النكاح (وقال في كتاب الصلح مانصه) اذا استحق المصالح عليه رجع الى الدعوى الااذا كان عمالا يقبل

النقضفانه سرجه بقيمته كالقصاص والعتق والنه كاحوالخام اه (وقال في كَابِ الْحِرِمَانِهِ أَلْهِ الْمُحْدُورِ عليه مؤاخذ بأفع الدفيضين ما أَتَلفه مُن المال واذاقتل فالدية على عاقلته الخاه وقدنقلنا بقيته في كتاب الاملنات وكتاب الغصب (وقال في كتاب الشــنعة). المعــلوم لايؤخر للوهوم فــلوقطع عمني رجابن فحضم -مااقتص له وللا تخرنصف الدية ولوحضراً حــدالشفيمين قضي له بكلها افى جنا مات شرح المجمع اه (وقال فيه أيضا) وفي جنا مات الملتقط وعن أبي حنمفة أشماءعملى عمددآلرؤس العقل والشفعة وأحرة القسام والطمر يقاذا اختلفوا فيهاه وقدنفلناه فى كتاب القعمة (وقال فى كتاب القعمة بيحوز بنساء المحدفى العاريق العامان كان واسعالا يضروكذ الاهل الحلة ان يدخلوا شيثا من الطريق في معلمُ م و في دو و همان لم يضر وله بها مظله في هوا * الطريق ان لم يضر الكن اذاخوص قبل المناء منع منه ويعده هدم اه وقد نقلنا بعضه في كتاب الوقف (وقال في كتاب القعمة) له التَمرف في ملكه وان تأذى حاره في ظاهر الرواية وله أن عمل فهما تذو راوح عاما ولا يضمن ما تلد مه اه (وقال في كتاب الاكراه) ُ اكْرُومَالْقَتْلُ عَلَى القطع لم يسعه اه (ثم قال فيهُ) أ كُرُّه على العفوعن دما لعمالًا لم يضمن المكرداه (وقال فى كاب الغصب مانصه) الا مرلايضمن بالامرالا فى خسة الاولى اذا كان الآم ساطانا الشانمة اذا كان مولى للأمور الشالئة اذاكان المامورعددالغسره كامره عبدالفيربالاماق أويقتل نفسه فأن الآثمريضهن الااذا أمره ما ثلاف مال سده وللاضعان على الاستمر مخلاف مال غيرسيده فإن الضمان الذي يغرمه المولى ترجيع يه على الآثر الرابعية اذا كان المأمورصدنا كمااذا أمرصدا باتلاف مال الغبر وأتلفه ضمن الصي ومرجيع به على الاسمر المخامسة إذا أمره بحفر باب في حاثط الغير ففعل فالضمان على انحكا فروير جمع به على الاسمر وتمامه في حامع الفصولين وردت ادا أمرالاب ابنه كافي القنية اه وقد ينقلناه في كتاب الغصب (وقال في كتاب الغصب أيضا) الماشرضا من وان لم يتعمد والتسبب لاالااذا كأن متعمدا فلورمي سهمامن ملكه فأصاب أنسانا ضمن ولوحفر بشرا فى ملكه فوقع فيها اسان لم يضم به وفي غير ملكه يضمنه اه (وقال فيه الضا) عُرْ فِي زَقَ انْسَانُ وَضَعَهُ فِي الْطُرِيقِ ضَعَنَهُ الْالْذَارِضَعَهُ الْعَبْرِضَرُورَةُ أَهُ (وَقَالَ في كتاب الوصايا) المعتق في مرض الموت كالمه كاتب في رمن سعايته فلوأء تي عبده

فيه فةتل مولاه خطأ فعليه قيمتان سعي فيهما واحدة للاعتاق فيه الكونه وصية ولاوصية للقاتل والانوى وهي الاقل من قيمته ومن دمة المقتول كحنايته كالمكاتب اذاجنى خطأ ولوشهدفى زمن السعاية لمرتفبل كمافى شهادات الصغرى والمدير بعد مولاه كالمعتق فى زمن المرضّ فلوقتل فى زيان سعايته خطأ كان عليه الأقل دهـ ما الدية على عاقلتـ ه وهي من جنا يات الجمع ومرح أيضا في الـ كافي قبيل القسامة بأن المدير في زمن سيعايته كالمكاتب عند دو ورمديون عند همها وكذالومات وترك مديرالامال له غيره فقتل هذا المدير رجلاخطأ فعليه مان يسعى في قيمته لولى الفتيل عند مكالم كاتب وعنده ماعليه الدية اه وعلى هذاليس للدبرة تزويج نفسهار منسمايتها لان المكاتبة لاتزوج نفسها وعندهما لهادلك لانهاحرة وقدأ فتدت مه اه وقد نقلنا بعضه في كاب النكام وكاب الشهادات وقددنقاناه أيضافي كتاب العتق (وقال في كتاب الفرائض) كل أنسان يرث ويورث الاثلاثة الى أن قال والجنين مرث ولأبورث كذافي آخرا ليتيمة وفي المالت نُظِّر بِعَلَمُ عَلَا مِنَاهُ فِي الْمِيوعِ الْهِ أَى فَانَ الغرة برثها الجِندين وتورث عند (وقال في كتاب الفرائض) الارث يحرى في الاعبانُ وأماا تحقوق فنها مالايحرى فيهكن الشفعة الىأن قال والدبة تورث اتفاقا واختلفوا في القصاص فذكر في الاصل المه يورث ومنهم من جعله للورثة ابتداء و محوزاً ن بقال لايورث عنه ده خلافالهما أخذامن مسئلة لوبرهن أحدالورثة على القصاص والياقي غدب فلابد من اعادته اذا حضر واعنده خلافالهما كذافى اليتيمة اه (وقال فيـه أيضـا) اعج دالفاسد من ذوى الارحام وليس كاب الاب الى أن قال الاف مسئلة مالوقتل ان منته فأنه لا يقتل مه كاب الا ب كاذ كره الزيلمي و انح ـ تدادي في انجما مات (وقال فعه أيضا) المتلارث الافي مسئلة مااذا ضرب يمان امرأة فالقته ممتافان لغيرة مرثها انجنبن لتورث عنه كمافى جنا مات المدوط اه (ثم قال فيه) ولايغهن الافي مسئلة مااداحفر بئرا نعديا ثممات فوقع فهاانسان مدموته كانت الدية على عاقلته ولو-فرع دبئرا تعديا فاعتقه مولاهم مات العبد فوقع انسان فيهما فالدية على عاقلة المولى كماني المجامع اله (قال صاحب الأشباه)

٥٤ (كتاب الوصاما) ١

الايحوزلاوسي بدعءةاراليتيم عنه المتقدمين ومنعمه المتأخرون أيضاالافي ثلاث كأذكره الزياعي اذابيع بضعف قعته وفيما اذااحتاج البتيم الى الذفقة ولامال له ووفعيااذا كانءلي المتدس لاوفاءله الامنه وزدت أربعة فصارا استثني ثلاثة فيالظهيرية فهمااذا كان فيالنركة وصبة مرسيلة لانفاذ لمي ااذا كانت غلاته لاتزيد على مؤنته وفيمااذا كان حانوتا أودار الخشيء لده النقصان اه والم العدة من سوع الخيانسة في اذا كان العقار في متغاب وخاف الوصى علىه فله سعه اله وتد نقلنا مني كتاب السوع (ثم قال) وفي المجمع ويضم القاضي المالعا حزمن يعينه فانشكى البه ذلك لاعسه حتى يتعققه فان ظهر عجزه أصلااستبدل به وان شكي منه الورثة لا حزله حتى نظه رله خيانته اه وفيه بيء الومىمن اليتيم أوشراؤه لنفسه وفيه نفع للصى جائزاه واختلفوافى تفسير النفع فقيل تقصان النصف في البيع وفي الشرآ ميزمادة نصف القيمة وقيل درهمان مشرة القصاناوز مادة وقمامه فيهوصا بااكخانية اهوفد نقلناه في كاب السوع (ثمقال) وقدعة الوصى مالامشتركامينه و «بن الصغير تحوزان كان فها نفع ظاهر دالأمام خلافا لمحدكذا في قسمة القنية أه وقدنقلناه في كتاب القسمة (ثم قال) وفىجامعالفصوابن قضى وصيدديث ابغيرأ مرالقاضي فلماكبرا ليتيم أنكر ديناعلي أبيه ضمن وصبيه مادفعه لولم يحدينة اذاقر بسد بالضمان وهوالدفع الى الاجنى فلوظهرغريم آخر بغرم له حصة الدفعه مأخساره بعض حقه الى غرر فلولم يكن الغربم الاول بينة على الدين يضمن الوصى كل مادفعه لوقوعه بغيرهمة وصىادى دينافانكرالويرثة تقبل بينته ولولم يكن بينة فله تحليف الويرثة آه فقد عمران الوصى لايقيل قوله في قضاء الدين على المتسواء كان المنازع له اليتم بعد الموغه أولاالافيمه رالمرأة فلغه لاضمان علمه اذا دفعه الاسنة كافى خزانه المفتسن وقيده فيجامع الغصوابن عملي قول ما أؤجمل عرفا وفي الملتفطأ نفق الوصي على لمُوسى في حُمَلتُه وهومعتَّفَل اللسان يضَّمن ولوَّا نفق الوكدل لا يضين اه وقد نقلنا. فى كاب الوكالة (يقول حامعه) وقوله يضمن أى يضمن الموصى ما أنفقه الوصى لايضهن أي لايضي الوكل ماأ نفقه الوكيل كذافي شرحها ولوادعي الومي بلوغ اليتم انه كان ماع عدده وأنفق ثمنه صددق الكان هالد كاوالالا كذا فى خوانة الاكل وفي بيوع القنية ولوباع الفاضى من ومى الميت شيئا من النركة

لا ينف ذلانه محدور والوصى لا علك الشراء لنفسه ولواشتراه القاضي لنفسمه من الوصى الذى نصمه عن المتحاز اه وقد نقلناه في كاب الميوع (نم قال) ويقيل قول الومى فيما يدعيه من الانفاق بلاسنة الافي ثلاث في واحدة اتفاقا وهي ماأذا فرضالقاضي نفقية ذي الرحمالهرم صلى اليتيم فادعى الوصى الدفع كذافي شرح الجمع معللا بأن هدذا ليسمن حوائح اليتيم واغما يقبل قوله فعسااذا كانمن واثمعه اه فينبغي أن لا تكون نفقة زوجته كذلك لانهامن حواقبه ولايشكل عليه قبول قول الناظرفع ايذعيه من الصرف على المستعقب بلابينة لان هذامن جلة عمله في الوقف اه وقد نقلنا ، في كتاب الوقف (ثم قال) وفي ثنتين اختلاف لوقال أديت خراج أرضه أوجعل عده الاتبق قال أبوبوسف لابسان عليمه وقال مجدماليهان كافي المجمع وانحماصل ان الوصى يقيل قوله فيما يدعيه الافي مسائل الاولى أدعى قضاء دين الميت الشانية ادعى ان اليتيم استهلك مال آخر فدفع انه الثالثةادعى أنه دفع جعل عبده الاتبق من غيرا جازة الرابعة ادعى أنه ادىخراج أرضه في وقت لا يصلح للزراعة الخيامسية ادعى الانفاق على محرم اليتيم السادسة ادعى أنه أذن آليتيم فى العبارة وانه ركبه ديون فقضا هاعنه السابعة ادعى الانفاق علمه من مال نفسه حال غدة ماله وأرا دالرجوع الثامنة ادعى الانفاق على رقيقه الذين ماتوا التاسعة أتحرور بحثم ادهى انه كان مضاريا العباشرة ادعى أنه فدى عبده الجباني الحبادية وشرادعي قضاء دين الميت من ماله بعدد مع النركة قبل قبض عنها الثانسة عشرادعي انهزوج البديم امرأة ودفع مهرها من ماله وهي ميتمة البكل في فتا وي المتابي من الوصايا و وصير ضأ طاوهوأن كلشئ كان مسلطاء لمه فانه مصدق فمه ومالافلا وصي القساضي كوصى المت الافي مسمائل الاولى لوصى الميت أن يدمع من نفسمه ويشمتري لنفسه اذاكان فمه زنع ظاهر عندالامام خلافالهما وأماوصي القاضي فليسله ذلك اتفاقالانه كالوكيل وهولايع قدلنفسه كذافى شرح المجسمع من الوصايا الثانية اذاخصصه الفاضي فغصص بخلاف وصى المت الشاللة اذاماع من لاتقبل شهادته له لم يصم بخــلاف وصى المت وهما في الخلاصـــة وذكر في تلَّفي ص محامم استوامه ما في روايه في الاولى اه وقد نقلناه في كتاب البيوع (ثم قال) الرابعة لوص الميت أن يؤجر الصبي كخياطة الذهب وسائر الاعسال بخلاف وصي

للقاضي أن بعزل وصم المت العبدل السكافي وله عزل وصم الفاضي كإفي القنسة خدلا فالمافي اليتعمة السيادسة لاعلك وصي القاضي القمض الاماذن مستمدا من القاضي بعدالا بصاء تخلاف وصي المت كذا في المخلاصة من الحسامير والمعدلات السابعة بعبدل نهيه القاضيءن بعض التصرفات ولايعمل نهيه المت كإفي البزازية وهىراجعة الىقمول التخصص وعدمه الثامنة رصىالقاضي اذاجعل وصما عندموته لانصبرالثاني وصبايخلاف وصيالمت كمافي اليتيمية وفيا كخزانة وصي وصى القاضي كوصمه اي كومي المت كإفي شرحها اذا كانت الوصـمة عامة 🛮 اه ويه محمل التوفيق اله وقد نقلناه في كتاب الحجر (ثم قال) تبرع المريض في مرض موته اغما منفذ من الثلث عندعدم الاحازة الافي تبرعه بالمنافع فانه نافسذ ن جميع المبال كذا في وصبا ما الفتياري الصغرى وظا هرما في تلخيص الجيامع الكمييرمن الوصابايخ الفه وصوره الزيلعي في كاب الغصب بأن المريض أعار من أجنبي والمنصوص علمه انداذا آجر بأقل من أجرالله فانه ينفذ من المجسم وقال الطرسوسي انها خالفت القواعدول سي كإقال فإن الاحارة والاعارة تبطلان عوته فلااضرارعلى الورثة بعدموته للانفساخ وفى حياته لاملك لهمفافهم اه وقد نقلناه في كَابِ الأمانات وفي كتاب الاجارة (تم قال) اذا أبرأ الوصى من مال اليتم ولم عب بعقده الميصم والاصم وضمن الافى مسئلة لوكاتب الوصى عبد داليتيم أبرأ من البدل لم يصع وكذا الوكهل والاسكافي الخيانية والمتولىء لم الوقف كالوصي كمافي جامع الفصولين اه وقد نقلناه في كاب الوقف وفي كاب العتق (ثم قال) الاشارة من الناماق باطلة في وصدمة وغيرها الافي الافتهاء والاقرأر بالنسب والاسلام والمكفر كذافي التلقيم اه وقدنقلناه في كأب القضاء وكأب المحهاد وكأب الاقرار (مُقَال) واختلفوافي وصية معتفل الدان كافي المجمع والفتوى على عمتها ان دامت العقلة الى الموت والانطلت ليس للقاضي وزل الوصى العدل المكافى فان عزله كان حائرا آثما كإفي المحمط واختلفوا في محة عزله والا كثر عملي العجة كما ذكروان الشعنة لكن بحد الافتياء بعدم صعته كإحامه الفصولين وأماعزل الخسائن فواجب وأماالعا بزفينهم اليه آخركا قدمناه والعدل الكافى لاعلك عزل نفسه واتحيلة فيه شيئان أأحدهما أن يجعله الميت وصياعلى ان يعزل نفسه

تى شاه الثانى ان يدعى ديناعلى المت فمتهمه القاضى فيخرجه كذا في الولوا وفياكنا نيبة القماضي اذا اتهم الوصى لايخرجه عملي قول أبي حنيفة وانمماية اليه آخر وقال أبو بوسف مخرجه وعلمه الفتوى الممتق في مرض الموت كالمكاتب في زمن سعا يته فلو أعتق عسده فديه فقتل مولاه خطأ فعلسه قعتسان يسجي فيهم واحدة الاعتاق لكونه وصبة ولاوصة للقاتل والانرى وهي الاقلمن قعت دية القتول محنيا بتيه كآلمه كاتب أذاحني خطأ ولوشهيد في زمن السيعاية مَلَ كَافَى شَهِـاداتَ الصغرى والمدير بعدموت مولاه كالمعتق في زمان المرض فلوقتل فىزمان سعايته خطأ كان عليه الاقل وعندهما الدية على طاقاته وا جنايات المجمع وصرح أيضامن الكافي قبيل القسامة بأن المدير في زمن سعايته وعندهماعلىهالدية آه وعلىهذاليس للديرة تزو يج نفسهازمن سعايتهالان انجنا مات ونقلنا يعضه في كماب الشهادات وكماب النه كاح وقد نقاناه أيضافي بِ الْعَدَّقِ (ثُمُقَالُ)الْقَاضِي لا يُعزِلُ وصى الميت الآفي ثَلاثُ فَهَااذَا ظهرتِ خُمانتُه أونصرف فأمالا بحوزعا لمامحتارا أوادمي دمناعلي المتوعجزعن اثماته ولكن فى هدفه يقول له آماان تبرئ المت أوعزلتك ولا ينصب وصيامع وجوده الااذا غاب غيمة منقطعة أوأقر لدعى الدين كإنى الخزانة الاعلك الوصى بدع شئ بأفل من غن المثل الافي مسئلة مااذا أوصى ببيع عبده من فلان فلم يرض الموصى له بثمن لُ فَلِهُ الْحُطُ اهُ وَقَدْنَقَلْنَاهُ فِي كَابِ الْهِيْعِ (ثَمْ قَالَ) الوارث اذا تصدق لثالموصى به للفق را وهناك وصي لم يحزو بأخد الوصي الثاث م ذأخري لأف كافي انخياسة أه وقد نقلنياه في كتاب المحر (ثمقال) الومي اذاخلط مال الصغير عباله لم يضمن وفهها أيضا للوصى اطبلاق غير ج الميت من سانكان معسر الاان كان موسرا لاعلك القاضي التصرف في مال اليتيم مع ودومسيه ولوكان منصوبه كمافى بيوع الفنيسة اه وقد نقلنها هذه المسئلة والتي قبلها في كتاب القضاء وكتاب الغصب (مُم قال) لا يضمن الوصى ما أنفقه على

ولهة ختان اليتيم اذا كان متعارفالاسرف فيه ومنهم من شرط أذن القاضى وقدل يضمن مطلفا كإفى غصب اليتعمة اه وقد نفلناه ذ. المسائل في كاب الغصب (َثُمُواْلُ) ۚ الْقَاضِيَاذَا أَقَامُ فَهِـ الْجَمْزَالُومُ يَلَا يَنْعَزَلُ الْأُولُ وَانْ أَقَامُهُ مَعْمَام الاول أنعزل كمافى قسمية الولوانجية ادامات أحدالوصيين أقام القياضي اكحى وصيأ أوضم السهآخر ولاتبطل الااذا أومي لهمماما لتصدق بالثلث يضعانه حمث شأآ كذافى اكتزانه وفي الشانى خلاف الوصى اذا أبرأهما وجب سقده صهو يغمن الااذا أبرأمن كاتسه عن بدل الكتابة وكذا الوكدل والأب اه وقد نقلناه في كتاب العتق وكتاب الوكالة (ثمقال) الغلام اذالم يكن أبوه حائـكافلمس لمن هو فيجره تعليمه انحما كةلانه يعتر بها واللام ولاية احارة النهاولوكان في محرعه اه وقد نقلناه في كتاب الاجارة (نم قال) قال الفياضي جملتك وكسلافي تركة فلان كان وكملا بالحفظ لاغمر ولو زاد تشتري وتلمه كان وصحكم لافهم ارلوقال جملتك وصيافى تركة فلانكان وصيافى المكل اهر وقد نقلناه في كاب الوكالة (ثمقال) اذامات الموصى خرج الموصى به عن ملكه ولم يدخــ ل في ملك أحدحتى يقل الوسى له فمدخل في ملكه أوبرد فمدخل في ملك الورثة كذا في التهذيب أوصى الى رجل ثم الى آخرفهما شريكان في كلمه كذا في التهذيب قضى الوصى الدن يرظهرآ خرضهن لمحصبته الااذاقضي بأمرالقاضي أنفق الوصي على المتبمر من مال نفسه ثم أرادالرجوع لم يقسل الابيانسة اه (يقول حامعه) وهذه هي المسائل المجموعة المحقة بكتاب الوصاما (قال المؤلف في القاعدة الاولى لاثواب الابالنية مانصه وأماالوصية فكالعتق ان قصدالتة رب فله الثواب والافهى معيمة فقط اه (وقال في قاعدة الاصل في الكلام المحقيقة ما نصه) ومنها أوصى الواليه وله عتقاء ولمم عتقاءا ختصت بالاولين لاغ مه واليه حقيقة والاخرون بحازا مالسب ومنهاأ وصى لابنا وزيدوله صلبيون وحفدة فالوصية الصلبين اه (وقال فى القاعدة المذكورة قبيل ذلك مانصه) ومنهالو وقف على ولده أوأوسى لولدزيد لأيدخل ولدولده انكانله ولدامليه والااستعقه ولدالابن واختلف فى ولد المنت فظاهرالر واية عدم الدخول وصعع واداولد للواقف ولدرجع من ولدالابن اليه لان اسم الولد حقيقة فى ولد الصلب آلى آخر عسارته وقد نقلنا ها فى الوقف فراجعها (وقال في القاعدة الرابعة المشقة تحلب التيسيرمانصة) وأكل الولى

والوصى من مال المتيم بقدراً جرة عملها ه أى يباح له ذلك (ثم قال) ومنه مشر وعية الوصسية عندالموت ليتداوك الانسان ما فرط منسه في حال حياته وفسم له في الثلث دون مازاد عليه دفعا اضرر الورثة حتى أجزنا هاما كجميع عندعدم الوارث وأوقفناها على احازة بقية الويرثة اذا كانت لوارث وأيقينا التركة على ملك المت حكماحتي تقضى حواقجه منهار حقعليه ووسعنا الامرفي الوصية فجوزناها لمعدوم ولمنبطلها بالشروط الفياسدةاه (وقال فى القاعدة السادسة العادة محكمة مانسه) وكذا لفظ النساذر والموصى واتحالف وكذا الاقارس تنبى مليه أى المرف الافيمسايذكر وسيأتى في مسائل الايمسان اله (نمقال) في قصل تعارض المرف مع الشرع فاذا تعارضا قدم عرف الاستعال مانصه) فلوكان الشرع يقتضى الخصوص واللفظ مفتضي المسهوم اعتسرنا خصوص الشرع قالوالوأ وصي لا قاريه لايدخسل الوارث اعتمارا يخصوص الشرع ولايدخل الوالدان والولدلارف الشرعي اه (ممقال في المجدُّ الرابع من الفصل المذكورمانصه) لوكان اليتيم في بلدوماله في بلدآخر فهل النظير عليه لقلضي بلداليتيم أولقلضي بلدماله صرحوابالاول اه وقدنقلناه في كأب الفضاء (وقال في القاعدة الثانية اذا اجتم الحلال والحرام غلب الحرام انحلال مانصه) ومنه الوصمة فلوأ وصي لاجنبي و وآيوته فللاجنبي نصفها ويطلت للوارث كافي الكنزو كذالوأ وسي للفاتل ولأجنبياه (وقال في الفاعدة الرابعة التابع تابع مانصه) وخرج عنها عسائل منها يصف اعتاق الحل دون أمه بشرط ان تلدُّه لاقلُّ من سنَّةُ أشهرومنها يصم افراده بالوصيَّة بالشرط المذَّ كورومنها يصم الا يصامبه زلوحل دابة اه (وقال في تنبيه) تصرف القاضي فيماله فعله في أموال المتامى والتركاث والاوقاف مقدمالمصلحة فان فميكن مينياء لهالم يصع ولهذا قال في ثمرح تلخنص انجامع من كتاب الوصايا أوصى مان يشتري مالثلث عبدو يعتق فعان بعدالاتشماردين محبط بالثلثين فشرا القاضيء بالموصى كملامكون محمد واعتاقه لغولتمدى الوصتة وهي الثلث بعدالدين قال شارحه الفارسي وأمااعتاقه فهواغواتع ثرتنفيذه باعتبارا لولاية العامة لان ولاية القياضي مقيدة بالنظر ولموجداالنظر فتلغواه وفي قضاءالولوا تجية رجل أوصي الي رجل وأمره أن يتصدق من ماله على فقراء بلدة كذاء ائة دينار وكان الوصى بعيدا من تلك المبلدة وله بتلك البلدة غريم لهءا يددراهم ولم يجد الوصى الى تلك البلدة سديلا

فأمرالفاضى الغريمان يمرف ماعليه من الدراهم الى الفقراء فالدين عليه ماق وهومتطوع فىذلك ووصية الميت قائمة اه وبهذاعامان أمرالقاضي لاينفذالا اذا وافق الشرع اه وقد زقلنا هذه العمارة في القضاء (وقال في القاعدة التاسعة اعال الكلام أولى من اهماله مانصه) وان تعدرت الحقيقة والجاز أوكان اللفظ مشتركا بلامر ج أهمل لعدم الامكان الحان قال والثانى لوأوصى لواليه ولهمه تق بالكسروم تق بالفتح بطات ولولم يكن له معتق بالكسروله موالى أعتفهم ولهمموالي أعتفوهم انصرفت اليمواليمه لانهم الحقيقة ولاشي لموالي مواليه لانه م الجازولا عمع بينهما اه (وقال في الفاعدة الرابعة عشرما حوم أخذه حرم اعطاؤه مانصه) ولوخاف وصى أن يستولى غاصب على المال فله أداء شي ليخاصه كإني الخلاصة أه وقد نقلنا ذلك في الحظير أيضا (وقال في القاعدة الخامسة عشرمن استجل مالشي قبل أوانه عوقب بحرمانه مانصه) ومن فروع القـاعدةاذا أوصىلرجل فقتله ومماأوصيله اه (وقال في القاعدة السادسة عشرالولاية الخاصة أولى من الولاية العامة مانصه) الثالثة الوصية وهي بينهما فلم ميزله أى الوصى ان يعزل نفسه اه (وقال في القاعدة الذكورة أيضا مانصه) "ضابط" الولى قد يحكون ولياني المال والدكاح وهوالاب وانجد وقدديهكون وليافى النكاح فقط وهوسائر العصابات والآم وذو واألارمام وذدر كون في المال فقط وهوالوصى الاجندي الخ وقد نقلنا بقيته في كاب النكاح فراجعه (مُقال) وفي الفنية لاعلك القياضي التصرف في مال اليتممم وجودوصيه ولوكان منصومه وعلى هذا لاعلك القيامي التصرف في الوقف مع وجود ناظره ولومن قبله اه وقد نقلناذ لك في كتاب الوقف أيضا وفي كتاب القضاء (وقال في الفن الثالث في أحكام الناسي مانصمه) ومنه الوعلم الوصى بأن الموصى أوضى يوصا باالاانه نسى مقدارها وحكمه في وضا باخزانة المفتين أه (نمقال) ولوباع الومى قبل العلم بالايصام جاز اله (نمقال) ولوأجاز الورثة الوصية ولم يعلواما أومى بدلم تصع أجازتهم كذافي وصايا الخانية اله (عمقال) وقالوا يعد ذرالوارث والوصى والمتولى التناقض للحهل اه وقد نقلنًا . قته فى كاب الدعوى (مُ قال أيضا) وقالوا اذاماع الاب أوالومي ثم ادهى الموقع بغـ بن فاحش وقال لمأعلم نقبل اله وقد نقلنا بقيته في كتاب الفضاء (وقال

في أحكام الصديان مانصه) و يصطرو صيا وناظرا ويقيم القاضي مكانه بالفاالي بلوغه كمانى منظومة اين وهيان من الوصايا أه وقدد نقلنا هافى الوقف ﴿ وَقَالَ في أحكام العبيدمانصه) ولا يحوز كونه شاهداا لي أن قال ولا وصما الااذا كان عبدالموصى وألورثة صغارعند ألامام الاعظم اه (ثمقال) واعتاقه باطل الى أن قال وكذا وصنته (وقال في أحكام الاعمى مانصه) و يصلح ناظرا و وصيا والثانسة في منظومة النوهان والأولى في وقف هلال كأفي الاسعاف افى كتاب الوقف ﴿ وقال في يحث ما يقدل الاســ قاط من المحقوق مانصـــه] ل أومى لرجل سكنى داره فسأت المومى و ما عمالوارث الدار و رضى مه له ومات الموصى فصافح الوارث الموسى له من الثلث على السدس حاز الصط وذكرالشم الامام المعروف بخواهم زاده انحق الموصى له وحق الوارث قبل القسمة غبرمتأ كديحفل السةوط بالاسقاط اه فقد علمان حق الغانم قدل القممة وحق اعمدس الرهن وحق المسل الجردوحق الموصى له مالسكني وحق الموصى له بالثلث فسل القسمية وحق الوارث قسل القسمة عسلي قول خواهر زاده يسيقط بألاسقاط اه وقدنقلنساتمسام ذلك فيهاب الشرب فراجعه (وقال في أحسكام الحني مانصه) واذا أومي رجل لماني بطن امرأة بألف انكان غلاماو بخمسمائة انكان أنثى فولدت خنثى مشكلا فالوصية موقوفة فى انخمسه ما الة الزائدة الى أن يتسنأمره اه (وقال في أحكام الهارم مانصه) وتختص الاصول والفروع من سنائرالهارم بأحكام الى أن قال ومنها لا يدخلون في الوصية للإقارب (ثَمُوَالَ) • فائدة * يترتب على النسب اثنا عشر حكم الى أن قال وعدم معة الوصدة لمزاحــة اه (وقال في أحكام غيبوية انحشــغة مانصه) ويترتب عليهــ وحوب الغسل الىأن قال واستعقاق العزلءن القضاء والولاية والوصاية ورد الشهادةلوكانزنا اه (وقال في أحكام العقودمانصــه) وجائزمن انجــانبــين الشركة الى أن قال والوصية اله (ثم قال) وأما الولاية على مال اليتيم بالوصاية فان كانومي المت فهسى لازمة بعسدموت الموسى فلاعلك القاضي عزله الايغسسانة أوعجزظاهرومن حانب الوصى فلايملك الومى عزل نفسه الانى مستلتين ذكرناهما فى وصايا الفوائد وأنكان وصى القاضي ف لالا نالمقاضي عزله كافي القنبة ولد

عزل نفسه محضرة القاضي وقبلذ كرناالتولية على الاوقاف في وقف الفواثل اه وقـ دنقلنلهذه العبارة في كتاب الوقف أيضا ﴿ وَقَالَ فِي أَحَكُامُ الْفُسُوحُ مَانُصُهُ ﴾ وخاتمة وجودماعد االنكاح فعنهاه اذاساعده صاحبه عليه واختلفوا في جود الموصى للوصمة اه وقددة لنساء في كتاب القضاء (وقال في أحكام الكتابة مانصه) وأما الوصية ما الكلية فقال في شهادات المتني كتب صكا بحط بده اقرارا عبال أووصيقيم قال لاتخواشه دعيلي من غيران يقيرا أوسعه أن يشبهد الهروفي الخيانية من الشهادات رحل كتب صك وصيمة وقال للشهود اشهدوا عيافيه ولم رقر أوصدته علمهم فقال علماؤنا لا بحوز الشهود أن سهدوا ما فده وقال بعضهم وسعهم أن يشهدوا والصيمانه لايستعهم واغما يحل لممأن يشهدوا باحدى ن ثلاثة اما أن يتر الكتاب عليهم أو كتب المكتاب غيره وقري عليه مين مدي الشهودوهم يعلون يحافيه ويقول لهماشهدواعلى يحافيه أويكتب هو بتنبدى لشاهدوالشاهد يعلمهافيه ويقول أشهدواعلى عافه وتمامه فمها أه وقد نقلناه في كاب الشهادات ونقلنا بعضه في كاب الاقرار (وقال في بحث القول فى الملكمانصه) وفيه مسائل الاولى أسباب المعلك المعلوضات المسالية الى أن قال والوصايا أه (تمقال) الشانية لايدخل في ملك الانسان شِيَّ بغراختياره الاالارث اتفافا وكذاالوصمة في مسئلة وهي أن عوت الموصى له معدموت الموصى قبل قبوله قال الزبلهي وكذا إذا أومي للعنسن يدخل في ملكه من غسير قبول استعسانالمدم من يلى عليه حتى يقبل عنه اله (مُقال) الرابعية الوصى له علك الوصيمه بالقبول الافي مسئلة قدّمناها فلاعتاج المه فلهشهان شمه بالحمة فلابدّ من القدول وشدمه مالمسرات فلايتوقف الملك عبلي القيض واذا وقيع ألا ماس من القهول اعتبرت مبراثا فلاتتبوقف على القهول واذا قبلها غررتهاء لي الورثة ان قىلوهاانف غملكه والافلاعيرون كافي الولواعجية والملك بقبوله يستندالي وقت موت الموصى مدلسل مافي الولوا تجمة رجل أوصبي بعسد لانسان والموصى له غائب فنفقته فيمال الموصي فانحضرا لغسائب ان قدل مرجه علمه مالنفقةان فعبل ذلك بأمرالقاضىوان لم بقيسل فهوملك الورثة اله وقدنقآنا يقضه فى كأب الطلاق «والنفقة (ثمقال) السابعة دية القتيل تثبت للقتول ابتداء ثم تنتفيل الى الورثة فهي كسائرا مواله فتقضى منها ديونه وتنف ذوصا با مولوا وصي بثلث ماله دخات

وعندناا لفصاص بدلءنها فيورث كساثر أمواله ولمذالوا نقلب مألا تقضي مه دبونه وتنفذوصا باهذكره الزيلعي فيهاب القصاص فيمادون النفس اهروق د تقلنا بقيته في كتاب الجنايات (مُقال) ثم اعلم ان ملك الوارث بطريق الخدلافية عن المت فهوقائم مقامه كانه حي فيرد المسمع حيب ويردعليه ويصير مغرورا بانجارية التي اشتراه الميت و يصم البيات دين الميت علمه أه وقد نقلنا وفي الدعوى (ثم قال) ويتصرف وصى المت السيع في النركة مع وجوده اله قال الشارح أي الوارث لان الوصى علىفة المت أيضاً كالوارث الم (م قال) وأماملك الموصى له فلس خلافة عنه مل مقد تملك استداء فانعكست الاحكام المذكورة في حقه كذا ذكره الصدرالشهمد في شرح أدب القضاء الخصاف وذكر في التلخيص ماذكه ناه وزادعلمه انه يصع شراؤه ماما عالمت بأقل مماماع قبل نقد المن تخلاف الوارث وقد نقلناه في الفرائض وفي كتاب البيوع (ثم قال) الثانية عشر الملك اما للعسن والمنفعة معاوهوالغالب أوللعن فقطأ وللنفعة فقط كالعبد الموصى عنفعته أبدا ورقبته للوارث وليس له شئ من منافعه ومنفعته للوصي له فاذا مات الموصى له عادت المنفعة للالك والولدوالغلة والصكسب للالك ولس الوصى له الاحارة ولااخراجه من بلد الموصى الاأن مكون أهله في غيرها وعفر جالعسد من الثلث ولاءاك استخدامه الافى وطنه وعند أهله ويصح الصدغ مع الموصى له على شئ وتبطل وجازبيع الوارث الرقية من الموصى له ولوَّجني العبد فالفداء على المخسدوم فانمات وجنع ورثته بالفداء عملى صاحب الرقيبة فان أبي بيدع العبيد وان أبي المخدوم الفداء المالك أودفعه وسلمت الوصدة وأرش الجناية علىه للمالك كالموه وسله وكسمه ان لمتنقص الخدمة فان نقصتها اشترى بالارش خادم ان بلغ والابير-م الاول وضم الى الارش واشترى به خادم ولا فصاص على قاتله عهدا على فتله فان اختلفا ضمن القاتل قهمته فيشتري مها لآخر ولوأعتقه المبالك نفذ وضمن قعمته بشبتري بهاخادم هكذا في وصاماالهبط وأما ذفقتيه فإن كان صيغيرا لميهلغ الخدمة فتفقته عبلي المسالك وان ملغها فعدلي الموسى له الاأن عرض مرضسا يمنعه من المخدمة فهدى على المالك فأن تطاول المرض ماعده القداضي ان رأى واشترى بثمنه عبدايةوم مقامه كذافي نفقات المحيط وأما صدقة فطره فعلى المالك كافي الظهرية وأماما في الزيامي من اله لا تحب صدقة فطره فسيق قلم كا

في فتم القدر وتمكن حله على ان المرادلا يجب على الموسى له بخلاف نفقته وأما بيعمه من غير الموصى له فلا محوز الابرضاه فان بيع برضاه لم ينتقل حقه الى الثمن الابالتراضي ذكره في السراج الوهاج من انجنامات مجلاف ما اذا فتسلخطأ وأخذت قيمته شنرى بهاعدو ينتقل حقه فيهمن غير تحديد كالوقف اذا استمدل انتقل الوقف الى يدله ذكره قاضيف ان من الوقف وكالمدر إذا قتل خطأ شدرى بقيته عسدو يكون مديرامن غيرتد سرذ كره الزيلعي من الجنايات ولمأدحكم كآيته من المالك وينهني أن تكون تعتاقه لا تصم الامالتراضي وحكماعتاقه عن الكفارة وبندى أن لا يحوز لا نه عادم المنف مة للسالك وحكم وطء المالك وينبغى أن عسل له لانه تابع المكالرقية وقيده الشافعية بأن تكون من لاصل والافلا اله (مُقال) "تنبيه" قدعلت أن الموصى أه وأن ملك المنفعة لايؤجر وبنبغىان له ألاعارة اه وقد نقلنا بقية ذلك في كتاب الامانات فراجعه (وقال في بعث القول في الدين مانصه) وخرج عن تمليك الدين لغير من هوعليه المحوالة الىأن قال وخرج أيضا الوصية به لغيرمن هوعله فانها حاثزة كافى وصاما المزازية اه وقد نقلناه في المداينات (وقال آخر محث مايمنه الدين وجويه ومالا عنه مانصه) وعنع نف اذالوصية والتبرع من المريض آه [وقال في بحث مايق دم على الدين وما يؤخر عنه مانصه) اما حقوق الله تعالى كألز كاة وصدقة الفطرفيسقطان مالموت وانماال كلام فى حقوق العدادفان وفت التركة مالكل فلا كلام والاقدم المتعلق بالعين على مايتعلق بالذمية واذا أوصى محقوق آلله سبعانه وتعالى قدمت الفرائض وان أخرها كالمجوالز كاموالكفارات وان تساول في القدوة بدئ مابداته وان اجمعت الوصا مالا يقدم المعض على البعض الاالعتق والحساماة ولابعت مرالة قدميم والتأخ مرمالم منص عاسه وتمامه في وصا ما الزيلعي اله "وقد نقلنا بعضه في كتأب الزكاة وفي كتأب الفرائش (وقال في بحث ما يقدم عند الاجتماع من غرالدون مانصه) ثلاثة في سفر جنب وحائض وميت وغدةما يكفي لاحدهم فانكان آلما مملكا لاحدهم فهوأولى مه وانكان لمه جيعالا يصرف لاحدد همو يحوز التيم للكل وانكان المساءم احا كان الجنب أولى به الحان قال وينهى ان يلحق بما أذا كان مماحا ما أذا أوصى مه لا حوج الناس ولا يكفى الالاحدهم أه وقد نقلنا بقيته فى كتاب الطهارة (وقال

فى بحث الـكالام في أجرة المثل مانصــه) ومنها الوصى اذا نصبه الامام وعين له أجرا مقدر أحرة مثله حاز وأماومي المت فلا أجرله على العديم كافي القنية اله (وقال في أحكام السفرمانصه) ومجتسركوب البصر بأحـكام الىان قال وضمـان المودع لوســافربها في البحر وكذا الوصى اه وقدنقلناه في الامانات (وقال في مَّا افترق فيه الوكيلُ والوصى) عِلْثَ الْوَكِيلَ عَزْلُ نَفُ لِهُ لَا الْوَصِّي بَعْدُ القَّدُولُ شترط القمول في الوكالة ويشترط في الوصاية ويتقيد الوكيل بما قيده الموكل ولايتقدا لوصى ولايستحق الوكيل أجرة على عمله بخلاف الوصى ولاتصم الوكالة بعدا اوت والوصاية تضع وتصع الوصاية وان لم بعد لم بها الوصى بخد الف الوكالة رما في الوصى الاسه لام وانحرية والمه لوغ والعيقل ولا شنرط في الوكيل لعقل واذامات الوصي قبل تمام المقصود نصب القياضي غيره مخلاف موت ل لانتفات غيروالاءن مفقود للمفظ وفيان الفياضي بعزل وصمرا لمت أنة أوتهمة مخلافالوكسل وفيان الوصى اذاماع ششامن التركة فادعى لمشترى اله معمد ولايمنة فانه محلفء لى المتات يخلاف الوكدل فالد يحلف على نفىاللم وهىفى القنية ولوأوسى لفقراءأ هل بلخ فالافضل للوصى ان لايجاو زأهل بلخ فانأعطى فى كورة أخرى جازعلى الاصم ولوأوصى بالتصدق على فقراء اكحاج حوزان يتصدقء لي غرهم من الفقراء ولوخص فقال لفقراء هذه السكة لميحز ذا في وصاما خزانة المفتين وفي الخانسة لوقال لله على ان أنصدق على جنس قعلى غيره لوفعل ذلك بنفسه حاز ولوأمر غبره مالتصدق ففعل المأمورذلك ضمن المأمور اه وهذاء اخالف مه الوصى الوكيل ولواستأجرا لومي الوصي لتنفيذالوصية كانت وصيةله شرطالعمل وهيفيانخيانية ولواستأجرالموكل ولءم البمـمنو يصموا راؤهما عـاوحب بعقدهما ويضمنا اوتاجيلهما ولايصم ذلك منهما فيمالم يحب بعقدهما اه و في كَتَابِ الوكالة ۚ (مُمَالَ) اعلم آن الوصى والوارثُ يَشْتَرُكَانِ فِي اتخلافة عن الميت في التصرف والوارث أفوى لملكم المن فلو أوصى بعتق عدمعمن فلكل واحد منهماا عتاقه ليكن علك الوارث اعتاقه تضيزا وثعلية اوتد بيرا وكتابة ولاعلك الوصي الاالتنجيز وهي فىالتلخيص ولايملك الوارث بيه عالتركة لفضها الدين وتنفيذ

لوصية ولوفى غيبة الوصى الايأمرالقاضي وهي في انخيانية اه وقد تقلنيا ه في كتاب لقضّاه (ثمقال) وصىالقـاضىكومىالميت ويفترقان فيأحكامذكرناهـا في وصايا الفواند وأمين القاضي كوصيه ويفثرقان في إن الامين لا تلحقه عهدة كالقاضيُّ ووصيه تلحقه كومي الميت والمجدللة رب العالمـ بن آه (وقال في فن القرق والجمع مأنصه) "قاعدة " المناف الى معرفة يفيد العموم مُوحوا مه في الاسية دلال على إن الامرلاو حوب في قوله سيعه أنه و نعيا لي فلحدّر الذين عنا لفون عن أمره أي كل أمرا لله تعمالي ومن فروعه الفقهمة لوأوصي لولدزيدا ووقف على ولده وكان له أولا دذ كور واناث كان لله كل ذكره في فق القدر من الوقف وقد فرعته على الفاعدة اه وقد نقلناه في كتاب الوقف (وقال في آخرفن الفرق وانجمع في بحث الطاعون مانصه) وقدد كرأى ابن جرفيه ان الرجعند متأخرى الشافعية ان الطاعون اذاظهرفي بليدانه مخوف الى انبزول عنها فتعتبر تصرفاته من الثلث كالمرمض وعندالماليكمة روايتسان والمرج منهما عندهما نحكمه حكم العميم وأماا محنفية فلم ينصواعلى خصوص المستلة واكن قواعدهم تقتضى ان يكون الحكم كاهوا لمصح عندال الكدة الخ وقدنقلنا رقيته في كتاب الطلاق فراجْعه (وقال أيضافي آخرفن الفرق وامجـّع مآنصه) ﴿فَاتَّدُهُ ﴿ الفسق لاعنع أهلية الشهادة والقضا والامرة والسلطنية والامامة والولاية في مال الولدوالتواسة على الاوقاف ولامعل تولمتسه كما كتبناه في الشرح وأذافسق لابنعزل واغما يستحقمه عرمني اندمحت عزله أومحسن عسزله الاالاب السفسه فانه لاولاية لهء على مال ولده كما في وصايا اكخيانية اله وقد نقلنيا بقيته في كماب الوقف فراجعه (وقال ف فن الالف از في بحث البسع) أى بسع اذاعة ده المالك لا يجوز واذاعقده منقام مقامه حاز فقل بسع المريض بمعاياة يسيرة لايحوزومن وصيه حائزاه وقد نقانسا.في كتاب السوع (يقول جامعه) وقوله بيـعالمريض أى المدنون والمشترى ماتخيا ران شاء زادف الثمن الى تمام القيمة وان شاء فسمخ كذا فى شرحها وقوله المديون أى بعيط ولولاد بن عليه حازت بقدرا لثلث كذا في بعث المسعفى الفصل الرابع والثلاثين من نور المين (وقال أخوا الولف في تكلمه لفن اتحيل مانسه) * الخامس والعشرون في الوصية بي الوصاية لا تقبل التخصيص بنوع ومكان وزمان واذاخصص زيداع صروعمرا بالشام وأرادان بنفر ككل فالحيلة

ن شترط لسكل ان يوكل و بعمل مرأمه أو يشترما له الانفراد وانحيلة في ان علك الوصى عزل نفسه متي شاءان شترطه الموسى وقت الايصاء انحملة في أن القساضي يعزل وصيالمتأن يدعى ديناعلى الميت فيخرجه القماضي أن لم يعرئ منه ا (وقال أخوا اوَّلف في تسكيلته لافن السادس فن الفروق في كتَّاب القضاُّ مانسه) وكذاوصي المتعلك الانصاء ملاأمر مخلاف الوكسل والفرق ثعذرالاذن من المت ضلاف الموكل اهم وقد نةلمنساه في كاب القضاء والوكالة (وقال أخوا اؤلف أيضافىالتكيلةالذكورة منكاب لدكاتب مانصه كاتبها واستثنى حلهافسدت يخلاف الوصمة لانها تبروع فلا تفضى الى المنسازعة اهر وقدنقانها . في كتاب العتق (وقال أخوا لمؤلف في تبكيلته لا فن السادس فن الفر وق ما نصه) * كتاب الوصايا * المنوصية على رحل فقيل إدهو هكذا فأشار برأسه بنولا محوز وكذا اذا متنعمن البكلام أواعتقل لسانه فأشبار مرأسه لاحوز مخلاف الاخرس والفرق ان الآخرس لامرجي منسه المكالم وأما الذي اعتقل أسسانه فسيرجى منسه المكالم فلاصعل اشارته عنزلمة العمارة قال ادها والناس ألف درهم فالوصمة ماطلة ولوقال تصدقوا بهافهى ماثرة والفرق ان العطاء مكون الغنى والفقير والناس لا يحصون والتصدق مختص مالفقراء فصت ولوفال ثاث مالى لله قال أبو حسفة هيرماط لة وقال مجدهي حائزة وتصرف الى وجوه البر عن ابن القاسم حل الطعام الى أهل انصيبة في اليوم الأول والشاني غيرمكر وموفى الثالث لا يستحب والفرق انه في المثالث متمع النسائصات فيكون أعانة لهم على المصية يخلاف ماقبله أهروقد اه في كتَّاب الصلاة (ثم قال) أومي لا خوته الثلاث المتفرة بن وله ابن حازت الوصية والثلث يينهم ولوله بنت لمتحز للشقيق والغرق ان الشقيق لابرث مع الابن الأجني ثلث المال لامنمازعة وللرأة ربعما بقى وهوالسدس بحكما أسراث يمقى سف يكون للاجنسي والله تعــالى الموفق 🐧 (وقال المؤلف في كتاب الججمن الفن الثاني مانصـه) "أوصى الميت مائج فتهرع الوارثُ أوالومي لم يحز ولوأج الوصى أوالوارث بساله ليرجع صموله الرجوع وكذا الزكاة والكفارة بخلاف الاجني (وقال، كَابِ العَتَقَ مَانصه) التَّـد بير وصية فيعتق الدبر من الثلث الآنى ثلاث لابصم الرجوع عنه ويصم عنها وتدبيرا لمكره صيم لاوصيته ولابيطاله

كجنون ويبطل الوصية والثلاث في الظهرية أه (وقال في كتاب الاعبال مانصه) لأحوز تعميم المشترك الافي المعن حلف لا يكلم مولا ورله اعلون وأسفلون فأيهم كَلَّمُ حَنْتُ كَافَى المُدُوطُ وَيُطْلُتُ الْوَصَةُ لَلُوالَى وَاتَّحَالُةُ هَذَّهُ اهْ ﴿ وَقَالَ فَي كَأْبُ الوقف ليس للقامي عزل الناظر بعمرد شكاية المستعقين عنده حتى يشتواعله يانه وكخذاا لوميه، ﴿ وَقَالَ أَيْضًا فَيَكَابِ الْوَقْفُ فَي بِحِدُا وَقَافُ الْامْرَاء والسلاطين أراضي بيت المال مانصه) وقد سئل عن ذلك المحقق ابن الهممام باب مآن للامام السعادا كان بالمسلمين حاجه قروالعسا ذمالله تعمالي وبينت فى الرسالة انداذا كان فيه مصلحة صموان لم يكن محاجة كسع عقارا التيم على قول التأخرين المفتى مه (وقال أيضافي كماب الوقف مانصة) ومي االوقف ناظرعلى أوقافه كإهومتمرف فيأمواله ولوجعدل رجلاوصما بعدجعل الاول وصماكان الثماني وصمالاناظرا كإفي العتابية من الوقف ولم ظهرلي وجهه فان مقتضى ماقالوه في الوصاما ان يكونا وصدين حيث لم يعزل الاول فيكونان اظرين فلتأمل ولبراجع غيرماه (وقال في كتاب البيوع في بحث المحل مانصه) ويتمعها في الرهن فاذا ولدت المرهونة كان رهنا ممها بخلاف المستأجرة والكف لة والمومى عدمتها فانه لايد مها كافي الرهن من الزيلى (ثمقال) ولايتمه أفي الكفالة والامارة والايصا بخدمتها اه (نم قال) ولا مفرد يحكم مادام متصلا فلايد اع ولابوه بالافي مسائل احدى عشرة يفردفها في الاعتاق والتدوير والوصية (نُهُ قَالَ) و بنيغي أن يصم الوقف عليه كالوصية بل أولى اله وقد نقلنا . في لوقف (وقال أيضافي كماب البيوع مانصه) الشراءاذارجد ففأذا على المباشر زفذعلمه فدلا بتوقف شراءا لفضوتي ولاشراءالوكسل الخسالف ولااحارة المتولى ـ برا لاوقف يدرهـ م ودانق بل ينفذ عليهم والوصى كالمتولى وقيــل تفع الاحارة لليتيم وتدملل الزيادة كمافي الفنية الافي مسئلة الامبروا لقياضي إذا استآجر أحيرا كثرمن أجرة المثل فان الزيادة ماطلة ولاتقم الاحارة له كافي سم انحانية اهوقد غَمَّلْنَاهُ فِي كَابِ الوقف والاحارة والوكالة (تَمَّقَالَ أيضًا في كَابِ البيوع مانصه) الجودة في الاموال الربوية هـدرالا في أربع مسائل في مال المريض تعتسرمن الثلثوفي مال اليتيم اله وقد نقلنا بقيته فى كتاب الرهن (ثم قال في البيوع أيضًا مانصه) ماجازا برادا لعقدعليه بانفراده صع استثناؤه الاالوصية بانحدمة بصع

افرادهادوناستثنائها اه (ثمقال أيضافي كتاب البيوع مانصه) من باع أواشترى أوآجر ملك الاقالة الافي مسائل اشترى الومى من مديون المت دارا بعشرين وقيمتها خسون لمتصم الاقالة اشترى المأذون غلاما بألف وقيمته ثلاثة آلاف لم نصم ولاعلكان الرديعيب وعلكانه بخيارشرط أورؤية اه وقد نقلنا في كتاب الاذن (مُ قال أيضا) تعم اقالة الوارث والوصى دون المومى له والوارث الردبالعيب دون الموصى لداه (وقال في كتاب القضاء ما نصم) لا يعاف القاضيءلي حق مجهول الىأن قال الافي مسائل الاولى اذا اتهم القياضي وصي اليتيم الثانيةاذااتهم متولىالوقف فانه يحلفهما نظرا لليتيم والوقف كإفي دعوى الخيانية اه وقدنقاناه في كتاب الوقف (وقال أيضافي كتاب القضاء مانصه كلمن قسل قوله فعلسه المسن الافي مسائل عشرة في القنسة الوصى في دعوى الانفاق على اليتيم أورقية ـ ه اه (ثمقال فيه أيضامانصه) التناقض غيرمة بول الافعا كان محل الخفاء ومنه تناقض الوصى والناظر والوارث كمافي الخانية اه (ثمقال فيمه أيضامانهه) وفي دعوى القنيمة ان الابرا و العمام لا يمنع من دعوى الوكالة وفي الرابع عشرمن دوي البزازية أبرأه من الدعاوي ثم ادعى عليه بوكالة أورصابه صمحاه وقدنة لمناه في كتاب الوكالة (وقال في كتاب الفضاء أيضامانصه) لاتنقبل شمهأدة كافرعلى مسلم الاتمعاأوضرورة الىأن قال والثانية في مسئلتين فى الايصــاهشهدكافران على كافرانه أوصى الى كافرفاحضرمسلاءا. محق للمت الخ (مُقال فيمه أيضامانصه) لايقضى القاضى انفسه ولالمن لاتقيل شهادته لهالا فى الوصية لوكان القاضى غريم مت فا ثدت أن فلاما وصيه صع و يبرأ بالدفع اليه بخلاف مااذا دفع له قدل القضا امتنع القضا و بخلاف الوكالة عن غاتب فاله لا يجوزا القضاء بهااذا كان القاضى مدنون الغائب سوله كان قبل الدفع أوبعده وعُمَامه في قضاء المجمامع اله وقد نقلنا ، في كتاب الوكالة (وقال فيه أيضامانصه) أمين القاضي كالقاضي لاعهدة علمه يخلاف الومي فانه تلحقه العهدة ولوكان وصي الفاضى فبدين وصى القاضي وأمينه فرق من هدنه ومن أخرى هي ان القاضي محموره نالتصرف فى مال المتم مع وجود رصى له ولوكان منصوب القياضى بخلافه مع أمينا في بيد عدا العبد واختلفوا فهااذاقال بعهذا العبدولم بزدوالاصمانه أمينه فلاتلحقه عهدة وقد

أوطعناه في شرح المكنزومع البزازي من الوكالة اله تلحقه العهدة فليراجع أه وقد نقلناه في كَتَابِ الْحِرُ والاذَن (وقال في كَتَابِ القضاء أيضامانصــه) ينصب باذي وصيافي مواضع اذاكان عبلي المت دين أوله أولتنف ذوصيته وفعيااذا كاناليت ولدصغير وفعياذا اشترى من مورثه شيئا وأداديده مويته وفيمااذا كان أب الصنفرمس فامسذرا فينصبه للعنفا وذكر فى قديمة الولوا بجية موضعا آخر ينصبه فيه فليراجيع وطريق نصبه أن يشهدوا عنمدالق اضي أن فلانامات ولم ينصب وصيا فلونصبه ثم ظهر لليت وحي فالومي وصى المت ولا يلى النصب الاقاضي الفضاة والمأمور مذلك اه (وقال فيسه بضيامانصه ولاتسم البينة على مقرالافي وارث مقر مدين على المت فتقام المنة التمدي وفي مدّعي عليه أقر بالوصلية فرهن الوصي أه (عُمَّ قَالَ) ثمواست خامد مافى القنية معز مالى حاميم الديرعوى لوخوص الاب عق على المي فأقر لاعترج عن الخصومة ولحكن تقام المنتة علمه مع افراره مغلاف الومني وأمين القاصى اذا أقرنرج عن الخصوم قاه مجرأ يتسادساني القنية لوا فرانوارث للومي له فانها تسمع آليينة عليه مع افراره اه (ثم قال في كتاب القضاء أيضامانصه الرأى الماالقاضي في مسائل الميان قال وفيما ذا ماع الاب أوالوهبي عقاراله غرفار أى الحالقاضي في نقضه كافي سوع الخانية اه وقد نقلناه في كماب البيوع (مُقال في كتاب القضاء أيضا) من سي في نقض ماتم من جهتمه فسعيه مردودعاية الافي موضعين الحان قال وزدت عليهمامسائل الحان قال انخامسة باع الاب مال ولده مادى افه وقع بغد بن فاحس السادسة الوصى اداماع مادى كذلك السابعة المتولى على الوقف كذلك الثلاث في دعوى القنية اله وقد نقلنا. فى كتاب البيوع وكتاب الوقف (ثم قال فيه أيضاما نصه) فعد لم القداني حكم منه الى ان قال وأما إذا اشترى القاضي مال المتيم لنف مه من نفسه أو موصى اقا مه فذكورفي سامع الفصوا بنمن فصل تصرف الوصى والقاضى في مال المتم فقال لمصر بيع القاضي ماله من يتيم وكذا عكسه وأمااذا اشتراه من وصيه أوماعه من يتيم وقبله وصيه فاند محوز ولو وصيامن جهمة القاضي اله وقد نقلناه في كاب البيويع (وقال فيه أيضاً) ولا معوزا قبات الوكالة والوصاية بالخصم حاضراه وقد نقاساً ه في كاب الوكالة (رقال نبيه أيضا) ودعوى الفعل من غير بيان الفساعل

تسمر الافي أربعسة الى ان قال والنالثة الشهادة بأنه اشترا ممن وصبه في صحيحة وان لم يسموه (ثم قال) اكخامسة نسبة فعل الى متولى وقف من قبر سان مَنْ نَصِمُهُ عَلَى التَّعِيمُ فَالسَّادُسَةُ نُسِمَةً فَعَلَّ الْيُوصِي يَتَّمَ كُذَلِكُ إِلَّا (وقال فَمَهُ)انجمالة في المنكوحة تمنع العمة اليمان قال وفي الاستُملاف تمنعه ألا في ستّ ودعوى خيانةمهمة على الودع وتعليف الوصي عنداتهام القاضي له وكـذا التولى وقد نقلناه في كتاب الوقف (ثم قال) و في الوصية لا تمنعها والبيان اه (ثمقال في كتاب القضاء أيضام انصه) الايجوز للدى عليه الانكار اذا كان عالمامًا تحق الافي دعوى العبب فان للباشغ انه كماره ليقيم المشترى البينة عليه ليتمكن من الردعلي ما تعه وفي الوصى ا ذاعم بالدين ذكرهما في بيوع النوازل اه وقد نقلناه في كتاب البيوع (وقال في كتاب الوكالة مانصه) وكيل الاب في مال ابنه كالاب الافي مسئلتين من سوع الولوائحية اذاماع وكيل الاب لابنه لمصز يخسلاف الاب اذاماع من ابسه وفي آذاماع مال أحد الابنين من الاسنو جيوز بخلاف وكيسله اله وقد الخلفاء في كتاب الحير والاذن (مُمقال فيه أيضا) وبما خرج عن قولهم محوز التوكيل بكل ما معقده الموكل انفسه الوصى فان له ان شترى مال بم لنفسه والنفع فالماهر ولا يحوزان يكون وكيد لافي شرائه للغمير كافي بيوع (ثَمْ فَالْ فِيهِ أَيْضَامَانُصِهِ) الشَّيَّ الْمُوصَ الْيَاتُنُونُ لَا عَلَّمَ كالوكمان والوصمن الخ اهم (وقال في كتاب الاقرارمانصه) الاقرار لاعسامه الدينة لانهالا تفسأم الاعلى منسكرالا فيأريع في الوكالة وفي الوصامة الجزاه (وقال في كتاب الاقرار أيضا مانصمه) من ملك الانشاء ملك الاخبار كالوصى الحان قال قلت في الشرح الافي مسسئلة استدانة الوصى على البتيم فانه علا الشامها دون الاخبار بهاا ه (يقول جامعه) وقوله كالوصى أى وصى الم ت فاندلوا قربا لاستيفاء من مديون الميت مع بخلاف ومي القامي كذا في شرحها (ثمقاً ل في كناب الاقرارأيضا) المقراذاصارمكذباشرعابطل اقراره الى أن قال ونوجهن هذا الاصل مسائلتان الى أن قال وكذا في نزانة الاكر مسائلة في الوص مقمن كتاب الدءوي وهي رجل ماتءن ثلاثة أعبدوله ان فقط فادعى رجل ان المت أوصى له جدية الله سالم فأنكرالان وأقربأنه أوجىله بعيديقال له بزيغ فبرهن

لمذعى قضىله بسالم ولايبطل اقرار الوارث بنزيخ فلواشتراه الوارث ببزيخ صم وغرم قعته للوسيله ثمذكر بعده فدامستلة تخالفها فلتراجع قدل قوله وكذا الاقرارهجة قاصرة على المقرالخ اه وقد نقلناه في كتاب الدعوى (وقال فى كاب الصلح مانصه) الصلح عقد يرقع النراع المان قال و يصم بعد حلف المدعى مدفعاللنزاع باقامة البينة ولوبرهن الدعى بعده على أصل الدعرى لم يقبل الا فى صلح الومى عن مال المتم على انكارا ذاصاع على بعضه مم وجد المينة فانها تَقْبُلُ وَلُو بِلَغُ الصِّي وَاقَامُهَا تَقْبُلُ وَلُوطُلُبُ عِينَهُ لَا يَعَافُ كَافَى الْقَنْسَةُ الْهُ (وقال في كاب المضارية مانصه اذافسدت كان المضارب أخرم شله اذاعد الافعالومى يأخذمال المتيم منارية فاسدة فلاشئ له اذاعل كذافي أحكام الصغاراه (وقال في كتاب الهمة مانصه) لاجبرعلى الصلات الافي مسائل منها نفقة الزوجة وألثانية العينا المومى بهاعب على الوارث دفعها الى الموصى له يعدموت الموصى مع انه صلة اله (وقال في كتاب الامانات مانصه) الامانات تنقلب مضمونة بموت عن تحميل الافي ثلاث الحان قال والقاضي اذامات محهلا أموال الستامي عندمن أودعها أه وقد نقلناه في كتاب القضاء (ثم قال) وزدت عليهامسائل الاولى الومى اذامات عهلافلاضمان علمه كإفى مامع الفصوابن الثانية الاب اذامات مجهلامال ابنه ذكره فيهاا ه (ثمقال فيه أضاً) وأماالوصى فعلك الابداع والاحارة دون الاعارة كما في وصاياً الخلاصة وكذا المتولى على الوقف اله وقد نقاناً وفي كتاب الوقف (ثم فمسهأ بضا) العامل لغبره اما نة لاأجرة له الاالوصي والناظر فيستحقان بقدر حرة المثل أذا علاالااذاشرط الواقف للناظر ششاولا يستحقان الابالعمل الخ اه وة ـ د نقانا في كتاب الوقف بقمته وفي كتاب الأحارة (وقال في كتاب الأمانات أبضا) كل أمن ادى الصال الامانة الى مسققها قدل قوله كالمودع اذا ادعى الرد والوكسل والناظراذا ادعى الصرف على الموقوف عليهم وسوا كان ف حياة مسققها أويعدمونه الافي الوكمل بقيض الدين أذا ادعى بعدموت الموكل أنه قبضه ودفعه له في حماته لم يقبل الاسمنة بخلاف الوكيل بقبض العين والفرق فيالولوا كحية القول للامن مع البهن الااذا كذمه الظاهر فلايقيل قول الوصى فى نفقة زائدة خالفت الطاهر وكذا المتولى اه وفد نقاناه فى كتاب الوكالة وكتاب الدءوى وكتابالوقف (ثمقال) الامسيناذاخلط يعض أموال النساس ببعض

والامانة بمساله فانهضامن الى ان قال والوصى اذا خلط مال اليتيم بمساله ضمنسه الخفراجعه (وقال فيه أيضا) تحليف الامين عندد عوى الردأوا لهلاك قبل لنفي المهمة وقسل لانكاره الضمان ولاشت الرديمينه حتى لوادعى الردعلى الوصى وحلف لم يضمن الوصى كذا في وديعة المدوما اله وقد نقلناه في كتاب الوكالة وكتاب الدعوى (ثمقال فيه أيضا) ولودفه ها المودع الى الوارث بلاأ مرالقاضي ضعن اذا كانت مستغرقة بالدين ولم يمكن ، وتمنا وآلا فلاالا ا داد فع المعضم - مولوقضى ااودع بهادين المودع ضمن على العميم ولا ببرأمديون المت بدقع الدين الى الوارث وعلى المتدين الم وقد نقلناه في كتاب الداينات (وقال فيه أيضا) مات رجل وعليه دين وعنده وديعة بغيرعينها فحميع ماترك بن الغرما وصاحب الوديعة ماعصص كذا في الاصل أيضا اه وقد نقلنا وفي كتاب المداينات (وقال في كتاب الحجر والمأذون) ولودفع الوصى المسأل لى المتيم بعد بلوغه سفيها ضمنسه ولولم يحجر مليه اه (وقال فه أيضًا) العبد المأذون المدنون اذا أومى مه سيده لرجل ثم مات ولمعسزالغ ريمكان ماكاللوصي لهاذا كان يخرج من الثلث وعلكه كإعلكه الوارث والدين في رقبته ولو وهبه في حياته فللغريم ابطالها ويدعه القاضي في فعنل عن ثمنه فللواهب كذافي خزانة المفتيين من الوصاماا ه وقد نقلناه في كتاب المبة (وقال في كتاب الشفعة) الاب اذا اشترى دار الآبنه الصغير وكان شفيعها كانله الاحدد بما والوصى كالاب اه (وقال في كتاب القسمة مانصه) تنتقض القسمة بظهوردين أووصية الااذاقفى الورثة الدين وتفذوا الوصية ولايدمن رضاءا لموصى له ما الملث وهـ فدا إذا كانت ما لتراضي أما إذا كانت يقضا والقياضي لاتنقض بظهو روارث واختلفوا في ظهورالمومى له اه وقدد نفلناه في كتاب المداينات (وقال في كتاب الغصب) لايجوزالتمرف في مال غيره بغيراذنه ولاولاية الافيمسائل في السراجية محوزُلُلُولدوالوالدالشراءمن مال الريض مايحتماج اليمه بغسراذنه الحان قال الشالثة مات بعض الرفقة في السفر فياعوا قماشه وعدته وجهزوه بثمنه وردواالسافي اليالورثة أوأغي علمه فانفقوأعلمه من ماله لم يغهنوا استصانا اه وقد نقلناه في كتاب البيع (وقال في كتاب الفرائض) الجدكالاب الافي احدىء شرة مسئلة الى ان قال لو أومى لا قريا و فلان لايدخل الاب ويدخل انجدفي ظاهرالرواية اله (ثم قال) الخامسة لومات وترك

أولاداصغاراومالافالولاية للاب وهوكوصي الميت بخلاف انجد اه وقدنقلناه في كتاب الحجر (ثم قال) ثم زدت أخرى وهي انه ا ذامات أبوه وصار يتها لا يقوم المجدمةام الابلازالة المتم عنه اله (نمقال فيه أيضا) الجدد الفاسد من ذوى الارحام وليسكاب الاب فلايل الانكاح مع العصمات ولاعلاء التصرف في مال الصغيراه وقدنقلناه في كتاب الحجر (بمقال فيه أيضا) وصي الميت كالاب الأفي مماثل الاولى لا يحوزا قراضه انفاقا ويحوزا قراص الاب في رواية الثانية يشتري ويبيع لنفسه بشرطا كخرية للمتم وللأب ذلك بشرطان لاضرر اه وقدنقلناه في كتاب البيوع (مُقال) التّاليَّة للأب ان يقضى دينه من مال ولده بخلاف الوصى الرابعة للاب آلا كل من مال ولده عند الحاجة وللوصى بقدر عله اه وقد نقاناه فى كتاب الاجارة (ثم قال) المخامسة للأب ان برهن مال ولده على دينه يخلاف الوصى أه وقد نقلنا هذه المسئلة في كتاب الرهن (تم قال) السادسة لا تقوم عمارته مقام عمارتين فاذاباع أواشترى لنفسه بالشرط فلابدّ من قوله قملت بعدالا يجساب بخلاف الآب اه وقد نقلناهذ وفي كتاب البيوع (ممقال) السابعة لايلي الانكاح علاف الأباه وقد نقلنا هذه في كتاب النكاح (ثمقال) النامنة لا يمونه بخلاف الاساه وقد نقلنا هذه في كتاب الطلاق (عُمِقال) التاسعة لا يؤدّى من ماله أي مال الوصى صدقة فطره بخلاف الاب اه وقد نقلنا هـ د ه في كتاب الزكاة (تمقال) الماشرة لايستخدمه يخلاف الاب اه وقدنقلناه في كتاب الاجازة (ثم قال) اكما دية مشرلاحضانة له مخلاف الاب اه وقد نقلناهذه في كتاب الطلاق (وقال في كتاب الفرائض أيضامانصه) قال الشيخ عبد القادر في الطبقات في باب الممزة في أحد قال انجرحاني في انخزانة قلل أبوالعرَّاس الناطني رأيت يخط بعض مشايحنا في رجل جعللا "حدد بنيه دارا بنصيبه على أن لا يكون له بعدموت الا مراف حاز وأفتى به أبوجعفرهم دين اليمان أحد أصحاب مجدين شعباع البلغي وحكى ذلك أصحاب أجدين الحارث وأبوعم والطبرى اله وقد نقلناه في كاب الصلم (قالصاحب الاشباه)

چ (كتاب الفرائض) چ

المت لاعلك بعد الموت الااذانصب شبكة الصيد عمات فتعقل الصيد فيها بعد

الموت فانه يملكه ويورث عنبه كذاذكر الزيلعي من المكاتب اله وقيد نقلناه فى كَبَّابِ الْهِمْدِدُ (ثُمُّ قَالَ) العطاء لانورث كذا في صلح البزارية اله وقد نقلنها. ف كتاب الجهاد وكتاب الوقف (م قال) وذكرال يابي في آخر كتاب الولاء أن ينت المعتق ترث المعتق فى زماننا وكذا ما فعنل حد فرض أحدال وجس مردعليه وكذا المال يكون للابن والبنت رضاعا وعزاه الى النهاية بنياء على الدليس في زمانيا يدت مال لإنهم لا يضعونه موضعه اه وقد نقلناه في كتاب العتق والولاء (ثم قال)كل ان يرب ويورث الاثلاثة الانبياء عليهم الصلاة والسلام لابرثون ولابورثون وماقدل الهصلى الله تعالى عليه وسلم ورث خديجية رضي الله تعيالي عنهالم يصم وانماوهمت مالهالى فيعتها والمرتدلاس فورثه ورثته المسلون اله وقد نقلناه في كتاب انجهاد (نم قال) وانجه بين رث ولايورث كذافي آخرا ايتيمية وفي الثالث نظر علم عاقد منام في السوع أه وقد بقلناه في كاب الجنامات (م قال) واختلفواني وقت الارث فقال مشايخ العراق في آخر جزءمن أجراء حياة المورث وقال مشايخ لمخ عندالموت وفائدة الاختلاف فيمالوقال الوارث كميارية مويرته ان مات مولاً لمَّ فأنت حرة فعلى الاول تعتق لاعلى الثاني كذا في السَّمِية آه وقد نقلناه في كتاب العتق (ثم قال) الارشيجرى في الاعيان وأما المحقوق فنها مالابجري فيمكق الشفعة وخيارالشرطوح دالقذف والنكاح لابورث وحبس المستع والرهمن يورث والولامات والعوارى والودائع لاتورث واختلفوا في خيار وهنهمهم فال يورث ومنهم من أثبته للوارث ابتداء والدبة تورث انفاقا واختلفوا فى القصاص فذكرفي الاصل انه يورث ومنهممن جعله للورثة ابتـدا. ويجوزأن يقال لابورث عنده خلافا لهما أخذا من مسئلة لويرهن أحد الورثة على اصواليا في غيب فلايدّمن إعادته اذا حضروا عنده خلافا لهما كذا في آخر اليقية . وأماخيا والتعيين فاتفقوا أنه يثبت للوارث ابتبداء أه وقد نقلناهـ ذ. المسائل في أبوابها كتاب الشفعة والبيع وانحدود والمكاح والرهن والامانات والوكالة وانجنامات والدعوى (مُقَالَ) الجدكالاب الافقاحدي عشرة مسدّلة خس في الفرائض وست في غيرها الماانجس فالاولى الجدة أم الاب لاارث لهـــامع الات ولا تحقيب الجد الثانية الاخوة لابوين أولاب يسقطون بالاب ولا يسقطون الجرعلى قوله ماويسقطون مه كالاب على قول الامام وعليمه الفتوى فالخسالفة

على قولهما خاصة الثالثة للام ثلث ما يبقى مع أحدالز وجين والاب ولوكان مكان الاب جدفللام ثلث جيع المال عندالامام ومجد خلافالا في يوسف الرابعة لومات المتق عنأب معتقه والمنمعتقه فللاب السدس والدافي للأس فيروا به فلوكان مكان الاب جدفالكل للان في الروامات كلها على قول الامام الخيامة لوترك مدمعتقه وأخاه قال أوحنيفة رجه الله سعمانه وتعمالي مختص انجد بالولا وقالا الولاء بدنهما ولوكان مكان الجدأب فالمراث كلهله اتفاقا وأماالمسأثل الست فأرجة فىالكتب المشهورة لوأوصى لاقرباه فلان لايدخل الاب ويدخل اكحد في ظاهر الرواية وفي صدقة الفطر محس صدقة فعار الولدع لي أسمه الغني دون جده ولواءتق الاسر ولا ولده الى موالمه دون انجد ويصمر الصغر مسك ماسلام أيهه دون جده الخسامسة لومات وترك أولادا صفارا ومآلا فالولاية للاب فهوكومي المت بخلاف انجد السادسة في ولا بة الانكام لو كان الصغيراخ وجد فعلى قول أبي بوسف يشتر كان وعلى قول الامام يختص أنجد دولو كان مكانه أب اختصاتفاقا تمزدت أخرى وهي اندادامات أوه صاريتف اولايقوم الجدمقام الاب في ازالة المتم عنه فهي اثمنتا عشرة مسئلة تمرأ يت أخرى في نفقات الخانية لومات وترك أولاداص غارا ولامال له ولم أم وجد أب الاب فالنفقة علم سما اثلاثا الثلث على الامو الثلثان على المحد اله ولوكان كالاسكانت النفقة كلها عليه ولانشاركه الام في نفقتهم فهي ثلاثة عشر اه وقد نقلناه في المسائل في أنواجها كار الوصياما وكاب الحروكاب الزكاة والعنق وانجهاد والنكاح والطلاق (مم قال) انجد الفاسدمن ذوى الارحام وليس كاب الاب فلايلي الانكاح مم العصامات ولأعلك التصرف في مال الصنغير ولوادعي نسب ولدحارية ابن بنته الم شدت بلانصديق وفي المراث من ذوى الارحام الافي مسئلة مالوتتل ولدينت به فانه لا بقتل مه كاب الاب كاذ كر والزيامي والحدادي في المجنسامات اله وقد نقلنا هـنه المسائل في أبوابها كاب النكاح والوصاما والمحر والدعوى والجنا مات (ثم قال) ومهاايت كالاب الافيمسائل الاولى لاحوزا قراضه انفاقا و صور اقراض الاب فى رواية الثانية يشترى ويبيع أنفسة بشرط الخيرية لليتيم وللأب ذلك بشرط ان لاضرر الشالقة الاسان يقضى دينه من مال ولده بخلاف الوصى الرابعة للأبالاكل من مال ولده عند الحاجة وللوصى بقدر عله الخامسة للاب

ان رهن مال ولده على دينه يخللاف الوصى السادسة لا تقوم عد ارته مقام مبآرتين فاذاباع أواشترى لنفسه مالشرط فلابدمن قوله قبلت بعدالاجاب يخلاف ب السابعة لأمل الانكاح غلاف الاب الثامنة لأعونه غلاف الآب التاسمة يمن ماله صدقة الفطر غلاف الاب العاشرة لايستفيدمه عنلاف الاب بة عشرلا حضانة له مخلاف الاب اه وقدنة لناهــذه المسائل في أنوابهــا كآب البيدم والاجارة والرهن والندكاح والوصا ماوالطلاق والزكاة (ثمقال) المت لابرث الافي مستلة مااذا ضرب بطن إمرأة فالقته ميتافان الغرة برثها الجنين لتورث عنه كإفي جنامات المسوط أهم وقد نقلناه في كتاب انحنامات (ثمقال) ولاعلكالمت الافي مسثلةذ كرناهافي الصيد ولايضمن الافي مسئلة مااذا حفريثرا تعديا غمات فوقع فيهاانسان يعدمونه كأنت الدية على عاقلته ولوحفر عسد شرا تعديا فاعتقمه مولاه ثممات العبيمد فوقع انسان فيها فالدية على طاقلة المولى كمافى انجــامعاه وقــد نقلناه في كتاب انجنايات (نم قال) لومات المســتأمن في دارنا عن مال وورثة م في دار الحرب وقف ماله حتى يقيد موافاذا قدموا فلايد من بينسة ولوأه ل ذمة ولابدان بقولوا ولانعلاله وارثاغيرهم و يؤخذ منهم كفيل ولا بقدل كَتَابِ مَاكِمُهُمُ وَلُوثُدَتَ اللَّهُ كَذَا فِي مُستَّأَمِن فَتَحِ الْقَدْسِ أَهُ وَقَـدَ نَقَلْنَا هُ فِي كَتَاب الدعوى وكتاب الجهاد (نمقال) قال الشيخ عبد القادر في العابقات في باب المهزة فيأحدقال انجر حانى في الخزانة قال أبوالعباس الناطني رأيت بخطيعض مشاجئنا في رحل حمل لا حد ، أنه دارا بنصمه على أن لا يكون له بعد موت الاب مراث حاز وأفتى بهأبوجه فرمجدن الهبان أحدأصاب مجدن شحباءالبلخي وحكي ذلك أصحأبأ جدمن أبي انحبارث وأبوعمروالطبري اه وقيد نقلناه في كاب الصلح وكتاب الوصايا والله سجانه وتعمانى أعلمها لصواب اه (يقول جامعه) وهذه هي المسائل المجموعة الملحقة كتاب الفرائض (قال المؤلف في القماعدة الرابعة التابيع ناسغ مانصه) ومن فروعها الحل الى أن قال ومنها انه برث بشرط ولأدته حيد ومنهاانه بورث فتقمم الغرة بين ورثة انجنين اذاضر بت بطنها فالقشه ه فی انجنامات (وقال فی القاعدة السادسة انحدو**دندرأما**لشهات مانصه) وكتمنا في الفوائد أنّ القصاص كاتحدود الافي مسائل الي أن قال الثابية المحيدود لاتورث والقصاص مو روث اه وقد نفلنا ، في كتاب انحدود وكتاب انجناً مات (وقال

في القاعدة الخامسة عشر من استعلى الشي قسل أوانه عوقب محرمانه ومن فروعها حرمان القاتل مورثه عن الأرث وقد نقلنا ذلك في كاب الجنا مات أيضا (نمقال) ونوج عنهامسائل الىأن قال المابعة أمسك زوجته مسيئا عشرتها لاجل ار عاور نهاا م وقد نقاناها في كاب الطلاق أيضا (وقال في الفر الثالث في أحكام الناسيمانصه) وقالوا يعذرالوارث والوصى والمتولى التناقض للعهل اله وقد مَهْلنا بِقَيْمَهُ فِي كَابِ الدَّوْمِي ﴿ وَقَالَ فِي الْفُرَ الْمُالَثُ فِي أَحْكَامُ الْعِسْدُمَا نَصْبُهُ ﴾ ولابرث ولابورث اله (وقال في بحث ما يقدل الاسقاط من الحقوق ومالا يقدل مإنصده لوقال الوارث تركت حقى لميدمال حقده اذا لملك لا يبطل بالترك والحق ل مدحتي إن أحد الغاغين لوقال قبل القسمة تركت حقى مطلحقه الحوان قال وذكرالشيزالامام المصروف بخوا هرزاده انحق الومي له وحق الوارث قدل القسمة غبرمتأ كديحتل السقوط بالاسقاط اه فقدعامان حق الغانم قبل القسمة وحق الحدس الرهن وحق المسل المجرد وحق المومى أه مالسكني وحق المومى له بالثلث قبل القسمة وحتى الوارث قبل القسمة على قول خوا هر زاده يسقط بالاسقاط أه وقدنقلناة ــام ذلك في باب الشرب فراجعه (وقال في أحكام الخنثي مانصه) وأمامرا ثه والمراثمنه فقال فانمات أنوه فلهمراث أنثى منه اه (وقال في أحكام الانثى مانصه) وهي على النصف من المرحل في الارث اه (وقال في أحكام الدى مانصه) ، تنسيد آخر ، لاتوارث بن المسلم والكافر وصيرى الارث بين المرود والنصارى والمحوس والكفركاء عندناملة واحدة شرط أتحاد الداروالكفار يتماقلون فيمايينهموان اختلفت مالهم وخرج المرتدفانه سرث كسب اسلامه ورثته المسلون مع عدم الاتصاد اله وقد نقلناه في المجهاد (ثَمَّ قال آخراً حكام المحارم مانصه) * فَالله * يترتب على النسب اثنا عشر حكم توريث المال أه (وقال في عث القول في الملك مانصه) وفيه مسائل الاولى أسِياب القلك المعاوضات المالية الى أن قال والميراث اله (نم قال) ودية القتيل على كمها أولا نم تنتقل الى الورثة ومنها الغرة علىكمَّا المجنين فتُورث منه أه وقد نقلناه في كتاب المجنايات (مُقال) الثانية لا مدخل في ملك الأنسان شئ بغيرا خساره الا الارث اتفاقا اه (مُقَال) السابعة دية القتيل تثبت المقتول م تنتقل الى الورثة فهي كسائر أمواله فتقضى منها ديونه وتنف فروساماه ولواومي شاث ماله دخلت وعند دناا لقصاص بدل عنها فيورث

كسائرأمواله ولمه ذالوانقك مالاتقفى دونه وتنفذوصا باوذكروال للعيفي ماب القصاص فهما دون النفس اه وقد زقلنا رقمته في كتاب الحنايات إثم قال أ اختلفوا في وقت ملك الوارث قبل في آخر حزومن احزاه حماة المورث وقبل عوته وقد ذكرنا مع فائدة الاختلاف في الفرا تُظرِمن الفوائد والدين المستغرق كة عنع ملك الوارث قال في حامعَ الفَصَوَلَيْن مِن الفصل الثامن والعشرين لواستغرقها الدنن لاعلبكها مارث الااذا أمرأا لمتغرعه أوأداه وارثه شرط التعريج وقت الأدا وأمالوا داومن مال نفسة مطلقا بلاشرط التبرع أوالرحوع بحب لهءَ لِيْ مشغولة بدينه فلا عليكها فلوترك ايناوقنا ودينامسةغرقا فأداه إرثه مرأذن القن في القيارة أوكاتسه لم يصواذا لمملكه ولا ينف فيسم الوارث قال) والدين المستغرق عنع حواز الصلح والقيمة فان لم يستغرق فيلاينه غيان ولواقتهمواثم ظهردن محمط أولاردت القسمة اه وقدنقلناه في كتاب القسمة (نم قال) وللوارث استخلاص التركة ،قضاء الدين ولومستغرقا 🖪 وقد نقلناه في كناب القضا (ثم قال) وهنام شلة لوكان الدين للوارث والمال منعصر فيه فهل يسقط الدين و ما ما خد فه معرامًا أولا وما ما خذه دينه قال في آخر البزازية استغراق التركة مدنن الوارث أذا كان هُ والوارث لاغبرلاء: ما لأرث 🖪 وقد نقلنًا . في كتاب المداينات (ثمقال) ثماء لم ان ملك لوارث بطر بق الخلافة عن المت فهوقائم نَفَاحَشَاهُ شَارِحُ وَقَدَنْقَامُاهُ فِي السَّوْعُ (مُرْقَالُ) ويَضْمُحُ النَّمَاتُ دىنالمتعليه اھ وقد نقلناه فى كتاب الدعوى (تتمقال) ويتصرف وصى الميت مالسع في النركة مع وحوده اه وقد نقلناه في كاب الوصة وفي كاب السوع (تم قال) وأماملك الموصي له فلنس خلافية عنه دل سقدة لك اسدا وانعكست وذكرفي التطنيض ماذكرناه وزادعليه انه يصح شراؤه ماباع ألمت بأقل مماياع قَمَلَ نَقَدَا لَمْنَ مُخَلَافَ الوَارِثُ الْمُ وَقَدَ نَقَلْنَاهُ فَي كَابِ الوصِيةُ وَفِي كَابِ السَّوعِ (مُ قال) الزابعة عشرة لك العقارلاشفيه عبالاخذيا لتراضى أو يقضاء القاضى فقيلهما

لاملك لدفلا بورث عنسه لومات وتمطل اذاباع ما يشفع بداه وقدد نقلناه في كأب الشفعة (وقال آخر بعث ما عنع الدين و جويه ومالا عنع ما نصه) * تتمة * قد مناانه لايمنع ملك الوارث للتركة ان لم يكن مستغرقاً ويمنعه أنكان مستُغرقا 🔞 (وقال في بحث ما يقدم على الدين وما يؤخر عنه مانه ـ م) أما حقوق الله تعالى كألزكاة لمقة الفطير فيسقطان مالموت واغها المكلام في حقوق العما دفان وفت التركة | مالبكل فلاكلام والاقدم المتعلق مالعمن على ما يتعلق مالذمية واذا أوصي محقوق مت الفرائض وان أخرها كالمج والزكاة والمكفارات وان تساوت دنقلنا يقيته في كتاب الوصاما ونقلنا بعضه في كتاب الزكاة (ثمقال في فن الالغازمانصه) "الفرائض " ماأول ميراث قسم في الاسلام فقل ميرات سعدين الربيع كافى الهيظ أى رجل قيل له أوص فقسال بماأوصى بالرثني همتاك وخالتاك وجدتاك وأختاك وزوجتاك فقمل صيمتزوج بجدتي رجه لمريض أمأمه وأمأبيه والربض متزوج بجهدتي الصير كذلك فولدت كلمن جدرتي الصيع من الريض بنتين فالبنتان من جدرتي الصيع أم أمه خالتاه والبنتان من أم أبيه عمت أه وقد كان أبوا لمريض متزوجا أم الصيح فولدت بنتين فهما أختسا الصيم لامه والمريض لابيه فأذامات أأريض فلأمرأتيه المن وهماجد مقااصهم وابتسه الثلثان وهمماعت االصيم وخالتا ومجدته روهماا مرأتا الصيم ولاختبه لابيه مايبقي وهما أختآ الصيم لامه والمسئلة ىن ثمانية وأربعين والله سبعانه وتعالى أعلم اه (وقال في الفن الثاني أول كَتَّابِ السُّوعِ في بحث الجل مانصه) و برث و بورث فان ماعب فيه من الغرة يكون وقد نقلناه في كتاب الجنايات (وقال المؤلف في الفن الثالث في كأب العلاق مانصه) ولد اللاعنة لا ينتفي نسيه في جيع الاحكام من الشهادة الى ان قال الافى - كم من الارث والنفقة كذافى المدائع الم (وقال في كتاب الوقف مانصه) وفي فوا تُدصاحب الهيط للامام والمؤذن وقف فلم يستوفيا حتى ما تاسقط لانه في مهني الصدلة وكذا القاضي وقبل لاسقط لانه كالأحرقاه ذكره في الدرر والغدرروجزم فيالىغسة تلغيص القنسة بأنه يورث قال بخسلاف رزق القساضي (وقال في كُتَّابِ الصَّيْد) أُسِّبابِ المَّلكُ بْلائمة مُنْبِتُ لِللَّكُ مِن أَصَلَهُ وَهُو ستولاء على المساح وناقل مالسع والهسة وفعوهم اوخلافة كلك الوارث الخ

فراجعه (وقال في كاب المجنايات) القصاص بحب الميت ابتداه ثم ينتقل الى الوارث فلوقتل العبد مولاه وله ابنان فعفا احده ماسقط القصاص ولاشئ لغيرالعافى عند الامام وصع عنوالجروح وتقضى ديونه منه لوانقلب مالاوهوم وروث على فرائض الله تعالى فير ثه الزوجان كالاموال اه (يقول جامعه) وقد تفضل المولى الحكر يم بحسن المحتام فله المجدو الشكر على مزيد الانعام والصلاة والسلام على من هوالاندباء ختام وعلى آله وأصحابه البررة الكرام وكان الفراغ من تدييضه منة خس وسبعين وماثنين وألف من هيرة من له مزيد العزوالشرف صلى الله تعالى عليه وسلم وعلى آله وصحيه أجعين والتابعين لهم باحسان الى يوم الدين وسلام على المرسلين والمجدية ورب العالمين

بةول المتوسل بصاحب التلاوة الفقير رمضان حلاوة نحمدك بامن وهيتنيا انحاف آلائك التي جلت عن الاشباه والنظائر والستناجلابيب نعمائك محلاة تنبو برالابصار والصائر وفقهتنافي دينك الدى لدس لاستفامته غابة وقلدت أجيأ دنابدر رعنايتك التي ليس لهاسهانهاية ونملي ونسلم على معراج الدراية ومفتاح الهداية سمدنامجدسمدالمرسلين القائل من يردالله يه خمرا مفقهه فى الدين وعلى آله وأصمامه نجوم الاهتداء ومصابيح الاقتداء أمار بدفاله لامة المفرد والفهامة الاوحد معدن التحقيق وجوهرة التدقيق مولانا الاستاذ المشيخ مجدأ بوالفتح مفتى سكندرية أمدالله في أجله السيعيد لنفع المربة قدصرف ممته العلية وأفرغ قريحته الذكمة فيضم أبواب كالالشماء والنظائر للعلامة ابن نجيم البحراز اخرجه عما تفرق منها فأوعى فكان للتلفي بالقبول ادعى سمدل المأخذ في ترتبه وترآكمه عدد التناول في أسالمه وجوه محاسنه الفرائد تزرى بالدرارى والفراقد طاب جناه وراق معناه تتباهى أصوله العصور وتفقتر بفروعه الدهور ولماكل طبعه لسبع يقبن منشهرر بيع الاقلسنة ١٢٨٩ على ذمية حضرة المومى المه وتضوع مسك ختامه لديه بتعميم الاخ الفاضل ذي الما شروالفضائل الهلامة الشيخ عود الملاف الحنفي لازأل محفوفا المطف الله الحنفي مالمطيعة الوطنمة بتغرسكم درية تعلق التوكل على ريه المددئ العيد جنياب معوض أفندي فريد أرختيه وأنامعترف بالتقصير ولاينيثك مثل خبير

اشهوس ضاءت بأفق الكمال به أم بدور حاءت بوفق الجمال أم زهور تزهو بروض نضر به بعد برالصماو عرف الشهال الم السفا بأذن الله الى به أم كاب الاتفاف عذب المنال باله مجمع الفوائد معموا به جالغنى والمناوكس المعالى ذاك فتح القدير للناس منه به منح قد أتت بفيض الجملال كلاكرت تروق وتحلو به ثمرات فيه بلطف المثال نظمت دره قريحة مفتى الشمنال شخنا البحر والمفدى أبوالفة به عمناراله مدى غزير النوال شخنا البحر والمفدى أبوالفة به وجزاه حسرابيوم الماكل شنف المهم من حلاه وشرف به واتدل آبانة بحسن المقال في حسن حال فدراقى الفلاح قد أرخته به تم طبع الاتحاف في حسن حال فدراقى الفلاح قد أرخته به تم طبع الاتحاف في حسن حال مدراقى الفلاح قد أرخته به تم طبع الاتحاف في حسن حال مدراقى الفلاح قد أرخته به تم طبع الاتحاف في حسن حال مدراقى الفلاح قد أرخته به تم طبع الاتحاف في حسن حال سيستنة ١١٨٩٠ مدراقي الفلاح قد أرخته به تم طبع الاتحاف في حسن حال سيستنة ١١٨٩٠ مدراقي الفلاح قد أرخته به تم طبع الاتحاف في حسن حال سيستنة ١١٨٩٠ مدراقي الفلاح قد أرخته به تم طبع الاتحاف في حسن حال سيستني المقالم به تم طبع الاتحاف في حسن حال سيستنية ١١٨٩٠ مدراقي الفلاح قد أرخته به تم طبع الاتحاف في حسن حال سيستني المقالم به تم طبع الاتحاف في حسن حال سيستنيا المقالم به تم طبع الاتحاف في حسن حال سيستنيا المقالم به تم طبع الاتحاف في حسن حال سيستنيا المقالم به تم طبع الاتحاف في حسن حال سيستنيا المقالم به تم طبع الاتحاف في حسن حال سيستنيا المقالم به تم طبع الاتحاف في حسن حال سيستنيا المقالم به تم طبع الاتحاف في حسن حال سيستنيا المقالم به تم طبع الاتحاف في من حال سيستنيا المقالم به تم طبع الاتحاف في معرف حاله به تم طبع المناك المقالم به تم طبع المناك المقالم به تم طبع المناك ا

(اعلان)

لا يجوزلا مدما بع هذا الكتاب الاباذن مؤلفه والحذر من الخالفة

